

جذور الثورة للدر فريقيه

تأليف

جياك ووريس



ترجمة وتعليق: أحمد فؤاد ياسع
رابع الترجمة: د. عبد الملك عودة

جذور الثورة العربية الفرقة

تأليف: جاك ووديس

ترجمة وتعليق: أحمد فؤاد بليغ

إمضاء الترجمة: د. عبد الملك عودة

المهينة المصرية العامة للتأليف والكتبة
البيروت

١٩٧١

نقد

مؤلف هذا الكتاب سياسى انجليزى يسارى معروف . وقد اكتسب شهرته فى المقام الأول بكتبه الثلاثة : **جلود الثورة الأفريقية (١)** ، **أفريقيا صحوة الأسد (٢)** ، **أفريقيا على طريق المستقبل (٣)** - التى تمد الآن من المراجع الأساسية فى الدراسات الأفريقية . ويضاعف من أهمية هذه المراجع الثلاثة أنها تعبر عن وجهة نظر اليسار الأوروبى فى مشكلات القارة : تاريخها ، وصراعها ضد قوى التأخر والظلام ، وآفاق تطورها فى المستقبل ؛ وهى وجهة نظر متميزة ، قوامها العداء الأصيل للاستعمار ، والاحساس الصادق بأمانى القارة وتطلعاتها المشروعة .

وكان لى شرف نقل كتابين من هذه الكتب الثلاثة الى العربية : فالى جانب « **جلود الثورة الأفريقية** » ، سبق أن عهدت الى الدار القومية ، فى مطلع عام ١٩٦٦ ، بترجمة الكتاب الثالث : « **أفريقيا على طريق المستقبل** » . وقد صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب ، فى أكتوبر ١٩٦٦ ، ضمن سلسلة « **من الشرق والغرب** » . وحددت الدار القومية لصدور الكتاب يوم افتتاح « **ثروة أفريقيا** » بالقاهرة ، وهو ٩ أكتوبر ١٩٦٦ . اذ كانت هذه الندوة قد أعدت بالاتفاق بين مجلة **السلم والاشتراكية** فى براج ، ومجلة **الطلعة** فى القاهرة ، وكان المقرر أن يرأس جاك ووديس وفد مجلة **السلم والاشتراكية** بالندوة . لذا رأت الدار القومية أن يكون تحديدنا هذا اليوم لصدور الكتاب تعية منها للمؤلف . ولكن ظروفنا طرأت فى اللحظة الأخيرة تحالت دون مجيء جاك ووديس الى القاهرة ، فراس الوفد بدلا منه ادريس كوكس ، زميل جاك ووديس فى عضوية المكتب السياسى للحزب الشيوعى البريطانى .

(١) Africa, The Roots of Revolt.

(٢) Africa, The Lion Awakes.

(٣) Africa, The Way Ahead.

ويشغل جاك ووديس في الوقت الحاضر منصب رئيس القسم الامنى
بالحزب الشيوعى البريطانى ، وعضوية اللجنة التنفيذية والمكتب السياسى
للحزب .

وقد ولد جاك ووديس فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وانضم الى الحزب
الشيوعى البريطانى فى عام ١٩٣٧ . وعمل فترة شبابه فى البحرية
التجارية . وسمح له عمله فى هذا المجال بزيارة عدد من بلاد آسيا
وافريقيا ، حيث كان باستطاعته أن يلمس عن قرب ما يقترفه النظام
الاستعمارى فى حق هذه البلاد .

وكان جاك ووديس منذ بداية حياته العملية معنيا بالمسائل الدولية،
وبخاصة نضال شعوب آسيا وافريقيا ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال
الوطنى والتقدم الاجتماعى . وارتبط اسمه بكثير من التنظيمات البريطانية
المعادية للإمبريالية ، واشترك فى عدد كبير من الحملات التى نظمت ضد
الاستعمار ، ومن ذلك نشاطه المعروف فى «عصبة الهند» (١) . وفى
السنوات الأخيرة برز نشاطه فى « حركة تحرر المستعمرات » (٢) ، وفى
«الحملة البريطانية من أجل السلام فى فيتنام» (٣) .

والى جانب ذلك طاف جاك ووديس بكثير من بلاد «العالم الثالث» ،
 واشترك فى كثير من المؤتمرات الدولية، منها «مؤتمر القارات الثلاث» (٤)،
الذى عقد فى هافانا عاصمة كوبا فى يناير ١٩٦٦ ، و «مؤتمر التضامن مع
حركات التحرير فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من افريقيا» (٥)،
الذى عقد بالحرطوم فى يناير ١٩٦٩ .

ويقيم ووديس علاقات وثيقة مع الأحزاب والمنظمات السياسية
ونقابات العمال وحركات التحرير فى افريقيا ، وتربطه بكثير من زعمائها
صلوات نضالية وشخصية متينة ، وبخاصة بمن اضطرته ظروف بلاده ،
او عمله او دراسته ، الى الافلحة فى لندن بعض الوقت ، ويقر له هؤلاء

(١) India League.

(٢) Movement for Colonial Freedom.

(٣) British Campaign for Peace in Vietnam.

(٤) The Tri-Continental Conference.

(٥) Conference of Solidarity with the Liberation Movements of the Portuguese Colonies and Southern Africa.

الزعماء أسهامه الفكرى والسياسى ومشاركته الفعالة فى نضال الشعب
الأفريقى .

ولجاء ووديس الى جانب كتبه الرئيسية الثلاثة كتيب صغير صدر
مؤخرا تحت عنوان : « مقدمة فى الاستعمار الجديد » ، (١) يعد تطورا
للفصل الثانى - الاستعمار الجديد - من كتابه الثالث . وله أيضا عدد
كبير من الأبحاث والدراسات والمقالات فى القضايا الأفريقية ، وهى
تنشر تباعا فى المجلات اليسارية البريطانية والأجنبية . وتخطى مؤلفاته
بالانتشار الواسع فى بلاد القارات الثلاث ، والدليل على ذلك الطبعات
المتتالية من هذه المؤلفات ، واللغات الكثيرة التى تترجم إليها . فكتابته
الأول على سبيل المثال - « جلور الثورة الأفريقية » - نشر بتسع لغات
أخرى غير اللغة الانجليزية ، وستكون اللغة العربية فى القريب هى اللغة
العاشر .

وقد صدر كتاب « جلور الثورة الأفريقية » منذ عشر سنوات ،
ولكنه بحكم نوعية الموضوعات التى يتناولها ، وطبيعته الأكاديمية ،
احتفظ بقيمته العلمية كاملة ، ولم يفقد شيئا من جدته . فهو دراسة
تاريخية لمرحلة ما قبل استقلال القارة ، وللمقدمات والظروف
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أدت الى انتفاضة الشعب
الأفريقى ذودا عن حريته وكرامته وحقوقه ، وتحقيقا لسيادته على أرضه ،
وتطلعا الى المستقبل بكل آفاقه الربية . ومع ذلك فقد رأيت أن اتصل
بالمؤلف ، وأن أطلب اليه تزويد الطبعة العربية من الكتاب بمقدمة
خاصة ، تقرب الصلة بينه وبين قراء العربية من ناحية ، وتغضى قدر
الامكان فترة السنوات العشر التى انقضت على صدور الكتاب من الناحية
الأخرى .

وقد حقق الاتصال أغراضه كاملة ، وفاقته استجابة المؤلف لطلبي
كل تقدير . إذ وافئنى بمقدمة طويلة صدرت بها الكتاب ، غطى فيها
المؤلف ، بقدر ما سمحت له الفترة الزمنية التى أتيت له ، ويقدر
ما سمح له التحيز المعقول ، التطورات الأفريقية الهامة فى خلال تلك
الفترة . كما قدم تحليلا عالى القيمة لتلك الظاهرة التى جنت على القارة

الأفريقية ، ظاهرة الانقلابات العسكرية ، فشرح أسبابها ، وعرض نتائجها ، الإيجابية والسلبية على حد سواء . وبهذا أضاف جاك ووديس جهدا علميا جديدا الى كتابه القيم .

ورأيت أيضا ألا أقف عند هذا الحد . فالكتاب زاخر بأسماء الشخصيات الأفريقية ، وبأسماء الأحزاب والمنظمات السياسية وتقابات العمال في أفريقيا ، ويشير الى كثير من الأحداث الأفريقية الهامة ، والى عدد كبير من القبائل والمدن والتقسيمات السياسية والجغرافية وغيرها . وتيسيرا على القارئ ، وتمكينا له من متابعة الكتاب ، أضفت ما رأيته ضروريا من حواشٍ وتعليقات . وكان بعض هذه الحواشٍ والتعليقات طويلا ، كما أزدحمت بها بعض صفحات الكتاب ، حتى كادت أن تظنى على المتن ، فافردت للحواشٍ والتعليقات الطويلة ملحقا خاصا في نهاية الكتاب ، على حين تركت القصير منها ، ولأني لا يخشى من طفيتها على المتن ، في مكاتها بديل الصفحات . وقد أورد المؤلف بدوره عددا كبيرا من الحواشٍ ، وتعلم على أن أجد سبيلا للتمييز بين حواشٍ المؤلف والحواشٍ التي قمت بإضافتها غير أن أضيف في آخر كل حاشية من الحواشٍ الأخيرة كلمة « المترجم » تمييزا لها عن حواشٍ المؤلف . وقد قسمت الملحق الى أبواب : فهناك باب للشخصيات الأفريقية ، وآخر للأحزاب السياسية وتقابات العمال ، وثالث للقبائل ، ورابع للأحداث الهامة ، وهكذا . وقد أشرت في ذيل صفحات المتن الى رقم الصفحة (من الملحق) التي توجد بها المادة المعنية .

وأرجو بذلك أن أكون قد أديت العمل على نحو يرضى عنه القارئ ، وأن يجد فيما أضفته مادة نافعة تثرى معلوماته عن قارتنا العظيمة .

احمد فؤاد بليح
اول يولييه ١٩٦٩

استجابة لطلب مترجم طبعة الجمهورية العربية المتحدة من كتابي :
« جلور الثورة الأفريقية » - قمت بإعداد هذه المقدمة للقراء في الجمهورية
العربية المتحدة والبلاد العربية الأخرى .

لقد انتهيت من إعداد هذا الكتاب في عام ١٩٥٩ ، ونشر في بريطانيا
في عام ١٩٦٠ . ومنذ ذلك الوقت نشر الكتاب بتسع لغات أخرى ، وستكون
اللغة العربية ، التي تصدر بها طبعة الجمهورية العربية المتحدة ، هي اللغة
العاشرة . وإذا نظرنا إلى الوراء ، عبر السنوات العشر الماضية ، منذ أن صدر
الكتاب الأصلي باللغة الانجليزية ، لايسعنا سوى أن نتأمل السرعة المذهلة التي جرت
بها الأحداث في أفريقيا في هذه السنوات الأخيرة . فعندما كنت أقوم بإعداد
كتاب « جلور الثورة الأفريقية » ، في بداية عام ١٩٦٠ ، وقت أن كان
عدد الدول الأفريقية المستقلة لا يزيد على إثنتي عشرة دولة ، كتبت أقول :
« بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ،
لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لا تعود إلى الوراء . إنها تمضي
دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة - مرحلة
الإطاحة بالاستعمار .

..... فالزمام يقلت من أيديهم ، والشعب الأفريقي ينهض على
قدمية . إن شمس النظام الاستعماري في أفريقيا تؤذن بالمغيب . » (١)

ولم تكذب تقضي بضعة شهور على كتابة هذه الكلمات ، حتى اجتاح
القارة الأفريقية الثقل الكامل لموجة الثورة المعادية للاستعمار . فحصل بلد
بعد الآخر على الاستقلال الوطني : بعض البلاد حصل عليه بالكفاح المسلح ،
والبعض الآخر بمختلف أشكال العمل الجماهيري . وبحلول يناير ١٩٦٤
كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، تضم قرابة مائتين وعشرين

(١) وردت هاتان الفقرتان في خاتمة الكتاب . انظر ، ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ - المترجم .

مليون نسمة . واليوم يوجد من مثل هذه الدول الثنتان وأربعون دولة . لقد اكتسح مد الاستقلال معظم القارة الأفريقية . ولم يعد باقياً هناك سوى الصومال «الفرنسي» في الشمال الشرقي ، وغينيا - بساو (١) ، وكيب فرد (٢) ، وساو تومي (٣) ، وپرنسب (٤) ، وكابنسا في الغرب (٥) ، وأنجولا وموزمبيق وزمبابوي وناميبيا Namibia (أفريقيا الجنوبية الغربية) وجمهورية جنوب فريقيا في الثلث الجنوبي من أفريقيا ، وهذه مازال من المتعين عليها أن تحصل على استقلالها .

وعند تقويم التطورات التي جرت في أفريقيا عبر السنوات العشر الماضية ، يكون من الهام أن نعرف بكل من التقدم العام والصعاب الراهنة والصراعات الشاقة التي ما زالت تواجه الشعوب الأفريقية .

ويبدو لي أن هناك أربعة اعتبارات رئيسية ينبغي أن نضعها نصب أعيننا : أولاً ، أوجه التقدم التي حققتها الشعوب الأفريقية في الستينيات ، على الرغم من المشكلات المعقدة التي واجهتها ، والنكسات التي تعرضت لها ؛ ثانياً ، الهجمات المضادة الجديدة التي قامت بها الإمبريالية لمواجهة هذا التقدم التاريخي ، واستخدام كل الأساليب الجديدة للاستعمار الجديد ، بما فيها على نحو خاص سلاح الانقلابات العسكرية ؛ ثالثاً ، المشكلات التي عالجتها وأحاطت بها الدول والأحزاب والزعماء الأكثر تقدمية في جهودهم الرامية إلى التخلص مما تبقى من بلادهم في قبضة الإمبريالية (٦) ، رابعاً ، الأهمية

-
- (١) Guinea-Bissau : والمقصود هنا غينيا المسماة بالبرتغالية . وبساو هي عاصمة البلاد ، وقد أسماها المؤلف هكذا تمييزاً لها عن دولة غينيا المعروفة ، وعن غينيا «الأسبانية» ، وكذلك جريا على العادة في تسمية بعض البلاد الأفريقية ، التي يصل أكثر من بلد منها اسمها واحداً ، منسوبة إلى عولامبها ، مثل الكنتو كينشاسا والكنتو برازافيل . انظر ، ص ٥٤٩ - المترجم .
- (٢) Cape Verde : انظر ، ص ٥٤٩ - المترجم .
- (٣) Sao Tomé : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .
- (٤) Principe : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .
- (٥) Cabinda : انظر ، ص ٥٥٠ - المترجم .

(٦) تناولت هذه النقاط كتاب Africa, the Way Ahead (هذا هو الكتاب الثالث للمؤلف ، وقد تمت ترجمته إلى العربية تحت عنوان : «أفريقيا على طريق المستقبل» ، وأسدرته الدار القومية ضمن سلسلة «من الشرق والغرب» ، يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٦٦ وأمل أن يتمكن -

الخاصة للنضال المسلح الذى تشته قوات التحرير بقيادة « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » (١) ، و« الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » (٢) ، و« جبهة تحرير موزمبيق » (٣) ، و« المؤتمر الوطنى الأفريقى » بخسب أفريقيا (٤) ، و« منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » (٥) بناميبيا ، و« الاتحاد الأفريقى لشعب زيمبابوى » (٦) .

فى الخمسينيات حققت القارة الأفريقية تقدماً عظيماً فى كفاحها من أجل الاستقلال ، ومن أجل وضع حد للحكم الاستعمارى المباشر ، وقد شن هذا الكفاح بصور مختلفة ، بالمظاهرات والمواكب الجماهيرية ، وحملات المقاطعة والإضراب ، ومقاومة الفلاحين للمخططات الزراعية الحكومية أو لاستيلاء المستوطنين البيض على الأرض ، والانتخابات وتكوين الأحزاب السياسية ، وإصدار الصحف ونشر البيانات . وفى عدد من تلك الحالات شن النضال المسلح قبل الحصول على الاستقلال ، وكانت أطول المعارك وأشدها مرارة تلك التى دارت رحاها فى الجزائر (٥٤ - ١٩٦٢) ، وكينيا

= فى القريب من ترجمة الكتاب التالى المؤلف ، وعنوانه Africa, The Lion Awakes ، وبذا تكتمل المكتبة العربية هذه المراجع الثلاثة الهامة ، التى تند فى الحقيقة بحلقات ثلاثة لسل واسد بالغ الأهمية - المترجم .

(١) Party of Independence in Guinea and Cape Verde . ويعرف هذا الحزب بكلمة PAIGC التى تتكون من الحروف الأولى لاسم الحزب بالبرتغالية: Partido Africano da Independencia de Guine et Cape Verde . انظر ، ص ٤٢٧ - المترجم .

(٢) People's Movement for the Liberation of Angola . وتعرف هذه الحركة بكلمة MPLA التى تتكون من الحروف الأولى لاسمها بالبرتغالية: Movimento Popular de Libertacao de Angola . انظر ، ص ٤٢٩ - المترجم .

(٣) Mosambique Liberation Front . وتعرف بكلمة فريليمو FRELIMO . انظر ، ص ٤٣٣ . وفيما يتعلق بزعم الجبهة الراسل إدواردو موندلاني Eduardo Mondlane ، انظر ، ص ٤٧٣ - المترجم .

(٤) African National Congress of South Africa (ANC) . انظر ص ٤٣٥ - المترجم .

(٥) South West African People's Organisation in Namibia (SWAPO) . انظر ، ص ٤٣٨ - المترجم .

(٦) Zimbabwe African People's Union (ZAPU) . انظر ، ص ٤٣٩ - المترجم .

(٥٢ - ١٩٥٧) ، ولكن النزاع المسلح نشأ أيضاً في الكومون (١) ، وحدثت المصادمات في المغرب وتونس ، وصحقت ثورة في مدغشقر (مالاجاش الآن) في عام ١٩٤٧ بوحشية مروعة ، وفي مصر (في عام ١٩٥٢) كان الإجراء المسلح الذي قام به الضباط الوطنيون عملاً ضرورياً للإطاحة بالنظام الملكي الفاسد الذي كانت تسانده الإمبريالية .

وحتى في تلك البلاد الأفريقية التي لم يحدث فيها نضال مسلح - والحقيقة أن ذلك كان صحيحاً بالنسبة لمعظم بلاد القارة الأفريقية - شن النضال على الرغم من ذلك ، ولم يحصل بلد أفريقي واحد على استقلاله دون إراقة دماء ، ودون استشهاد عدد من أبنائه في سبيل قضية محاربة الاستعمار . ولم يحدث في أى مكان من القارة أن لجأ الإمبرياليون ، كما يحاولون أن يزعموا ، إلى « منح » الاستقلال تطوعاً لأى شعب من شعوبها . فأى تراجع من جانب الإمبرياليين إنما فرضته عليهم حركة الشعب الجماهيرية . كما أن حصول غانا على استقلالها في عام ١٩٥٧ ، وحصول غينيا على استقلالها في العام التالي ، كانا ذا تأثير هائل على أفريقيا بأسرها . فقد أثار مسد الاستعمار ، وفي تتابع سريع ، في كل من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة ، تحقيق الاستقلال في عدد من الدول . وقد سارت الكنفو على الطريق نفسه في عام ١٩٦٠ ، ولكنها لم تكند تحصل على استقلالها حتى راحت ضحية لأشكال جديدة من السيطرة ، مع وقوع الانقلاب ضد حكومة باتريس لومومبا ، وهو الانقلاب الذي قدم المثل للانقلابات اللاحقة ضد الحكومات التقدمية الأخرى في أفريقيا .

سنوات التقدم

بيد أن عام ١٩٦٠ كان على وجه الإجمال عام تقدم ، و عام أفريقيا ، كما أصبح معروفاً . وسرعان ما كان يوجد في أفريقيا أكثر من ثلاثين دولة أفريقية مستقلة . أما أن الدول الغربية قد أرغمت على التراجع في وجه حركات التحرر الوطني الصاعدة ، وأنها قد أقرت بالحاجة إلى مواومة نفسها

(١) انظر ، ص ٥٨٥ - المترجم .

مع الواقع ، وإلى البحث عن أساس جديد تستطيع منه استعادة قبضتها الاقتصادية والإعداد لمجتمعات جديدة ، فيتضح من البيانات التي صدرت في ذلك الوقت عن المتحدثين البارزين فيها . من ذلك أن هارولد ماكيلان ، رئيس وزراء بريطانيا السابق ، قد ألقى بمدينة الكاب في ٣ فبراير ١٩٦٠ ، خطابه الشهير عن « رياح التغيير » ، والذي تحدث عنه فيه عن « قوة الوعي الوطني الأفريقي » الذي يعصف بالقارة الأفريقية بأسرها ، ويرغم الحكومة البريطانية على « قبوله كأمر واقع » .

وبالطريقة نفسها فإن الجنرال ديغول ، في خطاب له في ٩ ديسمبر ١٩٦٠ ، أمام الضباط الفرنسيين بمدينة Bled الجزائرية ، قبل عام من توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، قد ناشد ضباطه أن يفهموا الوضع الجديد الذي جعل من المستحيل مواصلة السيطرة على الجزائر . وأعلن ديغول أن « ذلك هو الإطار الكامل للتحرر الذي يكتسح العالم من أقصاه إلى أقصاه ، والذي اكتسح قارتنا السوداء ، والذي اكتسح دون استثناء كل ما كان إمبراطورية في يوم من الأيام ، والذي لا يمكن إلا أن تكون له نتائجه في هذه المنطقة » .

وبحلول عام ١٩٦٤ كانت هناك أربع وثلاثون دولة أفريقية مستقلة ، وكانت هناك منظمة الوحدة الأفريقية بميثاقها الإيجابي ، وكان هناك أيضاً ما هو أكثر دلالة ، مجموعة من الدول المتقدمة - الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، غانا ، غينيا ، مالي ، الكونغو (برازافيل) ، زنبار - تنجانيقا (تنزانيا فيما بعد) - التي كانت حاكفة على تخليص نفسها من القبضة الإمبريالية ، وعلى إحداث تغييرات اجتماعية جلية في أطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتقييد نمو القوى الرأسمالية المحلية ، وبذا تجعل من اليسر السير نحو الاشتراكية دون المرور بمرحلة التطور الكامل للرأسمالية.

وقد كان عاما ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ بمثابة إنذار للإمبرياليين . في أغسطس ١٩٦٣ أطيح بحكومة فولبير يولو (١) العميلة في الكونغو (برازافيل) بعمل

(١) Abbé Fulbert Youlou : انظر ، ص ٤٧٦ - المترجم .

جماهيرى من جانب الشعب ، ووصلت حكومة شعبية جديدة إلى السلطة .
 وفي أكتوبر ١٩٦٣ ساعدت حركة شعبية واسعة النطاق على التعجيل بسقوط
 حكومة داهومى الرجعية (على الرغم من أن العسكريين كان باستطاعتهم
 التدخل فى النزاع وتولى السلطة) . وقد أحبطت حركة شعبية مماثلة ضد حكومة
 جابون ، عندما تمكنت قوات المظلات الفرنسية من إعادة الحكومة المعزولة .
 وفي يناير ١٩٦٤ أطاحت انتفاضة شعبية مسلحة بحكومة زنزيبار . وفي أكتوبر
 ١٩٦٤ أطيح بالنظام العسكرى لحكومة الفريق إبراهيم عبود ، فى إثر إضراب
 وأعمال جماهيرية أخرى قام بها شعب السودان ، الذى وجد سنداً فى موقف
 عدم التدخل الذى اتخذته القوات المسلحة السودانية ، وهو الموقف الذى كان
 مرجعه انقسام الآراء بداخلها وتردد بعض وحداتها فى العمل .

وهكذا فى أقل من اثنى عشر شهراً تمت الإطاحة بخمس حكومات
 غير شعبية . ولم يتمكن الإمبراليون من التدخل العائى الصريح للإبقاء على
 الوضع القائم إلا فى حالة واحدة ، حالة جابون ، التى كانت ذات طبيعة
 انقلاب من أعلى ، أكثر منها حركة واسعة أصيلة من جانب الشعب .

يبد أن ذلك لم يكن كل ما فى الأمر . فقد كان هناك إضراب عام بالغ
 الدلالة فى نيجيريا ، ضم حوالى مليون عامل ، أعقبته فى غضون بضعة شهور
 أزمة سياسية تتعلق بالإضراب العام . كما أحرز جيش التحرير فى غينيا -
 بساو ، بقيادة أميلكار كابرال (١) و « الحزب الأفريق لامتقلال غينيا -
 وكيب فرد » ، مكاسب هامة ، بتحريره ما يقرب من خمسين أراضى
 البلاد وظفقه باستحسان دولي . وفى أنجولا أعادت « الحركة الشعبية لتحرير
 أنجولا » تنظيم قواتها وشتت هجوماً جديداً ، وبدأ النضال المسلح من جانب
 حركة التحرير الوطنى . وفى موزمبيق أعلنت « جبهة تحرير موزمبيق » ،
 فى سبتمبر ١٩٦٤ ، الكفاح المسلح فى البلاد ، ولم يكذب بمضى أسبوع واحد حتى
 أعلن حزب « سوابا » (٢) فى التيجر بدوره الكفاح المسلح ضد حكومة
 التيجر . وفى الوقت نفسه كانت حرب العصابات تنتشر فى الكنفو (كينشاما) .

(١) Amílcar Cabral : أنظر ، ص ٤٧٧ - المترجم .

(٢) Sawaba : أنظر مادة « هافى ديوى » ص ٤٩٥ - المترجم .

الهجوم الإمبريالي المضاد

من أجل وقف هذا التقدم التاريخي بدأ الإمبرياليون هجومهم المضاد في أفريقيا . وكان محور مؤامراتهم هجوم قوات المظلات على ستانلي فيل بالكنغو (كينشاسا) ، في نوفمبر ١٩٦٤ . وفي ١٩ فبراير ١٩٦٥ كشفت تريبيون دى فاسيون النقاب عن نوايا الإمبرياليين . كتبت تقول إن إزال قوات المظلات في ستانلي فيل لم يكن سوى جزء من خطة حلف الأطلسي الاستراتيجية في أفريقيا . فقد كان الهدف « تلخلا أعظم ضخامة بكثير يتجاوز حدود الكونغو » . وقد أكدت الشهور التالية بما لا يدع مجالاً للشك وجود مثل هذه النوايا . إذ حدثت عمليات اغتيال للزعماء التقدميين ، ومؤامرات للإطاحة بالحكومات الشعبية ، وإجراءات عسكرية لإرهاب الحكومات ، ومحاولات لبث الحيرة والارتباك والبلبله والانقسام في صفوف الشعوب عن طريق دق طبول العداة للشيوعية ، وعن طريق المساعي العلنية الصريحة في بلدان معينة ضد أكثر الزعماء المعادين للإمبريالية المتطلعين للأمام اتساقاً وتصميماً وإصراراً .

ففي يناير ١٩٦٥ اغتيل بيير نجسنداندنغوى ، رئيس وزراء بورندي - واتضح أن القاتل كان موظفاً سابقاً بسفارة الولايات المتحدة في تلك الدولة . وفي فبراير ١٩٦٥ اختطف ثلاثة من الزعماء الوطنيين بالكنغو (برازافيل) ، وعثر عليهم فيما بعد قتل ، وقد شوهد جثثهم تشويهاً فظيماً . وفي ٢٤ فبراير ١٩٦٥ ، اغتيل پيو پتو (١) ، أحد الزعماء الوطنيين البارزين في كينيا ، أمام منزله برصاص القناصة . وراجت وقتها الإشاعات بأن أسماء زعماء تقدميين آخرين في كينيا ، ومن بينهم أوجنجا أودنجا (٢) وأتشينج - لونيكيو (٣) وبيلداد كاجيا (٤) ، كانت مدرجة في قائمة القناصة .

(١) Antonio Rudolfo José Pio Pinto : انظر ، ص ٤٧٩ - المرجع .

(٢) Ajuma Oginga Odinga : انظر ، ص ٤٨١ - المرجع .

(٣) Richard Achiong-Onoko : انظر ، ص ٤٨٢ - المرجع .

(٤) ورد الاسم في نفس بلداد كاتيا Biked Kattia ، وصحة الاسم يلداد كاجيا Biked Kaggia . انظر ، ص ٤٨٤ - المرجع .

ولم تكذ تمضي بضعة أسابيع حتى أعلن الرئيس يوليوس نيريري عن اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة ، وقيل إن موظفي السفارة الأمريكية كانوا ضالعين فيها . وفي الكنفو برازافيل تم تهريب الرئيس المخلوع يولو إلى خارج البلاد تمهيداً لمؤامرة جديدة لإعادته إلى السلطة . وفي مالاوي أجبر الرئيس دكتور هستنجز باندا جميع الوزراء التقدميين على ترك الحكومة ، أو أرغمهم على الفرار ، وسقطت البلاد من جديد تحت وطأة سيطرة بريطانية تكاد أن تكون علنية ، مع وجود ضباط بريطانيين يشرفون على الجيش وقوات الشرطة والمخابرات ، وموظفين بريطانيين يوجهون جميع الوزارات والإدارات الرئيسية في الدولة .

وفي خلال الفترة نفسها قامت الطائرات الأمريكية الملحقة بقوات تشومبي في الكنفو بمهاجمة أوغندا المخاورة ، وبانتهاك حدود السودان . وفي بيان شديد اللهجة موجه إلى حكومة الكنفو أدان دكتور أويوتي ، رئيس وزراء أوغندا ، علانية الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك في الهجمات . وبعد ذلك بأسابيع قليلة كانت حكومة غينيا تشكو من قيام القوات البرتغالية بهجمات عبر حدودها قادمة من غينيا - يساو .

وقد أصبح الوضع على درجة كبيرة من الخطورة حتى أن الرئيس نكروما ، في خطاب له أمام برلمان غانا ، في ٢٢ مارس ١٩٦٥ ، أعلن أن حكومته «لديها دليل لا يخطئ على أنه في حوزة دول معينة خططت قطعت شوطاً طويلاً من الإعداد تستهدف الإطاحة بالحكومة التقدمية في الكنفو (برازافيل) وبغيرها من الحكومات في الدول الأخرى» . كما قرر أيضاً أنه قد أجرى مؤخراً مناقشات مع رؤساء غينيا ومالي والجزائر اتفقوا في خلالها «على مواصلة التمسك بالنقطة الشديدة ضد التغلغل المتزايد من جانب الإمبرياليين والاستعماريين الجدد في أفريقيا» ..

الانقلابات العسكرية

منذ أن صلب ذلك التحذير عن الرئيس نكروما وقعت بالقارة الأفريقية .

سلسلة من الانقلابات العسكرية ، وفي فبراير ١٩٦٦ عزل الرئيس نكروما نفسه بوساطة انقلاب عسكري على حين كان في خارج البلاد .

والعرض الموجز للانقلابات العسكرية والانفاضات الرئيسية في أفريقيا منذ عام ١٩٦٣ يقدم لنا الصورة التالية :

عام ١٩٦٣

١٣ يناير : اغتيال أولمبيو (١) رئيس دولة توجو على أيدي العسكريين الذين تولوا السلطة بصورة مؤقتة إلى أن عهد بها إلى الرئيس جرونسكي (٢) .

١٢-١٥ أغسطس : الإطاحة بفولبير يولو ، رئيس الكنفو (برازافيل) ، علم أيدي هبة شعبية تحت قيادة نقابات العمال ومقرنة بإضراب عام . وقد رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين . وجاءت إلى السلطة حكومة شعبية جديدة .

١٩-٢٨ أكتوبر : إضراب عام ومظاهرات ضد الرئيس ماجا (٣) ، رئيس دولة داهومي ، ووقوع انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل سوجلو أطاح بالحكومة المؤقتة . وأقام الكولونيل سوجلو حكومة جديدة يرأسها أبيئي (٤) وماجا وأهوماديجي (٥) .

٣ ديسمبر : فشل محاولة للقيام بانقلاب عسكري في النيجر الإطاحة بالرئيس ديوري (٦) .

(١) Sylvanus Olympio : انظر ، ص ٤٨٦ - المترجم .

(٢) Nicholas Grunitzky : انظر ، ص ٤٨٨ - المترجم .

(٣) Hubert Maga : انظر ، ص ٤٨٩ - المترجم .

(٤) Sourou-Migan Apithy : انظر ، ص ٤٩١ - المترجم .

(٥) Justin Ahomadegbé : انظر ، ص ٤٩٣ - المترجم .

(٦) Hamani Diori : انظر ، ص ٤٩٥ - المترجم .

عام ١٩٦٤ :

- ١٢ يناير : قيام هبة شعبية مسلحة في زنبار أطاحت بحكومتها .
- ٢٠-٢٤ يناير : وقوع تمرد عسكري في جيوش كل من تنجانية و كينيا وأوغندا ، وسرعان ما تمت السيطرة على الموقف في البلاد الثلاثة .
- ١٨ فبراير : وقوع انقلاب عسكري في جابون أطاح بالرئيس ليون مبا (١) الذي أعيد إلى السلطة عن طريق تدخل قوات المظلات الفرنسية .
- ٢٢ نوفمبر : الهجوم الإمبريالي على ستانلي فيل ، والمزمنة المؤقتة للقوى الشعبية .

عام ١٩٦٥ :

- ١٥ يناير : اغتيال رئيس وزراء بورندي .
- أول مارس : قمع القوى الثقلية في مالاوي .
- ١٨ يونية : عزل الرئيس بن بيلاعن طريق عمل عسكري بقيادة هواري بومدين ، الذي يشغل الآن منصب رئيس الدولة .
- نوفمبر : اكتشاف مؤامرة ضد الحكومة في غينيا .
- ٢٥ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكري في الكونغو (كينشاسا) بقيادة الكولونيل موبوتو .
- ٢٩ نوفمبر : قيام الجيش في داهومي بإرغام كل من أبيي رئيس الدولة ، وأوماديجي ، رئيس مجلس الوزراء ، على الاستقالة .
- ٢٢ ديسمبر : تولى الكولونيل سوجلو السلطة في داهومي . بصفة شخصية .

(١) Leon M'ba : انظر ، ص ٤٩٦ - الترجمة .

عام ١٩٦٦

- أول يناير : وقوع انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل بوكاسا ، رئيس هيئة أركان حرب جيش جمهورية أفريقيا الوسطى ، أطاح بالرئيس دافيد داكو (١) .
- ٤-٢ يناير : في أعقاب المظاهرات التي قام بها العمال النقابيون في واجادوجو (٢) عاصمة فولتا العليا ، ومع بداية الإضراب العام في المدينة ، قام التفنتان كولونيل سانجولي لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بعزل الرئيس يامبوجو (٣) ، وتولى السلطة في البلاد .
- ١٥ يناير : ثورة الضباط الثبان في نيجيريا وقتل رئيس الوزراء الاتحادى واثنين من رؤساء وزراء الأقاليم ، وتولى المايجور الجنرال إيريوتسى السلطة .
- ٢٢ فبراير : قيام ميلتون أوبوتى ، رئيس وزراء أوغندا ، بعزل رئيس الدولة (كاباتاكا بوجندا) .
- ١٤ أبريل : أرغم أوجنجا أودنجا ، نائب الرئيس في كينيا ، على الاستقالة ، في حركة عامة ضد الزعماء اليساريين .
- ٢٣ مايو : نشوب قتال مسلح بين قوات حكومة أوغندا وقوات ملك بوجندا ، وإرغام الملك على مغادرة البلاد .
- ٢٨ يونيو : وقوع تمرد في جيش الكونغو (برازافيل) سرعان ما تمت السيطرة عليه .
- ٢٩ يوليو : وقوع انقلاب عسكري ثانٍ في نيجيريا ، واغتيال الجنرال إيريوتسى ، وتشكيل حكومة عسكرية جديدة برئاسة الكولونيل جيون .

(١) David Dacko : انظر ، ص ٤٩٨ - المترجم .

(٢) Ouagadougou : انظر ، ص ٥٥١ - المترجم .

(٣) Maurice Yaméogo : انظر ، ص ٤٩٩ - المترجم .

٢٩ نوفمبر : عزل إنتارى الخامس ملك بورندى ، وأعلنت بورندى جمهورية برئاسة الكولونيل ميكومبرو .

عام ١٩٦٧

١٣ يناير : عزل جرونتسكى ، رئيس دولة توجو ، بوساطة انقلاب عسكرى بقيادة اللفتنانت كولونيل إباديما ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش . وكان ذلك الانقلاب فى أعقاب ثورة فاشلة ، وقعت فى نوفمبر ١٩٦٦ ، وتمكن الجيش من إخمادها .

٢٤ يناير : محاولة القيام بانقلاب عسكرى فى غانا بقيادة اللفتنانت أووسو- جيماس والفتنانت سويلمانا .

مارس : اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكومة أوغندا .
٢٢ مارس : إعلان البريجادير دافيد لانسانا لحالة الطوارئ فى سيراليون ، واعتقال رئيس الوزراء المنتخب حديثا ، سيكا ستيفنتر (١) .

٢٤ مارس : قيام مجموعة من ضباط الجيش فى سيراليون بالإطاحة بالبريجادير دافيد لانسانا . وحلت الأحزاب السياسية وأصبحت تعتبر خارجة على القانون ، وأصبح الكولونيل جاكسون سميث - رئيسا للدولة .

١٧ إبريل : قيام اللفتنانت كولونيل إباديما بحل حكومة توجو ، وتوليّه منصب رئيس الدولة .

١٧ إبريل : قيام بعض صغار الضباط فى غانا بمحاولة عسكرية للاستيلاء على السلطة ، بقيادة اللفتنانت آرثر والفتنانت ييواح . وقد قتل المتمردون اللفتنانت

(١) Siaka Probyn Stevens : انظر ، ص ٥٠١ - المترجم .

جنرال كوتوكا في أثناء القتال الذي دار في أعقاب
المحاولة .

٨-١٦ ديسمبر : حدوث إضرابات واسعة النطاق في داهومي استجابة
لنداء نقابات العمال .

١٧ ديسمبر : وقوع انقلاب عسكري في داهومي بقيادة الضباطين
كواندينى وكيريكو ، وعزله للرئيس الجنرال سوجلو .

٢٢ ديسمبر : تقاسم الكولونيل ألي والضباط كواندينى سلطة
رئاسة الدولة في داهومي .

عام ١٩٦٨

١٩ إبريل : قيام صغار الضباط في سيراليون بثورة أطاحت بحكومة
الكولونيل بجاكسون - سميت العسكرية ، واستعيد
الحكم المدني بالبلاد ، وعاد سباكا ستيقتز إلى شغل
منصب رئيس الوزراء .

٣ أغسطس : استيلاء الجيش على السلطة في الكنفو (برازافيل)
في ظل انقلاب مسلح بقيادة الكابتن نجوانى (١) ،
ومطالبة الرئيس ماسمبا - ديا (٢) بتشكيل حكومة
جديدة بالتشاور مع الجيش .

٤ سبتمبر : قيام الجيش بعزل ماسمبا - ديا .

١٩ نوفمبر : وقوع انقلاب عسكري في مالي ، وعزل الرئيس
موديو كيتا (٢) وحكومته ، وتشكيل اللجنة
العسكرية لتحرير الوطني Military Committee
of National Liberation برئاسة اللفئانت موسى
تراور ، وقيام حكومة مؤقتة برئاسة الكابتن ديا كيتي .

(١) Marien Ngouabi : انظر ، ص ٥٠٣ - المترجم .

(٢) Alphonse Massamba-Débat : انظر ، ص ٥٠٤ - المترجم .

(٣) Modibo Keita : انظر ، ص ٥٠٦ - المترجم .

٥ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكري في غينيا الاستوائية بقيادة دكتور أتانازيو ندينجو وزير الخارجية .

١١ مارس : وقوع محاولة للقيام بانقلاب عسكري في غينيا ، كان من بين المشاركين فيها فوديا كيتا (١) الذى كان قد شغل فيما سبق منصبى وزير الداخلية ووزير الدفاع ، والكولونيل كامان ديابى ، مساعد رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

من الصورة السابقة التى تكشف عن أكثر من أربعين انقلابا عسكريا أو محاولة للقيام بانقلابات عسكرية أو أزمة حكومية فى خلال ست سنوات ، يتضح بصورة كافية أن الوضع السيامى فى أفريقيا أبعد ما يكون عن الاستقرار . ولذا كان من المفهوم أن يتحدث بعض المعلقين عن أفريقيا التى تسلك طريق أمريكا اللاتينية - طريق الانقلابات العسكرية ، والحكومات العميلة ، والتغيرات المستمرة للأنظمة .

فما سبب هذا الوضع ؟ ولماذا تحولت الآمال البراقة العريضة ، التى علقها الكثيرون على أفريقيا فى الستينيات ، إلى أزمات اليوم المتواترة ؟ ثمة عدد من العوامل ينبغى أن توضع فى الاعتبار ، لأن ذلك ليس وضعا بسيطا ، وإنما وضعا زائرا بالتعقيدات والتغيرات التى تنشأ عن مساعى الإمبريالية ، والتراعات بين الدول الإمبريالية نفسها ، والمرحلة المبكرة لتطور الدول الأفريقية الجديدة ، والقسمات النوعية للتركيب الطبقي فيها ، والانحيازات والتحولات الطبقيّة الجديدة التى ظهرت فى فترة ما بعد الاستقلال ، والمشكلة الخاصة التى تعاني منها أفريقيا ، وهى مشكلة القبيلة . ولكل هذه العوامل تأثيرها على الوضع فى مختلف الدول الأفريقية ، وعلى طابع الجيوش والضباط ، وعلى النور الذى تلعبه الانقلابات العسكرية المختلفة .

(١) Podela Keta : انظر ، ص - ١٠ المرجع .

أهداف الإمبريالية

تعد أهداف الإمبريالية أول عامل رئيسي ينبغي أخذه في الاعتبار . فكل من الدول القديمة صاحبة المستعمرات في أفريقيا — بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال — وكذلك الدول الحديثة المتنافسة على السلطة والنفوذ في أفريقيا — الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، ومنذ عهد قريب اليابان — كانت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تهدف إلى تحويل أفريقيا إلى مصدر لأرباح إضافية جديدة لنفسها ، وذلك في مساعيها للاستفادة من نفس أنهار النظام الاستعماري القديم في فرض قيود جديدة غير مباشرة إلى حد كبير على البلاد وعلى شعوبها ومواردها . وقد استثمرت هذه الدول مئات الملايين من الجنيهات ، وبخاصة في استخراج المعادن والصناعات المتعلقة بها ، وفي المصارف والتأمين ، وفي بعض مجالات الصناعات التحويلية — بيد أنه مع وجود ظروف مواتية للاستغلال ، فإن توزيعات أسهم استثنائية كانت تدفع لأصحاب الاستثمارات ، وهي التوزيعات التي كانت تترع من أفريقيا في شكل أرباح مصلرها الأجور المنخفضة التي يتقاضها العمال الأفريقيون .

وقد حققت الاحتكارات التجارية الغربية العملاقة ملايين إضافية من الجنيهات عن طريق شراء المنتجات الزراعية التي ينتجها الفلاحون الأفريقيون بأثمان منخفضة . وحقق رجال الصناعة الغربيون عدة ملايين أخرى عن طريق بيع السلع النامية الصنع للشعب الأفريقي بأثمان عالية نسبيا ، وهي سلع تصنع عادة من المواد الخام والمواد نصف المصنعة التي تنتجها القارة الأفريقية .

ويعد ذلك بشكل عام إطار العلاقة الاقتصادية التي يريد الإمبرياليون الإبقاء عليه ، على الرغم من أنه يتم أيضا تشجيع بعض التطور في الصناعة الخفيفة وفي الصناعات التحويلية وفي البنيان السفلى^(١) . ومن الواضح أن بعض الانقلابات العسكرية التي حدثت في أفريقيا تساعد الإمبرياليين على تحقيق

(١) Infra-structure : انظر ، ص ٥٩٧ - المترجم .

هذا الغرض ، بيد أن الدراسة المدققة توضح أنه بينما كان عدد من عمليات الاستيلاء العسكرى على السلطة ذا عون واضح ونوعى للإمبريالية ، لم تكن لكل الانقلابات هذا الطابع بهذه الدرجة المباشرة للغاية .

ثلاث الانقلابات العسكرية

ويمكن تقسيم الانقلابات العسكرية إلى عدة فئات :
فئـاة : كانت هناك المحاولات الواضحة للإطاحة بالحكومات التقدمية ، وتلك كانت حالة الانقلاب العسكرى الذى وقع فى غانا فى عام ١٩٦٦ ، وفى مالى فى عام ١٩٦٨ . وبالمثل كانت المحاولات الفاشلة التى تمت أيضا ضد حكومات غينيا والجمهورية العربية المتحدة وتترانيا .

ثانـاة : كانت هناك حالات استبعد فيها زعماء يساريون بوسائل ميساسية أساسا ، وحل محلهم زعماء أكثر استعدادا للتعاون مع الإمبرياليين . وكانت تلك هى الحال ، على سبيل المثال ، مع الانقلابين السياسيين فى مالاوى (فى عام ١٩٦٥) ، وكينيا (فى عام ١٩٦٦) . وكانت الوسائل السياسية فى هذه الحالات تساندها بطبيعة الحال القوة العسكرية للدولة ، وإن كانت القوات المسلحة نفسها لم تتدخل أو تستول على السلطة .

ثالثـاة : كانت هناك محاولات لقيت فيها عناصر أكثر محافظة ، فى عشية الاستقلال ، المؤازرة والتأييد من الإمبريالية من أجل الوصول إلى القمة . وكانت هذه هى حالة النيجر فى عام ١٩٥٨ ، والمحاولة التى بذلت فى زنبار عند نهاية عام ١٩٦٣ (وهى محاولة لم تعش طويلا ، وإنما انهارت فى غضون أسابيع قليلة عندما واجهت انتفاضة مسلحة) ، ثم بعد ذلك فى بوتسوانا (١) وليسوتو (٢) . (فى عام ١٩٦٥) ، عندما ساعدت الإمبريالية البريطانية القوى التقليدية والمحافظة على تسلّم السلطة ، كما كان يجرى إعداد الأمر نفسه بالنسبة لسوازيلاند (٣) وهنا أيضا لم يكن يوجد استيلاء مباشر من جانب

(١) Botswana : انظر ، ص ٥٥١ - المترجم .

(٢) Lesotho : انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

(٣) Swaziland : انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

المسكرين على السلطة ، وإنما وضع كل ثقل الدولة على الرغم من ذلك تحت تصرف أولئك الذين يعملون لصالح الإمبريالية .

رابعاً : كانت هناك انقلابات عسكرية ، لا لسحق حكومة تقدمية ، وإنما لوقف الزحف نحو اليسار ، سواء بالتخلص من حكومة رجعية غير موثوق فيها كانت الجماهير على وشك التحرك ضدها ، أو بالحيلولة دون وصول حكومة أكثر تقدمية إلى السلطة . وكانت هذه إلى حد كبير هي حالة الانقلابات العسكرية في داهومي ، وسيراليون ، وإلى حد ما في لوانا العليا .

خامساً : كانت هناك انقلابات عسكرية متعاقبة في الكنفو (كينشاسا) ، يمكن تفسيرها جزئياً بصراع الإمبريالية لكبح جماح الشعب ولتنصيب حكومة رجعية في السلطة ، بيد أن هذه الانقلابات محكومة أيضاً بالتزاعات الإمبريالية ، وبخاصة تلك التزاعات القائمة بين الولايات المتحدة والتجمع الأنجلو بلجيكي ، إذ أن هذا الأخير في الأصل كان يضع كل ثقته في تشومبي (١) ، على حين كانت الولايات المتحدة تضع ثقته في الكولونيل موبوتو (على الرغم من أن ذلك قد تعقد كثيراً بسبب مناورات وتحولات غتاف المجموعات الاحتكارية في داخل كل بلد إمبريالي على حدة) .

سادساً : كما رأينا بوضوح في حالة نيجيريا ، كان للتزاعات القبلية دورها ، وقد استفاد الإمبرياليون من هذه التزاعات بطبيعة الحال ، على الرغم من أن ثمة عوامل أخرى كان لها دورها هنا ، ومن بينها نضال الشعب ضد السيطرة الإقطاعية القادمة من الشمال ، وجهود المنظمات الأكثر تقدماً من الناحية السياسية من أجل السير بالبلاد قلماً إلى موقف معاد للإمبريالية أكثر وضوحاً وصراحة وحزماً .

وفي بعض الحالات لا بد أن توجد عناصر تجمع بين عدد من هذه السمات المميزة . وفي عدد قليل من البلاد ، مثل توغو وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى ، لا يكون مصلح التزاع وأساس الانقلاب العسكري واضحين

(١) Moïse Kapenda Tschombe : انظر ، ص ٥١١ - المترجم .

بصورة مباشرة للغاية ، وإنما قد يبدوان ناشئين عن الصراعات المضمومة بين المجموعات المتنافسة من الرأسماليين الأفريقيين ، مع إضافة عامل المنافسة في داخل صفوف الإمبرياليين ، كما في حالة توجو .

العلاقات الطبقية في أفريقيا

ويستحيل التوصل إلى فهم واقعي لهذه التطورات المختلفة دون أن نتناول بصورة أكثر دقة وقربا الأبنية الطبقية للمجتمعات الأفريقية ، وطابع العلاقات والتزاعات التي نشأت منذ الاستقلال .

وفي معظم أجزاء أفريقيا ، وبخاصة في أفريقيا المدارية ، طال امد الحكم الاستعماري كثيرا ، وأمن في تشويه النمو الاقتصادي ، بحيث إن تكوين الطبقات الاجتماعية الحديثة : - الأجراء ، المستخدمين ، التجار ، الرأسماليين ، الزارعين الذين يستخدمون العمل الأجير ، أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتتجون من أجل السوق ، المثقفين ، المهنيين ، والإداريين - لم يبدأ في الواقع إلا في العقود القليلة الماضية ، وبحيث إن عملية تكوينها لا تزال ماضية في طريقها .

إن أغلبية السكان الأفريقيين في القارة الأفريقية ليست فلاحين تحكمهم العلاقات الإقطاعية ويعملون لدى كبار ملاك الأرض ، وإنما تتكون من أفراد يعملون في داخل إطار اقتصاد بسيط قائم على الاكتفاء الذاتي *simple subsistence economy* ، ولا يكونون في أغلب الأحوال مرتبطين بالاقتصاد النقدي إلا عندما يتركون مساحاتهم الصغيرة من الأرض يمارسوا العمل الأجير في المناجم والسكك الحديدية والتشييد ، وفي المزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة المملوكة للأجانب .

إن طبقة العاملين بأجر تواصل النمو ، وربما يصل عدد أفرادها إلى عشرين مليونا من مجموع سكان القارة البالغ مائتين وخمسين مليونا . كما أن طبقة المثقفين والمهنيين والإداريين ، التي خلقت في أول الأمر في إطار حدود تيسير مهمة الحكم الاستعماري ، قد أخذت يبدورها في النمو بدرجة كبيرة منذ الاستقلال . ويحدث التمايز الطبقي في الريف ، وبخاصة منذ الاستقلال ،

مع انبثاق طبقة من الزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، وتسرّع في استخدام آلات وتقنية حديثة للغاية ، كما يشتغل كثير من هؤلاء الزارعين أيضا في التجارة والمضاربات . وفي المدن ينشئ الأفريقيون شركات للنقل ، ويقتحمون مجال الفنادق وغيرها من الأنشطة المحلية ، ويشترون الأرض ويبيعونها بعد تنميتها ، ويفتحون المحلات والورش ، وهلم جرا . وفي كثير من بلاد القارة الأفريقية كانت أجهزة الحكومة ، بل البرلمان أيضا ، مدخلا إلى تحسين الوضع الاقتصادي الشخصي ، وكان الأفراد يستفيدون من مناصبهم الجديدة لإثراء أنفسهم ، ولولوج طريق الرشوة والفساد والاختلاس ومحاباة الأقارب . وهكذا تطور ما وصفه قانون (١) ، في ازدياد مناسب ، بأنه «نوع من الفئة الصغيرة الجشعة النهمّة الشرهة ، التي تحكمها عقلية البائع المتجول ، والتي لا يسعدها شيء قدر حصولها على توزيعات الأسهم التي سلمتها لها السلطة الاستعمارية السابقة» .

وفي النضال من أجل الاستقلال ، التقت معا جميع الطبقات التي وجدت نفسها مهوورة على أيدي النظام الاستعماري - العمال ، الفلاحون ، التجار ، صغار الموظفين ، المثقفون ، بل الرؤساء في بعض الأحيان - وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة ، عملت هذه الطبقات من أجل الاستقلال . وفي بعض الحالات وجدت هذه الوحدة تعبيرا عنها داخل إطار حزب وطني واحد ، مثل «حزب الميثاق الشعبي لغانا» (٢) ، و«الحزب الديمقراطي الغيني» (٣) ، و«الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا» (٤) ... الخ

الطبقات بعد الاستقلال

ومع ذلك بدأت مع إحراز الاستقلال مرحلة جديدة . فالطبقات المختلفة قد أبدت النضال من أجل الاستقلال مدفوعة في ذلك بأغراض مختلفة . وبالنسبة لقوى البورجوازية والبورجوازية الصغيرة الجديدة التي

(١) Frantz Fanon : انظر ، ص ٥٤٢ - المترجم .

(٢) Convention People's Party : انظر ، ص ٤٤١ - المترجم .

(٣) Parti Démocratique de Guinée (PDG) : انظر ، ص ٤٤٢ - المترجم .

(٤) Tanganyika African National Union (TANU) : انظر ، ص ٤٤٥ - المترجم .

انبعثت كحكومات وحكام لكثير من الدول الجديدة ، كان الهدف عادة هو الهدف المحدود ، هدف إثراء نفسها . ولم توجد سوى حالات قليلة كان على رأس الدول الجديدة فيها عناصر ديمقراطية ووطنية شاغلها الرئيسي رفاهية شعوبها لا رفاهية نفسها . وبالتالي ففي أشكال وصور متغيرة ، انبثق الصراع الطبقي بين مختلف القوى الاجتماعية في أفريقيا كعامل قوى في فترة ما بعد الاستقلال . فالعمال والفلاحون الذين توقعوا أن يجلب لهم الاستقلال حياة جديدة ، لا أن يكون مجرد علم وطني ونشيد وطني ، إلى جانب رئيس وزراء أفريقي ورئيس دولة أفريقي ، قد أصبح يسيطر عليهم الضجر والقلق. ذلك أن توقعاتهم لم تتحقق — على حين يرون حكامهم الجدد يركبون عربات فارغة ، ويرتلون ثيابا فاخرة ، ويدمرون أنشطة جديدة في مجال الأعمال ، ويسافرون إلى الخارج كالأباطرة ، ويدخرون ثرواتهم في البنوك الأجنبية ، في وقت لا يجد فيه الآلاف عملا ، وقيمون في مساكن مزرية ، ويرتلون أسما بالية ، ولا يجدون كفايتهم من الطعام . وكل ذلك كان واضحا على سبيل المثال في الإضراب العام الواسع النطاق الذي هز نيجيريا في عام ١٩٦٤ ، وفي الإضراب العام بداهومي في ديسمبر ١٩٦٧ .

كذلك اشتدت حدة التراعات بين مختلف مجموعات الدوائر الحاكمة نفسها . ففي معظم الحالات لا تكون المجموعات البورجوازية الجديدة قد وصلت بعد إلى مرحلة يمكن اعتبارها فيها طبقة رأسمالية كاملة متجانسة . وبدلا من ذلك تكون في أغلب الأحوال عصباً أو زُمرا متنافسة ، ترتبط في بعض الأحيان ، وليس دائما ، بالولاء للقبيلة . وهذه المجموعات المتنافسة يتنافس بعضها بعضا في سعيها وراء المكاسب التي يمكن أن تعود بها السيطرة السياسية .

{ وتحتمد هذه القوى الفاسدة على مساندة الإمبرياليين — والإمبرياليون على استعداد دائم بطبيعة الحال للاستفادة من مثل هؤلاء الوصوليين والمستلقين التمساء . وفي بعض الأحيان تكون هناك دول إمبريالية مختلفة خلف المجموعات الحاكمة المختلفة . ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة عدم استقرار هذه الأنظمة ، وإلى تمهيد التربة أمام تنفيذ المخططات الانقلابية .

يد الإمبريالية

إن يد الإمبريالية لا تكون دائما واضحة وضوحا مباشرا في هذه الانقلابات ، بيد أنه من الجلي أن إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارتي المخابرات البريطانية والفرنسية ، وكذلك مخابرات ألمانيا الغربية ، كانت جميعا تعمل في أفريقيا طيلة هذا الوقت. وعلى الرغم من ذلك يكون من الخطأ أن تقدم نوعاً من «نظرية التآمر» على أنه التفسير الوحيد للنكسات التي حدثت في القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة ، أو أن تقدم قوى المخابرات الأجنبية على أنها اليد الوحيدة خلف الانقلابات العسكرية .

لقد كانت هناك بالتأكيد مؤامرات نظمها إدارة المخابرات المركزية الأمريكية ، وإدارات المخابرات في غيرها من الدول الغربية ، وليس من الحكمة إطلاقا التهمين من شأن الأنشطة التي تقوم بها مثل هذه الهيئات ، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يقر في أذهاننا أن هذه الوكالات لا يمكنها أن تعمل إلا في إطار ظروف معينة معطاة . إنها لا تستطيع الإطاحة بحكومة من الحكومات ، ما لم يكن لديها بديل تنصبه مكانها ، كما أن هؤلاء الذين يُرفعون إلى السلطة بهذه الطريقة ، حتى عندما يحكمون بالإرهاب والقهر المطلقين ، يكونون بحاجة إلى تأسيس أنفسهم على قوة اجتماعية نوعية . فوكالات المخابرات في الغرب كانت لسنوات طويلة منهمكة بنشاط في التآمر ضد البلاد الاشتراكية ، وإذا كانت لم تستطع أن تسجل أى نجاح لما هناك ، فمرجع ذلك إلى حد كبير أن ثبات وطبقات معينة (أى كبار ملاك الأرض ، والرأسماليين ، جنبا إلى جنب مع قطاعات البورجوازية الصغيرة المتحالفة مع هذه الفئات) لم تعد توجد كطبقات اجتماعية ، أو أنها قد تضاءلت إلى حد كبير ، وأصبحت تخضع لسيطرة حازمة من جانب جهاز الدولة الذي يقوده حزب ثورى .

ومع ذلك ففي الدول الجديدة بالقارة الأفريقية ، توجد قوى داخلية يمكن أن يصل الاستعمار الجديد إلى تفاهم معها : كبار ملاك الأرض الإقطاعيون ، التواقون إلى المحافظة على وضعهم الاقتصادي السابق وعلى

مركزهم المميز في المجتمع ، أو إلى استعادة ما فقلوه منهما ، التجار والمضاربون ، الذين يخشون مقدم الاشتراكية ، ويريدون الاستمرار كوسطاء للاحتكارات الدولية الكبيرة ؛ قطاعات النخبة الحديدية ، المرتشية الفاسدة ، التي تتعجل الإثراء من ثمار الحكم ، قبل أن تصحو الملايين الجائعة وتطالب بمكان لها تحت الشمس ؛ كل خدام الرأسمالية وأتباعها ، المهنيون والدبلوماسيون ، وروساء الشرطة ، وجنرالات القوات المسلحة ؛ كل أولئك الذين يقتلون بطريقة تبعث على الغثبان أشد الطبقات طفيلية في الغرب . ومن خلال هذه الطبقات الاجتماعية تسعى الدول الامبريالية إلى مد نفوذها في الدول الأفريقية ، ولذا يصبح من الأهداف الجوهرية للاستعمار الجديد تغذية مثل هذه الفئة ، والعمل على صياغتها وتشكيلها .

الجيش في أفريقيا

يعد دور الجيش في القارة الأفريقية ذا أهمية خاصة. ففي ظل الاستعمار، لم تكن هذه الجيوش مضمونة تماما للإمبرياليين . ومنذ وقت مبكر ، في عامي ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ ، وقع تمردان في القوات الأفريقية بالكنغو ، كما حدثت في عام ١٨٩٧ ثورة في القوات السودانية بأوغندا . وبعد الحرب العالمية الأولى ، التي حارب فيها آلاف الجنود الأفريقيين في خارج ديارهم ، كثيرا ما كان الجنود العائدون مصلحوا للسلطة والتلزم بالنسبة للحكم الاستعماري . وبعد الحرب العالمية الثانية كان يمكن رؤية هذه الظاهرة بجلاء أكثر . ففي تقرير خاص عن الجنود الأفريقيين العائدين ، قدم إلى حاكم كينيا في إبريل ١٩٤٦ ، ترددت شكوى تقول : « إن الأمور لن تعود أبدا إلى ما كانت عليه » . ووصف هذا التقرير الاجتماعات الجماهيرية التي عقدها عشرة آلاف من الجنود السابقين للإعراب عن احتجاجهم على ظروف العمل . ولم تكن مثل هذه المظاهرات العلنية من عدم الرضا مقصورة على كينيا . ففي فبراير ١٩٤٤ تمرد أفراد القوات المسلحة الكونغولية في ثكنات لولوابورج Luluabourg . وفي فبراير ١٩٤٨ ، أطلق رجال الشرطة النار على الجنود السابقين الذين كانوا يتظاهرون في موكب كبير بمدينة أكرافا في غانا ،

فسقط عدد كبير منهم بين قتلى وجرحى ، وفى عام ١٩٥١ ، استولى الجنود النيجيريون السابقون على مدينة أوماها (١) ، وظلوا يحتلونها عدة أيام كقطر من مظاهر الاحتجاج .

بيد أنه من الناحية الجوهرية مهما بلغت روح الثورة لدى بعض أفراد المستويات القاعدية فى فترات الاضطراب ، فإن هذه الجيوش قد تشربت تماما بالروح الاستعمارية ، واعتادت أن يعهد إليها بسحق الثورات المعادية للاستعمار ، وأن تطلق النار على المضربين ، وأن تؤدى بشكل عام العمل القتل لسيادتها الإمبراطورين .

وفى الفترة التى أعقبت عام ١٩٤٥ ، وبخاصة فى خلال السنوات العشر التالية ، اتخذت الدول الغربية خطوات خاصة لمحاولة التأثير فى الجيوش الأفريقية ، ولاحتضان ورعاية القوات المسلحة ، وبخاصة الضباط الذين يمكن أن يتعاونوا مع الإمبريالية . وقد اتجهت أغلبية الدول الأفريقية المستقلة إلى إرسال ضباطها للتدريب فى المدارس العسكرية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية ، وإلى الحصول على حاجتها من المدربين من هذه الدول . وقد أوضحت التقارير الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ألفاً وخمسمائة أفريق كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً فى فرنسا ، وأن سبعمائة أفريق كانوا يتلقون هذا التدريب فى بريطانيا . وتفيد التقديرات أن ستمائة ضباط جيش غانا قد درّبوا فى ساندهرست Sandhurst . كما درّب عدد من الضباط الأفريقيين أيضاً فى فورت ليفنورث Fort Leavenworth ، وكانساس Kansas ، بالولايات المتحدة . ويصرف النظر عن الجوانب العسكرية لهذا التدريب ، الذى يوجه بحيث يتلاءم مع الأهداف الاستراتيجية للدول الغربية فيما يتعلق بالصراعات المقبلة مع البلاد الاشتراكية ، وكذلك بقمع حركات التحرر الوطنى ، فإن الضباط يتلقون فى خلال مقرراتهم الدراسية تدريباً إيديولوجياً

(١) Omaha : مركز هام لمواصلات الإقليم الشرقى فى نيجيريا الذى انفصل عن الاتحاد تحت اسم «نيانرا» . وقد اتخذوا الانتماء إلى نكاسمة لم يند سقوط إنوجواسة الإقليم فى أيدي القوات الاتحادية ، ولكنها سقطت بدورها به سارت طاحنة - المتعزيم ؟

معينا وصباغة إيدولوجية خاصة ، يجعلان منهم مادة أكثر استعدادا لاستخدامها لصالح مناورات الاستعمار الحديد التي تقوم بها الدول الغربية .
فى ساندهرست وكبرى Camerley فى بريطانيا ، وسان سور Saint Cyr فى فرنسا ، وفورت براف Fort Bragg وغيرها من الأكاديميات العسكرية فى الولايات المتحدة ، تتاح الفرصة للإمبرياليين لإقامة علاقات شخصية مع القادة العسكريين أو الزعماء المقبلين للدول الجديدة . وهذه الطريقة يكون باستطاعتهم فرز الخراف من الماعز ، واختيار من هم أكثر ميلا للفساد ، ومن هم أكثر مرونة وألبن حريكة . وليس من قبيل المصادفة أنه فى معظم الحالات كانت المجموعات العسكرية الرجعية ، التي وصلت إلى السلطة فى أفريقيا فى السنوات الأخيرة ، تتكون أساسا من أفراد تلقوا تدريبهم فى الأكاديميات العسكرية الغربية .

عقلية ساندهرست

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك الكولونيل 1.1. أفريقيا ، أحد قادة الانقلاب العسكرى فى غانا ضد نكروما ، ورئيس دولة غانا حالياً . فهو يكشف فى سيرته الذاتية كيف أنه فى ساندهرست قد أصبح مؤيدا مخلصا للإمبريالية ، وكيف أصبح مأخوذا تماما «بسحر» الكومنولث ، وكيف أسرته المعاملة المتوددة التي كان يلقاها فى خلال تدريبه فى بريطانيا. وبعد أن شرح كيف أنه قد أخذ تماما بحقيقة أنه كان يتلقى تدريبه جنبا إلى جنب مع «اللوردات والأمراء» ، يقول : «لقد دربت فى المملكة المتحدة كجندي ، وأنا على استعداد دائما للقتال جنبا إلى جنب مع أصدقائي فى المملكة المتحدة .. كيف يمكن أن نكون أصدقاء متيمين للكومنولث ، ثم نتعاضد فى وقت يتعرض فيه الكومنولث للمحنة ، ويتعرض فيه هذا الاتحاد العظيم للخطر ؟» وهكذا يسعى الاستعمار الحديد إلى رجاله ، وهكذا يصوغهم ويشكلهم .

وعندما ينتهى تدريب هؤلاء الضباط يظلون فى بلادهم على صلة بالنفوذ الغربى من خلال الخبراء ومدربي الجيوش وغيرهم ممن يرسلون إلى الدول الأفريقية الجديدة كجزء من مخططات المعونة الفنية والانفاقيات العسكرية والأحلاف إلخ .

وقد أوضحت الأرقام الخاصة بعام ١٩٦٤ أن ثلاثة آلاف ضابط ، في الخدمة وفي خارجها ، قد أحيوا على الاستيلاء من الجيش الفرنسي أو تعاقدوا لتدريب القوات المسلحة بالدول الأفريقية ونقل الخبرة إليها . ومن بريطانيا جاء إلى أفريقيا حوالي ستمائة ضابط ، في الخدمة وفي خارجها ، للعمل في أغراض مماثلة . وتقيد تقديرات عام ١٩٦٦ أن عدد العسكريين الأمريكيين الذين يعملون في المساعدة العسكرية و«مجموعات المعونة» Aid Groups بأفريقيا ، يبلغ مائتين وخمسين عسكرياً . ومن المفهوم ، كما علق الخبير العسكري و. جوتريدج ، أن «يكون اتجاه جيوش الدول الجديدة إلى الاحتفاظ بنكهتها الاستعمارية ، وبخبرائها الأجانب ، وبعلاقاتها بأوروبا ، أطول أمداً من اتجاه الإدارات التي تقوم بالخدمات المدنية العامة» .

وتمارس الدول الغربية نفوذها أيضاً عن طريق وجود قواتها في بعض البلاد الأفريقية ، وإقامة الأحلاف العسكرية ، واستخدام القواعد .

ولا يمكن القول بأن الضباط الذين تلقوا تدريبهم في الغرب فاسلون جميعاً ؛ ولا بأنهم مستعلون جميعاً لأن يكونوا مغالب قط للاستعمار الجديد ؛ بيد أنه يوجد من الضباط الأفريقيين ما يكفي لإشباع أغراض أولئك الذين يسعون كل الوقت إلى الإبقاء على الدول الأفريقية معلقة بأذيال الإمبريالية . والضباط في الدول الأفريقية ، من وجهة النظر الطبقية ، من أصل اجتماعي مختلط . فبعضهم من أبناء الرؤساء ، وبعضهم يتمون إلى عائلات الزارعين والتجار الأغنياء ، بيد أن بعضاً منهم أيضاً يأتون من مراتب اجتماعية أكثر تواضعاً . ومع ذلك ففي داخل أفريقيا الحديثة ، حيث يحدث التكوين الطبقي بسرعة كبيرة ، وحيث الصعود ، من درجة ما في السلم الاجتماعي إلى الدرجة التي تعلوها ، ينجزه الرجال الأشد طموحاً في زمن قصير للغاية ، لا يمكن للأصول الاجتماعية أن تكون لها دائماً أهمية الثواب .

وتعد الجيوش نفسها ، بالمعايير الغربية ، صغيرة الحجم بدرجة تدعو إلى الرثاء . وقد زاد حجم هذه الجيوش إلى حد ما منذ الاستقلال ، بيد أنها ما زالت عند مستوى متواضع للغاية . فزامبيا لديها حوالي ثلاثة آلاف جندي ،

ولدى كل من تترانيا وأوغندا حوالى ألفى جندي ، ولدى ساحل العاج حوالى أربعة آلاف جندي ، وغانا تسعة آلاف جندي. بل إن نيجيريا ، التى يزيد عدد سكانها على خمسين مليون نسمة ، يقل عدد أفراد قواتها المسلحة عن عشرة آلاف جندي. أما الدول الأفريقية التى لديها جيوش أكبر حجما فهى الجمهورية العربية المتحدة ، والجزائر (حيث قام الجيش على أساس قوات حرب العصابات التى تكونت فى خلال معارك التحرير) ، والكنغو (كينشاسا) التى كانت نواة جيشها «القوة العامة» (١) الرجعية ، التى تم تدريبها على أيدي الضباط البلجيكيين ، وكان كل ضباطها بلجيكيين ، والى أصبحت فيما بعد أداة فى أيدي قتلة باتريس لومومبا ، وإثيوبيا التى يبلغ تعداد جيشها خمسة وثلاثين ألف جندي تم تدريبهم إلى حد كبير على أيدي الضباط الأمريكيين . أضف إلى ذلك أن معظم الجيوش الأفريقية ضعيفة التسليح بدرجة كبيرة ، وليست مزودة سوى بقوات جوية محدودة للغاية.

الخطر قائم

إن هذه الجيوش ، ولو أنها ضعيفة ، تستطيع على الرغم من ذلك أن تلعب دورا رئيسيا فى الدول الأفريقية ، ما دامت هى فى أغلب الأحوال القوة الأكثر تنظيما - والوحيدة فى بعض الأحيان - القادرة على اتخاذ إجراء حاسم . وفى عدد كبير من الدول الأفريقية نجد أن الأحزاب الوطنية الكبيرة ، التى ساعدت فى حشد التأييد الجماهيرى من أجل النضال ضد الحكم الاستعماري ، قد أخذت منذ الاستقلال تركز إلى الراحة ، وتخفف من نشاطها ، وتكف عن العمل الجماهيرى المرهق المفضى . فزعماؤها أصبحوا أعضاء فى البرلمان ووزراء فى الحكومة ، ورؤساء للإدارات فى أجهزة الدولة ، وهلم جرا . كما تكف فروع هذه الأحزاب عن أداء وظائفها بفعالية وجدية . ويصل كل من هذه الأحزاب فى الحقيقة إلى حالة أشبه بالتوقف والجمود ، وهو يحفظ عادة بطابعه كحركة لتوفير التأييد لزعيماته ، ولكن دون أية آلية فعالة للتنظيم أو للعمل السريع فى أوقات الأزمات .

(١) Force Publique : انظر ، ص ٥٩٨ - المترجم .

وفى مثل هذه الظروف يكون من السهل نسبيا على مجموعة صغيرة - ولكنها عاقلة العزم - من الضباط تسير رجالها إلى بضع نقاط رئيسية فى العاصمة وتسلم السلطة من الزعماء السياسيين الذين يفتقرون إلى أية آلية أخرى للوقوف فى وجههم ، كما يفتقرون إلى أى حزب سياسى منظم يمكن أن يدعى إلى تنظيم المقاومة ضد الانقلابيين .

وما يزيد الخطر المحدق بالدول الأفريقية هو ما يسعى إليه الإمبرياليون ، فى تحالف مع حكومتى المستوطنين البيض فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وبالتعاون مع البرتغال ، من استمرار سيطرتهم على كل الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية ، واستخدامه كقاعدة لتآمر ضد الدول المستقلة فى الشمال . فإلى جانب الخطوات التى تتخذ لابتلاع مالاوى وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند ، تمضى قدام التهديدات الموجهة إلى تنزانيا وزامبيا ، وهما الدولتان اللتان تتعرضان اليوم للخطر بشكل خاص .

الحاجة إلى تنظيمات ثورية

إن عهد الانقلابات العسكرية فى أفريقيا لم ينتقض بعد بأية حال من الأحوال . فكما أوضحنا فيما سبق ، يعد الوضع السياسى والاقتصادى فى معظم الدول الأفريقية بعيدا عن الاستقرار إلى حد كبير ، كما أن مساعى الإمبرياليين ، التى تصطبغ بالسخط النشئ يزداد نفشيا بين الجماهير ، يمكن أن تسفر عن مزيد من المواقف الدقيقة الحرجة فى عدد من البلاد .

وفىما يتعلق بالمجموعة الصغيرة من الدول الأفريقية الأكثر تقدما ، فلا يمكن الاطمئنان إلى أنها بلورها قد أغلقت من المخاطر تماما بعد . وبشكل عام يوجد عدد من الدول مخلوذة السكان ، وغير قوية من الناحية الاقتصادية ، وتواجه مشكلات اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد . وتبين هذه الدول فى الممارسة حاجتها إلى تطوير تنظيمها السياسى القادر على مواجهة الظروف الجديدة . فالأحزاب الوطنية الجماهيرية الكبيرة ، التى كان باستطاعتها المساعدة فى نيل الاستقلال ، لم تعد ملائمة للمرحلة الجديدة ، التى تتطلب أحزابا طلبية ذات ليدولوجية أكثر ثباتا وتحديدا وأعظم وضوحا ، وذات

كأفاق اشتراكية . وباختصار يتطلب الوضع الجديد خلق تنظيمات ثورية هـ
ومثل هذه التنظيمات يمكن أن تنبثق من الأحزاب السياسية القائمة التي لديها
بشكل عام أساس طبقي مختلط .

والتنظيم الثوري يمكن أيضا أن يساعد في خلق دولة ثورية أقوى وقوات
مسلحة ثورية أعظم قدرة ، تكون كل منها مكرسة جهودها لغرض الدفاع
عن الاستقلال الوطني ومقاومة الإمبريالية بكل صورها .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه في غينيا كان رد فعل والحزب الديمقراطي
الغيني ، وللانقلاب العسكري ضد الرئيس نكروما هو اتخاذ قرار بإنشاء ميليشيا
العمال والفلاحين للدفاع عن البلاد وعن الثورة . كما أن بعض الضباط
في الجمهورية العربية المتحدة ، الذين كانوا في أثناء قتال عام ١٩٦٧ ،
وبعد على قدر كبير من التردد ، وثبت عدم تمسحهم مع أهداف الحكومة
والشعب ، قد تم تطهيرهم من القوات المسلحة .

ولل جانب التغييرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي مستحتاج
إليها الدول الأفريقية المتقدمة لاقتلاع جذور الإمبريالية تماما ، ستكون هذه
الدول بحاجة أيضا إلى التعاون فيما بينها ، وإلى التضامن مع القوى التقدمية
على نطاق العالم ،

حروب التحرير الوطني

وبصرف النظر عن الانقلابات العسكرية التي يقوم بها الضباط الموالون
للإمبريالية ، يهدد البلاد الأفريقية أيضا خطر الهجوم المباشر من جانب
الإمبرياليين . ففي حالة الجمهورية العربية المتحدة شن علوان صريح من
جانب إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ ، ويتأكد الطابع العلواني لذلك
الإجراء مع صبيحة كل يوم باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية
التي استولت عليها بعد حرب يونيو ، وبرفضها قبول قرار مجلس الأمن
لصاخر في نوفمبر ١٩٦٧ باعتباره أساسا لإزالة آثار العلوان ، ولاتخاذ
الخطوات نحو خلق السلم والعدل في الشرق الأوسط .

إن الإمبرياليين بينما يتشبثون بموقفهم التهديدى ضد الجمهورية العربية

المتحدة في شمال القارة الأفريقية ، ينغمسون انغماسا مباشرا أيضا في الهجوم على حركات التحرر الوطني الأفريقي في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا . فهذا الجزء من أفريقيا يلعب دورا رئيسيا في الاستراتيجية الإمبريالية . إن الإمبرياليين يسعون إلى استمرار سيطرتهم على هذه المنطقة ، إذ لأنها تشمل الجزء الأكثر ثقلما من الناحية الصناعية في أفريقيا .

إن هذه المنطقة مصدر رئيسي للمعادن - النحاس ، واليورانيوم ، وشام الحديد ، والكروم ، والماس ، وأهم من ذلك كله الذهب . إنها مركز الاستثمارات الغربية الرئيسية ، وفي مقدمتها الاستثمارات البريطانية ، التي تبلغ ١,٣٠٠ مليون جنيه استرليني في جنوب أفريقيا ، ٣٠٠ مليون جنيه استرليني في روديسيا الجنوبية . وتوجد أيضا استثمارات أمريكية كبيرة ، واستثمارات فرنسية ، وكذلك استثمارات متزايدة من ألمانيا الغربية واليابان .

ويوفر مجموع السكان الأوروبيين في هذه المنطقة ، الذين يبلغون زهاء أربعة ملايين ونصف مليون نسمة ، الأساس لقوة عسكرية محلية تكون بمثابة حرس مهمته المساعدة في إخضاع الشعوب .

يبد أن الجزء الجنوبي من القارة الأفريقية يقوم بلور آخر بالنسبة للأوروبيين . فهو يوفر قاعدة ، نقطة وثوب ، مركزا للتآمر والعدوان ، ليس فقط ضد حركات التحرير الست ، التي أشرنا إليها في بداية هذه المقدمة ، والتي تقاتل من أجل تحرير بلادها ، وإنما أيضا ضد الدول الأفريقية المستقلة التي يبلغ عددها الآن اثنتين وأربعين دولة .

ومن القسائم الجوهرية في هذه المرحلة من النضال ذلك التحالف الذي قام بين حكومة فورستر بجنوب أفريقيا ونظام إبان سميث في روديسيا الجنوبية ، والنظام الفاشي الذي أقامته البرتغال في مستعمراتها الأفريقية (١) . ولهذا التحالف جوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وفي داخل إطار هذا التحالف يلعب نظام «الأبارتheid» (٢) في جنوب أفريقيا دورا رئيسيا . فقواته المسلحة

(١) انظر ، ص ٥٩٩ - المرجع .

(٢) Apartheid : أصل الكلمة من لغة البوير ، ودخلت الفكر المالي كاهي ، وتعبير عن سياسة الفصل بين العناصر البشرية - المراجع .

وقوات الشرطة تعمل بالفعل على نطاق المنطقة كلها ، ولديه قواعد العسكرية والجنوية في هذه الأقاليم . وهو من الناحية الاقتصادية يتبع الأقاليم الأشد قربا منه - ناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية) ، سوازيلاند ، ليسوتو ، بوتسوانا ، ملاوي - ويصهرها جميعا في وحدة اقتصادية واحدة .

ومع ذلك فإن الحلف غير المقدس الذي يجمع فورستر وسميث وكيثانو (دكتاتور البرتغال الجديد) لا يمكن أن يدوم طويلا دون المساندة التي يتلقاها من الدول الغربية الرئيسية ومن حلف الأطلسي .

إن هذه الدول الغربية ، وبخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية ، هي التي توفر الاستثمارات ، والقروض ، والتجارة ، والمساعدات الدبلوماسية ، والتي توفر قبل كل شيء المعدات العسكرية اللازمة للإبقاء على هذه الأنظمة الاستبدادية في السلطة بأفريقيا .

وقد أدرك الشعب الأفريقي في هذه الأقاليم الستة ، لسنوات عدة ، أن طريقه الوحيد إلى التحرر هو حمل السلاح ضد القاهرين .

ولم يكن موقف حركات التحرير يتعارض مع التفاوض من حيث المبدأ . والحقيقة أنها ظلت وقتاً طويلا تحاول ضمان الاستقلال بمختلف الوسائل السياسية . بيد أن الاستجابة الوحيدة لذلك من جانب الإمبرياليين والحكومات الأوروبية المحلية كانت زيادة أعمال القمع والقمع .

وهكذا في إقام بعد آخر ، وبعد بضع سنوات من الإعداد السياسي والتدريب العسكري ، حمل الشعب السلاح - في عام ١٩٦١ بأنجولا ، في عام ١٩٦٢ بنينيا والبرتغالية ، في عام ١٩٦٤ بموزمبيق ، في عام ١٩٦٦ بناميبيا . وفي عام ١٩٦٧ جاء فتح الجبهة المشتركة من المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ، والاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية) .

إن القوات الشعبية ، التي تجتهد المؤازرة والتأييد بين شعوبها ، ونهجها إلى حد كبير بأسلحة اشتراكية ، وبخاصة من الاتحاد السوفيتي (كما أكد

زعماء حركات التحرير في كلماتهم التي ألقوها في مؤتمر الخرطوم (١) ،
قد حققت تقدما ملحوظا إلى الأمام .

وقد تعين على البرتغال أن تدفع بمالا يقل عن مائة وخمسين ألف جندي إلى
ثلاث مستعمرات أفريقية ، وهي تنفق الآن مالا يقل عن ٤٨٪ من ميزانيتها
على الأغراض العسكرية . بيد أن ذلك لن يساعدها على تجنب التراجع
والهزيمة .

وقد تم تحرير مايزيد على ثلثي غينيا «البرتغالية» ، وأصبح وجود
القوات البرتغالية مقصورا على بضعة مدن وعدد من المعسكرات التي شرعت
في إخلائها . وفي أنجولا تم تحرير ثلث أراضيها ، وفي موزمبيق حرر أكبر
من خمس الأراضي .

وفي هذه المناطق الثلاث جميعا قامت إدارة الشعب في المساحات المحررة ،
وأنشئت المدارس ، وأقيمت الوحدات الطبية ، ويجري تنظيم الإنتاج
الزراعي .

ولم يبدأ القتال بعد في جنوب أفريقيا ، بيد أن أنشطة العصابات في
ناميبيا ، بما فيها شريط كابريفي (٢) ، والجبهة المشتركة التي افتتحها تحالف
«المؤتمر الوطني الأفريقي» في جنوب أفريقيا و«الاتحاد الأفريقي لشعب زمبابوي»

(١) المؤتمر الدولي لتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا
International Conference in Support of the Peoples of Portuguese Colonies and
Southern Africa : انظر ، ص ٨٧ - المترجم

(٢) Caprivi's Strip : نسبة إلى الكونت كابرنيش دى كابريرادى مونتيكوكول
(٢١-١٨٩٩) ، وهو جندي ورجل دولة ألماني ، شغل منصب وزير الخارجية في عهد
إسبارك ، في مارس ١٨٩٠ . وقد تمكن كابرنيش من أن يوقع مع بريطانيا في يوليو ١٨٩٠
اتفاقية تشمل بمناطق نفوذ البلدين في أفريقيا . وتلا هذه الاتفاقية توقيع اتفاقيات فرعية مع
لورد سولزبري وغيره ، ومن بينها اتفاقية عام ١٨٩٣ التي حصلت ألمانيا بمقتضاها على شريط
طويل ضيق بالحافة الألمانية السابقة ، وأفريقيا الجنوبية الغربية ، يقع في اتجاه الشرق من نهر
الزيمبيزي . وعرف هذا الشريط باسم «شريط كابرنيش» ، أو أصبح كابرنيش «Caprivi's Finger»
- المترجم .

في زمبابوى (روديسيا الجنوبية) ، قد مبيت الذعر في پريتوريا (١)
وسولزبرى (٢) ، وتعد نُذرًا لمزيد من الهجمات في المستقبل .

ولا ريب أن المعارك التى تبدأ الآن فى الجزء الجنوبى من القارة الأفريقية
وفى المستعمرات البرتغالية ، تجعل من هذه المنطقة مركزاً رئيسياً للنضال
ضد الإمبريالية على نطاق العالم .

ومن أجل تأييد ومساندة صور النضال هذه ، عقد المؤتمر الدولى الهام
بالمخروطوم فى يناير ١٩٦٩ . وقد شهد هذا المؤتمر مندوبون من خمسين
بلداً ، فمثلوا هناك تحالفاً من الحركات العظمى الثلاث فى عصرنا —
الاشتراكية ، والتحرر الوطنى ، والحركة العمالية والتقدمية فى البلاد
الإمبريالية . وهذا التحالف مدعواً الآن لزيادة التأييد الذى يقدمه
للمقاتلين الأبطال من أجل التحرر فى أفريقيا .

ويتوقع الشعب الأفريقى أن يوجد الآن فى الغرب بشكل خاص اهتمام
وفهم جديديان يترجمان إلى تضامن ناشط ومساعدة عملية .

ويحظى ما تم إنجازه إلى الآن بتقدير عالٍ . فوثائق المؤتمر نفسها
ونجى الأنشطة التى تقوم بها القوى التقدمية والثورية فى أوروبا الغربية
والأمريكيتين وآسيا تأييداً لحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا .

ونعمة حاجبة إلى أشياء كثيرة : الأربطة والأحذية والملابس والأغطية
للمستشفيات ، والأدوات الكتابية للأطفال فى المدارس . وهناك حاجة أيضاً

(١) Pretoria : العاصمة الإنبارية لجمهورية جنوب أفريقيا ، وعاصمة إقليم الترسفال .
وتقع المدينة بجنوب وسط هذا الإقليم ، ويبلغ سكانها حوالى ثلث مليون نسمة . وقد أنشئت
فى عام ١٨٥٣ ، ونسبت إلى إندرياس پريتوريوس أحد زعماء البوير الأوائل - المترجم .

(٢) Salisbury : عاصمة روديسيا الجنوبية . وقد بلغ عدد سكانها ١٦٣,١٠٠
نسمة ، طبقاً لتعداد عام ١٩٥٦ . وأنشئت المدينة فى عام ١٨٩٠ . وهى تقع فى الجزء الشمالى
من البلاد ، وتعد مركزاً لمنطقة المنتجة للذهب . وهى تبعد ٢٩٢٠ كيلو متراً عن مدينة الكاب
بجنوب أفريقيا ، ٥١٦ كيلو متراً عن ميناء بيرا Beira بموزمبيق - المترجم .

إلى العمل السياسى . عمل من أجل فضح -حلف الأطلسى . عمل من أجل وقف مساندة الحكومات الغربية للحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا . عمل ضد خيانة ويلسون لشعب زيمبابوى . عمل لصالح الآلاف من المسجونين السياسيين .

وعلى الرغم مما تواجهه حركات التحرير الأفريقية من معارك مريرة ، لا يتطرق شك إلى انتصارها فى نهاية الأمر. بيد أن يوم ذلك النصر سيسهم فى تحديده ما تفعله شعوب العالم الآن لمساعدة هذا النضال .

جاك ووديس

٥ مايو ١٩٦٩

مقدمة^(١)

نشأت فكرة هذا الكتاب في خلال مناقشة أجريتها في عام ١٩٥٥ مع عبد الله ديابلو^(٢)، الذى كان في ذلك الوقت أحد القادة النقيبين في أفريقيا، والذى يشغل اليوم منصب الوزير المقيم لجمهورية غينيا في أكرا، ومنصب السكرتير العام للكونغرس الأفريقي^(٣).

وفي مجرى الحديث الذى دار بيننا أكد ديابلو أن الشعب الأفريقى لم يعد ينظر إلى ظروف العمل والمعيشة السائدة في أفريقيا على أنها المسألة الأساسية في القارة.

قال ديابلو: «إن الأمر الهام اليوم، الشيء الجديد ذا الدلالة في أفريقيا، ليس الظروف التى نمر بها، وإنما ما نفعله لتغيير هذه الظروف». ولم تكده تخشى خمس سنوات حتى اكتسبت ملاحظة ديابلو مزيدا من القوة، فاليوم توجد بالفعل حوالى عشرين دولة أفريقية مستقلة، وفي كل المناطق تسرع، وتزداد اتساعا، خطى الشعب الأفريقى من أجل الاستقلال والديمقراطية، ومن أجل إنهاء الاستعمار.

فما الذى مهد السبيل لهذا التغيير العظيم؟ ولماذا تنهض أفريقيا الآن على قدميها؟ ولماذا أخلت أسوار الاستعمار تتقوض أمام زثيرها الجبار الماحر من أجل الحرية؟

ويدافع الإحساس بضرورة تقديم جواب على هذه الأسئلة، وتحت تأثير الملاحظات التى أبداهها ديابلو، نشأت لدى لأول مرة فكرة وضع

(١) تلك مقدمة المؤلف العلية الإنجليزية الأصلية من الكتاب - المترجم.

(٢) Abdoulaye Diallo: انظر، ص ٥١٦ - المترجم.

(٣) All-African People's Conference: انظر، ص ٤٦٨ - المترجم.

كتاب يلقي ضوءا على نضال الشعب الأفريقي من أجل إزالة ما يعانيه من يؤس وقهر. ومع ذلك سرعان ما بدا واضحا لي في خلال القيام بهذا العمل أن الظروف نفسها ، التي كان الشعب الأفريقي يتطلع إلى تحرير نفسه منها ، يتعين شرحها وتفسيرها ، وأن جنود الثورة العظيمة التي تعم القارة بأسرها الآن لا يمكن فهمها إلا بدراسة ما اقترفته الإمبريالية في حق الشعب الأفريقي عبر الأعوام المتين الماضية ، ودراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في الانتفاضة الشعبية .

وهكذا أصبح الكتاب الواحد كتابين - الأول هو « **جنود الثورة الأفريقية** » ، وبالعالم أسس وجنود الثورة في القارة الأفريقية ، والثاني أقوم بإعداده الآن (١) ، ويتولى شرح المشكلات التي تواجه الحركات الوطنية الأفريقية ، سواء في مرحلة نضالها قبل الاستقلال أو في جهودها لبناء بلادها الجديدة المستقلة .

وفي هذا العام ، عام ١٩٦٠ - عام المصير بالنسبة للقارة الأفريقية - أصبحت ملايين الناس على نطاق العالم أكثر إدراكا من أى وقت مضى للمصائب والشروط التي فرضها الاستعمار على الشعب الأفريقي . فهذا الشعب تستبهره عن حق ممارسات التفرقة العنصرية التي تنتشر على نطاق واسع حينما يكون للمستوطنين الأوروبيين الغلبة في أفريقيا . وينبغي ألا نغفل قط عن أن التفرقة العنصرية لها هدف أكثر أهمية إلى حد كبير من التفرقة نفسها ، ألا وهو الاستقلال الاقتصادي .

إن جنود التفرقة العنصرية وثمارها هي الربح .

فالتفرقة العنصرية تخدم مصالح أولئك الذين يعيشون على الربح ، وذلك لأنها تساعد في الإبقاء على نظام للعمل الرخيص بصورة استثنائية ، وهو النظام الذي يعد الأساس لمعدلات ربح عالية بصورة استثنائية . ويمكن خلف رفض السماح للأفريقي بدخول عربة القطار نفسها ، أو الفندق

(١) صدر هذا الكتاب بالفعل في عام ١٩٦١ تحت عنوان : *Africa, The Lion Awakes* .

Lawrence and Wishart, London, 1961. - المترجم

نفسه ، أو المصعد نفسه ، أو المطعم نفسه ، الذى يخلطه الأوربي ، يكمن نظام الاستعمار بأسره ، الذى يجرد الأفريقى من أرضه ومنتجاته ، ويرغمه على العيش فى حالة من الفقر والعوز ، ويحرمه من التعليم والتدريب المهنى ، ويحول بينه وبين الوصول إلى الأعمال الماهرة ، ويدفع له أجور الكفاف ، ويقذف به إلى الأحياء الفقيرة القلقة أو المعازل التى طحنها اليأس والفقر ، وينكر عليه حقه فى الضمان الاجتماعى ، ويحرمه من كل أشكال التعبير الديمقراطى ، بما فى ذلك حق الاقتراع والحقوق النقابية ، التى يمكن أن يستعين بها للتخلص من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المروعة . ولذا يكرس الكتاب جل اهتمامه لأشكال التمييز هذه ، إذا جاز لنا أن نسميها كذلك .

ولأننى إذ أتبع المنهج المعتاد بالتركيز على «أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» ، لا أشارك بأية صورة فى وجهة النظر القائلة بوجود أفريقيتين لا تجمع بينهما أية مصالح مشتركة . فأفريقيا قارة واحدة ، وقضية الشعب الجزائرى هم شعب غانا أو شعب كينيا ، بقدر ما تلقى قضية الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا التأييد من شعبي تونس ومراكش . إن الصحراء لم تعد تُقبل من جانب الشعب الأفريقى كحد فاصل ، بل على العكس ، كما قال نكروما ، «اليوم تعد الصحراء الكبرى جسرا يوحد بيننا» .

ومع ذلك تركت التسمية المعتادة ، «أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» ، بصماتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ، بحيث إن المرء عند دراسته للمشكلات الأفريقية يكون مدفوعا بدرجة كبيرة ، بسبب الاعتبارات الضرورية للوقت والعمل ، إلى اقتضاء أثر الدراسات السابقة ، وإجراء التقسيم التعسفى نفسه . ومن أجل أسباب التيسير هذه ، وليس تأييدا لأية نظرية سياسية حول «أفريقيا العربية» و «أفريقيا السوداء» ، اتبعت هذا المنهج فى الكتاب .

وقد كانت معظم الدراسات التى كتبت عن أفريقيا فى خلال القرن العشرين من عمل كتاب أوروبيين . ولا يعد ذلك إلى حد كبير دليلا صارخا على الاهتمام الذى أبداه الدارسون فى الغرب بالشئون الأفريقية — ولو أن هذا

الاهتمام بوجود بلا ريب - وإنما يعد بالأحرى فضحا للجريمة حتى الثقافة والتعليم في أفريقيا - وهي الجريمة التي كانت من ثمار الإمبريالية أينما حلت .
والنتيجة المؤسفة هي أن الأغلبية الساحقة من هذه الدراسات - بل يمكن القول إن كلها تقريبا - تكتب من وجهة نظر غربية . وقد يقول كثيرون ، وهم صادقون فيما يقولون ، إن غرضهم كان القيام بدراسة منفصلة موضوعية للمسائل الأفريقية . وفي هذا الإطار لا يمكن أن تكون ثمار مثل هذه المعرفة الواسعة بأية حال مجردة من القيمة العلمية الكبيرة . وفي الوقت نفسه ، ضرب واضعو هذه الدراسات صفحا ، بقدر كبير من حسن النية عادة ، عن المدى الذي أغفلت به تحقيقاتهم « المنصفة » إغفالا تاما وجهات نظر الشعب الأفريقي نفسه ، كما عبرت عنها المنظمات السياسية والنقابية الأفريقية ، وعبر عنها الزعماء الأفريقيون . وهذا الاتجاه لحسن الحظ أقل وضوحاً اليوم .

وفي هذا الكتاب بذلت قصارى جهدي ، وكلما كان ذلك ممكنا ، لاستخدام آراء ومطالب وأفكار الشعب الأفريقي نفسه ، وآراء ومطالب وأفكار منظماته السياسية ، والمتحدثين باسمه ، وزعمائه الوطنيين وكتابه ومفكره . ذلك أن مواقف كل هؤلاء ، والاتهامات التي يوجهونها ، وسياساتهم وبرامجهم ، هي التي تشكل نقطة البدء الواقعية الوحيدة لكل الدراسات المتعلقة بأفريقيا اليوم . وقد وضع هذا الكتاب تأييدا لتصريحاتهم ومواقفهم باسم مائتي مليون أفريقي .

جاك ووديس

لندن - يونيو ١٩٦٠

الفصل الأول

«أَعِيدُوا لَنَا أَرْضَنَا!»

كان تاريخ العلاقات الأفريقية مع الغرب تاريخاً للنهب - نهب أرض الأفريقي ، وقوة عمله ، وموارده المعدنية والزراعية . وعلى الرغم من أن الرق المباشر لم يعد قائماً ، ظل العمل والموارد والأرض هي القضايا اللديناميكية الثلاث التي كانت محورا للنضال من أجل مستقبل أفريقيا . وقد اتخذ هذا النضال ، وذلك صحيح ، شكل حرب سياسية من أجل الاستقلال الوطني ، ولكن القضاء على التحكم الأجنبي في العمل والموارد والأرض يشكل مضمون المساعي الأفريقية من أجل الاستقلال .

وعلى الرغم من التغييرات الهامة التي حدثت في أفريقيا في الأعوام العشرين الماضية ، ظل طابع المستعمرات هو السمة الرئيسية لاقتصادها ، فهو يقوم على زراعة المحصولات النقدية واستخراج المعادن من أجل تحقيق الأرباح للاحتكارات الأجنبية .

وللأسف تعد الأرض وملكيتهما المحرك الرئيسي للحركة الوطنية الأفريقية . والحقيقة أن المؤتمر الوطني الأفريقي « قد تشكل في جنوب أفريقيا في عام ١٩١٢ للاحتجاج على سياسة الاستيلاء على الأرض » .

ولا ريب أن جومو كينياتا عندما قال في عام ١٩٣٢ ، وكان عندئذ سكرتيراً عاماً لرابطة الكيكويو المركزية^(١) ، « إن ما يريد الأفريقيون ليس تنازلات ، وإنما استعادة أرضهم » ، لم يكن يتحدث باسم كينيا وحدها ،

(١) Kikuyu Central Association : انظر ، مادة الكيكويو ص ٥٧٥ - المرجع .

ولمّا باسم الأفريقيين على نطاق القارة بأسرها . ذلك أن الاختصاب أو النهب الصريح للأرض الأفريقية — ونقل الملكية — هو التعبير المهذب في الدوائر الرسمية — هو السبب الجذري لفقر الأفريقيين وعوزهم اليوم . وسواء منذ اندفاع الدول الإمبريالية العظم نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر ، أو في خلال هذا الاندفاع ، كان اختطاف الأرض هو الهدف المحوري المشترك . فمن طريق الاستيلاء المباشر والغزو ، والضغط على الرؤساء ، والغش والخداع ، والتكسر للوعود والمعهود ، وباستخدام كل وسيلة ميسورة ، تمكن ممثلو الدول الغربية من الاستيلاء على الأرض . وعلى الرغم من ادعاء هيل بأن فترة نقل الملكية قد وصلت إلى نهايتها بالنسبة لكل الأغراض العملية^(١) ، استمرت هذه الممارسة بصورة مطردة في خلال السنوات العشرين الماضية — بل ما زالت تحدث إلى اليوم .

في اتحاد جنوب أفريقيا ، انتزع ٨٩٪ من الأرض من الأفريقيين ، أو احتجزها الأوروبيون لأنفسهم . وفي روديسيا الجنوبية كانت هذه النسبة ٤٩٪ ، وكان هناك الوضع نفسه في سوازيلاند . وعلى الرغم من أن هذه النسبة كانت أقل في المناطق الأخرى — ٩٪ في الكونغو البلجيكية^(٢) ، ٧٪ في كينيا ، ٥٪ في نياسالاند^(٣) ، وغانا وأفريقيا الجنوبية الغربية ؛ ٣٪ في روديسيا الشمالية^(٤) — فإنها ما زالت تعني أن مساحة الأرض بالنسبة للأوروبي في أفريقيا كانت أكبر بكثير من مثلتها بالنسبة للأفريق .

يبد أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الأرض التي تركت في أيدي الأفريقيين كانت أقلها خصبا ، على حين كانت الأرض التي انتزعها الأوروبيون أكثر خصبا . قالت هينلن ، في حديثها عن روديسيا الشمالية ، إنه على الرغم

(١) لورد هيل : *An African Survey Revised, 1956* ، ص ٦٨٩ ، لندن ، ١٩٥٧ .

(٢) الكونغو كينشاسا الآن ، وقد حصلت على استقلالها من بلجيكا في ٣٠ يوليو ١٩٦٠ — المترجم .

(٣) مالابو الآن ، وقد حصلت على استقلالها من بريطانيا في ٥ يونيو ١٩٦٤ — المترجم .

(٤) زامبيا الآن ، وقد حصلت على استقلالها من بريطانيا في عام ١٩٦٣ — المترجم .

(٥) نقلت هذه الأرقام عن الخريطة التي أوردتها لورد هيل في كتابه الذي أشير إليه

من ضخامة مساحة البلاد، وقد أصبحت الأرض سلعة ثمينة وناشرة للغاية بالنسبة للأفريقيين^(١). وتقول هيندن إنه برغم أن الأرقام المجردة لا تنعم هذا الاستدلال، فإنها تبرز أن «الاحصاءات الفجأة قليلة المغزى»، وذلك لأن الأفريقيين محصورون في «الأراضي القليلة الحصوية»، المحرومة من تسهيلات الري الجيدة، مما يضطرهم إلى التراجع في المناطق القليلة التي توجد بها موارد المياه. وفوق كل ذلك، «تنتشر على نطاق واسع ذبابة النسي تسمى التي تحول بصورة فعالة دون تربية الماشية في خمسة أثمان مساحة البلاد، والتي تصيب البشر أنفسهم بمرض النوم القاتل...». وتقول هيندن إنه قد ثبت أن هذه المصاعب الضخمة «تشكل ما يرقى إلى مرتبة الكارثة» بالنسبة للزراعة الناجحة.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن المناطق الأفريقية الأخرى. فالأمر بالنسبة للأفريقيين لم يقف عند حد النهب، النهب البشع، للأرض، بل لقد انتزع الأوروبيون أفضل أراضيهم، ولم يتركوا لهم سوى الأراضي الجرداء، المحرومة من الماء، شبه القاحلة، أو التي تنتشر فيها المستنقعات والملاريا - الأراضي التي حتى إذا استثمرت فيها رموس أموال ضخمة، واستخدمت فيها الآلات الحديثة والتقنية الحديثة على أوسع نطاق ممكن، تطلبت مع ذلك جهودا هائلة كي تتحول إلى أراضٍ خصبة صالحة للإقامة.

ففي كينيا على سبيل المثال حصل حوالي أربعة آلاف زارع أبيض على احتكار مساحة قدرها ١٦,٥٠٠ ميل مربع في المرتفعات البيضاء^(٢)، التي تفيد التقديرات أنها تضم مالا يقل عن ٣٠٪ من كل الأراضي الجيدة في كينيا. وكما أشار مستر متونوس، عضو البرلمان البريطاني^(٣)، فإننا حتى إذا أضفنا كل المشتغلين بالأعمال التجارية من الأوروبيين في كينيا، وكل الموظفين الأوروبيين فيها، إلى الأوروبيين المشتغلين بالزراعة فعلا،

(١) دكتورة ريتا هيندن : *Plan for Africa* ، ص ٦٩-٧٠ ، لندن ١٩٤٤ .

(٢) *White Highlands* : انظر ، ص ٥٥٣ - الترجمة .

(٣) جون ستونوس : *Prohibited Immigrant* ، ص ١٣٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

يقول مستر ليز (١) ، وهو يصف هذه السياسة القائمة على سلب أجود الأراضي من الأفريقيين في روديسيا الجنوبية وإعطائها للأوروبيين ، إنه نتيجة لتوصيات «لجنة المعازل» Reserves Commission تم تخفيض مساحة هذه المعازل بحلول عام ١٩٢٠ بأكثر من ستة ملايين أكر (٢) . ويؤكد مستر ليز علاوة على ذلك أنه بالنسبة للأراضي التي انتزعت من المعازل (٣) القائمة وأعطيت للأوروبيين ، قد أعطى للأفريقيين بدلاً منها «أراض تقع في مناطق منخفضة تبعد كثيراً عن خطوط السكك الحديدية ، وتلك سياسة عكست الرغبة في لا تترك في المعازل أية أراض يمكن أن تحقق أرباحاً - وبخاصة الثروة المعدنية - للمستوطنين الأوروبيين» .

فهل يمكن أن يوجد نهب أكثر وضوحاً ؟

لذا كان من المفهوم تماماً أن تسود في أفريقيا مثل تلك المشاعر الحادة تجاه مسألة الأرض التي تعد نقطة سياسية بارزة في كل برامج الحركات الوطنية الأفريقية . يقول لورد هيلي ، وهو يتحدث عن مشاعر الاستياء الحارقة التي يكنها الأفريقيون للدول الأوروبية التي سلبتهم أراضيهم :

«إن هذه المشاعر عامة ، ولا تقتصر بأية حال على تلك الجماعات التي انتزعت أراضيها لهذا الغرض ومهما كانت هناك من أسباب أخرى

(١) كولين ليز : European Politics in Southern Rhodesia ، ص ٩-١٠ ،

لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) الأكر يساوي حوالي أربعة آلاف متر مربع : أي أقل قليلاً من الفدان - للتقريب .

(٣) Reserves : المعازل هي المناطق التي خصصتها حكومات الاستعمار في أفريقيا لإقامة الأفريقيين ومزاولة نشاطهم الزراعي ، وكانوا يمنون مفادتها إلا بمنفى تصاريح انتقال . وهي تسمى في بعض الدراسات العربية والمناطق المحصنة للأفريقيين ، كما ترد تحت اسم والمعازل في دراسات أخرى . وقد أثرت استخدام التعبير الأخير من قبيل التعبير . وقد أدى تكريس الأفريقيين في هذه المعازل إلى ارتفاع كثافة السكان فيها بسرعة خطيرة . فمعازل الكيكويو والكافرنغو - مع أنها لا تكون إلا ٤٪ من مجموع مساحة كينيا - يتكس فيها نصف مجموع السكان . ولذا اشتد إرهاب الأفريقيين القربة واستنزافهم لحصولها ، وانخفض مستوى المعيشة والخدمة فيها ، وفشلت أراض سوء التغذية بالأطفال ، وبلغت الكثافة في بعض المعازل نحو ٤٠٠ نسمة في الميل المربع ، وارتفعت إلى أكثر من ألف نسمة في بعض الأجزاء ، وأصبح من المستحيل أن تستجيب لحاجات السكان - للتقريب .

تدخل في اعتبار الأفريقيين عند تقديرهم لطابع الحكومة ، فإن انتقال مساحات كبيرة باستمرار من أراضي الأهالي إلى أيدي غير الأهالي ، ستؤدي دائما إلى إضفاء لون معين على أي حكم يصدر نتيجة لذلك . (١)

ويصدق ذلك بشكل خاص على كينيا ، حيث تعد مسألة الأرض القضية المحورية . وقد بدأ الاغتصاب الواسع النطاق للأراضي في كينيا عند بداية القرن العشرين ، عند فجر العصر الإمبريالي . ففي عام ١٩٠١ لم يكن هناك سوى ثلاثة عشر مستوطنا أوروبيا - بيد أنه ما إن حل عام ١٩٠٤ حتى كانوا قد انتزعوا حوالي ٢٢٠,٠٠٠ أكر من أجود الأراضي . وتوالى عمليات الاغتصاب بعد ذلك سريعا . فاتحادات أصحاب رموس الأموال ، والمضاربون ، والأرستقراطيون - كل هؤلاء خرجوا بنصيبهم من الغنيمة . إذ حصل سندبيكات أفريقيا الشرقية East African Syndicate على ٣٢٠,٠٠٠ أكر ؛ وسندبيكات مرتفعات أفريقيا الشرقية المحدود Uplands of East Africa Syndicate Limited على ٣٥٠,٠٠٠ أكر ؛ وامتيازات كروجان للغابات Grogan Forest Concessions على ٢٠٠,٠٠٠ أكر . وحصل لورد ديلاير ، الذي أصبح فيما بعد زعيما للمستوطنين البيض ، على ١٠٠,٠٠٠ أكر . وفيما بين عامي ١٩٠٥ ، ١٩١٤ انتزع من الأفريقيين في كينيا ما يقرب من ٤,٤٠٠,٠٠٠ أكر . وهكذا مضت الأمور إلى أن أصبح «حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة في كينيا ، استنادا إلى دكتور نورمان ليز ، في أيدي الأوروبيين .

وفي عام ١٩٣٩ ، وبمقتضى قرار أصدره الحاكم العام بناء على مشورة مجلس البلاط ، أصبحت ملكية الأراضي في مرتفعات كينيا المشهورة ، وهي هضبة غنية على سفح جبل كينيا ، وتبلغ حوالي ١٦,٧٠٠ ميل مربع ، مقصورة على الأوروبيين وحدهم . وهكذا تم تسليم المرتفعات البيضاء ، وهي من أغنى الأراضي في أفريقيا كلها ، إلى أئني مستوطن أوروبي هم وعائلاتهم ، وترك حوالي أربعة ملايين أفريقي ليعملوا في أراضي من الدرجة الثانية .

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ٦٨٦ .

ولذلك يكون مفهوماً تماماً ذلك العداء المرير الذى يكنه الأفريقيون لأولئك الذين سلبوهم أرضهم ، وكذلك محاولاتهم المستعينة للتشبث بأية قطعة أرض يستطيعون الحصول عليها . وفى كل جزء من أجزاء « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » Report of the East African Royal Commission (١) يلتقى المرء عن غير قصد بذلك الإحساس الذى لا يستطيع أى إنسان ، مهما كان غير مهالٍ ومتحجر العواطف ، أن يخفيه :

« إن هؤلاء الذين يشغلون الأرض يخشون أن يفقدوها أو أن يحرموا منها دون تعويض سليم أو دون أية فرصة لشراء أية أرض أخرى بدلا منها . أما أولئك الذين لا يملكون أرضا فلن يكون باستطاعتهم على الإطلاق الحصول على شيء منها . » (٢)

وقد اضطرت اللجنة الملكية إلى التسليم بأن :

« مفهومى أراضى التاج والأراضى العامة » (٣) ، اللتين يتزلان بالحائزين للأرض بمقتضى الحق العرفى إلى مرتبة المركز القانونى لواقع اليد بمقتضى لإرادة الدولة ، وبخاصة بقدر ما تجرى ممارسة سلطات الدولة من أجل توفير الأرض لغير الأفريقيين ، أو من أجل ما يعتبره الأفريقيون أهدافا لتحقيق الربح لغير الأفريقيين ، قد أوجدا لدى الأفريقى شعورا بعدم الضمان فى حيازته الأرضه ، على الرغم من البيانات السياسية والأجهزة الإدارية المعقدة التى تعد بهدف إعادة الطمانينة اليه » (٤) (التشديد من عندنا لـج. و.)

(١) East African Royal Commission 1953-5 Report: Cmd. 9475, H.M.S.O. (١)

لندن ، ١٩٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤٩ .

(٤) Crown Land and Public Land : فى عام ١٩٠١ أصدرت حكومة كينيا قانونا جديدا نصت به الاستيطان الأوروبى خطوة إلى الأمام ، فأعلنت أن كل أرض يراد استثمارها ينبغي أن تدخل فى « أملاك التاج » . واعتبرت كل أرض عامة من « أراضى التاج » . وكانت النصوص المستندة عادة غامضة ، وعن طريق هذا الاصطلاح المطاط - والأراضى العامة - كان الاستيطان الأوروبى يمتد باستمرار إلى أراض جديدة - المترجم .

ولكن لماذا ينبغي أن تعاد الطمأنينة إلى الأفريقي عن طريق «البيانات السياسية والأجهزة الإدارية المعقدة» ؟ على العكس ، فبحرته بأسرها تؤكد له أن لديه الحق كله في أن يخشى مثل تلك المحاولات الرامية إلى إعادة الطمأنينة إليه . ذلك أن كل خطوة جديدة لتجريد من أرضه كانت تصحبها تأكيدات رسمية بأن كل شيء إنما يجري لمصاحته . وعندما كانت المعازل تقام كان يقال له بأن ذلك إنما يتم «لحماية الأراضي الأفريقية من أية اعتداءات أخرى من جانب الأوروبيين» . وعندما كانت الأراضي تنتزع من الأفريقيين ، ويجرى تجنيبها باعتبارها «أراضي التاج» ، كان يقال له من جديد بأن ذلك إجراء لوقف الاستيلاء «غير المحكوم» على الأراضي من جانب الأوروبيين ، ولذا تستطيع الحكومة التحكم في عملية الاستيلاء . وقد لاحظ الأفريقيون أن كل إجراء «لحمايتهم» كان يعنى دائما انتزاع المزيد من أراضيهم .

مثال ذلك أن جوشوا نكومو^(١) ، رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية^(٢) ، الذى خطر نشاطه ، قد استرعى الأنظار إلى قانوني توزيع الأراضي في روديسيا الجنوبية Southern Rhodesian Land Appointment Act الصادرين في عامي ١٩٣١ ، ١٩٤١ ، اللذين يزعم أنهما قد صلبا الحماية ما تبقى من أراضي تحت السيطرة الأفريقية ، ولكنها استخدما «من أجل تشتيت السكان الأفريقيين وإفقارهم ، والاحتفاظ بالسلطة السياسية في أيدي المستوطنين»^(٣) .

وفي خطاب ألقاه دكتور جورج ماكليونالد ، وهو شخصية شديدة الوقار ، في الجمعية العمومية لكنيسة اسكتلندا ، في ٢٥ مايو ١٩٥٩ ، قرر أنه بمقتضى قانون توزيع الأراضي ترك للأفريقيين ٦٣,٠٠٠ ميل مربع ، على حين حصل الأوروبيون على ٧٥,٠٠٠ ميل مربع . (يوجد ٢,٢٢٩٠,٠٠٠ أفريقي في روديسيا الجنوبية مقابل ١٧٨,٠٠٠ أوروبي) . وأضاف دكتور

(١) Joshua Nkomo : انظر ، ص - المترجم .

(٢) جوشوا نكومو : «The Crucible of Privilege: Southern Rhodesia» ،

في أفريكان ساوث ، يوليو - سبتمبر ١٩٥٩ ، العام الثالث ، العدد الرابع ، ص ٥٩ .

ماكسونالد قائلا : « إلى الآن تم نقل ٨٠,٠٠٠ أفريقي عملا بموجب القانون ، وكان يتعين نقل ٩٠,٠٠٠ أفريقي قبل أن يستكمل التوزيع » . (١)

كذلك كان لقانون فلاحه الأراضي Land Husbandry Act ، الصادر في عام ١٩٥١ ، تأثير مفتح مماثل على الشعب الأفريقي . فبمقتضى هذا القانون انقص الحد الأقصى من الأراضي الصالحة للزراعة ، المسموح به لكل عائلة ، إلى ثمانية أكرات - سومن أقل الأراضي جودة . وإلى حين صدور هذا القانون كان لكل أفريقي الحق في أن يقيم في المعازل ، وأن يزرع الأرض هناك بإذن من الرئيس . والآن انتزع هذا الحق من خلال قانون فلاحه الأراضي . يقول براون (٢) : « إن الحكومة تتعجل وجود عدد أقل من الحائزين ذوى الحيازات الأكبر ، وسيؤدى ذلك ، إلى جانب الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، إلى دفع أعداد متزايدة من الأفريقيين بصورة تدريجية إلى خارج المعازل ، إلى المناطق الحضرية ومزارع الأوربيين طلبا للرزق » . ويقتدر براون أن « أكثر من مليون أفريقي من الأهالي لن تكون لديهم من الناحية الفعلية أية حقوق للإقامة (وبالتأكيد أية ضمانات للملكية) في الأراضي التى ولدوا فوق تربتها » .

ويقول المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية « إنه من الناحية الفعلية وقد أصبح أكثر من مليون أفريقى بلا أرض » (٣) . وتفيد التقارير أن سير ادجار هوايتهيد ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، قد قال (٤) « إن من بين الأفريقيين البالغ عددهم حوالى مليون ونصف مليون نسمة لن يكون باستطاعة غير ٣٠٧,٠٠ نسمة منهم الحصول على أراض فى المناطق الأفريقية » .

(١) إيست أفريقيا آند روديسيا ، عدد ٢٨ مايو ١٩٥٩ ، ص ١٢١ .

(٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣) بيان يوم الحرية لروديسيا الجنوبية الذى أصدره فى لندن ، فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٩ مكتب لندن والمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية .

(٤) من خطبة له فى بولاوايو Bulawayo ، نوفمبر ١٩٥٨ ، نقلًا عن بيان « يوم الحرية لروديسيا الجنوبية » .

الفقر الفلاحين هو الهدف

لا أنوى هنا المضي في أية تفاصيل تتعلق بعمليات الاستيلاء على الأراضي الأفريقية . فقد كتب الكثير بالفعل في هذا الموضوع ، بل إن المدافعين عن الإمبريالية لا يمكنهم أن ينكروا ما حدث ، ولو أنهم قد يحاولون تبريره . ومع ذلك يبدو من الضروري أن أتناول بالدراسة الأسباب التي أدت إلى نهب الأرض ، ولماذا كان هناك إصرار على هذا النهب ، بل توسيع له ، والنتائج التي ترتبت عليه بالنسبة للشعب الأفريقي .

وإنه لصحيح بطبيعة الحال أن السبب الرئيسي لعمليات النهب إنما هو سبب بسيط من أسباب التراكم البدائي - الاستيلاء على الأرض بسبب المعادن التي تحويها والمحصولات التي يمكن أن تزرع فيها . بيد أن ذلك لا يعلو أن يكون جانباً واحداً من الإجابة ، وذلك لأن دراسة استخدام الأوروبيين للأرض في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية وكينيا ، على سبيل المثال، توضح أن نسبة صغيرة للغاية من الأراضي التي خصصت للوديين هي التي استخدموها في الحقيقة^(١).

فما سبب هذا الغموض الظاهر ؟ ولماذا كان باستطاعة تقرير بيم (١) ، عن روديسيا الشمالية ، في عام ١٩٣٨ ، أن يكشف أن :

« ... مناطق ضخمة ، من تلك التي أجلي عنها الأهالي ، خالية من السكان من الناحية العملية مثال ذلك أن ثلث مقاطعة نلولا^(٢) وخمس مكوشي Mikushi لا يقطن فيهما أحد من الناحية العملية، وكذلك مساحات واسعة من مناطق أخرى مثل بروكن هيل^(٣) . ومن بين ٢٣ مليون أكر

(١) Pim Report ، تقرير اللجنة التي تشكلت لتتبع الوضع المالي والاقتصادي لروديسيا الشمالية ، Col. No. 145 ، ١٩٣٨ .

(٢) Ndola : مدينة ومقاطعة في زامبيا ، بالقرب من حدود الكنفو كينشاسا . وتقع المدينة على الخط الحديدي القادم من لوساكا إلى دافعل الكنفو مارا بلومفيلد عاصمة كاتانجا . ويوجد بالمدينة مصنع هام لتنقية الكوبالت . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ بلغ عدد سكانها ١٢٠١٤٥ نسمة ، بينهم ١٢٠٠٠ أورديا - لاريجيم .

(٣) Broken Hill : اسم مقاطعة ومدينة بوسط زامبيا . اكتشف بها الزنك عام ١٩٠٤ -

تركزت متاحة في حزام السكك الحديدية باعتبارها من أراضي التاج ،
لم تنقل سوى ملكية مليوني أكر فقط ، منها ٧٦,٠٠٠ أكر نقلت ملكيتها
لأغراض التعدين . وتبلغ مساحة الأراضي التي يتولى الأوروبيون زراعتها
حوالي ٧٠,٠٠٠ أكر ، وعدد المنتجين ٢٦٠ منتجاً . ٥

وفي مقاطعة أبركورن (١) : حيث تم تجنب خمسة ملايين ونصف
مليون أكر للمستوطنين الأجانب ، وجدت لجنة بيم أن مائة ألف أكر فقط
هي التي نقلت ملكيتها من الناحية الفعلية ، وأن الأوروبيين لا يزرعون غير
٥٠٠ أكر .

بل إن ٥٪ فقط من الأراضي التي يملكها الأوروبيون في روديسيا الشمالية،
هي التي تزرع من الناحية الفعلية في الوقت الحاضر . وتكرر القصة نفسها
في روديسيا الجنوبية : ففي عام ١٩٥٧ لم يكن يزرع غير ١,١٠٠,٠٠٠ أكر
من مجموع الأراضي التي يملكها المستوطنون البيض ، والتي تبلغ ٤٨ مليون
أكر (٢) . (تقدر المساحة الكلية الفعلية بحوالي ٥٢ مليون أكر ، بيد أن
حوالي أربعة ملايين منها قد خصصت كمناطق للصيد) . ومرة أخرى تكشف

= أقيم بها مصنع لتعقيته في عام ١٩٢٨ . كما يستخرج الرصاص والفلانديوم من المنطقة،
ير بها الخط الحديدي القادم من لفنجستون فلوساكا ، ومنها إلى بروكن هل فنولوا فالكنغو
البلجيكي . وطبقاً لتعداد عام ١٩٠٣ ، بلغ عدد سكانها ٣٢,١٨٠ نسمة ، منهم ٤,٠٥٠
أوربياً - المترجم .

(١) **Abercorn** : اسم مقاطعة ومدينة حل حدود زامبيا مع تنزانيا ، عند الشلال
الشرقي . تقع عند نهاية الخط البري القادم من لفنجستون في الجنوب مارا بلوساكا، ومنها
يمتد خط برّي آخر قريباً من الحدود ، ويمتد جنوباً إلى أن يدخل مالوي - المترجم .
(٢) يقول كين براون ما يلي : وثمة تحفة في الأراضي بالمناطق الأوربية ، وبإستقامة
كثير من المزارعين الأوروبيين أن يحققوا ، وهم يحققون بالفعل ، حياة كريمة من آلاف
الأكرات التي يضمعون أيديهم عليها ، وذلك بتحسين وتنمية التليل منها فقط . (**Land in Southern Rhodesia** ، ص ٢٤) . ويضيف إلى ذلك قائلاً إنه في معظم المنازل ويمكن للأفريقيين ،
الذين يملك الواحد منهم ما بين ستة وثمانية أكرات من التربة الرملية ، أن يروا بأعينهم عبر خط
الحدود الذي يفصل مناطقهم عن مناطق الأوروبيين آلاف الأكرات التي لم تتم تنمية سطحها ،
أو غير المستعملة من الناحية الفعلية في أغلب الأحوال .

كيتيا عن الظاهرة نفسها : لايزرع المستوطنون سوى ٦٪ من المرتفعات البيضاء التي تبلغ مساحتها ١٦,٧٠٠ ميل مربع .

إن سبب ذلك ، سبب الاستيلاء على الأراضي بالجملة في هذه الأجزاء الواسعة من أفريقيا ، كان مزدوجا : الحلولة دون أن يصبح الفلاح الأفريق منافسا للزراع الأوروبي ولأصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة من الأوروبيين ؛ وإفقار الفلاح الأفريق إلى درجة يرغم معها معظم الشبان الأفريقيين على العمل لدى الأوروبيين ، في المناجم أو المزارع . وهكذا لم يصبح الثراء الأوروبي هو وحده حجر الزاوية في السياسة الرسمية ، وإنما الافتقار المتعمد للأفريقيين أيضا •

وقد مضى الأوروبيون إلى أبعاد شاذة كي يمنعوا المنافسة الأفريقية في الزراعة . بل تبلى الخطوات التي تتخذ أكثر شلوفا عندما يتأمل المرء التقارير الرسمية عن «تأخر» الأفريقيين و«عدم كفايتهم» كزراعين . والحقيقة كما كشفت عنها تصريحات كثير من المعلقين هي أن المستوطنين الأوروبيين هم الذين تأكدت عدم كفايتهم كزراعين . وهم حتى عندما يمتلكون أنفضل الأراضي وأجودها كان يتعين أن يتلقوا بصورة دائمة المعونات المالية من الحكومة ، وأن «يتمتعوا بحمايتها» في وجه المنافسة الأفريقية ، عن طريق إدخال مختلف أنواع القيود والتحديدات على الزراعة الأفريقية ، وتطبيق مختلف إجراءات التمييز لصالح المزارع الأوروبي.

وإذا مدت الخطوط الحديدية يعني الأوروبيون عناية كبيرة بضمها إدراج الأراضي التي يملكونها ضمن المناطق التي ستسير هذه الخطوط قريبا منها ؛ وبالطريقة نفسها مدت خطوط جديدة وضعت مصالح الأوروبيين عند مدنها في الاعتبار . وكان الهدف نفسه يؤخذ في الحسبان فيما يتعلق بسهولة الوصول إلى الطرق والأسواق الرئيسية ... فالزراع الأوروبي كان يحصل على كل المزايا.

وقد أبرزت لجنة بيم ما أعلنته لجنة معازل روديسيا الشمالية من أن المعازل كانت «توضع في أماكن بعيدة عن خطوط السكك الحديدية» ، حتى على

الرغم من أنها كانت تترك أن ذلك « يمكن أن يعتبر متعارضا مع مبدأ القرض الاقتصادية المتساوية لكل من الأوربيين والأهالي » . وبطبيعة الحال لم يقصد أبدا « بالقرض المتساوية » من الناحية المحلية شيئا أكثر من تزيين الواجهة .

وكانت الحال بالنسبة للأثمان شأنها شأن تسهيلات النقل ، فقد كان المستوطن الأوربي هو الذي يحاجّ فيها دائما . فيمقتضى أمر الأشرف على محصول اللرة في روديسيا الشمالية لعام ١٩٥٣ كان الزارع الأوربي يحصل على سبعة شلنات وتسعة بنسات مقابل شوال اللرة ، على حين يحصل الزارع الأفريقي على ما بين خمسة شلنات وستة بنسات^(١) كذلك ضيق هذا الأمر نفسه نصيب الأفريقي في السوق المحلية لللرة إلى الريع ، تاركا الثلاثة أرباع الباقية في أيدي بضعة مئات من الزارعين الأوربيين .

وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية جاء بنشرة حديثة صادرة عن المعهد الروديسي للشئون الأفريقية^(٢) أنه بينما حصل المنتج الأوربي على أربعين شلنا مقابل شوال اللرة من محصول عام ١٩٥٧ ، لم يحصل المنتج الأفريقي إلا على ٢٧ شلنا فقط .

ومع ذلك فعل الرغم من المزايا التي تم توفيرها للأوربيين ، كان باستطاعة هيندن أن تكتب عن روديسيا الشمالية في عام ١٩٤١ قائلة : « ومن المتفق عليه بشكل عام أن الزراعة الأوربية كان نصيبها القشل »^(٣) . وذلك برغم أن « كل المتطلبات القانونية لنجاحها قد وفرها الأوربيون بعناية من أجل ربحهم ورفاهيتهم »^(٤) .

ويصدق الأمر نفسه على روديسيا الجنوبية . يقول براون^(٥) : « لسنا

(١) تقرير إم ، ص ٢٢٨ .

(٢) The Progress of Africans in Southern Rhodesia ، ص ٢ - ٢٣ ، المعهد الروديسي للشئون الأفريقية Rhodesian Institute of African Affairs ، يوليو/أبريل ، ١٩٥٩ .

(٣) هيندن : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨ .

(٥) كين براون : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

بحاجة إلى كثير من الفحص والدراسة كي نرى أن الزراعة الأوروبية في
روديسيا الجنوبية لا بد أن تكون بين الزراعة الأقل كفاية في العالم .

ويمكن رواية قصة مماثلة عن كينيا . فقد أوضح م. آرونوفيتش ،
ك. آرونوفيتش ، (١) في تفصيل شديد ، مظاهر فشل الزراعة الأوروبية
في كينيا فيما بين الحربين العالميتين ، على الرغم من المساعدات الحكومية
الضخمة . وهنا أيضا « كانت الفكرة السائدة لدى المستوطنين هي تجنب
المنافسة مع الأفريقيين » . (٢)

وهكذا بالنسبة لزراعة البن في كينيا ، شرح م. آرونوفيتش ، ك.
آرونوفيتش (٣) ، كيف فرضت القيود على زراعة الأفريقيين للبن ، جزئيا
عن طريق التكلفة الباهظة للحصول على ترخيص بزراعته ، وجزئيا عن
طريق تحديد المساحة المزروعة (٤) ، وبعد أن ألغى ذلك في عام ١٩٥٩ ،
جاءت القيود عن طريق قصر زراعة الأفريقيين للبن على مناطق معينة ،
وبخاصة بالنسبة للبن العربي العالي القيمة . وقد أكدنا أن خوف الأوروبيين كان
يشتمل في أن « زيادة الإنتاج من جانب الأفريقيين لن تؤدي إلى تهديد أسواقهم
فقط ، بل يمكن أن تؤدي أيضا إلى تناقص تدفق العمل من المازل » .

ومسألة تدفق العمل هذه تنقلنا على الفور إلى قلب الجانب الأسمي
لسياسات الأوروبيين فيما يتعلق بالأراضي في أفريقيا . ولنتفح الأمر في إيجاز :
إن من الأهداف الهامة للسياسة الأوروبية الخاصة بالأراضي في أفريقيا ضمان
العمل الرخيص للمنتاج والمزارع الأوروبية .

وعندما اكتشف الذهب والماس في جنوب أفريقيا ، عند نهاية القرن
التاسع عشر ، بدأت خطوط السكك الحديدية تشق القارة بأسرها ، وأخذ

(١) م. آرونوفيتش ، ك. آرونوفيتش : *Coffee in Kenya* ، الفصل السادس ،
لندن ، ١٩٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٦ .

(٤) فرضت قيود مماثلة على الأفريقيين الفرنسيين في زراعة السيزال والبيرنوم .

رأس المال الأوربي يتدفق في تيار عام يزداد قوة باستمرار ، وبخاصة إلى جنوب أفريقيا ، وفي أعقابه تدفق المستوطنون الأوروبيون . وقد شرح لينين أن السبب لهذا التصدير الواسع النطاق لرأس المال إلى مناطق مثل أفريقيا هو أنه وفي هذه البلاد المتأخرة تكون الأرباح عادة عالية ، لأن رأس المال نادر ، وثن الأرض ضئيل نسبيا ، والأجور منخفضة ، والمواد الأولية رخيصة . (١) ولا يصدق ذلك على أى مكان في العالم بقدر ما يصدق على أفريقيا ، حيث ثمن الأرض كان ضئيلا إلى درجة لانتكاد تذكر . بيد أنه من أجل تحقيق هذه الأرباح العالية كانت الشركات الأوروبية والزراعون الأوروبيون في حاجة إلى العمل الأفريقى الرخيص . ومع ذلك لم يكن الحصول على هذا العمل ميسرا بدرجة كبيرة ، فالأفريقيون لم تنب عن ذآكرتهم أبدا تلك القرون الرهية ، قرون تجارة الرقيق التى ألحقت مثل هذا الدمار الذى لا يوصف بالتطور الاقتصادى والاجتماعى والحضارى الأفريقى . ولذا كانوا عازفين بطبيعة الحال عن العمل لدى الأوروبيين ، وبخاصة على ضوء الأجور والظروف التى أدركوا أنها في انتظارهم .

وعلاوة على ذلك كان باستطاعة الأفريقيين أن يعيشوا دون حاجة إلى بيع قوة عملهم للأوروبيين . ففيا يتعلق ببتشوانالاند على سبيل المثال يقول سكاپرا :

« قبل مجيء الأوروبيين كان كل سكان الإقليم من الأهالى يتمتعون بالاعتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية ... فمن الناحية الأساسية كانت كل عائلة من البانتو (٢) تنتج طعامها الخاص عن طريق زراعة المحصولات وتربية الماشية ، كما كانت تقوم أيضا ببناء الأكواخ الخاصة بها ، وصناعة معظم ملابسها وأدواتها وأوعيتها المنزلية . وكان هناك حرفيون متخصصون يقومون بصنع ومقايضة أدوات وأوعية معينة ، وكذلك بعض البضائع

(١) ف . ا . لينين : Imperialism, the Highest Stage of Capitalism ، ن

The Essentials of Lenin ، المجلد الأول ، ص ٦٨٨ ، لورنس أنديشارت ، لندن ، ١٩٤٧ .

(٢) Beate : انتار ، ص ٥٧٦ - الترجم .

الأخرى ، فيكملون بذلك دخلهم من الزراعة ... **ومنذ مجيء الأوروبيين**
انهار هذا الاكتفاء الذاتي القديم ... (١) (التشديد من عندنا - ج.و.)

إن انهيار هذا الاكتفاء الذاتي ، وتدمير الزراعة الأفريقية القائمة على
الاستهلاك الذاتي *Subsistence farming* ، أصبحا هدفا محوريا للسياسة
الإمبريالية اقتنى منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا - وذلك لأن
الفلاح الأفريقي المستقر ، القادر على أن يعيش مستقلا عن مزارع الأوروبيين
ومناجمهم ، هو آخر ما يمكن أن تسمح به الإمبريالية . وقد صاغ إزاقيل
مفاليه الأمر ببلاغة قائلا (٢) :

« إذا ما سمح عن وعي بوجود فلاح مستقر ، فكيف يمكن توفير
أعداد كبيرة للعمل في المناجم مقابل ثلاثة شلنات وستة بنسات في اليوم ؟ »
يبد أن ضمان العمل الأفريقي للمشروعات الأوروبية لم يكن بالمهمة
السهلة . وقد شن هجوم ثلاثي، تتكون شعبه الثلاث من التحكم في الأرض ،
والسخرة *Forced labour* ، والضرائب .

« عندما تطلب الأمر لأول مرة ، في المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية ،
أعدادا كبيرة من العاملين بأجر (٣) ، وبخاصة لاستغلال الاكتشافات المعدنية
الجديدة ، واجه المستغلون مشكلة ندرة العمل واستخدم الضغط
الذي يبلغ حد الإكراه للحصول على العمل الذي لم يكن باستطاعة الأجور
وحدها أن تجذبه بأعداد كافية. وفي مختلف المناطق، وفي مختلف الأوقات ،

(١) ي. سكايرا : *Migrant Labour and Tribal Life* ، ص ٦-٧ ، O.U.P. ، ١٩٤٧ .

(٢) ا. مفاليه « *The Dilemma of the African Elite* » ، في مجلة *ثيوريث - نثري* ،

عدد إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣١٩ .

(٣) العامل بأجر *Wage earner* ، والمصطلح مأخوذ عن « قاموس المصطلحات الإحصائية
والديموجرافية » ترجمة عبد المنعم النافسي ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ،
خطاب محمد حسين ، الجمعية الإحصائية البلاد العربية ، الباب الأول ، وقبها على هذا التعبير
استخدمنا تعبير العمل بأجر *Wage labour* ، وذلك على الرغم من أن التعبيرين الشائعين
في المكتبات الاقتصادية اليسارية ، وبخاصة الماركسية ، هما العامل الأجير والعمل الأجير -
وإن كنت قد استخدمت هذين التعبيرين بدورها أحيانا - المبرم .

تم الاتجاه إلى وسائل متنوعة مثل الرق ، الإكراه القانوني المباشر ، الضغط عن طريق فرض الضرائب الشخصية ، الاقتطاع من أراضي الأهالي ، المساعدة التي يقدمها الموظفون الإداريون لمقاومة تجنيد الأنهار ، استخدام رؤساء القبائل لتجنيد أبناء قبائلهم للعمل ككادحين .^(١) (التشديد من عندنا - ج. و .)

وسنقدم في الفصول التالية من الكتاب بعض الدراسة لدور نظام الضرائب في الأقاليم الأفريقية كوسيلة لدفع الأفريقيين للسعي من أجل العمل بأجر؛ مع الاهتمام أيضا باستخدام مختلف درجات الإكراه والضغط القانونيين للوصول إلى النتيجة نفسها . ومع ذلك ارتبطت كل هذه الإجراءات بسياسة الأرض والسياسة الزراعية اللتين كانت الحكومة تتبعهما في معظم المناطق . وقد كانت هاتان السياستان تنحصران في سلب الشعوب الأفريقية أجود أراضيها - وفي بعض الحالات معظم أراضيها - وفي الحيلولة بمختلف إجراءات التمييز والتقييد دون ظهور اقتصاد زراعي أفريقي متعش . وحطمت الزراعة القديمة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، لآعن طريق عمليات الاستيلاء على الأراضي والسخرة فقط ، وإنما أيضا عن طريق تطبيق نظام ضريبة الرموس ، وهي الضريبة التقليدية التي كانت ترغم الأفريقيين على البحث عن النقود . بيد أن أية محاولة من جانب الأفريقيين للإنفلات من الشرك ، وللحصول على النقود عن طريق التحول من الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي إلى زراعة المحصولات التقليدية ، وبهذا يتجنبون العمل بأجر لدى الأوروبيين ، كانت تعوقها بدرجة كبيرة السياسة الحكومية القائمة على محاربة المستوطنين الأوروبيين وتمييزهم عن الأفريقيين ، وعلى فرض القيود على هؤلاء الآخرين . ولم يكن باستطاعة الشعب الأفريقي أن يفلت إلى حد ما من هذا المصير سوى في أفريقيا الغربية ، حيث لم يحدث استيطان أوروبي واسع النطاق ، وكذلك في أوغندا .

(١) « Intercial Wage Structure in Africa » ، في مجلة إنترناتيونال ليبريرير ،

عدد إبريل ١٩٥٨ ، ص ٨-٣٩ .

كتب هيل يقول : (١)

« إن الأرض ما زالت توفر للأغلبية العظمى من الأفريقيين الوسيلة الوحيدة للبقاء . فإذا عجزت الأرض لأي سبب عن تحقيق ذلك للفلاح ، كان البديل الوحيد أمامه هو أن يلحق بصفوف العمل المهاجر (٢) ، بعد رحلة شاقة يقطع فيها عادة مئات الأميال . »

ومع ذلك فإن هذا البيان مضلل . فالأمر ليس مسألة أرض « تعجز عن أن تقيم أود الفلاح » ، وإنما هو سياسة امبريالية متعمدة لإفقار الفلاحين حتى يكون هناك عرض مطرد من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع والمناجم وغيرها من المشروعات الأوروبية .

وقد صاحب الاستيلاء على أراضي الأفريقيين ، وتدمير الحرف الأفريقية التقليدية ، تدهور الحرف والصناعات القروية ، أو حتى انقضاء عليها بدرجة كبيرة ، وهي الحرف والصناعات التي عجزت عن منافسة البضائع الأجنبية المستوردة . في أجزاء كثيرة من أفريقيا أسفر استيراد المنسوجات عن « اختفاء كامل لصناعة النسيج المحلية » . (٣) ويقال إن حرفاً أخرى قد تعرضت لتدهور مماثل (٤) . وفي نيجيريا ، استناداً إلى فوردى وسكوت (٥) ، « اضمحلت الطوائف التقليدية للمشتغلين بالمعادن ، تاركة أعضائها في حالة من الفقر ومعرضين لتحلل الاجتماعى » . وبالمثل في أفريقيا الفرنسية ، حيث « ألقت الحرف بتدهور بسرعة كبيرة للغاية واختفت منتجات معينة ، مثل الأوعية المزلية ، يقوم بإنتاجها الحرفيون الأفريقيون ، فالتطاسات التي

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ٦٨٥ .

(٢) Migrant labour : وذلك على خلاف العمل المصغر Stabilised labour ، كما سيرد بيانه . هذا ويعمل السال المهاجرون كثيراً من مئات مال التراهيل في الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك برغم الماروق في الهدف والظروف والاحتمالات الإنسانية - المارجم .
(٣) الأمم المتحدة : Social Study on Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٨ ص ١١٨ ، (NSG) .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) فوردى ، ر. سكوت : The Native Economies of Nigeria ، ص ٣٠ وما بعدها ، لندن ، ١٩٥٤ .

تتخذ من نبات القرع حلت محلها الأوعية الخزفية ، والطاسات الخشبية استبدلت بها الأطباق^(١) . ويقرر لابوريه^(٢) أن انهيار الحرف اليدوية الأفريقية كان بالغ العنف في بعض المناطق حتى أنه تبين أن تقام فيها مدارس مهنية خاصة من أجل المحافظة على هذه الحرف .

وقد أوجزت العملية التي مضت سريعا في أفريقيا في هذه الكلمات :

« لم يكن التوسع في التجارة الداخلية هو نقطة التحول ، وإنما إدراج الفلاحين الأهالي في عمليات التجارة العالمية . فقد أخذت جماعات الأهالي في اتصال مع مراكز التجارة العالمية ، وأصبحت اقتصادياتها مرتبطة بالأسواق الحساسة للسلع في العالم البعيد ، وفي أقل من نصف قرن تمزق النظام المغلق لاقتصاد الأسرة تحت ضغط الظروف » .^(٣) (التشديد من عندنا - ج.و.)

« اليوم ، تسلب الأرض من بعض الناس »

إن الاستيلاء على أراضي الأفريقيين ، كما ذكرنا فيما سبق ، لم يكن يحدث فقط وقت الاندفاع نحو أفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر . فطوال القرن العشرين ، وإلى يومنا هذا ، كانت الحكومات الاستعمارية في مختلف المناطق الأفريقية ، سواء عن طريق التشريع أو الإجراءات العنيفة ، تمضي قدما في سياستها القائمة على اقتطاع الأرض من الشعب الأفريقي . وحتى عندما كان الثلاخون الأفريقيون المتعطشون إلى الأرض يضعون أيديهم على ما تم تصنيفه على أنه « أراضي التاج » ، ولكنه لم ينحصر بعد للمستوطنين الأوروبيين ، كانوا يطردون منها بوحشية .

وتلك كانت الحال في أولينجورواني Olenguruone بكينيا ، قرب نهاية عام ١٩٤٩ ، عندما انقضت في عتمة فجر مبكر شرذمة مسلحة من

(١) فرنسا: Assemblée de l'Union Française ، رقم ٢٨٠ (٢١ يولية ١٩٥٢) .

(٢) . لا بوريه : Paysans d'Afrique Occidentale ، ص ٢٨٨ ، باريس ١٩٤١ .

(٣) NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

رجال الشرطة ، يقودها ضباط بريطانيون ، على ١١,٨٠٠ من الرجال والنساء والأطفال هم سكان أولينجورواي ، وألقت بهم خارج أكواخهم ، ثم أضرمت النار في هذه الأكواخ وسوتها بالأرض . ودمرت كميات كبيرة من المحصولات والمواد الغذائية ، واختنقت ١٦٠٠ رأس من الماشية وحوالي تسعة آلاف رأس من الماعز .

وبعد أن أعلنت حالة الطوارئ في كينيا في عام ١٩٥٢ ، عومل آلاف من القلاحين الأفريقيين بطريقة ماثلة ، وحتى أولئك الذين يعيشون على أراضٍ يمتلكونها قانوناً تم ترحيلهم إلى معسكرات الاعتقال باعتبارهم «ماوماو مشتبه فيهم» ، وأضرمت النار في أكواخهم أو أزيلت بالحرارات حتى سويت بالأرض ، وصودرت مواشيهم ودواجنهم ، واغتصبت أراضيهم . ولقد تعرض زعماء الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو)^(١) بشكل خاص لهذه المعاملة .

وفي أكتوبر ١٩٥٦ أرسلت «رابطة الطباخين والغسالين وخدم المنازل الأفريقيين بتنجانيقا» *The African Cooks, Washermen and House Servants Association in Tanganyika* انتماساً إلى لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، وجهت فيه إلى جانب شكاوى أخرى ميثرة للمشاعر الأسئلة التالية :

- « لماذا تباع أراضينا نحن الأفريقيين ؟
- « لماذا تطرد من أراضينا الأصلية التي عاش فوقها أجدادنا ، ونوضع فوق التلال ، ويستولى الأغنياء على أراضينا ؟
- « لماذا تنبش قبور أجدادنا ؟ »

أما أن هذه الشكاوى لم تشر إلى الماضي البعيد ، وإنما ارتبطت بشكل خاص بالخبرة الراهنة ، فيتضح من الشكاوى التي بعث بها شعب الوامبرو^(٢) ،

(١) Kenya African National Union (KANU) : أنظر ، ص ٤٤٨ - المترجم .

(٢) Wamuru : أنظر ، ص ٥٧٦ - المترجم .

في أغسطس ١٩٥١ : احتجاجا على الطرد قسرا لثلاثة آلاف أفريقى من أراضيهم في ميرو لاند : مقاطعة أروشا (١) بتنجانيقا الشمالية . ويتسمى الأفريقيون المطرودون البالغ عددهم ثلاثة آلاف إلى شعب الوامبرو المسمى يعيش على سفوح جبل ميرو (٢) . وفي عام ١٩٥٥ اغتصب الإمبريالون الألمان قلدا كبيرا من أراضي هذا الشعب ، إذ كانت تنجانيقا إحدى المناطق التي انتزعتها الألمان في خلال «الاتدافع نحو أفريقيا» . وفي عام ١٩٢٣ ، بعد أن كان الألمان قد أرغموا على التنازل عن تنجانيقا في خلال الحرب العالمية الأولى ، عرضت الحكومة البريطانية الأراضي التي كانت ملكا للألمان للبيع . وتقدم شعب الوامبرو مطالبا باستعادة أرضه عن طريق الشراء ؛ وفي عام ١٩٣٩ كان أبناء هذا الشعب قد أكلوا دفع الثمن ، وأصبحوا من جديد ملاكا لأرضهم . ومع ذلك لم يتجاوز عمر هذه الملكية عشر السنوات بكثير . ففي يونيو ١٩٤٦ شكلت حكومة تنجانيقا «لجنة أراضي أروشا - موشي» «Arusha - Moshi Land Commission» ، تحت رئاسة القاضي مارك ويلسون ، وذلك لوضع المقترحات الخاصة بإعادة توزيع الأراضي في مقاطعتي موشي (٣) وأروشا بتنجانيقا الشمالية . وكان هناك سبب لذلك كشفت عنه كلمات اللجنة نفسها : «إن الأراضي في مقاطعتي أروشا وموشي تعد بالمعنى اللغوي ثمن من الذهب» (٤) .

(١) Arusha : إحدى مدن تنزانيا الرئيسية ، تقع في شمال البلاد بالقرب من حدود كينيا . وقد انتقد جهه المقيمة ، في الفترة ٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٦٧ ، مؤتمر الحزب الحاكم بالبلاد : «الاتحاد الأفريقى الوطنى لتنجانيقا» (كثاني) (انظر ص ٤٤) . واتخذت اللجنة الوطنية التنفيذية للحزب قرارات هامة عرفت باسم «إعلان أروشا» تضمنت تبنى الاشتراكية كطريق لتطور تنزانيا وحل مشكلات البلاد - المترجم .

(٢) أنظر مادة وامبرو : ص ٥٧٦ - المترجم

(٣) Moshi : من مدن تنزانيا الرئيسية ، يبلغ تعداد سكانها ، طبقا لتقدير المحسنيات ، حوالى تسعة آلاف نسمة ، تقع بالقرب من أروشا ، ولكنها أكثر منها اقترابا من كل حدود كينيا والمحيط الهندي - المترجم .

(٤) ويجدير بالذكر أن هذه الأراضي كانت هي المنطقة من تنجانيقا التي حاول وكلاء لورد ديلا ميرى ضمها لك كينيا في العشرينيات - بسبب تقديم على زراعة الأفريقيين لبن في مقاطعتي أروشا وموشي . وقد أسفر صبر المستوطنين عن تحقيق هذا الهدف عن مطالبهم .

ومع وجود حكم من هذا القبيل ، كان من المحتم أن يسقط شعب الواميرو مرة أخرى ضحية لاغتصاب أراضيهم على أيدي الإمبراليين . وقد اضطلعت اللجنة ، في إطار السلطة المخولة لها ، بوضع خطط وتوصيات شاملة لإعادة توزيع مثل هذه الأراضي ، وتقديم النصص للحكومة بشأن إتاحة الأراضي ، أو أي إجراء آخر ، في المناطق المعنية لمزيد من المستوطنين غير الأهالي . ولا ريب أن خصوبة تربة هذه الأراضي لم تكن هي وحدها التي أثارت شهية الإمبراليين ، وإنما كانت هناك بالمثل مصلحتهم في إفقار الفلاحين الأفريقيين ، ودفعهم للعمل كعمال منخفضي الأجر في إقطاعيات السيسل الأوربية الضخمة وغيرها من المزارع الرأسمالية الكبيرة والمزارع الصغيرة الأوربية .

واضطلعت اللجنة بالمهمة الصعبة القاسية التي شكلت من أجلها . وصدرو قرارها بأن يتخلى شعب الواميرو عن أراضيهم . وفي ١٠ ديسمبر ١٩٥٠ بدأ الطرد قسرا . ووصل رجال الشرطة إلى سينجيزي Singizi مركز أراضي الميرو Meru ، وأضرموا النار في البيوت وقطعوا الأشجار . وفي ٢ يولييه ١٩٥٤ طردت العائلات التي تعيش في ليجانجا Leganga عنوة ، وبعد ذلك بعشرة أيام لقيت العائلات التي تعيش في دالوتي Daluti المصير نفسه . وفي ١٧ نوفمبر وصل عدد يربو على المائتين من رجال الشرطة والمرتبة إلى انجارى - نانيوكي Engare-Nanyuki ؛ وأضرموا النار في بيوت الأهالي ، وأحرقوا المحصولات ، وشتوا المواشي . وفي لامبالاة ساخرة بمصير شعب الواميرو قدمت لهم الحكومة كبديل لما فقدوه ، أرضا في الكينجورى Kingori وفي منطقة أونجاتونجوشو Ongatongoshu ، وكانت هذه الأرض بالفعل خاصة بقبيلتهم ، ولكنها غير مستخدمة بسبب طبيعتها الفقلة وتعرضها للذبابه التسمى تسي ، مما جعلها غير مناسبة للزراعة أو الرعى . وفي أفريقيا الوسطى أيضا يستمر طرد الأفريقيين من الأرض . ففي عام ١٩٥٧ طرد حوالي ٤٥,٠٠٠ أفريقي في روديسيا الجنوبية من أراضي

= بتقييد زراعة الأفريقيين لبن سوسو مطلب أذعنت له حكومة تنجانيقا . (من أجل المزيد من التفاصيل، انظر : رايغوند ل. بول، The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣-٢٩٤ ، نيويورك ، ١٩٢٨ .)

خصصت للأوروبيين ، ولكنها ظلت دون استخدام إلى الآن . هذا إلى جانب عشرين ألف أفريقي آخرين طردوا من أراضيهم في وادي الزمبيزي (١) لإفساح الطريق أمام ارتفاع منسوب المياه في البحيرة خلف مشروع سد كاريا (٢) . كما طرد ثلاثون ألفا غيرهم من أراضيهم بسبب هذا المشروع ، على الجانب الآخر من الحدود ، في روديسيا الشمالية .

وحتى في اتحاد جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من أنه قد تم انتزاع قرابة ٩٠٪ من أراضي الشعب الأفريقي، ما زالت عمليات الاستيلاء على الأراضي مستمرة. وفي تقرير حديث نشره جوفان مبيكي في مجلة **نيوايدج** (٣) يقدم وصفاً حياً لمصير كثير من الفلاحين الأفريقيين في السيمكي **Claked** والترانسكي (٤) .

وفي الترانسكي اليوم تسلب الأرض من بعض الناس ؛ كما تُسلب من آخرين مواشيهم وتتغل حكومة الحزب القومي (٥) براعة شيطانية

(١) Zambesi : نهر طوله ٢٦٦٠ كم في جنوب ووسط أفريقيا وفي جنوبها الشرق . توجد منابعه في زامبيا ، ثم يجري شرقاً مكوناً الحدود بين زامبيا وروديسيا الجنوبية ، وبهذه تلك يدخل موزمبيق ، ويصب في مقيق موزمبيق بالمحيط الهندي . تترافقه دلتاوات فيكتوريا - المتجم .

(٢) Kariba : من المراكز الهامة لتوليد الكهرباء في أفريقيا سد كاريا ومحطة الكهرباء ، التي انتهى العمل فيها عام ١٩٦٠ . وقد تكونت السد بحيرة طولها ٢٧٠ كيلو متراً ، ويترافح عرضها بين ٦٠ و ١٥٠ كيلو متراً . ويبلغ الإنتاج السنوي من الكهرباء ١,٢٠٠,٠٠٠ كيلو واط . وبأكثر تكاليف السد والمحطة الكهربائية ١١٤ مليون جنيه استرليني ، أسهم فيها البنك الدولي بمبلغ ٢٨,٦ مليون جنيه استرليني . والسد يقع في روديسيا الجنوبية ، ولكنه أقيم على أساس تمويل كل من زامبيا وروديسيا الجنوبية بالطاقة الكهربائية ، ولا سيما لفئة أغراض تمدن للنحاس في حزام النحاس بزامبيا ، ومن هنا جاء تفضيله على مشروع كانوي ، لأنه كان سيوفر الكهرباء لزامبيا فقط . وقد حدثت مشكلات عدة بشأن سد زامبيا بالكهرباء من مشروع سد كاريا بعد إعلان استقلال روديسيا الجنوبية من جانب واحد - المترجم .

(٣) نيوايدج ، عدد ٢٩ يناير ١٩٥٩ ، ص ٥ .

(٤) Transkei : الاسم الذي يطلق على إقليم الكاب في اتحاد جنوب أفريقيا بين نهر **Kai** وناتال **Natal** ، فيا عدا إليوت **Elliot** وماكليان **Maclean** . وهو يشغل التبولاند **Toboland** وجريكالاند **Grikaland East** وبوتولاند **Pondoland** . ويبلغ مساحة هذا الإقليم ١٦,٣٢٩ ميلاً مربعاً ، وعدد سكانه ١,٣ مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥١ ، من بينهم ١٨,٥٠٠ أوربي . ويشكل الإقليم أساساً منزلاً للأعالي ، ولأن به بعض المزارع الأوربية - المترجم .

(٥) **Nationalist Government** : والحزب القومي هو الحزب المتصري الأبيض الحاكم في جنوب أفريقيا - المترجم .

عملية نزع الملكية ، وترغم عددا متزايدا من الناس على النظر إلى المزارع (الأوربية) على أنها الوسيلة الوحيدة لكسب العيش . وقد صدر مؤخرا في الترانسكي أمر يقضى بأن الأهالى الذين لديهم خصصات من الأراضى الصالحة للزراعة ، ولا يمتلكون ماشية ، مستقط عنهم حقوقهم في مثل هذه الخصصات . ومن الناحية الأخرى فإن هؤلاء الذين يمتلكون ماشية ، وليست لديهم خصصات من الأراضى الصالحة للزراعة ، سيحرمون من ميزة رعى مثل هذه الماشية في المراعى العامة . »

ومنذ وقت قريب ، في ٢٣ إبريل ١٩٥٩ ، أفادت جريدة **ذا تيمبي** بأن ثلاثة آلاف أفريقى كانوا يرفضون الإذعان لتحذير صادر من حكومة جنوب أفريقيا يقضى بأن يتركوا مزارعهم التى يشغلونها منذ عام ١٨٩٦ في مقاطعة **ميدلبرج Middleburg** ، التى أعلنت الآن مقاطعة بيضاء تماما (١) .

« لا مجرد الركود ، وإنما التدهور »

على نطاق القارة الأفريقية بأسرها يمكن للمرء أن يشهد النتائج الحتمية والمأسوية لهذه السياسة الأوربية القائمة على نهب الأراضى ، وشتق الزراعة الأفريقية . في كل إقليم أفريقى كانت مدة ستين عاما من الاستغلال الإمبريالى كافية لإغراق أغلبية الفلاحين الأفريقيين في حوة سحيقة القروا من البؤس والعوز .

إن سوق الأفريقيين كالمقطعان إلى أكثر الأراضى جدبا وقرا كان يعنى نقصا رهيبا في الأرض لا يمكن للأرقام وحدها أن تغطيه بصورة ملائمة . وكان اكتظاظ المناطق بالماشية والسكان هو النتيجة التى لا مهرب منها ، واقترن ذلك بأكثر صنوف استغلال الأرض كثافة . ولم يعد بالإمكان استخدام أسلوب الزراعة الأفريقية التقليدية القديمة ، الزراعة المتنقلة (٢) ، وهو الأسلوب الذى كان يسمح للعشب أن يعود إلى الإنبات في الأرض لفترات طويلة (يضع سنوات في كل مرة) ، وبهذا تستعيد الأرض خصوبتها . وبهذا

(١) أسفر طرد الأفريقيين قسرا من أراضيهم في **وتدهوك Windhoek** ، في أفريقيا الجنوبية الغربية ، في ديسمبر ١٩٥٩ ، عن مقتل اثني عشر أفريقيا وإصابة أربعين آخرين .

(٢) **Shift Cultivation** : انظر : ص ٦٠٠ - المترجم .

ذلك اضطر الفلاح ، في محاولة يائسة لتوفير الغذاء الكافي ، إلى زراعة الأرض بصورة مستمرة ، المحصول تلو الآخر . ويؤدى هذا الأسلوب إلى إجهاد التربة . وبهذا يقل ناتج الأرض ، وتزداد الأزمة عمقا بالنسبة للإنسان والتربة .

وتصف هيندن العملية في هذه الكلمات : (١)

« إن الأرض على نطاق معظم القارة الأفريقية ملك للجماعة . أما الحقوق الخاصة في أية قطعة صغيرة من الأرض فأمر غير شائع إلى حد بعيد جدا . وتتبع الزراعة النظام «المتنقل» . فتقطع الأشجار وتحرق الأعشاب لزيادة خصوبة التربة ، وتزرع المحاصيل على المساحة التي تم تطهيرها ، وبعد فترة قصيرة من الزراعة ، يهجر الفلاح «المزرعة» ، وينتقل إلى عملية التطهير التالية . وتنقل مواقع القرى مع انتقال الزراعة . وهذا النظام يمكن أن يستمر بصورة غير محدودة ما دامت كثافة السكان خفيفة بدرجة معتدلة . وكل ما هو ضرورى هو السماح بمرور فترة ملائمة تكفى لظهور جيل جديد من الأشجار والأعشاب ، فتقطع مرة أخرى وتبدأ الزراعة من جديد . ولكن ما إن يصبح السكان على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية ، حتى يتعذر السماح بنمو هذا الجيل الجديد من الأشجار والأعشاب ، وحتى تنحصر خصوبة التربة » .

وهذا على وجه التحديد هو ما حدث في أجزاء ضخمة من أفريقيا . فالسكان قد أصبحوا « على درجة عالية من الكثافة بالنسبة للمنطقة المعنية » ، ومرجع ذلك إلى حد كبير أن سياسة الحكومة قد قصفت بتكدس يسهم في مساحات غير كافية .

وقد أوضح براون (٢) كيف مضت هذه العملية قلما في روديسيا الجنوبية . وهو يقول إنه غالبا ما تقدم حجج مفادها أنه إذا ما أعطى الأفريقيون أرضاً أكثر ، فلن يسفر ذلك إلا عن بوارها .

ويجب براون على هذه الحجة قائلا ، « هذه مغالطة » ، فالحقيقة صارخة لا قبل الجدل ، وهى إنه عندما كان لدى الأفريقيين قبل مجيء الأوروبيين أرض وافرة كان التآكل أو الإجهاد الذى يحدثونه فى التربة ناهيا ، واحتفظت التربة بخصوبتها . وتركيبها » (التشديد من عندنا - ج.و.)

(١) هيندن : المرجع السابق ، ص ٦٦ . (٢) كين براون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ويؤكد براون أن « **مقلم الأوربيين هو الذى غير ذلك، وهو الذى سبب معظم ما طرأ على التربة فى المعازل من تآكل وإجهاد** » . ومن بين الأسباب التى قدمها براون لهذا التدهور تحديد مساحة الأرض المسموح بها للأفريقيين ، والسياسة الزراعية التى انتهجتها إدارة الزراعة الأهلية Native Agriculture Department . وبينما تكلّى جهات كثيرة اللوم الرئيسى لانتشار تآكل التربة وإجهادها على نظام الزراعة المتنقلة الذى يمارسه الأفريقيون ، يؤكد براون على التقيض من ذلك أنه « **من وجهة نظر المحافظة على التربة ، وبخاصة بالنسبة للتربة الرملية ذات الأشجار المتناثرة ، كان النظام سليما على وجه التقريب** » .

يبد أن إدارة الزراعة الأهلية قد بدلت كل ما فى وسعها لتحويل الأفريقيين ، فى داخل المعازل ، من الزراعة المتنقلة (التي ترك الأرض وقفا لها عدة سنوات بلا زراعة لإراحتها إلى أن تستعيد خصوبتها) إلى الزراعة المستمرة . ويؤكد براون أنه من وجهة نظر المحافظة على التربة ، يعد « **نظام الزراعة المستمرة هذا خاطئا من الناحية الأساسية بالنسبة لأراضى الأهالى** » . ويقول إن مثل هذه النصيحة لم تقدم أبدا فى مناطق الزراعة الأوربية ، بيد أنه فى المعازل لا يكون لدى الموظفين المسئولين عن تنمية الأراضى « **شيء آخر يمكن أن ينصحوا به ، وذلك بسبب النقص فى الأراضى** » .

إن الرأى القائل بأن الأساليب الزراعية التى يستعملها الأفريقيون ، ورفضهم لتقبل الأساليب الغربية « **الحديثة** » ، هى السبب الأول فى تدهور الاقتصاد الزراعى الأفريقى ، لا يقوى على الصمود فى وجه أية دراسة جادة . والحقيقة أن دراسائى الأخيرة قد أكدت على ملائمة الأساليب الأفريقية للظروف الأفريقية ، بشرط وجود عرض وافر من الأرض . وقد استرعت هذه الدراسات نفسها الأنظار إلى مخاطر الاستخدام الخالى من التمييز للأساليب الغربية ، فعلى الرغم من أن هذه الظروف مجدية فى الظروف الأوربية ، فإنها يمكن أن تسبب أضرارا بالغة فى ظروف أفريقيا الشديدة الاختلاف .

فى الكنفو البلجيكى وأوغندا ، على سبيل المثال ، ثبت أن النظام الأوربى ، القائم على خلط الأرض من الحشائش ، « **يمكن أن يكون ضارا** »

فعلا في ظل الظروف المدارية ، إذ أنه إنه يفقد تركيب التربة ، ويعرض المواد العضوية للأكسدة السريعة. وبصفة عامة فإن أساليب الزراعة الكثيفة المطبقة في أوروبا كان لها في حالات كثيرة نتائج مفاجئة^(١). وفي نيجيريا تبين أن التجديدات الغريبة «غير ملائمة عادة لبيئة أفريقيا المدارية»^(٢). وفي أفريقيا الغربية الفرنسية^(٣) أوضحت أحداث وقعت فيها بعد أن مقاومة الفلاحين المبكرة لطريقة الحرث باستخدام الثيران (وهي الطريقة التي بدأها السلطات الفرنسية) كان لها ما يبررها ، وقد أسفرت هذه المقاومة عن صناعة محارث أخف وزنا ، وعن تقدير الأخطار التي تنجم عن الحرث الشديد العمق في ظل الظروف الأفريقية^(٤).

وقد أوضحت دراسات حديثة كثيرة للأساليب الزراعية الأفريقية التقليدية أن هذه الأساليب تجسد «قدرا كبيرا من المعرفة التجريبية»^(٥). ويقال إن هذه المعرفة تحيط بعدد كبير من المحصولات الأساسية وبأصناف متعددة ، لكل منها صفاته المتميزة ومتطلباته النوعية وفصوله المفضلة واستخداماته المختلفة .

«إن الزارع الأفريقي على درجة كبيرة من الخبرة في نباتات الإقليم الذي يعيش فيه ، وفي إيكولوجيا^(٦) هذا الإقليم . وهو يعرف بالمثل أساليب متعددة لإعداد التربة وصيانتها ، كل منها يتطابق مع تكوينات إيكولوجية معينة من ناحية ، ومع توافق محصولية معينة وتناوبها^(٧) من

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) The Economic Development of Nigeria ، ص ١٩٣ وما بعدها ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

(٣) French West Africa : انظر ، ص ٥٥٦ - المرجع .

(٤) NSG ، المرجع السابق ، ص ٣-١٢٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ . (انظر أيضا ، ب . دي سكلي : Shifting Cultivation in Africa ، لندن ، ١٩٥٦) .

(٦) Ecology ، علم البيئة - المرجع .

(٧) certain combinations of crops and their successions : والتوافق المحصولية هي زراعة محصولين في قطعة الأرض نفسها في وقت واحد ، وكان ذلك ولا يزال متبعا في

ناحية أخرى . وذلك أمر بالغ الأهمية ، إذ أن الزراعة الأفريقية أكثر تعقيدا من الزراعة الأوروبية . » (١)

والحقيقة أن الزراعة الأفريقية على درجة من التعقيد حملت البعض على القول بأن تعلمها يكاد أن يستغرة: الحياة بطولها ، ولا يوجد أى توفيق حديث قدمته محطة الأبحاث الزراعية والمدرسة الزراعية ، واستطاع إلى الآن الاقتراب من امتنباط أى نظام أفضل للزراعة ... » (١) .

وليس ثمة من يريد الزعم بأن الزراعة التقليدية الأفريقية قد قالت الكلمة الأخيرة في هذا الشأن . بيد أن آراء كثيرين من الخبراء تنفق مع الرأى القائل بأن ما هو متطلب من الناحية التكنولوجية - وذلك بصرف النظر تماما عن مسألة ملكية الأرض وتوزيعها - هو تركيب من التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التجريبية للفلاح » (١) . وكما قال ويلسون (٢) : « إن الزارع الأفريق التقليدى لديه فهم عميق لبيئته ، ومن الأمور الحيوية ألا يتبدد هذا الفهم تحت تأثير العلم الغربى » .

وقد وصف من . آرونوفيتش ، ك. آرونوفيتش (٣) كيف أدت المشورة الأوروبية غير السليمة ، مقترنة بالنقص الحاد في الأرض بالنسبة للأفريقيين ، إلى التدهور المتزايد للتربة في كينيا ، وإليكيم بعض ما قاله :

« تجرى زراعة المنحدرات وسفوح التلال لتعويض النقص في المحصولات ،

« معظم المناطق الأفريقية ، كما سيجى بيانه (مثل زراعة الذرة والبقول بين نبات البطاطا ، إذ أن الذرة أو البقول مثلا سيقانه مستقيمة ومستقلة ، على حين أن البطاطا عروشا منتشرة) ؛ أما تنال المحصولات ، أى تعاقبها ، فله في أفريقيا ، وكذلك في الجمهورية العربية المتحدة ، أنظمة خاصة . فمثلا مثلا يزرع البرسيم (حشة واحدة) ثم يعقبه القطن ، أو البرسيم ثم الذرة ، والذرة أو القطن ثم البرسيم ، وهكذا ، أى محصول نجبل ويليه محصول بقول ، و محصول بقول ويليه محصول نجبل - المترجم .

(١) NSG ، ص ١٣٤ .

(٢) ف. ويلسون : Peasant Farming in Tropical Africa ، ص ١٩ .

Albert Howard Memorial Lecture ، ١٩٥٤ ، لندن ، ١٩٥٥ .

(٣) س. آرونوفيتش ، ك. آرونوفيتش : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

بيد أن ذلك لم يسفر إلا عن زيادة كحت المياه للتربة^(١) ، الأمر الذي ينشر الدمار في الأراضي التي تقع أسفلها .

وإن النقص في الأراضي يعنى مراعى أقل للماشية ، ويضيف التكاليف على الرعى في المناطق المحدودة نصيبه من التلف والدمار . فلا تجد الأعشاب فرصة للنمو ، ويصيبها الجفاف تاركة التربة دون حماية من فعل الأمطار ، وما يترتب عليها من جرف المياه للتربة . وهذه النتائج التي تترتب على نقص الأرض خطيرة للغاية ، بل إن خطورتها تتفاقم نتيجة للضغط الذي تمارسه إدارة الزراعة الأهلية لحمل الأهالي على زراعة المحصولات النقدية^(٢) ، مثل النرة والأقاقيا . إذ كان الفلاح الأفريقى يلقى التشجيع لزراعة النرة في مساحات مستقلة ، والعناية بخلوها من الحشائش من أجل الحصول على محاصيل أعلى . وعن طريق هذا الأسلوب في الزراعة ، ودون وجود نظام صارم للحد من محصولية رشيدة ، سرعان ما تفقد التربة ثباتها وتأخذ في التآكل والإجهاد . وقد تحقق الآن أن الأساليب الأفريقية الخاصة سليمة إلى حد كبير . فهو يزرع النرة والبقول بين نبات البطاطا المعروف بعروشه المنتشرة الكثيفة النمو . وما إن تحصد محاصيل الحبوب من الأرض حتى تنتشر عروش البطاطا ، وتوفر حماية أفضل بكثير للتربة .

وهكذا أسفر نقص الأرض واكتظاظها بالأفريقيين ، وما كان يقرن بذلك عادة من مشورة غير سليمة من جانب الموظفين البريطانيين ، عن تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها ، وعن الخراب بالنسبة للفلاحين الأفريقيين . قال الكولونيل س.أ. يونسوني ، في عام ١٩٤٦ ، مخاطبا مجلس العموم البريطانى : « إن ثمانى عشرة مقاطعة في كينيا نفسها تحصل بالفعل على إعانة مجاعة »^(٣) . كما أشار ينجلى فارمون^(٤) قائلا : « إن الجميع

(١) والمقصود بالتربة بطيئة الحال الطليقة العليا التي تزرع من الأرض - المترجم .

(٢) إن الزراعة الإجبارية لمحصولات نقدية معينة ، مقترنة بفرض القيود على زراعة محاصيل أخرى ، تعد علامة على الممتلكات الأوربية في أفريقيا . وفي كلتا الحالتين يرغم الأوربيون الفلاح الأفريقى على أن يفعل ما يريدونه ، وعلى أن يبيع بالأثمان التي يحدونها .

(٣) « هانيسارد » ، عدد ٩ يولييه ١٩٤٦ .

(٤) ينجلى فارمون : Last Chance in Africa ، لندن ، ١٩٤٦ .

عدا نسبة ضئيلة ، يمشون الآن حوالى ستة أشهر كل عام في حالة تقرب من
التضور جوعا » .

وبعد ذلك بعدة سنوات جاء في « تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية » : (١)
« طوال حملة تقصى الحقائق التى قمنا بها ، انطبع فى أذهاننا دليل متواتر
على أن مناطق خاصة تكتظ بمجموع كبيرة من السكان ، وعلى أن الإنتاج الزراعى
فى هذه المناطق كان يتقهقر بسرعة ، وأن المواد الطبيعية نفسها قد دمرت ، وأن
الأمر كانت عاجزة عن إيجاد أى سبيل إلى أراضٍ جديدة ، وأن الأرض
التي كان يتعين تركها بورا لإراحتها كانت تنتهك ويعتدى عليها . »
ويضيف تقرير اللجنة : (٢)

« ومن بين الانطباعات البالغة القوة التى خرجنا بها نتيجة لتحقيقاتنا
ذلك الفقر الأساسى الذى يسود فى أقاليم أفريقيا الشرقية . »
« ولم تكن السياسات الحكومية المتعلقة بالأراضى فى روديسيا الشمالية
تتطوى على قدر أقل من الفجيرة والآلام . ففى طول هذه المنطقة وعرضها يمكن
للرء أن يرى التربة المبهدة المتآكلة ، والقرى التى دمرت ، والفقر المروع .
فحتى منذ عشرين عاما مضت وصفت لجنة بيم على النحو التالى الأحوال
فى أكبر معزل بإقليم فورت جاميسون (٣) ، ومماحتها نصف مليون أكر ،
وتعداد سكانه ٥٤,٠٠٠ أفريقى : (٤)

« وفى جزء مكثف بالسكان ، مماحتها حوالى ٤١ ميلا مربعا ، تبلغ كثافة
السكان ١١٩ نسمة للميل المربع . وتؤدى الزراعة المستمرة للأرض ، دون
توافر الفترات الطويلة اللازمة لتبوير الأرض وإراحتها ، إلى إتلاف الفوائد
السطحية والحضرية . وبوجد التآكل السطحي على نطاق واسع ، كما بدأ

(١) HARC : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٠ .

(٣) Fort Jameson : إقليم بشال شرق زامبيا ، بالقرب من حدود مالاوى ، وتحمل
عاصمة الأقليم الاسم نفسه . وتقع المدينة على الطريق الرئيسى الممتد من لفتيسيتون (فى جنوب
زامبيا) إلى بلانتاير Blantyre (عاصمة مالاوى) مارا ببلوساكا عاصمة زامبيا - المرجع .

(٤) تقرير بيم ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

أيضا التآكل العميق وتعيش منطقة مجاورة مساحتها ثلاثة وثلاثون ميلا مربعا في ظروف مماثلة ، وتبلغ كثافة السكان فيها ١٥٦ نسمة للميل المربع .

وتوصف معازل أخرى بطريقة لا تقل هولا . فقد أصبحت هذه المعازل ، كما قالت هيندن عن حق ، « مراكر لا مجرد الرمود ، وإنما للتدهور » (١) . كتب هول (٢) يقول : « إنه من الصعب على أى إنسان لم تتح له فرصة زيارة هذه البلاد أن يعرف المدى الذى وصل إليه التخريب في بعض المناطق . فهناك لا يرى الشخص إلا سفوح التلال الشاحبة المبقعة باللون الأحمر أو الأصفر أو الوردي ، حيث عُرِيت وظهر ما تحت التربة ، أو ظهرت الصخور ؛ ولا يرى إلا بعض النباتات المتناثرة في قيعان التلال ، وقد أضعفتها الحيوانات الجائعة التى ترعاها » .

ويمكن اليوم رؤية مشاهد مماثلة في روديسيا الجنوبية ، حيث يتضرر تآكل التربة وإجهادها وتدهور خصوبتها . فقد أعلن تقرير هيئة الموارد الطبيعية ، Natural Resources Board لعام ١٩٥٤ ، أنه وليس من المبالغة أن نقول بأننا مقبلون الآن على كارثة . فلدننا من ناحية زيادة سريعة تحدث في عدد السكان الأفريقيين ، ومن ناحية أخرى تدهور سريع في الأرض نفسها التي يعتمدون عليها في كسب قوتهم .

إن خراب الريف على نطاق مساحات هائلة في أفريقيا - الذى هو نفسه نتيجة طبيعية لسياسة الحكومة التي تؤدي إلى خلق نقص في الأرض ، وإلى التزاحم السكانى بالنسبة للأفريقيين - قد أسفر عن حلزون يهبط بضرارة ، حلزون لا يمكن القضاء عليه إلا بالقضاء على النظام الاستعماري نفسه . وإذا يواجه الفلاح الأفريقى الفقر والعوز ، وتسوقه ضريبة الرسوم ، فإنه رغم على التخلي عن اقتصاده الريفي ، وعلى أن يصبح عاملا كادحا مهاجرا .

(١) هيندن : المربع السابق ، ص ٧٥ .

(٢) مير ا . دانييل هول : The Improvement of Native Agriculture ، ص ٥٩ .

(Health Clark Lecture ، لندن ، ١٩٣٦ .)

ونتيجة لذلك فقدت قرى يكاملها الأغلبية الساحقة من ذكورها القادرين على العمل. ففي روديسيا الشمالية، على سبيل المثال، كان قد تم بحلول عام ١٩٤١ انتزاع ١١٠,٠٠٠ رجل قادر على العمل من العمل الزراعي، من بينهم ٨٠٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين. (١)

يقول أحد الذين جابوا مؤخرا في روديسيا الشمالية: (٢)

«لقد دخلت قرى كثيرة في روديسيا الشمالية، تبعد مئات الأميال عن حزام النحاس (٣)، حيث لا يعيش سوى الرجال الطاعنين في السن والنساء. إن جميع الرجال القادرين على العمل... قد رحلوا للعمل في المناجم. وهكذا عهد بإنتاج الغذاء بصورة أساسية إلى النساء والأطفال وكبار السن. بيد أن الزراعة التقليدية الأفريقية تنطوي على قدر كبير من العمل الشاق، الذي يتضمن حلق الأشجار وقطع الأغصان لحرقها وتوفير الرماد اللازم لمهد البنور، وإقامة الحظائر للمحافظة على الحيوانات، وما شابه. بيد أن النساء وكبار السن والأطفال يعجزون عن مواجهة مثل هذه الأعباء. ويتحول التدهور إلى كارثة، وتنتشر المجاعة، وبذا ترداد الأزمة الزراعية عمقا عاما بعد آخر.

ويقول تون (٤)، على سبيل المثال:

«إن قرى نياسالاند مهددة بانهايار بنيانها الاقتصادي بأمره نتيجة لغياب نسبة تصل إلى ٧٠٪ من ذكورها البالغين.

ثم يضيف قائلا إن المراحل التالية لهذه الدورة هي رحيل الرجال نحو الجنوب، ثم انهايار الزراعة المحلية الذي يرغم عددا أكبر من الذكور، في إحدى اللغات الأخرى للعجلة، على مغادرة الحمية. (٥)

(١) ليونارد بارتر: Soviet Light on the Colonies، ص ١٦٢، لندن، ١٩٤٤.

(٢) الملحق الصليبي. جريدة تيمس، عدد ٦ مارس ١٩٥٩، ص ٣٨٨.

(٣) Copper Belt: انظر، ص ٥٥٣ - الترجيم.

(٤) جون أونون: Labour Problems in Africa، ص ٣٩، جامعة بنسلفانيا، ١٩٤٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ١١٢.

ويوضح تقرير وزارة المستعمرات Colonial Office Report عن نياسالاند لعام ١٩٣٨، أن ١١٣,٥٠٠ ذكر ، أى ٢٧,٧٪ من جميع الذكور البالغين ، مرتبطون بأعمال في خارج المستعمرة. وفي عام ١٩٥٤ ارتفع هذا الرقم إلى ١٦٠,٠٠٠ ذكر — وبهذا يمكن أن نتصور جيدا ما طرأ على الزراعة من المزيد من التدهور .

يقول دافيلسون (١) ، « إن مناطق بأسرها ، مثل نياسالاند ورواندا — أوروندى (٢) ، أصبحت لا تزيد كثيرا على كونها مستودعات للعمل المهاجر ، وما يترتب على ذلك من عوز هذه المناطق وقهرها يبدو واضحا للجميع . ولا يوجد في أفريقيا ما يمكن أن يبعث على أمسى القلب والعين أكثر من المعازل الموجودة في الترنشال ومقاطعة الكاب . »

ذلك هو الإطار في معظم المناطق التي تسيطر عليها الإمبريالية . ويصف تقرير للأمم المتحدة ، صدر في عام ١٩٥٣ (٣) ، وصفا مشرا ملئ اقتراب الزراعة الأفريقية ، رغما عنها ، من حافة الكارثة ، نتيجة لعمليات نهب الأراضي ، وللضربات الخربة التي وجهها إليها نظام العمل المهاجر ، الذي ينقص عليها كخطاف جبار ، يغرف بشراة من القوى البشرية ، ويجرد منها قرى بكاملها . يقول التقرير :

« حينما استنزف العمل المهاجر من الاقتصاديات الزراعية المحلية بنسب كبيرة ، كان لذلك في أغلب الأحوال آثار وبيلة على النتائج وعلى الممارسات الزراعية ، تفضي إلى حلقة مفرغة ، يؤدي فيها تدفق العمل إلى

(١) دافيلسون : The African Awakening ، ص ١٠٣ ، لندن ، ١٩٥٥ . (ترجم هذا الكتاب إلى العربية ، تحت عنوان «صحو أفريقيا» ، وذلك ضمن سلسلة الأنت كتاب ، ورقم الكتاب في السلسلة ٧٦ . وقد قام بترجمته الأستاذ عبد القادر حمزة ، وراجع الترجمة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، ونشرته مكتبة الأنجلو المصرية في ٦-١٩٥٧ - المترجم .)

(٢) Ruanda-Urundi : انظر ، ص ٥٥٤ - المترجم .

(٣) Aspects of Economic Development in Africa ، ٢٠ مارس ١٩٥٣ ، ص ٦٧ .

وثيقة الأمم المتحدة رقم E/2377 .

إنخفاض الإنتاجية ، ويؤدي هبوط الإنتاجية إلى زيادة أخرى في الضغط على العمال للسعى نحو العمل بأجر .

ويضيف التقرير قائلاً إنه « في نهاية الأمر يجب الوصول إلى مرحلة لابد أن يتحطم عندها نظام العمل المهاجر ، القائم على احتفاظ الكادح بمكانه في جماعة تعيش على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي » (للتشديد من عندنا - ج. و.) .

« الأرض لا تلد »

ربما لا نستطيع تقديم تصوير لما كان يعنيه ذلك بالنسبة للشعب الأفريقي أفضل من التصوير الخاص بمقاطعة كيسكاما هوك Keiskammahook ، وهو التصوير الذي ورد بتفصيل كبير في « الاستقصاء الريفي لكيسكاما هوك » (١) . إن مقاطعة كيسكاما هوك ، وهي معزل للأحالي في منطقة مسيكي بانجاد جنوب أفريقيا مساحتها ٢٢٠ ميلاً مربعاً ، ووفقاً لتعداد عام ١٩٤٦ كان عدد سكانه ١٨,٣٩١ نسمة ، منهم ١٧,٢٤٣ من الأفريقيين .

وثمة مثل سائر بين أبناء الإكسوزا (٢) يقول : « إن النساء وإناث الحيوانات تلد ، لكن الأرض لا تلد » . وهذا المثل يحمل في جلاء كل المأزق الاقتصادي لمعازل الأهالي . إن الاكتظاظ السكاني ، وتزاحم المواشي في المراعى ، وتعرية الأرض من الشد والحضري ، وتآكل التربة وإجهادها ، والفقر والعوز - تلك هي السمات العامة المميزة التي تمت وتفاقت . وفي كيسكاما هوك يمكن للمرء أن يرى الأسباب .

(١) نيا بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥١ ، أجرى استقصاء شامل عن المنطقة تحت رعاية والمجلس الوطني للبحوث الاجتماعية National Council for Social Research ، وتحت إشراف الأستاذ لاندساي روب . ونشرت نتائج الاستقصاء تحت عنوان « الاستقصاء الريفي لكيسكاما هوك » Keiskammahook Rural Survey . وكان عنوان الجزء الثاني من هذا الاستقصاء « اقتصاد معزل » « The Economy of a Reserve » ، وهذا الجزء الذي أخذنا منه كثيراً من الاقتباسات في هذا الفصل كان من إعداد الأستاذ هوبارت هارتون والأستاذة إديث م. والتون ، وقد نشر في عام ١٩٥٢ .

(٢) Xhosa : انظر ، ص ٥٧٧ - المترجم .

إن كيسكاماهوك منطقة زراعية ، بيد أن الاستقصاء يقول : وإن الأرض عاجزة عن أن تقيم أود سكانها الحاليين . ولا يوجد استخدام فعال بديل في المناطق المجاورة . وعلى الرغم من أن كيسكاماهوك تبعد كثيرا عن المراكز الصناعية الهامة في اتحاد جنوب أفريقيا ، تدفع الضرورة الاقتصادية أعدادا كبيرة من الناس ، رجالا ونساء على حذو سوا ، إلى خارج المنطقة طلبا للرزق ، ويذهبون إلى أماكن مثل كيب تاون وجوهانسبرج وبورث إليزابيث وإيست لندن . (١) (تبعد كيب تاون عن كيسكاماهوك ٨٤٥ ميلا بالسكك الحديدية ، وتبعد جوهانسبرج ٦٤٢ ميلا .)

وإن أغلبية الناس يخرجون للعمل لمدة سنة أو نحوها دفعة واحدة ، ثم يعودون إلى بيوتهم حيث تطول إقامتهم بقل ما تسمح مدخراتهم ، وعندما تنفذ هذه المدخرات يخرجون للعمل من جديد . ومع ذلك يهاجر البعض إلى المدن ، ويتخلون منها مقرا دائما لهم ، ولا يعودون إلى المعازل مرة أخرى . (٢)

وتتكون منطقة كيسكاماهوك من خمس عشرة قرية — بيد أنه لا يوجد بها أية خدمات أساسية : من المياه ، أو الإضاءة ، أو الرعاية الصحية . والطابع الاقتصادي الرئيسي للمنطقة هو أنه مجموعة من الزارعين الفلاحين الذين يحاولون العيش على ناتج مواشيهم وزراعتهم البدائية . بيد أنهم لا يستطيعون أن يتسجوا قلدرا كافيا من الطعام يقيم أودهم ، ومن ثم يتعين عليهم شراء كميات كبيرة من الطعام تستوردها المنطقة . ويقول الاستقصاء إن ثمنها يُلْفَعُ أساسا عن طريق تصدير عدد كبير من العمال . (٣) والحقيقة أن أهالي هذه القرى يعتمدون على كسب العمال المهاجرين إلى درجة يكون من دواعي الدقة معها ، كما يقول الاستقصاء ، القول بأن اقتصاد المنطقة

(١) المرجع نفسه ، ص ٣-٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤-٥ .

يستند « أولا على حقيقة أنها مستودع للعمل اللازم لتأجيم اتحاد جنوب إفريقيا وصناعاته ، وثانيا على الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، والتي يمارسها أولئك الذين يقعون في المنطقة » . (١)

وقد ألحق هذا التطور النمار بالتوازن السكاني للمزول . والحقيقة أن الاستقصاء يفيد أنه إلى عام ١٩٣٦ كان يوجد نقص غير متناسب إلى حد كبير في الرجال الذين في سن العمل . كما يبرز أنه في أقل من عشر سنوات حدثت زيادة ملحوظة في هجرة العمال الشبان . ونتيجة ذلك أن الاتجاه يسرع نحو قيام بتيان سكاني بالمنطقة يتكون « من كبار السن والأطفال » . (٢) وفي وقت إجراء الاستقصاء كان الرجال الذين يتجاوزون العام الخامس والستين من عمرهم ، والأطفال الذين يقلون عن العام الخامس عشر ، يشكلون أكثر من نصف مجموع السكان ؛ وحسب المعدل الذي كانت الاتجاهات تتطور وفقا له ، فإن هاتين الفئتين ، كبار السن والأطفال ، « لا بد أن تشكلا ٦٠٪ من مجموع السكان خلال جيل آخر » . (٣)

ومع ذلك في ظل النظام القائم لا توجد أية إمكانية لوقف هذا الاتجاه . وذلك لأن « تصدير العمل يوازى حوالى نصف البضائع التي تستوردها المنطقة » . (٤)

وليس ثمة سبيل للفرار من هذا المأزق :

« ... لأنه إذا ترك الرجال والنساء المنطقة سعياء وراء الاستخدام ، عجزوا عن تكريس العمل اللازم لزيادة الإنتاجية الطويلة الأمد لأراضيهم ، وإذا بقوا في قراهم لتحسين الإنتاج ، فقدوا الدخل الذي يحصلون عليه من الاستخدام ذي العائد الأعلى في المدن » . (٥)

(١) المرجع نفسه ، ص ٤-٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٨٢ .

بيد أنه في الواقع لا يوجد اختيار بين البقاء أو الهجرة . فالفقر الحاد في المنطقة يرغب على الهجرة . ان حوالى ٧٠٪ من السكان كانوا يحصلون على دخل متوسط يقل عن شلنين في الاسبوع ، واكثر من نصف هؤلاء كان يتراوح دخلهم بين شلن واحد ولا شيء على الاطلاق . ولم يكن يحصل على اكثر من خمسة شلنات في الاسبوع غير ٤٪ من السكان .^(١)

ومع ذلك فإن الهجرة بدورها تعطي اللولب (القلاووظ) لغة أخرى ، وتريد من عمق الأزمة بدرجة أكبر . والحقيقة أن الهجرة ، كما يؤكد الاستقصاء، هي «نتيجة لفقر المنطقة وسبب له في آن واحد» — وذلك برغم أنه من الناحية الأساسية ، كما رأينا فيما سبق ، كانت السياسة نفسها، التي أدت إلى خلق المعازل ، تستهدف خلق فلاحين فقراء. إن فقر المنطقة ، الذي يدفع إلى الهجرة ومن ثم يتفاقم هو نفسه ، نتاج للإمبريالية التي نهبت أراضي الشعب الأفريقي ، ووجهت ضربة قاتلة إلى اقتصاده الزراعي .

لقد بلغ تدهور الزراعة الأفريقية حدا جعل من المستحيل على الأفريقيين مواصلة البقاء دون الهجرة . وذلك في الحقيقة هو المآزق التي ساقهم النظام الراهن إليه .

« ان شعب هذه المنطقة ... يعتمد بوضوح من أجل البقاء ، على كسب المهاجرين ، فالفقر هو الذي يرغب أبناءه على العمل » .

« بيد أن هذا الجلاء (٢) نفسه هو في حد ذاته سبب إفعال لنوام الفقرى الداخل ، وذلك لأن غياب مثل هذا العدد من الشباب الذين هم في ربيع الحياة يحول دون التقدم الاقتصادى، ويفسر بصورة مؤكدة قدرنا لا يستهان به من انخفاض الانتاجية الزراعية بالمنطقة . وفي حالات كثيرة لإصلاح

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠١ .

(٢) Exodus ، والكلمة المقابلة في الكتاب المقدس هي الخروج . وكلمة الجلاء مأخوذة من « قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية » ، وكذلك عن والمعجم الديموجرافى للتعداد القاتل . ويقول المعجم إن الكلمة تنطق على ترك السكان بلادهم فوراً لتأثر نزلة بهم أو كراهة ألفت — المرجع .

الأرض ، وذلك للسبب البسيط وهو علم وجود من يقوم بالفلاحة: (١)
(التشديد من عندنا - ج . و .)

وتكشف نتائج تعداد عام ١٩٤٦ بصورة جزئية عن مدى ضخامة هذا الجلاء . فقد أوضحت هذه النتائج أن ٦٤,٤٪ من السكان ، أى حوالى ثلثيهم ، لم يصل بعد إلى سن العمل (أقل من ١٨ عاماً) ، أو من المتقاعدين المستن (أكثر من ستين عاماً) . ويقدر التعداد أن مالا يقل عن ٥٣,٩٪ من الذكور الذين هم في سن العمل كانوا يرجلون في خارج المنطقة لإجراء التعداد. ومن المتعلم على من يفتر إلى دراية بالحياة في أحد المعازل أن يقدر مدى فداحة العبء الذى يتعين على النساء تحمله نتيجة لهجرة أزواجهن .

قبل أن تبدأ النساء حتى في تنظيف البيت أو غسل الملابس أو إعداد الطعام ، يتعين عليهن عادة أن يقطعن مسافات طويلة لـحلب الماء من الأنهار في «الجرادل» ، كذلك لا بد من جمع الأخشاب من الغابات وحملها ، ثم ينبغي دق اللرة وجرشها حتى يتيسر إعدادها للطعام . وفوق كل ذلك يجب على النساء أن يسن عدة أميال إلى المراكز التجارية ليحملن في سلالهن عند العودة الكميات الصغيرة من الضرورات الغذائية التي تسمح دخولهن المفزلة بشرائهن في رحلة تسوق واحدة . وتتطلب أكواخهن الضعيفة البناء رعاية دائمة ، فقش السقيفة يحتاج عادة إلى التجديد مرة أو مرتين في السنة ، والجدوان المصنوعة من الطين في حاجة إلى أن يعاد «تلييسها» باستمرار ، وبخاصة في موسم الأمطار ، وأرض الكوخ الطينية تتطلب التليق مرتين أو حتى أربع مرات في الأسبوع ، وإعادة «توضيبيها» تماماً مرتين أو ثلاث مرات في السنة. (٢)

وقد أوضحت دراسة التوقيت الفعلي للأعمال التي تقوم بها ٣٥٥ امرأة وفئة في كيسكاماهوك أن ربع وقت عملهن ، الذى يبلغ في المتوسط ٥٦ ساعة في الأسبوع ، يضيع في الأعمال غير الاقتصادية بدرجة تصل

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٢-١١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٠-١٤١ .

إلى حد التبديد ، مثل جلب الماء والأخشاب ودق القرة وجرشها . وعندنا
توضع في الاعتبار كل الأعمال الأخرى التي تستغل الوقت ، وإن كانت
حتمية ، والتي تضطلع بها النساء القادرات على العمل ، لا يمكن إلا أن
يتضح تماما مدى الأضرار التي يلحقها غياب الرجال القادرين على العمل بأية
محاولة لتحسين الزراعة .

· وعلى الرغم من الجهد الهائل الذي يتعين على النساء أن يبذلنه في كل
هذه الأعمال ، يستطعن مع ذلك أن تخصصن للعمل في الحقول ما بين ست
وثماني ساعات في اليوم - ولو أن ذلك لا يحدث كثيرا . ويترك الأطفال
في رعاية بنات صغار السن . ويعهد لابنت الأقل من أربعة عشر عاما بجلب
الماء في صفائح صغيرة والأخشاب في حزمات صغيرة ، وهن يقمن بعدد
من الرحلات يبلغ ضعف أو ثلاثة أضعاف المرات التي يقوم بها الشبان
البالغون في الظروف العادية . وعلاوة على ذلك تساعد الجارات بعضهن
بعضا في عمليات تنقية الحشائش والفلاحة والحصاد .

· بيد أن الصراع يذهب هباء ، فالمعوقات كبيرة للغاية ، وينحلر الاقتصاد
الزراعي الأفريقي تياحا إلى الهاوية . وفي ظل هذه الظروف تكون الأرض
في المعزل عاجزة تماما عن أن تعمل من عليها .

« واليوم فإنه حتى المحصول الجيد بصورة استثنائية لا ينتج من الطعام
إلا ما يكفي نصف المتطلبات الغذائية للسكان الذين يعيشون في قرأهم ؛
أما في سنوات القحط فينثر أن يكفي إنتاج الأرض جزءاً من عشرين جزءاً
من هذه المتطلبات . وتوجد عائلات قليلة تستطيع أن تمضي في خلال الشتاء
معتمدة على محصولاتها المخزونة . وفي المتوسط ينثر - عندنا يكون الحصاد
سيئاً - أن تصل قيمة ما يستهلكه الفرد في المواقع من المحصولات التي تزرع
عليها ، إلى جانب الناتج من تربية الماشية ، إلى جنيه استرليني واحد سنوياً ...
ففي هذه المواقع وحدها يصل الفقر بالنام إلى حد أنه في سنوات الجفاف
والمحصول الضعيف لا يزيد ما يتفق سنوياً على مشتريات الطعام ، بالنسبة
لفرد ، على أربعة جنيهات استرلينية . » (١)

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧٨-٧٩ .

وهكذا يردد المستقصاء مرة بعد الأخرى الرأى القائل بأن فقر المنطقة ، والحاجة الاقتصادية الصرفة إلى البقاء ، هما اللذان يؤديان إلى هجرة العمل .
 « في ظل ظروف فقر على هذه الدرجة من الجلاء بين الأغلبية الساحقة من الأسر ، يكون من المحتم يكمل وضوح بالنسبة لعضو واحد على الأقل من الأسرة أن يرتبط باستخدام مريح في خارج المنطقة بهدف مقابلة متطلبات الأسرة الضرورية لمجرد البقاء » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

يبد أن ذلك ليس سوى مجرد حل جزئى - وبالنسبة لبعض الأسر فقط . فالأجور في المدن التي يلعب العمال إليها منخفضة ، ولكن النفقات على الطعام والملابس والمسكن والمواصلات عالية . ومن ثم لا يكون باستطاعة العمال أن يدخروا أى شيء لعائلاتهم التي تركوها خلفهم إلا بقدر هائل من التضحية ونكران الذات ، بما في ذلك الاستثناء عن وجبة الظهيرة . ويبلغ المقدار المتوسط للدفعات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم ، أو يحضرونها معهم عند العودة ، عشرين جنيهاً استرلينياً للأسرة سنوياً . يبد أن هذا الرقم المتوسط ينحى الكثير من الأحوال .

« ... ان بعض العائلات لا تتلقى شيئاً ، وبعضها الآخر ليس لديه أية دخول نقدية من أى مصدر . ولتلك العائلات لديها دخل نقدي كلى من جميع المصادر يقل عن ١٣ جنيهاً استرلينياً ، في السنة ، وهو مبلغ يقل كثيراً جداً عن متوسط النفقات على الطعام وحده . ان النفقات السنوية الكلية على الطعام وكذلك على أى شيء آخر ، يمكن أن تنخفض حتى تصل الى ثلاثة جنيهات استرلينية بالنسبة لعائلة بكاملها . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

إن كرم الشعب الأفريقى الذائع الصيت ، والتضامن الملحوظ بين أبنائه ، وميلهم الطبيعى إلى مساعدة وتجنيد بعضهم بعضاً ، ذلك هو الذى ينقذ مثل تلك العائلات من الموت جوعاً . وثمة تقليد أفريقى عريق يقضى بأنه « مادام يوجد طعام متاح ، لا يسمح بأن يتضور أى عضو في الجماعة جوعاً » .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٨٠ .

وذلك هو الذى يبعد شبح المجاعة الكاملة عن الكثير من العائلات ، ويعنى السلطات من مسئولية آلاف الوفيات كل عام نتيجة للمجاعة ، وإلا لوقعت هذه الوفيات بالفعل .

إن مصير الشعب الأفريقى فى كيسكاماهوك هو نفس مصير الفلاحين الأفريقين على نطاق إتحاد جنوب أفريقيا كله ، فليست كيسكاماهوك بمنطقة شاذة عما عداها من مناطق الإتحاد .

«إن التحليل السريع للظروف الاقتصادية فى المناطق الباقية الاثنتين والعشرين فى السيسكى والهولندلاند (١) والثيمولاند (٢) والترانسكى ، يوحى بأن الصورة التى وضحت من الاستقصاء الاقتصادى لكيسكاماهوك ، صورة الاكتظاظ السكانى ، وتراحم الماشية على المراعى ، والفقر ، وهجرة الجمهير (٣) ، والزراعة المنقرضة إلى الكفاية ، ودمار المراعى والتربة ، صورة صحيحة ، فيها عدا فروق محسوسة ، بالنسبة لمساحة هائلة قدرها ١٤,٠٠٠ ميل مربع يقطنها ما يزيد على مليون نسمة . » (٤) .

وتلك مساحة أكبر من مساحة هولندا ، والشعب الذى نكب ، بما فيه من يعملون بعيداً عن قراهم فى المدن والمناجم ، يصل عدد أفرادهم إلى حوالى مليون ونصف مليون نسمة ، أى سدس سكان إتحاد جنوب أفريقيا بأسرها .

تحويل الأرض إلى سلعة تبيع وتشتري

ولكن هذه الظروف لا يتغذى بها إتحاد جنوب أفريقيا وحده . فلماز الزراعة الأفريقية فى الإتحاد تفوقه النكبة التى أدركت الفلاحين الأفريقين فى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، وفى بناسالاند وكينيا وتنجانيقا وبتشوانالاند وسوزيلاند والكتنغو البلجيكى والأقاليم البرتغالية ، وكذلك فى أجزاء من أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية .

(١) Pondoland : أى أراضي قبائل الهوندو Pondo . انظر ، ص ٥٧٧ - المراجع .

(٢) Themoland : أى بلاد التيمو Themo . انظر ، ص ٥٧٧ - المراجع .

(٣) Mass Migration : أى الهجرة بأعداد كبيرة ، والمصطلح مأخوذ عن «قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية» ، ووالسجى الديموجرافى المتعدد اللغات - للترجم .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٩٠ ، ١٩١ .

وقد جاء بتقرير الأمم المتحدة الذى أشير إليه فيما سبق (١) ، أنه فى
الأغلبية الأقايم الأفريقية ، يعد اللحم من الكماليات النادرة ، ولا يتناول
الأطفال جميعاً اللبن إلا لدى قبائل رعوية معينة . وفى بعض المناطق
ولا يصل إلى سن الخامسة سوى عدد يتراوح بين خمسمائة وستمائة طفل من كل
ألف طفل يولدون أحياء ، (٢) .

وفى مقدمة الأسباب الجبلية لهذه النكبة نهب أراضي الأفريقيين ،
وسوق الشعب الأفريقى إلى مناطق مقيدة مجدية التربة ، والتغيت القهوى
للاقتصاد التقليلى الأفريقى القائم على الاستهلاك الذاتى عن طريق السخرة
وضريبة الرعوس .

وعلى الرغم من أنه قد ظهرت فى بعض بلاد أفريقيا الغربية ، مثل غانا
ونيجيريا ، وإلى حدما فى أوغندا بأفريقيا الشرقية ، طبقة من الزارعين
المستقلين ، مرتبطة بالنشاط التجارى ، لم يكن الإطار فى معظم أفريقيا هو
فقط دمار الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتى ، بل حل محلها أيضاً خراب
ومجاعة بلا حدود . وحتى فى نيجيريا ، كما كشف تقرير « اللجنة النيجيرية
لترية الماشية » Nigerian Livestock Commission فى عام ١٩٥١ ،
موت ٥١ ٪ من الأطفال فى المقاطعات الشمالية قبل أن يبلغوا العام السادس
من عمرهم ، ويعانى ثلث جميع الأطفال الذين يسمح لهم بدخول المستشفيات
من سوء التغذية ، وفى المقاطعات الشرقية يعانى ٧٠ ٪ من الأطفال الذين يسمح
لهم بدخول المستشفيات من سوء التغذية . وفى نيجيريا فى مجموعها ، يعيش
أكثر من عشرين مليون نسمة على زراعة قائمة على الاستهلاك الذاتى ،
ذات مستوى شديد الانخفاض ، وتنتشر بينهم الأمراض وسوء التغذية . (٣)
وكشف استقصاء أجرى حول غذاء الفلاحين فى الأجزاء الشرقية من ساحل

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٣) لجنة التقديرات المالية بمجلس العموم البريطانى House of Commons Select

Committee on Estimates ، التقرير الخامس ، دورة ١٩٤٨-٧ .

الذهب (١) ، في ٥ - ١٩٤٦ ، عن صورة رهيبة لحالات التشور جوعاً ، فالاستهلاك من الطعام كان يعادل ما يتراوح بين خمسمائة وستائة سعر حرارى للفرد في اليوم ، على حين أن المعيار بالنسبة للرجل الذى يؤدى عملاً بدنياً يتراوح ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف سعر حرارى (٢) .

وفي بلاد مثل غانا ونيجيريا وأوغندا (ويدرجة أقل في أقاليم أخرى) أسفرت الحيازات الفردية للزارعين الأفريقيين ، وزراعتهم للمحصولات النقدية على نطاق واسع ، عن إطار للأرض يختلف بدرجة معينة عن الإطار الذى وصفناه فيما سبق . ولذلك فمن الأمور البالغة الدلالة في هذه المناطق أنه على الرغم من انثاق فئة غنية نسبياً من الزارعين الأفريقيين ، تستخدم العمل الأجير ، ومن ثم تصبح قطاعاً هاماً لطبقة رأسمالية أفريقية متنامية ، ما زالت قصة الفقر المألوفة هى نفسها بالنسبة لأغلبية الفلاحين الأفريقيين .

ولهذا التطور صلة وثيقة ضخمة بكل المناطق الأفريقية ، مادامت الأزمة الزراعية قد أصبحت على هذه الدرجة من العمق ، وذلك كما اتضح ، على سبيل المثال ، في وقت مبكر في تقرير بيم (روديسيا الشمالية) ، ثم بعد ذلك عن طريق اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، واستقصاء كيسكاماهوك ، وتقرير لجنة توملينسون (Tomlinson Commission Report) (اتحاد جنوب أفريقيا) ، من أن السلطات ، لإدراكها أنها على شفا انهيار زراعى كامل على نطاق شرق ووسط أفريقيا ، قد سعت مؤخراً إلى دعم الاقتصاد المتداعى ، وإقامة حليف في الريف الأفريق عن طريق التشجيع المحمود لفئة طبقة من الزارعين الأفريقيين . وتأمل هذه السلطات أن يصبح هؤلاء زارعون قسماً أكثر غنى ، وأكثر قناعة ورضاً ، ومن ثم أكثر ميلاً للتعاون مع المستوطنين البيض .

وطيلة سنوات عديدة إلى الآن تعرض الأفريقيون لضغط من الحكومات الاستعمارية للتخلي عن نظامهم التقليدى في الملكية المشاعية للأرض communal land tenure ، ولأن يتخلوا بدلاً منها نظام السند الفردى للملكية الأرض individual title to land ، سواء في شكل تملك حر freehold ، أو حيازة

(١) Gold Coast : انظر ، ص ٥٥٤ - المترجم .

(٢) وست أفريقيا ، عدد ٦ إبريل ١٩٤٦ .

بالإيجار leasehold . وبهذه الطريقة تصبح الأرض الأفريقية ، شأنها شأن الأرض الأوروبية ، سلعة تباع وتشتري في السوق ، أو تستأجر من أصحابها . ويؤيد تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية تقديم الأدلة لصالح مثل هذا التغيير اهتماماً كبيراً للغاية ، مؤكداً بالطريقة المعتادة للتصاريح الرسمية أن إجراء الأفريقيين لهذا التغيير أمر يتفق ومصالحهم . ويقترن بهذا الاقتراح الإمبريالي ، الذي يقضى بتحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشتري ، الضغط المتجدد للتخلي عن الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي لصالح زراعة محاصيل للتصدير مع معونة في ظل ظروف ستؤدي رغماً عن ذلك إلى الحيلولة دون المنافسة الواقعية مع الأوروبيين ، وإلى أن تباع هذه المحاصيل بأثمان يحددها المستوطنون البيض أو الاحتكارات الأوروبية التي تتحكم في الأسواق الدولية .

وعلى الرغم من أنه قرب نهاية القرن التاسع عشر كانت الطبقات نمر بعملية تكوين في أجزاء من أفريقيا ، وكانت أشكال الملكية الإقطاعية للأرض آخذة في الظهور ، كانت الأرض في معظم أجزاء أفريقيا مملوكة على المشاع ، وكانت قيمتها تتحقق مقابل استخدامها . فملكية الأرض وفقاً للمعنى المسلم به بشكل عام في أوروبا ، مع ما يتضمنه من حقوق التملك الحر وسلطة بيع الأرض ، لم توجد في أفريقيا .

يقول باتن : « إن معظم الأفريقيين ينظرون إلى الأرض كما ينظر الأوروبيون إلى الشمس والهواء — فهي تستوى معهما في الوفرة ، وفي أنه لا غنى عنها ، وفي أنه ينبغي أن يشارك في الانتفاع بها كل أفراد المجتمع وفقاً لاحتياجاتهم . فلم يكن للأرض ثمن ، ولم تكن سلعة للبيع . » (١)

ويؤكد باتن (٢) أنه على الرغم من أن فرداً ما ، في ظل هذا الشكل التقليدي للملكية ، « يمكن أن يحصل على استخدام مزرعة خاصة ، تكون حقوقه فيها ، وما يستطيع أن يفعله بشأنها ، مقيدة بحقوق أخرى على الأرض

(١) ت . ر . باتن : Problems of African Development ، الجزء الأول ، ص ٢٥ ،

لندن ، ١٩٥٤-٤٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

نفسها التي يضع أعضاء أسرته أو عشيرته أو قبيلته أيديهم عليها . وقد كانت هناك طبيعة الحال اختلافات كثيرة في العرف في داخل إطار هذا التعميم . ويقول باتن إن الموقف كان يتعدل في بعض الأحيان عن طريق الغزو ، أو عن طريق تطور حكومات مركزية قوية لها السيطرة على مناطق واسعة ، كما هي الحال بين الشاججا^(١) والباجنجا^(٢) في أفريقيا الشرقية ، والباسوتو^(٣) في الجنوب أفريقيا ، وكذلك في أفريقيا الغربية ، في إمارات نيجيريا الشمالية^(٤) ، وممالك داهومي وأشانتي وبين^(٥) . ففي هذه الحالات كانت السلطة المركزية من القوة بحيث تستطيع أن تتسع من المجموعات الأصغر وظيفتها التقليدية في توزيع الأرض .

وفي الوقت نفسه ، كانت تحدث بالفعل ، حتى قبل مجيء الإمبريالية ، تغيرات أخرى في المناطق الكثيفة السكان ، حيث تطورت التجارة وكانت الأرض أقل وفرة . فبين الكيكويو في كينيا ، على سبيل المثال ، كان باستطاعة أحدهم أن يرهن أرضه لدى دائنيه — ولكنه لا يتخلى إلا عن استخدامها فقط ، وما إن يسدد دينه حتى يكون بإمكانه استرداد أرضه . كذلك كان يسمح لأشخاص من القبائل الأخرى بأن يحوزوا أرضاً بعد تقديم الهدايا إلى سلطات العشيرة ، ومع ذلك فحتى هنا لم يكن يعترف بالهدايا كمصادق لثمن فعلي للأرض ، وإنما فقط كمرفان بالجميل لقبوله ضمن الجماعة . وإن عضوية الجماعة ، لا دفع الثمن ، كانت هي شرط حيازة الأرض .^(٦)

(١) Chagga : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٢) Baganda : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٣) Basuto : انظر ، ص ٥٧٨ — المترجم .

(٤) ما زال يوجد في نيجيريا شمالية عدد كبير من الإمارات التي تمت امتداداً لأوضاع السور الوسطى . وقد حافظ الاستعمار البريطاني جزئياً على هذه الأوضاع ، في ظل نظام من الحكم غير المباشر عن طريق الأمراء المحليين . ونذكر من هذه الإمارات : سوكو Sokoto ، جواندو Gwandu ، يوري Yauri ، أرجونجو Argungu ، وكلها في إقليم سوكو . وكذلك إمارة كانو Kano ، وإمارة زاريا Zaria ، وإمارة كاتسينا Katsina . ومن المعروف أن معظم سكان هذه الإمارات من المسلمين — المترجم .

(٥) Benin : انظر ، ص ٥٥٥ — المترجم .

(٦) ت . ر . باتن : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

وفي معظم أجزاء أفريقيا تستمر إلى يومنا هذا الأشكال التقليدية للملكية الأرض ، مع تفاوت في التفاصيل المتعلقة بتطبيقها ، وذلك على الرغم من أن الغزو الذي قامت به الإمبريالية الغربية قد أدخل على هذه الأشكال تعديلات هامة . وقد كان من العوامل الرئيسية في تطور الملكية التقليدية للأرض في أفريقيا أن عرض الأرض كان وافراً ، وأن الانتاج كان من أجل البقاء . وبسبب عمليات الاغتصاب التي قام بها الأوروبيون لم تعد الأرض وافرة بالنسبة للشعب الأفريقي ؛ وكانت النتيجة العامة لسياسات الأوروبيين فيما يتعلق بالأرض هي انهيار الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي . وعلاوة على ذلك أدخلت الحكومات الاستعمارية بصورة مباشرة أشكالاً جديدة للملكية بمقتضى القانون ، مثال ذلك إقرار نظام الملو *mallo* بمقتضى اتفاقية بوجندا *Buganda Agreement* ، وكذلك نظام تأجير أراضي التاج للأفريقيين ، كما يحدث في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية .

وفي كاتو بنيجيريا الشمالية كانت الأرض تباع حتى قبل وصول الأوروبيين ، ومنذ ذلك الوقت ، ومع إدخال النقود وانتشار المحصولات النقدية ، أصبح الاتجاه إلى بيع الأرض أو تأجيرها ملحوظاً بصورة أكبر ، ولو أن ذلك لا يزال يتم على نطاق محدود .

« وحتى في بلاد الإيبو (١) في نيجيريا الجنوبية الشرقية ، حيث كان من الملحوظ سهولة انتقال الأرض بصورة مؤقتة من يد لأخرى عن طريق الرهن أو الإيجار ، (كان بيع الأرض مع ذلك محظوراً بقوة بمقتضى القانون والمعرف المحليين) . (٢) ولكن عمليات البيع تحدث بالفعل في مكان آخر . ففي مقاطعة كيambu *Kiambu* في كينيا وضعت مجالس الكيكويو الأهلية *Kikuyu Native Councils* قواعد وشروطاً تحكم بيع الحيازات ، كما أن مبيعات وتحويلات الأرض شائعة في بعض أجزاء نيجيريا الجنوبية وساحل الذهب ، وبخاصة في المدن . وتعد المساحات التي يمكن فيها تحويل الأرض عن طريق المبيعات النقدية صغيرة للغاية في الوقت الراهن ، بيد أنه لا ينبغي التهورن

(١) Ibo : انظر ، ص ٥٧٩ - المترجم .

(٢) جرين : *Land Tenure in an Ibo Village* ، ص ٣٦ ، لندن ، ١٩٤٢ .

من دلالتها . إن الاتجاه موجود ، وستؤدى الظروف المتغيرة إلى تدعيمه كلما تقدم التطور الاقتصادى الأفريقى . (١)

ولكن هل سيجلب تحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشترى ، وإدخال الإيجار وبيع الأرض وشرائها ، أى ضمان للفلاح الأفريقى يزيد على ما يتمتع به فى الوقت الراهن ؟

إن باتن يشك عن حق فيما إذا كان تطور الملكية الفردية • يؤدى فى الحقيقة إلى توفير ذلك الضمان الذى تقدم الأدلة بقوة على أنه إحدى مزاياه الرئيسية (٢) . وهو يؤكد أنه فى ظل الملكية المعتادة لا القحط ولا كساد التجارة يؤثر فى ضمان حائز الأرض بصفته حائزاً لها . • إنه قد يتعرض للجوع ، وقد يضطر إلى تخفيض كمية الناتج التى يعطيها لرئيس قبيلته ، ولكنه لا يلترم بدفع أى ريع تقضى كشرط لاحتفاظه بملكية الأرض . • ويؤكد باتن أيضاً ، لمؤلاً ، الذين قد يدعون بأن نظام التملك الحر للأرض لابد أن يعطى ضماناً مماثلاً ، بأن نظام حيازة الأرض ، الذى كان يمكن الأفراد من الاقتراض بضمان الأرض ، كان من الممكن أن يؤدى إلى الذين وإلى استقطاب الطبقات على الأرض .

« إن التملك الحر للأرض فى أفريقيا • قد يبدو أنه يوفر للبعض ضماناً محتملاً ، وإن لم يكن مؤكداً ، للملكية على حساب عدم ضمان يتزايد بصورة كبيرة بالنسبة للفلاحين الآخرين • » (٣) (التشديد من عنانا - ج . و .)
وتؤكد تطورات باسوتولاند (٤) شكوك باتن . فهنا أسفر لإحلال الزراعة القائمة على الربح ، محل الملكية التقليدية للأرض ، عن تكوين طبقة من الأسر الزراعية التى لا تملك أرضاً أو تكاد ، جنباً إلى جنب مع • تركز للأرض فى الوقت نفسه فى أيلى الأشخاص الأكثر ثراء وتمتعاً بالامتيازات أو الأكثر إقداماً • . (٥) فمن بين ١٦٠,٥٠٠ أسرة تعمل فى حيازات تقل

(١) باتن : المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٤) Basutoland : ليسوتو Lesotho الآن . انظر ، ص ٥٥٢ - المترجم .

(٥) NSG ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

مساحتها عن ثمانين أكرًا ، بحث حالاتها في عام ١٩٥٠ ، لم يكن لدى حوالى ٧٪ منها أى أرض على الإطلاق ، وكان حوالى ثلثها جميعاً تعيش على حيازات تقل عن أربعة أكرات . وكانت قرابة ٩٠,٠٠٠ أسرة تملك ما بين أربعة أكرات وخمسة عشر أكرًا لكل منها ، ٦,٧٤٠ أسرة تملك ما بين خمسة عشر وثمانين أكرًا لكل منها . وفيما يزيد على حدود الثمانين أكرًا ، كان هناك عدد من الرؤساء يمتلكون ما بين مائة ومائتى أكر لكل منهم^(١) . ومن المقدران الحيازات غير المباشرة للزارعين الرأسماليين تعد إلى الآن أكثر اتساعاً^(٢) .

كذلك لوحظت الاتجاهات المعروفة في باستولاند في غانا ونيجييريا وأجزاء أخرى من أفريقيا الغربية ، وبالمثل في أوغندا . وهى آخذة في الظهور أيضاً في كينيا وتنجانيقا ووسط أفريقيا .

وهكذا يبدو تحذير باتن مستنداً إلى أساس متين . فتحويل الأرض إلى سلعة تباع وتشترى ، وخلق الحيازات الفردية ، فى ظل الظروف الواهنة فى أفريقيا ، التى تعوق فيها سيطرة الأوربيين على الأرض والموارد الطبيعية والعمل للتعويض الانتصارى الأفريقى ، وحيث المنتج الأفريقى ، سواء فى حالة البيع أو الشراء ، يجد نفسه فى سوق تسيطر عليها الاحتكارات الأوربية القوية ، لا يمكن لهما أن يوفرا حلاً أبدياً لقتل الفلاح الأفريقى ونصيبه . وهما فى أفضل الأحوال يمكن أن يؤديا إلى انبثاق سكان ريفيين مقسمين إلى فئات اجتماعية ، مع وجود قطاع صغير غنى نسبياً عند القمة وجيش متنامٍ من البروليتاريا الفقيرة ، التى لا تملك أرضاً أو تكاد ، عند القاع .

وذلك هو الذى يفسر عزوف الأفريقيين عن تأييد الحطة الحارية التى تقوم بها وزارة المستعمرات البريطانية من أجل إحداث تغييرات فى الملكية التقليدية للأرض .

فى كينيا حيث يؤدى مخطط «تدعيم الأرض» إلى إيجاد حيازات صغيرة

(١) المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢١ .

أكبر حجما يمتلكها عدد أقل من الأفريقيين ، اقترحت «مجموعة كينيا الجديدة» New Kenya Group ، التي يترجمها مستر ميشيل بلوندل وزير الزراعة السابق في كينيا ، أن يعطى الأفريقيون الحق في شراء الأرض في المرتفعات البيضاء . ومن الواضح أنه سيكون في مقدور عدد قليل من الأفريقيين القيام بمثل هذا الشراء . وعلاوة على ذلك فإن حكومة كينيا ، في دفاعها عن إجراء مماثل إلى حد ما ، قد قررت صراحة أن هدفها هو «توفير آلية تسمح بعمليات استئجار الأرض فيما بين العناصر (الأجناس) في جميع المناطق» (١) . وسيعنى ذلك السماح للأوروبيين بشراء الأرض في المعازل الأفريقية . ولذلك يكون مفهوما ما جاء في تعليق لجريدة «ذي تيمس» من أن «الأعضاء الأفريقيين المنتجين ، بينما يطالبون بفتح المرتفعات البيضاء ، على استعداد لأن يقاتلوا بصرامة كى تبقى الأرض تحت السيطرة القبلية» (٢) ويصور مثال كينيا أنه بالنسبة لأغلبية الأفريقيين فإن كل الاقتراحات الجديدة الخاصة بتغيير نظام ملكية الأرض يمكن ألا تسفر عن أى تحسن في ظروفهم البائسة ، فكما حدث كثيرا جانا في الماضي كان كل إجراء حكومي «لمساعدتهم» أو «حمايتهم» يؤدي إلى مزيد من فقدان الأرض .

فعلى أحسن الفروض لن يستفيد من هذه التغيرات سوى قطاع صغير من الفلاحين الأفريقيين الأكثر غنى ، علاوة على الزارعين الأوروبيين ، ولا يمكن التأكيد في أغلب الأحوال بأن ذلك هو على وجه التحديد الهدف من هذه الإصلاحات الخاصة بملكية الأرض ، وفي الحقيقة من كل الاقتراحات الرسمية من أجل «الإصلاح الزراعي» في أفريقيا . وقد كان باتن مصيبا حينما علق على ذلك قائلا: (٣)

«إن كية العمل التي تعرض نفسها بمعدلات أجور منخفضة من المحتمل أن تقل بصورة حادة إذا ما نجحت الحكومات الاستعمارية في جعل المناطق

(١) ذي تيمس ، عدد ٨ يولييه ١٩٥٩ .

(٢) المربع نفسه .

(٣) باتن : المربع السابق ، ص ١٣٤ .

الرفية مراكز مزدهرة للإنتاج الزراعى ، وجدير بالذكر أن فقر المناطق
الرفية هو أعظم القوى جميعا التى تساعد على جعل العرض الوفير للعمل
المهاجر أمرا متاحا . (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويدرك هذه الحقيقة بكل تأكيد أصحاب شركات التعدين الأوروبية
الكبيرة ، وكذلك الزارعون وأصحاب المزارع الرأسمالية الأوروبيون ،
الذين يستخدمون العامل المهاجر الرخيص ، ولذا لن يجدوا أن من مصلحتهم
وضع حد لهذا «الفقر الأفريقى» .

وحتى فى أفريقيا الغربية، حيث يوجد بالفعل إطار لزراعين أفراد -
صغار ومتوسطين وأغنياء - يمارس الضغط من أجل التحويل الكامل
للأرض إلى سلعة تباع وتشترى .

أ «إن قانون الأراضى بأفريقيا الغربية غالبا ما يضع العراقل فى وجه
الأفريقى الذى يرمي أرضه وميانيه كضمان . ومثل هذا التشريع الذى وضع
أصلا لحماية الأفريقى من الاستغلال ، وللمحافظة على العرف المحلى والتقاليد
المحلية ، قد بطلت منفعتها الآن ؛ وتحولت لإجراءات الحماية إلى عراقيل
وتعد هذه المسألة من بين المسائل الجديرة بالاهتمام المبكر من جانب حكومات
أفريقيا الغربية ، لأن ادخال نظام تسجيل الأرض ، وإحلال نظام موحد
لملكية الأرض محل القوانين الراهنة المعقدة غير الثابتة الشديدة التنوع ،
سيكونان خيرا وبركة بالنسبة لنشاط الجماعة .» (١)

بيد أن ما يمكن أن يكون خيرا وبركة بالنسبة لنشاط الجماعة ،
«وذا فائدة واضحة أيضا لبنك أفريقيا الغربية المتحد» ، لا يكون بالضرورة
فى صالح الفلاح الأفريقى . فما دامت الاحتكارات الغربية والمستوطنون
الأوروبيون يحتكرون أرض أفريقيا وسيطرون على أسواقها ، ستظل أغلبية
الفلاحين تعيش فى فقر مدقع ، ولن تجلئ أية تغييرات فى أنظمة ملكية
الأرض ، فى حد ذاتها ، فى إنقاذ الفلاحين من ورطتهم .

(١) *مستر سيلستر جيتس ، رئيس بنك أفريقيا الغربية المتحد Bank of West Africa*

Limited : دى تيس ، عدد ٣ يونيو ١٩٥٩ .

والحقيقة أن الاقتراحات الخاصة بتشجيع تطور طبقة من الزارعين الأفريقيين قد أصبحت بلورها مجرد مخططات لنهب الجزء الأكبر من أراضي الأفريقيين . وذلك على سبيل المثال هو ما حدث في روديسيا الجنوبية.

«إن قانون فلاحه أراضي الأهالي يهدف بوضوح إلى خلق طبقة وسطى من صغار الزارعين الأفريقيين ، تجوز الأرض عن طريق التملك الحر بدلا من التملك على المشاع . بيد أنه إلى الآن كانت النتيجة الرئيسية لهذا القانون هي ادغام الأفريقيين على ترك الأرض - موفرين بذلك تدفقا مفيدا من العمل اللازم للمشروع الأوربي .» (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

المحصولات النقدية

واقترن بالمقترحات الخاصة بالسند الفردي للملكية الأرض التركيز على المحصولات النقدية . إن زراعة المحصولات النقدية ، التي أولاها الموظفون الحكوميون كل هذا القدر الهائل من الاهتمام ، باعتبارها وسيلة لتدعيم اقتصاد المناطق الريفية ، تتبع بقسوة بشعة ، ودون أن تبالي ، بصورة مجردة من الرحمة ، بأى شيء سوى تحقيق أضخم وأسرع أرباح ممكنة ، سواء للمزارع الأوربية أو للشركات التجارية الأوربية الكبيرة التي تشتري المحصولات من الزارعين الأفريقيين ، بحيث لم تكن النتيجة شيئا آخر غير تفاقم الأزمة الزراعية الأساسية .

(١) جهوشوا نكوما : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة
غير متمتعة بالكلم الثاني ٥٠ - ١٩٥٤ (متوسط)

المنطقة	متجان زراعيان رئيسيان	% من مجمل قيمة الصادرات
جمبيا	الفول السوداني، والزيت، منتجات زيت النخيل	٩٧
أفريقيا الغربية الفرنسية	الفول السوداني، والزيت، البن	٦٠
ساحل الذهب*	الكافور	٦٨
زنجبار	التمر، منتجاته، منتجات جوز الهند	٩٦
بنشوانا لاند	الماشية، الجلود	٧٦
أوغندا	القطن، البن	٨٩
باسوتولاند	الصوف، اللوم	٧٤
نياسالاند	الدخان، القش	٧٤

* يشمل توجولاند البريطانية.

(المصدر: NSG، ١٩٥٨، المرجع السابق، ص ٩١).

إن سياسة المحصول الواحد، وهي سمة نموذجية من مبادئ الاستعمار، لا تلاحظ في أي مكان بالعالم بأكثر مما تلاحظ في أفريقيا. فمناطق كاملة تخصص محصول أو محصولين - الكافور في غانا، والقطن في أوغندا والسودان، والبن في كينيا، وزيت النخيل في نيجيريا، والسيسل في تنجانيقا، والدخان في روديسيا الجنوبية. وبصرف النظر عما إذا كان مثل هذا الإنتاج يمارس في شكل مزارع رأسمالية أوروبية كبيرة، كما هي الحال في كينيا أو تنجانيقا، أو كان يقوم على أساس حيازات فردية أفريقية، كما هي الحال في غانا أو أوغندا، تصبح التربة شديدة الإجهاد ويسرع إليها التدهور والفساد.

ويقول باتن (١) إن الدورة المحصولية، التي تستهدف المحافظة على خصوبة التربة، «كان الأفريقيون يستعملونها عادة قبل وصول الأوروبيين»، ولكن «كان من نتيجة زراعة المحصولات النقدية التخلي عن الدورات

(١) باتن: المرجع السابق، ص ٦٧-٦٨.

التقليدية في مناطق كثيرة من أجل الزراعة المستمرة لمحصول واحد ، وأوفر ذلك بصورة طبيعية عن آثار مبيدة على التربة .

وثمة خطر ترتب على سياسة المحصول الواحد هو انتشار أمراض النباتات التي يقول عنها باتن إنها «الآن أعظم مما كانت عليه في العصور السابقة» . فكثير من المحاصيل النقدية الراهنة ، مثل الكاكاو والبن والسكر والقطن والموايح والقمح واللوز ، لم تكن من المحاصيل المحلية في أفريقيا . وعندما زرعت هذه المحاصيل في ظل الظروف الأفريقية ، دون الإعداد العلمي اللازم ، ودون أن يوضع اختلاف الظروف المناخية في الاعتبار بصورة كاملة ، أصبحت أكثر قابلية للإصابة بالأمراض . كما أن استيراد بذور ونباتات مصابة يعد سبباً آخر لانتشار أمراض النباتات في أفريقيا نفسها . فبودة لوزة القطن على سبيل المثال يقال إنها جاءت إلى أفريقيا من أمريكا .

وقد أسفر التوسع في زراعة المحاصيل النقدية ، سواء عن طريق المزارع الرأسمالية الأوروبية الكبيرة أو الزارعين الأفريقيين ، عن دمار شامل لأراضي الغابات العالية القيمة . فإذا أضيف ذلك إلى عمليات قطع الأشجار التي تقوم بها شركات الأخشاب الأوروبية على نطاق واسع ، وكذلك شركات التعدين التي تزيل الأشجار بالقرب من فصحات المناجم لتقيم المنشآت اللازمة ، وعمليات قطع الأشجار لتوفير الوقود اللازم للأغراض المنزلية والصناعية ، كانت النتيجة أقرب إلى الكارثة . يقول باتن (١) إنه حول مدينة بروكن هل في روديسيا الشمالية دمرت كل شجرة في مساحة تبلغ ثلاثين ميلاً مربعاً .

وفي الاندفاع نحو زراعة المحاصيل النقدية يقال إنه تجري سنوياً إزالة بضعة آلاف من الأميال المربعة على الحدود الشمالية والشرقية للغابة العالية في الإقليم الجنوبي من نيجيريا . ويلتقي المرء بدمار مماثل في أجزاء أخرى من أفريقيا ، فقد أزيلت مساحات شاسعة من الغابات لإفساح الطريق أمام

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

مزارع الكاكاو في غانا ، حتى إنه في إحدى المناطق ، حيث امتدت عمليات الإزالة إلى أن بلغت غابات السفانا ، تهب الآن الرياح الحافة القادمة من الصحراء الكبرى من خلال الفجوة ، فتتسبب عنها ظروف خطيرة على زراعة الكاكاو نفسها .

وعلاوة على ذلك فمع تخصيص كل هذه المقادير الضخمة من الأرض وقوة العمل والموارد للمحصولات النقدية ، وهى أساسا للتصدير ، أهمل إنتاج الطعام اللازم للمتطلبات المحلية ، وانتشرت المجاعة وسوء التغذية .

إن الاعتماد على محصول نقدي واحد ، أو على عدد قليل من المحصولات النقدية ، يترك هذه المناطق معرضة بصورة خطيرة لكل التقلبات في أسعار منتجاتها في السوق العالمية ، ويؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي .

وقد أسفر كساد الثلاثينيات ، وما صاحبه من تدهور مفرج في الأثمان الزراعية في السوق العالمية ، عن أزمة عميقة للزارعين الأفريقيين ، حتى في المناطق الأكثر ازدهارا نسبيا في أفريقيا الغربية ، حيث تطورت كثيرا زراعة المحصولات النقدية على أيدي الزارعين الأفريقيين . وظهرت المدبونية - وهى الرمز الأسبوي المخيف لفقر الفلاح . وقد كشفت دراسة أجريت فيما بين عامي ١٩٣٢ ، ١٩٣٥ ، على إحدى القرى في المنطقة الغنية المنتجة للكاكاو في غانا (ساحل الذهب في ذلك الوقت) ، أن الدين الخاص بين سكان هذه القرية ، الذين يبلغون ١,٢٠٠ نسمة ، والذين يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٢٢ جنيها استرلينا سنويا ، قد وصل مجموعه إلى ٤,٤٨٦ جنيها استرلينا ، وكان متوسط سعر الفائدة عليه ٣٧٪ . ويؤكد هانكوك (١) أنه على حسب الأثمان الجارية للكاكاو في ذلك الوقت لم يكن لدى الزارعين الراهنين أى أمل على الإطلاق في سداد قيمة رهناتهم واسترداد مزارعهم .

« إن أفضل ما كان باستطاعتهم أن يأملوا فيه هو أن يدفعهم دائرتهم

(١) ر . ك . هانكوك : Survey of British Commonwealth Affairs ، الكتاب

الثاني ، الجزء الثاني ، ص ٢٢٨٠ ، O.U.P. ، ١٩٤٢ .

يقيمون في أرضهم باعتبارهم «مشرفين عليها» بمقتضى اتفاقية لاقتصاد
المحصول . ٤

وتبرز دكتور دتشاردز مدى خطورة تقلبات الثمن على الزارع
الأفريقي ، وذلك في دراستها عن روديسيا الشمالية (١) ، حيث التقت
بالزارعين الأفريقيين للأراضي الحكومية في خارج لوانشيا (٢) التي تبلغ
مساحة القطعة منها ثلاثة أكرات ، - وهم الزارعون والذين أصابهم كساد
عام ١٩٣٣ ، وكانوا مهددين بالطرد إن لم يستطيعوا سداد الربح .

بيد أنه حتى وجود أثمان مواتية في السوق ، فلن يكون الزارع الأفريقي
الفقير هو المستفيد من زراعة المحصولات النقدية . ويقدم لنا باتن ذلك
التصوير المتمتع المتعلق بأوغندا ، وهو عن تاريخ قميص من القطن يمر من خلال
مراحله المختلفة ، من قطن خام إلى قميص من قماش قطي يشتره الأفريقيون (٣).

«أولا ، هناك العمل الذي يبذل في الزراعة وعرق الأرض وتقرها ،
مع البنور والأدوات الضرورية . وينبغي أن نضيف إلى ذلك العمل الذي
يتطلبه النقل إلى أحد مراكز الشراء ، وربما شيئا من رأس المال في شكل
أكياس أو سلال ، وعجلة إن أمكن . وعند مركز الشراء يدفع الثمن - وربما
بنس واحد مقابل كمية من القطن تكفي لصنع القميص ... ولدى حين يلوغ
هذه المرحلة يكون المتضمن في العملية هو العمل الأفريقي ورأس المال
الأفريقي فقط . إن الثمن منخفض ، بيد أنه لم يستخدم سوى القليل من المهارة
وقلي لا يذكر من رأس المال .

«وبعد ذلك يحلج القطن ويكبس في البالات . ولا يتطلب ذلك أدرا
كبيرا من العمل ، بل يتم في صرعة نتيجة لاستخدام رأس المال في شكل

(١) دكتور دتشاردز : *Land, Labour and Diet in Northern Rhodesia* ، ص ٢٧٥ ، لندن ، ١٩٢٩ .
(٢) *Luanabya* : من المدن الرئيسية في زامبيا ، وصل عدد سكانها حسب تعداد عام
١٩٥٣ إلى ١٢٧,٥٤٠ نسمة ، منهم ٧٢٧ أوربيا - المترجم .
(٣) باتن : للمرجع السابق ، ص ١١٠ و ١٠٩ .

آلات غالية الثمن ، واستخدام قدر من العمل العالى المهارة للمحافظة على هذه الآلات فى حالة طيبة . ومرة أخرى ليست مكافأة هذه الخدمة سوى مكافأة ضئيلة للغاية ، بيد أن الكميات الكبيرة من القطن التى يمكن لهذه الآلات أن تعالجها بسرعة تثرى أصحاب رأس المال ، وتوفر للعمال الشديدى المهارة الذين يستخدمونهم مكافأة أعلى من تلك التى يحصل عليها الزارع . ولا يشارك الأثريون كثيرا فى الثروة التى تحققها هذه المرحلة : فمعظم محالج القطن يمتلكها أسويون أو أروبيون : ويساعد بعض الأفريقيين فى تقديم العمل الماهر أو شبه الماهر ، ويكافأون تبعاً لذلك ، بيد أن أغلبية الأفريقيين يعملون كمحاملين أو فى أعمال أخرى لا تتطلب سوى القليل من المهارة .

«وبيع القطن الآن بثمن أعلى إلى الغزاليين ، ويرفع الثمن مرة أخرى لتعويض تكاليف العمل ورأس المال المتضمنين فى نقل القطن بواسطة الطرق والسكك الحديدية والبحر إلى بلد ما توجد فيه صناعة القطن . وهناك يستخدم الغزال والنساج كلاهما مزيدا من العمل ورأس المال ، ويرتفع الثمن باطراد كلما اتخذ القطن شكلا آخر أكثر فائدة . وثمة مقادير أخرى من العمل ورأس المال يستخدمها تجار الحملة وتجار التجزئة الذين يوجهون القماش عاتدا إلى المستهلك الأفريقى . وفقط فى المرحلة الأخيرة ، وليس عندها فى كل الأحوال ، يدخل الأفريقى الصورة من جديد إذا كان يملك رأسمالا فى شكل مكنة خياطة (١) ، ويستخدم عملا أفريقيا ، ويحصل على مكافأته عن طريق بيع قماش مستورد بثمن أعلى فى شكل قمصان . بيد أن معظم العمل ورأس المال المستخدمين فى تحويل القطن الخام إلى قمصان ليسا أفريقيين ، ومن ثم لا يمكن إضافة معظم المكافأة - الفرق فى الثمن بين بضع أوقيات من القطن الخام وقميص مصنوع - إلى الثروة الكلية التى يمتلكها أفريقيون » . (التشليد من عندنا - ج . و .)

وبينما يعد ما يقوله باتن ، فيما يتعلق بإضافة مزيد من العمل ومزيد من رأس المال عند كل مرحلة فى العملية ، سليما إلى حد كبير ، إلا أنه ليس

(١) Sewing machine : أخذنا هذا التعبير عن مصمم المصطلحات الفنية - المترجم .

التفسير كاملا . فالسبب الذى من أجله يحصل الأفريقى على بنس واحد مقابل القطن الخام الذى يشتره فيما بعد ، فى شكل قميص ، مقابل بضعة شلنات ، هو أن السوق عند كلا طرفيها - عندما يبيع وعندما يشتري - تسيطر عليها الاحتكارات الأوروبية الكبيرة . فالشركات الأوروبية الكبيرة هى التى تدفع بشمن المواد الأولية التى ينتجها الأفريقى إلى أدنى حد ممكن ، وهى التى تروم الزارع الأفريقى - المشتري الآن - على أن يدفع ثمنها أعلى بكثير مما يجب مقابل البضائع التى يحتاج إليها . «وفتحة المقص» هذه ، بين الأثمان المنخفضة التى تدفع للأفريقيين مقابل المواد الزراعية الأولية ، والأثمان العالية التى يتعين عليهم أن يدفعوها مقابل السلع المصنوعة المستوردة ، تعد ظاهرة شديدة الشيوع فى كل البلاد المستعمرة . وهى فى الحقيقة مصدر الأرباح العالية التى يحققها الرأسماليون الأوروبيون من استغلال المستعمرات . ومن الواضح أن الاحتكارات الغربية ليست لديها نية «لقتل الإوزة» التى تضع البيضات الذهبية ، ، ولذلك يكون كل التركيز الرسمى على المحصولات النقدية مجرد وسيلة أخرى لحبابة مصالح الشركات الكبيرة التى تثرى نفسها على حساب القارة الأفريقية .

والزارع الأفريقى ، فى مناقشته مع الزارعين الأوروبيين أو أصحاب المزارع الرأسمالية الواسعة الأوروبيين ، يجد كل أوراق اللعب وقد رتب ضده فى الخفاء بهدف غشه وخداعه . ويرغم باتن على التسليم بأن طبقة أصحاب المزارع الأوروبيين فى أفريقيا «يمكن أن تمارس على حكومات المستعمرات قلرا من النفوذ والتأثير لا يتناسب على الإطلاق مع عدد أفرادها ، وأنه توجد إمكانية للاستفادة من هذا النفوذ فى تدعيم مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الأفريقيين» (١) و «الإمكانية» ، كما يسميها باتن ، هى فى الحقيقة ممارسة معتادة .

وبهذه الطريقة يحصل الزارعون الأوروبيون وأفراد أسرهم على امتيازات فى التعليم والصحة والحلقات الاجتماعية والمرافق العامة بالنسبة لما يحصل

(١) باتن : المرجع نفسه ، ص ١٤٣ .

عليه الأفريقيون . كذلك يحصلون بالإضافة إلى مثل هذه الفوائد الاجتماعية على مزايا اقتصادية تحاييهم على حساب الزارعين الأفريقيين - اعفاءات ضريبية ، أثمان مواتية ، سهولة الوصول إلى طرق السكك الحديدية ، تسهيلات ائتمانية . وعلاوة على ذلك تحايى حكومات المستعمرات المستوطنين الأوروبيين فيما يتعلق بالعمل الذين يستخدمونهم في مزارعهم الرأسمالية الواسعة : فالمزارع الرأسمالية الواسعة في أفريقيا هي أكثر أشكال المشروعات في المستعمرات الأفريقية التي يسمح للأفريقيين فيها بتكوين نقابات عمالية (وحتى عندما يسمح لهم بذلك فإنهم يعملون في وجه صعوبات متزايدة وملاحظات تفوق كل ما علماها) ؛ كما أن الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للمزارع الصغيرة والمزارع الرأسمالية الكبيرة (١) تكون بشكل عام أقل كثيرا من الحدود الدنيا الأخرى للأجر ، وفي كثير من الحالات لا توجد حدود دنيا على الإطلاق .

وباختصار يوفر النظام الاستعماري جميع الإمكانيات للمزارع الأوروبية بنوعها في أفريقيا كي تزدهر على حساب كل من العمال والفلاحين الأفريقيين . ويقدم لنا باتن هذه الملاحظة البالغة الدلالة : (٢)

« يساور الشك بعض الناس فيما إذا كان بإمكان المزارع الرأسمالية الواسعة أن تلتى النجاح في أفريقيا المنارية إذا تعين عليها أن تصمد لمنافسة حرة من جانب الزارعين الأفريقيين ، على حين تظل تسهم بحصتها كاملة من الضرائب للحكومة المركزية . »

ولكن ما دامت طبقة أصحاب المزارع الأوروبيين تحتفظ بالسلطة السياسية في ألبدا ، وتظل مع أصحاب المناجم الحاكم الفعلى لكل هذه المساحات الشاسعة من القارة الأفريقية ، لن يظفر الفلاح الأفريقى أبدا بفرصة الدخول في « منافسة حرة » مع منافسه الأوروبى .

(١) إستخدما تعبير المزارع الصغيرة ترجمة لكلمة *Farms* ، والمزارع الرأسمالية الكبيرة ترجمة لكلمة *Plantations* . وتتميز الأخيرة بصفامة المساحة ، واستخدام رأس المال والآلات الحديثة والسل بأجر على نطاق واسع - المترجم .

(٢) باتن : المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

وبينا في أفريقيا الشرقية والوسطى ، موطن المزارع الأوربية الرأسمالية الكبيرة ، يكون الحديث الرسمى كله عن «مساعدة المزارع الأفريقى الفرد» ، فى أفريقيا الغربية ، الموطن التقليدى « للفلاح الذى لا يعرف الاستسلام » ، يكون التطور الصارخ الجديده هو نمو المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وأساسا تلك التى يمتلكها الأوروبيون .

وليس ثمة تناقض هنا . فى أفريقيا الشرقية والوسطى ، يسعى المستوطنون البيض ، الذين يسيطرون بدرجة كبيرة على الحياة السياسية والاقتصادية للمناطق ، والذين يحتلون مكان القيادة فى الزراعة ، بعد فوات الأوان ، إلى إقامة فئة صغيرة من المزارعين الأفراد ، يأمل أن يصبحوا حلفاء ومؤيدين سياسيين لهم فى وجه السخط الجماهيرى المتزايد فى صفوف الفلاحين الذين أصابهم الفقر . ومن ثم تكون الإغراءات إلى مساعدة المزارعين الأفريقيين ، إغراءات كما سبق أن ذكرنا وهمية إلى حد كبير .

وفى أفريقيا الغربية ، من الناحية الأخرى ، حيث تمحصل المناطق على استقلالها السياسى بسرعة ، كان الأسلوب التقليدى للاستقلال الإمبريالى يتم من خلال الشركات التجارية الأوربية الكبيرة . وسيترتب على الاستقلال السياسى زيادة سلطة هؤلاء المزارعين الرأسماليين الأفريقيين ، انثنين سيطلبون بكل تأكيد بأمان أعلى لمنتجاتهم . ولكى تحبط الاحتكارات الأوربية ذلك ، وجزئيا أيضا لكى توفر وسائل للضغط ، تنتقل الآن إلى تطوير المزارع الرأسمالية الواسعة فى هذا الجزء من أفريقيا .

وهكذا فى غانا تمضى الحكومة بوضوح ، بناء على نصيحة المستشارين الأوروبيين ، فى تنمية الانتاج الكبير للمطاط . يقول أحد مراسلى **وست أفريكا** (١) : « إن الأمل الرئيسى الذى يراود الحكومة يتركز بوضوح فى جذب رأس المال الأجنبى لإقامة وتسيير المزارع الرأسمالية الكبيرة المنتجة للمطاط : وقد فوجئت حكومات الولايات المتحدة بالفعل فى هذا الأمر » .

(١) وست أفريكا ، عدد ١٨ إبريل ١٩٥٩ ، ص ٣٦٧ .

وبالمثل في نيجيريا ، حقق تطوير المزرعة الرأسمالية الواسعة تقدما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية . فمنذ عام ١٩٥٢ تمت تنمية قرابة أربعين ضيعة جديدة تضم ١٢٥,٠٠٠ أكر ، ومن المقدر أنه بحلول عام ١٩٦٢ سيزداد مساحة المزارع الرأسمالية التي كانت قائمة في عام ١٩٥٢ في نيجيريا (مع استبعاد الكمرون (١) ، حيث كانت توجد منذ بعض الوقت مزارع رأسمالية ذات وزن كبير) بحوالي ٦٠٠٪ (٢) وكان زيت النخيل والمطاط هما السلعتان الأكثر إثارة ، وقد وصفت مجلة **وست أفريكا** المزرعة الرأسمالية الكبيرة التابعة لشركة دنلوب (٣) في نيجيريا الشرقية ، والتي تبلغ مساحتها عشرين ألف أكر ، باعتبارها «من أكثر التطورات التي شهدتها نيجيريا إثارة» . ولا ريب أن الآفاق تستثير شركة دنلوب بأكثر مما تستثير شعب نيجيريا . وتقول التقديرات إن تشغيل عامل بمزرعة رأسمالية بأفريقيا يتكلف حوالى خمسمائة جنيه استرليني ، على حين يحتاج تشغيل عامل في مصنع حديث إلى استثمار قدره عشرون ألف جنيه استرليني . ولذلك فدن المفهوم تماما أن تكون المزرعة الرأسمالية هي الاقتراح الأكثر الجاذبية للاستثمار بالنسبة لبعض الشركات الغربية (٤) .

وفي مواجهة مثل هذه المنشآت المزرعية الجبارة ، التي ظفرت بالهابة والتحيز بكل الطرق ، كما رأينا فيما سبق ، من جانب الممارسة والتشريع للاستعمارين ، يسعى الزارع الأفريقي إلى التطور . فالمستفيد الرئيسي من تركر المحصولات التقليدية هو الاحتكار الأوربي الكبير ، سواء في شكل زارع أو كتاجر ، جنباً إلى جنب مع العمليات المساعلة : النقل البرى والبحرى ، وعمليات الشحن والتفريغ ، وأعمال المصارف والتأمين ، وهلم جرا .

(١) Cameroons : انظر ، ص ٥٥٥ - المترجم .

(٢) وست أفريكا ، عدد ٣٠ مايو ١٩٥٩ ، ص ٥٥٥ .

(٣) Dunlop : شركة دنلوب المبروقة لصناعة منتجات المطاط . ويمتد نشاط هذه

الشركة أيضا إلى زراعة المطاط في أجزاء مختلفة من العالم - المترجم .

(٤) انظر ، مادة : التركيب العضوى لرأس المال ، ص ٦٠١ - المترجم .

« الأرض لمن يفلحها »

إن سياسات الأرض والسياسات الزراعية في أفريقيا ، التي انتهجتها الحكومات الإمبريالية أو اقترحت الأخذ بها ، لا تهدف إلى مساعدة الزراعة الأفريقية ؛ وإنما تعد نقطة البدء فيها ، بل غرضها الأساسي ، المحافظة على الاستعمار وحماية المصالح الإمبريالية ، بما فيها ضمان عرض ثابت من العمل الأفريقي الرخيص .

وهناك على نقض ذلك تماما السياسات التي تدافع عنها الحركات الوطنية الأفريقية في مختلف المناطق . وتنطلق هذه السياسات من وجهة نظر مصالح الشعب الأفريقي ، لا مصالح الإمبرياليين ، ولا بد أن يؤدي تطبيقها إلى وضع حد لبؤس الريف الأفريقي ، وإلى إرساء الأساس للزراعة الناجحة .

« إن الأرض مستقسم بين أولئك الذين يفلحونها » .

ذلك هو مطلب ميثاق الحرية ، الذي أقره مؤتمر الشعب^(١) الذي عقد في كليبتون ، بالقرب من جوهانسبرج ، في يومى ٢٥،٢٦ يونيو ١٩٥٥ .

ويواصل الميثاق قائلا :

« إن تقييد ملكية الأرض على أساس عنصري سيتهى ، والأرض كلها سيعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها ، وذلك من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتواء الأرض ؛

« إن النولة ستساعد الفلاح بالمعدات والبلور والحرارات والسلود لإنقاذ التربة ومساعدة من يفلحون الأرض ؛

« إن حرية الحركة ستكون لمن يعملون على الأرض ؛

« إن الجميع ستكون لهم الحرية في شغل الأرض في المكان الذى يختارونه ؛

« إن الناس لن تغصب مواشيهم ، والسخرة متلفى ، والسجون المزرعية^(٢) ستقضى عليها » .

(١) Freedom Charter and Congress of the People : انظر ، ص ٥٩٠ - المترجم .

(٢) From Prisons : مترجم المؤلف موضوع هذه السجون بئس ، من التمييز في فصل

لاحق من الكتاب . وتشبه هذه السجون من بئس التواشى ما يعرف في نظام السجون بالجمهورية =

وعلى الرغم من أن هذا الميثاق قد أقر باعتباره برنامجا لاتحاد جنوب أفريقيا ، يوجد بين مطالبه الشيء الكثير الذى يُرجع صدى صوت الأفريقيين فى كل المناطق الأخرى تقريبا . وفى آسيا ، حيث كانت الملكية الإقطاعية للأرض هى السائدة سنوات طويلا ، كان شعار «الأرض لمن يملحها» هو الشعار الذى يأمر قلوب الفلاحين الذين يشتغلون الأرض . وفى الصين وضع هذا الشعار فى الممارسة ؛ فطرد أصحاب الأراضي الإقطاعيون ، وصودرت أراضيهم ، وأعيد توزيعها على الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون مساحات تافهة من الأرض . وسمح كل ذلك بقيام الفلاحين بجهد مشترك للقضاء على ما يعانونه من فقر قديم الأزل . ولم تكن تَمْضى بضع سنوات حتى كان فى مقلود النتائج التى تحققت أن ترقى إلى مستوى الظاهرة . فقد رويت مساحات هائلة ؛ وقضى على المجاعة تماما ؛ وتم جنى محصولات قياسية ؛ وأخذت المعرفة والكهرباء تشقان طريقهما إلى القرية الصينية .

وفى أفريقيا ، على الرغم من وجود أصحاب أراضي إقطاعيين فى بعض المناطق ، كانت سيطرة الإمبرياليين الأوروبيين - الزارع ، وصاحب المزرعة الرأسمالية الكبيرة ، والتاجر - هى العقبة الرئيسية أمام قيام زراعة أفريقية ناجحة . وتلك حقيقةٌ تقر بها حركات الاستقلال الأفريقية ، وتجد تعبيرا عنها فى كل برامجها التى تدافع بطريقة أو بأخرى عن الفكرة القائلة بأنه « من أجل إبعاد شبح المجاعة واشتواء الأرض » ، فإن الأرض لا بد أن يستردها الشعب الأفريقى ، وأن « يعاد توزيعها على أولئك الذين يفلحونها » . ولا يوجد اليوم فى أفريقيا تنظيم مسئول من التنظيمات المطالبة بالاستقلال ، أو نقابة عمالية مسئولة ، أو زعيم وطنى أو عمالى مسئول ، يدافع عن العودة إلى حياة القرية كما كانت عليه فى الماضى . قد تكون هناك اتجاهات لإضفاء صورة مثالية على كل ما مضى ، بيد أن هذه الاتجاهات لا تشكل

« الحرية المتحدة بسجون والأوردي » المنقلة ، وإن اغلقت عنها تماما فى طيبتها ، وفى الحرية المنوحة بدافعها للسجونين - المترجم .

أى وزن حاسم في الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال . فما كان إيجابيا في
التقاليد القديمة - المشاعر والأنشطة الجماعية ، معرفة السمات المميزة الخاصة
للتربة والمناخ وحياة النبات في أفريقيا ، أشكال الاستشارة الديمقراطية ،
الفنون والحرف الشعبية - سيتم بالتأكيد دفعه إلى الأمام وتنمته عندما تظفر
القارة الأفريقية بحريتها .

يبد أن الحياة التقليدية في القرية الأفريقية كانت تتطوى أيضا على بلور
الاحلال . فقد كانت تقوم على شكل اقتصادى متأخر ، وهو شكل بينما
كان في استطاعته أن يقيم أود الشعب ، لم يكن يعطى أية إمكانيات للتطور .
وعلاوة على ذلك كان يوجد على أساس هذا الشكل من الاقتصاد نظام
وثقافة اجتماعيان أسفرا عن استمرار الحزبيلات والشعوذة والحرافات ،
وأبقيا على الناس في ظلامية وجهل .

وعند التأمل في مصير الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتي ،
لا يكون غريبا أن تذكر كتابات ماركس في الهند . فقد رأى ماركس
بوضوح كيف أسفر تأثير الإمبريالية عن دمار ملكية الأرض المشاعية
البدائية السابقة والزراعة السابقة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، ومع ذلك
لم يلحظ ماركس دعة واحدة على انقضاء هذا الشكل الاقتصادى المتأخر .

«ولو أنه مما يؤذى مشاعر البشر أن يشاهدوا تلك الجموع الفقيرة من
التنظيمات الاجتماعية الأبوية المحبة للعمل ، وقد تفككت وذابت في وحدتها ،
وغرقت في بحر من الآلام والويلات ، وفقد أعضاؤها المختلفون في الوقت
نفسه ما كان لديهم من شكل قديم للمدنية ، وما كان لديهم من وسائل
بقاء موروثه ، يجب ألا ننسى أن هذه المجتمعات القروية الشاعرية ، ولو أنها
قد تبدد مسالمة ، كانت دائما الأساس الصلب للاستبدادية الشرقية ، وأنها
حوصرت العقل البشرى في داخل أضيق نطاق ممكن ، وجعلت منه الأداة الطبيعية
للخرافات ، واستعبدهت تحت وطأة القواعد التقليدية ، وجردته من كل
عظمة وطاقة تاريخية . » (١)

(١) كارل ماركس : «الحكم البريطانى فى الهند» ، نيويورك : ديل تريبيون ، عدد ٢٥ يونيه
١٨٥٢ . فى ، ماركس وإنجلز : فى الامتياز ، ص ٣٦ ، لورانس آند وينشارت ، لندن ، ١٩٦٠ .

ولقد كان طريق أفريقيا للتطور شديد الاختلاف بطبيعة الحال عن طريق الهند ، أو في الحقيقة عن طريق آسيا في مجموعها ، التي حلل ماركس وانجلز قسماتها الخاصة (المناخ ، وظروف التربة ، ووجود امتدادات صحراوية كبيرة ، مما جعل الري الصناعي والشرط الأول للزراعة) ، إذا ما استخدمنا تعبير انجلز ، ومن ثم جعل من الضروري إقامة حكومات مركزية قوية تكون مسئولة عن الري والمرافق العامة ، إلى جانب مشاغل الحرب والسلب والنهب) في كتاباتهما المختلفة التي يتحدثان فيها عن الاقتصاد الأسوي .

ولكن على الرغم من الفروق، تشترك أفريقيا وآسيا في أمور معينة . فكلتا القارتين سقطتا تحت وطأة سيطرة الإمبريالية الغربية . وفي كليهما دمرت الحياة المشاعية الموجودة في القرية ، والزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وتعرض الناس للفقر نتيجة لذلك . وفي كليهما ، إذا ما استعرنا كلمات ماركس ، وحطمت انجلز إطار المجتمع بأكله ، دون أن تبلى بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . إن خسارة العالم القديم ، دون أي كسب لعالم جديد ، أدت إلى إضفاء نوع خاص من الحزن على اليأس الزاهن (١) للشعب . (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

إن الإمبرياليين عندما دمروا النظام القديم في أفريقيا ، مثلما حدث في الهند ، لم يفعلوا شيئا «لتحرير الوضع الاجتماعي للجماهير الشعب ،

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .

(٢) سلف المؤلف من هذا النص أية إشارة إلى الهند ، وذلك كما يبدو بغرض تعميمه . ولا بأس من أن نورد هنا النص كاملا كما ورد في كتابات ماركس :

«لقد حطمت انجلز إطار المجتمع الهندى بأكله ، دون أن تبلى بعد أية أدلة على إعادة تكوينه . إن خسارة المجتمع الهندى هذه لعالم القديم ، دون أي كسب لعالم جديد ، أدت إلى إضفاء نوع من الحزن على اليأس الزاهن بين الهندوسيين ، وإلى إقامة حاجز بين هندستان التي تحكمها بريطانيا ، وبين كل تقاليدنا القديمة وكل تاريخها الماضي . ماركس ، «الحكم البريطاني في الهند» ، في ماركس وإنجلز ، الأعمال المختارة ، موسكو ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، المجلد الأول ، ص ٣١٢ - المترجم .

أو لمعالجته بصورة مادية . (١) بل على النقيض غاصوا بالفلاح الأفريقي إلى الأعماق السحيقة للفقر والكارثة ، مما كان نتيجة تلك الظاهرة الأفريقية بشكل خاص ، ظاهرة «العامل - الفلاح» الذي يهاجر بصورة مستمرة ، والذي تواجهه «خسارة عالمه القديم» ، ومع ذلك «دون أى كسب لعالم جديد» . ولذلك كان هناك ما يدعو أحد التقارير التي وضعت في عام ١٩٥٣ ، عن تأثيرات العمل المهاجر في نياسالاند ، إلى أن يتنبأ عن حق قائلا: «إن الأهل الذين ولدوا في نياسالاند سيوغر صلورهم الارتباب والنفور تجاه الإدارة التي يمارسها البيض ، وهي الإدارة التي خلقت فقرا وأسسته سلاما» . (٢)

بيد أن «الفقر المسمى سلاما» لا يوجد في نياسالاند وحدها ، بل توجد قفار مماثلة على نطاق القارة الأفريقية كلها . فستون عاما من الاستغلال الإمبريالي كانت كافية لإحداث هذا الدمار الرهيب . إن السلام الحقيقي ، وتحويل هذه القفار إلى الحقول والمزارع المزدهرة التي يستطيع أى شعب حر أن يخلقها بمساعدة التقنية الحديثة ومعونة الدولة ، تتطلبان كخطوة أولى القضاء على الحكم الاستعماري ، وعودة الأرض إلى الشعب الأفريقي .

(١) كارل ماركس ، «النتائج المبدئية للحكم البريطاني في الهند» ، نيويورك ديل تريبيون ، ٨ أغسطس ١٨٥٣ . في المجلد السابق الإشارة إليه ، في الاستعمار ، ص ٨٠ .

(٢) Cmd.5949, para. 95

الفصل الثاني

نحن نرفض نظام ضريبة الرؤوس

لا يوجد في أفريقيا اليوم سوى القليل من المصادر التي يمكنها أن تجادل في الفكرة القائلة بأن نظام ضريبة الرؤوس ، الذي فرض على الأفريقيين من جانب حكاهم الأوروبيين ، قد لعب دورا هاما في تحطيم الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وفي تحطيم الحياة القروية التقليدية ، وفي دفع الأفريقيين إلى خارج قراهم سعيًا وراء العمل في المناجم والمزارع وغيرها من المشروعات المملوكة للأوروبيين .

ومع ذلك فمن الأمور الهامة أن نترك إدراكا كاملا أن إدخال نظام فرض الضريبة على الأفريقيين بصرف النظر عن دخولهم - لأنه في ظل ضريبة الرؤوس يكون كل أفريقي ذكر فوق الثامنة عشرة (وفوق السادسة عشرة في بعض الأحيان) خاضعا لها - كان إجراء متعمدا يهدف بصراحة تامة إلى خلق قوة عمل أفريقية ، تعمل مقابل أجر لدى السادة الأوروبيين . فهذه الضريبة لم يكن ينظر إليها من الناحية الأساسية على أنها مصدر للدخل ، كما هي الحال عادة فيما يتعلق بكل الأنظمة الضريبية ، وإنما كوسيلة لإقحام الأفريقي في اقتصاد نقدي - مما يعني في ظل الظروف السائدة بأفريقيا العمل مقابل أجر . وقد بدأ فرض الضرائب على الأفريقيين بصورة عامة قرب نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وبخاصة بعد اكتشافات الماس والذهب في اتحاد جنوب أفريقيا ، واكتشافات المعادن في المناطق الأخرى .

« كان من الصعب في بادئ الأمر إقناع الأفريقيين بمغادرة قراهم ، والنجى إلى المراكز الصناعية للعمل لدى الرجل الأبيض . وأيا كانت العمليات

التي يزعم أنها استخلمت لتشجيع الحركة - مختلف اشكال الضرائب النقدية ،
 مثل ضريبة الرسوم وضريبة الكوخ Hut tax - فقد زادت هذه الحركة
 باطراد منذ اكتشاف الماس ، وكشف حقول المعادن ، في الجزء الأخير
 من القرن التاسع عشر ، وجذبت كل صناعة جديدة طوفانا جديدا من
 الكادحين المهاجرين من جميع الاتجاهات. « (١) (التشديد من عندنا - س. و.)
 وتوصل سكاپيرا (٢) إلى وجهة النظر العامة نفسها في دراسته عن
 بنشوانالاند . فهو يصف كيف زاد الطلب على العمل بعد اكتشاف الماس
 في اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٨٧٠ ، ثم اكتشاف الذهب بعد ذلك في
 وتوتورزاند (٣) في عام ١٨٨٤ . ولمواجهة هذا الطلب المتزايد اتخذت
 إجراءات مختلفة ، حملت طابع الإقناع أو التملق أو الإكراه ، كى يغادر
 العمال المناطق الزراعية ، وينهبوا للعمل فى المناجم ، إلى أن « كان عام
 ١٨٩٩ ، عندما فرضت الإدارة لأول مرة ضريبة الكوخ ، وبدا فرضت
 قسرا على الناس ضرورة إيجاد مبلغ منتظم من المال كل عام » (٤) (التشديد
 من عندنا - س. و.)

ولإنه لصحيح بطبيعة الحال أنه كان يوجد قبل ذلك قلم من العمل بأجر -
 مثل الموظفين المحليين لدى التجار أو المبشرين ، أو فى أعمال التشييد
 والسكك الحديدية - بيد أنه من الناحية العامة لم يبدأ العمل بأجر يشكّل فى
 الواقع عاملا هاما فى الاقتصاد الأفريقى إلا بعد فرض الضرائب النقدية .
 وقد وصف سكاپيرا (٥) العملية فى هذه الكلمات :

« لقد أدرج الناس فى نظام محكم للاقتصاد التبادلى exchange economy ،
 أصبحوا من خلاله مرتبطين بأسواق العالم ، أو حتى معتمدين عليها .
 وأدخلت سلع جديدة متعددة الأنواع ، وكثير منها لم يكن بالإمكان الحصول

(١) دافيد تارنى : « The Road to Work : Human Problems in British

« Central Africa » ، فى روس - لىنجستون جورنال ، العدد رقم ١٥ ، ١٩٥٤ .

(٢) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) Witwatersrand : انظر ، ص ٥٥٦ - المترجم .

(٤) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ٨ .

ونحن نرى أن فرض الضرائب هو الأسلوب الممكن الوحيد الذى يرغم الأفريق من الأهالى على مغادرة معزله بغرض السعى إلى العمل . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تزداد أعباء المعيشة بالنسبة له وعلى هذا يتوقف عرض العمل وثمنه . إن رفع معدل الأجور لن يؤدى إلى زيادة عرض العمل ، بل إلى نقصانه . فالارتفاع فى معدل الأجور سيسمح بكسب ضريبة الكوخ ، أو ضريبة الرموس ، المفروضة على الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ، عن طريق عدد أقل من العمال الذين يعملون فى خارج المعازل ... (١)

ويقرر بويل (٢) أن « عددًا كبيراً من الشهود الذين مثلوا أمام « لجنة العمل » Labour Commission ، التى شكلت فى عام ١٩١٣ ، كانوا يعتقدون أن الضرائب المفروضة على الأهالى ينبغي أن تزداد حتى يزداد عرض العمل » . ويضيف بويل أنه فى عام ١٩٢٢ أصحرت إحدى روابط الزارعين قراراً تستحث فيه على تحصيل الضرائب فى خلال موسم البن ، « لإقناع الأهالى بالرحيل والبحث عن عمل » . كما أن رابطة أخرى للزارعين « حثت الحكومة على زيادة ضريبة الرموس لتخفيف من حدة نقص العمل ، وعلى إعفاء الأفريق من هذه الضريبة إذا عمل لدى الأوروبى فترة معينة من الزمن » .

وفى عام ١٨٩٦ بعث سير هارى جونستون ، « بانى الامبراطورية » « Empire Builder » الشهير فى نياسالاند ، برسالة إلى وزارة الخارجية البريطانية معلقاً فيها على الظروف السائدة فى هذا الجزء من أفريقيا ، وأكد فيها ما يلى (٣) :

« إن الأمن المالى فى المحمية مستقر بفضل توافر العمل الأهلى الرخيص

(١) East Africa Standard ، ٨ فبراير ١٩١٤ ؛ نقل من ، نورمان لينز ، Kenya ، ص ١٨٦ ، لندن ، ١٩٢٥ .

(٢) لىسل دايووت بويل : The Native Problem in Africa ، المجلد الأول ، ص ٣١٣ ، لندن ، ١٩٢٨ .

(٣) Trade and General Conditions Report, 1895-6 (٣)

.... وكل ما هو مطلوب من الإدارة أن تفعله هو أن تكون صديقاً لكل من الطرفين ، وأن تقدم الكادح من الأهالي إلى الرأسمالي البريطاني . فالإصرار الكريم على أن الأفريقي ينبغي أن يسهم بتصيبه العادل في إيرادات البلاد ، من طريق سداده للضريبة المقررة عليه ، هو كل ما هو ضروري من جانبنا لضمان قيامه بتصيب في عمل الحياة لا ينبغي أن يتهرب منه أى كائن بشرى .

والرد الأفريقي الواضح على هذا التفاف الباعث على الغثيان هو أنه ما دام قابضو الكوبونات البريطانيون لا يقومون بتصيب في عمل الحياة لا ينبغي أن يتهرب منه أى كائن بشرى ، فقد فقلوا كل حق لهم في اعتبارهم كائنات بشرية .

ولا يخلو من الدلالة بشكل عام أنه عند بداية القرن العشرين على عند فجر العصر الإمبريالى ، عندما حقق تصدير رأس المال الأوربي إلى أفريقيا (وإلى المناطق المستعمرة الأخرى) قفزة كبيرة ، وأصبح استغلال العمل الأفريقي عاملاً هاماً في الأنشطة التي تصنع الربح للشركات الأوروبية الكبيرة - بدأ تطبيق فرض الضرائب على الأفريقيين على أساس رأسمالي . فقد طبقت ضريبة الروموس في روديسيا الجنوبية في عام ١٩٠٤ ، وضريبة الكوخ في روديسيا الشمالية في عام ١٩٠٥ . وطبقت ضريبة الكوخ لأول مرة في كينيا في عام ١٩٠١ ، كما فرضت السلطات الألمانية الضرائب على الأفريقيين في تنجانيقا في عام ١٨٩٧ . (منذ عام ١٩٢٢ ، عندما خفضت تنجانيقا للانتداب البريطاني ، ثم عندما خفضت للصاية البريطانية فيما بعد ، أخذ الأفريقيون يدفعون ضريبة الكوخ ، إلى جانب ضريبة الروموس ، من كل أفريقي ذكر تخطى العام السادس عشر من عمره ولا يملك كوخاً .)

وفي الممتلكات الفرنسية بأفريقيا طبق نظام *Prestation* ^(١) . وكان ذلك

(١) فرض على القلائص الفرنسيين في القرن السابع عشر نوع من السخرة عرف باسم *Corvée Royale* ، فكانوا يؤدون بمقتضاها أعمالاً في الطرق العامة غير مدفوعة الأجر . وقد أنيت هذه السخرة في عام ١٧٨٩ ، ولكن أميد إحيائها تحت اسم *Prestation* في ظل =

التزاماً على الأفريقيين أن يدفعوا شكلاً من ضريبة العمل عن طريق أداء العمل لفترة محددة . وكان يمكن الاستعاضة عن أداء العمل بتقديم مبلغ نقدي - ولكن ما دام الحصول على التقود يعنى عادة الذهاب للعمل ، كان يسرى مفعول الضغط المزدوج ، ومن ثم كان العمل ينتزع من الأفريق بهذه الطريقة ، فإن لم يكن فبالأخرى .

وفي الكنفو البلجيكي فرضت على الأفريقيين ، استناداً إلى هيلي ، ضريبة عمل « لم تكن في الممارسة محدودة المدة » . وفي عام ١٩١٠ حُلّت محلها ضريبة الرموس على جميع الذكور البالغين .

وكانت المناطق الأفريقية التابعة للبرتغال خاضعة لضغوط ضريبية مماثلة مرتبطة بالالتزام بأداء العمل . والإطار المعتاد هو الضريبة الشخصية على جميع الذكور البالغين فيما بين السادسة عشرة والستين . ويمكن الإعفاء من الضريبة عن طريق أداء عمل للحكومة أو الإدارات البلدية ، وفي أنجولا لمستخدمين الأفراد . ويشير هيلي إلى أنه في المناطق البرتغالية « أكد عدد معين من المراقبين أن موظفي الإدارة يستفيدون من تطبيق القوانين الضريبية لضمان العمل الذي تتطلبه مزارع الكاكاو أو البن أو السيسل الأوربية ، أو المشروعات الأوربية مثل مناجم الماس » . (١) وتحت حجة التأخير في سداد الضرائب يرغم الأفريقيون على الوفاء بديونهم عن طريق أداء العمل .

« سداد الضرائب أولاً ، والعيش ثانياً »

لم يكن فرض الضرائب على الأفريقيين منذ بدايته ، باعتباره منحاساً اقتصادياً يدفعهم إلى السعى إلى العمل بأجر ، يعد قط من جانب الإدارة أسلوباً وحيداً كافياً في ذاته لضمان العمل ، بل كان يقترن دائماً بسياسات

« حكم القنصلية . وبمقتضاها كان كل القادرين على العمل ملزمين بتقديم ثلاثة أيام عمل ، أو أن يدفعوا ما يناهلها نقداً . وذلك على وجه التحديد هو النظام نفسه الذي كان مطبقاً في ظل الإمبراطورية الرومانية . وقد طبق هذا النظام فيما بعد في المستعمرات الفرنسية بأفريقيا ، وكان محل نقد شديد - المترجم .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٦٧٦-٥ .

تقييد الأرض التي تناولناها في الفصل السابق ، وبالتعمير المتعمد لزراعة الأفريقية القديمة القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وبمختلف أشكال القهر وتجنييد العمل ، ويرتبط بكل نظام العمل المهاجر الذي ستناوله بغصيل أكثر في الفصول التالية .

ففرض الضرائب على الأفريقيين لم يكن بإمكانه أن يلعب دوراً حاسماً في إجبارهم على الارتباط بالعمل الأجير إذا ما توافرت أمامهم سبل أخرى للحصول على النقود . بيد أن ذلك على وجه التحديد هو ما كان الإمبرياليون مصممين على الحيلولة دون حدوثه ؛ وهكذا كما رأينا فيما سبق انتزعت من الأفريقيين أجود أراضيهم ، وتركت ملايين الأكرات من الأراضي الزراعية الجيدة التربة عن عيد دون زراعة ، حتى يفقد الأفريقيون القدرة على الإنماء ، وتكسب الأفريقيون في المعازل ، وسلبت مواشيهم علانية ، وكثيراً ما أنكر عليهم الحق في زراعة محصولات نقدية معينة ، أو قتلوا بأنظمة الحصص ، ومورس التمييز ضدهم بالنسبة للزراع الأوربي فيما يتعلق بنقل محصولاته أو أثمان بيعها ، واستخدمت طرق أخرى لا حصر لها ، ما بين تعطيل وتعويق ، بحيث أصبح الحصول على النقود يعنى في الواقع العمل لدى الأوربيين .

وقد شرح سكايبرا معضلة الأفريقيين في هذه الكلمات :

« كان باستطاعتهم زيادة ناتج أشكالهم التقليدية للإنتاج ، ومن ثم يوفرون فائضاً للتصدير ؛ أو كان باستطاعتهم إنتاج محصولات جديدة وسلعاً أخرى من أجل السوق ؛ أو كان باستطاعتهم العمل مقابل أجور نقدية . وقد ثبت إلى الآن أن الأسلوبين الأولين غير ملائمين ، ومن ثم أصبح العمل بأجر مصدراً للدخل لا غنى عنه للشعب بشكل عام . » (١)

ثم يضيف سكايبرا إلى ذلك ، بصورة بالغة الدلالة ، أن الدخل الذي يستخلصه الأفريقيون من الزراعة وتربية الماشية في بشوانالاند ، ليس

(١) سكايبرا : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

كافيا ، ويتمين اكماله بالعمل في مهنة ما مدفوعة الاجر ... ، (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويقرر دى برى (١) ، في دراسة أعدها بناء على طلب حكومة بنشوانالاند ، أنه في خلال السنوات ٣٨-١٩٤٢ كان السكان يتفوقون ٧٠٩,٧٠٠ جنه استرليني في المتوسط كل عام ، بيد أن دخولهم كانت ٢٤٢,٢٠٠ جنه استرليني فقط ، مما كان يترتب عليه عجز سنوى قدره ٤٦٧,٥٠٠ جنه استرليني . ويؤكد دى برى أن النفقات كانت عند « حد أدنى لا يمكن تخفيضه » ، لأنها كانت تتكون إلى جانب المصروفات على الطعام ، من ضرائب مباشرة وغير مباشرة . وكانت تغطية العجز عن طريق بيع الماشية أمراً مستحيلاً بالنسبة لمعظم الأسر ، إذ أن « ثلاث عائلات فقط ، من كل أربع أسر ، بإمكانها أن تكسب دخلاً منتظماً من مواشيتها » ، وأنه لا تمتلك أية حيوانات سوى أسرة واحدة فقط من كل أربع عشرة أسرة . ومن ثم إذا ما أرغم الأفريق على أن يدفع الضرائب ، « لا يكون أمامه بديل لإدراج نفسه كعامل أجبر كى يستطيع موازنة ميزانية الأسرة عن طريق ما يحصل عليه من أجور » .

وكان القهر نفسه يشاهد في مواقع العمل بروديسيا الشمالية ، إذ أنه وقت قيام بويل برحلاته في العشرينيات كان « غياب العمال في السكك الحديدية والطرق الفرعية » يجعل « من المستحيل على الأهالى أن ينتجوا محصولات للتصدير ... ونظراً لأنهم يعجزون عن بيع منتجات كدهم ، ينبغي على معظمهم أن يسعوا للعمل لدى المستخدمين الأوروبيين كى يستطيعوا سداد هذه الضريبة » . (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويصل هانكوك (٣) إلى النتيجة نفسها ، عندما يشير إلى الأقسام الشمالية الخمسة بنياسالاند ، حيث بلغ مجموع المبالغ التى تم تحصيلها في صورة

(١) ب . دى برى : « Industrialisation and Social Problems in Africa » ، في إنترناشيونال ليريفيوز ، عدد مايو ١٩٥١ ، ص ٤٧٩ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٣) هانكوك : المرجع السابق ، ص ١١٥ .

ضرائب في عام واحد ١٨,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا. ولكن الأجور التي اكتسبت عملياً لم تزد على ١٣,٠٠٠ جنيه استرليني، كما لم تتعد قيمة مبيعات المحصولات ألف جنيه استرليني. ويتساءل هانكوك، «كيف يمكن للأهالي ضمان المبلغ المتبقي، وهو ٤,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا، الذي تأخذه الحكومة منهم في شكل ضرائب؟ لا يمكن ذلك إلا عن طريق بيع قوة عملهم في خارج المحمية.» (التشديد من عندنا - ج. و.) ومع ذلك فبالإضافة إلى النقطة التي أكدها هانكوك، يجدر بالذكر في المثال الذي أورده أن مبلغاً يصل إلى ١٧,٣٧٩ جنيهًا استرلينيًا كان ينبغي في الحقيقة اكتسابه عن طريق العمل بأجر لسداد الضرائب، مما يبرهن بوضوح على مدى الدور الحاسم الذي يقوم به نظام ضريبة الرعوس في إرغام الأفريقيين على أداء العمل بأجر.

كما أن الملاحظات التي أبرزها سيجال^(١) عن اتحاد جنوب أفريقيا^(٢) ذات صلة بالموضوع الذي نعالجه:

«ما دام من المستحيل بطبيعة الحال أن تكفي مزارعهم المزريلة لإعالة مثل هذه الملايين الكثيرة، يعيش الأفريقيون عن طريق تصدير ذكورهم القادرين على العمل إلى المزارع البيضاء والمناطق الحضرية، وتوفير العون النقدي لمحصلوهم عن طريق الأجر النقدي للعمل المهاجر. وإذا كان الكد والحظ يجعلان من غير الضروري إلى حد ما بالنسبة للكثيرين من الرجال أن يغادروا المعازل، زيدت في العام الماضي ضريبة الرعوس المفروضة على كل الأفريقيين الذكور فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين بعد أدنى قدره ٧٠ ٪، بحيث وصلت إلى جنيه استرليني وخمسة عشر شلنًا سنوياً. وهكذا فما لم يستطع اشتهاه الأرض تحقيقه، أنجزته الحكومة نفسها.»

وهكذا ارتبطت الضريبة منذ بدايتها الأولى ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الرسمية التي وضعت لتخريب الزراعة الأفريقية. فقد كان هذان العاملان سلاحين

(١) Ronald Michael Segal: انظر، ص ١٨ - المترجم.

(٢) رونالد م. سيجال: «The Creeping Tragedy of South Africa» ، ص ٢٩٥.

نيومبتسبان، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩، ص ٢٩٥.

الهجوم نفسه : إقرار الفلاح الأفريق بسلح منها ؛ وطلب الضرائب التقدية بالسلاح الآخر . ولم يكن هناك بالنسبة لأغلبية الأفريقيين في ظل هذه الظروف غير طريق واحد للحصول على التقود — العمل لدى المستوطن الأوروبي . أو كما قال موجا چيكارو ، في وصفه الذي يثير المشاعر لحياة مغتصبى الأراضي في كينيا^(١) ، « اذهبوا للعمل لدى الرجل الأبيض من أجل سداد الضرائب اولا ، والعيش ثانيا » . (التشديد من عندنا — ج . و .)

الضرائب وهجرة العمل

يمكن القول بشكل عام بأن العملية التي تناولناها في الصفحات السابقة يمكن أن نجد لها نظيراً في كل منطقة أفريقية . فقد أدت الضرائب وخراب الزراعة الأفريقية إلى خلق عمل أجبر أفريقى . ولما كانت فرص العمل الأجير ليست في إطار المعازل نفسها ، ولا حتى في المنطقة المعنية في أغلب الأحوال ، كان العمل بالنسبة للأفريقيين يعنى الهجرة . ومن ثم لم تكن الضريبة على الأفريقيين مرتبطة فقط بالاندفاع نحو الحصول على إمدادات من العمل الأفريقى ، بل كانت متصلة أيضاً بهجرة العمل ، وبأشكال تجنيد العمل اللاحقة . ويؤكد سكايرا أنه « منذ الأيام الأولى للتجنيد ، كان من أهم الأساليب التي يلجأ إليها مقاولو العمال لإغراء الأهالى على توقيع عقود الاستخدام ، إعطاؤهم سلفة بضمن أجورهم » . (٢) وقد كان ذلك صحيحاً بشكل خاص بالنسبة للسلف التي تقدم لسداد الضرائب ، والحقيقة أن نظام العمل المهاجر والعمل الأجير بأكمله كان في أغلب الأحوال مرتبطاً بصورة مباشرة بالضرائب وتحصيلها . كما يؤكد سكايرا أن :

« موظفى الأقاليم أنفسهم كانوا في بعض الأوقات يشجعون التجنيد (٣) .

(١) موجا چيكارو : Land of Sunshine ، ص ١٩ ، لورانس آت وشارت ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) سكايرا : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(٣) أكد ل . م . و . كانياما ، عضو السابق بالجلس التشريعى بنياسالاند ، أن الشيء نفسه يحدث في نياسالاند ، فسق الأطفال الذين يبلغون الماشرة من صغرهم كانوا ينفرون بهذه الطريقة على الهجرة للعمل في المناجم .

وكان ذلك يتخذ عادة شكل إقرار إجراء خاص ضد المتخلفين عن دفع الضرائب ، وإنذار الرجال بأنهم سيقدمون للمحاكمة إذا لم يسدّدوا على الفور ما عليهم من متأخرات ، **وإذا لزم الأمر عن طريق الحصول على سلفة من مقاليد العمل** . وقد لا يشكل ذلك قهراً من الناحية التقنية ، بيد أن الألمان المعنيين سيُفسرونه بكل تأكيد تقريباً على أنه تعليقات بالسعي إلى العمل في المناجم أو في أي مكان آخر ، مالم يكونوا قادرين على السداد . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .) .

كذلك لم تتردد الحكومة في الضغط على الرؤساء كي يرغبوا الرجال على الهجرة من أجل كسب النقود التي يسدّدون بها ضرائبهم . يقول سكايرا : « كان الرؤساء يحصلون على عمولة في شكل نسبة مئوية من مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها من رعاياهم ، بيد أنهم كانوا يتعرضون للمضايقات المستمرة من جانب الحكومة إذا جاءت حصيلة الضرائب أقل مما كان متوقّعا . وقد كانت هجرة العمل وسيلة مريحة للمكّن للناس من سداد ضرائبهم ، ونتيجة لذلك بدأ الرؤساء في كل مكان تقريباً يستحثون الفقراء ، بل يرمعونهم ، على الهجرة بحثاً عن العمل . » (٢)

وهكذا فإن الضغط الذي كانت الحكومة تمارسه على الرؤساء قد تحول ببساطة إلى ضغط يمارسه الرؤساء من أجل إرغام الرجال على الخروج للعمل - وإحقيقة أن ذلك كان هو المقصود على وجه التحديد (٣) . ولم تكن الإجراءات هي الهدف الرئيسي لنظام ضريبة الرسوم، وإنما كان العمل هو ذلك الهدف .

(١) سكايرا : المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٢ .

(٣) كشف تقرير اللجنة التي شكلت لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالاضطرابات التي وقعت في ميناء تنجا Tanga (ميناء في تنزانيا في مواجهة جزيرة ممبا - المرجع) في أغسطس ١٩٣٩ ، (دار السلام ، ١٩٤٠) ، عن مثل صاوغ لكتابة استخدام نظام للضرائب لإرغام الرجال على العمل . فقد كشف التقرير أن «عطلى الإضراب » الذين استخدمتهم شركة تنجانيقا للشحن والتفريغ Tanganyika Landing and Shipping Company كانوا «كادسي ضرائب » من «مسكر العمل» بماوئي Mawenzi . إذ قامت الشركة بسداد المتأخرات الضريبية على هؤلاء الرجال ، ثم استخدمتهم بعد ذلك ككادسين أ

ويقول سكاپيرا إنه من أجل الحصول على ذلك العمل كان الرؤساء في بعض الأحيان يستدعون مقاليد تجنيد الأتغار من زيروست Zeerust ، ويؤخذ الرجال المعنويون بوساطة اللورى ، وإن اعترضوا على ذلك . ثم يضيف أنه عندما ناقش هذه المسألة في عام ١٩٣٢ ، عندما كان الرجال يرسلون بالمثل للعمل في المناجم ضد مشيبتهم ، قيل له إن « رجالا كثيرين ، كانوا لولا ذلك لا يفكرون في الخروج للعمل ، كانوا في واقع الأمر يرغبون على ذلك بسبب خشيتهم من أنهم إذا ما عجزوا عن إيجاد النقود لسداد ضرائبهم سيرسلون أيضاً للعمل في المناجم . (١) أى أنه بهذا الطريق أو ذلك ، سواء أوافقوا على أن يجنوا أم لم يوافقوا ، ستحصل المناجم على حاجتها منهم . ويكشف هيلي (٢) عن مدى خطورة هذا التهديد بالنسبة للمتخلفين عن دفع الضرائب . وهو يقول في دراسة له عن تنجانيقا ، في فترة نهايتها عام ١٩٥١ ، إن عدد المتخلفين عن دفع الضرائب ، الذين سددوا التزاماتهم الضريبية عن طريق العمل ، كان يبلغ ٥٩,٠٠٠ متخلف سنوياً (٣) .

والنتيجة الأخيرة واحدة دائماً . إما أن تذهب للعمل لدى الرجل الأبيض لكسب ضريبتك ، أو أن تذهب إلى السجن لعجزك عن سداد الضريبة ، وترسل قسراً ، كمحكوم عليك بالأشغال أو متخلف عن دفع الضريبة ، للعمل لدى الرجل الأبيض . وفي كلتا الحالتين يخرج الأوربي فائزاً والأفريقي خاسراً ، وفي كلتا الحالتين ، يكون على الأفريقي أن يعمل ، ويحصل السيد الأوربي على حاجته من العمال .

ضريبة الرسوم هي ضريبة عمل

يقول سكاپيرا (٤) ، وهو يصف أسباب هجرة العمل ، إن المصعب « الأكثر أهمية بكل تأكيد » بين الأسباب جميعاً « هو الحاجة الاقتصادية » .

(١) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) هيلي : المرجع السابق .

(٣) أننى هذا الإجراء من الناحية الرسمية منذ ذلك الوقت .

(٤) سكاپيرا : المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وقد كشف استقصاء قام به سكاپيرا بن وجال عادوا حديثاً من اتحاد جنوب أفريقيا عما يلي : من بين ٢٩٧ شخصاً أجابوا على أسئلته ، لم يجب غير ستة أشخاص بأنهم غادروا ديارهم أصلاً لأسباب متنوعة منها حب المغامرة ، وجاذبية الحياة في المدينة ، وعدم الميل إلى رعى الماشية ، وما شابه . وقال الباقون جميعاً إنهم ذهبوا من أجل الغرض المحسود وهو كسب النقود ، أما الأغراض الخاصة التي كانت النقود مطلوبة لها فتعطينا هذه الصورة الصارخة :

لسداد الضرائب	١١٩
لسداد الضرائب وشراء الملابس إلخ	٨٣
بسبب الفقر	٣٩
لشراء الملابس	٢٩
لشراء الماشية والملابس	١٦
لمساعدة الوالدين	٥
						<hr/> ٢٩١

ويساعد هذا التحليل على تفويض الحجة التي كثيراً ما قلعت ، والقائلة بأن هجرة العمل إنما تنشأ بسبب الحاجة إلى الحصول على مهر الزواج ، أو مجرد الرغبة التي تتطوى على المغامرة في « الذهاب إلى المدينة » . فكلنا من شملتهم عينة سكاپيرا (٢٠٢ شخصاً) أشاروا إلى الضريبة باعتبارها السبب الرئيسي لرحيلهم ، وحوالي ٨٠٪ منهم (٢٤١ شخصاً) من الواضح أنهم أوقفوا على الهجرة بسبب الفقر المدقع ، أو الحاجة إلى إيجاد النقود لسداد الضرائب .

وعلى الرغم من أن هذه الأرقام ليست خاصة — فالعينة صغيرة ، ولا تتعلق سوى بجزء من منطقة واحدة هي بتشوانالاند — إلا أنها كما يقول سكاپيرا « تشير إلى نتيجة واضحة » ، وهي أن غالبية الرجال قد أرضعوا على مغادرة ديارهم تحت ضغط الاحتياجات الاقتصادية . ويمكن للمرء هنا أن يفتي إلى أبعد مما مضى سكاپيرا ، ويقرر أن الضريبة تعد احتياجاً رئيسياً بين هذه الاحتياجات .

وبعد ذلك أمراً بالغ الأهمية ، لأن عدداً من المصادر ، ومن بينها سكاپيرا نفسه ، مستهينة بالأرقام التي تقدمها ، على الرغم أنها تسلّم بأن فرض ضريبة الرسوم قد لعب دوراً رئيسياً في تكوين العمل الأفريقي ، تزعم أن فرضها لم تعد له أهمية .

إن سكاپيرا يناقض نفسه دائماً حول هذه المسألة . إنه يقول عن حق (١) : « إن الضريبة تمثل سلسلة واحدة من الحاجات الخاصة . فالضرائب والقروض المالية ، على خلاف الحاجات الأخرى الكثيرة ، لا يمكن تأجيلها ، ذلك أنها إذا لم تتدد سنوياً في ميعاد محدد . حل العقاب . ومن ثم إذا كان هناك رجل ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود ، فإنه سيخرج إلى العمل » . ويدلل سكاپيرا نفسه ، بمهارة شديدة ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، على أن « هناك رجلاً ما لا يملك وسيلة أخرى لجمع النقود » - ومع ذلك فهو يحاول أن يتنصّص من دور الضريبة ، مقدماً الحجج في مواجهة أرقامه الخاصة على أن « الحافز الأكثر شيوعاً هو الرغبة في شراء الملابس أو بعض السلع الأخرى » . فعل أي أساس بني تأكيده ؟ ليس على أساس الإجابات التي تلقاها عن أسئلته وعددها ٢٩٧ إجابة ؛ فهذه الإجابات توضح أن الضريبة قد لعبت دوراً في الحث على هجرة ثلثي العمال التي وجهت إليهم الأسئلة - وأن الضريبة وحدها قد قلعت كمسبب لهجرة أكثر من نصف هؤلاء العمال . ويقدم سكاپيرا الحجج قائلاً بأنه مادام لا يقبل كل رجل مجتهد للعمل في المناجم سلفة لسداد الضرائب ، « لا يمكن أن يعني ذلك إلا أنه قد نهض بالتزامه » . ألم يخطر قط في ذهن سكاپيرا مدى الثمن الذي تكبده هذا الأفريقي كي ينهض بالتزامه ؟ لقد كانت التضحية المتضمنة في ذلك هي على وجه التحديد التي تركته في حالة من اليأس أرغمته على الهجرة بحثاً عن عمل يوفر له ضروراته الأخرى .

ولكن سكاپيرا في الحقيقة يفضح حججه الخاصة . فالأرقام نفسها التي يقدمها فيما يتعلق بعدد من لا يحصلون على سلف لسداد الضرائب توضح

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤١ .

أن من بين ٢٩٢ حالة تمت دراستها ، أخذ مالا يقل عن ٢٠٥ عمالا سلفاً قيمتها جنهتان وعشرة شلنات وستة بنسات لكل منهم ، وذلك لسداد الضرائب والفريضة المالية القبلية والفريضة المالية المتعلقة بالحرب ، على حين أن من لم يأخذوا سلفاً على الإطلاق من أجل الضرائب أو التراض المالية كانوا ٤٨ فقط - أي حوالي ١٦ ٪ من المجموع .

وفي ملحق أعده سكايرا عن عام ١٩٣٢ يقدم تحليلاً شهرياً للبضائع المرسلة بالسكك الحديدية إلى الأفريقيين في معزل كجاتلا Kgatla . ويعني ذلك قائمة السلع التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم . وإذا أخذنا واردات أحد هذه الشهور على سبيل المثال ، وليكن شهر نوفمبر ، نجد هذه القائمة الواضحة الدلالة :

٢ كيس ذرة ؛ ١ طرد أكياس ؛ ١ كيس مولت ؛ ١ كيس قمح كافير ؛
١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس ملح ؛ ١ كيس أسلحة محارث ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ طرد حبال مجلولة ؛
١ صندون ملابس ؛ ١ طيلة ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس قمح كافير ؛
١ طرد ملابس ؛ ١ طرد سلاسل ؛ ١ كيس سكر ؛ ١ كيس ملابس ؛
مكة خياطة ؛ ١ كيس ملابس وبطاطين ؛ ١ كيس أواني وأوعية للتلوي ؛
١ مربر إلخ ؛ ١ كرمي ؛ ١ طرد حبال مجلولة ؛ ١ محراث ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ بالة قواديس سواق ؛ ١ طرد بقالة ؛ ١ منشار ؛
١ كيس أطباق ؛ ١ طرد أكياس حبوب ؛ ٤ كرامى ؛ ١ كيس بطاطين ؛
٦ أكياس ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ بوابة ؛ ٣ طبلات ؛ ١ كيس بطاطين ؛ ١ كيس صابون ؛ ١ طيلة ؛ ١ كيس دقيق ذرة ؛ ١ كيس قمح كافير ؛ ٢ عجة للسراي ؛ ١ باب ؛ ١ محراث .

فيالها من صورة تلك التي تقدمها هذه القائمة عن مأساة هؤلاء العمال المهاجرين ! فمن بين السلع الرئيسية التي يرسلونها إلى ذويهم الطعام ، بل أرخص نوع ممكن منه . وبالنسبة لبقية هذه السلع التي تبث على الرءاء ، والتي تطفئ عليها الملابس والبطاطين ، ألا يتضح أن الضرورة الاقتصادية ،

وليس السعي إلى الكماليات ، هي التي دفعت هؤلاء الرجال إلى الهجرة بحثاً عن العمل ؟

فإذا كانت الحال كذلك ، كيف يمكن أن يقال إن الضريبة ، التي زيدت في تشواتالاند في عام ١٩٥٨ ، إلى أن بلغت جنبيين استرلينيين ، ليست عاملاً رئيسياً ؟ إن الضرائب التي قيمتها جنبيان استرلينيان ينبغي أن ينظر إليها على ضوء متوسط الكسب في مناجم جنوب أفريقيا ، وقدره جنيه استرليني واحد أسبوعياً . والأفريقي لا يستطيع أن يسد ما عليه من ضرائب فور حصوله على أجره ، إذ ينبغي أن يسد ضرائبه دفعة واحدة . وفي بريطانيا حيث يبلغ متوسط الكسب الصناعي حوالي ١٢ جنيه استرليني في الأسبوع ، لابد أن يعني ذلك - قياساً على ما يحدث في أفريقيا - دفع ٢٤ جنيه استرليني في صورة ضرائب . بيد أنه حتى ذلك لا يعد معادلاً واقعياً ، لأن العامل الأفريقي يكون دائماً على شفا الفقر المدقع . فكل بنس ، بالمعنى الحرفي للكلمة تماماً ، يعد بالنسبة له تضحية حقيقية . وعلى ذلك فإن توفير النقود اللازمة لسداد ضرائبه يعني إما الحصول عليها بتضحية ما هالكت - ترغمه عندئذ على السعي إلى العمل لتعويض خسائره ؛ أو أن يقبل من مقال العمل جزءاً من أجره مقلماً ، كي يسد ضرائبه . وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة الأخيرة واحدة ؛ هي دفع الأفريقي للعمل من خلال نظام الضرائب .

يقول هيلي ، في محاولة منه للتقليل من دور الضرائب اليوم ، « إن الضريبة المباشرة على الأهالي ، إذا تكلمنا من الناحية العامة ، لم تعد تثير القدر نفسه من المشكلات غير المرغوب فيها ، التي كانت منذ نصف قرن مضى على درجة كبيرة من الوضوح لمراقبي الشؤون الأفريقية » (١) . وهو يزعم فيما يتعلق باتحاد جنوب أفريقيا على نحو خاص ما يلي :

« على الرغم من أن الضريبة على الأفريقيين قد فرضت منذ اللحظة الأولى أساساً بهدف زيادة عرض العمل ، وبخاصة في المناجم ، لم يعد هذا الهدف الآن يشكل أهمية تذكر . ومن الأمور ذات الدلالة أن سعر الضريبة لم يزد في الأعوام الثلاثين التي انقضت إلى الآن . »

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٦٨١ .

— أى منذ صدور قانون الضريبة الأهلية والتنمية Native Taxation and Development Act في عام ١٩٢٥ .

ومن سوء حظ هيل أن جزءا كبيرا من حجته قد تقوض دون رحمة نتيجة للإجراء الذى اتخذته حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ، وبمقتضاء زيلت ضريبة الرسوم المقررة على الرجل الأفريقى ، ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ، من جنيه استرلينى واحد إلى جنيه وخمسة عشر شلنا (١) . ويؤكد موسس كوتانى (٢) ، أحد زعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى ، فى تعليقه على هذه الزيادة ، قائلا :

« إن الضريبة على الأفريقين شأنها شأن قوانين المرور واورايج الإقامة ، قد فرضت من الناحية الجوهرية لأغراض إجبار الأفريقين على العمل » . (٣)
إن تحليل كوتانى بأسره ذو أهمية كبيرة ، إذ أنه يعبر عن وجهة النظر القاطعة لزعيم أفريقى فى هذا الشأن ، ومن المثير أن نرى مدى تناقض وجهة النظر هذه مع وجهة نظر حجة أوربية فى الشئون الأفريقية مثل هيل .
ويقرر كوتانى ، فى تفسيره لمعارضة الأفريقين لنظام ضريبة الرسوم ، أن « أغلبية هؤلاء الذين يرغبون على سداد الضريبة على درجة كبيرة جدا من الفقر تحول دون قيامهم بذلك » ، وأنهم « بالفعل مرهقون للغاية بالضرائب » . وهو يؤكد فى هذا الصدد ، أنه بالإضافة إلى ضريبة الرسوم الإجبارية ، يتعين على الأفريقين أن يدفعوا ضرائب أخرى مثل ضريبة المستشفيات ، وقدرها شلنان وستة بنسات ؛ والضريبة المحلية ، وقدرها عشرة شلنات ؛ وضريبة التعليم ، وقدرها شلنان فى الشهر ، والغريضة المالية للخدمات ، وقدرها ثلاثة شلنات فى الأسبوع ؛ ورسوم المرور ، وقدرها شلنان فى الشهر — هذا إلى جانب الغرامات والرسوم الجمركية . كل ذلك

(١) من الأمور ذات الدلالة أنها قد زيدت أيضا بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة فى عدد من المناطق الأفريقية الأخرى .

(٢) Moses M. Kotani : انظر ، ص ٥١٩ — المترجم .

(٣) موسس كوتانى ، « The Poll Tax Increase » ، فى فينچ توك ، سبتمبر ١٩٥٨ ،
الصفحة الثانية عشرة ، العدد ٦ ، ص ٥ .

في مواجهة أجر متوسط قدره اثنا عشر جنيه استرليني كل شهر في المدن، وجنيهان وثلثان وعشرة بنسات فقط كل شهر في المزارع . وبعد أن يورد كوتاني حقيقة مفادها أن عددا يراوح بين مائة وخمسين ألفا ومائتي ألف أفريقي يذهبون إلى السجن سنويا بسبب تخلفهم عن سداد الضريبة السابقة ، وقدرها جنيه استرليني واحد فقط ، يقرر ما يلي :

« من الواضح أن الضرائب الجديدة ستشكل مشقة وقسوة هائلتين بالنسبة للشعب الأفريقي الذي ينوء بالفعل بالمعاناة . »

يقول كوتاني وهو يوجز تقديره للدور نظام ضريبة الرسوم ، معارضا في ذلك آراء هيلي والآخرين :

« ان نظام ضريبة الرسوم ، على خلاف الضرائب التي يدفعها غير الأفريقيين ، ضريبة عمل تفرض كشكل للضغط لارغام الأفريقيين على مغادرة مناطقهم والذهاب للعمل لدى الأوروبيين * ولم يقصد بها أبدا تسير المرافق أو الخدمات الاجتماعية ** ان الأفريقيين مازالت الضريبة تدفعهم خارج المعازل الى المزارع والمناجم ، وتخرج المزارع الى المدن * »

ولذلك فإن موسم كوتاني إنما يتخذ جانب العدالة تماما عندما يتحدث في الواقع باسم الأفريقيين جميعا^(١) معلنا :

« نحن نرفض نظام ضريبة الرسوم . »

(١) إن الإحصاءات والخلفيات والحجج ليست هي الأشكال الوحيدة في البرهان . فرد فعل الشعب يكون غالبا وسيلة أعظم أهمية بكثير للحكم على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأحد جوانب سياسة الحكومة . وما لا يخلو من دلالة بكل تأكيد في هذا الصدد أن بعض الحركات الجماهيرية الأكثر أهمية في أفريقيا في الأعوام الستين الأخيرة قد اقترنت بالاحتجاجات ضد الضرائب (حرب باي بوري Bai Bureh War في سيراليون في عام ١٨٩٨ ؛ ثورة بامبانا Bambana في نانال في عام ١٩٠٦ ؛ وتمرد كينيا في العشرينيات ، ونيجيريا في الثلاثينيات ، وروديسيا الشمالية في الأربعينيات ، حالات في صميم الموضوع) . وفي أثناء المظاهرات والاضطرابات التي وقعت في سيراليون في عام ١٩٥٥ احتجاجا على الضرائب ، أعلن بيتر كامارا قائد المظاهرات في احتجاج قدمه إلى الحاكم للقاطبة : « إن الضريبة باعثة علينا - نحن لا نستطيع أن نكسب قوتنا . ومنذ وقت قريب ، في يناير ١٩٦٠ ، وقعت اضطرابات خطيرة في بوكاني Bukani بأوغندا ، احتجاجا على تقديرات الضرائب ؛ وقتلت الجماهير المتعاسة عددا من الرؤساء (المسؤولين من مساعدة السلطات في تقدير الضرائب ونجميها) ، على حين قبض على أكثر من ١٥٠٠ متظاهر ، كما قتل بعض آخر من المتظاهرين برصاص الشرطة .

الفصل الثالث

والآن فلنسرى أطرافه

كان الإكراه على العمل لدى الأوربي هو قدر الأفريقى ونصيبه طيلة أربعمئة عام أو يزيد . فمنذ تجارة الرقيق المشينة ، التى مورست بأعداد هائلة ، والتى استمرت من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، إلى يومنا هذا ، كان عمل الأفريقيين لدى الأوربيين مقترنا بالقوة والإكراه .

يقول ماركس إن الرأسمالية الحديثة تؤرخ بالقرن السادس عشر . وكان من العناصر الجوهرية فى نموها الرق وتجارة الرقيق.١

وإن اكتشاف الذهب والفضة فى أمريكا ، وإفناء السكان الأصليين واسترقاقهم ودفنهم فى المناجم ، وبداية غزو ونهب جزر الهند الغربية ، وتحول أفريقيا إلى منطقة لصيد ذوى البشرة السوداء على نطاق تجارى ، كل ذلك أعلن الفجر الوردى لعصر الإنتاج الرأسمالى.٢ (التشديد من عندنا — ج . و .)

وبعد أن وصم ماركس بالعار هذه الأعمال المتناسقة باعتبارها والقوى الدافعة الرئيسية للتراكم البدائى ، ، استرعى الأنظار إلى المكانة الخاصة التى انفرد بها الرق فى نمو الرأسمالية البريطانية . « إن ليفربول تزدد سمنا على تجارة الرقيق . فقد كانت تجارة الرقيق هى أسلوبها للتراكم البدائى » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .) وعلى الرغم من ضخامة تجارة الرقيق التى تمت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على أيدي الهولنديين والفرنسيين

(١) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ ، لورانس آنشويشرت ، طبعة عام ١٩٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧٥٩ .

والأسبان والبرتغاليين ، فلهنالم تكن تقارن بتجارة الرقيق التي قامت بها بريطانيا . كتب رندنج (١) يقول : « إن ما نقل من الرقيق الأفريقي في جوف المغن البريطانية يكاد يبلغ أربعة أمثال كل ما نقل في سفن كل الدول الأخرى مجتمعة » . إن تجارة الرقيق القطنية هذه ، والرق نفسه المرتب عليها ، كانا بمثابة محورين في انبثاق الصناعة الرأسمالية ونموها .

يقول ماركس (٢) : « دون الرق لا يكون لديكم قطن ، ودون القطن لا تكون لديكم صناعة حديثة . فالرق هو الذى أسبغ على المستعمرات قيمتها ، والمستعمرات هى التى خلقت التجارة العالمية ، والتجارة العالمية هى الشرط المسبق للصناعة الكبيرة . » ولكن بينما بنى « السادة » الانجليز ثرواتهم افاغلة من دماء وعظام الرقيق الأفريقي ، كان الأمر كارثة بالنسبة للقارة الأفريقية . كتب دى بوا (٣) يقول :

« ولقد أخليت مناطق بكاملها من سكانها ، واخضت قبائل بأسرها . وقد كان اغتصاب قارة أمرا نادرا ، إن كان له نظير ، في التاريخ القديم أو الحديث . » (٤)

وعلى أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربى ، فإن خمسة أفريقيين إما قتلوا في أفريقيا أو ماتوا في أعالي البحار ، يؤكد دى بوا أن الرق كان يعنى بالنسبة لأفريقيا الخسارة الرهيبة التى تقدر بحوالى ستين مليون نفس . إن ماركس لم يقرر غير مجرد الحقيقة عندما أعان أن الرأسمالية قد جاءت إلى العالم وهى « تنظر من الرأس إلى أخمص القدم ، من كل خلية فيها ، دماً ودنساً » (٥) .

(١) ج . س . رندنج : They Came in Chains ، ص ١٧ ، نيويورك ، ١٩٥٠ .

(٢) ك . ماركس : برأس الفلسفة ، ص ١٢٤ ، لورانس آنويشارت ، لندن ، ١٩٥٦ .

(٣) Dr. W.R.B. Dubois : انظر ، ص ٥٤٥ - المترجم .

(٤) و . ا . ب . دى بوا : Black Folk : Then and Now ، ص ١٤٢ ، نيويورك ،

١٩٣٩ .

(٥) كارل ماركس : رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٦٠ .

إن أية دراسة للعمل الأفريقي اليوم ، لمولده ونموه وظروفه وصراعاته ، ينبغي دائما أن تضع في اعتبارها تلك الخلفية الرهيبة . ولا يقتصر أمر هذه النكبة على أنها أصبحت ذكرى لا تنمحي أبدا من أذهان الشعب الأفريقي ، بل إن أساسها نفسه ، وهو السخرة ، مازال ممارسة شائعة للمستعمرين الأوروبيين الذين سَحَنُوا على حساب التربة الأفريقية والشعب الأفريقي زمنا طويلا . فالدول الأوربية لم تقلع على كره منها ، قرب نهاية القرن التاسع عشر ، على التخلي عن عمل الرقيق المباشر ، إلا لتستبدل به أشكالا للقهر ، جديدة وأقل سفورا — إلى حد ما ، أشكالا أَلَفَتْ ما بين الضغط الاقتصادي والالتزامات والقانونية . وقد تناولنا في الفصول السابقة كيف استفاد الإمبرياليون من مختلف صور الضغط الاقتصادي ، اشتهاه الأرض والفقر وضريبة الرعوس ، لدفع الأفريقيين إلى العمل . بيد أن القهر الاقتصادي وحده لم يكن أبدا كافيا للمستخدم البريطاني ، وبخاصة على ضوء رفض الأفريقيين الصريح للعمل لدى الأوروبيين . فإذا لم يعمل الأفريقي لدى الأوروبي عن رغبة منه ، يجب إرغامه على ذلك .

« لقد سرقنا أرضه . والآن فلتسرق أطرافه .. إن العمل الجبرى هو النتيجة المترتبة على احتلالنا للبلاد. » (١)

ذلك كان مطلب كولونيل كروجان الزعيم المهيمن السمعة للمستوطنين البيض في كينيا ، وعملا بهذا المبدأ مارعت السلطات الأوربية على نطاق القارة إلى الاستجابة لرغبات المستوطنين البيض والشركات الأوربية ، فطبقت مختلف أشكال العمل الجبرى لمساندة الإجبار الاقتصادي المتضمن في اشتهاه الأرض وضريبة الرعوس . يقول هيل (٢) إنه مع التسليم بأن المرء لا يمكن أن يتجاهل تماما الدور الذى لعبه (الإجبار) في التاريخ الماضى للتطور الأفريقى ... دافعت بعض الحكومات عن استخدامه لضمان القوة البشرية اللازمة للأغراض العامة على أساس أنه موافقة للعرف

(١) الكولونيل إيوارت س . كروجان ، نقلا عن إيوارت س . كروجان ، أرثر . شارب From Cape to Cairo ، لندن ، ١٩٠٢ .
(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .

المحلى الذى يستخدم العمل المشاعى بمقتضاه لتعبيد طرق القرية أو ماشابه .
 إن هذا الزعم من جانب الحكومات لن يقوى على الصمود فى وجه أية
 دراسة جادة . ويسلم هيل نفسه بأن «القياس ليس مقنعا» . ومع ذلك فإن
 ما حملة على أن يقول ذلك - وهو أن «هذا الاستخدام التقليدى للعمل
 نادرا ما كان يأخذ الفلاح بعيدا عن بيته» - ليس سوى جانب واحد من
 الإجابة ، وجانب ضئيل للغاية . وقد أكد نون (١) عن حق أنه على الرغم
 من أن مقدارا معينا من العمل المشاعى الإلزامى كان أمرا تقليديا فى المجتمع
 الأفريقى ، لا ينبغي أن تغيب عن بصر المرء الحقيقة القائلة بأن «السخرة فى
 المجتمع الأفريقى كانت تصان جيدا عن طريق عادات عرفية ، ولذلك فمضى لم
 تبلغ أبدا درجة الاستغلال التى تميز السنوات المبكرة للسيطرة الأوروبية فى القارة» .

وعلى الرغم من بشاعة الظروف التى كان الأوروبيون يتزعمون السخرة
 فى ظلها عنوة من الأفريقيين ، فإن ذلك لا يشكل ذلك الفرق الأساسى بين
 العمل المشاعى التقليدى والسخرة . فالعمل المشاعى التقليدى ، فى منشأه على
 الأقل ، كان جهدا مشاعا من أجل مصالح الجماعة . بيد أن السخرة كانت
 شكلا وحشيا للاستغلال الاستعمارى ، كان الأحكام غير الأفريقيين بمقتضاه
 يجبرون الأفريقيين على تأدية العمل لا لصالح الجماعة ، وإنما لصالح الأوروبيين
 الساعين إلى الربح . ولم تكن هذه السخرة فى الحقيقة تختلف كثيرا عن الرق
 المباشر ، ومن ثم كانت أمرا بغضبا بدرجة كبيرة من جانب الأفريقيين ،
 سواء باعتبارها شكلا للنهب ، أو صورة مروعة للمهانة والازدراء .
 ولا يخلو من دلالة أنه كان من الأسباب الهامة لحركة الاحتجاج الكبيرة
 بكينيا ، فى عام ١٩٢٧ ، معارضة نظام السخرة الذى كان سائدا فيها حينئذ .

وقد أصبح العداء العام لأنظمة السخرة فى أفريقيا على درجة من الانتشار
 فى العشرينات ، أرغمت الدول الكبرى التى لها ممتلكات استعمارية فى أفريقيا ،
 فيما عدا البرتغال ، على الإحساس فى عام ١٩٣٠ بأنها ملزمة بالتوقيع على
 «اتفاقية جنيف بشأن السخرة» *Geneva Convention on Forced Labour* .

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٦-٧ .

بيد أن هذه الاتفاقية ، على الرغم من أنها كانت بمثابة ضغط معنوي على الدول المعنية ، قد تخففها قدر كبير من الثغرات والاستثناءات ، بحيث إن الأساس لمختلف أشكال الاجبار ظل قائما . وقد سلم هيلي بأن الاستثناءات هامة : الخلمة العسكرية الإجبارية ، الشغل بمقتضى حكم قضائي ، الالتزامات المدنية ، العمل في أية طوارئ سواء في الحرب أو السلم ، والخدمات المشاعية الصغيرة (١)

إن الأمور الطارئة التي ذكرها هيلي أمور هامة ، لأن القاعدة العامة في الممتلكات البريطانية هي منح الحكام سلطات استثنائية على الأشخاص والممتلكات في خلال فترات الطوارئ المعلنة ؛ بيد أن إعلان حالة الطوارئ يتم لا في الظروف التي تعتبر في أى بلد طارئا قوميا ؛ وإنما في كل مناسبة يظهر فيها الشعب الأفريقي أية درجة من درجات التحدى لظروفه المعيشية البائسة . وهكذا حتى الإضراب يصبح توكأة لإعلان حالة الطوارئ ؛ وعن طريق هذا المخطط يكون لدى الحاكم دائما وسيلة جاهزة للحصول على محطى إضرابات لاتتوافر لديهم الرغبة ، أو لإرغام المضربين على العودة إلى العمل ، تساعده في ذلك سلطاته لتوجيه العمل في مثل هذه الظروف .

وعلى الرغم من أن اتفاقية السخرة لعام ١٩٣٠ ، كما يقول نون (٢) ، كانت تعنى أن العمل ابتداءً من الآن ولم يعد بالإمكان فرضه لأغراض الاستخدام الخاص ، لم يكن ذلك صحيحا في الممارسة . ففي خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال استخلمت السخرة في عدد من المشروعات الخاصة في كينيا وتنجانيقا ونيجيريا وسيراليون والكنغو البلجيكي والمناطق الفرنسية بأفريقيا ، وذلك عن طريق مجرد اعتبار هذه المشروعات وصناعات حيوية . ومن المفيد ، كما يقول نون (٣) ، أن نلاحظ النغطة التي كان المستخلمون الأوروبيون والموظفون الاستعماريون في أفريقيا يودون بها . إلى إجراءات السخرة عند أقل استفزاز .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٢ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ٧ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

إن العادات في الحقيقة تموت بصعوبة ، فما زالت الحكومات في معظم المناطق الأفريقية تمارس الإجبار على العمل ، في هذا الشكل أو ذاك . ففي روديسيا الجنوبية على سبيل المثال يمكن تجنيد الأفريقيين العاطلين للأغراض الزراعية لفترة عمل تصل إلى تسعين يوما . ويقول هيلي إن قانوني السلطة الأهلية Native Authority Ordinances في روديسيا الشمالية ونياسالاند يسمحان باستخدام الجبر في أية حالة طوارئ . وفي تنجانيقا يوجد بمقتضى قانون السلطة الأهلية نص قانوني يقضى بفرض العمل الجبري من أجل «الأشغال والخدمات العامة الحيوية» . وفيما يتعلق بعامى ١-١٩٥٢ يقدم لنا هيلي الأرقام التالية : (١)

٤,١٠٢ رجلا استدعوا لأعمال الشيالة

(١٠,٦٥٦ يوم عمل) .

١٠,٤٦١ رجلا استدعوا لأعمال عامة غير رئيسية

(٩٥,٢٠٣ يوم عمل) .

٤,٥٧٨ رجلا لأعمال تم لحساب السلطات الأهلية

(١٠٤,٥١٣ يوم عمل) .

ويبلغ مجموع ذلك ١٩,٠٠٠ رجل أجبروا على أداء حوالى ٢١٠,٠٠٠

يوم عمل .

وفي أوغندا يسمح بالعمل الإجبارى بمقتضى قانون السلطة الأهلية لمدة تصل إلى ثلاثين يوما ، ويمكن لغير الراغبين في أداء هذا العمل الاستعاضة عن عملهم بدفع مبلغ تقلى . وفي نيجيريا والكمرون ما زال يوجد إجبار بالنسبة لأعمال الشيالة ، وفي سيراليون يمكن استخدام العمل الإجبارى ، بمقتضى قانون أعمال الطرق Forded Labour Ordinance لعام ١٩٣٢ ، في الأشغال الخاصة بإنشاء وصيانة الطرق العامة والمباني الحكومية ، وفي حركة المتاجر الحكومية ، ونقل الأشخاص في حالات «الضرورة الملحة» ، وفيما يتعلق بالملوكات الفرنسية في أفريقيا ، إذا تكلمنا من الناحية

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٧ .

الرسمية ، يحظر العمل الإجبارى الآن بمقتضى قانون صدر فى ١١ إبريل ١٩٤٦ ، ومجموعة قوانين العمل الصادرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٢ Labour Code of December 19٥2 . ومع ذلك يؤكد هيلى أنه على الرغم من البنود الشاملة لهذه القوانين ، ما زالت التقارير الواردة من أفريقيا الغربية الفرنسية والكمرون تشير إلى وجود أنواع مختلفة من العمل تتضمن بعض عناصر الإكسار (١) . ويؤكد ذلك تصرفات العمال أنفسهم فى هذه المناطق ، والمطالب المستمرة لنقاباتهم بتطبيق مجموعة قوانين العمل ، التى كافحوا من أجل إقرارها كل هذا الوقت وبكل هذه المارة ، فى الممارسة تطبيقا كاملا ، وبعدم تركها كمجرد وثيقة ورقية . ومن بين الأشكال التى مازال العمل يتنزع بها عنوة فى هذه المناطق ، يمكن للمرء أن يذكر استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب ، ونظام الـ Prestation . (انظر الفصل السابق أيضا .)

وفى الكنفو البلجيكي ، على الرغم من المزايم الرسمية باتباع سياسة أكثر تنورا تجاه العمل فى السنوات العشرين الماضية ، مازال عدد من المراسيم التى تنص على أشكال مختلفة من السخرة موجودا فى سجل القوانين (٢) ، على حين أن تعديلات القوانين لعام ١٩٤٩ فى رواندا-أورندى تنص على استخدام المتأخرين عن سداد الضرائب فى إنشاء الطرق ، وفى أعمال الشبالة ، وفى تشييد الأشغال العامة . ويسود الاعتقاد بأن السخرة غير المدفوعة الأجر قد استُخدمت فى ليبيريا فى الآونة الأخيرة فى تعمير الطرق ، ويقدم هيلى ما يدعم هذا الاعتقاد .

« لا يكاد يفرق عن الرق نفسه »

يبد أن الأمر لا يقتصر على وجود حالات نوعية يخضع فيها العمال الأفريقيون للسخرة . فنظام العمل فى أفريقيا بأسره يقوم على أشكال من القهر

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٧١ .

مقتنعة بغلالة رقيقة . والنظام الاستعماري ، كما قال لنا ماركس ، هو في ذاته «قوة متوحشة» (١) ، وليست أفريقيا بمستثناء من ذلك .

ولأنها لحقيقة أن العمال الأفريقيين قد نظموا ، ومن حدة النضال المরি قد كسبوا ، حقوقا عمالية معينة ، وأساسا من بين برائن المعارضة الضارية التي تبديها الاحتكاكات الأوروبية الكبيرة . لكن هذه الحقوق ما زالت محدودة ، وتعرض للهجوم المستمر ، ولا تقدم إلا جانبا من الصورة عن العمل في أفريقيا في الظروف الراهنة . فالمرء ليس بحاجة إلى الحجم للأسوى لسجن هولاء ، حيث يضرب الم جال حتى الموت لرفضهم التقييم بأعمال السخرة ، للتدليل على أن العمل في أفريقيا يرتبط بالإكراه .

إن استخدام القوة لإكراه السجناء الأفريقيين في هولاء على العمل لم يكن حادثة معزولة . والحقيقة أنه طوال فترة الطوارئ في كينيا ، كانت السخرة تستخدم على نطاق واسع حقا . وقد قدر في وقت ما أن حوالي سبعين ألف سجين في كينيا كانوا يقومون بأعمال السخرة . وتورد بعض التقارير رقما أعلى من ذلك . وإلى جانب العمل في اقتلاع الأشجار وصيانة التربة ، كان هؤلاء السجناء يجبرون على العمل في المحاجر وفي إنشاء الطرق الحديدية ، وتكسير الصخور ، وإنشاء مطار إمباكامي (٢) Embakasi الحديد . ولم يقتصر الأمر على أن النساء كن يجبرن بلورهم على أداء الكثير من هذه الأعمال (٣) ، بل إن موظفة سابقة بحكومة كينيا (٤) أفادت بأن أحداثا

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٧٥١ .

(٢) انظر : Circular of Kenya Public Relations Officer ، ١٥ أغسطس ١٩٥٣ ؛ في تيمس ، عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ ؛ ذي أوبزرفر ، عدد ٢٨ مارس ١٩٥٤ ؛ كينيا ويكل نيوز ، عدد ٧ مايو ١٩٥٤ ؛ في تيمس ، ١٥ مايو ١٩٥٤ ؛ جاك إنسول : «Survey of Forced Labour Camps» ، في كينيا ويكل نيوز ، عدد ٤ فبراير ١٩٥٥ ؛ باتريك مونكهوس ، في منشتر جاردنيان ، العددان ٩٢٥ سبتمبر ١٩٥٥ ؛ مستر جونسون ، في إيست أفريكان ستاندارد ، عدد ١٧ يوليو ١٩٥٥ .

(٣) انظر السؤال الذي قدمه سزبربارا كاسل ، عضو البرلمان البريطاني ، إلى وزير القوة لشئون المستعمرات ، هنسارد ، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٥٥ .

(٤) ليلين فلتشر : في ديس نيوز ، عدد ٤ مايو ١٩٥٦ .

مقيدين في الأغلال كانوا يرغبون على أداء العمل . وأضافت إلى ذلك ، استنادا إلى معلومات تلقيتها من مبشر أمريكي ، بأن الضابط النوبتجي بسجن كامبيلي Kamilli قرو انه شاهد طفلا لا يتجاوز الثامنة من عمره ، مقيدا بالأغلال ، يعمل في الحجر .

ويعد استخدام عمل المسجونين ممارسة عامة في المستعمرات البريطانية بأفريقيا ، بيد أنه في أوقات الطوارئ ، عندما يتمتع الحاكم بسلطات مطلقة فيما يتعلق باستخدام قوة العمل الأفريقية ، تستخدم السخرة على نطاق واسع حقا . ولا تستثنى كينيا من ذلك . فالأزمة في وسط أفريقيا ، وما ترتب عليها من إعلان حالة الطوارئ في ثلاث مناطق (١) ، أعقبتها استخدام السخرة على نطاق واسع . وحدث ذلك بشكل خاص في نياسالاند ، وإن كان قد مورس على نطاق كبير أيضا في روديسيا الشمالية (٢) . وعلاوة على ذلك فإن ، التشريع الذي تم التصديق عليه في نياسالاند وروديسيا الشمالية يسمح باستمرار ممارسة السخرة .

ومن حين لآخر كان يكشف القناع ، فيبدو النظام البربري للسخرة عاريا تماما . فالعمال في المناطق الأفريقية الفرنسية ، الذين لا يملكون النقود كي يدفعوا أجر الانتقال إلى مراكز الاستغلال ، ويبيعهم سائقو اللوريات إلى «مقاولي الأنفارة» الذين يتولون بدورهم تسليمهم إلى المستغلين ، مثل أصحاب مزارع الكاكاو ، لقاء ربح كبير (٣) . وفي عام ١٩٥٩ قالت جريدة **وست أفريكان بيلوت** ، التي تصدر في نيجيريا ، بأن «عمل الرقيق» مازال مستخدما من جانب بعض الشركات الخاصة ، كما أكلت إحدى مقالاتها الافتتاحية أن التجارة في الرقيق من الفتيات كانت تسير قلما ،

(١) الإشارة هنا إلى الأزمة التي أعقبت قيام اتحاد وسط أفريقيا ، في عام ١٩٥٣ ، من المناطق الثلاث : روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، وزامبيا . (انظر ص ٥٩٢) - الترجمة .

(٢) ذي تيمس ، عدد ٩ إبريل ١٩٥٩ .

(٣) Report of the Committee of Enquiry into the Working and Living

Conditions of Workers in the Mining Industry ، أكرا ، ١٩٥٣ .

وأن الفتيات كان يجرى بيعهن من نيجيريا الشرقية إلى المناطق الأخرى في أفريقيا الغربية .

ومن الأمور ذات الدلالة أنه منذ أن قامت الأمم المتحدة ، وتشكل مجلس الوصاية التابع لها ، كفت السلطات البريطانية عن نشر أية بيانات عن السخرة في المستعمرات البريطانية . وعلى الرغم من مؤامرة الصمت هذه ، التي تحول دون جمع أية معلومات يعتمد عليها ، سرعان ما تكشف أية دراسة جزئية للقوانين والممارسات السائدة في أفريقيا عن العدد الهائل من الأشكال التي يمكن في ظلها ممارسة السخرة ، وعن جسامه التدخل في حرية العامل الأفريقي في بيع قوة عمله في السوق . فالسخرة غير المدفوعة الأجر في أعمال الشيالة وتعبيد الطرق ، وفي «الأشغال العامة» ، والقيود على حرية العامل في الحركة والانتقال ، والالتزام بحمل تصاريح السفر ، وإنكار الحق في حرية ترك مكان العمل (في المناجم والمزارع الرأسمالية على سبيل المثال) ، أو عمل الإقامة (الأحواش) ، أو قصر الإقامة على مناطق أو مراكز أو أقاليم أو معازل معينة ، والتأجير الجماعي عن طريق وكالات التجنيد ، ونظام العمل التعاقدى ، المصحوب بعقوبات جزائية في حالة «خرق العقد» ، والمد التعسفي لآجال عقود العمل بحجة ديون المستخدم الناشئة عن الغرامات أو عن مشتريات العامل من متجره ، وتجنيد العمال «للأغراض العسكرية» ، والسخرة لسداد الديون الضريبية ، والاستخدام الواسع النطاق لعمل المسجونين غير المدفوع الأجر ، والزراعة الجبرية للمحصولات النقدية — ذلك هو النطاق الجبار الذى يرغم العامل الأفريقي في ظله على أداء العمل . ومع ذلك يتحدث بعض المعلقين عن عامل أفريقي أسطورى له «الحرية في بيع قوة عمله في السوق» .

وعندما يتحدث العامل الأفريقي نفسه ، فلا يكون ذلك لتجنيد «الحرية» التي يزعم المستعمرون أنه يتمتع بها في التصرف في قوة عمله الخاصة ، بل على النقيض لفضح حالة الرق التي فرضت عليه ، وفي هذا الصدد يكون من الأمور ذات الدلالة تلك الكيفية التي كثيرا ما تستخدم بها المنظمات الأفريقية كلمة الرق نفسها .

وإن هذه الرابطة تعارض بشدة "مكتب استخدام العمل Labour Utilisation Board ، وتطالب بحله . فهذا المكتب ، إنما هو سوق للترفيق أكثر منه هيئة تقوم بمركزة قوة العمل. إن الأفريقيين يمثلون من كل أرجاء المنطقة وسائل ليست اختيارية بآية حال من الأحوال . وينقل هؤلاء الأفريقيون التعساء الى أماكن تبعد عن ديارهم بأكثر من ثمانمائة ميل بطريقة تقشعر منها الأظنان . ان المواشى تعامل بالفضل مما يعادل به هؤلاء الكادحون الممولون . »

هكذا يعضى الانتماس المقدم من «رابطة النشاجا الثقافية لتنجانيقا» Chagga Cultural Association of Tanganyika إلى مجلس الرابطة التابع للأمم المتحدة (٥ أكتوبر ١٩٥١) .

وقد جاء ضمن انتماس قلمته الرابطة إلى المجلس نفسه (فى أول أكتوبر ١٩٥١) ، تشكوفيه «رابطة موظفى حكومة تنجانيقا» Tanganyika Government Employee's Association ، ما يلى :

«لقد وقعنا فريسة لقسوة المستغلين الذين نعمل لديهم ، ولانتماض الطليقة التى لا قيد عليها ، حتى أن عددا صغيرا من الرجال الشديدي الثراء استطاعوا أن يوقعوا الجماهير الأفريقية الفقيرة تحت نير لا يكاد يفترق عن الرق نفسه . »

وتتردد أصلاء مثل هذه الشكاوى فى أرجاء ماقارة الأفريقية كلها . ومن الأمور التى تملك بقوة على مشاعر الأفريقيين تجاه عملهم لدى الأوروبيين تلك العادة التى انتشرت بين حائزى الأرض منهم فى كينيا بإعطاء عبارة «أن يعمل» معنى «أن يكون رقيقا لدى الرجل الأبيض» ، وإطلاق عبارة «موجوندا muguonda» - «إنه فى مزرعته» - على الرجل الذى يعمل لحسابه فى مزرعته الخاصة . وهم يسألون : Wathil mugunda kana wira ? أى «هل ستعمل فى مزرعتك أم ستكون رقيقا ؟ . » (١)

وبينا يكون الإلحاح الاقتصادى - الفقر الزراعى المقترن بنظام ضريبة

(١) موجا بيكارو : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

الرعوس - من الناحية الأساسية هو الذى يدفع الأفريقى إلى الخروج للعمل فى المشروعات الأوربية ، يظل العمل الإجبارى عاملا هاما . إذ تحتفظ السلطات الاستعمارية بهذا النوع من العمل لاستخدام القسر مع من يظهر من الأفريقيين عزوفا عن الاستجابة للمهام الاقتصادية؛ وفى هذا الصدد يعد العمل الذى يؤديه من تصدر ضدهم أحكام قضائية ، والمتأخرون عن سداد الضرائب ، أمرا بالغ الدلالة .

إن السخرة تمارسها بدرجة أو بأخرى كل السلطات الاستعمارية فى أفريقيا ؛ بيد أنه فى منطقتين على نحو خاص ، هما الأقاليم البرتغالية واتحاد جنوب أفريقيا ، تجرى ممارستها على نطاق واسع للغاية ، كما تلعب دورا رئيسيا فى السياسات التى تنتهجها الحكومات المعنية تجاه العمل ، بحيث قد يكون من المقيد أن نتناول الأمر بقدر أكبر من التفصيل .

٣٧٩,٠٠٠ من الرقيق

وعن المناطق البرتغالية (أنجولا ، موزمبيق ، ساوتومى ، برنسيب) يكتفى هبلى بالقول ، بلغة الترم فيها أقصى درجات التأديب والحلر ، بأن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالسخرة *United Nations ad hoc Committee on Forced Labour* قدأعربت فى عام ١٩٥٣ عن اعتقادها بأنه على الرغم من أن السخرة كانت محظورة من حيث المبدأ ، كانت هناك قيود واستثناءات معينة فى التشريع تسمح بانتزاع السخرة أو العمل الإجبارى . (١)

وقد صور دافيلسون (٢) بطريقة تدعو إلى الإعجاب مدى ضخامة وشمول هذه القيود و «الاستثناءات» ، وتقرر دراسة دافيلسون بما لا يدع مجالا للشك المدى الذى تعد به السخرة أساسا للاقتصاد بأسره فى هذه المنطقة حيث «يوجد الآن رقيق أكثر مما كان يوجد منذ خمسين عاما» (٣) . والحقيقة ، كما يقول دافيلسون ، أن السخرة تمارس فى أنجولا على نطاق بلغ

(١) هبلى : المرجع السابق ، ص ١٣٧٥ .

(٢) دافيلسون : المرجع السابق ، ص ١٩٠-٢٢٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩٦ .

حدثاً من الضخامة يمكن معه وصفها بأنها «محرك اقتصاد البلاد بأسره» (١) .
ويقتضى النظام ، كما شرح دافيلسون ، بأنه في أنجولا يلزم كل أفريقي ذكر ،
«أو في الممارسة كل أفريقي يزيد على «السن الظاهرة» التي تبلغ حوالي
عشرة أعوام ، (٢) بأن يبين بأنه قد عمل ستة أشهر في خلال السنة السابقة
للاستقصاء ، أو بأنه يعمل بالفعل وقت الاستقصاء ، فإذا لم يبين ذلك أرسل
للسخرة . وما على هؤلاء المستغلين الذين يرسلون عمال سخرة إلا أن
يطلبوهم من السلطات المشولة ، مثلما يطلبون أية مواد يكونون في حاجة
إليها . وتبعاً لذلك يُطلب عمال السخرة ، الذين يسمون عمالاً تعاقديين
contradados (وهم «رقيق حقيقي» كما يقول دافيلسون عدلاً وصواباً) ،
من المحكام المحليين ، الذين يضغطون بدورهم على الرؤساء المحليين في
مقاطعاتهم لتجنيد العدد المطلوب من الرجال . كتب أحد مراسلي **نيويورك**
هيرالد تريبون ، يصف هذا النظام ، قائلاً : «إذا تعلم الحصول على العدد
المطلوب ، أرسل رجال الشرطة لجمعهم» (٣) .

وقد تبين لدافيلسون ، نتيجة لفحص ملفات إدارة شئون الأهالي
Native Affairs Department ، في لواندا Luanda عاصمة أنجولا ، أن
٣٧٩,٠٠٠ عامل «تعاقدى» ، أو عامل سخرة ، وكانوا مقيمين ، وهم رقيق
حقيقيون . (٤) ويمكن أن نلم بفكرة عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الرقيق
من النتيجة التي خرج بها دافيلسون من مقابلاته مع سنهور مونتيرو ، المدير
العالم لمزارع كاسيكيل Cassequil للسكر : (٥)

«سألته عما حدث عندما رفض أحد عمال السخرة أن يعمل .

«فنظر إلى في شيء من الاستغراب :

«أوه ، ولكنهم سيعملون . هذا أمر مؤكد !

(١) المرجع نفسه ، ص ١٩٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٩٨ .

(٣) عدد ١٥ فبراير ١٩٤٨ .

(٤) دافيلسون : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢١٧-٦ .

«وماذا إذا أصروا على الرقض ؟ !

«عندئذ نرسلهم إلى مركز الشرطة !

«يودعونهم السجن : نعم ، ويجلدونهم بالكرابيج . لقد أخبرني بذلك الشاهد تلو الآخر (وإن لم يكن منهم مشهور مونتير) - بعضهم في غير أكثرات ، معتبرا الأمر طبيعيا وواضحا ، وبعض آخر في شيء من الامتناع المرير ، وبعض ثالث في ذكريات مؤلة .

«وكان هذا الجلد يتم عادة بكراباج من جلد الحيوان يسمى تشيكوتى chicote . بيد أنه توجد الپالماتوريا Palmatoria أيضا . إن أوريبا موضع ثقتى الكاملة وصف لى الپالماتوريا التى رأها تستخدم منذ وقت ليس بالبعيد .

«لقد رأيت مطرقة منحوتة من قطعة خشبية واحدة ، ذات يد طولها حوالى عشر بوصات أو اثنا عشرة بوصة ، ورأسها بمثابة قرص عرضه حوالى ثلاث بوصات وسمكه بوصة ونصف بوصة . ويثقب كل من جانبي هذا القرص خمسة ثقوب مسلوبة ، وهذه الثقوب على هيئة سطح زهرة الرد الذى به خمس تقط . ويقف الضحية باسطا إحدى كفيه ، ويمسك الجلاد بالپالماتوريا ، ويوجه ضربة عنيفة إلى اليد المسلوطة . ونتيجة لعنف الضربة يشقق لحم الكف فى داخل هذه الثقوب المسلوطة . ويؤدى تناقص قطر الثقوب إلى ضغط اللحم الذى يحتر فيها ، محدثا آلاما مبرحة . ثم يقدم الضحية الكف الأخرى ، ويكرر الجلاد العملية نفسها . وهكذا تضرب الكفان بالتناوب فى خبطات منتظمة إلى أن يستكمل العدد المطلوب من الجلادات .

«والپالماتوريا كلمة أفريقية يمكن ترجمتها بمعنى «الآلم» . والشخص المتين البنيان يمكن أن يتلقى أربع أو خمس ضربات فى صمت ، لكنه يعجز بعد ذلك عن كتمان صرخات الألم ويعتقد هذا الأوربى الذى حكى لى ذلك أن الموت لا يبد أن يحدث بعد ١٥٠ جلدة ؛ على حين أخبرنى آخرون أن ذلك غير صحيح . »

ويمكن مقارنة ما توصل إليه دافيلسون في أنجولا ، بل تأكيده من الناحية الجوهرية ، باستقصاء أجرى على الجانب الآخر من أفريقيا ، في الإقليم البرتغالي موزمبيق . وقد قام بهذا الاستقصاء الأستاذ مارفن هاريس ، وهو أنثروبولوجي أمريكي بجامعة كولومبيا . (١)

ويشرح الأستاذ هاريس مضمون نظام السخرة في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، فيقول ان جميع الأفريقيين الذكور يفترض أنهم « بلا عمل » ما لم يكن باستطاعتهم أن يشتوا عكس ذلك . أما هؤلاء الذين يعجزون عن تقديم الدليل على أنهم يعملون فيكونون عرضة للتجنيد لمدة ستة أشهر في الأشغال العامة ، ما لم يتطوعوا للعمل لدى المقاتلين المختلفين . وهذا هو ما يعرف بنظام الشيبالو Shibalو ، وهو نظام يمكن بمقتضاه إرغام أى أفريقى ، بمجرد قرار من مدير المنطقة ، على أداء السخرة . وهؤلاء الشيبالو Shibalو يبلغ لهم أجر الحد الأدنى القانونى الخاص بالمنطقة التى يعملون فيها ، وهو يتراوح بين ١٥ شلنا ، ٣٥ شلنا فى الشهر ، هذا من الناحية النظرية على الأقل ، على الرغم من أنه فى الممارسة ، كما أثبت دافيلسون بصورة مقننة فيما يتعلق بأنجولا ، يكون أفريقى سعيد الحظ ، ذلك الذى يحصل فى نهاية مدة العمل الإجبارى على كل الأجور التى كسبها .

« إن مجموع المستخدمين من الشيبالو بمقتضى عقود لدى الحكومة والأفراد معاً يكاد أن يصل كل سنة إلى مائة ألف . ومع ذلك فإن دلالة القوانين التى وضعت لحاربة الكسل والعزوف عن العمل لا تقتصر بأية حال على القبض على الشيبالو وتسخيرهم . فالأمر الأعظم أهمية بكثير هو تأثير هذه القوانين على قوة العمل عن طريق التهديد ، وليس عن طريق التجنيد من أجل السخرة ذلك التهديد الذى يرغم ، لا مائة ألف عامل فقط ، وإنما الأغلبية الساحقة من الذكور الأفريقيين فى موزمبيق ، على المشاركة فى الاقتصاد

(١) مارفن هاريس : « Portugal's African « Wards » ، فى منشورات African Today

التي تصدرها اللجنة الأمريكية لأفريقيا « American Committee on Africa » ، نيويورك ،

الأوروبي ، بشروط تلحق أضرار بليغة برخاء الأهالي ، وإن تكن مجزية للغاية بالنسبة للأوروبيين ، وبخاصة في المناطق المجاورة .

وقد شرح هاريس في دراسة أخرى (١) الإجبار الذي لا مفر منه ، سواء للإذعان للسخرة ، أو لقبول الاستخدام في جنوب أفريقيا . وجاء بهله الدراسة أن الأفريقى الذكر في موزمبيق « كان عليه أن يختار بين العمل لدى الأوروبيين في موزمبيق ، أو لدى الأوروبيين في الترنسفال . فلم يكن يوجد اختيار ثالث . أما من يظلون في قراهم فيكونون عرضة للسخرة ، وكانوا يؤدون ذلك فقط على أنه مغامرة محسوبة » (تشديد من عندنا - ج. و).

إن جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية هما المستفيدان الرئيسيان من هجرة العمل الإجبارية هذه ، ويقدر هاريس مجموع عدد العمال المهاجرين المستغلين في هاتين المنطقتين بأربعمئة ألف عامل . ويقول إن هذا الرقم ينبغي أن يؤخذ « بتحفظ شديد » ، وذلك على ضوء مجموع السكان الذكور الذين في سن العمل active male population ، فيما بين الثامنة عشرة والخامسة والستين ، في موزمبيق الجنوبية - وهو ستمائة ألف شخص .

ويعنى ذلك أن حوالى ثلثي جميع الرجال البالغين القادرين على العمل في موزمبيق الجنوبية مستغلون في مناطق أجنبية . ويقول هاريس إننا إذا أضفنا إلى هذا المجموع عدد الشبيباو والحلم المستغلين في المدن ، يتضح عندئذ أن «نسبة مئوية مذهلة ، ربما تصل إلى ٧٠٪ من السكان الذكور البالغين في موزمبيق الجنوبية ، مرتبطون بشكل ما من أشكال العمل الأجير يتطوى على غيابهم الطويل الأمد عن قراهم .

وثمة شكل آخر من أشكال السخرة ، تجرى ممارسته في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، هو إجبار الفلاحين الأفريقيين على إنتاج المحصولات طبقاً لتعليمات الإدارة الاستعمارية .

(١) مارفن هاريس : « Labour Emigration among the Mozambique Tsbonga »

في مجلة أفريقيا ، عدد يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، المجلد ١ ، ص ٦ .

كتب هاريس يقول : « في هذه القناة الحديثة تمارس اثنا عشرة شركة
برتغالية خاصة دور السيد في العصور الوسطى ، وقد حصلت كل من هذه
الشركات على امتيازات بالنسبة لزراعة القطن في مساحات فسيحة
وتخصص السلطات الإدارية للأهالي في داخل مناطق الامتياز الخاصة بكل شركة
مساحة لزراعة القطن . »

ويقول هاريس إنه لا خيار لهم في الأمر ، بل ينبغي عليهم أن يزرعوا
القطن وأن يحنوا القطن حينما طلب إليهم ذلك ، وينبغي أن يبيع القطن للشركة
صاحبة الامتياز في منطقتهم ، وبالأثمان التي تحددها الحكومة ، وهي أقل
من الأثمان المتاحة في السوق الدولية. وينكر على الأفريقيين أي أمل في الإنقاذ
من هذه القناة ليؤدوا عملاً بأجر ، وذلك لأنه في داخل مناطق الامتياز تحظر
جميع صور تجنيد العمل الأجير من جانب المستخدمين الأجانب أو المحليين .
وليس من الصعب أن نتصور أبعاد النكبة التي حلت بهؤلاء الفلاحين
التساء في ظل هذا النظام . فالمساحات المخصصة للزراعة تكون عادة بحيث
يستحيل على الفلاحين أن يزرعوا في الوقت نفسه محصولاتهم الغذائية الخاصة .
ومن ثم انخفض إنتاج الطعام انخفاضاً كانت له أبعاد الكارثة إلى أن وصل
إلى مستويات المجاعة . ولا يكاد هؤلاء الفلاحون المحنتون يتلقون شيئاً مقابل
كلهم الإجماري . في عام ١٩٥٦ ، على سبيل المثال ، حصل نصف مليون
أفريقي يعملون في إنتاج القطن وفق هذا الخطط على أقل من خمسة جنيهات
استرلينية لكل منهم ، ليقوموا بها أود أسرهم بكاملها . بيد أنه حتى ذلك
ليس كل ما في الأمر ، لأنه في السنوات الرديئة المحصول ، استناداً إلى أسقف
برا (١) ، لا يحصل الفلاح على شيء .

(١) Beira : ميناء موزمبيق ، يقع عند مصب نهرى پونجوى Pungwe وپوزى Beira ،
يتصل بمدينة الكاب في جنوب أفريقيا بخط السكك الحديدية يمر بأومبالا قلمبوا ووسولزبري
وبولاوايو . يبلغ سكانها (طبقاً لتعداد عام ١٩٣٧) ٢٦٧٠ من البيض ، ١٠٢ من
الأسويين ، ١٠٢٢ من الملادين ، ٢٥٢ من الأهالي . تعد للميناء الرئيسي لآسيا وروندسيا
الجنوبية وكاتانجا (في الكونغو كينشاسا) علاوة على موزمبيق - المترجم .

إن أبعاد وظروف السخرة في اتحاد جنوب أفريقيا لا تختلف عن مثيلاتها في أفريقيا الشرقية البرتغالية ، حتى وإن اختلف الأسلوب . وتعد تعليقات هيلي على السخرة في جنوب أفريقيا مضللة تماماً .

يقول هيلي : « في اتحاد جنوب أفريقيا يحظر استخدام السخرة ، بيد أن روابط أصحاب المزارع تستأجر عمل المسجونين ، اللذين ينقلون أحكاماً مع الشغل في مراكز العمل البعيدة التابعة للسجون Prison out stations » . (٢) إن هيلي يبذل قصارى جهده لجعل الوضع في اتحاد جنوب أفريقيا يبدو سليماً تماماً ومعقولاً للغاية ، ولا يمكن على الإطلاق أن يعد استثناء على ضوء الظروف العامة في أفريقيا . بيد أنه من المفيد أن نرى رد الفعل على وجوه الأفريقيين لو أن لورد هيلي أبدى مثل هذه الملاحظة أمام حشد من الناس في مدينة أفريقية بالاتحاد - أو أفضل من ذلك أمام ضحايا بيتال Bethal التعساء . فمالم يفسره لنا هيلي هو السهولة التي يصبح بها أي أفريقي في الاتحاد ، مذنباً محكوماً عليه بالشغل ، والحشيش المائل من أمثال هؤلاء « المذنبين المحكوم عليهم بالشغل » اللذين يجبرون على العمل في مزارع الأوروبيين ، في ظل أبشع ما يمكن تصوره من ظروف غير إنسانية . ففي عام ١٩٥٦ حكم على أكثر من ١,٧٦٠,٢٣٧ أفريقياً في اتحاد جنوب أفريقيا بعقوبات قضائية ذات مدد قصيرة . وكانت غالبية هذه الأحكام متعلقة بمخالفات لقوانين المرور وحظر التجول Pass and curfew laws . التي قال عنها رونالد سيجال (٣) - التي قال عنها رونالد سيجال (٤) عن حق إنها « محور التحكم في العمل ، ومن ثم محور السيطرة البيضاء في جنوب أفريقيا » - ذات غرض مزدوج . إن الغرض منها ليس مجرد أن تكون وسيلة للتحكم في عمل الأفريقيين ؛ بل أن توفر أيضاً مبرراً لاعتقال الفلاحين

(١) Buchenwald : من أكبر مسكرات الاعتقال التي أنشأتها ألمانيا النازية بألمانيا نفسها ، وأكثرها بشاعة ووحشية ، التي أُلحق بها آلاف ضحايا نتيجة لتطبيق وسوء المعاملة - القتل .

(٢) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٦٦ .

(٣) Pass Laws : انظر ، ص ٦٠١ - للترجم .

(٤) سيجال : نيوتنستيان ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٥٩ ، ص ٢٥٩ .

على نطاق واسع بحجة مخالفتهم لها ، وهكذا توفر تدفقاً مطرداً من السخرة اللازمة للمزارع الأوروبية .

إن الرقم الذى أوردناه فيما سبق ، الخاص بما يقرب من مليون وثلاثة أرباع مليون أفريقى صدرت ضدهم أحكام بالشغل فى عام ١٩٥٦ ، لإدانتهم بمخالفات صغيرة ، لا يحكى القصة كلها . فالرقم الخاص بعدد المقبوض عليهم أعلى بكثير - « كان يَحْتَمِى عدد غير معروف فيما بين مكتب الادعاء والمحاكم ، إذ كانوا يوضعون أمام اختيار هوبسن (١) : فيما أن يمثلوا أمام المحكمة ، أو أن يؤديوا العمل فى المزارع » . (٢) ويلد يكون باستطاعة المرء القول بأن حوالى خمس الشعب الأفريقى فى اتحاد جنوب أفريقيا - - ومن المحتمل أن تصل هذه النسبة إلى ثلث الذكور البالغين - يلقى القبض عليهم سنوياً ، وأساساً بحجة مخالفتهم قوانين المرور .

تقول مجلة ليبريشن (٣) : « إن أعمال القبض الجماعية هذه هى جواب الحكومة على ثورة الأفريقيين ضد الظروف الإقطاعية السائدة فى المزارع . وليست شبكة الاقتناص هذه سوى محاولة لمنع الأفريقيين من الإفلات من العمل فى المزارع إلى ظروف أفضل نسبياً فى المناطق الحضرية . ولا يكاد يوجد ما يميز هذه الغارات وأعمال القبض عن تلك الممارسة البربرية ، معارسة الاغارة على الجماعات البدائية من أجل الحصول على الرقيق . فالقرص واحد : اشباع الشراهة الى العمل الرخيص ، شراهة طبقة زراعية ثانية وضعية تجردت قلوب أفرادها من كل رحمة » (التشديد من عندنا -

ج - و -)

(١) Hobson's Choice : أى لا خيار على الإطلاق . والمثل مأخوذ عن توماس هوبسن (١٥٤٤-١٦٣١) ، الذى كان يعمل سائلاً للخيول بمدينة كبريدج ، ويؤجر الخيول للمسافرين بينها وبين لندن . وكان هوبسن ذات الصيت فى أيامه ، وزادت شهرته عندما ذكره ملتون فى قصتين من قصصه . ويرجع المثل إلى أن هوبسن لم يكن يسمح لراكب باختيار الجواد الذى يريده ، بل يلزمه باستئجار الجواد الذى عليه للتورو - المترجم .

(٢) ليبريشن ، جرهاتسبرج ، عدد مارس ١٩٥٩ ، رقم ٣٥ ، ص ٦ .

(٣) المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

إن جانباً كبيراً من هؤلاء المحكوم عليهم يكونون عاجزين بطبيعة الحال عن دفع الغرامات التي يحكم بها عليهم ؛ وبالنسبة هؤلاء يصبح مصيرهم أحد السجون المزرعية البالغ عددها نيفاً وثلاثين سجنًا ، والتي أقامتها روابط الزارعين بمساعدة الحكومة . وبمقتضى هذا النظام تتعهد إدارة السجون ، بناء على عقد مبرم مع رابطة الزارعين المحليين ، بتقديم فيض مطرد من عمل المسجونين لأي زارع يستطيع أن يوفر في مزرعته مبنى يصلح سجنًا ، وذلك لاستخدامهم بمعدل أجر محدد العقد . وقد تضاعف عدد هذه السجون المربعة خلال الأعوام الأربعة الماضية ، وتبعاً لذلك كان يتدفق على خزائن إدارة السجون ما يقرب من أربعمئة ألف جنيه استرليني سنوياً ، وكان الزارعون يحصلون على حاجتهم من عمال السخرة قوى الأجور الشديدة الانخفاض .

وإذ يرددهيلى أصدا موجهات النظر الواردة في الكتاب السنوى Year Book الرسمى ، توافرت لديه القحة والجرأة لأن يزعم أن « النظام يتمتع بتقدير واضح من جانب كل من الزارعين والمسجونين فى المناطق الريفية » . (١) (التشديد من عندنا - ج. و) وما على المرء إلا أن ينظر إلى وجوه هؤلاء المحكوم عليهم بالأشغال والمقيدين فى الأغلال - « وكأنهم ضحايا غارة من أجل الرقيق فى القرن الثامن عشر » (٢) - وهم فى طريقهم إلى السجون المزرعية ، ليعرف طبيعة تفكيرهم حيال هذا النظام غير الإنسانى ، نظام الاتجار فى لحم البشر . إن « ييثال » - وهو اسم يدخل التاريخ جنباً إلى جنب مع البامبتل وبوغتفالد - سيظل طويلاً ذكرى أئمة الظروف الدنسة المنحطة التى يرغم المحكوم عليهم بالأشغال على أن يعملوا وأن يعيشوا فى ظلها . ولنندع سيجال يحكى القصة (٣) :

« إن هؤلاء الذين اطلعوا على حملة التشهير التى قام بها ميشيل سكوت

(١) هيلى : المرجع السابق ، ص ٦٢٦ .

(٢) لبريشن : عدد ديسمبر ١٩٥٨ ، رقم ٣٤ ، ص ٣ .

(٣) سيجال : المرجع السابق ، ص ٢٩٥ .

في عام ١٩٤٧ للغارات وأعمال القتل في مزارع الجزء الشرقي من الترنسفال ، سيذكرون اسم (بيثال) ؛ سيذكرون على الأرجح الصورة التي قلمها عن الكادحين الذين يرتدون الخيش ، ويمسكون بالبطاطين بين أصابعهم : إنهم يعملون تحت وطأة الشمس المحرقة والسجامبوك (١) ، ويقضون الليل في اسطبلات فاسدة الهواء خالية من النوافذ ، تحيط بها كلاب حراسة مسعورة لمنعهم من الهرب . إن بيثال ، بما يحيط به من مزارع الذرة والقمح والبطاطس ، لم يطرأ عليه أى تغيير منذ أن أخذت أنبأؤه تتسرب إلى الصحف لأول مرة . وتقدم التقارير الصحفية المنتظمة الدليل على حملات الضرب الدائمة ، والغارات التي تتحول من حين لآخر إلى أعمال قتل ، والأساليب التي تتزايد تهوراً ويأساً ، والتي تلجأ إليها الحكومة لتجنيدهم للعمل لهذه المنطقة السيئة السمعة . (٢)

ويقرر سيجال أيضاً أن المحكوم عليهم بالأشغال يؤجرون للزراعيين مقابل شلنين في اليوم ، على حين يؤجر المحكوم عليهم بحد قصيرة مقابل تسعة بنسات في اليوم .

ومع ذلك ، وبرغم كل نظام السخرة هذا ، فكما يقول سيجال ، « يظل الطلب على العمل اللازم للمزارع دون أن يشنى له غليل . ويستخدم مكتب العمل ، الذي يشرف عليه قسم إدارة وتنمية مناطق البانتو Department of Bantu Administration and Development التابع للحكومة ، آلية قوانين المرور لا تتراجع أقصى ما يستطيعه من قوة العمل الموجودة بالمدين . »

إن الأفريقيين في الاتحاد يتعرضون يومياً لغارات عصابات التجنيد المكونة من رجال الشرطة . ولا يستطيع أى أفريقى ، عندما يغادر بيته في الصباح ، أن يطمئن إلى أن الغروب سيقدم دون أن تكون هذه العصابات قد التقطته ،

(١) Sjamboek : الاسم مأخوذ من اللاتوي . والسجامبوك كراباج صغير ثقيل الوزن يصنع عادة من جلد الخرتيت - المترجم .

(٢) من أجل مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالظروف المذمومة في مزارع جنوب أفريقيا ، انظر ، رث فرست : The Farm Labour Scandal (مفشورات ليوليدج ، جوهانسبرج ، يوليو ١٩٥٩) .

وبعثت به ، من غير محاكمة أو حتى تهمة ، للعمل في إحدى المزارع ؛ وقد أوردت مجلة نيو ايديج عدداً لا يحصى من مختلف الأمثلة على ذلك . ففي عددها الصادر في ٨ يناير ١٩٥٩ تصف حالتين نموذجيتين ، تتعلق إحداهما بشقيق أصغر لضحية محاكمات الحياة (١) ، ألفريد هتشنسون ، الذي يوجد الآن في غانا .

يقول التقرير إنه أُلقي القبض على جورج هتشنسون في يوم ٢٣ ديسمبر ، وأدين بحيازة مشروبات روحية، وحكم عليه بغرامة قدرها ثلاثة جنيهات استرلينية ، أو بقبضاء أربعة أسابيع في السجن . وعندما حاول الأصدقاء الاتصال به ، قالت لهم سلطات السجن إنه قد وُبيع ، ككادح لصاحب مزرعة اسمه ستولز . ولم يتم « العثور » على هتشنسون والإفراج عنه إلا بعد أعنف حملات الاحتجاج من جانب محاميه ، وتهديدهم بالتقدم بطلب إلى المحكمة العليا لاستصدار أمر باحضاره Habeas corpus .

إن جورج هتشنسون لم يستعد حريته إلا نتيجة ليقظة استثنائية ونشاط سريع من جانب ممثلي القانونيين . بيد أنه مقابل كل حالة تكشف توجد حالات كثيرة تمر دون أن يكتشفها أحد .

وقد أورد العدد نفسه من مجلة نيو ايديج حالة صبي في الثالثة عشرة من عمره ، يدعى فيللعان متيكيلى ، اختطف في إقليم الترانسكى ، وعثر عليه فيما بعد في مزرعة بمنطقة كينروس Kinross ، بحزام البطاطس بالترنسفال الشرقية ، الذى اشتهر بسمعة السيئة بسبب المعاملة التى يلقاها الكادحون من أصحاب المزارع في هذه المنطقة . وكشفت التحريات التالية عن أن عدداً آخر من الصبية في منطقة أومتانا (٢) في الترانسكى كانوا يعملون في هذه

(١) انظر ، ص ٥٩١ - المترجم .

(٢) Umtata : منطقة ومدينة هامة بإقليم الكاب في اتحاد جنوب أفريقيا ، وتقع المدينة على نهر يحمل الاسم نفسه . ويبلغ سكان المدينة (طبقاً لتعداد عام ١٩٥١) ٩,١٦٣ نسمة ، منهم ٢,٠٢١ من البيض . وتمتد المدينة عاصمة لتبولاوند Tumbuland ، ومقرها للمأمورية الرئيسية للأقاليم الأفريقية ، والأسمانية الإنجليزية لإقليم كافرايا Kaffraria (أراضي الكفار) - المترجم .

المزرعة ، فقد كشفت مجلة **نيو ايدج** ، في عدد ٧ مايو ١٩٥٩ ، عن أن فتيات
أفريقيات لم يتجاوزن العام التاسع من عمرهن قد استُجِرْنَ أو اختطفن بالمثل
ليعملن كرقائق في المزارع .

وثمة قضية غير عادية أخرى كشفت عنها جريدة **نيوستيتسمان** ، عند
نهاية عام ١٩٥٧ — هي قضية نلسون لانجا .

إن نلسون لانجا يعمل كناس شوارع لدى مجلس مدينة جوها تسبرج .
و ذات مساء استوقفه شرطى يرتدى زياً خاصاً ، وطلب منه تصريح المرور
الخاص به . ولم يكن لانجا ، على غرار كل كناسى الشوارع الأفريقيين وقت
الخدمة ، يحمل تصريحه (خشية أن يفقده أو أن يتمسك) ، بيد أنه أبرز
للشرطى القرص النحاسى الذى صرفته له البلدية محفوراً عليه رقمه الرسمى
فى السجل الوطنى ، والذى كان يعد دليلاً على أنه مستخدم بصورة قانونية .

وعلى الرغم من ذلك ألقي رجل الشرطة القبض عليه ، وأرسل تحت
الحراسة إلى بيتال ، حيث أرغم على العمل فى الحقول . ومرة أخرى كان
للقطة ولتقديم طلب من أجل استصدار أمر بإحضاره أثرهما ، واستعاد
نلسون لانجا حريته . ومع ذلك فالأمر المثير فى هذه القضية هو ما كشف عنه
فى المحكمة من أنه طبقاً لاتفاق بين سكرتير شئون الأهالى وإدارة العدل
ووكيل شرطة جنوب أفريقيا ، لا يقدم الأفريقيون ، الذين يقبض عليهم
لتخالفهم قوانين المرور ، للمحاكمة ، بل يرسلون مباشرة إلى إدارة شئون
الأهالى . إذ أن منشوراً إدارياً دورياً ، صادراً فى ديسمبر ١٩٥٤ ، استشهد
به فى المحكمة ، يقرر من الناحية الفعلية أن الأفريقيين الذين يقبض عليهم
بهذه الطريقة ينبغي أن « يقدم لهم عمل » فى المناطق الريفية ، وأن « الأولوية
ينبغي أن تعطى للعمل فى المزارع » . ومن يرفض منهم قبول مثل هذه الأعمال
لا يفرج عنهم ، وإنما « يعادون إلى شرطة جنوب أفريقيا لتقديمهم للمحاكمة » .

وتؤكد **نيوستيتسمان** ، فى تعليقها على هذه الفظائع ، أن توقيع عقد للعمل
بالمزارع يعنى العمل لمدة تراوح بين ثلاثة وستة شهور مقابل شلن فى اليوم ،
على حين أن العقوبة العادية لخالفة قوانين المرور هى الحبس أسبوعاً ،

أو غرامة قتلها شلنن . وما يحدث في كثير جداً من الحالات هو أن الاختيار بين قضاء أسبوع في السجن ، أو قناتة مدتها ستة أشهر ، لا يكون متاحاً لهؤلاء المقبوض عليهم ، بل يقذف بهم ببساطة إلى بيتال ، أو إلى المناطق المرعبة المماثلة التي توجد بها المزارع ، وذلك دون أي اعتبار لمواقفهم أو رفضهم .

وتقول نيوسيتيسلمان ، عند تعليقها على قضية نلسون لانجا ، والآخرين من أمثاله ، إن « استخدام عمل المحكوم عليهم بالأشغال ، الذين يقيمون بأرض الزارع وتحت إشرافه الوحيد ، قد أصبح أمراً شائعاً . وفي منطقة بيتال ، التي لديها قوة عمل متاحة عملياً بشكل خاص ، تفيد التقارير أن زارعاً من كل أربعة زارعين يعتمد على عمل المحكوم عليهم بالأشغال . »

لقد كان الحظ حليف جورج هتشنسون ونلسون لانجا . ففي حالتيهما كان الممثلون القانونيون على اتصال بالأمر ، وهكذا أصبح ممكناً ضمان الإفراج عنهما بفضل ممارسة قلم كبير من الضغط القانوني . بيد أنه بالنسبة لعدد آخر لا يحصى من الحالات لا تتوافر مثل هذه النجاة ، فلا يوجد أمام الضحايا غير بيتال ، أو أحد السجون المزرعية في المناطق الأخرى ، وغير سخرة من أحط الأنواع مقرونة بالضرب والإيذاء وغيرهما من صنوف القسوة . ولقد أُنقِ القبض في الشهور الستة الأولى من عام ١٩٥٨ ، استناداً إلى إحصاءات غير كاملة ، على أكثر من ٣٠,٠٠٠ أفريقي بطريقة غير قانونية ، وأرسلوا إلى المزارع الأوربية في الترنسفال .

وفي أعقاب قضية جيمس موساماديكا الشائعة في عام ١٩٥٩ ، وما كشف عنه ساديكا من قسوة ووحشية وقتل ، ومن سيادة ظروف عمل الرقيق ، في مزرعة أوربية في هيدلبرج^(١) (من أجل مزيد من التفصيلات ، انظر ،

(١) Heidelberg : توجه في جنوب أفريقيا مدينتان بهذا الاسم ، ونعتقد أن المدينة المقصودة هنا هي تلك الواقعة في الترنسفال ، على بعد ٥٥ كيلو متراً جنوب شرق جوهانسبرج ، ٦٨٦ كيلو متراً من دurban . وتتمتع منطقة هيدلبرج تجاه الجنوب حتى نهر الفال ، وتعد جزءاً من مثلث الأذرة العظيم في جنوب أفريقيا - المترجم .

نيو ايديج ، عددى ٣٠ إبريل ، ٧ مايو ١٩٥٩) ، أصبحت الاحتجاجات العامة ضد نظام السخرة بأسره في مزارع جنوب أفريقيا على درجة كبيرة من القوة بحيث أرغمت الحكومة في يونيو ١٩٥٩ على أن تعلن إرجاء المخطط ، ثم الإلغاء التام له في ديسمبر ١٩٥٩ . ومع ذلك ففي الواقع ، كما أكد مستر جيمس فيربرن (١) ، بينما يعد إرغام المخالفين لقوانين المرور ، الذين لم تثبت ضلهم التهمة ، على « تقديم » أنفسهم للعمل بالمزارع أمراً متنبهاً من الناحية الرسمية ، يستمر تأجير المحكوم عليهم بالأشغال لمدة قصيرة للزارعين الأفراد ، الذين يدفعون لهم تسعة بنسات في اليوم ، بالإضافة إلى الحد الأدنى من الطعام والكساء والمأوى . وما زال من الأمور الأكثر دلالة أن ذلك الاستخدام لعمل المحكوم عليهم بالأشغال قد زاد بدرجة هائلة في السنوات القليلة الماضية ، من مائة ألف في ٣ - ١٩٥٤ ، إلى ٣١٢ ، ١٩٩ في ٧ - ١٩٥٨ . (٢)

وبالنسبة للشعوب في الغرب قد يبدو استخدام الأفريقين الدائم لكلمة « رق » ، عند الاحتجاج على ظروفهم المزرعة ، أمراً يتطوى على مبالغة كبيرة . بيد أنه لكل من يعينهم تعرف وقائع المشهد الأفريقى ، والإلام بالظروف التى جاء الأفريقيون للعمل فى ظلها أول الأمر لدى الأوربيين ، وبصنوف الازدهراء والمهانة والقسوة التى ما زالوا يرغمون على العمل فى ظلها ، أقول إن الكلمة واستخدامها لهما ما يبرهما تماماً :

(١) جيمس فيربرن : « The New Serfdom » ، في نيوستيك ، عدد ١٨ يولي

١٩٥٩ ، ص ٧٠ .

(٢) ريث فرست : المرجع السابق ، ص ١٦ .

الفصل الرابع الأفريقي الثاني

في يناير ١٩٦٠ لى ٤٢٩ أفريقيا حتفهم في كارثة المناجم الرهبة بـكولبروك Coalbrook ، في اتحاد جنوب أفريقيا . ومن بين هؤلاء لم يكن يوجد غير اثنين من أهالى اتحاد جنوب أفريقيا ، أما الباقون فكان نصفهم من المحمية البريطانية باسوتولاند ، والنصف الآخر من أفريقيا الشرقية البرتغالية .

وعندما قام عمال المناجم الأفريقيون بإضرابهم في مناجم وانكى (١) للفحم في روديسيا الجنوبية ، في عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم - إلى روديسيا الشمالية .

وعندما قام عمال البناء الأفريقيون بإضرابهم في سد كاريا في روديسيا الشمالية ، في عام ١٩٥٩ ، شحنوا وأعيدوا إلى ديارهم - إلى زامبالاند .

إن عمال المناجم الذين ماتوا في كولبروك ، والعمال الذين طردوا من وانكى وكاريا ، هم بصورة ما ضحايا نظام العمل المهاجر في أفريقيا .

إن العمل المهاجر ليس ظاهرة مقصورة على أفريقيا . فحتى من البلاد العالية النمو مثل بريطانيا يهاجر آلاف العمال سنوياً . ومع ذلك يهاجر هؤلاء الأخيرون في أغلب الأحوال من أجل شيء طيب ؛ إنهم يهاجرون عادة

(١) Wankie : وانكى مدينة ومنطقة بالتيال الغربي من روديسيا الجنوبية بالقرب من حدود زامبيا (على مسافة قريبة من مدينة لفتنستون) ، اكتشفت بها حقول الفحم في عام ١٨٩٤ ، ولا تزال من أهم مصادر الفحم بروديسيا الجنوبية إلى الآن ، وقد أصبحت حقول وانكى في عام ١٩٥٧ حوال ٤٢٥ مليون طن من الفحم . ويتولى استغلال هذه الحقول الآن الشركة الأنجلو - أمريكية Anglo-American Corp. - المترجم .

كعمال ، بمهنة في أيديهم ، ويحترفون حيث يهاجرون منهم الخاصة التي
أهلكوا لها وتلدروا عليها .

ومن آسيا أيضا ، تحت تأثير الغزو والاستغلال الإمبرياليين ، هاجرت
جيوش جرارة من البشر - من الصين إلى الملايو وتايلاند وإندونيسيا ،
ومن الهند إلى سيلان وبورما والملايو ، بل إلى أجزاء من أفريقيا . وقد
استقر هؤلاء المهاجرون بصورة أساسية في الأرض التي اختاروها لإقامتهم ،
مكونين جاليات دائمة ومستقرة بشكل أو بآخر ، أقليات قومية - ومرحان
ما نشأت كل التقسيمات الطبقية والمهنية المعتادة ، فأصبح بعضهم عمالا ،
وبعض آخر تجارا ، وبعض ثالث امتلكوا أرضا وأصبحوا زارعين ، وبعض
رابع انحلوا لهم حرفا ، بل شكل القليلون منهم بورجوازية محلية .

ولكن هجرة العمل في أفريقيا ، برغم أنها تشارك في كثير من السمات
المميزة المشتركة لكل المجتمعات التي تمر بعملية تحطيم أشكال الزراعة السابقة
لرأسمالية وتنمية العمل الأجير ، تنفرد بقممات متميزة معينة تستحق منا
اهتماما خاصا . فهي أولا هجرة يكاد أن يتشكل القطاع الغالب منها من
ذكور بالغين ، أو رجال غير متزوجين ، أو أزواج لاتصحبهم زوجاتهم
وأطفالهم ، بل يتركونهم وراءهم في الريف الذي لحق به الخراب . ثانيا ،
يحصل المهاجرون عادة على عمل لمدة محددة بدقة - ستة أشهر ، سنة ،
سنتين ، ولكنها نادرا ما تمتد إلى ما هو أكثر من ذلك . ثالثا ، تتكرر الهجرة
مرات في حياة الفلاح - العامل الفرد ، فتكون حياته من فترات عمل
متعددة قصيرة الأمد ، تتخللها فترات يقضيها في بيته ، في قرينه أو في
الجزل . رابعا ، سواء هاجر الأفريقي من الريف إلى مدينة أو منطقة تعدين
في داخل الإقليم نفسه ، أو كان الأمر هجرة مغتربة ، يعبر فيها حدود بلاده ،
يتعين عليه عادة أن يقطع مسافات هائلة ، وأن يقطعها في أغلب الأحوال
سيرا على الأقدام . خامسا ، تتصل الهجرة عادة بمختلف أشكال تجنيد
العمل التي تنجم في بعض الأحيان إلى أن تصبح أشكالا مقنعة للمخرة .
سادسا ، تكون أبعاد الهجرة من الضخامة ، ويكون طابعها من التلوث
والقراية ، بحيث تسفر عن تركيب سكاني غير متناسب بالمرة ، سواء في

المدينة أو في المناطق الريفية ، وبحيث تفاقم بصورة وهيبة الآزمة الزراعية وتزيدها حدة فوق حدتها ، وتؤدي الى اضطراب كمل في اقتصاد المناطق الأفريقية التي تأثرت بهسا كثيرا . كما كان لهذه الهجرة من وجهة نظر العمل ثلاث نتائج أخرى ، اذ يترتب على التغير الدائم في اشخاص العاملين ، الذي ينشأ عن هذا النظام ، صعوبة الحصول على العمل الماهر ، وخلق صعوبات للتنظيم النقابي ، واتجاه الى خفض الأجور .

وقد أشرنا بالفعل إلى أسباب اتساع نطاق العمل المهاجر في أفريقيا في الفصول السابقة من الكتاب . فالأفريقي إذ يضطر تحت وطأة ندرة الأرض ، وتحت وطأة الضرائب ، ومختلف أشكال الإكبار ، على أداء العمل الأجير ، يتعين عليه أن يترك أرضه الخاصة المملوكة التي أصابها الفقر وارهقت تربتها ، ويسافر إلى مناطق يستطيع أن يعمل فيها مقابل أجر . وكان ذلك يعنى في المحل الأول السفر إلى مناطق التعدين ، وإلى المزارع التي يملكها الأوروبيون . ولما كانت أفريقيا قد قسمت درجة كبيرة إلى مناطق حضرية وريفية خاصة بالأوروبيين ، مع دفع الأفريقيين بعيدا إلى المعازل أو غيرها من المناطق المقيدة بمختلف قوانين الأرض ، كان على الأفريقيين في سعيهم للعمل أن يسافروا من قراهم الخاصة إلى المناطق الأوروبية التي تقدم العمل . ففي كثير من الحالات لا يوجد زارع ، أو صاحب منجم ، أو صاحب مصنع ، أوروبي بالقرب من قراهم . وهكذا أصبح السفر مسافات طويلة ضرورة لا مفر منها .

نطاق هائل

إن نطاق هذه الهجرة هائل حقا .

يقول هيلي (١) إنه من بين ٣٠٥,٤١٠ عاملا أفريقيا كانوا يعملون في صناعات ممثلة في «رابطة وتوتوتز راند للعمل الأول» - Witwatersrand Native Labour Association باتحاد جنوب أفريقيا ، ولم يكن قادما أصلا من دخل الاتحاد سوى ٤١,٥٪ فقط منهم . وعلى أساس تعداد عام ١٩٣٦

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ٧-١٣٧٨ .

كان من المقصود في السابق أن نصف مجموع قوة العمل في مناجل الراند قد قدم من خارج الاتحاد . وتوضع الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٧ أن ثلثي جميع عمال المناجم الأفريقيين في اتحاد جنوب أفريقيا قد جاءوا من مناطق أفريقية أخرى .

وتعد آثار نظام العمل المهاجر داخل اتحاد جنوب أفريقيا أكثر وضوحا . يقول مستر جون برجر (١) :

« إن نسبة الأفريقيين البالغين الذكور من أية منطقة ، المتغيين عن قراهم بسبب العمل في المناطق الأوربية ، قد تصل إلى ٦٠٪ ؛ وفي يوم إجراء تعداد عام ١٩٣٦ كان ٢٠٪ من مجموع الذكور ، من جميع الأعمار ، متغيين عن معازل الاتحاد . »

ويشير كتيب العلاقات العنصرية في جنوب أفريقيا Handbook of Race Relations in South Africa لعام ١٩٤٩ ، إلى دراسة أجريت على سبعة أقسام إقليمية باتحاد جنوب أفريقيا أوضحت أن نسبة المتغيين من مجموع الذكور ، من جميع الأعمار ، كانت تصل إلى متوسط قدره ٣٢٪ . ويقول الكتيب إنه إذا كانت النسبة قد حسبت على أساس عدد الرجال الذين في من العمل بدلا من جميع الذكور ، فلنما قد تصل إلى ١٠٠٪ تقريبا في أقسام معينة .

إن الزراعة والتعدين اللذين يمارسهما الأوروبيون في اتحاد جنوب أفريقيا كادا أن يصبحا قرارا بلا قاع بالنسبة للعمل المهاجر من المناطق الأفريقية المجاورة ، بل من المناطق البعيدة أيضا . والحقيقة أن بعض هذه المناطق قد تحول إلى مستودعات فعلة للعمل الرخيص بالنسبة للمستغلين البيض . فمن مناطق باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند الخاضعة للتاج كان يهاجر إلى اتحاد جنوب أفريقيا مئات الآلاف من الأفريقيين . ويقدر الاستقصاء الزراعي Agricultural Survey لباسوتولاند ، الصادر في عام ١٩٥٤ ، عدد الغائبين عن قراهم في أي وقت بحوالى ٧٧,٠٠٠ من الذكور ،

(١) جون برجر : The Black Man's Burden ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٤٣ .

٢٢,٠٠٠ من الإناث . ويقول هيل^(١) إن ذلك يعنى أن المنطقة بأكملها تحرم سنرياً من نسبة تتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ من وجائها ذوى البنية القوية .^(٢) وبالنسبة لبنتشوانالاند أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٢٨-١٩٤٠ ، أن حوالى ٢٧,٥٪ من الذكور البالغين كانوا في خارج المحمية ، على حين كانت النسبة الخاصة بسوازيلاند تتراوح بين ٢٥٪ ، ٣٠٪ .

وتعد بنتشوانالاند مثالاً منوَّراً للزيادة المطردة في هجرة العمل في السنوات الخمسين الماضية . ويقدم لناى . سكايرا ، في كتابه العمل المهاجر والحياة القبلية Migrant Labour and Tribal Life ، الجدول التالى^(٣) :

جدول ٢

أهالى بنتشوانالاند المستخدمون في مناطق العمل ،
باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ - ١٩٤٠ .

العدد	السنة
٢,٢٦٦	١٩١٠
٢,٥٧٨	١٩٢٠
٣,٨٢٠	١٩٢٥
٤,٧١٢	١٩٣٠
١٠,٣١٤	١٩٣٥
١٨,٤١١	١٩٤٠

(تم حذف الزيادات التي قمتها سكايرا بالنسبة للمثوية إذ أنها غير متصلة بالنقطة موضع البحث) .

وتوضح هذه الأرقام بجملاء تام الزيادة المطردة في العمل المهاجر عبر

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ١٣٧٩ .

(٢) أوضحت الانتخابات التي أجريت في پاسوتولاند في عام ١٩٦٠ أن ٣٤٪ من لهم حق الانتخاب جميعاً ، كانوا غائبين ، لأنهم كانوا يعملون باتحاد جنوب أفريقيا .

(٣) سكايرا : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

هذه السنوات . وقد حث سكايرا في كتابه الذي صدر في عام ١٩٤٧ ،
والذي أعدّه بناء على طلب من الإدارة ، على اتخاذ عدد من الخطوات للحد من
سرعة الهجرة ، إن لم يكن لإيقافها ، وهي الهجرة التي أوضح سكايرا
مالها من نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة .

ومع ذلك توضح الأرقام التي وردت في تقارير بشوانالاند السنوية
عن الأعوام العشرة الماضية ، أنه بدلا من أن تقل سرعة الهجرة (دعك من
أن تقف) ، أصبح استتاف قوة العمل من بشوانالاند يتم حتى بلرجة
أكبر .

جول ٣

عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بشوانالاند	السنة
٩,٣٠٠	١٩٤٧
١٤,٠٠٠	١٩٤٨
١٧,٠٠٠	١٩٤٩
١٧,٥٠٠	١٩٥٠
١٧,٠٠٠	١٩٥١
٢٤,٠٠٠	١٩٥٢
٢٣,٠٠٠	١٩٥٣
٢١,٠٠٠	١٩٥٤
٢١,٠٠٠	١٩٥٥
١٥,٠٠٠	١٩٥٦

• للعبال لعل بمنام جنوب أفريقيا .

• • • جهين إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

والموسط السنوى للسنوات الخمس الأولى من الفترة التي يغطيها هذا
الجدول هو ١٤,٩٦٠ ، وللسنوات الخمس الثانية ٢٠,٨٤٠ — وهي زيادة

تقدر بحوالى ٤٣٪ في فترة قصيرة للغاية نسبيا على الرغم من النقص الكبير تماما في ستمها الأخيرة . (إن جزءا كبيرا من الزيادة المشار إليها في السنوات الخمس الأخيرة قد يكون راجعا إلى حقيقة أنه في الفترة إلى عام ١٩٥١ كانت الأرقام المقدمة عن اتحاد جنوب أفريقيا فقط ، ولكن لما كانت الأغلبية الساحقة من العمال المهاجرين من بشوانالاند تذهب إلى الاتحاد ، لا ينبغي أن يكون تجاوز هذا الاختلاف بالنسبة المثوية كبيرا للغاية .)

وقد كان العمل المهاجر من موزمبيق يلعب دائما دورا هاما في اقتصاد اتحاد جنوب أفريقيا ، وبخاصة في صناعة التعدين . ففي عام ١٩٥٤ كان هناك ١٧٣,٤٣٣ عاملا من موزمبيق مستخدمين في الاتحاد . وبسبب الظروف القائمة في موزمبيق ، وهى الظروف التى أشرنا إليها بالفعل في فصل سابق ، ترتبط هجرة العمل من هذا الإقليم ارتباطا مباشرا بالسخرة . فمخططات التجنيد التى تنفذ موزمبيق وفقا لاتفاقياتها الطويلة الأمد لتزويد الاتحاد بمائة ألف مجند سنويا ، للعمل في مناجمه ، تعد بطبيعة الحال أيضا جزءا من نظام السخرة هذا .

وتكشف دراسة حديثة (١) أن العدد الفعلي لعمال موزمبيق في اتحاد جنوب أفريقيا أكبر بكثير من هذا الرقم المتفق عليه . وفي عام ١٩٥٤ اكتشفت السلطات البرتغالية ، التى تتولى الإشراف على شئون الأهالي وجمع الضرائب بأراضى الاتحاد ، عددا إضافيا من المهاجرين غير القانونيين قدره ٢١,٥٩٦ مهاجرا . ويقرر هاريس ، في الدراسة المشار إليها فيما سبق ، ما يلى : « ومع ذلك يوجد كل ما يحتمل على الاعتقاد بأن أعدادا هامة من المهاجرين المتخفين لم تكتشف بعد » . ويوضح هاريس حل ضوء الدراسة التى أجراها على مجموعة التونجا (٢) العرقية ، وهى من أكثر المجموعات تأثرا بهله الهجرة ، أنه حتى استنادا إلى السلطات البرتغالية يعمل في اتحاد جنوب

(١) مارفن هاريس : « Labour Emigration among the Mozambique Thonga »

في مجلة أفريقيا ، يناير ١٩٥٩ ، السنة ٢٩ ، العدد ١ ، ص ٥٠-٦٥ .

(٢) Thonga : أنظر ، ص ٥٨٠- المترجم .

أفريقيا ٤٠٪ من ذكور الثونجا الذين في سن العمل . ويواصل هاريس كلامه قائلا :

« لما كانت الحسابات لا تأخذ في اعتبارها عدة آلاف أخرى من رجال الثونجا الموجودين في خارج بلادهم ، في اتحاد جنوب أفريقيا ، في ظل ظروف غير قانونية غير معروفة للجوراجوريا (جامعي الضرائب البرتغاليين في الاتحاد) ، فقد يكون هناك ما يحملنا على الثقة بأن اتجاه الخطأ المحتمل إنما هو نحو تقليل الحركة الكلية إلى الحد الأدنى أكثر منه نحو المبالغة فيها. » (١)

ولذا وضع المرء في اعتباره أيضا العدد الكبير من الذكور الذين يتركون بيوتهم للعمل في داخل موزمبيق نفسها في المزارع الرأسمالية الواسعة ، وفي الطرق وخطوط السكك الحديدية ، وفي المصانع والتجارة ، « يمكننا أن نستنتج في اطمئنان أنه في خلال أية سنة معطاة يكون أكثر من ٥٠٪ من الثونجا الذين في سن العمل بعيدين عن بيوتهم ، يعملون مقابل أجر لدى الأوروبيين » (٢) (التشديد من عندنا - ج. و .)

وتقوم موزمبيق أيضا ، بمقتضى اتفاقية حكومية ، بتجنيد ١٥,٠٠٠ عامل أفريقي سنويا لاستخدامهم في روديسيا الجنوبية .

وفيق تعدد عام ١٩٥١ الخاص بروديسيا الجنوبية أن عدد الأفريقيين المحليين المستخدمين فيها يبلغ ٢٧١,٠٠٠ أفريقي ؛ على حين يقلر تعداد قوة العمل المهاجرة بحوالى ٢٤٧,٠٠٠ عامل . ويوضح ذلك إلى أى مدى تعتمد روديسيا الجنوبية على العمل الخارجى بالنسبة لمزارعها ومناجمها وما يقام بها من صناعات ثانوية جديدة . وكانت قوة العمل المهاجرة هذه في عام ١٩٥١ تتكون أساسا من ١٠٢,٠٠٠ عامل من موزمبيق ، ٨٦,٠٠٠ عامل من نياسالاند ، ٤٨,٠٠٠ عامل من روديسيا الشمالية ؛ أما الباقون فمن أنجولا والكنغو البلجيكي وبتشوانالاند وأفريقيا الجنوبية الغربية .

وفي روديسيا الشمالية ، استنادا إلى تقرير مصلحة العمل عن عام ١٩٥٥ ،

(١) هاريس : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١ .

يشكل العمل المهاجر من خارج البلاد ٢٢,٥ ٪ من جميع العمال الأفريقيين المستغلين في المناجم، وفي المشروعات الأخرى التي تستخدم ٣٠٠ عامل فأكثر . وتوضح الأرقام الخاصة لعام ١٩٥٣ أن حوالي ١٥,٠٠٠ من العمال المهاجرين قد دخلوا روديسيا الشمالية قادمين من تنجانيقا وأنجولا ونياسالاند . وفي عام ١٩٥٤ ترك روديسيا الشمالية حوالي ١١,٠٠٠ عامل للعمل في روديسيا الجنوبية . وذلك بطبيعة الحال بخلاف العدد الكبير من الأفريقيين في روديسيا الشمالية الذين يتزعمون باطراد من القرى للعمل في المناجم وفي المزارع الأوروبية في داخل البلاد . وقد بلغ هذا العدد حداً من الضخامة حمل على أن يقرر ما يلي : (١)

«أفادت التقديرات بأنه إذا أخذنا البلاد في مجموعها نجد أن ما بين ثلث ونصف جميع الرجال ذوى البنية القوية على الأكل يعملون بصورة طبيعية عن قراهم .»

بل إن هذه النسبة تصل إلى ٧٠٪ في بعض المناطق النائية . ويضيف هيلي : «من المتفق عليه بشكل عام أن عدد الأفريقيين الذين يتركون قراهم كعمالين بأجر قد أصبح من الضخامة بحيث يشكل تهديدا خطيرا للمناطق الزراعية .»

وقد جرد عدد من المناطق الأفريقية ، مثل نياسالاند ، من قوة العمل الموجودة بها ، فمن المقدر أنه من بين البالغين الذكور الملائمين للاستخدام في عام ١٩٥٤ ، والبالغ عددهم ٣٨٠,٠٠٠ ، كان حوالي ١٦٠,٠٠٠ مستغلين في خارج نياسالاند ، أى أكثر من ٤٠ ٪ . وكان ما يقل عن ١٠٠,٠٠٠ من هؤلاء مستغلين في روديسيا الجنوبية ، ٤٢,٠٠٠ في اتحاد جنوب أفريقيا . كما يوجد ١٠,٠٠٠ في روديسيا الشمالية . لذلك كانت ريد على حق عندما قالت : (٢)

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٣٨١ .

(٢) دكتورة مارجريت ريد : «Migrant Labour in Africa» ، في إنترناشونال ليبرريفر ، السنة ١٤ ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٤٢ ، ص ٦٠٦ .

« ان صادرات نياسالاند الرئيسية في الأعوام الخمسين الماضية كانت من الرجال »

وقد ألتى استقصاء بالعينة (١)، أجرى في المقاطعة الجنوبية من نياسالاند في عام ١٩٤٩ ، بعض الضوء على أسباب هجرة الجماهير هذه . قال حوالي ٧٠٪ ممن وجهت إليهم الأسئلة إنهم كانوا يهاجرون بهدف الحصول على النقود التي يحتاجون إليها لشراء الملابس وغيرها من البضائع . وقال ٧٢٪ منهم أنهم كانوا يفضلون العمل في نياسالاند لو أنه كان من فتيسر الحصول على أجور أعلى هناك . لكن الأجور الأعلى غير متاحة في الداخل - ومن ثم تستمر الهجرة .

ويتعين على جميع الأفريقيين الحصول على بطاقات تحقيق الشخصية كي يستطيعوا السفر إلى خارج نياسالاند . ويعد إصدار هذه البطاقات علامة جزئية (علامة غير كاملة بسبب وجود عدد من الأفريقيين يتركون البلاد دون الحصول على البطاقات) على عدد من يتركون نياسالاند كل عام . ويوضح التقرير السنوي لنياسالاند عن عام ١٩٥٧ بصورة لا تقبل الخطأ أن الاتجاه بالنسبة لهجرة الجماهير هو الازدياد عاما بعد آخر .

جدول ٤

اصدار بطاقات تحقيق شخصية للأفريقيين الذين يغادرون نياسالاند

من نياسالاند إلى المكان المقصود	المتوسط السنوي ١٩٥٠-٤٦	المتوسط السنوي ١٩٥٥-٥١	١٩٥٦	١٩٥٧
روسيا الجنوبية	٢٢,٨٥٣	٤٠,٦٦٢	٥٠,٧٦٠	٤٩,٢٤٨
روسيا الشمالية	١,٣٠٩	٤,١٤٥	٥,٦٣٨	٦,٦٧١
الاتحاد جنوب أفريقيا	٩,٥٢٩	١٠,٠٨٩	١٥,٥١٦	١٨,٠٤٥
مناطق أخرى	٢٩٥	٦١٩	٣٩٠	٢٨٢
المجموع	٣٣,٨٥٢	٥٥,٥١٥	٧٢,٣٠٤	٧٤,٣٤٦

المصدر : التقرير السنوي لنياسالاند عن عام ١٩٥٧

(١) Sample Survey : وقد أخذت الاصطلاح من « قاموس المصطلحات الإحصائية واثولوجرافية » - المترجم .

وقد قيل كلام كثير حول التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال المهاجرون إلى ذويهم في نياسالاند. والحقيقة أن هيلي قد أشار إلى هذه التحويلات باعتبارها تشكل «عنصرا هاما في اقتصاد نياسالاند» (١)، وأضاف أنه في عام ١٩٥٤ كان المبلغ الكلي الذي قام هؤلاء العمال العاملون بتحويله إلى نياسالاند بمختلف الطرق ٦٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني. ومع ذلك يمثل هذا أربعة جنيهات وأربعة بنسات سنويا من كل عامل؛ فإذا قلنا أن الأسرة تتكون من أربعة أشخاص (وهو تقدير متواضع)، كان معنى ذلك أن هذه التحويلات توفر جنيها استرلينيا واحدا للفرد بالنسبة لأفراد كل أسرة تقيم في نياسالاند ويعمل متكسبها (٢) بصورة مؤقتة بعيدا في منطقة أخرى. أي أن الفرد لا يحصل حتى على ثلاثة أرباع البنس في اليوم. فإذا ما زُعم أن ذلك يشكل «عنصرا هاما في اقتصاد نياسالاند»، لن تكون نتيجة مثل هذا الزعم إلا كشف أعماق الفقر الذي يتردى فيه هؤلاء الناس.

وحتى منذ قيام الاتحاد الفيدرالى (٣) لم ترد التحويلات النقدية التي كثر الكلام حولها إلا زيادة طفيفة. فقد كانت التحويلات الكلية التي أرسلها حوالى ١٥٠,٠٠٠ عامل مهاجر من نياسالاند إلى ذويهم في عام ١٩٥٧ قرابة مليون ونصف مليون جنيه استرليني. وحتى إذا خصمنا الزيادة السنوية لخصية الرموس التي تقررت منذ قيام الاتحاد الفيدرالى، وقلنا ربع مليون جنيه استرليني، وأغفلنا الارتفاع في تكاليف المعيشة، كانت الإيرادات الإضافية من هجرة العمل تعنى في المتوسط، بالنسبة للعائلة التي يهاجر متكسبها، زيادة من ثلاثة أرباع البنس في اليوم إلى بنس واحد ونصف بنس في اليوم. ومن زاوية النسبة المئوية قد يبدو ذلك كبيرا جلد ١٠٠٪ تقريبا! - ولكن، من الزاوية النقدية الحقيقية يمكن إهماله كلية.

(١) هيلي : المرجع السابق، ص ١٣٨٢.

(٢) Bread winner : ويقال أيضا أصحاب الكسب، وهم من يكسبون للأسرة عيشها، وعليهم يعتمد المعالون dependents في عيشهم. والاصطلاح وتفسيره مأخوذان من: والمجم الديموجرافى المتعدد اللغات؛ ووقولوس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية - المترجم.

(٣) أى : اتحاد وسط أفريقيا، Central African Federation. أنظر ص ٥٩٢ - المترجم.

وأوغندا منطقة أخرى يسيطر عليها البريطانيون يعد العمل المهاجر فيها
 قسمة ملحوظة . فحوالي ٦٠,٠٠٠ أوغندي يتركون بلادهم كل عام ،
 على حين يهاجروا إليها قرابة ١٠٠,٠٠٠ من بلاد أخرى . والأغلبية الساحقة
 من هؤلاء العمال اللذين يجهثون إلى أوغندا تهاجروا من رواندا - أورندي أو
 الكونغو البلجيكي ، كما يجيء بعض آخر من إقليم نيانزا Nyanza في كينيا .
 وقد جاء بالتقرير السنوي للمستعمرة عن عام ١٩٥٧ ، والذي يفيد
 بأن ١٣٣,٠٠٠ عامل قد هاجروا إلى أوغندا في عام ١٩٥٦ ، ما يلي :
 « ١٠٠ ان الأغلبية الكبيرة من السكان المستغلين عمال مهاجرون » . ويوزو
 التقرير المبوط في عدد العمال المهاجرين في عام ١٩٥٧ إلى تحسين
 الظروف في رواندا - أورندي ، المصدر الرئيسي لتوريد العمال المهاجرين ،
 مؤكدا بذلك أن فقر المناطق الزراعية هو الذي يدفع الأفريقيين على نطاق
 القارة إلى البحث عن العمل الأجير . ويشير تون (١) إلى اعتماد أوغندا على
 العمل المهاجر الغريب ، ويؤكد أن العمال المهاجرين يوفرون ٩٠٪ من العمال
 المستغلين في محالج القطن ، ٤٢٪ من العمال المستغلين في المناجم ،
 ٢٢٪ في صناعة السكر ومشروعات الأخشاب والسياسك . »

وإلى تنجانيقا أيضا يقدم حوالي ٤٠,٠٠٠ عامل منغوليا ، وأساسا من
 رواندا - أورندي وأفريقيا الشرقية البرتغالية . ويفادر تنجانيقا كل عام
 أيضا عدد من العمال سعياء وراء العمل في الخارج ، ويقدر تون على سبيل
 المثال أن عددا يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ ، ٣٠,٠٠٠ أفريقي يرتبطون بالعمل
 في الخارج (٢) .

وفي أفريقيا الغربية تعد الهجرة من أجل العمل أمرا شائعا ، ولو أنها
 في عدد من المناطق تكون موسمية أساسا وللأغراض الزراعية . ففي غانا
 ونيجيريا ، وإلى حد ما في سيراليون ، تأتي نسبة كبيرة من قوة العمل من
 الخارج ، أو تشكل هجرة داخلية من المناطق الزراعية . واستنادا إلى

(١) تون : المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .

تقديرات فيرث (١)، فإن حوالي مائة ألف عامل أجنبي يعملون في المناجم في سيراليون وغانا ونيجيريا . وقد أكد هيل أن الغلبة العمال غير المهرة في الصناعة والتجارة في غانا يأتون من الأقاليم الشمالية الغربية ، ومن المستعمرات الفرنسية الواقعة إلى الشمال والغرب . وقد أوضح تعداد عام ١٩٤٦ الساحل الذهب وجود ١٢١,٠٠٠ مهاجر أجنبي - منهم ٥٢,٠٠٠ مهاجر من المناطق البريطانية . يقول هيل : وفي عام ١٩٥٣ استقل ٣٩١,٠٠٠ شخص المعبدة القائمة على نهر الفولتا متجهين ناحية الجنوب ، واستقلها ٣٧٨,٤٠٠ شخص متجهين ناحية الشمال (٢) . وذلك رقم كبير حقا ، ويوضح أن العمل للمهاجر كان يزداد بمرور السنين بدلا من أن ينقص . يقول نون على سبيل المثال ، عندما كان يكتب عن فترة سابقة ، « في عام ١٩٤٢ صافر ٦٣,٨٠٩ عاملا ناحية الجنوب بوساطة المعبديات التي تعمل على نهر الفولتا ، كى يحملوا عملا لهم في المزارع » (٣)

وفي أفريقيا الغربية الفرنسية أيضا يمكن للمرء أن يرى الأتجار أنفسهم من البشر الذين يتدفقون جيئة وذهابا عبر الحدود بحثا عن العمل ، على الرغم من أن الجزء الأكبر من هذا العمل ذو طابع موسمي . ففي عام ١٩٥١ هاجر حوالي خمسين ألف أفريقي ، بمقتضى عقود مدتها ستة أشهر ، من فولتا العليا إلى ساحل العاج ، للعمل في المزارع أو الغابات ، وهاجر ١٣٠,٠٠٠ أفريقي آخرون إلى غانا (ساحل الذهب) . وتحصل غانا أيضا على قرابة ٢٥,٠٠٠ عامل سنويا من النيجر .

أما الكنفو البلجيكي فلا يعتمد على العمال المهاجرين القادمين من الخارج ، فلديه ما يكفي من السكان لمواجهة متطلباته من العمل ، وذلك من ريفه الذي

(١) ر. فيرث : « Social Problems and Research in British West Africa » ، الجزء الثاني ، في مجلة أفريقيا ، عدد يولييه ١٩٤٧ .
(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ٥٧ .
(٣) نون : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

طحته الفقر . والحقيقة أن التقديرات (١) تفيد أن ما يزيد على مليونين ونصف المليون من الأفريقيين يعيشون الآن في خارج قراهم الأصلية .

وبعبارة أخرى فإن هجرة العمل في الكنفو البلجيكي تحدث على نطاق أصغر بالنسبة للمناطق الأخرى ، بيد أنه في هذه الحالة يكون الجانب الغالب منها هجرة من الريف إلى المدن والمناجم في داخل حدود المنطقة نفسها .

لماذا يذهبون

لا بد أن يكون واضحاً بلجنة كافية من مثال كيسكاماهوك ، وكذلك من الحقائق الأخرى التي سبق أن قدمناها في هذا الفصل وفي الفصول السابقة ، أن العمل المهاجر في أفريقيا ترجع جلوره إلى فقر الفلاحين ، أي قبل كل شيء إلى الضرورة الاقتصادية القاهرة ، التي تكملها ضريبة الرسوم ، والتي تسوق هذه الملايين من بيوتها سعياً وراء العمل في مناطق بعيدة .

وعلى الرغم من ذلك كثيراً ما يقال بأن هناك أسباباً أخرى لهجرة العمل هذه . بل إن بعض المصادر قد حاولت استخدام « العرف الأفريقي » العتيق ، كما تزعم مصادر أخرى أن « روح المغامرة » أو « رغبة الحياة القبلية » هي المسئولة عن الهجرة . ويرفض هاريس ، في استعراضه الأخير القيم لهجرة العمل في موزمبيق (٢) ، مثل هذه الآراء ، مبيناً بوضوح تام معارضته « للفكرة الواسعة الانتشار التي تقول بأن تيار الهجرة إلى المناجم إنما تحفز عليه بلجنة كبيرة رغبة الأفريق في مشاهدة روائع جوهانسبرج ، وزيادة مكانته في أعين القوم عند عودته إلى بيته ، وبخاصة في أعين النساء » .

ويركز سكاير-اكثيراً ، في دراسته الشهيرة عن هجرة العمل من بتشوانالاند ، على العوامل غير الاقتصادية ومن بينها الرغبة في المغامرة ، والحرب من الحياة المملة العقيمة في مراكز الرعي ، والرغبة في استئالة الفتيات ، والحرب من من الرقابة المحلية ، وما شابه . ومع ذلك فإن الحقائق والأرقام التي أوردناها

(١) ج. مانجرو: « Recent Developments in Belgian Africa » ، أفريقيا توداي ،

١٩٥٥ ، ص ٣٤٣ .

(٢) مارفن هاريس : المرجع السابق ، أفريقيا ، يناير ١٩٥٩ .

سكاپرا ، كما أشرنا قبلًا ، تلخص نظرياته ، وتوضح كما قال الأستاذ ميشيل (١) مؤخرًا في تعليق له على آراء سكاپرا أن : « الضرورة الاقتصادية هي السبب الأكثر شمولًا وأهمية » .

وقد توصلت دكتورة رتشاردز (٢) إلى النتيجة نفسها في استقصاء أجرته على مائتي أفريقي على طريق الهجرة إلى بوجندا Buganda . فقد قال ٧٠ ٪ منهم ، في إجاباتهم عن الأسئلة ، إنهم كانوا يبحثون لأسباب اقتصادية . ولا تعلق دكتورة رتشاردز أهمية كبيرة على التفسير القائل بأن هذه الهجرة لابد أن تكون نتيجة للعادة أو المغامرة ، وتقول إن « الأغلبية تتحدث عن الضرورة الاقتصادية الصرفة » . وهي تلاحظ أن الافتقار العام ، للرغبة في رؤية الحياة الأوروبية إنما يخفض ما يزعجه سكاپرا من حذقة مفضلة أو أية دوافع أخرى . ومن الأمور ذات الدلالة أيضًا ملاحظته دكتورة رتشاردز من أن الأدلة المتوافرة في أجزاء أخرى من أفريقيا تميل إلى توضيح أن الأفريقيين نادرًا ما يسافرون إلى مسافات بعيدة إذا كان في استطاعتهم الحصول على التمود محليًا في ظل ظروف مرضية . (وقد ذكرت النقطة نفسها فيما سبق فيما يتعلق بنياسالاند) .

ونمة تأكيد آخر بأن الضيق الاقتصادي هو الدافع إلى هجرة العمل بقلمه لنا دكتور جوليفر ، الذي يوضح التحليل الذي قام به (٣) لألفين وخمسمائة رحلة قام بها العمال المهاجرون من أبناء النجوني (٤) في جنوبي تنجانيقا ، أن ٩٠ ٪ من هذه الرحلات كانت لأسباب اقتصادية . ومرة أخرى نجد أن كل

(١) الأستاذ ميشيل ، « Factors Motivating Migration from Rural Areas » ، المؤتمر الحادي عشر لمعهد رودس - لفنجستون للبحوث الاجتماعية الذي عقد بولوساكا بروتيسيا الشمالية . إيداد س. ج . أيتوري ، معهد رودس - لفنجستون ، فبراير ١٩٥٨ (مشار إليها فيما يأتي باسم « تقرير أيتوري »).

(٢) Economic Development and Tribal Change ، إيداد دكتورة أ. ي. رتشاردز ، ١٩٥٤ .

(٣) دكتور جوليفر : Labour Migration in a Rural Economy ، ١٩٥٥ .

(٤) Ngoni : انظر ، ص ٥٨٠ - للترجم .

المهاجرين تقريباً قد قالوا بأنهم كانوا يفضلون البقاء في قراهم لو أنهم وجعلوا
فرصاً معقولة يعول عليها لكسب ما يكفي لتلبية احتياجاتهم .

وقد توصت دراسة جوليثر عن جنوب غرب تنجانيقا (١) إلى نتائج
مماثلة . يقول جوليثر في هذه الدراسة إن « السبب الرئيسي ذا الأهمية الغالبة
لهجرة العمل في نياكوزا Nyakuzusa سبب اقتصادي » .

وعلى الجانب الآخر من أفريقيا ، في شمال غرب نيجيريا ، اكتشف
ر . م . پروثيرو أن ٩٢ ٪ من رحلات الهجرة كانت لأسباب اقتصادية (٢) .
وكان مالا يقل عن ١٦ ٪ مهاجرون بحثاً عن الطعام ، مما يعد علامة واضحة
على الضيق الاقتصادي البالغ .

ويقدم لنا ميشيل النتيجة المعبرة (٣) التي مفادها أنه حينما نتاح مصادر نقدية
بديلة يتجه معدل الهجرة إلى التقصان . وتعد دراسة جوليثر ذات فائدة خاصة
بين الدراسات الكثيرة التي تؤكد ذلك . فهو يوضح أنه في المرتفعات الشمالية
من المنطقة التي أجري عليها دراسته ، لم يكن متغياً من عينته سوى نسبة
تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٢٢ ٪ ، والسبب الذي يجازف بتقديمه هو أن أراضي
هذه المرتفعات صالحة لزراعة البن ، ونلتها أقل حدة . أما في السهول
الرصوية ، حيث لا توجد أراضي كافية للزراعة ، فيسجل غياب ٣٣ ٪ .
وتكشف نتائج البحث التي قام به دكتور سوثال عن قبيلة الألور (٤) في
بوجندا (٥) عن الانجاء نفسه: يتغيب ١٥ ٪ من مقاطعة أوكورو Okoro ، حيث
لن يزرع قطن بعد الآن ٦ ٪ من جونام Jonam حيث يزرع القطن ،
ولكن على نطاق محدود ؛ ٢ ٪ فقط في منطقة باديري Padyere ، حيث
يمكن زراعة القطن بكثافة أكبر .

(١) رودس - لنتستون جورنال ، المجلد ١ ، ١٩٥٥ .

(٢) تقرير أثوربي ، ص ١٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٤) Alur : أنظر ، ص ٥٨١ - المترجم .

(٥) Economic Development and Tribal Change ، إعداد دكتور أ . ي .

وهذه الأرقام باللغة القيمة ، والاستنتاجات المستخلصة منها تؤكدنا تقارير أخرى تشير إلى أنه في جميع أجزاء أفريقيا تتجه موجات الهجرة إلى الازدياد كلما وجدت ظروف سيئة بلرجة غير عادية في الريف - محصول سيء ، أو انخفاض في أثمان المحصولات النقدية التي يزرعها الأفريقيون . وفي وسع البعض أن يدلل عن حق على أن الأسباب الاقتصادية التي قدمها المهاجرون كسبب لرحلاتهم ليست كلها أسباباً مبعثها اليأس المطلق ، وعلى أنه توجد في الحقيقة أسباب أخرى مثل الرغبة في شراء ماشية أو دراجة أو سلعة أخرى . وقد يكون ذلك صحيحاً في بعض الحالات ، بيد أنه في الأغلبية الساحقة من الحالات يكون الضيق الاقتصادي ، أو حتى الكارثة الاقتصادية ، هو بصورة لا يمكن إنكارها الباعث على الهجرة .

وقد أتى أرجايل (١) مزيداً من الضوء على الدور الذي يلعبه فقر الفلاح الأفريقي في حمله على الهجرة . فبعد أن يورد الأرقام الخاصة بوادي روفونسا Rufunsa Valley ، على بعد قرابة مائة ميل من لوساكا ، يوضح أن حوالي ٧٠ ٪ من السكان الذكور البالغين يعملون عن الوادي . وفي لوساكا نفسها يكسب الأفريقيون أقل من ثلاثة جنيهات استرلينية شهرياً . ومع وجود الأجور عند مثل هذا المستوى يتضح أن الوضع الاقتصادي في وادي روفونسا قد بلغ ولا ريب حداً من الفظاظة كانت تضطر معه أعداد كبيرة للغاية من الرجال إلى الهجرة بعيداً عن قراها .

وقد زعم الأستاذ إرفنج (٢) أن « الهجرة شرط ضروري لتنمية التصنيع والتخضر (٣) . وليس الأمر نزوة سيكلوجية لدى الأفريقي في أن يذهب إلى المدينة ، تماماً كما لم تكن نزوة سيكلوجية لدى الرجل الانجليزي في القرن التاسع عشر في أن يترك الأرض لكي يستوطن في مناطق صناعة النسيج

(١) ج . و . أرجايل : تقرير أثنوري ، ص ٤٨-٥٠ .

(٢) الأستاذ جيمس إرفنج : تقرير أثنوري ، ص ٦١ .

(٣) Urbanization : أي زيادة نسبة السكان المقيمين في الحضر ، ويقال للتصديق أيضا ، والاصطلاحان مأخوذان من : وثاقوس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية ؛ وللجمع الديموجرافي المتعدد اللغات - الترجمة .

بلا تكثر أو في المدن الصناعية . بيد أن هذه المقارنة مضللة . فالتجربة
القرن التاسع عشر كانت تصنع بسرعة كبيرة ، وكان الشبان الانجليز
يؤخذون من الأرض ليصبحوا عمالاً دائمين في اقتصاد صناعي نام ،
ليصبحوا في الحقيقة بروترياً صناعية .

بيد أنه في أفريقيا القرن العشرين ، يصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ،
لا يوجد أي مجال للحديث عن تصنيع يجري فيها ، وذلك على الرغم من بعض
التطور الصناعي هنا وهناك . فما زال الاقتصاد الأفريقي اقتصاد مستعمرات ،
ومن العناصر الأساسية في هذا الاقتصاد العامل - الفلاح الأفريقي ، الأفريقي
الحوالم أو المهام على وجهه ، الذي يتنقل باستمرار من القرية إلى المدينة ، من
الحقل إلى المنجم . وهو لا يغادر الأرض ليستوطن في المدينة ، كما كان يفعل
الرجل الانجليزي في القرن التاسع عشر حسبما يقول لورنغ ، وإنما يحيا حياة مترنحة
لاجلور لها ، يقتلع نفسه دائماً من قريته تاركاً إياها سعيًا وراء العمل ، أو يهجر
عمله في مزرعة أوروبية أو منجم أو مصنع أوروبي ليعود مرة أخرى إلى قريته .

ويقرر استقصاء كيسكاما هوك الزراعي (١) على نحو مرض ، في الأمثلة
التي جمعها ، الطابع المميز للعامل المهاجر الأفريقي كمهاجر دائم أو كعامل -
فلاح يتغير وضعه باستمرار ، موزعاً حياته بانتظام بين العمل الأجنبي لدى
الأوروبيين ، والعودة إلى قريته . وبسبب ضيق الحيز لن يكون من المتيسر
اقتباس أكثر من مثل واحد من أمثلة توارخ حياة العمال هذه ، على الرغم
من أن صلته بالموضوع يوضحها قول الاستقصاء إنه « نموذج لحالات كثيرة » .

الجنس : ذكر .

تاريخ الميلاد : ١٨٩٢ .

التعليم : الصف الأول .

أول مرة يذهب فيها للعمل : ١٩٠٨ (عند سن السادسة عشرة) .

من فبراير ١٩٠٨ إلى مارس ١٩٠٩ : كان يعمل لدى خطوط السكك

الحديدية الألمانية لأفريقيا الغربية ،

بأفريقيا الجنوبية العربية .

من مارس ١٩٠٩ إلى سبتمبر ١٩١١ : كان يوجد في قرية .
من سبتمبر ١٩١١ إلى إبريل ١٩١٢ : عامل مناجم في المنجم رقم ١ في
پريتوريا .

من إبريل ١٩١٢ إلى ديسمبر ١٩١٢ : في قرية .
من ديسمبر ١٩١٢ إلى سبتمبر ١٩١٣ : عامل مناجم في وتوتوزراند .
من سبتمبر ١٩١٣ إلى نوفمبر ١٩١٣ : في قرية .
من نوفمبر ١٩١٣ إلى سبتمبر ١٩١٦ : عامل مناجم وتوتوزراند .
من سبتمبر ١٩١٦ إلى مارس ١٩١٧ : في قرية .
من مارس ١٩١٧ إلى سبتمبر ١٩١٧ : عامل مناجم في وتوتوزراند .
من سبتمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٧ : في قرية .
من نوفمبر ١٩١٧ إلى نوفمبر ١٩١٩ : عامل مناجم في وتوتوزراند .
من نوفمبر ١٩١٩ إلى فبراير ١٩٢١ : في قرية . (تزوج خلال هذه الفترة) .
من فبراير ١٩٢١ إلى يوليو ١٩٢١ : خادماً بأحد الأديرة في مدينة الكاب .
من يوليو ١٩٢١ إلى سبتمبر ١٩٢٣ : في قرية .
من سبتمبر ١٩٢٣ إلى يونيو ١٩٢٤ : عامل لدى أحد مقاولي المباني
بمدينة الكاب .

من يونيو ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ : في قرية .
من نوفمبر ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٥ : موزع ألبان لدى مؤسسة رويال
ديري Royal Dalry بمدينة الكاب .

من نوفمبر ١٩٢٥ إلى فبراير ١٩٢٨ : في قرية .
من فبراير ١٩٢٨ إلى نوفمبر ١٩٣٠ : عامل بمصانع دنسوارت للصلب
مدينة بنوني Dunswart Steel
Works, Benoni .

من نوفمبر ١٩٣٠ إلى أكتوبر ١٩٣١ : عامل بمصانع سيلفر رايت للأدوات
الكهربائية Silverwright
Electric Works بجوهانسبرج .

من أكتوبر ١٩٣١ إلى سبتمبر ١٩٣٢ : خادماً بصالة الألعاب الرياضية ،
بجوهانسبرج .

من سبتمبر ١٩٣٢ إلى فبراير ١٩٣٧ : في قرية .
من فبراير ١٩٣٧ إلى مارس ١٩٣٨ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من مارس ١٩٣٨ إلى نوفمبر ١٩٣٩ : في قرية .
من نوفمبر ١٩٣٩ إلى مايو ١٩٤٠ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من مايو ١٩٤٠ إلى نوفمبر ١٩٤٣ : عامل مناجم بجوهانسبرج .
من نوفمبر ١٩٤٣ إلى مايو ١٩٤٥ : في قرية .
من مايو ١٩٤٥ إلى نوفمبر ١٩٤٥ : عامل مناجم في وتوتروزراند .
من نوفمبر ١٩٤٥ إلى تاريخ الاستقضاء : في قرية .

وهكذا فإن هذا العامل ، الذي لم يذكر الاستقضاء اسمه ، يبدأ عمر
العمالة^(١) بالنسبة له كعامل مهاجر من سن السادسة عشرة إلى الثالثة والخمسين ،
ولقد عمل في خلال هذه السنوات السبع والثلاثين كعامل بالسكك الحديدية ،
وكعامل مناجم ، وخادم ، وعامل بناء ، وموزع ألبان ، وعامل في مصنع
للصلب وفي آخر للأدوات الكهربائية ، ووجد أعمالاً في مدينة الكاب
وبنوني وتوتروزراند وجوهانسبرج وپريتوريا وأفريقيا الجنوبية الغربية .
وقد عاد إلى قرية ثلاث عشرة مرة ، كما حصل على عمل جديد في ست عشرة
حالة . ويقول الاستقضاء إن هذه الحالة « نموذج لحالات كثيرة » .

ولا تتوافر لدينا أمثلة مفصلة يمكن مقارنتها بتواريخ حياة العمال بالنسبة
لاتحاد جنوب أفريقيا بأسره ، ناهيك عن أفريقيا بأسرها ، وسيكون من الخطأ
القول ، على أساس استقضاء كيسكاماهوك وحده ، أو على أساس الحالة
التي أرودها فيما سبق ، إن ذلك هو النمط الطبيعي لهجرة العمل . ومع ذلك
يكشف تعرف حياة العمال المهاجرين في أجزاء أخرى من القارة بدرجة أوثق
عن أن خبرتهم في جوهرها ليست متباينة ، حتى إذا تفاوت عدد المهن التي

(١) Working Life : وعمر العمالة هو الفترة بين السن عند بداية العمل ، والسن عند
التقاعد . وللاصطلاح مأخوذ من : قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية ، والمجم
الديموجرافي المصدر الثاني - المترجم .

يعملون بها ، والمدن التي ينتقلون إليها ، والمرات التي يزورون فيها قراهم .
فبالنسبة للعمال المهاجرين الأفريقيين جميعاً يكون عمر عمالهم ، مهما تنوعت
التفصيلات ، انتقالاً وتغييراً مستمرين من القرية إلى العمل الأجير ، ومن العمل
الأجير عائدين إلى القرية .

« ... أن حاجتهم لا بد أن تكون ماسة للغاية ... »

وعندما يلزم المرء ماذا تعني هجرة العمل هذه من زاوية المكابدة
والتعاقب والمعاونة البشرية ، فلا بد أن تكون الأحزان والآلام في الحقيقة
هي نصيب الأفريقيين وقدرهم ، وأن تكون الورطة البائسة « إلى اليأس » هي
التي تدفعهم بمثل هذه الأعداد الكبيرة ، وبكل هذا القدر من عدم الرفق
أو الرحمة ، إلى هجرة البيت والزوجة والبيت والولد ، والانطلاق بعيداً
عن السهول والجبال التي ألفوها ، والسفر مئات الأميال عبر أراضٍ قاحلة
منهكة للقوى ، ليكسحوا كالرقيق من القجر إلى الغسق لدى زارع أجنبي ،
أو ليقترحوا ظلمة المناجم ويستغلوا قواهم في الحفر بحثاً عن الذهب أو القصدير
أو النحاس من أجل ربّ عمل أوروبي .

يقول استقصاء أجرى في أوغندا في عام ١٩٣٧ (١) ، في تعليق على
الرحلات الطويلة الشاقة التي يقوم بها هؤلاء العمال المهاجرون :

« ... مما يدهشني أن احداً منهم يسافر أصلاً ، ومن الواضح أن
حاجتهم لا بد أن تكون ماسة للغاية بحيث ترغبهم على أن يتجسّموا مخاطر
الرحلات الراهنة »

يقول نون (٢) معلقاً على عزوف كثير من الأفريقيين عن الهجرة
في ظل مختلف مخططات التجنيد والعمل التعاقدى ، وتفصيلهم « أن يعملوا
لحساب أنفسهم » :

(١) Report on an Investigation into Conditions affecting Unskilled Labour and the Supply thereof, within the Protectorate
أسد شهاب الأتصام ، أوغندا ، ١٩٣٧ .
(٢) نون : المرسى السابق ، ص ٣٨-٧ .

« إن الأفريقى فى ظل هذا النظام يسافر عادة إلى مكان العمل سيرا على الأقدام ، معقياً المستخدم بذلك من مصروفات النقل ، ومن الرسوم التى تدفع مقابل الخدمات التى تؤديها وكالة التجنيد ويأتى عمال كثيرون على كل ما لديهم من موارد قبل أن يصلوا إلى المكان المقصود (١). وفى التقارير الاستعمارية عن مناطق أفريقيا الغربية تكثر الإشارة إلى أهالى وجنوا ما موتى أو على وشك الموت جوعاً على طول طرق الهجرة ... والعامل الذى يهاجر باختياره يتفق ما بين ١٥٪ و ٢٠٪ من كسبه لتغطية نفقات الرحلة ، كما يفقد أيضاً أجره عن مدة ترواح ما بين ثلاثة أسابيع وشهر ، إن لم يكن أكثر ، وهى المدة التى تستغرقها الرحلة. » (التشديد من عندنا - ج. و) .

ومع ذلك مازالوا يجيئون فى جيوش تزداد أبداً ، سعياً وراء العمل ، وراء النقود ، كى يسدحوا ضريبة الرؤوس ، ويشترى بعض الملابس ، ويجنبوا أنفسهم ويجنبوا أسرهم مقبلة البؤس والتضور جوعاً . وعبر القارة بأسرها ، وفى سبيل لا يتوقف أبداً ، سبيل يزداد أبداً ، تتدفق هذه الموجة العارمة من الأفريقيين ، ضحايا نظام الاستغلال الإمبريالى الذى لا يمكن أن تكتب له حياة إلا على أساس تحويل الأفريقى إلى كائن يهتم على وجهه فى أرجاء قارته بأسرها .

يقول دافيد ندرى ، فى دراسة خاصة له عن رحلات هؤلاء العمال المهاجرين الأفريقيين (٢) ، « إنهم يسافرون عدة مئات من الأميال بحثاً عن عمل. » ثم يقول فى الدراسة نفسها ، « أنهم يسمعون على أقدامهم مسافة تتراوح بين مائة ميل وخمسمائة ميل ، حسب بعد المكان الذى يقصده العامل. » وقد سجل ميرلى دافيس (٣) بلوره المسافات الطويلة التى يعيشها هؤلاء

(١) Destination : ويقال مكان الوصول أيضا ، وهو المكان الذى تنتهى عنده رحلة الهجرة . والاصطلاحان من النجم الديموجرافى المتعدد اللغات ؛ و قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية - المترجم .

(٢) دافيد ندرى : « The Road to Work : A Survey of the Influence of Transport on Migrant Labour in Central Africa » ، فى رودس - لنشيتون ، جرنال منشتر ، ١٩٥٤ ، العدد ١٥ ، ص ٣٢ .

(٣) ميرلى دافيس : « Modern Industry and the African » ، ص ١٥٦ ، لندن ، ١٩٣٣ .

الأفريقيون سعيًا وراء العمل . وقد جاء في تقرير عن نياسالاند صدر في عام ١٩٣٥ أن نسبة تصل إلى ٩٠٪ من الكادحين من أبناء نياسالاند يذهبون إلى الجنوب سعيًا على الأقدام ، حيث لا توجد لديهم نقود كافية لدفع تكاليف السفر بالسكك الحديدية . بل إن رحلة العودة ، بعد أن يكونوا قد أكلوا نوبتهم من العمل الجدير ، تقطعها أغليبتهم سيراً على الأقدام .

وقد استرعت هذه الرحلات الطويلة أنظار بويل (١) أيضاً . ففي بحث له عن فترة سابقة يشير إلى الأفريقيين من أبناء روديسيا الشمالية الذين يتعين عليهم أن « يسبوا على أقدامهم ثلاثة أو أربعة أسابيع » للحصول على عمل . ويقتبس سكايرا ، في دراسته عن العمل المهاجر التي يفادر بشوانالاند (٢) ، من مذكرات وضعها أحد حكام الأقاليم المحلية في عام ١٩٤٣ جاء فيها ، « إن أي واحد من الأهالي يرغب في السعي إلى العمل بعيداً عن قريته ، لدى أحد المراكز الأوربية ، يكون عليه أن يسافر ثلاثمائة ميل على الأقل بواسطة البوريات أو سيرا على الأقدام ، أو حوالى خمسمائة ميل إذا كان يأتي من منطقة كاباموكوني Kabamokoni » (التشديد من عندنا - ج . و .) ويقول روبر (٣) أيضاً إن « عدداً كبيراً بصورة تدعو إلى الدهشة من عمال أفريقيا الغربية يسافرون مسافات طويلة بحثاً عن عمل » .

ويعد هذا الميل إلى السفر سيراً على الأقدام ، في جزء منه ، نتيجة للاتجاه المتزايد إلى السعي إلى العمل بصورة مستقلة عن وكالة التجنيد العادية . فالتجنيد كان مصلحاً هاماً لإثراء الوكالات والأفراد الذين يشتغلون بهذه التجارة في البشر ، بيد أنه على الرغم من الزيادة عبر السنين في عدد العمال الذين يهاجرون في أفريقيا ، تواصل نسبة من يحصلون على عمل من خلال وكالات التجنيد الانخفاض : وقد لاحظ ج . ن . بردن (٤) ، وهو من

(١) بويل : المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٢) سكايرا : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(٣) ج . و . روبر : Labour Problems in West Africa ، ص ٣٢ ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٤) ج . ن . بردن : Labour Migration in Africa ، الجزء الأول ، Cornea II ، ص ٥٦ ، فبراير ١٩٥١ .

كبار موظفي المستعمرات ، أن « عددًا كبيراً من المهاجرين من وسط إفريقيا إلى الاتحاد (١) يفضلون التقدم بصورة مستقلة واختيار من سيعملون لديهم » .

ويؤكد الفكرة نفسها التقرير السنوي لنياسالاند Annual Report for Nyasaland لعام ١٩٥٧ ، الذي جاء به أن « أغلبية العمال المهاجرين يختارون الذهاب دون الارتباط بعقد . ويذهب العدد الأكبر من هؤلاء المهاجرين إلى روديسيا الجنوبية ، لأنه من المخطور دخول المهاجر من أبناء نياسالاند إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وذلك ما لم يكن مجتهداً للعمل في مناجم الذهب » . وإذا ما أمعن المرء النظر في التقرير ، وقرأ ما بين سطوره ، استطاع أن يلمس إقراراً رسمياً بأن أبناء نياسالاند إذا ما ترك لهم الاختيار ، حتى عندما يكونون مرغمين على السعي إلى العمل ، يفضلون ألا يعملوا في مناجم جنوب أفريقيا .

ولاشك في أن أحد أسباب ذلك المقدار الهائل من العمل المهاجر غير المجند ، بصرف النظر عن عزوف كثيرين من الأفريقيين عن العمل في المناجم ، سبب اقتصادي محض . إذ يتوقع من العمال المهاجرين ، بمن فيهم المجندون ،^{٢٠} أن يدفعوا تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات أو القوريات . أما تكاليف السفر بالسكك الحديدية فتدفعها عادة وكالة التجنيد ، بيد أن العمال يتعين عليهم في أغلب الأحوال أن يعيشوا مسافات طويلة للغاية للوصول إلى محطات السكك الحديدية ، بحيث إن السفر المجاني بالسكك الحديدية لا يحل سوى جزءاً من مشكلتهم . وتقرض للعمال المجندين تكاليف سفرهم بالأوتوبيسات من نقطة التجنيد ، ثم يخصم من أجور الشهر الأول .^{٢١}

وبالنسبة لبنتوانالاند يقدم سكاپيرا بعض الأمثلة على أجور السفر المعنية — وهي تراوح بين شلن وستة بنسات وثلاثين شلناً للرحلة الواحدة ، التي طولها ٣٢٠ ميلاً . وجددير بالذكر أن هذا الرقم الأخير أعلى كثيراً من متوسط الأجر الذي يحصل عليه عامل المناجم في الشهر ، أو الذي يحصل عليه كثير من العمال الزراعيين . ومن الواضح أن نفقات السفر العالية هذه (يتراوح

(١) المقصود هنا الهجرة من وسط أفريقيا (روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند) إلى اتحاد جنوب أفريقيا — المرحوم .

متوسط أجر العامل الصناعى البريطانى فى الشهر بين خمسة وأربعين وخمسين جنيهًا استرلينياً) سبب هام لسفر كل هذه الأعداد الكبيرة من المهاجرين مثل هذه المسافات الطويلة سيراً على الأقدام ، ولتفضيلهم السعى إلى العمل بعيداً عن مخططات التجنيد الرسمية .

ويتعين على العمال المجندين عادة أن يدفعوا تكلفة العودة إلى قراهم — فإذا ما كانوا يعودون إلى قراهم مرة كل عام ، كما يفعل الجزء الأكبر منهم ، يمكن للمرء أن يلمس مدى فداحة العبء الاقتصادى الذى يتحملونه به .

وثمة شكاوى أخرى كثيرة يرددها الأفريقيون ضد نظام التجنيد . يقول روبر (١) ، فى حديثه عن تجنيد العمال المهاجرين للمناجم فى أفريقيا الغربية ، إنه يزخر « بسجل مخزن » .

ثم يذكر روبر بصفة خاصة « الخلداع » و « العنف » ، اللذين كانا يكثران بالتجنيد فى أغلب الأحوال ، وكذلك نقص الطعام فى الرحلات الطويلة إلى أماكن العمل ، ونقص المستخدمين ووكالات التجنيد للعقود والوعود ، وظروف التفقر التى يعمل العمال فى ظلها » .

ويصف سكايرا (٢) المعاملة المائلة التى يلقاها العمال الذين يهاجرون من بتشوانالاند ، وعلى الرغم من أنه يبدو بوضوح مقتنعاً بأن مثل هذه المعاملة إنما تمت إلى فترة سابقة ، وبأن مساوئ تلك الأيام التى كانت تقرؤها وكالات التجنيد المعترف بها رسمياً لم تعد قائمة ، يوجد القليل من العمال الأفريقيين الذين يشاركونه رأيه . ومن الواضح أن روبر ليس مقتنعاً تماماً بأى المساوئ قد اخضت ، وهو فى الحقيقة يدلل على أنه دون وجود التنظيمات النقاية ، و « الحماية الجماعية » التى تستطيع هذه التنظيمات أن توفرها للعمال المهاجرين ، « يكون من الصعب حقيقة ضمان ألا تنشأ المساوئ والانتهاكات فى عقود العمل ، التى تقرف مع العمال المهاجرين » (٣) .

(١) روبر : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢) سكايرا : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

ويذكر روبر بين أنواع المساوىء والانتهاكات التي مازالت قائمة، الاستقطاعات من الأجور، وسوء الظروف السكنية والطبية. كما أن الشكوى التي تتردد في تنجانيقا، والتي عرضناها في فصل سابق، تكشف مرة أخرى عن المساوىء والانتهاكات التي تقترنها أنظمة التجنيد.

دوران العمل

تقترن هجرة العمل بصورة حتمية بذلك العامل المبدد الرهيب: دوران العمل (١).

فقد سجلت صناعة التعدين في ساحل الذهب، في عام ١٩٤٩، أن الدوران الشامل للعمل كان قرابة ٨٥٪ من قوة العمل، كما يكاد يبلغ ١٠٠٪ بالنسبة للعمال الذين يعملون تحت الأرض. وأوضحت الأرقام الخاصة بنيروبي في عام ١٩٥٣ أن ٤٨٪ من العمال كانت لديهم مدة خدمة تقل عن العام في المشروعات التي كانوا مستخدمين فيها وقت إجراء الاستقصاء، وأن مدة خدمة ٨٠٪ منهم كانت لا تزيد على عامين؛ وأن ٣٪ منهم فقط كانت لديهم مدة خدمة تزيد على عشرة أعوام. وأوضح استقصاء أجرى على مصانع الدخان بأوغندا (٢)، وذلك بالنسبة لفترة السنة شهور التي تمت في خلالها الدراسة، أن معدل الدوران الشهري للعمل كان ٧,٦٪. ويقول تقرير من سولزبري (٣) أن ٧٦٪ من أفراد قوة العمل يقعون في كل عمل في المتوسط فترة تقل عن أربعة شهور ونصف شهر.

وأوضحت دراسة أجريت على دوران العمل في مدينة الكاب (٤) أن متوسط النسبة السنوية المثوية لدوران العمل، بالنسبة للفترة ٤٩ - ١٩٥٤،

(١) Labour Turnover : انظر، ص ٦٠٢ - المترجم.

(٢) و. إنكان : An African Labour Force, East Africa Studies No. 7
كبالا ١٩٥٦.

(٣) Annual Report of the Secretary for Native Affairs, 1953

(٤) دكتور شيلات. فان دهورست : Native Labour Turnover in the Cape
« في ذي سوان أفريكان جورنال أوف إيكونوميكس »، ديسمبر ١٩٥٧، السنة الخامسة والمشرون، العدد الرابع.

لم يكن أقل من ١٣٨ . وفي عام ١٩٥٤ كان دوران العمل ، حتى بالنسبة للعمل المنتظم ، شديد الارتفاع بحيث وصل إلى ١٣٩ ، على حين وصل إلى ١٩١ بالنسبة للعمل الموسمي غير المنتظم . وكشفت الدراسة أيضاً عن أن ٨٠٪ من جميع هؤلاء الذين يتركون وظائفهم قد عملوا في هذه الوظائف مدة تقل عن العام ، وحتى عندما كان العمل ذا طابع منتظم كان ذلك صحيحاً بالنسبة لثلاثة أرباع من يتركون عملهم .

وكشفت هذه الدراسة أيضاً عن أن ٤١٪ من العمال الأفريقيين ، الذين كان من الممكن التحقق من أجورهم ، كانوا يحصلون على أجر يتراوح بين جنهين استرلينيين وثلاثة جنيهات استرلينية في الأسبوع ، وأن ثلاثة أرباعهم كانوا يحصلون على أقل من أربعة جنيهات في الأسبوع . وتوضح دكتورة ش . ت . فان درهورست أن انخفاض الأجور يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع دوران العمل ، وتقدم الأدلة على أن ظروف العمل والتسهيلات الاجتماعية والتدريب والترقي كان لها دورها أيضاً . وهي تستخلص أن دراستها « تفرص وجود علاقة إيجابية بين الأجور وغيرها من ظروف العمل وبين دوران العمل ، أي أن دوران العمل يقل كلما تحسنت المزايا التي يوفرها عمل ما » . (١)

ويوضح نورثكوت وجونس ، في دراستهما عن دوران العمل في خطوط السكك الحديدية بكينيا (٢) ، أن مدة خدمة حوالي ثلث العمال كانت تقل عن العام ، وأن قرابة ٤٠٪ ممن تركوا العمل في عام ١٩٤٦ عملوا في السكك الحديدية أقل من اثني عشر شهراً ، وأن أكثر من ٧٠٪ ممن تركوا العمل كانت مدة خدمتهم تقل عن ثلاث سنوات . وهما يقولان في تلخيصهما للموقف إن « ميلا كبيراً من العمل الأفريقي يتدفق للعمل بالسكك الحديدية أو تاركاً العمل بها » (٣) :

أما عن سبب وجود مثل هذا الدوران الكبير ، فقد كشفت حملات

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٨٨ .

(٢) African Labour Efficiency Survey : إعداد من . هـ نورثكوت ، لندن ، ١٩٤٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٤ .

التقصي عن أنه « في أغلبية الحالات يترك العمال العمل ليعودوا إلى معازلهم » ، وعن أنهم يتركونه في بعض الأحيان بسبب تدهور صحتهم ، وفي أحيان أخرى كي يرعوا شئون آبائهم ، وفي أحيان ثالثة كي يحصلوا على « فترة راحة من العمل » ، أو يتركونه « سعياً وراء عمل أقل إرهاقاً أو أعلى أجراً » . وذلك تأكيد آخر لقابلية العمل الأفريقي الشديدة للحركة والانتقال ، وللانساق الذي يتلفق به هذا « السيل العارم » ، كما يسميه نورثكوت وجويس ، عائداً إلى المعازل وقادماً منها .

وإنه لصحيح ، كما يؤكد بعض المعلقين ، أن كثيرين من هؤلاء العمال هم ممن يعرفون « كعمال غرض » « target workers » (أرزقية) ؛ أي ممن يسعون إلى العمل لغرض محدد - الحصول على النقود لسدادات الضرائب ، أو شراء ملابس ، أو لقضاء ضرورة ما أخرى فوق مستوى الكفاف - وأنهم عندما يحققون ذلك الغرض يُقفلون عائدين إلى بيوتهم في الريف . بيد أن ذلك ليس بأية حال القصة بأكملها . فالمستخدعون الأوروبيون أنفسهم ، وبخاصة في مجالي التعدين والزراعة (وهما قطاعان من الاقتصاد المحددان بلوحة كبيرة النمط الاستعماري للاستغلال) ، يحتفظون بنظام للعقود القصيرة الأجل .

يقول نون (١) على سبيل المثال : « لقد كانت السياسة العامة في المناطق الأفريقية التابعة هي تقصير أجل خدمات العمل الذي يتم التعاقد عليه بمقتضى القوانين التشريعية » - ستة أشهر ، أو عام ، أو عامين - ، أو حتى ثلاثة أعوام (في الكونغو البلجيكي) . وما إن ينتهي العقد حتى يرسل العامل إلى قرينته حطاماً مستهلكاً في أغلب الأحوال . وفي نياسالاند والسيديكي أو الترانسكي يمكن للمرء أن يشاهد الكثير من هذه الهياكل المستهلكة المحطمة العاجزة ، التي نال منها مرض السل كثيراً ، الهياكل التي كانت يوماً ما رجلاً ، والتي أتى عليها تماماً عليها في المناجم أو في المزارع الرأسالية ، والتي عادت لتضيف عبثاً اقتصادياً باهظاً على الأقارب الذين طحنهم الفقر بالفعل .

(١) نون : للرجع السابق .

البحث عن الضمان

ينبغي أن نذكر أن الفلاح الأفريقي يكون عادة عاجزاً عن إحضار أسرته عندما يأتي للعمل لدى شركة أوروبية . وفي مثل هذه الظروف يكون من المحتم عليه ألا يظل بعيداً عن قريته لفترة أطول مما تتطلبه الضرورة المطلقة . وبالإضافة إلى ذلك فإن من الأمور الحيوية بالنسبة للأفريقي أن يتوافر لديه قدر من الضمان ، لا بالنسبة لتقدمه في العمر فقط ، وإنما أيضاً في حالة فقدته لعمله أو مرضه أو عجزه عن العمل . وهكذا نجد يكافح كي يحتفظ بموطئ قدم على أرض القبيلة ، صوناً لحقوقه في حيازة هذه الأرض - ويحتم عليه ذلك أن يعود إلى قريته بصورة دائمة من حين لآخر .

وتوضح الاستقصاءات التي أجراها معهد رودس - لفنجستون أن ٣٧,٣ ٪ من الذكور البالغين في مدن روديسيا الشمالية يعثرون العودة إلى قراهم عندما تنتهي أيام العمل، لأنهم يتوقنون إلى الضمان الذي لا يستطيع المدن أن توفره لهم . وثمة ٥٤,٧ ٪ آخر من عمال الغرض (أرزقية) سيعودون أيضاً إلى قراهم . وقال ٨ ٪ فقط إنه لا توجد لديهم أية نية على الإطلاق لترك المدن .

ويعان تقرير « لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى »

Commission for Technical Co-operation in Africa South of the Sahara (CCTA) ، عن العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا^(١) ، في تعليق له على هذه الأرقام ، أنها « مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة الضمان » . ويقول التقرير إن الأفريقي يستطيع أن يجد هذا الضمان في أراضي قبيلته ، على حين « لا يمكن أن يوجد ، ضمان مهني مماثل إلا في أماكن قليلة من الاقتصاد الأوروبي ، حيث يتوقف توافر السكن في كثير من الحالات على

(١) « العوامل البشرية للإنتاجية في أفريقيا » The Human Factors of Productivity in Africa ، معهد السمل فداخل أفريقيا : لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى CCTA ، بماكو ، ١٩٥٦ ، ص ٦-٤٧ . CCTA هي الحروف الأولى من اسم هذه اللجنة بالفرنسية وهو : Commission de coopération technique en Afrique -su sud du Sahara (المترجم .)

الاحتفاظ بالوظيفة . و يضيف التقرير أن « الشاغل نفسه فيما يتعلق بمسألة الضمان يمكن أن نلمسه في مناطق بريطانية متعددة ، وذلك باعتباره المشكلة الحلرية التي ينبغي إيجاد حل لها قبل أن يصبح ممكناً تنفيذ أية سياسة طويلة الأجل لتحسين إنتاجية العمل . والعمل المهاجر يمكن أن يقال عنه - ويكاد ذلك أن يكون بسبب الضرورة - أنه عمل غير متصل وغير ماهر ولا يمكن الاعتماد عليه ، وذلك لأنه عمل غير مدرب ، وهو غير مدرب لأنه غير قابل للتدريب . إن أيام عمل لا حصر لها تبدد في رحلات طويلة وشاقة ومرهقة في أغلب الأحوال فيما بين المعازل القبلية ومناطق الاستخدام ؛ وبالقدر الذي يحدث به ذلك التحلل من الارتباطات القبلية ، تتجه الأمور إلى أن تخلق على المستوى غير الماهر بروليتاريا لا جلور لها تحشد في مدن قوامها العشب والأكوخ ، وإلى خلق مشكلات اجتماعية بسرعة أكبر من تلك التي يمكن بها الإحاطة بهذه المشكلات . »

وتعد الأجور المنخفضة أيضاً عاملاً يحول بين الأفريقيين وبين الاستقرار ، ويرغمهم على الانتقال بصورة مستمرة فيما بين المناطق الحضرية وقراهم . ويؤكد نون أن :

« ... الأجور التي كانوا يتكسبونها في المناجم كانت في أغلب الأحوال على درجة من الانخفاض لا تسمح لهم بقطع صلاتهم بقراهم تماماً . وشتان ما بين النظر إلى الأجور على أنها دخل تكميلي يوفر وسائل مواجهة التزام عابر ... على حين أن جانباً كبيراً من دخل الأسرة ما زال يحققه عمل الزوجة والأطفال الذين يقلعون الأرض ، وبين اضطراب العامل إلى الاعتماد على الأجر الذي يتكسبه باعتباره المصدر الوحيد للدخل ودخل أسرته . » (١)

بين عالين

على الرغم من أن الضمان لا ينبغي توفيره من خلال العمل الأكبر في المدن ، لا ينبغي كذلك توفيره في المناطق الزراعية ، لأن ذلك بدوره لم يكن قط من أهداف الإمبريالية . فسياسة الأرض والسياسة الزراعية التي يتتبعها

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

الأوروبيون ، كما أكدنا فيما سبق ، كانت على وجه التحديد بحيث تحول دون ظهور زراعة أفريقية مزدهرة ، ليس فقط من أجل خنق أى منافس اقتصادى احتمالى للزراعين الأوروبيين والشركات الزراعية الأوروبية ، وإنما أيضاً لتحويل الأفريقى إلى مثل هذه المضايق الاقتصادية الرهيبة بحيث يرغم على ترك أرضه بصورة دورية ، وعلى بيع قوة عمله لشركات التعدين والمصالح الزراعية الأوروبية . ٥٦

وهكذا تتمكن الإمبريالية ، عن طريق الإبقاء على اقتصاد يطحنه الفقر في الريف ، وكذلك على أجور الكفاف ، وعلى الأحياء القلوة والافتقار إلى الضمان في المناطق الحضرية ، من أن تمنع الأفريقى من أن يجد ضمناً اقتصادياً سواته في المدينة أو الريف ، ومن ثم تعيد الطريق أمام الدورة الدائمة لحركة الأفريقيين من الزراعة الأفريقية القائمة على الاستهلاك الذاتي إلى الاستخدام لدى الأوروبيين ، ومن الاستخدام لدى الأوروبيين عائلتين إلى الريف ، وهى الحركة التى تعد قسمة ملحوظة بارزة من قسمة أفريقيا اليوم . فالأفريقى يكون في خلال جزء من حياته عاجزاً عن أن يقيم أوده وأود أفراد أسرته دون أداء العمل الأجير . كذلك لا يسمح له العمل الأجير بأن يقيم أود زوجته وبقية أفراد أسرته . وهكذا يطحن الأفريقى بين حجرى الرخى ، ويستحيل عليه أن يجد ملائناً في هذا الاتجاه أو ذاك .

وفي اتحاد جنوب أفريقيا لا يجد الأفريقى الفرصة لأن يصبح فلاحاً مستقراً ، أو ساكناً مستقراً من سكان المدن (١)

وفي أفريقيا الشرقية لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ، عن الفترة ٣ - ١٩٥٥ ، أن العامل الأفريقى في المزرعة الرأسمالية أو في المدينة لم يكن يجد أى ضمان دائم لنفسه ولأسرته . لقد كان يعيش بقمم في مكان عمله وبالتقدم الأخرى في عزله » (٢)

(١) إيزابييل مغاليله : « The Dilemma of the African Elite » ، في وثائق تونشيث سنشرى ، ٥ إبريل ١٩٥٩ ، السنة ٢٤٥ ، العدد ٩٨٦ ، ص ٣١٩ .
(٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (EARC) : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وتفيد إحدى المشاهدات التي خرج بها م . هـ . نورثكوت من مقابلة أجراها في خلال حملة التقصي التي قام بها في كينيا في عام ١٩٤٧ (١) ، مايلي :
 « حمال في سقيفة البضائع يحصل على أجر الحد الأدنى . التحق بالعمل منذ ثمانية عشر شهراً ليسدد ضريبة الرسوم المقررة عليه ، ويشترى بعض الملابس . أحضر زوجته معه من كافيروندو الشمالية North Kavirondo ، ولكن سرعان ما تبين له أنه لا يستطيع أن يعولها ، وأنه يتعين عليه أن يعيدها إلى القرية . »

وهذا الحمال الفقير من الختم عليه أن يعود إلى قريته إذا كان من المقدر له أن يعيش مع زوجته مرة أخرى . ومع ذلك يكون من الختم عليه بالمقدر نفسه أن يهجروها بعد فترة « كي يسدد ضريبة الرسوم ، ويحصل على بعض الملابس » . وهكذا تستمر دورة الحركة .
 ذلك هو نظام هجرة العمل الذي يجعل الفقر من نصيب الأفريقي ، سواء أظل فلاحاً أم أصبح عاملاً .

والسياسة التي كثيراً ما تدافع عنها الدراسات الرسمية وشبه الرسمية هي الإلغاء التدريجي لنظام هجرة العمل وإحلاله بطريقة عاملة دائمة مستقرة حضرية (٢) permanent, stabilised, urbanized working class قطعت صلاتها نهائياً بالزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي وذلك لموازنة التفتيت الإجباري العنيف للنظام المشاعي الأفريقي في حيازة الأرض وإحلاله بنظام التملك الفردي الحر للأرض ، مع حق شراء الأرض وبيعها . ويرغم أن هذه الآراء كانت تحظى بدفاع ظل يتكرر بصورة متزايدة لمدة لا تقل عن عشرين عاماً ، ظل العمل المهاجر قائماً ، بدلا أن يتلاشى ، بل انه كان ينمو في معظم المناطق . (٣)

(١) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٢) Urbanized ، أي تمكن المدن ، ويقال متحضرة أيضاً ، أي تسكن الحضر - المرجع .

(٣) تشير دراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة إلى والهجرات الواسعة النطاق التي تمتد في الأساس ظاهراً لوضع العمل في أفريقيا ، وتشير الدراسة إلى ذلك أن معظم البيانات الحديثة تدل على استمرار هذه الحركات . وتوضح الدراسة أن من بين الأسباب الرئيسية لذلك عدم كفاية الأرض ، وانتشار عدم اللسان من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية . (NSG ص ١٢٨) .
 انظر أيضاً ، African Labour Survey ، ص ٢٧ - ١٢٨ ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٥٨ .

لماذا كان ذلك النقط التقليدي للعمل المهاجر الرخيص يتشبث بالبقاء يمثل هذا العناد ؟ إن نظام العمل المهاجر عنصر أساسي للاستغلال الاستعماري في أفريقيا تأسس على استغلال الثروة المعدنية والموارد الزراعية الأفريقية. ولقد ظلت القارة الأفريقية ، بعد حوالى ستين عاماً من الحكم الإمبريالى ، قارة غير مصنعة ، ولذلك ظلت متطلبات العمل فيها أساساً هى الاحتياجات الموسمية للمزارع الأوروبية ، واحتياجات العمل غير الماهر فى المناجم التى يملكها الأوروبيون . وحتى فى اتحاد جنوب أفريقيا ، حيث حدثت أعلى درجة للتطور الصناعى فى القارة ، مازال العمل للمهاجر على نطاق هائل هو الوضع السائد ، ومازالت أغلبية العمال من غير المهرة (على الرغم من وجود عدد متزايد من العمال المهرة وأشباه المهرة فى الصناعات التحويلية) ، وما زالت المناجم والمزارع هى المستهلك الأكبر للعمل ، حتى على الرغم من أن الصناعات التحويلية تنتج الآن سنوياً مقادير أكبر من حيث القيمة . إن مصلحة الاستعمار الثابتة فى الاحتفاظ بإمدادات موفورة من العمل المهاجر الرخيص اللازم للمزارع الصغير والمزارع الرأسمالية الكبيرة والمناجم ، هى التى تفسر لماذا يواصل هذا النظام تشبته بالبقاء .

وما على المرء إلا أن يتأمل بعض الأرقام مرة أخرى ، أى أن يترك باختصار مدى قيام اقتصاد أفريقيا الاستعماري على العمل المهاجر واعتماده عليه . فثلثا عمال المناجم فى الراند يأتون من خارج اتحاد جنوب أفريقيا ، وحوالى نصف قوة العمل فى روديسيا الجنوبية من العمل المهاجر ، وأغلبية قوة العمل فى أوغندا عمل مهاجر ، وقراية نصف العمال غير المهرة فى غانا يتم الحصول عليهم من مناطق أخرى ، وأغلبية الذين يستخدمون بها فى خلال موسم الحصاد الماهم محصول الكاكاو من المهاجرين ، وربع عمال المناجم الأفريقيين فى روديسيا الشمالية يأتون من خارج البلاد . إن أغلبية عمال المناجم فى القارة ، والذين يبلغ عددهم مليون عامل ، عمال مهاجرون (١) .

وليس الحركة فى الاتجاه المضاد بأقل دلالة . فكمثر من نصف الرجال قوى البنية القوية فى باسوتولاند يغادرون البلاد كل عام . وفى بشوانالاند

(١) Economic Survey of Africa since 1950 ، ص ٦١ ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٩ .

وسوازيلاند نجد أن هناك نسبة تتراوح بين ٢٠٪ = ٣٠ من البالغين الذكور غائبة عن القرى . كما أن أكثر من ٤٠٪ من جميع البالغين الذكور القادرين على العمل في نياسالاند يستخدمون في خارج البلاد . ويكون أكثر من ٥٠٪ من الذكور البالغين في موزمبيق الجنوبية بعيدين عن قراهم يعملون مقابل أجر لدى الأوروبيين في خارج موزمبيق .

بيد أنه حتى هذه الأرقام لا تحكى القصة بأكملها ، لأنه بالإضافة إلى الحجم المائل للهجرة الأجنبية يوجد حجم كبير بالمثل للهجرة في داخل كل بلد ، من الريف إلى أماكن العمل لدى الأوروبيين . وهكذا تبين الاستقصاءات التي تجرى في مختلف البلاد أن ٦٠٪ و ٧٠٪ و ٨٠٪ ، بل ١٠٠٪ ، من الذكور يكونون مغيبين عن قراهم .

« ان الأغلبية الهائلة من العاملين بأجر جنوبي الصحراء الكبرى يكونون

على الأرجح من المهاجرين . » (١)

لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أن العمل المهاجر في أفريقيا يكمن في نفس قلب نظام العمل . يقول نون ، بقدر كبير من العدالة والإنصاف ، أن العمل المهاجر هو « النتيجة النهائية لكل المشكلات التي تواجه العمل الأفريقي اليوم » . فالعمل المهاجر هو الذي يوفر الآلية التي تستطيع الإمبريالية من خلالها أن تحتفظ على أفضل نحو بإمدادات مطردة من العمل الرخيص . ومن الطبيعي أنه ، إذا كان هناك حرص على ضمان إمدادات موفورة ومستمرة من العمل للرخص ، فمن غير المحتمل أن تبدأ في الوقت نفسه عملية إتفاق مبالغ هائلة على توفير المساكن والضمان الاجتماعي والمعاشات وأجر الأسرة والتعليم والتدريب والتوظيف في أعمال ماهرة ، وهي عملية تصاحب بصورة حتمية سياسة استقرار العمل ، بل تكون في الحقيقة من متطلباتها .

« إن المستخدمين البيض بوجه الإجمال على استعداد لقبول العمل المهاجر شريطة أن تكون إمداداته ثابتة ، وذلك للسبب الهام وهو أن العمل المهاجر يكون على الأرجح أرخص في الأمد الطويل من العمل الدائم . بفرض النظر عن سلم الأجور الصاعد ، تتطلب قوة العمل الدائمة تسهيلات

(١) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

اجتماعية ، مثل الإسكان والترفيه ، من نوع أوسع نطاقا وأكثر تكلفة من ذلك الذى يقبله العمل المهاجر . بل إن الأمر الأكثر تكلفة، سواء أكان على حساب المستخدمين أم على حساب الحكومة ، هو الإعانات الضرورية للعجزة والمعطلين . ولا يشغل المستخدمون البيض أنفسهم بطبيعة الحال بما إذا كان الأفريقى يعمل لديهم إنما يقوّض الحياة الاقتصادية لقرينته ، شريطة أن يكون فى استطاعتهم الحصول على حاجتهم من العمل مقابل ما يعتبرونه (أجورا معقولة) . (١)

وقد لاحظت اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية ١٩٥٥-٣٢ ، عزوف الجهات الرسمية عن الدخول فى نزاع مع نظام العمل المهاجر ، وعن توفير الأشكال الضرورية للضمان الاجتماعى الذى يعدّ عنصرا أساسيا فى أية سياسة تستهدف استقرار العمل ، وتبين لها أن الحكومات فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا وشديدة الحرص على أن يظل قاسما بين الأفريقيين ذلك الشكل من الضمان الذى كان سائدا ، والذى كان باستطاعة كل فرد بمقتضاه الحصول على الأرض فى منطقة قبيلته ، وهنا يمكنه أن يقيم أوده وأود أسرته . كما كانت شديدة الحرص أيضا على تحاشى ظهور طبقة محرومة من الأرض فقدت شكلها التقليدى للضمان فى حالتى المرض والشيخوخة . (٢)

وبعبارة أخرى تفضل الحكومات الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية أن تلقى على عاتق الفلاحين المطحونين كل أعباء توفير الضمان فى حالتى المرض والشيخوخة ، وذلك على الرغم من أن تقرير اللجنة الملكية اضطر فى مكان آخر إلى التسليم بأن والفقر مازال هو الطابع المميز لكل سكان المناطق الثلاث (٣) تقريبا . (٤)

-
- (١) دكتورة مارجريت ويد : المرجع السابق ، ص ٦٠٨ .
 (٢) اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية (IARC) : المرجع السابق ، ص ٥٠ .
 (٣) المقصود بالمناطق الثلاث هنا كينيا وأوغندا وتنجانيقا ، وهى المناطق الثلاث التى كانت تابعة لبريطانيا فى أفريقيا الشرقية والتى كانت تشكل ، إلى جانب زنبرار ، ما كان يعرف بأفريقيا الشرقية البريطانية - المترجم .
 (٤) (IARC) : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وقد تظهر في بعض المناطق (مثل اتحاد جنوب أفريقيا والكنغوالبلجيكي وروديسيا الشمالية) جيوب للعمل المستقر ؛ ومن الصحيح أيضا أن هذه الجيوب تزداد حجما باطراد . ولكنها لا تغير الخط السائد ، ولا تستطيع أن تغيره في إطار النظام الاستعماري القائم في أفريقيا . فمصالح أصحاب المناجم والمزارع الأوروبيين ، وما يرتبط بها من مؤسسات تجارية ومصرفية ومؤسسات للشحن والتأمين ، هي التي تستطيع تغيير الوضع . والأموال نفسها التي تتدفق من وول ستريت أو السبي أو اليورص (١) تجذبها على وجه التحديد وفرة العمل الرخيص التي تخلقها الهجرة المستمرة .

وليست الأسباب الاقتصادية هي وحدها الدافع إلى الاحتفاظ بنظام العمل المهاجر ، بل يوجد سبب سياسي أيضا ؛ وهو الرغبة في منع ، أو على الأقل تأخير ، تكوين طبقة عاملة دائمة ، غريبة تماما عن النظرة والآفاق السياسية المخلوذة لحياة القرية ، وقادرة على الانفجـاع والتحول إلى بـروليتاريا قوية متماسكة حديثة تعرف إلى أين تسير ، وتكون على درجة كافية من القوة تمكنها من الوصول إلى أهدافها . ولا يخفى على الإمبرياليين أنه في مناطق العمل الحضرية تشكل أعظم التحديات للاستغلال والحكم الإمبرياليين ، وأن الطبقة العاملة في أفريقيا ، شأنها شأن الطبقة العاملة في أي مكان آخر في العالم الرأسمالي ، ستكون حفارة قبر الإمبريالية . ومن ثم يتفجر الخوف من هذه القوة المتنامية بين سطور التقارير الرسمية . وتوالى التحديات من «الأخطار الاجتماعية» التي تنشأ عن «انفصال الأفريقيين عن مجتمعهم القيلي القديم» ، دون وجود «عوامل استقرار» لتحل محل «الصلوات والعادات القبلية» .

ويقرر سكايرا (٢) أنه تـردد في بنشوانالاند شكوى عامة (يفترض أنها صادرة عن الموظفين البريطانيين ورؤساء القبائل) مفادها أن الهجرة تجعل الشبان «قيلي الاحترام للآخرين ومتمردوين ومثيرين للفن» ، وأنهم يكونون

(١) Wall Street, the City, the Bourse : وهي أسماء المال في نيويورك ولندن

وباريس - المترجم .

(٢) سكايرا : المرجع السابق .

« في أغلب الأحوال متغطرسين تجاه رؤساء القبائل » ، ويميلون إلى « الثورة » كما يتضح من « تحلفهم عن سداد الضرائب » . ويقال - ولذلك بعض الدلالة - إن العمال المهاجرين « يصبحون على اتصال بكل أنواع التأثيرات والأفكار الجديدة » ، وإنهم عندما يعودون إلى قراهم يأتون « وقد غرست فيهم فكرة مفادها أنهم أكثر تنورا » . ويقول سكاپيرا إنه قد نشأت تصورات جديدة عن « العلاقة بين الحاكم والرعية » ، وبخاصة فيما يتعلق بأمور مثل « السخرة » .

ومن الواضح أن ما تُقر به قوى الرجعية ، وما تخشاه ، في هذا الصدد ، هو نمو الفهم العام مع ما يقترن به من تصميم على عدم الخضوع للنظام القديم للأشياء .

وقد جاء بكتاب العوامل البشرية للانتاجية في إفريقيا ، نقلا عن تقرير اتحاد وسط إفريقيا ، تحذير التقرير من أن « المعضلة واضحة . فمن ناحية يكون العمل المهاجر على وجه الإجمال عديم الكفاية » ، ومن أجل تحسين نوعيته وكفايته يعد الاستقرار في منطقة الاستخدام أمرا جوهريا ؛ ومن الناحية الأخرى يكون للبقاء على صلة مع الخلفية القبلية مزايا كبيرة على مستوى « تماسك العائل والأخلاق العامة » ، ومن ثم بالنسبة للمسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي . ويؤكد هذه النقطة تقرير من رواندا - أورندي ، التي تعد مصدرا كبيرا للعمال المهاجرين إلى الكونغو البلجيكي ومناطق أفريقيا الشرقية^(١) ، وبخاصة أوغندا ، كما تلقى الضوء عليها بعض التقارير البريطانية وعدد من المصادر الأخرى .^(٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ومن الأمور ذات الدلالة أنه عند ذروة حالة الطوارئ في كينيا قامت الحكومة بتنفيذ « عملية أنفيل »^(٣) في نيروبي ، وهي عملية كانت تستهدف بصفة خاصة طرد الآلاف من العمال الأفريقيين من هذا المركز الحضري ،

(١) لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى (OCTA) ١٩٥٦ ، المرجع

السابق .

(٢) Operation Anvil : انظر ، ص ٥٩٢ - المترجم .

لتشيت ما يعد تركزا خطيرا للبروليتاريا . وبالمثل عندما اتخذ الصدام مع الإمبريالية شكلا حادا في ليوبولدفيل ، بالكنغو-البليجيكي ، عند مطلع عام ١٩٥٩ (١) ، قامت الحكومة على الفور بطرد آلاف العمال وإعادتهم إلى الريف . وفي اتحاد جنوب أفريقيا نجد أن النافع بأكمله خلف مفهوم البانتوستان (٢) هو إرغام البروليتاريا الأفريقي على مغادرة المدن والذهاب إلى الريف ، وحرمانه من التعليم من خلال قانون تعليم البانتو (٣) ، وهكذا يفرق من جديد في جهالة وخرافات وظلامية حياته السابقة .

وكثيرا ما كان العمل المهاجر يعرف بلعنة أفريقيا ، بيد أنه في خضم فوضى واضطراب الدراسات الأفريقية التي تصف هذا النظام ، من وجهة نظر نقدية عادة ، يندر أن نجد المرء كلمة تفسر أن العمل المهاجر في أفريقيا إنما هو جزء لا يتجزأ من الاستعمار ، وأنه في الحقيقة نظام صمّمته الإمبريالية وتعهده بالتشقة والرعاية . ولذلك تذهب هباء كل الالتماسات التي تقدم إلى السلطات الإمبريالية ، مهما كانت حسنة المقصد ، ومهما كانت مدعومة بالحجج التي تؤيد زيادة الكفاية الإنتاجية ، للتخلي عن نظام العمل المهاجر لصالح استقرار العمل . إن العمل المهاجر وأجور الرقيق لن يقضى عليها إلا عندما يتم التغلب على الاستعمار نفسه ، وعندما يحصل الشعب الأفريقي على حريته ، وعندما يكون قادرا من خلال سيطرته على موارده الخاصة ، على تحويل أراضيه من ملحقات تعدينية وزراعية للبلاد الغربية الرئيسية إلى أراضٍ تمتلك صناعة حديثة ، وزراعة مزدهرة ، وسكانا مستقرين يتمتعون بالرفاهية والرخاء في كلا القطاعين .

(١) انظر، ص ٥٩٤ - الترجم .

(٢) Bantustan : انظر، ص ٦٠٣ - الترجم .

(٣) Bantu Education Act : انظر، ص ٦٠٣ - الترجم .

الفصل الخامس أثورة أفريقية؟

من الأمور الشائعة هذه الأيام الحديث عن «ثورة أفريقية» . ولما لعظيمة حقاً تلك التغيرات التي ترشح بسرعة عبر هذه القارة الهائلة وكأنها سحب عاصفة ؛ ومع ذلك فإننى أكون واثقاً - بجانبها الصواب فيما تزعمه من أن أفريقيا تجتاز ثورة اقتصادية وصناعية جوهرية .

فامتداداً إلى هذه النظرية تمر أفريقيا الآن بالعملية نفسها التي كانت بريطانيا تجتازها في القرن التاسع عشر ، عندما كان العمال يندفعون من الأرض بالملايين ليكتسحوا بالمصانع الجديدة . ويقال لنا إن أفريقيا يجري تصنيعها ، وإن شعبها يتحول إلى بروتستانتيا حضرية مستقرة ، ويكتسب مهارات العمل ، ويصبح منفصلاً تماماً عن حياته السابقة على الأرض .

ومن الضروري أن نتناول هذه المسألة بصورة أكثر دقة ، لأن تفسيرنا لما يحدث في أفريقيا اليوم ، ودراستنا لخلور الانتفاضة الوطنية الراحنة التي تكتنف القارة بأسرها ، يتوقفان إلى حد كبير على فهمنا لطابع الطبقة العاملة الأفريقية ، وللدرجة التي يتحول بها الشعب الأفريقي إلى بروتستانتيا .

إن حجم وطابع الطبقة العاملة في أى بلد يتحددان بوضوح بطابع اقتصاده وبشكل مجتمعه . ففي البلاد المتقدمة صناعياً توجد التكرات الرئيسية للبروتستانتيا الحديثة ، على حين تكون الأغلبية الساحقة من الشعب في المناطق المتخلفة فلاحين يعيشون على الأرض . وليست أفريقيا بمستثناء من هذه القاعدة . وعلاوة على ذلك تؤكد الحقائق الرأى الماركسي القائل بأن تلك

(١) «The African Revolution» ، في «ذا إيكونوميست» ، ملحق خاص ،

المناطق من العالم ، التي تسيطر عليها الدول الإمبريالية الغربية سياسياً واقتصادياً تظل باعتبارها المناطق الرئيسية غير المصنّعة ، ولا يسمح فيها إلا بمحلوث لطررات صناعية محدودة .

ويؤكد تقرير حديث صادر عن اليونسكو (١) أنه في أفريقيا ، فباعداً المحاد جنوب أفريقيا ، تكون الصناعة من أى نوع ، بمعنى الإنتاج القائم على قوة عمل كبيرة ، وعلى الآلات التي تحركها الطاقة ، صناعة حديثة العهد للغاية ، وما زالت مقصورة على مراكز قليلة شديدة التشتت إن الأغلبية الهائلة من السلع المصنّعة ما زالت تستورد عبر البحار ، وما زالت الأنشطة المحلية مقصورة الى حد كبير على عمليات التجميع والتوزيع والصيانة . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

وهكذا نرى أن الصناعة في أفريقيا المدارية ، فيها عند التعدين والتجميع ، وتعنى أساساً بالتصنيع الأولى للمنتجات الزراعية من أجل التصدير ، وهو التصنيع الذى تنوز المصانع الخاصة به مرة أخرى في وحدات صغيرة نسبياً توجد في المزارع الرأسمالية الواسعة أو في الموانئ أو مراكز السكك الحديدية بالمناطق المختلفة .

وعلاوة على ذلك فإن هذه النطق المحدودة للنشاط الصناعى ، كما يقول التقرير ، « لا تتطلب جماعة كبيرة متنوعة من العمل العالى المهارة » . ويمضى تقرير اليونسكو فيؤكد أن الجزء الأكبر من العاملين بأجر في أفريقيا يواصلون المحافظة على صلاتهم باقتصادياتهم المحلية القائمة على الاستهلاك الذاتي ، وأن المئات البارزة الرئيسية للعمل الأفريقى هى أساسه الوقتى ، وأجوره المنخفضة ، والافتقار إلى التدريب أو إلى الخبرة المتصلة ، وقلة الثغرات التى تسمح باكتساب المهارة . وكلما حدث استيطان أوروبى واسع النطاق ، وأقيمت المعازل ، كما حدث في جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية أو كينيا ، تفاقمت المشكلة ، ووجد الأفريقيون من

(١) Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa

South of the Sahara ، ص ١١ ، اليونسكو ، ١٩٥٦ .

الصعب عليهم بصورة متزايدة أن يقيموا أودهم ، وأرغموا بمعدل يتزايد أبدا على الاعتماد على تصدير العمل غير الماهر باعتباره مصدرهم الرئيسي للمعيشة .

« إن الصناعة في أفريقيا قد أقيمت بالنال على أساس ميكنة منخفضة نسبيا ، واستهلاك عال للعمل غير الماهر المنخفض الأجر ، وهذا الإطار ما إن أقيم حتى اكتسب قصورا ذاتيا طالما «نعكس في السياسات الاقتصادية للمشروعات ، وفي المواقف الاجتماعية للأوروبيين » . وفي المناطق الحضرية كان أثر ذلك بشكل عام خلق أعداد هائلة من عمال الترحيل ذوي الدخل المنخفضة غير المضمونة ، والقليل التمايز من حيث المهارات والتعليم ، وذوي الوسائل المحدودة للغاية للتقدم المادى والاجتماعى .

« وتبعاً لذلك فإن التحضر حديث ومقيد في نطاقه وآفاقه . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويتهى التقرير إلى نتيجة مفادها أن « كلا من الصناعة والحياة الحضرية في أفريقيا ما زال في مرحلة من التطور مبكرة ومحدودة » (٢) .

وحتى إذا كان تقرير اليونسكو هذا يتجه إلى التهوين من نطاق العمل الأجير في مناطق معينة من أفريقيا اليوم ، فإن تقويمه سليم من الناحية الجوهرية .

ويعبر إرفنج عن وجهة نظر مماثلة فيما يتعلق بالنطاق المحدود لتصنيع والتحضّر في أفريقيا : (٣)

« إن أفريقيا لم تبلغ بعد مستويات التركيز العالية التي تم بلوغها في مكان آخر وما دام الإنسان هو أساس القوة المحركة ، وليس التنظيم على

(١) اليونسكو : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٣) « Ecology of City Growth in the African Context » : بحث ألقاه الأستاذ

جيمس إرفنج ، جامعة رودس ، جراهامستون ، اتحاد جنوب أفريقيا : تقرير إيثوري ، المرجع السابق .

مستوى المصانع الكبيرة : لا يكون أى تركيز للرجال بأعداد كبيرة ممكنة .
إن العصر الحديدي يتطلب تركيزا للرجال وتركيزا للآلات (والعملية)
مازالت فى مرحلة جنينية فى أفريقيا . ويعد ذلك أحد المصادر الأولية
للمشكلات الأفريقية . »

بيد أننا كى نتناول مسألة « الثورة الأفريقية » بصورة ملائمة ، لن يكون
« كافيا أن نطرح رأيا مقابل الآخر . فالحقائق قبل كل شيء هى التى ستوفر
فى الواقع الإجابة المطلوبة .

ومن بين الحقائق التى تساعد على توفير الإجابة المطلوبة حجم الطبقة
العاملة وتركيبها وطابعها .

ولا ريب أن المرء يصطدم بصعوبات بالغة عندما يحاول الإجابة عن
الأسئلة التالية : ما حجم الطبقة العاملة الأفريقية ؟ وما النسبة التى تشكلها من
مجموع السكان ؟ وما سماها الرئيسية البارزة ؟ ومن المعروف به لدى الأطراف
جميعا أنه يوجد نقص محزن فى البيانات الإحصائية الدقيقة المتاحة فيما يتعلق
بحجم سكان أفريقيا ، والطبقات المختلفة التى يتكونون منها ؛ وحتى على
الرغم من أنه قد طرأت فى السنوات القليلة الماضية بعض التحسينات فى جمع
وتصنيف مثل هذه البيانات ، يتعلم أن يتم بدقة تحديد الاتجاهات التى تحدث ،
أو إجراء أية مقارنات أخرى ، وذلك بسبب عدم ملائمة الإحصاءات المبكرة .

وقد كانت القرارات التى اتخذت مؤخرا لتتبع استغلال أفريقيا
وشعبها ، هى التى حفزت السلطات على إنجاز دراسة أكثر دقة للحقائق ،
والتحقق من حجم السكان ، ومن قوة العمل الاحتمالية ، والسوق الاحتمالية ،
وما شابه . بيد أنه حتى فى الوقت الحاضر ، نجد أن الازدراء العام الذى يكنه
كثيرون من الموظفين الرسميين للأفريقيين يؤدى بهم إلى إجراء افتراضات
عامة وشاملة إلى حد ما تستند إلى إيرادات الضرائب . ونحضرنا فى هذا الصدد
إشارة كوزونسكى^(١) إلى تقرير تعداد السكان فى مستعمرة هونغ كونج ،

(١) د. د. كوزونسكى : Colonial Populations ، ١٩٢٧ .

Report of the Census of the Colony of Hong Kong, 1931 ١٩٣١
اللى احتسب عدد السكان فى المستعمرة بالطريقة الغربية التالية :

« إن مقدار الغائط البشرى الذى يجمع الآن من المراحيض فى أثناء الليل ، يقدر بحوالى أربعة ملايين تايل (١) ، وعلى أساس ثلاثة تايلات للفرد يمكن تقدير عدد السكان بأكثر من مليون وثلاثمائة ألف نسمة .
ولا شك أن الأوروبيين كانوا يستخدمون فيها يتعلق بالصين قبل تحررها فى عام ١٩٤٩ أساليب « علمية » ، مماثلة إلى حد ما ، لحساب عدد السكان فيها . وذلك يمكن أن يفسر حقيقة أن التقديرات الأوربية - أو تقديرات حكومة شيانج كاي شك تحت إشراف المستشارين الغربيين - لم تكن تعطى الصين قط أكثر من خمسمائة مليون نسمة . وعندما أجرى حساب سليم ، بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية فى عام ١٩٤٩ ، اكتشف أن عدد سكان الصين يزيد بكثير على ستمائة مليون نسمة .

وعلى ضوء مثل هذه الخبرة يكون من الأفضل النظر إلى الأرقام الخاصة بسكان المناطق الأفريقية على أنها لا تعدو فى معظم الحالات أن تكون تقديرات تقريبية .

(١) Tael : وحدة وزن صينية تماثل أوقية وثلاث أوقية - المترجم .

جدول ٥

عدد السكان ، والجنسيات التي يتكونون منها ، ١٩٥٦

(ألف نسمة)

البلد	أفريقيون	أوروبيون	آسيويون	جنسيات أخرى	المجموع
أفريقيا الشمالية					
الجزائر (١)	٨٥٧٠ (٧)	١٠٥٠ (٧)	—	—	٩,٦٢٠
مصر (الجمهورية المصرية)	٢٣,٨٨٧	١٢١	—	١٨	٢٤,٠٢٦
المتحدة (٤)	١,٠٩٢
ليبيا (٥)
مراكش :
المتحدة لثمانية
المتحدة الجنوبية	٧,٩٧٩	٤٦٠	—	١٤١ (٦)	٨,٥٨٠
تونس	٢,٤٤٢ (٢)	٢٥٠	—	٨٦ (٧)	٢,٧٨٢
أفريقيا الجنوبية					
باسوتولاند	٦٣٤
بشواتالاند	٣٢٧
اتحاد جنوب أفريقيا	٩,٣٠٦	٢,٩٠٧	٤٢١	٨٢١ (٨)	١٢,٩١٥
أفريقيا الجنوبية الغربية	٤٤٩	٦٢	—	—	٥١١
سوازيلاند	٢٢٧
أفريقيا المملوكة					
أفريقيا الوسطى					
الكنغو البلجيكي	١٢,٦٩٨	١٠٢	١١	—	١٢,٨١١
الاتحاد الهندية ونياسالاند	٦,٩٨٠	٢٥١	—	٣٠	٧,٢٦٠
روديسيا الشمالية	٢,١١٠	٦٦	٧ (٩)	—	٢,١٨٠
روديسيا الجنوبية	٢,٢٩٠	١٧٨	—	١٢	٢,٤٨٠
نياسالاند	٢,٥٨٠	٧	—	١٠	٢,٦٠٠
رواندا أوروغوي	٤,٤٢٧	٦	—	—	٤,٤٣٣
أفريقيا الشرقية					
إثيوبيا	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠
كينيا	٥,٩٠٢	٥٨	١٨٥ (١٠)	٥	٦,١٥٠
مدغشقر	٤,٨٤٦	٧٢	—	—	٤,٩١٨

المجموع	جنسيات أخرى	أسيويون	أوروبيون	أفريقيون	البلد
٥٦٩	موريشيوس (١٢)
٦,٠٤٠	٢٥	(١١) ١٧	٦٦	٥,٩٢٣	موزمبيق
٢٩٦	جزيرة قريوليون (١٣)
٦٥٠	الصومال البريطاني
٦٧	الصومال الفرنسي
١,٣٠٠	الصومال الإيطالي
١٠,٢٦٣	—	—	—	١٠,٢٦٣	السودان
٨,٤٥٦	٦	(١٠) ٩٣	٢٨	٨,٣٢٩	تنجانيقا
٥,٥٩٣	١	(١٠) ٥٦	٨	٥,٥٢٧	أوغندا
٢٨٠	زنجبار
					أفريقيا الغربية :
٤,٣٦٢	٣٠	—	١١٠	٤,٢٢٢	أنجولا (١)
٣,١٨٧	—	—	١٦	٣,١٧١	الكامرون الفرنسي
					أفريقيا الاستوائية
٤,٨٧٩	١	—	٢٤	٤,٨٥٤	الفرنسية (١٤)
١٨,٩٣٠	—	—	٨٨	١٨,٨٤٢	أفريقيا الغربية الفرنسية
٢٨٥	جمبيا
٤,٦٩١	—	—	٧	٤,٦٨٤	غانا
١,٢٥٠	ليبيريا
٣١,٨٢٤	—	—	١٠	٣١,٨٢٤	نيجيريا
٢,١٠٠	سيراليون
١,٠٨٥	—	—	١	١,٠٨٤	توجولاند للفرنسية

(٥) Economic Survey of Africa since 1950، ص ١٣، إدارة الأمم المتحدة للشؤون

الاقتصادية والاجتماعية ، نيويورك ١٩٦٩ .

(١) ١٩٥٥ . (٥) ١٩٥٤ . (٩) بماتيم للفلون.

(٢) مسلمون . (٦) يهود . (١٠) هنود وعرب .

(٣) فرنسيون . (٧) جزائريون وطرابلسيون . (١١) خليط .

(٤) ١٩٥٧ . (٨) ملونون ، وأساسا الملونون بمدينة الكاب .

(١٢) Mauritius : انظر، ص ٥٥٧ - المترجم .

(١٣) Réunion : انظر، ص ٥٥٨ - المترجم .

(١٤) French Equatorial Africa : انظر، ص ٥٥٨ - المترجم .

كم عدد العمال الاجراء الافريقيين

تمة صعاب خاصة لايد من مواجهتها عند التحقق من حجم الطبقة العاملة الأفريقية . وعلى أساس الأرقام والتقديرات الرسمية ، وفي بعض الحالات على أساس أرقام التعداد الرسمية ، يصل هيل إلى الجدول التالي : (١)

جدول ٦

العمال الاجراء الافريقيون

٢,٢٤٠,٠٠٠	جنوب أفريقيا	١٩٥٣
٤٨٨,٤٥٠	روديسيا الجنوبية	١٩٥١
٢٥٨,٣٤٠	روديسيا الشمالية	١٩٥٤
١٠٦,٩٠٠	نياسالاند	١٩٥٤
٤٣٩,٠٩٤	تنجانيقا	١٩٥٤
٣٥٩,٠٠٠	كينيا	١٩٥٣
٢٢٤,٥٠٠	أوغندا	
١٠٧,٨٠٠	زنجبار	١٩٤٨
٥٠٠,٠٠٠	نيجيريا والكمرن البريطانى	
٢١٦,٣٠٠	غانا	١٩٥٣
٩٠,٠٠٠	سيراليون	١٩٥٢
٥,٤٠٠	جمبيا	١٩٥١
٢١٦,٥٠٠	أفريقيا الاستوائية الفرنسية	١٩٥١
٢٣٢,٠٠٠	أفريقيا الغربية الفرنسية	١٩٤٧
١,٠٣٠,٩٠٠	الكنغو البلجيكي	١٩٥١
١١٠,٠٠٠	رواندا - أورندى	١٩٥١
٨٠٠,٠٠٠	أنجولا	١٩٥٤
١١٠,٠٠٠	موزمبيق	١٩٥٤
٢٥,٠٠٠	ليبيريا	
في مزارع المطاط وسدما		

ويعطى ذلك مجموعا إجماليا قدره ٧,٥٥٤,٣٨٤ عاملا أفريقيا باجر (٢) .

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ١٣٦٠ .

(٢) إذا أدرجنا هال أفريقيا لابد أن نصيف عددا آخر يتراوح بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين . وتوسع الأرقام الخاصة بعدد العمال الاجراء الأفريقيين ، والتي يقدمها -

ولا شك أن هذا الرقم يقل عن الرقم الفعلي ، بصرف النظر عن أنه مبنى في حالات كثيرة على مصادر قديمة . وهيلي نفسه يقول : (١)

وتشير الأرقام التي أمكن اقتباسها ، في الجزء الأكبر منها ، إلى عدد العمال المستخدمين بصورة منتظمة لدى الشركات أو المستخدمين الأفراد الأوروبيين أو الآسيويين ، أو في المشروعات الحكومية . وهي تستبعد في معظم الحالات العمال الأجراء الأكثر موسمية ، والعمال المستخدمين لدى الأفريقيين الذين يستعملون في بعض المناطق (كما هي الحال في أوغندا) عمالا مقابل أجور نقدية

وربما يتعين أن يقر في أذهاننا أن الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمال الأجراء الأفريقيين توضع عادة على أساس الإقرارات المقلمة من المنشآت التي تستخدم عشرة عمال فأكثر . ويعنى ذلك أن الأعداد الكبيرة من العمال الأفريقيين الذين يستعملهم الزارعون والتجار الأفريقيون ، وبخاصة في أفريقيا الغربية ، ليست مدرجة في الأرقام الرسمية . ومن المفيد أن نلاحظ في هذا الصدد أن الأستاذ پوتخين (٢) قد توصل إلى علم أساس استقصاء شخصي قام به في غانا إلى نتيجة مفادها أن عدد الرجال الأجراء في غانا هو على الأرجح ضعف العدد الرسمي (٣) . ولا ريب أن جزءا كبيرا مما يقوله پوتخين في هذه النقطة له علاقة وثيقة بنيجيريا أيضا .

كما أن الاستعراض الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ (٤) يسترعى

الاستعراض الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ Economic Survey of Africa Since 1950 (المرجع السابق) ، أن عدد المال قد زاد في مناطق معينة منذ أن قام هيلي بتجميع هذا الجدول (بمقدار ١٠٠,٠٠٠ في الكونغو البلجيكي ، ١٢٠,٠٠٠ في روديسيا الجنوبية ، ٦٠,٠٠٠ في نياسالاند ، ٢٠٠,٠٠٠ في كينيا ، ٥٠,٠٠٠ في غانا) ؛ بيد أن التغير طفيف في معظم الحالات . وقد نقلنا جدول هيلي لأنه يتضمن مناطق أكثر مما يتضمنه تقرير الأمم المتحدة ، إذ يستبعد الأخير اتحاد جنوب أفريقيا ونيجيريا وأنجولا وموزمبيق وليبيريا والجمهورية الفرنسية بأمورها وشيلى .

(١) هيلي : المرجع السابق ، ص ١٢٦١ .

(٢) Ivan Potekhin : انظر ، ص ٥٤٧ - الترجيم .

(٣) وست أفريكا ، ص ١٠٦١ ، ٨ نولمبر ١٩٥٨ .

(٤) (EARC) ، المرجع السابق .

الأنظار أيضا إلى عدم ملائمة الإحصاءات المتعلقة بالطبقة العاملة الأفريقية ، ويقول إن العمالة بأجر بين الأفريقيين أكثر انتشارا إلى حد كبير مما قد توحي به الدراسة المتصلة للإحصاءات المتاحة .

ويعدون أكثر انتقادا للإحصاءات الرسمية الخاصة بعدد العمال الأجراء الأفريقيين (١) ، إذ يؤكد بصفة خاصة الاتجاه إلى إغفال عدد العمال الأجراء اللذين يعملون لدى مستخدمين أفريقيين ، وكذلك عدد العمال الموسمين ، سواء الذين يستخدمهم الأوروبيون أو الأفريقيون ، وعدد الأفريقيين الذين يعملون خلما بالمنازل ، بل إنه يقلد عدد الأفريقيين الذين يستخدمهم أفريقيون في الزراعة ، في الكمرون الفرنسي ، على أنه أكثر من العدد الذي يستخدمه الأوروبيون (٢) . وهو يشير إلى أنه يوجد في أغلب الأحوال خلط أيضا بين العمال الزراعيين وواضعي اليد والفلاحين .

ويقدم لنا نون ، على أساس الاعتبارات التي ذكرت فيما سبق ، الأرقام التالية :

جدول ٧

القوة البشرية والعمالة في افريقيا

٪ من قوة العمل	المالكة الكلية	قوة العمل الاحتمالية			
		المجموع *	إناث	ذكور	
٢,٠٠	٥٧١,٨٣٦	٢٨,٤٩٥,٥١٢	١٥,٣١٤,٥٢٢	١٣,١٨٠,٩٩٠	أفريقيا الغربية
٥,٢٣	٦١٣,١٢٠	١١,٧٣٣,٤٧٧	٥,٩١٤,٠٠١	٥,٨١٩,٤٧٦	أفريقيا الوسطى
٧,٣٦	١,١٠٨,١٧٢	١٥,٠٥٠,٨٥٣	٧,٩٦٠,٠٠٢	٦,٨٧٣,٠٧٥	أفريقيا الشرقية
٨٧,٢٦	٥,٨٤٩,١٢٥	٦,٧٠٣,٢٩٤	٣,٣٤٣,٤١٠	٣,٣٥٩,٨٨٤	أفريقيا الجنوبية
١٣,١٤	٨,١٤٢,٢٥٣	٦١,٩٨٣,١٣٦	٣٢,٥٣١,٩٤٦	٢٩,٢٠٧,١٩٠	المجموع

(٥) قوة العمل الكلية تفوق الأرقام المقدسة بالنسبة للذكور والإناث ، إذ لم يكن بالإمكان دائما توفير أرقام منفصلة عن العمال للذكور والإناث .

(١) نون : المرجع السابق ، ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ .

ومن المفيد أن نلاحظ هنا أن أرقام نون، التي وضعت قبل أرقام هيل
بعشر سنوات ، تقسم مجموعا قدره ٨١٤٢٥٣٥ مقابل مجموع هيل
وقدره ٧٥٥٤٣٨٤ ، ومع ذلك ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هيل لا يدرج
كل المناطق التي أدرجها نون (مثل السودان) . ويؤكد نون أن أرقامه ليست
دقيقة بأية حال ، ولكنها أقل من الواقع إذ إن رقم العمالة يمثل مع
استثناءات قليلة قوة العمل التي يستخدمها المشروع الأوربي (١) .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مناطق الاستيطان الأوربي هي التي تكون
فيها نسبة الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجير أعلى ما يمكن ، وأن أفريقيا
الغربية ، التي تتميز أساسا بزراعة الأفريقيين للمحصولات التقليدية من أجل
التصدير ، هي التي توجد بها أقل نسبة للعمل الأجير - وذلك على الرغم
من أن هذه النسبة ، على ضوء الملاحظات التي ذكرت فيما سبق ، ليست
بوضوح بالدرجة نفسها من الانخفاض التي تشير إليها الأرقام الرسمية .

إن القوة العددية للطبقة العاملة الأفريقية لا يمكن تحديدها بأية درجة
من الدقة العلمية . ولكننا إذا وضعنا في اعتبارنا كل ما أشير إليه فيما سبق
من مواطن ضعف في أساليب تجميع الاحصاءات الرسمية الخاصة بالعمل
الأجير الأفريقي ، وسمحنا ببعض التجاوز مقابل النمو الذي طرأ على الطبقة
العاملة منذ أن أجريت الحسابات المذكورة ، يكون باستطاعة المرء اليوم
على الأرجح أن يضع وقما يتراوح بين عشرة ملايين واثنى عشر مليونا -
أي بين ٦٪ و ٧٪ من مجموع السكان الأفريقيين جنوبي الصحراء الكبرى .

وليست هذه بالطبع قوة يستهان بها بأية حال ، وعلاوة على ذلك فهي
قوة تنمو ، وستواصل النمو

وينبغي أن يقر في الأذهان أيضا أن الأرقام التي قدمت فيما سبق تمثل
عدد الأفريقيين المرتبطين بالعمل الأجير في أي وقت معطي . ونتيجة لنظام
العمل المهاجر فإن عدد الأفريقيين الذين مروا ، في فترة ما من حياتهم ،

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣٦ .

بجربة العمل الأجير، أو الذين يعادون مرارا دخول سوق العمل، يعد أكبر بكثير من الأرقام الخاصة بمجموع قوة العمل التي تتضمنها الإحصاءات الرسمية .
ففي بتشوانالاند على سبيل المثال (وهي من المسلم به إلى حد كبير جزء مستودع للعمل بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا) تبين لسكايرا (١) أنه من بين ١,١٧٢ رجلا فحصت سجلات عملهم ، كان مالا يقل عن ٨٣,٩٪ اما يعملون بعيدا خارج بتشوانالاند ، أو أنهم قد فعلوا ذلك من قبل .
وقد أفادت تقديرات عام ١٩٤٧ أن كل ذكر بالغ من النجوى تقريبا ، في الإقليم الشرق من روديسيا الشمالية ، قد هاجر في هذا الوقت أو ذلك كى يجد عملا، وفي معظم الحالات إلى خارج روديسيا (٢) . وقد جاء في تقرير عن جنوب أفريقيا (٣) أنه « باستثناء الأشخاص الكسحاح والعجزة ، يستخدم جميع الذكور تقريبا، فيما بين الخامسة عشرة والخمسين ، في خارج مناطق البانتو » .

وحتى إذا سلم المرء بأن مثل هذه النسب المثوية العالية لا يتم الوصول إليها في كل منطقة أفريقية ، لا يوجد شك في أنه عبر السنوات العشرين الماضية كانت توجد لدى أغلبية الذكور الأفريقيين بعض التجربة بالعمل الأجير ، ولو لبضعة شهور فقط . ولن تغيب دلالة ذلك عن فطنة القارئ .

طبيعة العمالة

حيث يكون العمال في حالة من الحركة الدائمة بين القرية والمدينة أو المنجم أو المزرعة الرأسمالية ، من الواضح ألا يكون باستطاعة المرء الحديث عن پروليتراريا حديثة بالمعنى الكامل للكلمة .
والحقيقة أن علاقة الطبقة العاملة الأفريقية بالمجالات الرئيسية للعمالة

(١) سكايرا : المرجع السابق .

(٢) نقل عن NSG ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٣) Summary of the Report of the Commission of the Socio-Economic

المطبعة Development of the Bantu Areas within the Union of South Africa

الحكومية ، برينوريا ، ١٩٥٥ . (نقلا عن BOCA ، المرجع السابق ، ص ٤٢) .

توضح - كما يمكن أن يتوقع المرء - أنها تحمل كل السمات المعتادة لطبقة عاملة في اقتصاد مستعمرات .

ويقدم لنا تقرير حديث صادر عن الأمم المتحدة^(١) الحلول التالى البالغ الدلالة . (انظر ، الحلول بالصفحة التالية .)

وإذا تركنا جانبا مسألة الزراعة ، وهى المسألة الرئيسية التى لم تلجج فى هذا الحلول ، فما القسائم المميزة للطبقة العاملة الأفريقية التى تظهر منه بوضوح ؟ ما على المرء إلا أن يسقط من تحليله عدد الأفريقيين الذى يعملون فى الصناعات التحويلية بإتحاد جنوب أفريقيا (المنطقة الوحيدة فى القارة الأفريقية التى قطع فيها التصنيع الأساسى بعض الشروط إلى الأمام)^(٢) ، حتى يتبين له أن أقل من ٤٥٠,٠٠٠ عامل مستخدمون فى الجزء الباقى من القارة ، وأن من بين هؤلاء مالا يقل عن ١٦٧,٣١٢ عاملا فى الكنفو البلجيكي وحده ، ومن ثم لا يتبقى سوى رصيد يقرب من ٢٨٠,٠٠٠ بالنسبة لبقية المناطق .

ومن الأمور ذات الدلالة فى طابع الاقتصاد الأفريقى أن العدد الأكبر من الأفريقيين ، استنادا إلى هذا الحلول ، يعملون فى خدمة المنازل والخدمات الأخرى المعائلة التى تستوعب مالا يقل عن ١,٥٠٠,٠٠٠ عامل ، أى حوالى ثلث قوة العمل بأسرها (فيا عدا الزراعة) . ومن المثير أن ذلك الرقم بأسره تقريبا يوجد فى المناطق الرئيسية للاستيطان الأوروبى - جنوب أفريقيا ، روديسيا الشمالية ، روديسيا الجنوبية ، تنجانيقا ، الكنفو البلجيكي . وفى أفريقيا الغربية ، حيث كان الاستيطان الأوروبى أقل منه فى بعض المناطق ، لا يدخل فى هذه الفئة سوى العدد القليل من العمال .

(١) World Social Situation ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٢ .

(٢) يقول المؤلف فى تقديمه للكتاب (انظر ، ص ٤٣) إن « التسمية المتأداة أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، (قد تركت) بصياتها على كل الكتب والدراسات والتقارير المتاحة ... » ، ثم يقول إنه قد اضطر لأسباب عددا إلى اتباع الناتج نفسه فى الكتاب . ولذلك يكون من الواضح أن الإشارة هنا لا تنصب على قبال أفريقيا ، حيث توجد دولة مثل الجمهورية العربية المتحدة قطعت شوطا كبيرا فى التصنيع ، وأقامت عددا من الصناعات الرئيسية - المترجم .

جہان ۷

توزيع العمال الأجواء الاخرى في حسب الهيئة الأساسية

البلد	العملة	عدد المزارع وغيرهم	المساحة	العلف	البها والخيل	معدات الحراثة	معدات الصيد	المنتجات
ألمانيا	الماركة	٣١,١٢٣	٣٣,١٣٤	٤٣,٦٧٠	٣,٥٧٧	١٣,٤١٩	١٩٤٤	أوروبا الغربية الفرنسية
أستراليا	الدولار	١٥,٣٢٩	١٤,٢٩٢	٢٣,٥٨٩	١٣,١٨٨	٢٠,٣٢٣	١٩٤٣	أفريقيا الاستوائية الفرنسية
أustria	الشيلين	٢,٩٦٨	٥,٩٦٢	١٠,٩٦٣	—	٤,٩٠١	١٩٤٤	سويسرا
أustria	الشيلين	١٨,٣٣٨	٢,٥٤٩	١٥,٥١١	١١,٧٧٦	١١,٥٣٧	١٩٤٣	ساحل الذهب
أustria	الشيلين	١٣,١٢٤	٢,٥٧٩	٤,٢٣٥	١٧,٩٧٣	٥٧,٦٨٨	١٩٤٣	لومبيا
أustria	الشيلين	٣,٨٥,٧٤١	٧٧,٣٩٩	٨٤,٤٦٨	١٣,٨,٩١٥	١٠٣,٥١٨	١٩٤٤	الكنز الهندي
أustria	الشيلين	—	—	—	—	٣,٨٠٩	١٩٤٣	أفريقيا
أustria	الشيلين	—	—	—	—	٢,٩٠٧	١٩٤٣	موزمبيق
أustria	الشيلين	٣,٩,٩٩٧	٧,٦٧٧	١,١,١٣٨	٢,٩,١٣	٢,٩,١٣	١٩٤٣	مادagascar
أustria	الشيلين	١٣,١,٣٣	١٧,٨١٣	١٧,٨,٩٧١	٥٥,٧٢٩	٦٣,٨٠٥	١٩٤١	موزمبيق الغربية
أustria	الشيلين	٧٣,٨٦٠	٨,١٥٠	٢,٥٥٠	١٨,٥٦٠	٤,٦١٠	١٩٤٣	موزمبيق الشمالية
أustria	الشيلين	١,٩,١٠٠	٥,٨٠٠	٤,٣٠٠	١,٤٠٠	—	١٩٤٣	موزمبيق الغربية
أustria	الشيلين	٢,٨,٤٨٦	٧,٦٣٥	٤,٥,٤٤٨	٢,٤,٤٤٤	٧,٦١٢	١٩٤٤	أفريقيا
أustria	الشيلين	٥,٥,٩٤٦	١,١,٤٢٨	٢,٤,٢٦٢	١,٦,٣٧٣	١,٩,٦٦٩	١٩٤٤	موزمبيق
أustria	الشيلين	٤,٤,٢٧٤	٢,٢,٠٨٠	٢,٤,٣٥٥	١,٩,٤١١	٤,٢,٧٥٤	١٩٤٤	موزمبيق
أustria	الشيلين	٨٣,٩,٥٠٠	١,٩,٦٠٠	٩,٨,٢,٣٦٦	١,٠٧,٥٩٩	٤,٣,٦,٠٢٩	١٩٤٤	أفريقيا
أustria	الشيلين	١,٥,٨,٨,٩٩٤	٣,٦,١,٣٧	٤,٠,١,٧٩٣	٥,٢,٤,٦٦٣	٨٩,٢,٥٠١	١٩٠٠	أفريقيا

وثمة حقيقة أخرى قوية المغزى كشف عنها هذا الجول ، وهي أن ثانى أكبر مستهلك للعمل الأفريقى ، بعد قطاع «خدم المنازل وغيرهم» ، هو قطاع «الصناعات الاستخراجية» ، التى يعد التعدين الجانب الأكثر أهمية فيها . فاستخراج المعادن هو إحدى القاعدتين التوأمين للاستغلال الإمبريالى فى أفريقيا (والقاعدة الأخرى هى الزراعة) ؛ ومن المفيد أن نلاحظ أنه حتى فى اتحاد جنوب أفريقيا المتطور صناعيا يستخدم فى التعدين عدد من الأفريقيين يزيد على عدم المستخدم منهم فى الصناعات التحويلية . ويستوعب النقل والتجارة ، اللذان يتصلان اتصالا وثيقا بالصناعات الاستخراجية ، ٧٦٧,٠٠٠ عامل آخرين ، وهو رقم لا يختلف كثيرا عن عدد العمال المستخدمين فى الصناعات التحويلية . ويعمل أكثر من نصف مليون أفريقى فى قطاع «البناء والتشييد» ، ويعمل الرقم نفسه تقريبا فى قطاع «الإدارة العامة» — وكليهما قطاعان من العمل يتصلان بالنظام الاستعمارى القائم . ويوجه قدر كبير من أعمال البناء إلى تشييد الطرق الرئيسية والمستودعات والموانئ والطارات والمكاتب التجارية وما شابه (وهى منشآت حيوية للغاية لامتصاص ثروة أفريقيا) ، وكذلك إلى تشييد السجون وثكنات الشرطة والمباني الحكومية المختلفة الأنواع التى تباشر منها السلطات الاستعمارية إدارتها لمستعمراتها . أما المباني المخصصة لاحتياجات الشعب الأفريقى فلا تستهلك سوى نسبة ضئيلة للغاية من قوة العمل .

ومن المثير أيضا ، فيما يتعلق بهيكل الطبقة العاملة ووضعها ، سيادة الزراعة . إذ يوضح تقرير صادر عن الأمم المتحدة (١) ، مؤسس على أرقام تتعلق بعدد من السنوات تصل إلى عام ١٩٥١ ، وتغطى مجموعة مختارة من البلاد ، أن أكثر من مليون عامل يعملون فى الزراعة والغابات ، وأن حوالى ٣٩٠,٠٠٠ عامل يعملون فى التعدين ، وحوالى مليون عامل فى جميع قطاعات الاقتصاد الأخرى ، بما فيهم ٣٧٠,٨٠٠ عامل فى الصناعة .

(١) Enlargement of the Exchange Economy in Tropical Africa ، ص ٢٤-٢٢

الأمم المتحدة ، ١٩٥٤ .

جول ٩

(ألف مليون)

استخدامات العمل الأفريقي (١) حسب القطاعات الهامة

القطاع الكل	القطاع	الزراعة	استخدامات أخرى					العمالة		القطاع	العمالة
			الزراعة	الصيد	البناء	الصناعة	الخدمات	الزراعة	العمالة		
٩١٢٠	٦٠٩٠٤	٢٥٥٥٥	—	—	٦٢١	١٢٤٩	٨٤٨	—	١١٣٨	٢٣٨٨	١٩٥٠
(٢) ١٩٢٧	٩٩٣	٥٧	٤٥٤	٨٢	٢٥	١٤٣	٢٧١	—	٣٧١	٤٤٣	١٩٥٠
٢٤٤٣	١٧٩٣	٢٨٩	—	—	١٨٤	٣٩٩	—	—	٤٧	١٠٢٤	١٩٥٧
(٤) ١٨٣٣	—	—	٣٠٥	٩٧	١٥٢	١٥١	٣٣٧	١٧	٤٤٣	٢٠١٩	١٩٥٠
٤٣٠٨	٢١٠٥	١٣٨٥	٩٥١	—	٢٨٧	٣٤٧	١٦٣	١٥	٨٣	—	١٩٥٠
٢٥٧٥	١٣١٩	—	٩٢١	—	٢٨٧	١٠٠	—	٥٨	٧٠٢	—	١٩٥٧
(٧) ١٧٢٠	٢٥	٢٥	٩٢٧	٣٢٥	٢٩	—	—	—	٣٧٠	—	١٩٤٩
(٨) ٤٥٧٠	٢٢١٥	٠	٩٢٥	١٠٢	١٩٠	٥٢٥	٤٣٥	—	٥٩٥	—	١٩٥٠
٤٥٥٤	٢٠٠٣	—	٣١٢	١٥١	٢٤١	٢٨٤	٤٥٠	—	١٨٣	(٥) ٢٢٢٧	١٩٥١
(٩) ١٧١٢	١٣٢٢	—	٣٩٣	٧٢	٩٤	٢٥	٣٤٥	—	٥٨	(٥) ٢٣٩	١٩٥٠
٣٥١٨٢	٢١٠٥	٤١٠٥	٣٩٣	١٠٢	١٧٩	٣٧٠	٣٧٤	٧١	٣٨٩	١٠١٢٣	القطاع

- (١) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٢) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٣) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٤) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٥) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٦) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٧) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٨) بما في ذلك صيد الأسماك .
 (٩) بما في ذلك صيد الأسماك .

ويعنى ذلك أنه في المناطق العشر المختارة تستوعب الزراعة والغابات ٣٢٪ من مجموع قوة العمل ، وتستوعب المناجم ١١٪ أخرى . وفيما يتعلق بالمناطق المختلطة تستوعب الزراعة ٥٢٪ من العدد الكلي للعمال في تنجانيقا ، ٤٨٪ في كينيا ، ٣٩٪ في روديسيا الجنوبية . (ومن المفيد أن نلاحظ أنه في اتحاد جنوب أفريقيا أيضا تكون الزراعة هي المحال من الاقتصاد الذى تعمل فيه غالبية العمال الأفريقيين ، إذ كان يوجد في عام ١٩٥٣ ، استنادا إلى هيل (١) ، حوالى ٧٠٠,٠٠٠ عامل أجير أفريقى مستخدمون في الاتحاد) . وتوفر الصناعة الثانوية العمالة لحوالى ١٠٪ من عدد العاملين بأجر في عشر مناطق ، ويوجد في الكونغو البلجيكية وروديسيا الجنوبية وحدهما حوالى نصف هذا الرقم . ومع ذلك ينبغي أن يقر في الأذهان أن الصناعة الثانوية في أفريقيا إنما هي في كل مكان تقريبا صناعة خفيفة ، وتتصل غالبا بالتصنيع الأولى للمنتجات الزراعية أو المعادن ، وأن جانباً كبيراً منها صناعة صغيرة . إذ يندر أن توجد أية صناعة هندسية ثقيلة أو صناعة للحديد والصلب أو للسيارات (فيما عدا عمليات التجميع) ، أو صناعة مكائن القطع والتشكيل (٢) . ويستثنى اتحاد جنوب أفريقيا بطبيعة الحال من هذه القاعدة ؛ كما أنه تجرى تنمية صناعة الحديد والصلب في منطقة كيكيه (٣) بروديسيا الجنوبية .

يبد أن الإحصاءات بشكل عام تؤكد بصورة صارخة أن السمات الرئيسية للبارزة للطبقة العاملة الأفريقية ، إنما هي السمات التى تتميز بها الطبقات العاملة التى توجد في المستعمرات ، وتعمل في داخل إطار الاقتصاد الاستعماري ، ونادرا ما تمسها ربح التصنيع . إنها طبقة عاملة غير ماهرة أساسا ، ومهاجرة

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ١٢٦٠ .

(٢) Machine tools : والاصطلاح مأخوذ من مصمم المصطلحات الفنية - المترجم .

(٣) Que Que : منطقة بوسط روديسيا الجنوبية لغية بنتاجم الحديد ، ويقدر

استهلاكها من الحديد بحوالى ١٦ مليون طن . أقيم بها في عام ١٩٥٢ مصنع لصهر الحديد طاقته

الإنتاجية ٦٥,٠٠٠ طن ، وفي عام ١٩٥٥ أضيفت إلى المصنع أفران جديدة زادت طاقته

الإنتاجية إلى ٢٠٠,٠٠٠ طن من الحديد ، ١٣٠,٠٠٠ من الصلب - المترجم .

إلى حد كبير ، وحضرية بصورة جزئية ، كما سئرى فيما سائقى . لإنها تعمل فى المناجم ، والمزارع الصغيرة ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، وتنتج البضائع التى يحتاج إليها الإمبريالون من أجل التصدير . كما تعمل فى السكك الحديدية ، والطرق ، والموانى ، والمطارات ، كى تنقل الثروة من أفريقيا إلى الغرب ، وكى توزع البضائع المصنوعة التى يرسلها الغرب بغرض بيعها فى الأسواق الأفريقية . لإنها تشيد الطرق ، وتقيم المباني للأغراض الإدارية والتجارية ، كى تسهل استغلال المناطق وإدارتها . وهى فى المكاتب الحكومية ، وفى المؤسسات التجارية ، تساعد فى أداء الأعمال الكتابية والإدارية الحيوية بالنسبة للحكم الاستعمارى . وفى الفنادق والأندية وبيوت الأفراد تقوم بخدمة الرجل الأبيض ، وتمزج مشروباته ، وتعد طعامه ، وتنظف أطفاله ، وتغسل ملابسه وتكويها .

وفى كل اتجاه تتحرك فيه الطبقة العاملة الأفريقية تصطلم بواقع النظام الاستعمارى — الاستغلال على أيدى الشركات الأجنبية الكبيرة ، والحكم التعسفى من جانب السلطات الاستعمارية .

وقد نمت الطبقة العاملة الأفريقية بدرجة كبيرة ، وبخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة . ومن الأرجح ، كما رأينا أن يتراوح عددها الآن بين عشرة ملايين واثنى عشر مليوناً ، وهى ما زالت تواصل النمو . ومن الأمور ذات الدلالة أن نموها من الناحية النسبية أسرع من نمو السكان الأفريقيين فى مجموعهم . وعلاوة على ذلك كان يوجد فى مناطق معينة نمو فى الصناعات التحويلية ، وظهور لفئة من العمال الأفريقيين شبه المهرة ، بل من العمال المهرة فى بعض الحالات ، وهذا القمم الأخير آخذ فى النمو بدوره . وفى اتحاد جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، كان الأفريقيون بحلول عام ١٩٥١ يؤدون ما لا يقل عن ٧٠٪ من العمل شبه الماهر .

ومع ذلك تظل الطبقة العاملة الأفريقية من الناحية الأساسية قوة عمل مهاجرة رخيصة غير ماهرة ، تُستخدم فى الزراعة والمناجم ، وتقوم بأعمال خدم المنازل ، وترتبط كل خرة فى كيانها بنظام الاستغلال الاستعمارى .

التحضر

وثمة اختبار جزئى آخر استخدم للتحقق من معدل ودرجة التغير الذى يحدث فى أفريقيا ، كأساس للتدليل على أن مفهوم «الثورة الأفريقية» إنما هو مفهوم تحضر العمل واستقراره . ويرجع معظم ما نشأ عن ذلك من خلط إلى ذلك القدر المعين من عدم الدقة الذى كان المصطلحان يستخدمان به . فكلتا «التحضر» و«الاستقرار» كانتا تستخدمان فى أغلب الأحوال كل منهما مكان الأخرى ، على الرغم من أنهما متعلقان بظاهرتين متميزتين تماما ، وإن لم تكونا غير مترابطتين .

وعلاوة على ذلك كان يوجد لدى بعض الدوائر انجاء للمبالغة فى المدى الذى تم به التحضر ، كما كانت تستخلص نتائج متعجلة إلى حد ما فيما يتعلق بدلائله . وثمة صعوبة إضافية هى المعايير المختلفة التى كانت تستخدم لتحديد درجة التحضر . وأخيرا فإن التصريحات العامة الصادرة عن الدوائر الرسمية ، تأييدا لظهور طبقة عاملة حضرية مستقرة دائمة ، كانت تقبل بمعناها الظاهرى ، حتى على الرغم من أن الحكومات والمستخدمين فى المناطق الأفريقية المختلفة قد 'واصلوا ، بالنسبة لجميع الأمور السياسية ، تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية نفسها التى كانت تحول بدرجة كبيرة للغاية دون ظهور پروليتاريا كبيرة وحديثة ومستقرة وحضرية .

ولقد كان هناك بطبيعة الحال نمو للمدن فى أفريقيا فى السنوات العشرين الأخيرة ، أو نحو ذلك ، كما كانت هناك زيادة كبيرة فى أعداد سكانها الأفريقيين .

ويقدم لنا الجدول التالى، القائم على أرقام أعدها هودجكين^(١)، بعض الإشارة إلى هذا النمو السريع :

(١) توماس هودجكين : *Nationalism in Colonial Africa* ، ص ٦٧ ، لندن ،

نمو المدن

عدد السكان	سنة	المدينة
٩٢,٠٠٠	١٩٢٦	دكار (١)
٣٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٥,٠٠٠	١٩٤٥	بنجوى (٢)
١٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٢,٠٠٠	١٩٤١	باماكو (٣)
١٠٠,٠٠٠	١٩٥٥	
١٢٦,٦٠٨	١٩٣١	لاجوس (٤)
٢٧٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٤٦,٨٤٤	١٩٤٠	ليوپولڊفيل (٥)
٣٤٠,٠٠٠	١٩٥٥	
١٥,٠٠٠	١٩٣١	انوجو (٦)
٦٠,٠٠٠	١٩٥٥	
٢٦,٧٨٩	١٩٤٠	إليزابيثفيل (٧)
١٢٠,٠٠٠	١٩٥٥	

- (١) Dakar : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٢) Bangui : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٣) Bamako : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٤) Lagos : انظر، ص ٥٥٩ - المترجم .
 (٥) Leopoldville : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .
 (٦) Houga : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .
 (٧) Elizabethville : انظر، ص ٥٦٠ - المترجم .

وتوفر لنا دراسة صدرت مؤخراً عن اليونسكو (١) الأرقام التالية عن بعض المدن الأفريقية الرئيسية الأخرى في أفريقيا :

الجدول ١١

نمو المدن

المدن	عدد السكان	
نيروبي	١٠٩,٠٠٠	(١٩٥١) (حوال نصفهم من الأفريقيين)
دوالا	٥١,٠٠٠	
فريتون (٢)	٦٤,٠٠٠	
أكرا	١٣٦,٠٠٠	
بورت هاركورت (٣)	٥٠,٠٠٠	
كوماسي (٤)	٧٨,٠٠٠	
إبادان (٥)	٤٥٩,٠٠٠	
كانو (٦)	١٣٠,٠٠٠	
برازافيل (٧)	٦٤,٠٠٠	
متاسي	٥٣,٠٠٠	(١٩٥٢)
ستانلي فيل (٨)	٤٩,٠٠٠	(١٩٥٢)
مبسة	٨٥,٠٠٠	(منهم ٤٣,٠٠٠ من الأفريقيين)
دار السلام (٩)	٧٠,٠٠٠	(١٩٤٨) (منهم ٥١,٠٠٠ أفريقي)

(١) اليونسكو : المرجع السابق .

(٢) Freetown : انظر ، ص ٥٦٠ - المرجع .

(٣) Port Harcourt : انظر ، ص ٥٦٠ - المرجع .

(٤) Kumasi : انظر ، ص ٥٦١ - المرجع .

(٥) Ibadan : انظر ، ص ٥٦١ - المرجع .

(٦) Kano : انظر ، ص ٥٦١ - المرجع .

(٧) Brazzaville : انظر ، ص ٥٦٢ - المرجع .

(٨) Stanleyville : انظر ، ص ٥٦٢ - المرجع .

(٩) Der-es-Salam : انظر ، ص ٥٦٢ - المرجع .

ولا ريب أن المدن الأفريقية قد واصلت النمو منذ أن جمعت هذه الأرقام، وذلك صحيح بكل تأكيد فيما يتعلق بروديسيا الجنوبية على سبيل المثال. إذ يوضح تقرير لجنة بلومان (١) Plewman Commission Report في الحقيقة أن عدد الذكور البالغين المستخدمين في البلديات والضواحي السبع في روديسيا الجنوبية قد زاد من ٩٧,٣١٤ في عام ١٩٤٦، إلى ١٩٨,٥٤٢ في عام ١٩٥٦ - وهي زيادة تقدر بأكثر من ١٠٠٪ في بحر عشر سنوات.

جدول ١٢

عدد الأفريقيين الذكور في مدن روديسيا الجنوبية

المجموع	سولزبري	بولوايو	أرماتال	جويلو	جاثوما	كيكيج	ثروت (٤)
				(٢)	(٣)		فيكتوريا
١٩٣٦	٢٠,٠١٠	١٥,٠٧٠	٣,٥٢٣	٢,١٢٥	١,٦٩٧	٢,٤١٣	—
١٩٤٦	٤٥,٢١٦	٣٢,٤١٣	٦,٣٥٣	٧,١٤١	٢,٣٨٥	٢,٨٠٦	—
١٩٥١	٧٣,٥٩٤	٥٤,٣٩٢	١٠,٥٦٩	١٠,٠٢١	٤,٤٦٢	٤,٨٤٣	٢,٧٣٥
١٩٥٦	١٩٩,١٣١	١٦٣,٩٠٦	١٣,٢٥٤	١٠,٣١٥	٤,١١٧	٤,٦٢٦	٣,١٩٣

المصدر: المكتب الإحصائي لوسط أفريقيا Central African Statistical Office

ويوضح تقدير (٥) ورد بهذا التقرير نفسه: لمجموع السكان الأفريقيين في هذه المناطق البادية الحضرية السبع - رجالا ونساء وأطفالا - أن هذا المجموع قد زاد من ٢٤٨,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥١ إلى ٣٢٤,٧٠٠ نسمة في عام ١٩٥٦.

(١) Report of the Urban African Affairs Commission, سولزبري ١٩٥٨،

تقرير لجنة بلومان، ص ١٦.

(٢) Gwelo: من المراكز الصناعية الهامة بروديسيا الجنوبية. وقد أقيم بها مصنع لصهر الخامات الحديدية - المترجم.

(٣) Gatooma: مركز تدفئة هام، ويوجد في المناطق المحيطة بها المنسويم والولفرام - المترجم.

(٤) Fort Victoria: مدينة صناعية وتجزئية هامة بوسط روديسيا الجنوبية. توجد بجوارها مناجم لمعدن البوروم التي يستخدم في صناعة الألومنيوم، كما أصبح أحد العناصر الأساسية في الصناعات الكهربائية. وتوجد بجوارها مناجم القصدير والبريليوم - المترجم.

(٥) المرجع السابق، ص ١٧.

مجموع السكان الأفريقيين في مدن روديسيا الجنوبية

١٩٥٦	١٩٥١	
١٥١,٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	سولزبري
١١٦,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	بولوايو
٢٢,٠٠٠	١٥,٠٠٠	أومثال
٢١,٠٠٠	١٨,٠٠٠	جويلو
٦,٩٠٠	٦,٦٠٠	جاتوما
٧,٨٠٠	٧,٥٠٠	كيبكي
—	٦,٩٠٠	فورت فيكتوريا
٣٢٤,٧٠٠	٢٤٨,٠٠٠	المجموع

وعلى أساس اعتبار جميع البلديات والمدن الممتدة (١)، بما فيها الضواحي والمدن الممتدة المقامة بجوار المناجم، مناطق «حضرية» إذا كان عدد السكان غير الأفريقيين بها، وقت إجراء تعداد عام ١٩٥٦، أكثر من ١,٥٠٠ نسمة، تستخلص لجنة بلومان أن ٣٧٪ من العدد الكلي للأفريقيين كانوا يعملون في مناطق حضرية حسب تعريفها على هذا النحو.

موجز التوزيع الحصري - الريفي للأفريقيين

المستغلين في روديسيا الجنوبية : حسب تعداد ١٩٥٦ ، ١٩٥١

تعداد ١٩٥٦			تعداد ١٩٥١		
المجموع	مناطق ريفية	مناطق حضرية	المجموع	مناطق ريفية	مناطق حضرية
٦٠٩,٩٥٣	٣٨٥,٠٤٨	٢٢٤,٩٠٥	٥٣٠,٢٠٣	٣٤٦,٦٢١	١٨٣,٥٨٢

و سواء قبل المزمع المعيار المتعجل إلى حد ما الذي طبقته لجنة بلومان ،

(١) Township : وحدة إدارية مساحتها بشكل عام حوالي ٩٠ كيلو مترا مربعا ، يشيع وجودها في المنطقة الشرقية من الولايات المتحدة . تتكون في العادة من مدينة صغيرة كنواة ، وتنتشر حولها مجموعة وحدات أو مناطق حضرية . وكلية مدينة منتشرة مجرد ترجمة اجتهدية ، إذ لم أجد ترجمة أخرى مناسبة في القواميس المتاحة - الترجيم .

أم لم يقبله ، يتضح الاتجاه نحو التحضر بكل جلاء ، وهو الاتجاه الذي تكشف عنه بالمثل الأرقام التي أوردناها فيما سبق .

ولا تقل دلالة تلك الأرقام التي تنضح في مناطق أخرى متعددة . في السنغال كان يعيش ١٨٪ من الأفريقيين في مدن يزيد عدد سكانها على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وذلك في عام ١٩٤٣ (١) . وقد جاء بتقرير لاحق (٢) أن التحضر قد قطع في السنغال شوطا أبعد مما قطعه في أي جزء آخر من أجزاء أفريقيا الغربية الفرنسية ، ويقدر هذا التقرير أن نصف مليون نسمة ، أي نحو ٢٥٪ من السكان ، يعيشون في المدن ، منهم ربع مليون نسمة في دكار ، ٣٩,٠٠٠ نسمة في سان لوى (٣) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة في لاولوك (٤) ، ٣٩,٠٠٠ نسمة في تيزي (٥) . وفي الكنفو البلجيكي تشير التقارير الخاصة بعامي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ إلى أن قرابة نصف مليون أفريقي - وهو رقم أقل قليلا من نصف قوة العمل - كانوا في تلك الفترة يعيشون في المدن . وفي الكنفو الأوسط (في عام ١٩٥٣) كان ١٦٪ من السكان يعيشون في برازا فيل وپوانت نوار وحدهما .

وفي اتحاد جنوب أفريقيا ، أكثر المناطق تطورا من الناحية الصناعية في أفريقيا ، قطع التحضر بطبيعة الحال شوطا أبعد مما قطعه في أي مكان آخر . وفي وقت إجراء تعداد عام ١٩٢١ كان من المقدر أن ٥٠٨,٠٠٠ من السكان الأفريقيين ، أي ١٣٪ منهم ، سكان حضريون . وفي وقت إجراء تعداد عام ١٩٥١ ارتفع الرقم إلى ٢٢,٣١٢,٠٠٠ ، أي أكثر قليلا من ٢٧٪ ، واليوم يقدر هذا الرقم بحوالى ٣,٥٠٠,٠٠٠ ، أي قرابة ٣٥٪ . وفي جوهانسبرج وحدهما ، بلغ عدد الأفريقيين ٣٥٧,١٧٥ نسمة في

(١) الأستاذ جورج بالاندير : بحث ورد في تقرير اليونسكو ، المرجع السابق ؛

(٢) دكتور ب . ميرسيه : بحث ورد في تقرير اليونسكو ، المرجع السابق .

(٣) Saint-Louis : انظر ، ص ٥٦٣ - المترجم .

(٤) وردت في الكتاب هكذا Leolock ، وصفتها كاولاك Kaolak - المترجم .

(٥) Thiba : مدينة هامة ، ومركز لمتن الفوسفات بجمهورية السنغال - المترجم

عام ١٩٤٦ ، أى أكثر من العدد الكلى للأفريقيين اللذين كانوا يقيمون في كل المراكز الحضرية بالاتحاد في عام ١٩٠٤ .

كذلك يتضح الاتجاه نحو تركز الأفريقيين بجلاء من الأرقام التي يقلصها الاستقصاء الاقتصادي لأفريقيا منذ عام ١٩٥٠ (١) . ففي الكرون الفرنسية زادت النسبة المئوية للأفريقيين المقيمين في المدن ، من ٢,٤٪ في عام ١٩٣٧ ، إلى ٥,٥٪ في عام ١٩٥٧ ؛ وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، من ١,٧٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,٤٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي أفريقيا الغربية الفرنسية ، من ١,١٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٤,١٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي مدغشقر ، من ٣,٩٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٥,٦٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي اتحاد وسط أفريقيا ، من ٤٪ في عام ١٩٥١ ، إلى ٥,٥٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وفي أفريقيا الجنوبية الغربية ، من ٥,١٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٩,٤٪ في عام ١٩٥١ ؛ وفي توجولاند الفرنسية ، من ١,٨٪ في عام ١٩٣٦ ، إلى ٣,٧٪ في عام ١٩٥٦ .

وبرغم ذلك ما زالت المدن الأفريقية صغيرة نسبياً ، إذا ما قورنت بالمناطق المتخلفة الأخرى من العالم ، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية . وعلاوة على ذلك ما زال عدد الأفريقيين المقيمين فيها يشكلون أقلية لا وزن لها بالنسبة لمجموع السكان الأفريقيين . والحقيقة أن تقرير الأمم المتحدة عن الوضع الاجتماعي العالمي (٢) يفيد أنه بينما يعد ٧٥٪ من الأوروبيين البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة ، و ٧٠٪ من العرب والأمسيويين البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة ، اللذين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، من سكان المدن ، يعيش ٦٪ فقط من مجموع السكان الأفريقيين وغير الأفريقيين في مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، ويعنى ذلك أن عدد الأفريقيين جنوبي الصحراء الكبرى ، اللذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة ، يبلغ حوالى ستة ملايين نسمة تقريباً أى أقل قليلاً من ٤٪ من مجموع السكان الأفريقيين . وهذا رقم صارخ ليس فقط بالنسبة للبلاد الصناعية --

(١) المصدر : الجدولان ٢٤١ ، ص ١٤ ، ECSC ، المرجع السابق .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ٩٣٠١٨ .

مثل إنجلترا وويلز (١٩٥١) ، ٦٩٪ ، استراليا (١٩٥١) ، ٥٧٪ ،
الولايات المتحدة (١٩٥٠) ، ٤٣٪ ، الاتحاد السوفيتي (تعداد عام ١٩٥٩) ،
٣٥٪ - ولكنه يقل كثيرا أيضا عن البلاد المتخلفة الأخرى - الهند (١٩٥١) ،
١٢٪ ؛ إيران (١٩٥٠) ، ٢١٪ ؛ مصر (١٩٤٧) ، ٢٩٪ ؛ كوبا (١٩٥٠) ،
٣٣٪ ؛ المكسيك (١٩٥٠) ، ٢٤٪ ؛ سيلان (١٩٤٦) ، ١١٪ .

ومن الواضح أن التعميمات المتعجلة حول التحضر الأفريقي إنما هي
تعميمات مبتسرة إلى حد ما .

وتعد الضالة المتناهية لعدد الأفريقيين الذين يعيشون في المدن تأكيداً
آخر لطابع المستعمرات الذي يتسم به الاقتصاد الأفريقي ، فالتحضر الحقيقي
في المجتمع يكون من العوامل المتصلة بالتصنيع ، وبخاصة الإنتاج على مستوى
المصانع الكبيرة . بيد أننا إذا تكلمنا بصورة عامة ، وبصرف النظر عن
استثناءات معينة ، لا يعد الإنتاج على هذا المستوى ، بأى معدل كبير الوزن ،
قسمة مميزة لأفريقيا ؛ ومن ثم فإنه حتى المدن التي تطورت لاعتد من الناحية
الأساسية مدناً صناعية أو مراكز للصناعات التحويلية .

ويؤكد كتاب الوضع الاجتماعي العالمي أن كثيراً من المدن في أفريقيا
وقد أقيمت في إطار استعماري ، كى يستغلها غير الأفريقيين ، وكانت
تعتبر أصلاً كمواقع إدارية وعسكرية وتجارية أو مراكز للتعليم ، ولم يقصد
بها أن تضم أعداداً كبيرة من السكان الأفريقيين الدائمين^(١) .

ولإدبر هودجكين^(٢) أنه كانت توجد في أجزاء من أفريقيا ، قبل مجيء
الأوروبيين ، جماعات حضرية - كانوا وتمبكتو^(٣) وجاو^(٤) وجنى^(٥)

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٦-٥ .

(٢) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) Timbuktu : انظر ، ص ٥٦٣ - المترجم .

(٤) Gao : انظر ، ص ٥٦٥ - المترجم .

(٥) Jenné : انظر ، ص ٥٦٦ - المترجم .

وولائه (١) — يؤكد أن مثل هذه المراكز لا يجتمعها أى شبه بالمدن الجديدة،
التي تعد جوهرياً نتاجاً للعصر الاستعماري .

« إن هذه المدن الأفريقية الجديدة تختلف عن تمبكتو بقدر ما تختلف
ستوك — أون — ترنت (٢) عن تشيشستر (٣) . »

ويوضح هودجكين نفسه تعقياً على ذلك أنه حتى إشارته إلى ستوك أون —
ترنت تعد مضللة بعض الشيء ، ما دامت المدن الأفريقية ، مثل دكار
أو لاجوس ، إنما هي شيء مختلف تماماً عن المراكز الصناعية في بريطانيا .

« إن سبب وجودها ، وأساس حياتها الاقتصادية ، ليس الصناعة على
مستوى المصانع الكبيرة ، وإنما التجارة . لقد خلقت هذه المدن لمواجهة
احتياجات التجارة الأوروبية ، ووظيفتها الرئيسية هي أن تستترف من أفريقيا
ما تنتجه من القطن السوداني ومنتجات النخيل والبن والكافور والقطن
والمعادن ، وأن تضيّق في داخل أفريقيا البضائع الاستهلاكية الأوروبية — الملابس
والكيورسين والدراجات ومكنات الخياطة . ونقاطها المحورية هي ...
مستودعات البيوت التجارية الكبيرة . » (٤)

يقول ريتشارد مولارد في وصفه لطابع كاواك (٥) ، أحد موانئ السنغال :

« إن المدينة تدين بوجودها كله للقطن السوداني . » (٦)

وبالطريقة نفسها تعد كينالا (٧) في المحل الأول سوقاً للقطن ، وكامبي
سوقاً للكافور ، وإليزابيثيل للنحاس ، وهلم جرا .

(١) Walata : انظر ، ص ٥٦٧ — المترجم .

(٢) Stoke-on-Trent : انظر ، ص ٥٦٧ — المترجم .

(٣) Chichester : انظر ص ، ٥٦٨ — المترجم .

(٤) للمرجع نفسه ، ص ٤ — ٦٥ .

(٥) عاد المؤلف فلذكر اسم هذه المدينة Kanlack مبيناً في هذه الفقرة — المترجم

(٦) ج . ريتشارد — مولارد « Villes d'Afrique Noire » في « برينزس أفريكين » ،

العدد ١٩٥٤/١٥ . نقل من ، هودجكين ، المرجع السابق .

(٧) Kampala : انظر ، ص ٥٦٨ — المترجم .

وما دامت المدن الأفريقية ترتبط عادة بالتجارة ، وبتصدير المواد الأولية الأفريقية ، واستيراد البضائع الأوروبية المصنوعة ، فإنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالنقل والمواصلات . فكثر منها موانئ بحرية هامة — دكار ، سيكوندى — تاكورادى (١) ، أكرا ، لاجوس ، ممبسة ، دار السلام — أو موانئ نهريّة مثل برازاڤيل وليوبولدڤيل ، أو ماعدا ذلك مراكز هامة للنقل بالطرق والسكك الحديدية .

وإلى جانب وظيفة المراكز الحضرية الأفريقية كفروع للتجارة والنقل ، أو كمدن أسواق market-towns ، اتخذ عدد منها وظائف الإدارة . وبطبيعة الحال يعد هذا جزئياً نتيجة للطابع الاستعماري للاستغلال ، وللحاجة إلى حماية مصالح الاحتكارات الأجنبية في مراكزها التجارية الرئيسية ، وكذلك لضرورة إنشاء جهاز للقمع يستند على الخطوط الرئيسية للمواصلات (٢) . ولمواجهة احتياجات الطبقة الإدارية ، وكلها من الأوروبيين تقريباً نتيجة للحكم الاستعماري ، ولمساعدها على القيام بأنشطتها المختلفة ، نفذ برنامج ضخم للتشيد — مكاتب حكومية ، مواصلات تليفونية ، مكاتب للبريد ، أنابيب ، فنادق ، إلى جانب كل الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة المعتادة التي تعتبرها البروقراطية الإمبريالية حقاً من حقوقها . ويؤكد هودجكين أن المدن الحديثة «تعد جزئياً بالتالى نتيجة للحاجة إلى أجهزة بروقراطية أكبر ، وإلى قدر أكبر من العمل الأفريقى للقيام بأعمال التشيد .» (٣)

وثمة نوع آخر من المدن ينبغى الإشارة إليه ، وهو مدينة التعدين الممتدة mining township . وهذه المدن تكون عادة عبارة عن جماعات صغيرة مبعثرة ، تختلف كثيراً جداً في طابعها عن المركز الحضرى المعتاد . ولما كان معظم عمال المناجم الأفريقيين عمالاً مهاجرين ، فإنه يغلب على مثل هذه

(١) Sekondi-Takoradi : انظر ، ص ٥٦٨ — المترجم .

(٢) علمت قبل الحرب ، من غايط بريطانى كبير بالجيش الهندى ، أن آلية القمع بأكملها في حالة الثورة تقوم على السكك الحديدية ، مع الربط بين وظائف عمليات السكك الحديدية العادية في نقل الركاب والبضائع ووظائف المراكز العسكرية .

(٣) هودجكين : المرجع السابق ، ص ٦٦ .

المدن السمات المميزة للإقامة اللورية makeshift ، التي لا بد أن يربط المرء بينها وبين المعسكرات التي تقام للعمال المهاجرين ، وذلك بدلا من المؤسسات الأكثر استقرارا والوظائف الاجتماعية وغيرها من التسهيلات التي يتوقع المرء أن يجدها في المدينة . وتعد مدن التعدين الممتدة مرة أخرى تعبيرا نموذجيا عن النظام الاستعماري ؛ فهي تتكون أساسا من مجمع أشبه بالثكنات يرغم العمال الأفريقيون فيه على أن يعيشوا في ظل انضباط شبه عسكري . وبصرف النظر عن عمليات التعدين نفسها ، لا يوجد سوى قدر ضئيل جدا من النشاط الاقتصادي ؛ أما الظروف الاجتماعية والتسهيلات الثقافية والترفيهية ، فهي كما يمكن أن يتصور المرء على الفور متجانسة مع هذا الأسمن الاقتصادي .

ويوجد أيضا عدد من معسكرات السكك الحديدية التي تشارك مدن التعدين الممتدة ، في تواجدها كثيرة ، سماتها المميزة .

وهناك قسم آخر من العمال لا يدرج في الدراسات الخاصة بالمراكز الحضرية الرئيسية ، وهو القسم المستخدم في الزراعة الأوروبية (وإلى حد ما في الزراعة الأفريقية) . والعمال الزراعيون عمال موسميون بدرجة كبيرة ، يعيشون في بعض الأحيان على تخوم المزارع :

ومن الواضح أنه لا نمو المدن في أفريقيا ، ولا العدد المتزايد لسكان المدن من الأفريقيين ، يشكل أى دليل على وجود ثورة صناعية في أفريقيا . ومن المسلم أن كون زهاء ستة ملايين أفريقي يعيشون في مدن يزيد تعداد سكانها على عشرين ألفت نسمة لا يدل على انجذاب الأفريقيين إلى اقتصاد تقدي ، ولا على إدخال الفلاحين الأفريقيين ، بصرف النظر عن ذلك التطور ، في أنشطة مكسبة للأجر . وفي مناطق معينة يحدث ذلك ، كما رأينا ، على نطاق كبير وبسرعة لا بأس بها . ولكن مادام عدد الأفريقيين الذين يعيشون في مدن أفريقية لا يزيد على 4٪ من مجموعهم ، وما دامت المدن نفسها من الناحية الأساسية مراكز للنقل والتجارة والإدارة ، أكثر منها مراكز للصناعات التحويلية ، يكون ما يسمى «تخضر» بوضوح مجرد عملية لم يقطع تطورها بعد شوطا طويلا ؛

خدمة احتياجات الرجل الأبيض

من الأسباب التي أدت إلى ألا يقطع تحضر الأفريقيين شوطا كبيرا إلى الأمام ، أنه فيما يتعلق بالمناطق الرئيسية لاستيطان البيض كانت السياسة الحكومية المتعمدة هي إبقاء الأفريقيين بعيدا عنها باعتبارها مناطق ذات امتياز خاص للرجل الأبيض .

ويتجلى الاستبعاد الصارم للشعب الأفريقي من تلك القطاعات التي يقطنها الأوروبيون في المدن ، أو حتى من المدن جملة ، بأقصى مظاهرها في اتحاد جنوب أفريقيا وفي روديسيا الجنوبية .

• إن الأهالي لا ينبغي أن يسمح لهم بدخول المناطق الحضرية ، التي تعد جوهرها من خلق الرجل الأبيض ، إلا إذا توافرت لديهم الرغبة في دخولها وخضعة احتياجات الرجل الأبيض ، وينبغي أن يغادروها عندما يكفون عن خدمة هذه الاحتياجات .

هنا ما أعلنه مستر ستالارد (١) ، رئيس لجنة الحكم المحلي في جنوب أفريقيا . وقد جسد قانون (المناطق الحضرية) الأهلية (٢) ، الذي أدخلته حكومة سمطس (٣) في عام ١٩٢٣ ، هذه المبادئ العنصرية الصارخة . وبمقتضى هذا القانون تقتصر إقامة الأفريقيين الحضريين على مناطق محددة معينة ، ويكون عددهم فيها محددا ، كما تفرض الرقابة على إقامتهم في أي مكان آخر ، وذلك لضمان أن يعيش الأفريقي لا حيث يرغب ، وإنما حيث يقرر الأوروبيون .

(١) س. ر. و. ستالارد : كان من أشد المنصرين تطرفا في جنوب أفريقيا . انفصل في عام ١٩٣٤ عن ائتلاف سمطس - هر تروج بسبب شدة تطرفه ، وكون حزب اليمين *Dominion Party* - المترجم .

(٢) *The Native (Urban Areas) Act* : صدر هذا القانون لتعديل في عام ١٩٥٤ ، تحت اسم *The Native (Urban Areas) Consolidation Act* ، طردت بمقتضاها أعداد ضخمة من الأهالي من المناطق الحضرية - المترجم .

(٣) *Jen Christian Smuts* : انظر ، ص ٥٢٠ - المترجم .

يقول هيل^(١) ، « في المناطق الحضرية ، وبخاصة تلك التي يعلن عنها لهذا الغرض ، يحظر دخول الأفريقيين عدا في الأحوال المتخصص عليها ... فكل ذكر يدخل منطقة كهذه ينبغي أن يحصل على وثيقة تشهد بأن لديه إذن بأن يوجد فيها ، ويمكن للسلطات أن ترفض إعطاء المزيد من التصاريح إذا كان يوجد بالفعل فائض من العمال . وينبغي على المستأجرين الحصول على إذن قبل إدخال أفريقيين في المنطقة ، ويجب عليهم أن يتعهدوا بإعادتهم إلى قراهم عند نهاية خدمتهم . »

إن التفرقة العنصرية المتعمدة ، التي تعد جزءا جوهريا من السياسات التي اتبعتها الحكومات البيضاء في أفريقيا ، تسفر بدورها عن تطور المدن الممتدة الأفريقية المنفصلة على بعد عدة أميال من المدينة الأوروبية . وكلما توسعت المدينة الأوروبية ، زادت الانتهاكات التي تقترف في حق المنطقة التي يقطنها الأفريقيون ، فتزال المدن الممتدة الأفريقية ، ويدفع الشعب الأفريقي مسافات أبعد عن المدن الأوروبية . وقد تم تنفيذ ذلك في اتحاد جنوب أفريقيا نتيجة « لقانون المناطق السكنية »^(٢) الصادر في عام ١٩٥٠ ، وقانون « إعادة توطين الأهالي »^(٣) الصادر في عام ١٩٥٤ . وبمقتضى هذين القانونين ، اللذين صدرا ظاهريا . بهدف تركيز المواقع السكنية المبعثرة في مناطق مفردة ، فقد آلاف الأفريقيين بيوتهم . في عام ١٩٥٥ ، على سبيل المثال ، طرد سبعة آلاف أفريقي من المناطق التي تقع على مشارف الغربية لحوهانسبرج (سوفيأتون Sophiatown ، مارينكلير Maryinclare ، نيوكلير Newclare) ، ونقلوا إلى موقع يبعد عدة أميال عن المدينة .

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ٥٦٧ .

(٢) Group Areas Act : كان أحد القوانين ضمن سلسلة القوانين التي استهدفت وضع قانون سطر لأراضي الأهالي Smuts's Natives Land Act ، الصادر في عام ١٩١٣ ، موضع التنفيذ . وقد صدر قانون سطر لوقف تغلغل الأهالي في مناطق الأوروبيين أو العكس - المبرمج .

(٣) Natives Resettlement Act : وهو القانون الذي قضى بأن تزال بصورة تعسفية جبال المدن الممتدة الوطنية القائمة على مشارف جوهانسبرج - المبرمج .

ولا تختلف المشكلة في روديسيا الجنوبية عنها في اتحاد جنوب أفريقيا . وقد أكد لينز (١) أنه ما دام الأفريقيون لا يستطيعون امتلاك الأرض ، بمقتضى «قانون تخصيص الأرض» (٢) ، فإنهم لا يستطيعون امتلاكها في المدن ، إذ أن المدن تقع جميعاً في المناطق الأوروبية . ونتيجة لذلك لا يكون بوسع الأفريقيين سوى أن يقيموا في المنطقة الأوروبية بناء على إذن من مستخدميهـم ، أو في المواقع الحضرية الأهلية ، أو في المدن الممتدة الأفريقية المجاورة للمدن الأوروبية . وبالنسبة للشعب الأفريق ترقى نتائج هذه القيود إلى مرتبة الكارثة . « ما دام توفير وسائل الإقامة للرجال الذين يعيشون بمفردهم أرخص بكثير من توفيرها للرجال الذين يعيشون مع أسرهم ، تصبح المواقع السكنية الحضرية ، مثل أحياء الخدم في الضواحي السكنية الفاخرة suburban gardens أشبه بالكثافات منها بالمنازل . ويتقل الجزء الأكبر من قوة العمل باستمرار جيئةً وذهاباً بين هذه المواقع وداخلية البلاد ، وينتـر أن يظل الأفريقى في أى عمل يقوم به وقتاً يكتفى لأن يبدأ أداءه بكفاية ، وذلك لأنه على الرغم من أن معظم الأفريقيين لم يعودوا يجيئون فقط لكسب ما يكفى لسداد الضرائب المقررة عليهم ، فإنه ينبغي عليهم أن يتركوا حياتهم الأسرية وراءهم في المعازل ، ومن الطبيعى أن يحملهم ذلك على العودة مرة أخرى إلى هناك . » (٣)

يبد أنه سواء في اتحاد جنوب أفريقيا أو في روديسيا الجنوبية ، وكذلك في المناطق الأخرى لاستيطان البيض ، تلـخـل سياسة الحكومة مراراً في نزاع مع الوقائع القاسية لتتطور الاقتصادى ومع متطلبات المستخدمين الأوروبيين .

(١) كولـينـز: European Politics in Southern Rhodesia ، لندن ، ١٩٥٩ .
(٢) Land Apportionment Act : في عام ١٩١٣ صدر في جنوب أفريقيا « قانون أراضي الأهـال » Natives Land Act ، الذى قضى بتحديد المناطق التى يسمح للأفريقيين فيها بشراء الأرضى وامتلاكها . وفى عام ١٩٣٧ صدر « مرسوم تعديل القوانين الأهلية » Native Laws Amendment ، الذى غـوـل السلطة التنفيذية لتشع المزيد من الأفريقيين من دخول المدن ، وإدخالهم المجالس البلدية على عزل الأفريقيين من المستوطنين البيض ، وكان هو تزوج ، الذى صدقها المرسوم في صـ . وزارتة ، يأمل أن يصبح في إمكان « المعازل الموسعة » لإيواء معظم الأفريقيين ، بحيث يمكن إخبار من يسلمون لدى البيض زواراً مؤتمنين من المعازل - المترجم .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

فالعمل الموسمي والمهاجر قد يكون مناسباً بدرجة كبيرة لاحتياجات المزارع والمناجم ، بيد أن مصالح الصناعات التحويلية الأحدث عهداً تحتاج إلى عدد معين من العمال الأفريقيين الأكثر مهارة .

يقول دكتور دي كيوييه (١) : «إن المناطق الصناعية الأكثر حجماً منهكة في الحقيقة في عملية تكامل اقتصادي فيما بين العناصر على درجة كبيرة من النشاط» . وهو يؤكد أن هذه العملية تملئها حاجة الصناعة التي لا مناص منها إلى العمل — العمل الذي تزداد الحاجة إلى أن يكون «أكثر خبرة وعمراً ، أكثر ملاءمة لعادات المجتمع الصناعي الحديث» . ومن ثم يوجد «صدام أساسي بين التكامل الطبيعي للحياة الحضرية والجهود غير التاريخية لفرض «التفسيخ» على المراكز الحيوية للربحاء الاقتصادي للجنوب أفريقيا» .

وهكذا يصبح الأفريقيون متكاملين في الصناعة ، وعلى الرغم من القوانين واللوائح الحكومية ، فقد حدثت درجة كبيرة من التحضر . ومع ذلك لا يمكن التأكيد كثيراً على أن نمو التحضر الأفريقي لم يكن في الأساس نتيجة للسياسة الحكومية . وعلى العكس فقد حدث ذلك النوع على الرغم من عزوف الحكومة عن أن تفعل ذلك .

الاستقرار — الحقيقة والخيال

إن مسألة التحضر ، كما ذكرنا فيما سبق ، تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة استقرار العمل *Stabilisation of Labour* . وتشير أرقام التحضر إلى عدد الأفريقيين المقيمين في المدن في أي وقت معطى ، على حين تكشف أرقام الاستقرار عن المدى الذي يتخلى به هؤلاء الأفريقيون عن إطلار هجرتهم المستمرة بين المدينة والريف ، ويستوطنون مع زوجاتهم وأطفالهم كـمقيمين دائمين في المناطق الحضرية .

وطيلة السنوات الكثيرة الماضية كانت التقارير الرسمية واللجان الحكومية

(١) س. د. دي كيوييه : «Fears and Pressures in the Union of South Africa» ، في أفريقيا توداي ، ١٩٥٥ .

تستوعب الأنظار مرارا إلى مدى ما ينتطوئ عليه نظام العمل المهاجر من
تبديد ، وكثيرا ما كانت تؤكد على ضرورة تشجيع إقامة قوى عدل أفريقية
دائمة في المناطق الحضرية ومراكز النشاط الاقتصادي الرئيسية .

ومن المعتقد على نطاق واسع الآن أن الاستقرار في المناطق الحضرية
يعد الشرط الجوهرى لخلق قوة عمل أفريقية ذات كفاية . (١)

ولكن هل حدث مثل هذا الاستقرار حقيقة ؟ إن كثيرين من المعلقين ،
مشيرين إلى المثل الخاص بالكنغو البلجيكي واتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا
الجنوبية وحزام النحاس في روديسيا الشمالية ، قد يردون على هذا السؤال
بالإيجاب . والتعليق الأكثر دلالة الذى يمكن تقديمه فيما يتعلق بمثل هذه
المزاعم ، هو أن حوالى ٤٪ فقط من الأفريقيين يعيشون في المدن التى يزيد
عدد سكانها على عشرين ألف نسمة — وأنه حتى بين هذه النسبة الضئيلة
توجد نسبة جوهرية ليست عمالا ، ناهيك عن العمال المستقرين .

ومع ذلك ينبغي أن يقال إنه على الرغم من أن الصورة الشاملة لأفريقيا
في مجموعها لا تدل على أى تحول حاسم نحو استقرار العمل ، توجد لذلك
استثناءات جزئية ، كما في اتحاد جنوب أفريقيا والكنغو البلجيكي ،
وبدرجة أقل في روديسيا الشمالية والجنوبية ، ولو أن الاتجاه نحو التحضر
والاستقرار ، حتى في هذه الحالات أيضا ، لا يكون بأية حال راجعا كله ،
إن لم يكن غير راجع على الإطلاق ، إلى السياسة الرسمية . ودلى التقدير
ينبغي أن يقال إنه على الرغم من الحجاج التى تقدمها الأجان المختلفة ، لم تبد
الحكومات ولا المستخدمون في أفريقيا حماسة استثنائية لفكرة الاستقرار ؛
وذلك للأسباب التى أشرنا إليها في الفصل السابق . ويسلم هبلى ، مع تحفظه
المعتاد ، بأنه وفي حالات معينة أصبح مبدأ الاستقرار قضية مثار جدل في
في سياسة الدولة . (٢) وهو يرغم على أن يضيف إلى ذلك وأنه يبدو أن
كلا من الحكومة وشركات تعدين النحاس في روديسيا الشمالية قد شاعرها

(١) World Social Situation ، المرجع السابق ، الأمم المتحدة ، ١٩٥٧ .

(٢) هبلى : المرجع السابق ، ص ١٢٨٨ .

في وقت واحد بعض الشك فيما يتعلق بملازمة تطبيق مبدأ الاستقرار . فوجود قوة كبيرة من العمال الأفريقيين المستقرين يمكن أن يخلق للدولة مسئولية خطيرة إذا حدثت مرة أخرى فترة كساد مثل تلك التي عانت منها المناجم في وقت ما . ٤

وهذه الإشارة إلى الكساد في المناجم إنما تتعلق بالفترة السابقة للحرب التي شهدت الصدام في حزام النحاس في عام ١٩٣٥ . وقد تكررت المشكلة نفسها في عام ١٩٤٠ . إن مثل هذه المخاوف التي تساور الحكومة وشركات النحاس يمكن فهمها على الفور على ضوء الأحداث التي وقعت في ليوبولدفيل في بداية عام ١٩٥٩ ، عندما نشأت أزمة مؤقتة في المناجم ، بسبب الانخفاض الذي حدث في ثمن النحاس ، واشترك خمسون ألف عامل أفريقي متعطل في المظاهرات التي هزت أرجاء الكنفو البلجيكي في ذلك الوقت .

ولا ريب أن مثل هذه الاعتبارات تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاه المصالح الإمبريالية في روديسيا الجنوبية . والحقيقة أن أحد المتحدثين البارزين باسم هذه المصالح ، وهو سير رونالد بيرين ، قد أشار بشكل خاص ، في كلمة له ألقاها في ندوة دوق أدنبرة الدراسية 'Duke of Edinburgh's Study Conference' التي عقدت في أكمفورد في عام ١٩٥٦ ، إلى عدم رغبة حكومة روديسيا الشمالية في عام ١٩٤١ في أن تورط نفسها في سياسة إيجاد قوة عمل صناعية أفريقية دائمة في حزام النحاس . ٥ (١)

وتلبي الحقيقة التي ورد ذكرها في تقرير أيتوربي ، وهي أن موارد النحاس التي تستخرجها شركة روان أنتيلوب (٢) من المقدر ألا تكفي أكثر من خمسة وعشرين عاما أخرى ، وتلك التي تستخرجها شركة روكانا (٣)

(١) انظر البحث الذي ألقاه د. ا. فوسبروك ، ورد في تقرير أيتوربي ، المرجع السابق.

(٢) *Rosin Antelope* : أغلقت هذه الشركة اسمها عن اسم أحد مناجم النحاس الوطنية بحزام النحاس بروديسيا الشمالية . وقد أغلقت المنجم اسمه بدوره عن اسم أحد التناقل المعروفة بهذه المنطقة . وقد عثر على النحاس في روان أنتيلوب لأول مرة في عام ١٩٠٢ - للترجم .

(٣) *Rhokana Corporation* : تملك هذه الشركة إلى جانب إنتاجها للنحاس أكبر منتج للكوبالت في روديسيا الشمالية ، وقد أقامت هناك مصنعا كبيرا لتخزين الكوبالت - للترجم .

زهاء أربعين عاما ، بعض الضوء على هذا الإنحجام . ولقد كانت شركات النحاس طوال السنوات الخمس عشرة الماضية ، بحكم شرائها في استخراج أكبر قدر ممكن من هذه الاحتياطات التي تسرع نحو النفاذ ، تقوم باستغلال عمال المناجم الأفريقيين إلى أقصى درجة ممكنة ، مع التأليف بين القوة المطلقة والكفاية العلمية .

ومن المفهوم ألا تكون هذه الشركات على الأرجح مهتمة بإغراق رأس المال في المخططات الخاصة باستقرار العمل ، وذلك إذا ما وضعت في اعتبارها أنها لن تعد في حاجة إلى العمل نفسه في خلال بضع عشرات من السنين . وكان إقرارها بأن الاستغلال العالي الكفاية لمناجم النحاس يتطلب نسبة جوهرية من العمل الأفريقى شبه الماهر هو وحده الذى أسفر عن تعديل في اتجاهها نحو الاستقرار . ففي أحد المناجم زاد متوسط مدة استمرار الأفريقى في العمل ، من خمسة وعشرين شهرا في عام ١٩٤٢ ، إلى ثلاثة وثلاثين شهرا في يناير ١٩٥٠ ، وإلى خمسين شهرا في ديسمبر ١٩٥٤ (١) . ومن الواضح أنه تحدث درجة ما من استقرار العمل في حزام النحاس .

ومع ذلك فإلى وقت قريب ، هو عام ١٩٥٧ ، ترك ١٢,٨٣٤ عامل مناجم أفريقياً (حوالى ثلث قوة العمل الأفريقية بأسرها) المناجم في ذلك العام ، وقد عاد مالا يقل عن ٤٩,١٪ من هؤلاء العمال إلى قراهم ، على حين أن ٥٢,٢٪ منهم استدخلوا في المناجم مدة تقل عن العام . وفي الوقت نفسه التحق بالعمل في المناجم في ذلك العام ١٢,٥٩٧ عاملا جديدا ، وقد جاء من هؤلاء ٢١,٩٪ من قراهم مباشرة دون أية خبرة سابقة في أعمال التعدين ، وجاء ٣٧,٥٪ آخرون من قراهم أيضا ، ولكن مع خبرة سابقة بالعمل في المناجم (٢) . وهكذا يتضح بدرجة كبيرة أنه على الرغم من كل ما قيل عن نمو التخصر في حزام النحاس ، ما زال العمل المهاجر هو السائد ، ولا يحقق الاستقرار سوى تقدم بطيء .

(١) فوسبروكي ، وزد في تقرير أيشوري ، المربع السابق .

(٢) كل الأرقام الواردة بهذه الفقرة نقلت من : Northern Rhodesia Chamber of

Miners Year Book 1957 ، ص ٥٦ ، ٦١ ، ٦٠ ، كيتوي ، ١٩٥٨ .

ولقد كانت روديسيا الشمالية موضوعا للدراسات كثيرة عن استقرار العمل . وقد استخلص ويلسون (١) في استقصائه المشهور لمدينة بروكن هل ، وعلى أساس الفئات الأربع التي اتخذها لأغراض الاستقصاء الذى قام به ، أن ٨٠.٦٪ من السكان كانوا ذواربا من الفلاحين (أى أمضوا أقل من ثلث وقتهم فى المدينة منذ أن غادروا قراهم لأول مرة) ، وأن ٢٠.٥٪ كانوا من الكادحين المهاجرين (أى قضوا ما بين ثلث وقتهم وثلثيه فى المدينة منذ أن تركوا قراهم لأول مرة) ، وأن ٦٩.٩٪ كانوا حضريين بصورة مؤقتة (أى أمضوا أكثر من ثلثي وقتهم فى المدينة منذ أن غادروا قراهم) ، وأن ١٪ فقط كانوا حضريين بصورة دائمة (أى ولتوا فى المدينة ونشوا فيها) .

وقد ركز ويلسون تركيزا زائلا على النسبة المئوية الخاصة بالحضرين بصورة مؤقتة ، وهى ٦٩.٩٪ ، على الرغم من أن عددا من الباحثين الاجتماعيين قد تحلوا ما وصل إليه ويلسون . ومع ذلك فإن أرقام ويلسون نفسها تكشف عن درجة عالية من العمل المستقر غير ، وقد أكد هو نفسه أنه فى الوقت الذى أجرى فيه استقصاءه ، منذ حوالى عشرين عاما ، أسفر سوء التناسب الكبير بين عدد الرجال الأقوياء البنية فى المدينة ، وعدد النساء والمسنين والأطفال فى الريف ، عن دوران السكان الدائم بين المدينة والريف . ويقول ويلسون إن دوران السكان هو حجر الزاوية فى الميكال غير المستقر للاقتصاد الراهن فى روديسيا الشمالية ؛

وقد تناول كلايد ميتشيل (٢) النتائج التى توصل إليها ويلسون بدراسة نقدية ، وعلى أساس تحليل أجراه معهد رودس - لفنجستون ، فى خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، فى مناجم روان أنتيلوب للنحاس ، ومناطق لوانشيا الأخرى ، وبروكن هل وندولا ، توصل إلى النتائج التالية :

- (١) ج . ويلسون : 'The Economics of Detribalisation in Northern Rhodesia' معهد رودس - لفنجستون ، ١٩٤١ .
(٢) دكتور ج . كلايد ميتشيل : بحث فى 'Urbanization, Detribalisation and Stabilisation in Southern Africa' ، اليونسكو ، الربيع السابق .

مناطق لوانشيا الأخرى	روان أنتيلوب	تنزانيا	بروكين هل
٥٣,٣	٤٥,٥	٥٤,٧	٥٥,٥
٢٨,٨	٣٩,٠	٢٢,٦	٢٧,٩
٧,٩	٦,٥	١٢,٧	٦,٦

وقد استخدم ميتشيل أسلوبا للتحليل يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ويلسون ، ولذلك لا يستطيع المرء إجراء مقارنة دقيقة بين المجموعتين من الأرقام . بيد أنه حتى مع التجاوز عن ذلك يكون من المثير حقا أن يكشف تحليل ميتشيل ، القائم على استقصاء أجرى بعد استقصاء ويلسون بعشر سنوات ، عن أنه بالرغم من الوجود الواضح لجذب كبير من العمال المستقرين جزئيا ، ما زالت الأغلبية عمالا مهاجرين ، ولا يمكن إلى الآن أن تدرج سوى نسبة صغيرة نسبيا على أنهم عمال مستقرون بصورة دائمة .

وتبين بلجرش (١) ، فى دراسته «المركز الأفريقى بإليزابيثفيل » African Centre at Elizabethville ، أن حوالى ٥٠٪ من السكان عاشوا هناك أقل من خمس سنوات . وتفيد النتيجة التى توصل إليها أن استقرار السكان الحضريين الأفريقيين أمر نسبي فقط ، وأن معظم الأفريقيين يبقون على الصلة بوطنهم الرقيق الذى يعودون إليه بصورة دورية . ويقول جريرش إنه حتى هؤلاء الذين عاشوا فى المدن لمدة عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة يتوقعون أن يعودوا إلى قراهم عندما يتقاعدون . (والظاهرة التى لاحظها جريرش منذ أكثر من عشر سنوات ، كثيرا ما لاحظها المعلقون فى الأقاليم الأفريقية الأخرى .) ومع ذلك فإن معظم الاستقصاءات توضح أنه فى الكنفو البلجيكي ، وبخاصة فى منطقة النحاس بكاتانجا Katanga ، يوجد اتجاه قوى تماما نحو إنشاء طبقة عاملة أكثر استقرارا ونحضر . فى عام ١٩٥٠ كان زهاء ٤٦٪ من مجموع العمال بمناجم النحاس فى كاتانجا لهم مدة خدمة قلدها عشر سنوات ، وعمل ٢٤٪ منهم فقط لمدة تقل عن ثلاث سنوات . (٢)

(١) ف جريرش : اليونسكو ، المرجع السابق .

(٢) ج . مالنبرو : «Recent Developments in Belgian Africa» ، فى أفريقيا تودى ، ١٩٥٥ .

ويتضح نحو الحياة الأسرية - وهو مؤشر آخر للاستقرار - من الزيادة في عدد الأطفال بالنسبة لكل مائة عامل ، من تسعة أطفال في عام ١٩٢٧ ، إلى ٥٦ طفلا في عام ١٩٣٩ ، إلى ١٤٦ طفلا في عام ١٩٤٩ (١) . وتوضح الأرقام البالغة للدلالة التي قدمها دافيلسون (٢) أنه في عام ١٩٢٥ ، وهو العام السابق لتطبيق سياسة الاستقرار في كاتانجا ، كان لدى شركة أنيون منير (٣) ١٣,٨٤٩ عاملا تصحبهم ٢,٥٠٧ زوجة، وما لا يزيد على ٧٧٩ طفلا . وفي عام ١٩٤٠ كان هناك ١١,٢٠٠ عامل ومعهم ٦,٤٦٤ زوجة ، و ٦,٦٤٣ طفلا^(٤) ، أى حوالى طفل لكل زوجة . وفي عام ١٩٥٢ كان هناك طفلان لكل زوجة . إن الاتجاه نحو الاستقرار والتخضر يمكن أن يلاحظ في أمكنة أخرى في الكنفو ، وإن لم يكن بالوضوح نفسه الذي يوجد به في كاتانجا .

الحياة الأسرية

من المفيد أن نلاحظ ، استنادا إلى كاپللي (٥) وكومهرى - سيلفيان (٦) ، أن نسبة الرجال إلى النساء في ليوبولدفيل تقرب من ٢ : ١ . وتوجد النسبة نفسها عمليا في دوندا (٧) .

وكما في أى مكان آخر في أفريقيا تعد النسبة غير المستوية للرجال الأفريقيين إلى النساء الأفريقيات في المدن ، وكذلك نقص الأطفال ، النتيجة المترتبة

- (١) ر. برتو: *Aspects de l'industrialisation en Afrique Centrale* ، ١٩٥٢ .
- (٢) بازل دافيلسون : *The African Awakening* ، ص ١١٢ ، لندن ، ١٩٥٥ .
- (٣) *Union Minière* : راسم الاتحاد بالكامل « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » *Union Minière du Haut Katanga, U.M.H.K.* ، انظر ، ص ٦٠٤ - الترجيم .
- (٤) إيمانويل كاپللي : دراسة عن ليوبولدفيل ، نقلها عن اليونسكو ، المرجع السابق .
- (٥) س. كومهرى - سيلفيان : دراسة أخرى عن ليوبولدفيل ، نقلها عن اليونسكو ، المرجع السابق .
- (٦) *Donda* : مدينة بالشمال الشرق بالكنفو كينشاسا ، تقع على خط السكك الحديدية المارباكني وباوليس وونجيرو بالشمال الشرق من ليلاد ، والتابع لشركة السكك الحديدية المحلية في الكنفو - الترجيم .
- (٧) *World Social Situation* ، ١٩٥٧ ، المرجع السابق .

على الدمار الذى لحق بالريف الأفريقى ، حيث يسود المسنون والأطفال والنساء ، ويندر وجود الشبان ؛ وفى كلتا الحالتين يكون سوء التناسب البالغ نتيجة مباشرة لنظام هجرة العمل . إن نسبة الرجال العالية إلى النساء فى المدن تعد تعبيراً عن عدم الاستقرار الأسامى لقوة العمل ، وذلك لأن الحياة غير الطبيعية التى تفرضها مثل هذه النسبة تعنى أن الرجل سيعود إن عاجلاً أو آجلاً إلى الريف ، ليكون مع زوجته وأسرته ، أو ليتخذ له زوجة وتكون له أسرته يراها .

وفى جينجا^(١) على سبيل المثال ، استناداً إلى سوفر ، يشكل الذكور العنصر السائد بين السكان .^(٢) كما أوضح مسح استطلاعى^(٣) ، أنه فى فئة العمر^(٤) ، التى تنحصر بين ١٥ ، ٤٥ عاماً ، يفوق عدد الرجال عدد النساء بنسبة ٤ : ١ . ولم يكن هناك سوى ٢,٣٪ ممن تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة ، على حين كان ١١,٧٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة . وهكذا كان عدم التوازن الأقصى بين الرجال والنساء يقع بين فئة العمر الكبرى - ٨٥٪ من المجموع ، وفى مثل هذه الظروف يكون مفهوم أن ما يمكن حدوثه إنما هو استقرار محدود ، والحقيقة أن هذا المسح قد أوضح أن ٧٠٪ من السكان كانوا هناك لمدة تقل عن عامين . ومن الواضح أن مالدينا هنا هو الهجرة المتكررة المألوفة ، وتحميل النتائج التى توصل إليها سوفر إلى تأكيد ذلك . إن نسبة كبيرة من السكان العاملين الأفريقيين تتكون من كادحين مهاجرين تركوا أسرهم فى أماكن إقامتهم بالريف ، وهى الأماكن التى يعتزمون العودة إليها بعد فترة عمل يقضونها فى المدينة .^(٥)

(١) Ginja : انظر ، ص ٥٦٨ - المترجم .

(٢) دكتور سيريل سوفر : بحث عن جينجا ، ورد فى اليونسكو ، المربع السابق .

(٣) Pilot Survey : ويقال مسح تجريبى أيضاً . والمصطلحان مأخوذان من وقائوس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية - المترجم .

(٤) س . د . سوفر : مسح ، ورد فى اليونسكو ، المربع السابق .

(٥) Age Group : والاصطلاح مأخوذ من : وقائوس المصطلحات الإحصائية

والديموجرافية ؛ والمصحح الديموجرافى المتعدد اللغات - المترجم .

(٦) س . د . سوفر : المربع السابق .

ويكون لإحجام الأفريقيين عن اصطحاب أطفالهم معهم في المناطق الحضرية مفهوما عندما يدرك المرء مدى بشاعة الظروف التي يرغم هؤلاء الأطفال على العيش في ظلها بدخل هذه المناطق . فحتى عن ليوبولدفيل ، بالكينغو البلجيكي ، التي يقدمها كثير من المعلقين السطحيين (في فترة ما قبل يناير ١٩٥٩) باعتبارها نموذجاً للسياسة الاستعمارية المتنورة والتقدم الأفريقي ، يقال مايلي : « إن أطفالاً كثيرين يعرفون الجوع في فترة مبكرة للغاية » (١) فمن المعتقد أن الطفل الأفريقي في ليوبولدفيل يكون في سن السادسة قد تعلم أن يعول نفسه ، وأنه على الأرجح « يكون قد تعلم أن يصوم عن الطعام لفترة تصل إلى أربع وعشرين ساعة » . ويقال لنا إن مثل هذا الطفل « ستكون له ميزة على زملائه ، لأنه عند هذه السن يبدأ «التدريب على الجوع» في الأسر الشديدة الفقر وطبقاً لتقدير متحفظ ، تصل نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى حوالى النصف » . وبسبب الحالة البشعة التي يعيش فيها أطفال الباكينغو (٢) فإنهم يشكلون فيما بينهم جمعيات تسمى بيكا Peka ، تضم كل جمعية منها اثني عشر طفلاً في سن التعليم (٣) ، ويقوم هؤلاء الأطفال الاثنا عشر بجمع كل ما يستطيعون الحصول عليه من طعام في كومة واحدة واقتسامه فيما بينهم بالتساوى . ويسمى كثير منهم بالحصول على عمل ، بيد أنهم « يجنون أن العيش على أجر منتظم . أمر صعب .. وليس من غير المألوف أن نرى مجموعات صغيرة من ثلاثة أو أربعة صبية ، ويقوم أفراد كل مجموعة بجمع كل مواردها في كومة واحدة يخشون بها واحداً منهم كل أسبوع بالتناوب » .

وتوجد الظروف نفسها إلى حد كبير بالنسبة للأطفال الأفريقيين في المناطق الحضرية الأخرى . وهكذا يكون العامل الأفريقي ممزقا : فلما أن

(١) البولسكو : المرجع السابق ، ص ٨-١١٩ .

(٢) Bacongo : انظر ، ص ٥٨١ - المرجع .

(٣) School Age : والإصطلاح مأخوذ من : « قاموس المصطلحات الإنسانية والديمقراطية » ، و« للمرجع الديموجرافي المتعدد اللغات » - المرجع .

يصطحب أفراد أسرته معه ويشاهددهم بعينيه وهم يقامون ويتضورون جوعاً ، وإما أن يتركهم خلفه في الزيف ويعيش حياق وحيدة عزباً ؛ يعاني أقصى صور الحزن والكرب لعلمه أن أسرته التي هجرها إنما تتمزق ألماً منتظرا لعودته . وفي اتحاد جنوب أفريقيا توجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالحياة الأسرية . وقد لاحظ رينولت جونز (١) أن نسبة الرجال إلى النساء تكون مرتفعة جدا بالمناطق الحضرية ، في الاتحاد . وتبين له أن في فئة العمر ١٥-٢٩ سنة كان يوجد ٢٧٩ رجلا مقابل كل مائة امرأة ؛ وفي فئة العمر ٣٠-٤٤ سنة ، كان يوجد ٣٣٣ رجلا مقابل كل مائة امرأة ؛ وفي فئة العمر ٥٥-٥٩ سنة ، ٢٢١ رجلا . ويضيف جونز إلى ذلك أن أرقام الذكور « يطنى عايبها بعنف العدد الكبير من عمال المناجم من الأهالي الذين يعيشون حياة العزوبة » . وليست هذه الحياة بطبيعة الحال من اختيار عمال المناجم الأفريقيين ، بل هي جزء جوهري من نظام العمل المهاجر الذي يقوم عليه عمل المناجم في اتحاد جنوب أفريقيا ، وينص إليه في عقود العمل التي توقع مع عمال المناجم . وحتى في مناجم الذهب بالولاية الحرة (٢) ، حيث يزعم أن سياسة استقرار العمل تلتقي الاستحسان والتأييد ، نجد أن « إدارة شئون الأهالي بجنوب أفريقيا » South African Department of Native Affairs « قد سمحت للمشروعات المعنية . . بتوفير أحياء خاصة للمتزوجين لعدد لا يزيد على ٣٪ من مستخدميهما ، وليس ١٠٪ كما كان مقترحا أصلا » (٣) .

وفي مثل هذه الظروف تتعثر سياسة الاستقرار في مسالكها بلدرجة أو بأخرى . بيد أنه في جنوب أفريقيا لا تكون الحياة الأسرية مفتقدة في المناجم وحدها . فقد تبين من مسح لصنع دنلوب بمدينة دربان (!؟) ، أجرى منذ

(١) ج. و. رينولت جونز : « The Effects of Urbanization in South and Central Africa » ، في أفريكان أفيرز ، يناير ١٩٥٣ ، العام ٥٢ ، العدد ٢٠٦ ، ص ٢٧-٤٤ .

(٢) Free State : انظر ، ص ٥٦٩ - المترجم .

(٣) ذي آيمس ، عدد ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ .

(٤) Durban : انظر ، ص ٥٦٩ - المترجم .

(٥) African Worker Today ، مسح لصنع دنلوب بمدينة دربان ، أحد قسم الاقتصاد بجامعة ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

حوالى عشر سنوات ، أن ٦٪ فقط من العمال هم الذين كانوا يقيمون مع زوجاتهم بالمدينة . وقال ١٤٪ آخرون من العمال إنهم سيحضرون زوجاتهم للإقامة معهم إذا ما توافرت تسهيلات الإسكان وغيرها من التسهيلات الضرورية .

وقد كانت هيلمان (١) على جانب كبير من التوفيق فى عرضها للمشكلة القائمة فى جنوب أفريقيا .

وإن ممارسة استخدام العمال المهاجرين ، الذين يعيشون فى مجموعات سكنية خالية من الزوجات ، وهى الممارسة التى دشتها المناجم منذ أكثر من ستين عاما ، ما زالت هى الأسلوب السائد فى المناجم وفى عدد من المشروعات الأخرى ، مثل مصانع الطوب ومناجم الفحم وإدارات الخدمات البلدية . وقد ترتب على تطور أعمال التعدين على نطاق كبير النمو السريع للمدن ، وهو ما كان يعنى ، وبخاصة كصناعة ثانوية تطورت بسرعة فى المراكز الحضرية الرئيسية ، طلبا متزايدا على العمل الأهلى . وفى الأصل كان خدم المنازل والعمال فى مجالى التجارة والصناعة عمالا مهاجرين ، وكانت أغلبيتهم الساحقة من العمال غير المهرة . وبصورة تدريجية ، ومع تومع الصناعة ... تغير ذلك الوضع . وبدأ الأفريقيون يلتحقون بالمهن شبه الماهرة ، وكذلك بالمهن الماهرة وإن كان ذلك فى أعداد صغيرة ، ومع زيادة المهارة ، وهى الزيادة التى تتطوى بالضرورة على درجة ما من استقرار العدل ، أصبح الاتجاه نحو الاستيطان الحضرى الدائم فى ظل ظروف الحياة الأهمية أكثر وضوحا وصراحة .

وقد كانت حركة الأفريقيين نحو المدن خاضعة مع ذلك منذ البداية لضغوط متنازعة . فالاقتصاد الآخذ فى الاتساع ، والتى كان يعكس فى ازدياد الدخل القومى بدرجة كبيرة ، كان يتطلب عمالا أفضل تدريجا وأكثر إنتاجية ، وقوة عمل أكثر استقرارا . بيد أن السياسات الرسمية كانت تنظر الى الإفريقيين دائما على أنهم يقيمون فى المناطق الحضرية إقامة مؤقتة ، وإلى المدن نفسها على أنها مناطق بيضاء تكتنفها أراضى الغير ولا يسمح

(١) دكتورة إلين هيلمان : الونسكو ، المريج السابق ، ص ٧٢٦ وما بعدها .

للأفريقيين بدخولها الا تفضلا . وهي لم تعمل على تشجيع استيطان الاسرة الافريقية . لو على تيسير هذا الاستيطان بآية طريقة من الطرق . وقد أدخلت مرارا تعديلات على تشريعات المناطق الحضرية الأهلية بغرض إيقاف تدفق الأهل على المدن وضمان قدر أكبر من الرقابة على الأفريقيين فيها . » (التشديد من عتينا - ج . و .)

وقد فسر جونز رينولت بوضوح ، وبما لا يدع مجالا للخط ، لماذا تعارض حكومة اتحاد جنوب أفريقيا استقرار العمل الأفريقي بكل هذا العنف : (١)

وإن الاستقرار يؤدي إلى المطالبة بإلغاء الحاجز اللوني ، ومع اتساع الفرص ينمو الوعي السيامي بين الجماعة . فطرقهم القديمة في الحياة تنشت وتبدد ، على حين تتطور أنماط جديدة من التفكير . ولذلك سيكون علينا فيما نعتقد أن نواجه بصورة أفضل احتمال ترايد المطالبات بحقوق سياسية ، من ثم سرون أن حكومتنا منطقية تماما في وجهات نظرها . فإذا الفيتم الحاجز اللوني ومضيتم في سياسة الاستقرار ، كان معنى ذلك مطالبات أكبر بحقوق سياسية ، والناس ليسوا مستعدين لمواجهة ذلك في الوقت الحاضر . » (التشديد من عتينا - ج . و .)

الضمان الاجتماعي

وإلى جانب القيود القانونية التي تفرضها الحكومات والمستخلصون على العمال الأفريقيين الذين يستقرون في المناطق الحضرية ، انتهجوا أيضا سياسات اقتصادية واجتماعية صُممت عن عمد لاستمرار نظام العمل المهاجر . وقد كانت هذه السياسات مؤسمة على التمييز في التعليم والصناعة (تقييد شغل الأفريقيين للمهن أو الوظائف الأكثر مهارة) ؛ وعلى سياسة للأجر الرخيص لا توفر سوى أدنى مستويات الكفاف لرجل يعيش بمفرده ، وإسكان غير ملائم (ويقوم هنا بدوره على مفهوم الرجل الذي يعيش

(١) جونز رينولت : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

بمفرده) ، وإنكار الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ؛ بما في ذلك معاشات الشيخوخة وإعانات البطالة .

وستتناول الفصول التالية ، في شيء من التفصيل ، مسائل المهارة والتعليم ، ونظام الأجور الاستعماري . بيد أنه من الأمور الهامة هنا التأكيد على أن الأثر الكلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي انتهجها الإمبرياليون تجاه العمال الأفريقيين ، قد ترك الأفريق في المدينة محروماً تماماً من أي ضمان اجتماعي . فليس هناك مسكن ملائم ، وهو يعيش على أجر الكفاف ، ولا يستطيع أن يشتق طريقه صاعداً السلم الاجتماعي ، مادام التمييز الاجتماعي قد قرر بالفعل إلى أية درجة من السلم يستطيع أن يصعد . فإذا أصابه مرض ، لا يجد العلاج اللائم ، ولا يحصل عادة على إجازة مدفوعة الأجر . وإذا فقد عمله ، يمكن أن يفقد مسكنه ، والأمر الأشد سوءاً من ذلك أنه لا يحصل على إعانة البطالة . وعندما يتقدم به السن يتعين عليه أن يعيش حالة على أولاده ، أو أن يتضور جوعاً بكل ما في هذه العبارة من معنى ؛ والاختيار الوحيد الذي يتبقى أمامه هو أن يعود إلى قريته . وعلاوة على ذلك يكون طيلة هذا الوقت قد ترك زوجته وأطفاله خلفه ، وتكون أسرته قد تعرضت بدرجة أو بأخرى للدمار . ولذلك فلا عجب في أن يشير علماء الاجتماع باستمرار إلى مشاعر عدم الضمان التي تنقل بوضوح على الأفريق الحضري .

يقول جوسمان^(١) ، « إن الأفريق الحضري معتل الصحة ، ويقع في مساكن سيئة ، وغير متعلم ، ويفتقد أي ضمان في المدن ، حتى إذا كان قد ولد هناك » .

وقد أوضحت تقارير كثيرة أن السلطات تترك الوضع جيداً ، وتفهم ما يتطلب الأمر عمله لضمان استقرار العمل . والخطوات الضرورية ، كما يقول تقرير الأمم المتحدة الوضع الاجتماعي العالمي ،^(٢)

(١) ب . جوسمان : « Industrial Efficiency and the Urban Life » ، في مجلة

أمريكا ، إبريل ١٩٥٣ ، السنة ٢٣ ، العدد ٢ ، ص ١٤١ .

(٢) World Social Situation ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

وينظر إليها على أنها تتضمن حوافز في شكل رفع الأجور ، التي ينبغي أن ترداد طبقا لطول مدة الخدمة وتحسن الكفاية ، وإجازات مدفوعة الأجر لمن له خدمة متصلة مدتها اثنا عشر شهرا ، ومساكن أفضل ، وإجراءات لتدعيم الأسرة ، ومساعدات مالية للأسر الحديثة التكوين ، وعلاوات للأطفال ، وتوفير المزيد من المستشفيات ومراكز الحضانه ورعاية الطفولة وتسهيلات الترفيه . كذلك يعتبر من الأمور الحيوية مساعدة تنظيمات العمال لتحسين قوتها على المساومة وتشجيع الشعور بالانتماء ، والتلويب المهني ، وتوجيه العمال نحو تحسين لياقتهم للعمل ، وزيادة العرض أمام العمال .

ومع ذلك فإن ممارسة المستخلمين وحكومات الأقاليم الأفريقية المستعمرة لا يمكن إلا أن توضح بجملة تام أن هذه التوصيات إنما يجري تجاهلها بدرجة أو بأخرى . فالسياسة الرسمية التي تتبع اليوم هي في جوهرها السياسة نفسها التي كانت تتبع طيلة السنوات العشر الماضية . وقد كانت الحكومات الاستعمارية في أفريقيا ، في موقفها من مسألة الضمان الاجتماعي ، تجد لما دائما ملاذا خلف العادة التقليدية التي تقضى بأن ترعى الأسرة الأفريقية كل أفرادها .

ولا توجد أية إعانات للبطالة والشيخوخة والعوز بالمفهوم الذي توجد به في المملكة المتحدة . فالنظام الاجتماعي التقليدي ، وبخاصة نظام الأسرة الممتدة ، يتكفل بتقديم المساعدة للمسنين والعاطلين وضعاف البنية ، ويلقى الالتزامات على عاتق الأسرة بأكملها بأن ترعى مصالح ورفاهية كل عضويتها . (١)

ويعلن تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن أوغندا لعام ١٩٥٠ Colonial Office Report for Uganda for 1950 ، بطريقة مجردة من المشاعر ، ما يلي :

« من النقاط الأساسية في سياسة الحكومة أن تعهد بمعبء معونة المعلم والعاجز ، كلما كان ذلك ممكنا ، إلى القبيلة أو العشيرة أو الأسرة . »

(١) The Economic Survey of the Colonial Territories ، المجلد ٣ ، ١٩٥١ ،

أقاليم أفريقيا الثرية ، Col. No. 281-3 ، القسم الخاص بساحل العاج ، ١٩٥٢ .

وبالمثل يعلن « تقرير وزارة المستعمرات البريطانية عن تنجانيقا لعام ١٩٥٧ » Tanganyika Report for 1957 ما يلي :

« إن سياسة السلطة الإدارية ، فيما يتعلق بمسائل الضمان الاجتماعي ، ظل قوامها الاعتماد على هيكل الرفاهية التقليدي . »

وكانت النظرية التقليدية التي تكمن خلف هذه السياسة هي أن العامل الأفريقي لابد أن يتلقى عونا ماليا جزئيا من زوجته ووالديه الذين خلفهم وراءه في المنزل أو القرية . فالعامل ينبغي أن يكسب ما يكفيه لأن يعول نفسه ، على حين أن الأسرة التي تركها خلفه لابد أن تكون قادرة على أن تتول أفرادها ، وكذلك على أن توفر ملجأ ومأوى للعامل الذي تقلعت به السن أو طاحته المرض . (بل إنه يتوقع في الحقيقة من الأسرة التي ترك في المنزل أن تضيف عونا ماليا إلى أجر العامل في المدينة ، ويقول إيتونسون^(١) إن الزعم بأن ذلك كان يمكن حدوثه « كثيرا ما كان يستخدم كأساس للمجادلة بأن الأجور الحضرية ينبغي أن تظل منخفضة » .) بيد أن تدهور الزراعة الأفريقية في السنوات الثلاثين الماضية كان سريعا للدرجة أصبح من المتوقع منها أن يكون التجاء العامل أو المسن في طلب الثروت أو الضمان إنما هو إلى أسرة فلاحية معدمة تماما .

يقول فومبروكي^(٢) ، وهو يسترعى الأنظار إلى الانهيار التدريجي لهذا الشكل المزعوم للضمان الاجتماعي ، إنه « في روديسيا الشمالية ، ووسط أفريقيا بشكل عام ، يمكن للجيل الأول من الأفريقيين في المدن أن يعيش في ظل نظام للضمان الاجتماعي يستند إلى القرابة ، بيد أن الجيل الثاني يعاني من انهيار هذا النظام ، على حين أن الجيل الثالث يمكن في هذا الصدد أن يواجه حالة من الكرب الشامل ، كما تتنبأ بالنسبة لأبنائه أية آمال تتعلق بواجب الدولة في تنفيذ مخططات للضمان الاجتماعي » .

(١) إيريس إيتونسون : إيتونسون ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٢) أ . أ . فومبروكي : Can Labour be Stabilised Without Permanent

Urbanization and Concomitant Social Security Measures ؟ ، تقرير أهدوي ،

ص ٨٨ وما بعدها .

وعلى الرغم من الاعتراف الواضح في اللوائح الرسمية وشبه الرسمية بالحاجة إلى توفير ضمان إجتماعي ملائم للعمال الأفريقيين ، كان على الطبقة العاملة في الممارسة أن تناضل بمرارة حتى من أجل الحد الأدنى من التنازلات . فعند وقت قريب ، في أغسطس ١٩٥٩ ، نجد أن « اتحاد العمال النيجيريين » « Nigerian Workers' Union » ، بشركة أفريقيا المتحدة والشركات المنبججة United Africa Company and Associated Companies قد ضمن مذكرته ذات الأربع عشرة نقطة إلى إدارة الشركة مطالب متعلقة بمخطط الإسكان ، وصناديق المعاشات ، وإعانات التقاعد ، وغيرها من المطالب الاجتماعية .

وربما كانت أفريقيا الغربية والامتوائية الفرنسية مسرحا لأعظم نضال شن من أجل المطالب الاجتماعية . فالظواهر والإضرابات كانت تحدث من حين لآخر عبر فترة مدتها سبع سنوات من أجل وضع قانون العمل Labour Code في سجل القوانين Statute Book . وكان من الجوانب الأساسية في قانون العمل النص على إعانات للأطفال . وعلى الرغم من أن العمال قد نجحوا في الحصول على قانون العمل في عام ١٩٥٢ ، كان عليهم أن يشنوا منذ ذلك الوقت نضالا مستمرا من أجل وضع القانون موضع التنفيذ .

« فمن يعنيه أين ينامون ؟ »

ويعد الإسكان للملازم من الأمور الجوهرية بالمثل لتمكين الأفريقيين من أن يتوطنوا بصورة دائمة في المدن . وذلك أيضا أمر مسلم به من جميع اللوائح الرسمية وشبه الرسمية . ويشار في التقارير دائما إلى ضرورة حصول العامل الأفريقي على مسكن مناسب ، يتسع له ولأسرته ، مقابل إيجار يستطيع سداده . ومع ذلك فإن نكث الوعود والتكرار للكلمات أكثر ممارسة من الالتزام بها ومراعاتها .

ويسلم تقرير كارينتر^(١) بأنه فيما يتعلق بكينيا « يوجد في جميع المناطق

(١) Report of the Committee on African Wages (تقرير كارينتر) ، ص ٥٩ و

نيروبي ، ١٩٥٤ .

الحضرية نقص حاد في وسائل الإسكان ، حتى على مستوى العامل الذى يعيش بمفرده . ويقول التقرير إنه يوجد في نيروبي نقص في «أماكن النوم» ، يقدر بما لا يقل عن عشرين ألف مكان ، مع وجود نقص قدره خمسة عشر ألف مكان نوم في ممبسة . ويفسد هذا التقرير أيضا أن نتيجة ذلك كانت وجود «أحياء سكنية قلوة مفرقة» .

ولست أسباب هذه الظروف المفجعة مجرد النتائج المعتادة لانخفاض الأجور والفقر اللذين يواجهان العمال في أجزاء كثيرة من العالم ، وإنما هي أيضا ، ولناخذ عن تقرير كارنتر مرة أخرى ، أن : «معظم برامج الإسكان الأفريقية كانت تخطط في الماضي على افتراض أن قوة العمل الأفريقية كان قوامها الرجل الذى يعيش بمفرده ، وأن قوامها ينبغي أن يظل كذلك» . (التشديد من عندنا - ج.و.) وذلك لإقرار واضح بما فيه الكفاية بأن سياسة الإسكان الرسمية كانت ترتبط بنظام العمل المهاجر . (والحقيقة أن تقرير كارنتر نفسه يقرر أنه من بين حوالى ٣٥٠,٠٠٠ عامل أفريقى من الذكور البالغين المستخدمين خارج المنازل في كينيا ، من المقرر أن أكثر من النصف عمال مهاجرون ، وأنه حتى من بين هؤلاء الذين يقعون في داخل هذه الفئة لا يعمم الاستخدام طويلا (١) .

ويكشف تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية عن أن أعمال الشغب التى وقعت في ممبسة في عام ١٩٣٩ كان مرجعها أساسا سوء الإسكان» . (٢) وقد أفادت التقارير التى وردت من نيروبي ، في عام ١٩٤٨ ، أن العمال الأفريقيين المستخدمين كانوا يتامون «تحت ثراندات على طريق النهر River Road في عشب ضارة وخطرة في المستنقعات، وفي أوتوبيسات قديمة مثبتة على جانبي الطريق ، وفي بوموانى Pumwani ينام كل أربعة عشر عاملا في غرفة واحدة، كل اثنين منهم على سرير والباقيون على الأرض» . (٣)

(١) المرجع نفسه ، ص ١٣ .

(٢) E.A.R.C ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

(٣) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ١١ ، نيروبي ،

١٩٤٨ . (لم ينشر ، نقلًا من تقرير اللجنة الملكية لأفريقيا الشرقية East Africa Royal

Commission Report ، ص ٢٠٧ .)

ويشير التقرير إلى أن مثل هذه الظروف ليست مقصورة على كينيا .
« إن مواطن الإقامة التي تزدحم فيها أكواخ الأفريقيين ، ويلاصق بعضها البعض ، يمكن رؤيتها على مشارف جميع المدن بأفريقيا الشرقية . » (١)
ويضيف التقرير إلى ذلك :

« إن دراسة التقارير الرسمية وروايات الشهود الذين لديهم دراية بالمسائل الحضرية تحملنا على الاقتناع بأن حياة الأسويين الشديدي الفقر وأغلبية الأفريقيين في المدن كانت تتدهور عبر فترة طويلة . » (٢)

ومن المسلم به أن انخفاض الأجور يعد من الأسباب الهامة لسوء المساكن .
« إن أجور أغلبية العمال الأفريقيين شديدة الانخفاض بحيث لا تمكنهم من الحصول على سكن يكون ملائماً بأي مقياس وارتفاع تكلفة المساكن بالنسبة للأجور هو في حد ذاته سبب لاحتفاظ المناطق السكنية ، فالمسكن الواحد يشترك فيه أكثر من عامل للتخفيف من غباء التكلفة . وذلك إلى جانب أن ارتفاع تكلفة الطعام في المدن يجعل الحياة الأمرية مستحيلة بالنسبة لأغلبية العمال . » (٣)

ويأخذ التقرير عن تقرير موظفي الشؤون البلدية الأفريقية الذي جاء به وأنه في مجرى استقصاء أخير قامت به الشرطة في الليل لم يكن يوجد أقل من ستين شخصاً نائمين في بيت واحد من تلك البيوت المؤقتة ذات اللطابق الواحد . » (٤)

وفي دار السلام بتنجانيقا ، « أفادت التقديرات بأن متوسط عدد الأشخاص الذين يعيشون في الغرفة الواحدة ، التي طولها عشرون قدماً وعرضها ستة عشر قدماً ، هو ثمانية أشخاص ، وبأن هذا الرقم يصل إلى اثني عشر شخصاً في بعض الغرف » (٥) .

(١) EARC ، ص ٢٠٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) Report of the Municipal African Affairs Officer ، ص ٢١ ، بحسبة ،

١٩٥٣ (لم ينشر) .

(٥) (EARC) ، المرجع السابق ، ص ٢١١ .

وقد بلغت مشكلة الإسكان في سولزبرى درجة هائلة من الحدة، حتى إنه في عام ١٩٥٨ قاد الشاب الأفريقى ت.ى.س. ، من منطقة الماشولاند (١) بروديسيا الجنوبية ، موكبا يضم آلاف من لايوت لهم، وسار به إلى مقر قسم إدارة شئون الأهالى Native Administration Department بالمدينة . وقال زعيم نقابى من روديسيا الجنوبية (٢)، وهو يصف هذا العمل الطام من أعمال الاحتجاج :

«إن مشكلة الإسكان تعد من أكبر المشكلات التى تواجه العمال الأفريقين في المناطق الحضرية . ففى سولزبرى على سبيل المثال كان هناك حوالى أحد عشر ألف أفريقى غير متزوجين، وخمسة آلاف أفريقى متزوجين، وهم مدرجون في قوائم الانتظار للحصول على مساكن . وهؤلاء العمال مستخدمون قانونا ، بيد أن الشيطان يعلم أين يلقون برؤوسهم عندما يحين الليل . فإذا كانوا يعيشون لدى أصدقاء لهم تعرضوا للمحاكمة إذا عثر عليهم رجال الشرطة الذين كثيرا ما يقومون بغارات ليلية . وإذا ناموا في العراء أويجحت شجرة ، يكونون أيضا عرضة للمحاكمة إذا ما عثر عليهم .

«ولا يوجد بين المستخدمين من يعنيه الأمر . فما داموا يتواجدون بمقار أعمالهم كل صباح فمن يعنيه أين ينامون ، أويأكلون، أويستريحون، في المساء؟» ومن الواضح أيضا أن ذلك لا يعنى لأحدا من المستخدمين في مدن روديسيا الجنوبية الأخرى مثل بولاوايو (٣) وسيلكوى (٤) وجويلو وكيكيه وجاتوما وأومتالى ، حيث تبين لإيوتسون (٥) أن الظروف المعيشية في كثير من المجموعات السكنية «مفرعة» للغاية ، وأنه يوجد في كل مكان نقص حاد في المساكن واكتظاظ خطير بالسكان .

(١) Mashonaland : انظر ، ص ٥٨٢ - المرجع .

(٢) ف. س. لينسون سيتول : «The African Worker in Southern Rhodesia»

في وورلد تريبيونيون سولتس ، عدد أكتوبر ١٩٥٠ ، ص ٢٠١٩ .

(٣) Bulawayo : انظر ، ص ٥٦٩ - المرجع .

(٤) Selukwe : انظر ، ص ٥٧٠ - المرجع .

(٥) إرمى إيوتسون : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ .

ويقول تقرير اليونسكو عن ساكني العشش في دربان ، الذين يعجزون عن إيجاد المسكن العادى : «إن أغلبية المقيمين بالعشش ، وكذلك جميع المقيمين العرضيين الذين يسمح لهم بالإقامة ليلا ، لا يمكن بالمرّة اعتبار أن لهم مساكن» (١) . وقد تبين من المسح الذى أجرى لمصنع دنلوب (٢) أن من بين ٢٦٠ عاملا أجريت مقابلات معهم ، كان ٧٤ عاملا يعيشون في عشش ، ٧٣ عاملا في ثكنات ، ٣٤ عاملا في ملاحق بيض المباني out-buildings ، وثلاثة عمال في جراجات ، وعشرة عمال في «أحياء غير مملوكة ، وربما يكون من المستحيل تحديدها» . ولم يكن يعيش منهم في بيوت أو شقق غير ١٦ عاملا فقط — أى أكثر قليلا من ٢.٥٪ . وثمة تأكيدات بأنه يوجد في «حى» الهوتو — هوتو (٣) في مدينة برازافيل أكثر من ٤٥٪ من السكان يعيشون في وحدات سكنية يشغلها ما بين ستة أشخاص وأحد عشر شخصا ، وأكثر من ٣٥٪ منهم في وحدات يشغلها ما بين أحد عشر واثنين وعشرين شخصا (٤) . ويقول سوفر (٥) إنه في مدينة جينجا تكون :

«أكثر البيوت الأفريقية عبارة عن هياكل صغيرة ذات غرفة واحدة ، مبنية من خيط من الطين والعشب والصفائح . ويتكون زمام المدينة الممتدة من صفوف كالثكنات تتكون من حجرات مبنية بالطوب . ويفتقر ٥٠٪ من جميع بيوت الأفريقيين إلى المراحيض ، كما يفقر أكثر من ثلثها إلى مكان قريب يحصلون منه على مياه نظيفة تنقلها المواسير .»

وتقرر دكتورة هيلمان ، وهى تصف الازدحام المفرع الذى تطور بين الأفريقيين في مدن جنوب أفريقيا ، أن جوهانسبرج مازالت بها مجموعة ضخمة متخلفة قوامها ثلاثون ألف أسرة وعشرون ألف أفريقي أعزب ،

(١) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) African Factory Worker ، المرجع السابق .

(٣) Puto-Puto : انظر ، ص ٥٨٣ — المترجم .

(٤) الأستاذ جورج بلانديير : بحث ورد في «اليونسكو» ، المرجع السابق .

(٥) دكتور سيريل سوفر : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٥٩٨ .

في حاجة إلى مساكن ، كما قلدر العدد الكلي لوحداث الإقامة المطلوبة للأفريقيين الحضريين ؛ ١٦٧,٣٢٨ وحدة في عام ١٩٥٣ (١) .
كما لاحظ دى برييه (٢) :

«إن المرء لا يستطيع أن يصدق الطريقة التي يتكلم بها السكان الأفريقيون معا في مساكن مؤقتة إلى أن يراها بنفسه رؤية العين .»
وهكذا ليست الأجور ، ولا الضمان الاجتماعي ، ولا تسهيلات الإسكان - ناهيك عن الحقوق القانونية - على مستوى يسمح بتشجيع أو تيسير استيطان العمال الأفريقيين مع أسرهم بصورة دائمة في المراكز الحضرية . فحياة المدن بالنسبة لأغلبية الأفريقيين بمثابة كابوس للفقر والملاحقة والمحاكمات ، ونضال مستمر ضد البؤس والتضور جوعا ، وكذلك ضد مضايقات رجال الشرطة وقسوتهم .

تقول دكتورة هيلمان (٣) في دراسة لها عن أحد الأحياء الأفريقية الفقيرة ، «إن الفكرة المهيمنة المتكررة للحياة في حي رويارد Rooiyard هي الصراع الاقتصادي ، فالأنشطة اليومية يحركها إلى حد كبير النضال من أجل البقاء» . ويقول مالتنجر (٤) إنه يوجد «شعور عميق بالقلق» في كل المناطق الحضرية الأفريقية .

ويوجز تقرير اليونسكو الظروف التي يعيش فيها السكان الحصريون الأفريقيون بهذه العبارات (٥) :

«... إنهم يتميزون بمعاناتهم الشديدة للفقر وسوء التغذية والمرض ، ويعيشون في ظروف تكدم واكتظاظ سكاني
ولا يستطيع العاملون بأجر إحضار أسرهم إلى المدينة ، حيث الأجور

(١) دكتورة هيلمان : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٧٢٨ .

(٢) دى برييه : «The Productivity of African Labour» ، في إنترناشيونال

ليوريفير ، أغسطس - سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٨ .

(٣) هيلمان : A Study of Rooiyard-1935 ، معهد رويس - لنينجستون ، ١٩٤١ .

(٤) الأستاذ جري مالتنجر : اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ٦٢٩ .

(٥) اليونسكو ، المرجع السابق ، ص ١-٢١٢ .

والمساكن غير كافية . أما الرجال المتزوجون ، الذين يحضرون زواجهم وأطفالهم معهم ، فيكونون في كثير من المناطق أشد فقراً من الرجال الذين يعيشون بمفردهم ، حيث لا توجد أية علاوات لسلالم الأجور »
ذلك هو الواقع القامى الذى يكمن خلف كل العبارات المنمقة عن التحضر والاستقرار .

ومن الأمور الهامة بطبيعة الحال أن نبين التغيرات التى تحدث في أفريقيا . فالزراعة الأفريقية والحياة القروية الأفريقية تندهوران ، والفلاحون الذين طعنهم الفقر ينشئون . وأصبح للاقتصاد السوق الغلبة على الاقتصاد القائم على الاستهلاك الذاتى . وعلاوة على ذلك ولدت طبقة عاملة أفريقية ، ولدت في معاناة ومشقة وألم وبؤس . وهذه البروليتاريا الأفريقية تزداد عدداً باطراد ، ويكتسب قسم منها درجة ما من المهارة . وشيئاً فشيئاً يجتلب الأفريقيون إلى سوق العمل الأكبر . وتتبقى المدن ، ويزداد التحضر الأفريقى . وثمة نمو للاستقرار . وتقرب أعداد كبيرة من الأفريقيين من الاعتماد بصورة رئيسية ، وإن لم يكن كلية بعد ، على أجورهم في توفير أسباب معيشتهم .

بيد أن ذلك مجرد اتجاه ، ولا يشكل بعد اكتمالاً لعملية . فعلى الرغم من أن تغيراً عميقاً قد طرأ على الاقتصاد الأفريقى ، وأن تكوين ونمو الطبقات قد تقدمتا بسرعة عبر العقود القليلة الماضية ، لا ينضاف هذا إلى «ثورة صناعية» . وإذا تكلمنا من الناحية الاقتصادية فإنه على الرغم من التحولات الهامة التى حدثت ، ما زالت القارة من الناحية الجوهرية كما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاماً مضت — منطقة خلفية للاستعمار ، وملحقاً زراعياً يورد المعادن لبلاد أوروبا الغربية ، وبدرجة متزايدة للولايات المتحدة أيضاً

أليس إذن ثمة «ثورة» تحدث في أفريقيا ؟ توجد بكل تأكيد ثورة سياسية تكسح القارة ، بمعنى أن الشعب الأفريقى في حالة ثورة ضد الاستعمار ، وأنه في عدد من المناطق تنتقل السلطة السياسية من الأوروبيين

إلى الأفريقيين . وهذا هو جوهر الثورة الأفريقية في أيامنا . بيد أنها ثورة لا تزال في بداية الطريق .

إن الاحتكارات الأوروبية الكبيرة التي ذهبت إلى أفريقيا منذ ستين عاما لاستغلال الموارد الأفريقية والعمل الأفريقي مازالت تسيطر على القارة ، وما زالت تقرر سياسات الحكومات في معظم المناطق ، وما زالت تقوم في كل مكان تقريبا باستغلال الشعب الأفريقي ، واستغلال الثروات الطبيعية الكامنة في أراضيه . وفي كل جانب من جوانب الحياة الأفريقية يبدو طابع النظام الاستعماري — في الاقتصاد ، والهيكل الطبقي ، والنظام السياسي ، والإطار الاجتماعي العام .

ويكشف الإطار العام للطبقة العاملة الأفريقية عن القيمات نفسها الخاصة بالمستعمرات .

فالأمر الغالب فيما يتعلق بها هو طابعها المهاجر المستعمر ، لا استيطانها المستقر في المدن . وما حدث هو أن سيل العمل المهاجر من الريف إلى المدن — الذي يدفعه نظام ضريبة الرسوم والتجنيد وإفقار الريف ، أكثر مما يجلبه النمو الصناعي — قد واصل الارتفاع بسرعة أكبر وإلى درجة أعلى ، وفي كل مرة يتمرب فيها السيل عائدا إلى القرى كان ما يتبقى منه في المناطق الحضرية ينضاف إليها ، قليلا قليلا . ومن المسلم به أن هذه البقية آخذة في النمو .

لقد ولدت البروليتاريا الأفريقية ، ولو أنها لا تزال صغيرة . وهذه القوة الجديدة ، القوة العاملة ، هي قوة أفريقيا المقبلة وعدتها الحاسمة في غدنا ومستقبلها ، وفي أيديها يكمن مصير هذه القارة . إنها القوة الوحيدة القادرة على أن تهب حركة التحرر الوطني التماسك والاتساق والبصيرة ، وهي وحدها القادرة على السير بحركة التحرر الوطني الأفريقية إلى ما وراء حدود الاستغلال السامى والاقتصادي ، نحو خلق مجتمع جديد قائم على العدالة الاجتماعية .

الفصل السادس

كفاية العمل الأفريقي

الخيال والواقع

« إن شعوب أفريقيا فقيرة لأنها لا تنتج بما فيه الكفاية »
تلك هي الحجة التي قلمها دي برييه (١) ، والتي كانت النواتج الرسمية تستخلصها باستمرار ، لتبرير الفقر وانخفاض الأجور في أفريقيا .
ويزعم أوردن براون (٢) أن « المشكلة السائدة على نطاق أفريقيا الشرقية هي انخفاض مستوى كفاية العمال بصورة تبعث على الرثاء » .
ونحن ننتقي التأكيد تلو الآخر بأنه ما على الأفريق إلا أن يعمل بكد أكثر ، وأن يصبح أكثر مهارة ، وأن يكون أكثر اهتماما بعمله ، وأن يتعاون مع الإدارة ، حتى تزداد الإنتاجية ، وتزدهر الصناعة ، ومن ثم يصبح بالإمكان دفع أجور أعلى وتوفير ظروف عمل أفضل للعمال الأفريقيين .

ولإقناع العامل الأفريق — والرأي العام البريطاني — بسلامة هذه الحجة اقتصاديا وسياسيا ، استهلكت أكداص لا حصر لها من الورق ، ودجبت المقالات بالثلاث ، وأجريت الدراسات ، وعقدت المؤتمرات ، ونظمت المدارس النقابية ، وقام المسؤولون الحكوميون ، والمستخدمون ، وموظفو

(١) دي. برييه: « The Productivity of African Labour » ، في إنترناشيونال ليربريتريو ، أغسطس — سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ١٢٣ .

(٢) ماچرج. س. ج. أوردن براون: « Labour Conditions in East Africa » ، ص ١٠ ، ١٩٤٦ ، col. No. 193 .

مكتاب العمل، ومستشارو النقابات، ومثلو التسليح الخلقى Moral Rearmament، والمبشرون، بهجوم مشترك. كل ذلك لافتتاح الأفريقي بأن أجوده وظروفه بائسة لأن عمله ضئيل، وبأنه هو المسئول عن فقره، ولذلك ففي يديه هو يكمن العلاج.

ومادام نتاجه منخفضا، يكون أجره منخفضا. (١)
ومع ذلك سرعان ما تكتشف أية دراسة منصفة للحقائق أن الحالة على نقيض ذلك تماما. فالعمل الأفريقي «ضئيل» أساسا لأن أجور العامل الأفريقي وظروفه بائسة. كما أن الفقر والتضور جوعا، سواء من الناحيتين المادية أو المعنوية، سبب أولى للإنتاجية المنخفضة.

الأيدي الرخيصة

وسط كل هلم الحجاج المتعلقة بكفاية العمل الأفريقي يسدل الستار على ثلاث مسائل متصلة. فإنتاجية العمل، بالمعنى الدقيق للكلمة، تتحدد بكمية ونوعية أدوات العمل التي يستخدمها العمال، وبعبارة أخرى، بمستوى التقنية technique: ومع ذلك غالبا ما تستخدم إنتاجية العمل للتعبير عن ناتج العمل - وهذا الأخير يتحدد لا بمستوى التقنية المتاحة فقط، وإنما بالجهد المباشر الذي يبذله العامل أيضاً، أى كمية الطاقة العضلية والعصبية التي ينفقها العامل في عملية الإنتاج. وهناك أخيراً مسألة مهارة العامل، أى قدرته على استخدام المعدات التقنية المتاحة له.

وسيكون من الضروري، من أجل أن نتناول مسألة «كفاية العمل» الأفريقي بأسرها، أن ندرس الجوانب الثلاثة جميعا - مستوى التقنية، ومهارة العامل، وقدرته على العمل.

ان العمل الأفريقي، كما شرحنا في فصل سابق، هو من الناحية الأساسية عمل مهاجر رخيص. ومثل هذا العمل، بحكم طبيعته نفسها، محتوم عليه

(١) ب. في بريه: المرجع السابق، ص ١٢١.

أن يكون مفتقر إلى الكفاية ، وغير ماهر ، وأقل إنتاجية ، بالنسبة للعمل المستقر العالى الأجر .

ولقد نما نظام العمل المهاجر وتطور لأنه بالنسبة للأغلبية الكبيرة من المستخدمين في البلاد كان يمثل العمل الرخيص ... والمستخدمون عندما وضعوا في اعتبارهم أن العمل المهاجر قد ظهر رخيصا ، وأنه كان متاحا بوضوح في إمدادات غير محدودة ، كان ذلك كافيا لأن يشبههم عن شغل أنفسهم بأمر من نوع الإنتاجية الفردية والاستخدام العالى الكفاية للعمل . (١) وبالمثل علق أوردي براون^(٢) على الأمر قائلا :

«إن عادة الاستخدام المبدد لقوة العمل قد توطنت واستقرت في أفريقيا الشرقية ويوجد اتجاه إلى معالجة نقص العمل عن طريق بذل الجهود للحصول على المزيد من إمدادات المجتهدين القليلي التجربة غير المدربين القادمين من المناطق البعيدة ، وذلك بدلا من تحسين أداء قوة العمل المتاحة بالفعل . » ويقرن نظام العمل المهاجر الرخيص ، كما ذكرنا فيما سبق ، بدرجة عالية من دوران العمل . ولذلك بلوره تأثير ضار على اكتساب مهارة العمل ، وعلى الإنتاج والإنتاجية . والحقيقة أن لا بوريه (٣) يقدم الحجة التالية :

«إن العقبة الرئيسية التي يثيرها عمل الأهالي ليست إنتاجيته المنخفضة ، التي يمكن علاجها عن طريق التعليم ، وليست نقص فرص العمال في بعض المناطق أو في مواسم معينة ، وإنما هي قبل كل شيء عدم استقراره . » (التشديد من عندنا - ج . و .)

ومع ذلك يكون عدم استقرار العمل ، كما انضج فيما سبق ، أمرا حتميا

(١) Report of the Committee on African Wages (تقرير كاريتر) ،

ص ١٥ ، فيروبي ، ١٩٥٤ .

(٢) ماهر ج . م . ج . أوردي براون : المرجع السابق .

(٣) هـ . لا بوريه : La Main d'Œuvre Africaine (Travail en Afrique Noire) ،

ص ١٣٥ .

ما دام العمل الأفريقي يقوم على الهجرة المستمرة والأجور المنخفضة . وحقيقة أن الطبقة العاملة الأفريقية المستقرة الأكثر مهارة تعتبر الآن في بعض اللوائح الرسمية ، بالكلمات على الأقل ، هدفا مرغوبا فيه ، لا ينبغي أن تفضل أحدا ، أو تحمله على الاقتناع بأنه قد حدث أى تغيير في سياسات الحكومات أو المستثمرين فيما يتعلق بهدفهم الرئيسى ، ألا وهو تحقيق أقصى استغلال ممكن للعمل الأفريقى . فالأمر ببساطة هو أنه في ظل أساليب الإنتاج الحديثة ، ومع انتشار الصناعة والمكنة ، أصبح من الضروري توافر درجة معينة من استقرار العمل ومهارته ، حتى في أجزاء من أفريقيا . وحيث كانت الظروف الخاصة تسمح بمثل هذا التطور ، كما في المصانع القائمة في اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، أو في حزام النحاس في روديسيا الشمالية ، أو في الكنغو البلجيكي ، لم يتوان المستخدمون عن ضمان أن تكون معدلاتهم في الريح أعلى مما كانت عليه إلى الآن .

ولكن على الرغم من أن خلق جيوب من العمل الأفريقى الأكثر مهارة قد يكون أمرا ضروريا ، أو قد يناسب المصالح الخاصة لأقسام من الصناعة في بعض المناطق الأفريقية ، فإنه لا يجلب إلى هذا التطور سوى قسم صغير نسبيا من الطبقة العاملة الأفريقية . أما مصالح الزراعة الكبيرة وأصحاب المزارع الرأسمالية ، وشركات التعدين ، وخدمات النقل والتشييد والخدمات الحكومية ، ومستخدمو العمل المحلى ، وبعبارة أخرى ، أكبر مستخدمي العمل الأفريقى وأولئك الذين تقرر السياسات الرسمية مصالحهم بدرجة كبيرة ، فهم راضون تماما عن مواصلة السير بالنظام الراهن ، نظام العمل المهاجر الرخيص غير المدرب غير الماهر غير المستقر .

ونجد وجهة النظر هذه التعبير عنها في التقرير الذى وضعه أحد المسئولين في إيرلندا الشمالية عن صناعة الكتان في كينيا (١) ، وقد جاء في هذا التقرير :

(١) د . ج . ميجر : «The Flax Industry in Kenya» ، ١٩٢٩ ، ص ٤ .

(نقلًا عن ، س . ك . آرثووفيتش : Crisis in Kenya ، لندن ، ١٩٤٧) .

وإن من الاعتبارات البالغة الأهمية رخص إمدادات العمل ووفرته
وأنا راضٍ تماما عن أن كلا من جنى محصول الكتان في كينيا وتمشيطه يمكن
أن يكونان إذؤه بواسطة العمل اليدوي اشد وفرا بكثير من أدائه بواسطة
آلات جنى الكتان وآلات تمشيط الكتان الأوتوماتيكية التي استخدمت في
أوروبا الغربية في السنوات الأخيرة . « (التشديد من عندنا - ج . و .)

إن وجود الإنسان ويديه مكان دابة الحمل أو الآلة أمر مألوف في كل
البلاد المستعمرة . وما زلت أذكر النساء في كاولون (١) ، عندما شاهدتهن
وهن يجلسن القرفصاء ، وفي صبر وسأم يكسرن قطعاً كبيرة من الصخر
إلى أجزاء صغيرة من الحجارة ، وذلك بقطعة حجر أخرى ؛ ثم ينقلن
أجزاء الحجارة الصغيرة بمساعدة قضيب الحمل الثقيل الذي يتدلى من طرفيه
مقطفان صغيران . وفي الهند ، في خلال ازدهار سطوة الراجات البيض ، كان
بالإمكان أن نرى بستانيا هنديا يقضي ساعات طويلة متصلة في عمل مضنٍ
يقسم الظهر ، يشلب بمقص في يده خميلة سيده الإنجليزية الممتدة أمام
بنجالو (٢) مترف فسيح ؛ أو عمال بناء في أحد المواقع ، يلدون وقصة
لحمل الملاط ، وكل قالب من الطوب ينقل باليد . وفي الإمبراطورية
القيصرية القديمة ، في المنطقة التي تعرف الآن بجمهورية تادجيك (٣) ، لم تكن
حتى عربة اليد معروفة قبل عام ١٩١٧ ؛ ومن الناحية الفعلية فإن أول عربة
يد عرفت هناك قد نقلت إليها بالطائرة .

(١) Kowloon : شبه جزيرة صغيرة مساحتها ثلاثة أميال مربعة ، تشكل أحد الأجزاء
الثلاثة الرئيسية التي تتكون منها مستعمرة هونغ كونج ، وقد ضمت كاولون إلى المستعمرة
في عام ١٨٦٠ - المترجم .

(٢) Bungalow : بيت من طابق واحد ، وبخاصة في الريف أو على شاطئ البحر -
المترجم .

(٣) Tajik Republic : المقصود هنا بالإمبراطورية القيصرية القديمة الإمبراطورية
روسية التي كانت تادجيك الواقعة بأولسط آسيا من بين مستعمراتها . وتعد جمهورية تادجيك
(تادجيكستان) الآن إحدى الجمهوريات الاتحادية باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية
(الاتحاد السوفيتي) - المترجم .

وعلى نطاق أفريقيا كلها اليوم يمكن للمرء أن يلمس القص المروع نفسه في الأدوات والمعدات . ففي البناء والعتالة والزراعة وتشديد الطرق لا يكون متاحا إلا أكثر الأدوات بدائية .

كتب هيغام (١) في عام ١٩٥٣ يقول :

« في ساحل الذهب يستخدم كل عام آلاف من الرجال الذين لم يسبق لهم قط أن رأوا معولا أو جاروفا » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وقال صديق لي ، زار سيراليون في عام ١٩٥٨ ، أنه شاهد عمالا أفريقيين ينفقون ساعات مضباعة يقطعون شجرة ضخمة ببساطة عادية . وفي مناجم جوس (٢) للتصدير في نيجيريا يشاهد المرء مئات الكادحين يكونون طوال اليوم فوق الدروب المنحرفة المؤدية إلى المناجم صاعدين هابطين ، يحملون على رؤوسهم مقاطف بها كيات صغيرة من الخام ، أو يعملون بأكثر الأدوات بساطة . (٣)

وكتب فينست عن ساحل العاج يقول :

« ولقد أتيت لي الفرصة أن أرقب الأفريقيين من الغابة وهم يعملون لدى الإدارة في محاجر صغيرة لصخور التطريط (٤) ، بالقرب من جسر

(١) ج . ب . هيغام : Labour Productivity in the Gold Coast ، ١٩٥٣ ، حكومة ساحل الذهب (صورة طبق الأصل) .

(٢) Jon : مدينة بشال نيجيريا ، بلغ عدد سكانها ٣١,٥٨٢ نسمة طبقا لتعداد عام ١٩٥٢ . وهي حاضرة لما يعرف باسم إقليم الحضبة ، وهو الجزء الذي انفصل عن إقليم بوش Bouchi في عام ١٩٢٦ ، وأصبح إنليا مستقلا ، واتخذ جوس حاضرة له . والإقليم غني بالمعادن وبخاصة خامات التصدير التي بلغ إنتاجه منه في عام ١٩٥٣ أكثر من عشرة آلاف طن . والحضبة حل ارتفاع أربعة آلاف قدم ، وتغطي حوالي ألفي ميل مربع . ويبدأ من جوس المنفذ الوحيد من الحضبة إلى البحر ، وهو خط للسكك الحديدية ينتهي عند لاجوس - المترم .

(٣) انظر حل سبيل المثال للتوضيح الذي ورد في مجلة ذي تيمس برينتش كولونيل ديفيو ، الربيع الأول من عام ١٩٦٠ ، ص ٩ .

(٤) Latite : نوع من المسكر الأحمر المخلوط بالحديد شبيه بالبالازلت والجرانيت ، يوجد في منطقة فونا جالون Founa Djallon ' بأفريقيا الغربية ، وفي بعض أجزاء أخرى من أفريقيا الاستوائية - المترم .

في مرحلة التشديد . ولا يعرف هؤلاء الرجال شيئا عن تقنية الجاروف وعربة اليد ... إن ناتج كل من الرجال الخمسة الذين يتكون منهم الفريق يمكن أن يزيد إلى ثلاثة أمثاله باستخدام عربة اليد والجاروف . بيد أنه بالنسبة للادارة لم يكن الأمر يستحق منها أن تقوم بتعليمهم . ماداموا ليسوا مرتبطين بالعمل سوى بضعة أيام أو أسابيع (١) (التشديد من عندنا - ج.و.)

فحيث تكون أيدى البشر وأذرعهم وأقدامهم ورعوسهم وظهورهم رخيصة وموفرة ، هل يمكن أن تكون هناك حاجة بالزراع أو صاحب المنجم الأوروبي إلى أن يعرف أمواله في الميكنة وتدريب العمال ؟ وعلاوة على ذلك ليس مستوى الميكنة والتجهيز المطبقين في الصناعات الاستخراجية القائمة في أفريقيا موجودا عند حد أخفى مطلق فقط ، بل إن الغياب الكامل للتصنيع ، الناتج من سياسة الإنمائية في استخدام أفريقيا كقاعدة للمواد الأولية الرخيصة اللازمة للصناعات الغربية ، يحول دون إقامة طبقة عاملة حديثة مستقرة ماهرة بمجهزة بأحدث الآلات والتقنية .

التعليم والتدريب

كفى يصبح المرء عاملا ماهرا يحتاج قبل كل شيء إلى مستوى معين من التعليم وتسهيلات للتدريب أو التلمذة الصناعية apprenticeship . ومع ذلك فإن الأرقام التي جمعتها اليونسكو عن عام ١٩٥٥ تظهر أفريقيا كنقطة من أكثر مناطق العالم ظلما من حيث الأمية . ففي الصومال البريطاني وأفريقيا الاستوائية الفرنسية والصومال الفرنسي وأفريقيا الغربية الفرنسية تصل الأمية بين الأفريقيين البالغين إلى نسبة تتراوح بين ٩٥٪ ، ٩٩٪ . وفي جميعا (٢) ونياسالاند وسيراليون وزنبار تتراوح هذه النسبة بين ٩٠٪ ، ٩٥٪ . وفي نيجيريا تتراوح بين ٨٥٪ ، ٩٠٪ ، وفي سوازيلاند بين ٨٠٪ ، ٨٥٪ ،

(١) ج. ثوبست : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory

Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا ما وراء البحار Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer

(٢) Gambia : انظر : ص ٧٠٠ - التلخيص . . .

وفي كينيا وبتشوانالاند وروديسيا الشمالية بين ٧٥٪ ، ٨٠٪ ، وفي أوغندا بين ٧٠٪ ، ٧٥٪ ، وفي الكنفو البلجيكي بين ٦٠٪ ، ٦٥٪ . (١)

إن ندرة التسهيلات التعليمية التي تقدم للأفريقيين معروفة جيدا بحيث لا يكاد يخلو من الضروري أن تشير إليها . إذ لا توجد من الناحية العملية مدارس للأطفال الأفريقيين تديرها الدولة في معظم المناطق الأفريقية ، فالرساليات التبشيرية هي التي تدير المدارس ، وفي بعض الأحيان بمنح مملوكة من الحكومة . ولا تحصل نسبة كبيرة من الأطفال على أي تعليم بالمدارس على الإطلاق . ففي عام ١٩٥٥ لم يكن ملتحقا بالمدارس من فئة العمر ٥-١٤ س ، في الصومال البريطاني وجمبيا وسيراليون وصوماليا (٢) والسودان وأفريقيا الاستوائية والغربية الفرنسية وغينيا والبرغال وموزمبيق وتنجانيقا وزنبرار وأنجولا وإثيوبيا ، سوى أقل ٢٠٪ (٣) . وفي كينيا وروديسيا الشمالية ونياسالاند والكنفو البلجيكي وبتشوانالاند ومدغشقر ونيجيريا وسوازيلاند وتوجولاند الفرنسية وأوغندا والكمرون الفرنسي ورواندا - أورندي وأفريقيا الجنوبية الغربية ، كانت النسبة ٤٠٪ .

وللتقارير الرسمية غرام خاص بالحديث عن «التقدم» الذي تحقق في مجال التعليم . بيد أن أية دراسة موضوعية للأرقام لا تكشف إلا عن أمر واحد ، وهو أن هذا «التقدم» يحدث بسرعة الملحفة ، وأن جوانب القصور المائل ما زالت قائمة . فقد أثرت ضجة ضخمة حول حقيقة أنه يوجد الآن بمدارس روديسيا الشمالية أكثر من مائتي ألف طفل أفريقي . ويقدم الاستقصاء الحكومي للتعليم الأفريقي عن فترة الثلاث سنوات ١٩٥٧-١٩٥٥ Government's Triennial Survey of African Education, 1955-1957. الأرقام التالية :

-
- (١) NSG : المرجع السابق ، ص ١٩٠ . (نقلا عن دراسة اليونسكو الخامسة
(٢) World Illiteracy of Mid-Century ، ١٩٥٧ .
(٣) Somalia : انظر ، ص ٥٧ - المرجع .
(٤) Report on the World Situation, 1957 ، ص ٦٧ .

عدد الاطفال الأفريقيين المقيدين بمدارس روديسيا الشمالية

عدد تلاميذ الابتدائي الذين في سن التلاميذ	عدد المقيدين بالمدراس في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٧	
٢١٥,٠٠٠	١٩١,٤٨٤	مرحلة الابتدائي الأدنى (أربع سنوات)
١٧٠,٠٠٠	٣٩,٥٧٩	مرحلة الابتدائي الأعلى (أربع سنوات)
١٤٥,٠٠٠	١,٦٠٠	مرحلة الثانوي (أربع سنوات)
٥٣٠,٠٠٠	٢٣٢,٠٠٠	

وتوضح هذه الأرقام أن حوالي ٤٣٪ فقط من الأطفال الأفريقيين الذين في سن التعليم مقيرون بالمدراس ، وأن زهاء ٧٦٪ من اللاتقيين للتعليم بعد سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة لا يحصلون على ذلك التعليم ؛ وأن ١١٪ فقط ممن وصلوا إلى سن القبول بمرحلة التعليم الثانوي هم الذين يحصلون عليه . وحتى عند مستوى التعليم الابتدائي لا يكمل معظم الأطفال البرنامج الدراسي المقرر لهم .

وقد أوضح « تقرير روديسيا الجنوبية لعام ١٩٥٤ » The 1954 Report for Southern Rhodesia أن عدد المقيدين بالمدراس بلغ ٣٥٠,٠٠٠ تلميذ ، أي ٦٥٪ ممن هم في سن التعليم . ولكن نصف هؤلاء التلاميذ كانوا في الصفين الأول والثاني ، ولم يوجد في الصف الرابع سوى ٢٣١ تلميذاً . أما الأرقام الأحدث عهداً فتفيد أنه لا يلتحق بالمدراس الثانوية سوى سبعة تلاميذ فقط من تلاميذ المدارس الابتدائية (١) . ويوضح « تقرير كينيا لعام ١٩٥٧ » The 1954 Report for Kenya أنه كان يوجد ٤٤٠,٩٤٧ طفلاً أفريقياً في المدارس الابتدائية ، ٥٩,٣٩٠ طفلاً في المرحلة المتوسطة ، ٣,٣١٦ طفلاً في المرحلة الثانوية .

وقد جاء في تقرير عن التعليم في نياسالاند (٢) ، وضع على أساس أرقام

(١) ب . ج . مونكهوس : « African Secondary Schools » ، في جريدة جارديان ، عدد ١٥ يولييه ١٩٥٩ ؛
(٢) جيفري تايلور : « The Half-Schooled Nyasas » ، في جريدة جارديان ، عدد ٥١ أكتوبر ١٩٥٩ .

عام ١٩٥٨ ، أن النظام التعليمي وليس هرميا بأية حال ، وإنما هو أشبه بمسلة كليو بطرة (١) وقد نصبت في سهل فسيح .

والمنى الذى قصد واضع هذا التقرير أن ينقله إلينا بهذه الاستعارة يوفرة الحلول الذى أوردته . ويوضح هذا الجدول أن ١٢٤,٠٠٠ تلميذ يتركون المدرسة بين سن الثامنة وسن الثانية عشرة ، وأن ١٢٥,٨٧٩ تلميذا آخرين يتركونها في سن الثانية عشرة . ويشكل عدد مجموع هذين الرقمين ، وهو ٢٥٠,٠٠٠ تلميذ ، عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية . ولا يواصل التعليم في مرحلة الابتدائي الأعلى ، أى في الصفوف الرابع والخامس والسادس ، سوى ١٨,٣١٤ تلميذا ، وهؤلاء يتركون هذه المرحلة وهم في سن الخامسة عشرة . ولا يواصل من هؤلاء مرحلة التعليم الثانوى الأدنى (إلى سن السابعة عشرة) سوى ٧٦٨ تلميذا فقط ، ومن هؤلاء يكمل ٤٢١ تلميذا فقط تعليما ثانويا كاملا ، فينتهون من الصف العاشر ، ويتركون المدارس في حوالى التاسعة عشرة . هذا ويبلغ مجموع السكان الأفريقيين في نياسالاند ٢,٦٠٠,٠٠٠ نسمة .

وقد وضع مونكهافوس (٢) تقديرا (تقريبيا فقط وليس مرضيا تماما من الناحية الإحصائية) يفيد أن ٠,٤٥ من كل ألف من السكان مقيدون بالمدارس الثانوية في نياسالاند ، ٠,٨١ في روديسيا الشمالية ، ١,٤ في روديسيا الجنوبية ، ٠,٣٦ في تنجانيقا ، ٠,٦٦ في كينيا ، ٠,٥٨ في أوغندا .

(١) Cleopatra's Needle : الاسم الذى أغلته المسلمان المصريان الثانى أهدينا لبريطانيا والولايات المتحدة ، وتقفان على شاطئ النيل في لندن ، وفي سترال بارك بنيويورك . وقد أقام هاتان المسلمان في الأصل خمسين الثالث ، من الأسرة الثالثة عشرة ، قبل يوليو من عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ، وقام يوليو قيصر بنقلهما إلى الإسكندرية حوالى عام ١٤ قبل الميلاد ، ونقلتا هناك إلى أن نقلتا إلى موقعهما الحاليين في عامى ١٨٧٨ ، ١٨٨٠ على التوالي . ومن ذلك يتضح أنه لا علاقة لها بكليوباترة ، وإنما أغلطنا هذا الاسم بسبب الفكرة الخاطئة الشائعة وهي أنها ما دامت وجدت في الإسكندرية ، عاصمة كليوباترة ، يكونان مرتبطين بها - المترجم .

(٢) ب . ج . مونكهافوس : المرجع السابق .

والموقف أسوأ بكثير بطبيعة الحال في موزمبيق التي يسيطر عليها البرتغاليون . فاستادا إلى الأستاذ مارفن هاريس (١) ، لم يكن يوجد في المدارس الابتدائية ، من مجموع السكان الذين بلغوا ستة ملايين في عام ١٩٥٤ ، غير خمسة آلاف فقط ، وفي المدارس الثانوية ٧٣ ، وفي فصول التدريب الصناعي ٤٢ . وقد كشفت أرقام تعداد عام ١٩٥٠ عن أن مالا يقل عن ٩٩٪ من السكان أميون !

وعلى الرغم من أن الأمية واسعة الانتشار على نطاق أفريقيا كلها ، تفرد موزمبيق بوضع خاص ، هو افتقارها إلى صفوف متعلمة . ففي الوقت الراهن يوجد على وجه التحديد أفريقي واحد يحمل درجة جامعية بين الزوج البالغ عددهم ستة ملايين نسمة .

وقد أبرز الأستاذ لويس (٢) أن التعليم الثانوى يعد وأحد مفاتيح التنمية الاقتصادية ، وأكد أنه حتى في غانا ، حيث تحقق تقدم كبير في مجال التعليم ، ويلحق بالمدارس الثانوية أقل من ٢٪ من الجيل . وبينما يمكن أن يقال إن لويس يبالغ في إبراز دور التعليم الثانوى كعامل في التنمية الاقتصادية ، لا يوجد أدنى شك في أن السياسة الإمبريالية الراحنة ، التي تقوم على قصر التعليم في أفريقيا على الأشكال الأكثر أولية ، لا يمكن إلا أن تعطل تطور الشعب الأفريقي ، وإلا أن تحول دون اكتسابه قدرأ أكبر من المهارة .

ولذلك فمن الأهمية أن تشير إلى أنه في جميع المناطق الأفريقية لا يذهب إلى المدرسة الثانوية سوى حفنة نسبية من الأطفال الأفريقيين . وهذا الافتقار إلى التسهيلات التعليمية ليس سوى نتيجة طبيعية لاعتبار الأفريقيين حاملين للأختساب وحاملين للمياه . وبما يجعل هذا الإهمال أكثر افتضاحا هو أن الجهود المستقلة التي يبذلها الأفريقيون في المناطق المستعمرة لمحاولة سد التقص في المدارس والمعلمين ، عن طريق إقامة مدارسهم الخاصة ، وتمويلها من

(١) مارفن هاريس : Portugal's African Wards ، الجمية الأمريكية لأفريقيا

، American Committee on Africa - منشورات أفريقيا اليوم Africa Today .

(٢) الأستاذ و. آرثر لويس : خطاب في ليكوتوست ، عدد ١٠ يناير ١٩٥٩ .

أموالهم الخاصة التي جمعوها بقلدر كبير من المشقة ونكران الذات ، ومع ذلك بحماسة هائلة ، كانت تقابل دائما بالقمع . وهكذا كان من بين الإجراءات الأولى التي اتخذتها السلطات في كينيا ، فوراً إعلان حالة الطوارئ في عام ١٩٥٢ ، لإغلاق المدارس التي تديرها الرابطة المركزية للمدارس الكيكويو Kikuyu Central Schools Association . (لحق المصير نفسه ، بهذه المناسبة ، بمدارس اللغة الصينية في الملايو وهونغ كونج .)

ومن الأرجح أنه لا يوجد شعب آخر ، في أي مكان آخر ، أظهر حينئذ إلى التعليم أكثر مما أظهره شعب أفريقيا . وقد رسمت نكلى إكسودياس ، في دراستها عن متانلي ثيل (١) ، مقابلة حية بين رغبة الشعب في التعليم من ناحية ، والتسهيلات الناقصة بصورة محزنة من ناحية أخرى .

« وفي يوم قيد أسماء الأطفال يصطف آباؤهم منذ الفجر خارج مكتب ناظر المدرسة كي يضمّنوا مكاناً لأطفالهم ... إن الأطفال في جميع سنوات عمرهم تلهبهم رغبة حادة في التعليم أعلى بدرجة كبيرة مما تلهبهم في أوروبا . » (التشديد من عندنا - ج. و .)

كتب أحد تلاميذ المدارس في مقال له يقول :

وأعتقد أن أسعد حدث في حياتي كان اليوم الذي طلب أبي مني فيه أن أذهب إلى المدرسة . »

وكتب تلميذ آخر يقول :

« إن أتمس ما كان يمكن أن يحدث لي هو ألا تتاح لي فرصة التعليم ، هــأو أن أقصى الآن عن المدرسة ، لأنه منذ ذلك الوقت ستصبح حياتي عديمة الفائدة وسيكون من أسعد الأمور جميعاً أن أستطيع مواصلة دراستي . »
إني أفكر في ذلك كل مساء ، حيث أرقد في الفراش أعد جلوع الخشب في سقف الغرفة . إن أفكر فيه الوقت كله سأأخذ التعليم مهنة لي . إن

(١) ف . ج . بولز ، ن . إكسودياس ، ب . كلينت : Stanleyville Survey .
انظر أيضاً : Social Implications Industrialisation and Urbanization in Africa
South of the Sahara ، البرنسكو ، ١٩٥٦ .

بلادنا الكنفو مازالت تعيش في ظلام ، بيد أن كنفو المستقبل ستكون بالتأكيد في نور وضياء . وعندما أفكر في مهنة تعليم أبناء جملتي الصغار ، يغمر قلبي شعور بالبهجة. (١)

ومع ذلك فإن المأساة ، كما تراها إكسودياس ، هي أن نسبة الأماكن في التعليم الابتدائي إلى الأماكن في المرحلة التالية ، فيما يتعلق بمثل هؤلاء التلاميذ الذين في سن التعليم والتشديد التعطش للالتحاق بالمدارس ، سنة إلى واحد . وعلاوة على ذلك تكاد المدارس أن تكون خالية تماما من كل أنواع التجهيزات . فعندما يدرس علما الفيزيكا والكيمياء يتم ذلك كلية على أساس الكتب ، دون أية إضافات عملية . بل لا توجد أية تجهيزات خاصة برياض الأطفال بالنسبة للتلاميذ الأصغر سنا .

وإلى جانب هذا النقص البائس في الخلفيات التعليمية العادية ، يوجد عجز جزئ في تهيئات التدريب الصناعي .

ويؤكد نون أن « كفاية العمل تتأثر بكل من المستوى التعليمي العام لقوة العمل ومستوى تعليمها المهني النوعي بالنسبة للمهن الماهرة . ويمكن أن يقال إن جزءا كبيرا من العمل الأفريقي غير مؤهل بما فيه الكفاية في كلا الجانبين ، وأنه أكثر عجزا في الجانب الأخير . وليس ذلك تشكيكا في قدرة الأفريقي على الاستفادة من مثل هذا التدريب ، ولكنه بالأحرى اتهام للإدارة الحالية للمناطق الأفريقية بوساطة الدول الاستعمارية المختلفة. (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وفي كينيا بأسرها ، في عام ١٩٥٧ ، لم يكن مقيدا بالمدارس التجارية والفنية سوى ١,٠٠٢ تلميذ ، كما لم يتم التدريب سوى ٢٢٧ تلميذ صنعة (٣)

(١) البولسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٢) نون : المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٣) Apprentice : ويعرف تلاميذ الصنعة عندنا أحيانا بمجال الإشراف . والمصطلح مأخوذاً من « قاموس المصطلحات الإنسانية والديموقراطية » و « المصمم الديمقراطي للتعدد القات » - المترجم .

فقط (١) . ومع ذلك يسلم التقرير السنوى لعام ١٩٥٧ بأن عدد الطلبات التي قدمت للالتحاق بالمدراس الفنية والتجارية كان يزداد كثيرا على عدد الأماكن المتاحة .

ومجد تعليق نون الذى أوردناه فيما سبق ، والذى يقول بأن نقص العمال المدربين فى أفريقيا ليس تشكيكا فى قدرة العمال الأفريقيين ، ولكنه بالأحرى اتهام للحكم الاستعماري ، تأكيدا له فى ملاحظة روبر التى مفادها بأنه « فى نيجيريا ، حيث درب العمال الأفريقيون على العمل الميكانيكى الماهر ، كما فى مصنع ابدان للسجائر أو فى مصانع سايبيل Sapele للخشب الرقائقي (٢) ، حقق هؤلاء العمال مستويات عالية من المهارة ... » (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .) .

وسمى تبهيلات التدريب المهني المخلوذة التى توجد بالفعل ، تميل كثيرا جدا إلى التركيز على الحرف التى تتدهور ، بدلا من التركيز على الأغراض الصناعية التى تلامم النصف الثانى من القرن العشرين .

وقد تبينت لإكسودياس ، فى دراستها عن بوزافيل فى عام ١٩٥١ ، وجود عجز محزون فى تبهيلات التعليم الفني الذى يحصل عليه الأفريقيون . فلم يكن يتلقى التعليم الفني أكثر من خمسة آلاف تلميذ ، منهم ١,٥٠٠ تلميذ كانوا مقيدين بالمدراس الزراعية . وتقول إكسودياس (٤) إن أغلبية الأطفال يتركزون المدرسة «دون تدريب على أية مهنة خاصة » ، ويعانون مشقة كبيرة فى إيجاد عمل له أية أهمية ، ومن ثم يقبل الشبان الأفريقيون الباحثون عن العمل ، تحت ضغط الحاجة الملحة ، أية وظيفة كادح غير ماهرة .

المهارة - والحاجز اللونى فى الصناعة

يمنع الأفريقيون عن عهد ، فى المناطق التى استوطن فيها الأوروبيون بأعداد كبيرة ، من اكتساب أية مهارة .

(١) Annual Report for Kenya, 1957 ، وزارة المستعمرات ، لندن .

(٢) Plywood : وهو المصروف بالخشب الأبلكاش ، والمصطلح مأخوذ من مصم المصطلحات الفنية - للترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٤) نالى إكسودياس : اليونيسكو ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

ويسرى هذا الحجاز الآلى الصناعى بصفة خاصة فى اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، حيث استهدفت السياسة الوصية المحافظة على المركز الممتاز للعمال الأوربيين ، والاحتفاظ لهم بالوظائف التى تتطلب مهارة أو التى ينام بها مسئوليات إشرافية ، وترك الأعمال الأكثر حقارة والأقل مهارة للأفريقين . وهذه السياسة ليست مجرد مسألة ممارسة استثمارية غير مكتوبة ، بل يدعمها ويفرضها تشريع وقانون فعليان .

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال :

« يتضمن القانون المعدل للمناجم والمصانع Mines and Works Amendment Act نصاً يمكن الحكومة من وضع لوائح تنظم إصدار شهادات الصلاحية للمناجم أو المصانع التى يستخدم فيها الكهرباء ، ومن قصر إصدار هذه الشهادات على الأوربيين أو الملونين (١) . وينص قانون عمال التشييد من الأهالى Native Buolding Workers Act ، الصادر فى عام ١٩٥١ ، على أن استخدام الأفريقين فى أداء العمل الماهر فى صناعة التشييد فى المناطق الحضرية ليس عملاً قانونياً . وفى عام ١٩٥٦ تم تعديل قانون للمناطق السكنية ، الصادر فى عام ١٩٥٠ ، بحيث ينص على جواز الطرد الإجبارى للأفريقين من أية منطقة حضرية ؛ ويمكن تطبيق ذلك لحماية العمل الأوروبى من المنافسة . وبمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Concillation Act ، الذى صدر فى عام ١٩٥٦ ، يخول للوزير سلطة إصدار قرار بتخصيص عمل معين لأشخاص من عنصر معين . » (٢)

وهذا القانون يطبق بالفعل فى اتحاد جنوب أفريقيا ، وكان فى الحقيقة مثار احتجاجات واسعة النطاق فى عام ١٩٥٧ ، عندما اقترح الوزير تطبيقه على صناعة الملابس .

(١) يشير تعبير «ملون» فى جنوب أفريقيا إلى أناس من أصل عنصرى مختلط ، وهو تعبير يشبه الأفريقين .

(٢) « International Wage Structure in Africa » مقال فى مجلة إنترناشونال لير ريفير ، عدد يوليو ١٩٥٨ .

وتشكل أنظمة التلمذة الصناعية بدورها عائقا ضد تدريب العمال الأفريقين . فالنتيجة العملية لسريان قانون التلمذة الصناعية Apprenticeship Act لعام ١٩٤٤ في جنوب أفريقيا، استنادا إلى هيل (١)، هي «استبعاد غير الأوروبيين من التلمذة الصناعية، ومن ثم تقييد شغلهم للوظائف ذات الأجور العالية» . وقد أكد دكتور س.ت. در هورست (٢) أنه :

«على الرغم من أن قانون التلمذة الصناعية لا يميز في الظاهر بين المجموعات العنصرية المختلفة، فإنه يعمل في الحقيقة على استبعاد غير الأوروبيين. من أن يصبحوا صانعين ملبرين مؤهلين . ففي الحل الأول تعد المستويات التعليمية الموضوعية عالية بالنسبة لغير الأوروبيين . (يرجع ذلك إلى نقص التسهيلات التعليمية التي تقدم للأفريقين ، وليس إلى أى قصور كامن من جانب الأفريقين—ج. و.) ثانيا، يحجم بعض المستخدمين، ومن بينهم شركة السكك الحديدية والموانئ بجنوب أفريقيا South African Railways and Harbours عن قبول غير الأوروبيين كتلاميذ صنعة ، على حين كان يمنع بعض المستخدمين غير الأوروبيين من قبول تلاميذ صنعة غير أوروبيين ثالثا ، لا تكون تسهيلات التدريب المهني لغير الأوروبيين ، وهو التدريب الذى يكون إجباريا سواء في خلال فترة التلمذة الصناعية بأكملها أو في أثناء السنوات القليلة الأولى، متاحة إلا في بضع مدن .»

وفي روديسيا الشمالية لم يكن يسمح من الناحية القانونية بقبول أفريقين في التلمذة الصناعية إلى مايو ١٩٥٨ ؛ ومع ذلك فإلى يناير ١٩٥٩ ، استنادا إلى تصريح لأحد المسؤولين في غرفة روديسيا الشمالية للمناجم Northern Rhodesia Chamber of Mines، لم يكن هناك أوروبي واحد، في حدود علمه، قبل أى عامل أفريقى لأغراض التلمذة الصناعية . ومرة أخرى ، وكما يحدث عادة في أفريقيا ، فإن ما تمنحه السلطات الامبراطورية من الناحية النظرية غالبا ما تنكسر في الممارسة .

(١) هيل : المرجع السابق ، ص ١٤٣٣ .

(٢) Handbook on Race Relations in South Africa ، ص ١٥١ ، لندن ، ١٩٤٩ .

المهارة إذن ليست شيئا قلته السلطات للعامل لا أفريق فوق طبق من فضة ، وصجز هذا العامل ، بسبب «عدم كفايته» ، عن استخدامها . على التقيض كان على الأفريق كى يكتسب المهارة أن يتخطى مئات العقبات . فقد كان ينكر عليه مستوى التعليم الذى يعد لازمة ضرورية للمهارة فى الصناعة . لقد كانت تنكر عليه التلمذة الصناعية السليمة ، بل كان يحرم منها بنص القانون . وكان فى حالات كثيرة يحرم تماما عن طريق القانون ، ويستبعد من خلال الممارسة والضغط الاجتماعيين ، من اكتساب المهارة ، ومن أن يستخدم فى عمل ماهر . ولم يكن يسمح له إلا بالحد الأدنى من التدريب — وغالبا ما يعهد إليه بالعمل بأكثر الأدوات بدائية ، وفى بعض الأحيان يلبس وحدهما . إن العامل الأفريق إذ يحشر بفرقة كتمة معتمدة فى إحدى مدن العشش ، أو فى أرباع «الغزاب» الضيقة بأجد الأحواش السكنية ، وإذا يعيش على أجر «رجل أعزب» ، بلا أى أمل فى ضمان أو معاش عندما تتقدم به السن ، تتضاءل أمامه الفرص لأن يصبح عاملا مستقرا ومتحضرا بصورة دائمة ، ويكون محكوما عليه بالإطار المتقل للعامل المهاجر ، يعيش دائما نصف حياة بين المدينة والريف ، أعزب ومتزوجا ، عاملا وفلاحا .

فهل مما يبعث على الدهشة ألا تكون مهارته من أعلى مرتبة ؟ وما الحق الذى يملكه أى شخص ، أمام هذه العقبات التى لا تصدق ، فى تناول وتوجيه تهمة «عدم كفاية الأفريق» لتبرير فرض مثل هذه الظروف المخرقة على العمال الأفريقيين ؟

كلا ، إن العجب ليس نقص المهارة ، وإنما العجب هو أن الأفريق قد أنجز الشيء الكثير فى وجه كل هذه العقبات .

إن نقص المهارة ، إذا كان يوجد بالفعل ، ليس خطأ الأفريق ، وإنما هو الخطأ الذى أسفر عنه فقره ، وأسفر عنه الاستغلال الاستعماري الذى تعاني منه بلاده . وفى الواقع أن كل هذا الحديث عن «كفاية العمل الأفريق» لا يعلو أن يكون ستار دخان يستهدف حجب حقيقة استغلال الأفريقيين ، وتبريز انخفاض الأجور التى يحصلون عليها إلى هذه الدرجة البائسة ، وتبرير الظروف الاجتماعية التبعة التى يعيشون فى ظلها .

وتمّة أدلة وافرة في تناول يدنا تفضّح هذه اللعبة تماماً ، لعبة استخدام النقص المزعوم في مهارة العامل الأفريقي كتكافؤ يدفعونه له من أجور الكفاف .

يقول تقرير فرنسي (١) :

«إن العمال من الأهالي ، مهما كانوا غير معتادين على الأساليب التقنية الحديثة ، ومهما قد يبلون متأخرين ، سرعان ما يتواءمون مع العمل عندما يلقون النصح والتوجيه ، ويجنون التدريب اللذي يكسبهم المهارة .»

ويقول تقرير آخر من جنوب أفريقيا (٢) :

«يفيد عدد من الاختبارات والتسجيلات التي أجريت في مصنع دنلوب أن الفرد الأكثر كفاية بين الأهالي يحتاج ، كي يتعلم مهنة خاصة ، إلى وقت يزيد زهاء نصف مرة على ما يحتاج إليه الأوروبي ، وأن معدل الناتج الطبيعي له حوالى ٨٠٪ من معدل ناتج الأوروبي .»

أما أن الأفريقى — المخلود التعليم أو غير المتعلم على الإطلاق ، وغير المدرب ، والقادم من خلفية فلاحية — لابد أن يستغرق في تعلم مهنة ما وقتاً أطول مما يستغرقه الأوروبي الأفضل تعليماً ، والقادم من بيئة ذات خلفية صناعية عمرها مائة وخمسون عاماً ، فأمر مفهوم تماماً . إلا أن ما يثير الدهشة حقاً هو أنه على الرغم من العقبات التي يتعرض لها الأفريقى ، فإنه يمكنه بسرعة كبيرة أن يكسب مثل هذه الدرجة الكبيرة من المهارة بحيث يستطيع أن يصل إلى ٨٠٪ من ناتج الأوروبي . ومن نافذة القول انه لا يحصل في هذه الحالة على ٨٠٪ من معدل أجر الأوروبي . (٣)

ويوضح ذلك مرة أخرى أن المزايم حول «نقص مهارة» أو «انخفاض

(١) CGTA ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٧ .

(٣) أورد ستر يوليوس لوين حقيقة أن الأوروبيين كانوا يقومون بقيادة القوربات في أسد مناجم النحاس بروديسيا الشالية مقابل ثلاثين سنياً استراليا في الشهر ، وأن الأفريقين كانوا يقومون بالعمل نفسه فتمتج آخر مقابل ثلاثة جنيهات استرلينية في الشهر . (The Colour Bar in the Copperbelt ، جوهانسبرج ، ١٩٤١ .)

إنتاجية العمال الأفريقيين ، ليست سوى حجج لتبرير أجور الرقيق التي تقدم لهم - فما دام الناتج ، أو المهارة ، كان حقيقة العامل الحاسم في تحديد معدلات أجر الأفريقي ، عندئذ لا يوجد عامل أفريقي على نطاق القارة لا يستطيع أن يطالب على الفور بزيادة جوهرية في أجره . (والحقيقة ، كما هو موضح بالتفصيل في الفصل التالي، أن الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال الأفريقيون لاتحدد بمهارتهم أو إنتاجهم ، وإنما باعتبارات مختلفة تماما).

ويشير نورثكوت إلى عمال أفريقيين وضعوا معا ، دون أى إشراف مباشر ، وقاموا برشمة أجزاء مرفاع (١) حمولته سبعة أطنان (٢) . ويورد نورثكوت الحقيقة (٣) التي مفادها أنه من بين ١٥,٢٩٢ عاملا أفريقيا كانوا مسخدمين في سكك حديد كينيا - أوغندا Kenya-Uganda Railway ، في الوقت الذي أجرى فيه استقصاءه ، كان يوجد ٤,٢٦٢ عاملا على درجة من المهارة تكفي لأن يعملوا برادين ومناعلين برادين وتقاشين وعمال مكثات machinists ونجارين وعمال برشمة riveters وعمال تركيبات كهربائية electrical fitters وعمال خرائق وصانعي قاطرات وسيارات وعمال مرافيع cranimen إلخ . كما يؤكد أن قوة العمل شبه الماهرة هي عمل غير ماهر أتيحت له فرصة اكتساب المهارة ، وأنها هي نفسها بمثابة عمل ماهر في طريق التكوين . فالعمليات اليدوية التي تؤديها هذه الجماعة من الصناع المهرة craftsmen ، الذين ملأوا في دور التكوين ، يؤديها في بلاد أخرى عمال ذوو تدريب حرفي طويل ، (التشديد من عندنا - ج.و .) ويصف تقرير حديث (٤) عن اتحاد وسط أفريقيا عمال الصلب الأفريقيين ، في مصنع كيكيه للحديد والصلب بروديسيا

(١) Crane : وذلك بدلا من الكلمة الشائعة ورنش . والمصطلح مأخوذ عن مصم المصطلحات الفنية - المترجم .

(٢) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

(٤) في فاينانشيال تيمس ، عدد ١٥ مارس ١٩٦٠ .

الجنوبية ، وهم يعالجون الصُّبَات (١) المتوهجة ، ببراعة قد تثير في ماذرول وشفيلد (٢) كثيرا من الإعجاب .

وتقول دراسة أخرى عن كينيا أعددها نورثكوت وجوس (٣) :

« ... إن الكفاية الاحتمالية للأفريقيين لابد أن نلهمها من قائمة المهن المختلفة التي يستخدمون فيها . وتشمل هذه القائمة اللحام الكهربائي ، وإصلاح هياكل العربات المعطلة ، ولقائف عضو الإنتاج *armature winding* ، وشحن البطاريات ، وتركيب الأجهزة الكهربائية في العربات التي يجرى إصلاحها ، والبرشمة على الساخن والبارد على التوالي ، وإصلاح غلايات البخار وخزانات الاحتراق *fire boxes* ، وقيادة المرافيع القنطرية *gantry cranes* ، واستخدام الثقابات (المناقيب) الكهربائية ، وأعمال السباكة ، والتجارة ، ونجارة التركيب *joinery work* مع استخدام المعدات الميكانيكية المرتبطة بها ، وأعمال البناء بالحجارة ، والتجليط ، وإعداد الخرسانة ، وما شابه . وفي ورشة نجارة التركيب نجد أن جميع الأثاثات وأعمال التركيب التي تحتاج إليها سكك حديد كينيا أوغندا كان يقوم بها أساسا أفريقيون . » (٤)

وبعبارة أخرى ، عندما أعطى العامل الأفريقي الفرصة ، أظهر بسرعة مقلوته على أداء العمل الماهر . ويؤكد نون (٥) أنه في السنوات الأربع ، من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٤ ، استطاع الأفريقيون المستخدمون في مناجم

(١) *Ingots* : والصبة هي الكتلة المدنية المصبوبة المدة لتشكيل - المترجم .

(٢) *Motherwell and Sheffield* : المدينتان الصناعيتان الشهيرتان في يوركشير بإسكتلندا بالجملة . وتوجد بمآذرول مصانع لحديد والسلب والصناعات الخشبية والمدنية والملابس الخ . أما شفيلد فتشتهر منذ القرن الرابع عشر ، كما هو معروف ، بصناعة السكاكين . وتصنع بها الآن الثقفيات والآلات ومعدات صناعات الصلب الثقيلة - المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٤) جميع المصطلحات الفنية الواردة في هاتين الفقرتين ، للأغودتين عن نورثكوت ونون ، مصدرها وسيم المصطلحات الفنية - المترجم .

(٥) نون : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

أونيون منير بالكنتو البلجيكي «أن يشغلوا ١,٣٦٠ وظيفة كان الأوروبيون من قبل يعملون وحدهم القادرين على شغلها». ولم يكن الأمر يتطلب أكثر من تعديل السياسة الرسمية «لاكتشاف» أن العمال الأفريقيين كانوا قادرين تماما على شغل الوظائف الماهرة.

وفي الكنتو البلجيكي تبين لدافيلمسون أن الأفريقيين «يحبون تقوب الشحنات، ويضعون الشحنات، ويفخرون الشحنات، ويزيلون الأتقاض معجاريث أوتوماتيكية، ويعملون على الناقلات الطوقية (١) والمرافيع ..» (٢) ويعلمون دافيلمسون على ذلك صراحة قائلا :

«في أفريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية لايسمح لهم بأداء هذه الأعمال . وفي روديسيا الشمالية يؤدونها في أغلب الأحوال دون الاعتراف بأنهم يؤدونها ، ومن ثم لا يحصلون مقابل أدائها على الأجور المناسبة .» (التشديد من عندنا - ج. و.)

وبعد ما قام به نون (٣) من فضيح لما يجري في مناجم الذهب بمجنوب أفريقيا أكثر دلالة وتعبيرا .

كتب يقول : «ليس من غير المعتاد بالنسبة لأفواج العمال الأفريقيين أن تهبط إلى المناجم عند حوالى الثالثة والنصف صباحا ، على الرغم من أن الملاحظين الأوروبيين لا يحضرون قبل الساعة أو الساعة والنصف صباحا . وفي هذه الأثناء يبدأ فوج العمال يوم العمل بتحديد الأماكن التي ينبغي تسلسها ، ثم يضعون الشحنات الناسفة ويفجرونها بالكفاية نفسها التي يتم بها هذا العمل في حضور الملاحظ الأبيض . فإذا كان الأفريقيون يستطيعون

(١) Conveyor belts : هذا المصطلح مأخوذ من مصمم المصطلحات الفنية ، ويورد المصمم مصطلحا آخر لما هو الناقلات بالسيرة . وهذه الناقلات (السيرور) ، كما هو معروف ، جزء من نظام السلسلة في المصانع الكبيرة ، مثل مصانع السيارات - المخرم .

(٢) دافيلمسون : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

(٣) نون : المرجع السابق ، ص ١٧ .

أداء هذه العمليات (التي تعتبرها قوانين العمل « المتعددة » باتحاد جنوب افريقيا قبل كل شيء فسوق مقسمة لهم ، ولذلك ينبغي قصرها على العمال البيض) دون اشراف لمدة أربع ساعات يوميا ، كان ذلك دليلا على مقدرتهم على مواصلة العمل طوال الجزء الباقي من اليوم بالكيفية نفسها» (التشديد من عندنا - ج. و .)

وقد وصل عمال المناجم الأفريقيين بحزام النحاس في روديسيا الشمالية إلى المستوى نفسه فيما يتعلق بعملهم في مناجم النحاس . وقد أكد لوين (١) مايلي :

«يؤدي الأفريقيون إلى جانب كل العمل غير الماهر قلرا كبيرا من العمل الماهر ، وبخاصة من العمل شبه الماهر . فبعضهم يحمل شهادات نفس blasting certificate ، ويديرون الخنايب التي تعمل بالمواء المضغوط pneumatic drills ، ويقودون الناقلات الكهربائية ، ويساعدون في دق الآبار shaft-sinking ، ويقودون اللوريات ، ويقومون بصيانة عربات النقل ويدرك الأفريقيون جيلا قيمة عملهم وأهميته ، على حين يعمل بعض الأوروبيين إلى التباطؤ في عملهم ، وإلى أن يجهلوا بالجزء الأكبر من العمل الشاق إلى الأفريقيين . إن كثيرا من الأوروبيين مجرد مشرفين . وفي أثناء الاضراب الذي قام به الأفريقيون (في عام ١٩٤٠ - ج. و .) تحلى المضربون ادارة المنجم أن تسمح لهم بأن يعملوا نوبة منافسة للأوروبيين ، كي يدللوا على من ينتج النحاس في الواقع » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .) ومن نافلة القول أن التحلى لم يقبل قط !

التصور جوعا

« ان الفترة على العمل تتوقف على الصحة ، والصحة تتحدد بدرجة كبيرة للغاية بالغذاء والتغذية » (٣)

(١) يوليوس لوين : المرجع السابق ، ص ٤ - ٥ .

(٢) مصطلحات هذه الفقرة مأخوذة من مصمم المصطلحات الفنية - المترجم .

(٣) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١٧ .

ولن نعرض على هذا التأكيد سوى قلة ضئيلة ، ومع ذلك فإن تقريراً للأمم المتحدة قدم إلى معهد العمل في داخل أفريقيا ، التابع للجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ، عن استعراض العوامل البشرية للانتاجية في أفريقيا في عام ١٩٥٦ ، يقول :

« توحى كل المعلومات المتساحة بأن العساق الأساسى لدى العمال الأفريقيين عائق بدنى ، وينشأ عن سوء التغذية . »

ومضى هذا التقرير بصورة بالغة الدلالة فيقتبس عن تقرير عام ١٩٣٩ « للجنة التغذية في الامبراطورية البريطانية » Committee on Nutrition in the Colonial Empire ، إذ إن ما جاء به ما زال صحيحاً ، وقد جاء في هذا التقرير :

ولا يساورنا شك على الإطلاق في أنه لا توجد سوى بضعة أجزاء في الامبراطورية الاستعمارية حيث يقرب غذاء أغلبية السكان في الوقت الراهن من أن يكون كافياً بالنسبة للتغذية المثلى . إن الأغذية غير كافية عادة من حيث الكمية ، بل إن الأمر الأكثر تفاقمًا هو أنها غير كافية من حيث نوعيتها .

ويصدق ذلك على أفريقيا بشكل خاص . كتبت دى نيو سيانتست تقول إن « فتران العمل التى يقدم لها غذاء أفريقى تماماً ستأكل نسلها » (١) ولا يتردد دكتور جوزويه دى كاسترو في إقرار أن أفريقيا « هي دون ويب من أكثر بقاع سوء التغذية والجوع سواداً على خريطة العام » . (٢) وهو يؤكد بطريقة بالغة الدلالة أن العمال الزراعيين والعمال الأجراء الأفريقيين (على خلاف المجتمع التقليدى المنظم في جماعات قروية (بطون) family groups ، والذى يعتمد على الزراعة البدائية ، وتربية الماشية ، واقتناص الطيور ،

(١) دى نيو سيانتست ، عدد ٢٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) دكتور جوزويه دى كاسترو : Geography of Hunger ، ص ١٩٢ ، لندن ، ١٩٥٢ . (نقل هذا الكتاب لقيم إلى العربية تحت عنوان : جغرافية الجوع ، وذلك ضمن سلسلة مشروعات الألف كتاب ، رقم ٣٦٦ ، وفام ترجمته الأستاذ زكى الرشيدى ، ونشرته دار الهلال - المترجم .)

وصيد الأمهالك» هم الذين يمثلون أدنى مستوى غذائي في القارة ، وربما أدنى مستوى في العالم ، استنادا إلى خبراء هيئة التغذية والزراعة F.O.A . (١) يقول دى كاسترو : إن إنشاء مستعمرات المزارع الرأسمالية التي ابتدعها الانجليز ، واقتضت أثرهم في إنشائها بعد ذلك البلاد الإمبريالية الأخرى ، كان سببا في اضطراب أصاب الاقتصاد الغذائي الأفريقي . فنظام المزارع الرأسمالية يتطوّر على تدمير الثروة الطبيعية - الحيوانية والنباتية الإقليمية - كما يتضمن إزالة الزراعة القائمة على الاستهلاك الذاتي .. (٢)

ويوضح دى كاسترو أن الاستعمار الأوربي ، بإشاعته الحراب في زراعة الأمهالك ، وبسعيه إلى الحد من إنتاج الطعام لصالح المحصولات النقدية ، واستغلاله للتربة وإرهاقها دون رحمة ، وتحويله ملايين الأفريقيين إلى عمال أجراء يحصلون على أدنى الأجور ، يعد في المحل الأول المسؤول عن الحالة التي تقرب من التضور جوعا ، والتي كانت من نصيب أعداد هائلة من الأفريقيين .

«حيثما طال الزمن على اتصال الزوج بالأوروبيين ، يجد المرء نمطا غذائيا ناقصا بشكل ملحوظ .»

ويصف دوسو وفلدهايم (٣) ، في دراستهما عن مقاطعتين في إقليم خط الاستواء Equator Province بالكنغو البلجيكي ، كيف تنهزم الغذاء الإفريقي . فالمساحات الزراعية التابعة للقرى قد تقلصت ، وحيوانات الصيد فرت ، ولا تنمو الآن سوى أنواع قليلة من الخضروات .

وهما يقولان إن ذلك تطور طبيعي مرجعه إلى حد كبير حقيقة الاستعمار نفسها ، والنتيجة يمكن أن نصادفها على نطاق أفريقيا كلها : فقلاء الأهالي الشديد التنوع قد حل محله الغذاء الأوربي المحدود نسبيا .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٠٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٣) دراسة أعدتها الأستاذان أ. دوسو ، ب . فلدهايم بناء على طلب اليونسكو . انظر

Social Implications of Industrialisation and Urbanisation in Africa South of

the Sahara ص ٦٨١-٦٨٠ ، ١٩٥٦ .

ومع ذلك يقال في بعض الأحيان : إنه على الرغم من أن حالة الشعب الأفريقي محزنة ويرى لها، فإنها كانت عادة أشد سوءاً ، أى أن الإمبريالية في الحقيقة تفعل كل شيء ممكن لتمهيد الطريق أمام لإنجاز التحسينات ، وأن الحياة بالنسبة للشعب الأفريقي تحسن بالتدرج . بيد أن التقارير الرسمية نفسها تفصح هذه الخرافات ، وهي ليست سوى دليل قوى للغاية على أن الحكم الإمبريالي ، بدلا من أن يمهّد الطريق أمام التقدم ، قد أسفر عن تدهور في مستوى معيشة الشعب الأفريقي يرقى إلى مرتبة الكارثة .

ويؤكد دى كاسترو ما يلي :

«عندما ظهر المستوطنون الهولنديون لأول مرة في هذه المنطقة (أى في جنوب أفريقيا) وجنّوا قبائل محلية من قوم أصحاب أقوياء البنية ، كانوا يعيشون على تربية الماشية ، وزراعة اللّرة ، واقتناص الحيوانات البرية ...
 ٥٠. ويكاد طعامهم اليوم يتكون من اللّرة دون سواها . » (١)

ويورد دى كاسترو شهادة ج. ه. دوجارد ، مفتش التعليم في الترانسكي ، والذي قرر أن من بين ١١,٠٠٠ طفل وضمو تحت المراقبة ، كان ٨٤٪ يتناولون وجبة واحدة في اليوم ؛ ١٤,٩٪ يتناولون وجبتين ؛ وما لا يزيد على ٠,٦٪ كانوا يتناولون ثلاث وجبات . «وفي كل الحالات كانت الوجبات مصنوعة من اللّرة بهذا الشكل أو ذاك . »

ويقول تقرير من سيراليون : (٢)

«في القرن السابع عشر كان أفراد الشعب (شعب سيراليون) ذوى بنية قوية ويعيشون على غذاء مختلط ، وكان لديهم طعام حيواني كاف بصورة واضحة ... وقد أجرى مسح للنظام الغذائي الراهن للشعب ، وتوضح الأدلة أنه غير متوازن ... مما يسفر عن سوء التغذية والمرض : »

«وفي ياسوتولاند جاء بتقرير صدر في عام ١٩٢٩ ما يلي :

(١) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

(٢) Sierra Leone Review of Present Knowledge of Human Nutrition

فريتون ، ١٩٢٨ .

« إن بنية وصحة الباسوتو ، استنادا إلى عدد من ذوى الإقامة الطويلة ، ليستا على مستواهما السابق . ويلاحظ سوء التغذية في كل قرية أو مستوصف أو مدرسة أو مكتب تجنيد » (١)

والآن ، بعد عشرين عاما ، يكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية World Health Organization ، أعده دكتور ج. ا. مونوز عن باسوتولاند ، أن مستوى المعيشة - المنخفض دائما - يبدو أنه يهبط حتى إلى مستوى أكثر تدهورا . (٢) وتوضح أبحاث دكتور مونوز أن معدل المواليد ، الذى كان ٣٠,٦ فى الألف فى عام ١٩٥١ ، قد انخفض إلى ٢٢ فى الألف فى عام ١٩٥٧ ، ويعلق دكتور مونوز على ذلك قائلا إن نقص الطعام هو الذى جعل الآباء والأمهات عديمي الإخصاب . وهو يسترعى الأنظار أيضا إلى أن معدل وفيات الرضع (٣) قد تضاعف فيما بين عامى ١٩٥١، ١٩٥٧ ، حيث وصل إلى ١١٦ فى الألف .

وهكذا نجد بدلا من التقدم والتحسن ، اللذين يروج لهما في تيجع ، زيادة مطردة في سوء التغذية ، وتدهورا متزايدا في بنية الأفريقى وفى نمو السكان ، وتلك شواهد معينة على أن الظروف تصبح أكثر سوءا .

وفى أجزاء كثيرة من أفريقيا يعانى الأطفال من مرض يكاد أن يكون مميتا يعرف باسم كواشيوركور Kwashiorkor ، أى سوء التغذية الحبيث . يقول دى كامترو عن هذا المرض « إنه علامة نموذجية على الغذاء غير

(١) Summary of Information regarding Nutrition in the Colonial Empire (١)

Crad. 6051 لندن ، ١٩٣٩ .

(٢) دنكان باتريك : Contact ، ٩ يناير ١٩٦٠ ، نقلًا عن أفريقيا داهيست ،

عدد فبراير ١٩٦٠ ، رقم ٤ ، ص ٤-١٢٥ .

(٣) Infantile mortality : يقصد بوفيات الرضع فى عالم السكان وفيات الأطفال الذين

لم يتجاوزوا تمام الأول من أعمارهم ، ومن المعلوم أن الرضيع يطلق على المولود مدة رضاعه التى قد تستغرق عامين . وإنما الاصطلاح هنا يعهد معنى الرضيع بمن لم يتم عامه الأول . انظر : وقاموس المصطلحات الإحصائية والتدعيموجرافية ، والمجمع الديموجرافى للمتعدد اللغات - المترجم .

الملامح ، يتميز بوقف النمو ، والأورام الناتجة عن الارتشاحات المصلية في الأنسجة الرخوة oedemas ، والإسهال الدهني fatty diarrhoea ، والتحلل الدهني لخلايا الكبد (١) ، وفي بعض الأحيان يتبيض الجلد والشعر (٢) . (٣)

ومن المسلم به الآن بشكل عام أن سوء التغذية الخبيث malignant malnutrition يعد سببا هاما من أسباب الإجهاد الأفريقي . وقال دكتور هـ.س. تروويل (٤) إن النساء الأفريقيات يكون لديهن عادة حوض أصغر مما لدى النساء عند بقية الشعوب ، وذلك في حد ذاته يرجعه سوء التغذية خلال فترة النمو العظمى عندما كانت المرأة نفسها طفلا . ونتيجة ذلك ليس ولادة مخوفة بالمخاطر المتزايدة فقط ، ولكن حجم الحوض وسوء التغذية في فترة الحمل يسفران عن طفل صغير الحجم بصورة استثنائية ، وهو طفل كما يقول دكتور تروويل يعاني من نقص في تكوين أعضاء داخلية معينة ويكون وزنه أقل من الوزن المقرر . وثمة علامات أخرى كثيرة تصاحب بوضوح حالة الكواشيورك هذه ، مثل التغيرات في الدم ، وفي البروتينات الموجودة بالسابل الدموي serum proteins ، وفي هضم جميع أشكال الطعام ، وفي الكبد ، ومن المحتمل أيضا في البنكرياس والكلى .

ويقول تروويل إن هذه التغيرات « كثيرا ما تعكس عجزا في التكوين بالإضافة إلى الإرهاق الناتج عن سوء التغذية » . أما الدمار الذي يلحقه هذا المرض بجسم الإنسان فخير من يحكيه لنا هو دكتور تروويل نفسه :

« إن نقل الأبحاث الحديثة بأسرة يفيد بأن الأفريقيين كثيرين يمرون في

(١) Fatty degeneration of the liver : أي تفسخ الكبد وعدم قيامه بوظائفه مثل إفراز الصفراء التي تساعد على هضم الدهون . وفي هذا المرض إما أن تتلف أغشية فتليف أو أن تحل محلها دهون ، وفي الحالتين لا تعود هناك خلايا كبدية - المترجم .

(٢) Bleaching of the skin and the hair : صلبة نقص في الحبيبات التي تكون لون الجلد والشعر - المترجم .

(٣) ص كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ٨٧-٩٠ .

خلال هذه الحالة ، وأن كثيرين يموتون في النانها ، وأن من يفلتون بحياتهم منها لا يستطيعون صحتهم كاملة على الإطلاق . ولأرب أن كثيرين لا يصابون الا بنذب تالفة في الأعضاء الداخلية ، ويمكن اذا ما حصلوا على غذاء كاف أن يستطيعوا قدراتهم كاملة على العمل والتفكير ، بيد أنه يبدو من الأرجح أن كثيرين لا يستطيعون عافيتهم تماما . وهؤلاء الأشخاص يكون طبيعيين عند فحصهم بالأساليب الاكلينيكية العادية ، ويمكن أن يعتبرهم كثير من الأطباء في حالة طبيعية . ويجدهم الأشخاص العاديون في حالة بلادة وخمول ، مستسلمين للكسل والاسترخاء والتواني ، قصار القامة ضعاف البنية ، ويفتقرون بشكل عام الى الكفاية . أما هؤلاء الذين يعرفون أعراض سوء التغذية الحبيث ، فيعتقدون أن كثيرا من أعضائهم الداخلية تكون كثيرة النذب نتيجة تليف داخل ، وتؤدي وظيفتها في ضعف ، وأن الحالة يمكن أن تكون غير قابلة للشفاء . » (التشديد من عندنا - ج. و.)

وتوضح التقارير المتاحة أن هذا المرض شائع على نطاق واسع في أفريقيا بأسرها . وهو بكل بساطة مرض ناشئ عن حالة شبه التضور جوعاً التي يعانيها كل من الأم والطفل - وسيظل الطفل ، عندما يصل إلى مرحلة البلوغ ، يعاني منه بسبب مواصلته العيش تحت وطأة هذه الظروف .

ولنتعجب بعد كل ذلك كيف أن « خبراء » كثيرين في الشؤون الأفريقية يكونون على استعداد دائماً لحث العامل الأفريقي على زيادة ناتجة باعتبار ذلك هو السبيل إلى التغلب على فقره وعلى تضرره جوعاً !!

وثمة مزيد من الضوء يلقيه على سوء التغذية الذي يعاني منه العمال الأفريقيون ما نعرفه عن تربيّات تناول الطعام عندهم ، وعن عدد الوجبات التي يتناولونها في الأحوال العادية ، وذلك يتحدد بطبيعة الحال بأجورهم المنخفضة وقرهم النسبي .

وقد أكد نورثوكوت وكرامبتون تشوك (١) ، فيما يتعلق بنمط الأجور في كينيا ، أن حصص الطعام rations التي توفرها الأجور ليست مماثلة

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

على الإطلاق لما يمكن أن تزوده به مزرعته في القرية ، ولا هي مطابقة ، سواء من حيث الكم أو النوعية ، لما يمكن أن يشتريه الأفريق فيا لو تركت له الحرية في أن يشتري ما يريد .

ويؤكد دكتور تروويل (١) أن العمال الأفريقيين في كينيا ، الذين لا يصطحبون زوجاتهم معهم - وينطبق ذلك على أغلبية العمال المستغلين بمعظم المناطق الحضرية - يغادرون بيوتهم عادة في وقت مبكر للغاية بحيث لا يستطيعون الحصول على طعام لإفطار كافٍ . وذلك في حد ذاته نتيجة لأن الأفريقيين يرغمون على أن يعيشوا في مواقع سكنية أو مدن ممتدة تبعد كثيراً عن أماكن استغلالهم . ويقول دكتور تروويل إنهم عند الظهيرة « لا يكون لديهم وقت يكفي للعودة إلى بيوتهم وتناول وجبة » . كما أن أجورهم المنخفضة لا « تسمح بإتفاق ثلاثين سنتاً يومياً لتناول طعام الغداء في مقصف البلدية » . ثم يقرر أن « حصص اللحم ووجبة اللرة » غير ملائمة للصحة ؛ ويضيف بصورة عميقة الدلالة :

« ومع ذلك تفودني مشاهداتي الخاصة إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما أعطوا أجوراً ملائمة وأسواقاً حرة مزودة جيداً بالطعام يمكن أن يعلموا أنفسهم على نحو أفضل مما يفعله أى نظام للحصص ؛ وأكثر من ذلك أن أبوتنا عليهم في هذا الصدد تحظى بامتعاض عميق . »

بيد أن المشكلة تنحصر في أن الأفريقيين لا يعطون « أجوراً ملائمة » ، وفي أنه لا توجد « أسواق حرة مزودة جيداً بالطعام » ، الذي يتيح بأنمان في تناول محافظة نقود العامل الأفريق . والحقيقة أن دكتور تروويل يقول : « أكدت الزيارات لمواقع العمل بالسكك الحديدية في وقت مبكر من النهار التصريحات التي صدرت عن كثيرين ، والتي تفيد أن قليلاً من الطعام كان يؤخذ عادة قبل مغادرة البيت في الصباح ، وأن بعض الكادحين الذين لا يحصلون إلا على أجر منخفض نسبياً لا يأكلون شيئاً عند منتصف النهار . ويظل بعض العمال ، لفترات طويلة من النهار ، عاجزين عن سد

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

غائلة الجوع : ومن شأن ذلك أن يجعلهم ضعافاً خائري القوى مبالغين إلى النوم وفوى طباع حادة . (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وأذكر أن بوبى بينى ، ملاحظ عمال سكك حديد غانا ، قد أخبرنى منذ عدة سنوات أنه لم يحدث قط أنه تناول وجبة في منتصف النهار ، وأنه لا يتناول سوى وجبة من البوشو posho في الصباح ، ووجبة أخرى منه في المساء . (البوشو طعام يصنع من النرة ، وصفه هنرى وجرانت (٢) بأنه « أرخص طعام متاح » ، وبأنه يكون جزءاً من حصة الطعام التي تقدم للعمال فوى الأجور الأكثر انخفاضاً . وتصنع وجبة البوشو عادة في شكل ثريد أو عصيدة .) (٣) .

ويقدم ما توصل إليه نورثكوت مزيداً من التأكيد لظاهرة نقص الوجبات التي يتناولها الأفريقيون . (٤)

وقد كشفت الاستقصاءات التي أجريت في بيوت ١٥٣ من عمال السكك الحديدية في كينيا ، في موقع ماكوننجي Macongeni ، أن نسبة كبيرة منهم ، تصل حتى إلى ٢٥٪ ، لا يتناولون وجبة كاملة في الظهيرة ، وأن عدداً آخر منهم لا يمضون فقط دون تناول وجبة غداء ، بل لا يتناولون إلا كوباً من الشاي عند الرابعة والنصف مساءً ، ثم ينتظرون بعدها إلى أن يعين موعد وجبة عشايتهم في الثامنة والنصف .

كتب فينسنت ، في وصف مأزق العامل الحضري في ساحل العاج ، يقول :

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٩ .

(٣) يقول هيكارو إن البرشر « اختراع المستوطن - وربما تبين حل أن أقول الشيطان - من أجل الإبقاء على الأفريق عند أدنى مستوى يمكن تصوره من الناحية البشرية ، بشرط أن يكون متصفاً بقوة تكفي لهوعه وتواجهه في الصباح وقت المناذاة على الأسماء لمرة المتفبين rail call » . (موجا هيكارو : المرجع السابق) .

(٤) نورثكوت : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

« في الايام الاخيرة من الشهر كثيرا ما يلعب العامل الى عمله بمعدة خالية . وهو عندما ينلق أجره ، تقل كمية ما يأكله بدرجة كبيرة ، ويهبط متحتى ناتجه بدرجة أكثر انحدارا كلما مضت الايام بعد يسوم القبط الاخير » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وأوضح مسح أجرته إدارة الاحصاء بأفريقيا الشرقية East Africa Statistics Department في عام ١٩٥٠ ، أن جميع العمال ، الذين كانوا ضمن العينة التي أخذت في نيروبي ، كان يتفوقون ٧٢٪ تقريباً من كل دخلهم على الطعام ، أى أكثر من مرة ونصف مرة مما كان مسموحاً به في قاعدة أجر الحد الأدنى ، وإن كثيرا من هؤلاء العمال لم يكن لديهم مستوى قليل ، أو لم يكن لديهم شيء ، يأكلونه عند نهاية الشهر .

وقد حدث تلاعب كثير بالألفاظ فيما يتعلق بمحصر الطعام التي توفرها شركات التعدين ، وغيرها من الشركات ، للعمال الأفريقيين ، وخلق انطباع بأن هذه المحصر كافية من حيث الكمية لتوفير غذاء صحي . وسياسة « ملء المعدة » هذه ، كما جرت العادة على تسميتها ، لا تضع في اعتبارها في الحقيقة الاحتياجات الصحية للعامل ، ما دام هدفها الرئيسي هو أن يتسرع منه أقصى ناتج ممكن .

يقول دى كاسترو (٢) : « إن العامل من الأهالي بالمنجم أو المصنع أو المزرعة الرأسمالية ، يمكن أن يحصل على معدة ممتلئة بوجبة أرز أو فرة أو مانيق . بيد أن هذا النوع من الامتلاء من شأنه أن يفاقم كثيراً أية حالات نقص غذائي قد تكون لديه ، بدلا من تحسين حالته الغذائية ... وأن سياسة ما يسمى المعدة الممتلئة قد زادت كثيراً من سوء الوضع الغذائي للزوج في أفريقيا الاستوائية . وقد لاحظ بجوود وتروالى (٣) أن الزوج قد ظهرت عليهم ،

-
- (١) ج . ثيلست : Brief Study of the African Worker's Output in the Ivory Coast ، المدرسة الوطنية لفرنسا في باريس ، Ecole Nationale de la France d'Outre-Mer .
(٢) دى كاسترو : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .
(٣) بجوود وتروالى : « L'alimentation au Congo Belge » في La science de l'alimentation ، باريس ، ١٩٢٧ .

بعد دخولهم في خلمة المستعمرين ، أعراض النقص الغذائي - وبخاصة البربري beriberi بنوعيه الجفاف والامستقائي dropsical - بصورة أكثر انتشاراً من ذي قبل إن الوضع الغذائي محفوف بالمخاطر على نحو خاص في مناطق التعدين ، حيث تكون الأطعمة الطازجة غير معروفة من الناحية العملية . تلك هي ثمرة سياسة المستخدم الأوروبي القائمة على تزويد الأفريقيين بطعام يكفى من حيث كميته لتوفير قدر من الطاقة يأمل المستخدم استرداده في صورة ناتج متزايد . ويقول دى كاسترو عن حق :

« إن ما يوفره المستخدم في الواقع ليس تغذية افضل ، وإنما مجرد وفرة من الوقود »

إن سوء تغذية العمال هو بطبيعة الحال نتيجة مباشرة للفقر المدقع . وقد لاحظ دكتور تروويل أنه

« إذا جلس المرء مع العمال وتحدث إليهم في بيوتهم ، أصبح على بينة من مخطط خطير للغاية إن حالتهم النفسية يغلب عليها الامتعاض وخيبة الأمل ، وعلى سيئاتهم شعور بالتشاؤم . وعندما يطلب إليهم أن يفصحوا عن مشاكلهم وشكاواهم ، يصوتون في انتظام وتيب إلى مسألة الأجور والقر » (١) (التشديد من عندنا - ج . و) :

ويحظى موضوع الأجور الأفريقية الهام ، وعلاقته بالحالة التي تقرب من التضور جوعاً ، بدراسة أكثر كمالاً في الفصل التالي ، بيد أنه من المفيد هنا أن نبرز أن نقطة البدء هي الأجور المنخفضة وما يقترن بها من يؤس اجتماعي . فدكتور تروويل على سبيل المثال يتحدث عن « الحلقة المفرغة لنتائج العمل المنخفض ، والأجور المنخفضة ، وسوء التغذية ، والظروف المعيشية البائسة » . ويعود بنا ذلك من جديد إلى الحلقة القائلة بأن « نتائج العمل المنخفض » إنما هي نقطة البدء في هذه الحلقة المفرغة . ومع ذلك فإن نقطة البدء في الحقيقة هي استغلال العامل الأفريقي القائم على أجور الكفاف ، ومن ثم تكون الحلقة ظاهرة أكثر منها حقيقية . إن هناك نقطة بدء واقعية هي الأجور المنخفضة ،

(١) أوردت : المرجع السابق ، ص ٨٥ .

وهذه الأجور هي التي يتعين تغييرها إذا كان لابد من زيادة الناتج والإنتاجية ، ومن القضاء على سوء التغذية ، وتحسين الظروف المعيشية تحسباً جلياً .

ولم يتردد ب. جورو ، في كتابه الظروف الجغرافية لأفريقيا المدارية Conditions géographiques en Afrique Tropicale ، في إقرار أن سوء التغذية هو العامل الأول في الانتاجية المنخفضة . ويقول تقرير مرفوع للجنة التعاون الفني في أفريقيا COTA ، من رواندا-أورندي ، أن توفير وجبة متوازنة قد أدى ، استناداً إلى تقدير أحد المستخدمين ، إلى زيادة في الناتج تقدر بنحو ٣٠ ٪ . ويقول تقرير بريطاني مرفوع للجنة نفسها :

« تنفيذ وجهة نظر أحد الباحثين عن إحدى المزارع الكبيرة أنه لا توجد إمدادات طيبة أو اجتماعية يمكن أن تشجع على زيادة الإنتاجية مادامت بنية العامل تتدهور باستمرار بسبب ما يحصل عليه من غذاء يقل عن المستوى الضروري . »

ولذلك ينبغي أن نقرر في وضوح أن سوء التغذية ، وهو مفتاح أساسي فيما يتعلق بالناتج ، ينتشر على نطاق واسع في أفريقيا ؛ وأن ناتج العمال الأفريقيين يتحدد بدرجة كبيرة بسوء تغذيتهم ، أو إذا استخدعنا عبارات دارجة أكثر ، بما يعانونه من حالة تقرب من التضور جوعاً .

وقد كشف النقاب عن مثال صارخ لمثل هذا النقص في التغذية بمصنع دنلوب في دربان بجنوب أفريقيا . فلكى تستطيع إدارة المصنع دراسة كيفية تأثير الحالة الغذائية للعمال الأفريقيين بهذا المصنع على الكفاءة الصناعية ، وضعت الترتيبات لفحص نصف العمال الأفريقيين إكلينيكيًا في خلال فترة للاستقصاء الغذائية . وإليك ما كشفت عنه الدراسة .

« لم تمر حالة واحدة من الفحص على أنها طبيعية تماماً . وكانت أكثر الأمراض الجلدية skin lesions شيوعاً هو الفريزودرما Phrynoderma ، الذي كان يصيب نصف من هم أقل من الخامسة والثلاثين ، وحوالي ثلثي من هم فوق الخامسة والثلاثين ويمكن أن يضاف إلى ذلك أن هذه العلامة على سوء التغذية قد تطورت عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، وأنها

تستغرق وقتاً طويلاً بالمثل كى تختفى . وكانت هناك أمراض جلدية أخرى مثل إصابات العين eye-lesions التى يرجع أكثرها شيوعاً إلى سوء التغذية المزمن والطويل الأمد ... والنتيجة العامة لذلك هى وجود سوء التغذية بين أغلبية الرجال * والأمراض الجلدية هى إلى حد كبير نتيجة سوء التغذية فى الطفولة التى استمرت إلى مرحلة البلوغ ... (١) (التشديد من عندنا - ج . و .) وما لم يكن المرء قد حُصِّل على الاعتقاد بأن المثل السابق إنما هو حالة سيئة بصورة استثنائية ، وليس بأية حال نموذجاً لظروف العامل المتوسط الأفريقى ، فلا بد أن تكون بانتظاره صدمة عنيفة ، ذلك أن الدراسة السابقة قد أضافت ما يلى :

«... ينبغي التأكيد على أن عمال مصنع دنلوب يعملون من بين أعلى العمال أجوراً فى دربان ، وأكثرهم تمتعاً بالصحة .» (التشديد من عندنا - ج . و .)

المرض

لا يقتصر دور سوء التغذية على سلب العامل طاقته وجهده ، فهو بالإضافة إلى ذلك يجعل منه فريسة سهلة للأمراض - الأمراض التى ترجع مباشرة إلى نقص التغذية ، وكذلك الأمراض التى يعزى استسلامه لها إلى عجز جسمه المتضور جوعاً عن توفير أية مقاومة لها . وأى اهتمام بسيط ، من جانب السلطات الاستعمارية والمستغلين الاستعماريين ، بالأحوال الصحية السيئة عند الأفريقيين ، إنما يكون حافزه أساساً تأثيره على الربح ، وليس أية اعتبارات إنسانية تجاه الأفريقيين . يقول هيل (٢) : « على الرغم من ضلالة الأجر الذى يتقاضاه الكادح الأفريقى عادة ، يكون العامل المعتل الصحة كثير التكلفة قليل الكفاية » .

ومع ذلك ، وبرغم الاحتجاجات الرسمية فى هذا الصدد ، تكشف الحقائق جميعاً أن الصحة السيئة والمرضى هما مصير الأفريقى وقدره .

(١) The African Factory Worker : A Sample Study of the Life and

Labour of the Urban African Worker ، ص ٦ إعداد قسم الدراسات الاقتصادية بحاسة

ناتال ، لندن ، ١٩٥٠ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

ففي اتحاد جنوب أفريقيا، يتحدث تقرير أعدته اللجنة الاجتماعية الاقتصادية Socio-economic Commission، في عام ١٩٥٦، عن مصنع لوحظت به حالات مرضية كثيرة مرجعها نقص التغذية. كما تبين بعد مزيد من الفحص أن ٤٤ ٪ من العمال مصابون بالديدان المستديرة (١)، وأن ١٢ ٪ منهم مصابون بالودة الشريطية tape worm، ٢ ٪ مصابون بالسل.

وفي كثير من المناطق التي يسيطر عليها البريطانيون تنتشر مختلف أنواع الأمراض المعوية enteric diseases. وتعد الملاريا المرض الوباي الرئيسي، وفي الكثير من الأقاليم تسجل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، ومن بينها مرض السل، معدلًا عاليًا. وتفيد تقارير السلك الحليدية أن العامل يقطع عن العمل فترة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يومًا في المتوسط كل عام بسبب الإصابة بالملاريا. وفي عام ١٩٥٠ أجرى استقصاء بقرية في ساحل العاج، تعد نموذجًا للقرى التي تزور الكاكاو (٢)، وأوضح هذا الاستقصاء أن الملاريا تصيب مالا يقل عن ٣٢ ٪ من سكانها، والأنكلستوما ٥٢ ٪. والأسكارس ٧٦ ٪. والفزميزيا (٣) (النشطة والسكنة) ٧٥ ٪. وينتهي هذا التقرير إلى أن الأفريقي العادي يكون «أقل من الحجم الطبيعي، ومصابة بالأنيميا، وفريسة للأمراض».

ويستخلص كاروثر (٤) نتيجة مماثلة، حيث يقول: «من السهل أن نجد أمثلة لأشخاص مصابين في وقت واحد بالملاريا والأنكلستوما

(١) Round worm : وتشمل الديدان المستديرة أنواعا كثيرة منها ديدان الأسكارس ascariasis (ثيمان البطن)، والأكريبودس oxyuriasis، والأنكلستوما ancylostomiasis - المترجم.

(٢) انظر محاضر جلسات الجمعية الملكية الطب والصحة بالمناطق المدارية Royal Society of Tropical Medicine and Hygiene، المجلد ٤٤، رقم ٣. نقلًا من OCTA, The Human Factors of Productivity in Africa، ١٩٥٦، ص ٢٣.

(٣) ورد بالكتاب yaws، والاسم العلمي Pinta، والمرض يتميز بطفح جلدي، وهو مرض واسع الانتشار في بعض المناطق الاستوائية - المترجم.

(٤) ج. س. كاروثر: The African Mind in Wealth and Disease، ص ٢٢، ٢٣؛ منظمة الصحة العالمية، سلسلة الأبحاث، رقم ١٧، جنيف، ١٩٥٣.

والبهارسيا والأسكارس والعدوة الشريطية ، وبانخفاض مستوى الهيموجلوبين إلى حوالي ٣٠٪ ، ومع ذلك لا يشكون من سوء الصحة . فالحالة « الطبيعية » عند الأفريقي ، حتى من وجهة نظر الإصابة وحدها ، تعتبر إلى حد ما عجيباً لا معنى له .

وقد أفادت الشركة البريطانية للألومنيوم The British Aluminium Company (١) أن ٢٠٪ من مستخدميه مصابون بالمalaria ، ١٠٪ بالفرمبوزيا ، ٢٪ بالأسكارس ، ثم أضافت :

« ينلو أن نسبة عالية للغاية من مواطني ساحل العاج مصابون بالأمراض الطفيلية ، وإن جميعهم تقريباً مصابون بمثل هذه الأمراض في فترة ما من حياتهم . ولا تلحق الأمراض الطفيلية أضراراً مباشرة بكفاية السكان فقط ، وإنما تنخفض أيضاً التغذية التي يحصلون عليها من الطعام ، وتؤدي إلى إصابتهم بالأنيميا . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويقيد تقرير طبي عن الكنتو البلجيكي ورواندا - أورندي في عام ١٩٥٣ ، صادر عن الحكومة البلجيكية ، أن عدد حالات الملاريا بلغ ٦٨٨,٨٤١ حالة ، ومرض النوم (الحالات القديمة والجديدة) ٢٠,٨٦٢ حالة ، ومرض السل ، ١٣,٣٤٩ حالة ، والفرمبوزيا ، ٢٢٥,٤١٣ حالة ، والجذام Leprozy ، ٢١٠,٠٠٠ حالة تقريباً .

وبالنسبة للعامل الحضري الأفريقي يعد مرض السل دون ريب بلاءً متزايداً . قال تقرير عن السل في كينيا في عام ١٩٥١ (٣) ، مجيباً على السؤال التالي : « هل يتزايد مرض السل في كينيا ؟ » :

« وإذا وجه هذا السؤال إلى أحد العاملين بالخدمات الطبية بكينيا ، ستكون إجابته ولا ريب بالإيجاب المؤكد . »

وعلى أساس تحليل التقارير التي وضعها مديرو الخدمات الطبية بكينيا

(١) CGTA ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) و . س . هاينز ، ماستير في الآداب ، وبكالوريوس في الطب : Tuberculosis

in Kenya ، ص ١١٥ ، نيروبي ، ١٩٥١ .

في خلال الفترة ٣٠-١٩٤٧ ، يتضح أن عدد مرضى السل الذين سمح لهم بدخول المستشفيات ، بالنسبة لكل عشرة آلاف من السكان ، قد ارتفع من ٢,١٦ مريضاً في خلال الفترة ١-١٩٣٣ ، إلى ٦,١ مريضاً في خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٧ ، أي ثلاثة أمثال تقريباً .

يبد أن ذلك يتعلق فقط بالحالات التي يسمح بدخولها المستشفيات . ولا تضع الأرقام في اعتبارها على الإطلاق الحالات التي لم تكن إلى ذلك [الحين قد حصلت قط على هذه الميزة . ويبدى دكتور هاينز على ذلك بضع ملاحظات ثابتة للغاية ، فيقول إنه ينذر أن يتخذ أي إجراء على الإطلاق بالنسبة للثرون غير الجراحى . « على النقيض ، يكون الإجراء العادى هو طرد مثل هؤلاء المرضى بمجرد تشخيص المرض . « ويعرف الأفريقيون « عادة ، من واقع خبرتهم المريرة ، أنه من العبث محاولة الحصول على علاج بالمستشفى لهذه الحالة » . ومن ثم يقول دكتور هاينز « إنه من المرجح وجود نسبة من مرضى الثرون بمستشفيات المستعمرة أقل ، ونسبة منهم في بيوتهم أعلى ، من مثيلتها فيما يتعلق بآى مرض آخر » (١) (التشديد لمن عندنا-ج.و.)

ويسلم هيل بأن مرض السل في أفريقيا يعد أساساً مرضاً من أمراض العمال ، وبأنه في الحقيقة نتيجة للسكن السيئ والاكتظاظ السكانى ونقص التغذية ، ولو أنه يتششر صريحاً إلى المناطق الريفية نتيجة لهجرة العمل .

« في مستشفى مولاجو Mulago بأوغندا اتضح أن العمال المهاجرين يشكلون أغلبية المرضى الذين يعالجون من مرض السل الرئوى ، وأن سوء التغذية في أثناء الرحلات يزيد كثيراً من قابليتهم للمرض إن معظم السكان الذكور في المناطق الحضرية منهمكون في عمل شاق ، ويتعين عليهم في أغلب الأحوال أن يسيروا إلى مكانه مسافات طويلة كل يوم ، وهم يتناولون عادة غذاءً يفقر بصورة خطيرة إلى البروتين والفيتامينات . وفي ظل هذه الظروف يزدهر مرض السل » (٢)

(١) المرجع نفسه ، ص ١١٥ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

ويقرر وايلز (١) أن معدل الوفاة بين الأفريقيين في بعض المدن الصناعية بالتحاد جنوب أفريقيا ، بسبب الإصابة بمرض المل ، قد تضاعف تقريباً في ثمان سنوات ، بحيث وصل إلى عشر وفيات بالنسبة لكل ألف سنوياً ، وهو معدل يزيد ثلاثين مرة على مثيله بين الأوروبيين في جنوب أفريقيا . ويقول هيل (٢) ، متناولاً أفريقيا بشكل عام : « أوضحت الاختبارات أن كل شخص في المناطق الحضرية تقريباً يصاب عندما يصل إلى مرحلة البلوغ » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

ويشتت الحنكام أيضاً على نطاق أفريقيا كلها . ويقال إنه توجد ٨٠,٠٠٠ حالة في أوغندا ، حيث يصل معدل الإصابة إلى ٣٣,٥ في الألف . وفي تنجانيقا يصل المعدل إلى ٢٦,٥ في الألف ، وفي جميعاً إلى ٢٥ ، وفي نيجيريا إلى ١٦ (ويصل إلى ٥٠ - ٦٠ في بعض المناطق) ، وفي نياسالاند إلى ١٤ ، وفي روديسيا الشمالية إلى ١٢,٦ .

وثمة داء رهيب آخر في أفريقيا ، كما هو في الحقيقة في كل المناطق المستعمرة في العالم ، وهو العمى . ففي أجزاء من نيجيريا والاتحاد جنوب أفريقيا يوجد ما يقرب من أثنى حالة عمى بالنسبة لكل مائة ألف من السكان ، وفي إحدى مناطق غانا يقال إن هذه النسبة تصل إلى سبعة آلاف حالة في كل مائة ألف من السكان . وفي كينيا يقال إن ١٠٪ من البالغين فقد كل منهم إحدى عينه . وقد أورد التقرير السنوي « للجمعية الامبراطورية البريطانية للعميان » British Empire Society for the Blind لعام ١٩٥٣ أدلة تثبت أن ٥٠٪ على الأقل من الأفريقيين في كينيا يعانون من التراكوما trachoma ، سواء الحادة أو الساكنة . وتوجد إصابة عالية بالمثل بهذا المرض في أوغندا وتنجانيقا وزنبار .

وعلى الرغم من مثل هذه الظروف الصحية المروعة ، نجد أن إطار الخدمات الصحية التي تقدم للأفريقيين إطار مشين حقاً . فبينما عدد السكان بالنسبة لكل سرير في المستشفيات ٦٥ في فرنسا ، ٧٦ في نيوزيلندا ، ١٠١

(١) ت . ج . وايلز : Tuberculosis in the Commonwealth ، ١٩٤٧ .

(٢) هيل : المرجع السابق ، ص ١١٢٨ .

في الولايات المتحدة ، يصل هذا العدد إلى ٧٠٠ في نياسالاند وأفريقيا الغربية الفرنسية ، ٩١٠ في رواندا - أورندى ، ١,١٠٠ في السودان ، ١,٥٥٠ في سيراليون ، ٢,٢٠٠ في نيجيريا ، ٣,٥٠٠ في إثيوبيا ، ٤٠٠٠ في ليبيريا. (١) إن الأفريقى ، بما يعانى من حالة تقرب من التصور جوعاً ، ومن أمراض ومن شبه عى فى أغلب الأحوال ، يكون بوضوح كثير التكلفة فى نظر الحكومات الاستعمارية والمستخدمين الأوربيين الذين يستعملونه بمثل هذه الدرجة الرهيبة . وإنه بسبب ما يعانىه الأفريقيون من مثل هذه الظروف يشكو الأوربيون من أن ناتجهم متخفّض للغاية ، ومن أنهم تبرزهم الحماسة فى عملهم !

« العلاقات الإنسانية »

يوجد ما هو أكثر من أثر عنصرى فى كثير من المؤلفات « العلمية » التى تضطلع بتشريح العامل الأفريقى وتحليله ، ودراسة وجهة نظره ، ووصف « نمطه الحضارى » ، وتقوم « مقلته على الموازنة » ، وهلم جرا - وكلها لتوفير « تفسر » ، لتقص الكفاية « المزعم » وللتائج المتخفّض والإنتاجية المتخفّضة « للعمل الأفريقى .

إن الافتقار إلى الانضباط الصناعى ، وعدم الألفة مع الآلات أو تآثر العمل - وهما سمتان لا يمكن إلا أن تتوقعهما من قوة عمل مهاجرة إلى حد كبير ، ويقتصر دورها على الأعمال غير الماهرة ، وتحرم من التعليم والتدريب واكتساب المهارة - ينسبان عادة إلى العامل الأفريقى كما لو كانا بشكل خاص سمتين عنصريتين أو أفريقيتين مميزتين . والحقيقة أن تقرير لجنة فورستر Forster Commission Report يتحدث من الناحية الفعلية عن ضرورة حلول وتغيير جذرى فى السمات العنصرية المميزة ، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً بالنسبة لعمال مناجم النحاس الأفريقيين كى يحصلوا على مهنة أكثر مهارة ، ومن ثم على أجور أعلى .

ومثل هذه المزاعم المتعلقة بمظاهر المعجز « العنصرى » المزعم لدى

(١) هذه الأرقام مأخوذة من Report on the World Social Situation ، الصادر فى عام ١٩٥٧ عن الأمم المتحدة ، وإن كان يشير فى سطر الأحيان إلى عام ١٩٥٢ .

الأفريقيين في مجال الإنتاج الصناعي قد فُضحت بصورة مؤكدة من الناحية النظرية وفي الممارسة . من ذلك أن موري (١) يرفض الفرض القائل بأن المجموعات « العنصرية » أو العرقية المختلفة ذات قدرات متفاوتة على تحمل واستيعاب المهارات اللازمة للإنتاج الصناعي بسبب « الفروق في التكوين البيولوجي الوراثي » . ويقول موري إنه على الرغم من أن هذا الموقف « يتخذ بشكل عام كتفسير مريح للسيطرة الغربية في المناطق المختلفة ، لا يجد له أي سند أنثروبولوجي ، ويمكن رفضه باعتباره مجرداً من أي أساس علمي » . وقد جاء وقت كان بالإمكان فيه إيجاز مواقف الأوربيين من العمال الأفريقيين في تلك الكلمات الفجة التي قالها المايجور إيرارت جروجان ، حامل وسام الخلدمة الممتازة :

« لدينا صديقنا القديم ، كما نسميه في مودة وحنان ، (القرد) ،
 پروليتارى البلاد ، من أهل البلاد ، الذي يتوقف عليه كل شيء من الناحية
 الأساسية وفي المرجح الأخير ما عليك إلا أن تستخدم صبيّاً داكن
 اللون سيكون سعيداً تماماً بأن يحمل لك حذاءك ، وبأن يفعل أى شيء
 آخر مقابل خمس أوست روبيات في الشهر وقلد معين من الثريد . » (٢)
 والآن بعد مضي خمسين عاماً على هذا التصريح المتورّ الصادر عن أحد
 حواريي الاستعمار الذين لا يعرف الحجل سبيلاً إلى وجوههم ، ما زال
 باستطاعة المرء أن يجد مستخدمين أوروبيين في أفريقيا يتحدثون اللغة نفسها .
 فنحن لم نخط بعد إلى الأمام إلا قليلاً . لقد تغير العالم بعض الشيء ، بيد أن هذا
 التغير لم يصب أفريقيا إلى الآن . واليوم يتصب التركيز كله على « التعاون »
 و « الإنتاجية » - وتسخر كل جهود خبراء تقابلات العمال ، والمستخدمين ،
 والإدارات الحكومية ، وممثلي التسليح الخلقى ، والعلماء النفسانيين ، للتوصل

(١) و . ا . موري : Industrialisation and Labour, Social Aspects of Economic

Development ، ص ١٢٤ ، نيويورك ، ١٩٥١ .

(٢) Lectures on the East African Protectorate ، محاضرة ألقاها مايجور إيرارت

جروجان ، حامل وسام الخلدمة الممتازة ، في قاعة كاكستون ، وسبتمبر ، ٨ يولييه ١٩١٩ .

(مكتب الاستيطان فيها وواء البحار S.W.I. Overseas Settlement Office .)

إلى هذه النتيجة ، التي طالما تمنّاها المستخدمون . إن «العلاقات الإنسانية» هي الصيغة المألوفة ، على الرغم من أنه تختفي خلف هذه العبارة أفق العلاقات غير الإنسانية بين السيد الأبيض والخدم الأفريقي .

وسعيّاً وراء هدف «التعاون» هذا ، يجري تدعيم كل شكل من أشكال «التشاور المشترك» . وتوضح التقارير المقدمة من المستخدمين لصالح من يتم هذا «التشاور» . يقول تقرير وارد من أوغندا : «إن العدد القليل من المستخدمين الذين أنشأوا لجاناً للتشاور المشترك يقررون أن هذه اللجان تعمل لصالحهم ويقرر مستخدم أو اثنان أن هذه اللجان قد منعت محاولات لتخريب العمل» . (١)

ويبنى تقرير آخر من تنجانيقا على «المجالس المحلية» في الزراعة والتعدين ، ويقول عنها «إن لها تأثيراً مواتياً على الإنتاجية بتشجيعها وجود قدر أكبر من العلاقات الصناعية الودية ، وتقليلها إلى الحد الأدنى للصانع من وقت العمل الناجم عن تخريب العمل بسبب المنازعات مع العمال» . (٢) ويغيد تقرير من سيراليون أن اللجان المشتركة «تشجع الرضا العام وتنمية روح الفريق» . (٣) وفي كينيا تعد آلية التشاور المشترك أمراً حيوياً «لإيجاد قوة عمل قانعة ومستقرة» . (٤)

ولكن ما مدى نجاح هذه الهيئات في الواقع كوسيلة لحمل العمال الأفريقيين على العمل بكفاءة أكبر ، وعلى أن يتنجوا أكثر ، ويوجهوا اهتماماً أقل لمصالحهم الخاصة ، مثل زيادة الأجور أو تحسين الظروف ؟ وسيكون من الغباء أن ننكر أن هذه الهيئات كان لها أي تأثير على الإطلاق ؛ بيد أنها في الأساس لم تكن أكثر نجاحاً من الهيئات المماثلة في بريطانيا العظمى . إن الطبقة العاملة الأفريقية قد تكون جديدة نسبياً ، ولكنها كطبقة تعرف جيداً أين تكمن مصالحها . وخلف الشكاوى المعتادة للمديرين الأوروبيين والإدارات الحكومية يمكن للمرء أن يلمس مقاومة العمال الأفريقيين العنيدة للعقائد العزم للمباهات

(١) OCHA : المرجع السابق ، ص ٦٢ . (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٦٢ . (٤) المرجع نفسه ، ص ٦٢ .

مستخدمهم ، ونضالهم المتأبر من أجل أن يضمّنوا لأنفسهم أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل .

وهكذا يقول تقرير من روديسيا الشمالية : (١)

« في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية كانت الجهود التي تبذل من أجل إقامة أنظمة للتشاور المشترك تبوء عادة بالفشل ، على الرغم من جهود إدارات العمل ومن توافر أسس النوايا لدى الهيئات الإدارية ، وذلك بسبب جهل الأفريقيين واقتدارهم إلى الفهم والثقة »

وكل من ناقش هذه المسائل مع النقابيين الأفريقيين سرعان ما أدرك أن معارضة الأفريقيين للتشاور المشترك ليس مرجعها « اقتدارهم إلى الفهم » ، وإنما مرجعها على التقيض من ذلك فهم واضح للغاية لأين تكمن مصالحهم الحقيقية . أما الافتقار إلى الثقة فيمكن أن يوجد بطبيعة الحال ، بيد أننا إذا وضعنا في اعتبارنا الطريقة التي كان الحكام البيض لكل من روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية يعاملون بها العمال الأفريقيين ، فأى سبب يمكن أن يحمل العمال الأفريقيين على أن يضمّنوا ثقتهم في مستخدميهم البيض ؟

ومن الواضح أن مستوطني كينيا لم يظفروا بنجاح أفضل مما ظفر به زملائهم في روديسيا الجنوبية . إذ يشكو مستخدمو كينيا في الحقيقة من أن « العمال الأفريقيين يتظنون إلى آلية التشاور المشترك عادة على أنها وسيط للتقدم بأكثر المطالب بعداً عن المعقولة والواقعية » (٢) إن الأجر الكافي قد يبدو « غير معقول وغير واقعي » لهؤلاء الذين أثروا عن طريق استغلال العمل الرخيص في أفريقيا ، بيد أنه بالنسبة للعمال أنفسهم — ولأى مراقب غير متحيز حقاً — تبدو مطالبهم عادلة ومعقولة وواقعية تماماً .

ويتضح إدراك الأفريقيين ، لكل الشراك والخليل الحفيرة التي يلجأ إليها المستخدمون لحملهم على الاستسلام لمحاولات زيادة معدل الاستغلال ، من المثال التالي الذي يقدمه فينست في دراسته عن ساحل العاج (٣) . إن زارع البن ، الذي كان عماله يكسبون ١٠٥ فرنكات مقابل عمل يومي

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٥ . (٢) المرجع نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) فينست : المرجع السابق .

حصيلته سلتان مملوءتان (أى بمعدل ٥٢,٥ فرنكا لكل سلة) ، كان يقدم لعماله اجرا اضافيا قدره ٢٥ فرنكا مقابل كل سلة اضافية مملوءة . ورفض العمال ذلك ، وكان رفضهم أمراً طبيعياً تماماً . وبعد كل شيء ، كم من العمال البريطانيين يمكن أن يكونوا على استعداد لأن يؤدي عملاً إضافياً إذا أخبرهم المستخدم أنهم مقابل كل ساعة عمل إضافي سيحصلون لا على اجر ساعة ونصف ساعة ، ولا حتى على اجر ساعة واحدة ، وإنما على اجر نصف ساعة فقط ؟ ومع ذلك فإن رفض عمال ساحل العاج هذا قد أوردته كتاب العوامل البشرية للإنتاجية في افريقيا (الصادر عن لجنة التعاون الفني في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى COTSA) من الناحية الفعلية في نغمة استياء ، كدليل على أن العمال الأفريقيين ، بعد إشباع احتياجات أولية معينة ، لا يكونون واقعياً مهتمين بالحصول على المزيد من النقود ، وعلى أنهم لن يستجيبوا بسهولة للحوافز !

الإنتاجية - لمن ؟

هل دار محمد أى مؤلف ، في أية دراسة من الدراسات المتعددة التي وضعت عن « الكفاءة والإنتاجية » في أفريقيا ، أن يجيب على هذه الأسئلة : لماذا ينبغي على الأفريق أن يزيد إنتاجيته ؟ وبعد كل ما قبل ، وكل ما حدث ، من أجل من يعمل العامل الأفريق ؟ من سيحظى ثمار الفائدة التي ستحققها إنتاجيته المتزايدة ؟ لقد كان باتن (١) على صواب عندما علق على ذلك قائلاً إن الأفريق يلزم جيداً أن أى تطور اقتصادي في أفريقيا ستكون نتيجته أساساً إثراء غير الأفريقيين .

وبالنسبة للعامل الأفريق ليست هذه مجرد مسألة شخصية . فهو يعلم أن كل الثروة المائلة التي ينتجها - الذهب والماس والنحاس والقصدير والكافور والبن والطباقي وزيت النخيل والسمبل وما شابه - ليس مقررأ لها أن تثرى أفريقيا . فبأية حمية يتعين على عامل الشحن الأفريق أن يعمل ،

(١) ت. ر. باتن : Problems of African Development ، الجزء الأول ، ص ١٧١ .

وهو يرى بعينه الثروات الطبيعية التي جمعها زملاؤه العمال الأفريقيون من تربة وطنه تشحن على ظهر السفن البريطانية أو الفرنسية ، وتوجه بحيث تضيف ثروات جديدة إلى خزائن أصحاب الملايين في لندن وباريس وبروكسل ونيويورك .

لماذا يتعين على الأفريقى أن يزيد السرعة التي ينهب بها وطنه ؟ لأن ذلك في الحقيقة هو ما يطلب المدافعون عن زيادة الإنتاجية - منه أن يفعله : -
إن العامل الأفريقى ليس لديه أى حافز على الإطلاق لأن يعمل بكد أكثر . فهو يتقاضى بشكل عام معدلا يوهيا منخفضاً بصورة مشينة - ولن يدفع له أحد بشأ أكثر لجرد أنه يعمل بكد أكثر .

فحيث زاد العامل الأفريقى ناتجه ، رأى ثمار هذه الزيادة تذهب إلى المستخدمين الأوربيين وحدهم . ولايهم كم ينتج عمال المناجم في وتوتوزراند من الذهب ، فلن تقول لهم أية شركة تعدلين ، سواء أكانت بريطانية أم أمريكية أم تابعة لحكومة جنوب أفريقيا : و شكر أكثر لكم . مستقاضون الآن أجراً أعلى . وفى السنوات العشرين الماضية كان عمال المناجم الأفريقيون يزيلون باطراد ناتج النحاس في روديسيا الشمالية ، فهل أظهر المستخدمون شيئاً من السخاء وأعطوا العمال أجوراً أعلى ؟ كلا بالطبع ! فكل بنس دفع في صورة زيادة في الأجور تعين بذلك تضال مرير من أجله . وقد أطلقت النيران على العمال عندما طالبوا بأجور أعلى . كذلك تطلب الأمر ، قبل أن تمنح الشركات هذه الأجور الأعلى ، إنشاء نقابة عمالية وتدعيمها ، وشن صراعات اتخذت شكل إضرابات طويلة الأمد عن العمل . وتعين أيضاً في المناطق الأخرى من أفريقيا شن معارك من أجل زيادة الأجور . اتسمت بالقدر نفسه من العنف ، وسقط فيها كثير من الضحايا الأفريقيين أو أودعوا السجن .

وتوضح خيرة القارة الأفريقية ، على غرار خيرة العمال في كل البلاد الخاضعة للحكم الرأسمالى ، أن زيادة الإنتاجية ليست هي التي تؤدي إلى زيادة الأجور ، وإنما يؤدي إليها تضال العمال .

ومع ذلك كان بالإمكان زيادة إنتاجية العمل في أفريقيا . بيد أنه كان من المعروف دائماً أن عمل العبيد^(١) شكل منخفض للغاية من أشكال العمل ، وأنه يقترن بدرجة إنتاجية منخفضة انخفاضاً مقابلاً . وهذا هو السبب في أنه قد تبين على عمل العبيد أن يفسح الطريق لعمل الأتقان^(١) . ولقد كان عمل الأتقان شكلاً أكثر تقدماً من عمل العبيد - بيد أنه تبين أن عمل الأتقان بدوره شكل غير ملائم . ويعد العمل الأفريقي ، العمل في المستعمرات ، تأليفاً بين عمل العبيد وعمل الأتقان . فالأفريقي من الناحية الواقعية ليس حراً ، شأنه شأن العامل في البلاد الرأسمالية الغربية ، في بيع قوة عمله بأعلى ثمن في المزاد ، وهو يرغب عن طريق الضغوط القانونية والجسدية والاقتصادية على العمل لدى مستغل أجني مقابل أجور الكفاف . ومن الختم أن تسفر مثل هذه الظروف التي تسود العمل عن انخفاض الإنتاجية . ويوضح التاريخ أنه ليس من المحتمل أن تتحقق أفعى الآثار نتيجة لأية التماسات ، مهما كانت حسنة النوايا ، إلى حكام أفريقيا الإمبرياليين ، لمنح العمال الأفريقيين أجوراً أفضل وظروف عمل أفضل . وإذا كان يتعين تحسين كفاية العمل وزيادة الإنتاجية ، فإن الشرط المسبق الأول لذلك هو إنهاء الاستعمار . وما إن يتحرر العامل الأفريقي من العبودية تماماً ، حتى يكشف عن مآثر من المهارة والجهود كثيفة بأن تهب العالم ، ولا تقل شأناً عن المآثر التي سجلتها الشعوب التي تحررت في الامبراطورية القيصرية الروسية وفي الصين .

ولقد تطلب الأمر اندلاع ثورة ١٩١٧ لإدخال حرية اليد إلى جمهورية التنادجك ، ولوضع حد للأعمال الشاقة التي كان يقوم بها نوبة نهر الفولجا كنواب للحمل . وتطلب الأمر إنجاز ثورة ١٩٤٩ للقضاء على الركشة الصينية وقصيب الحمل القديم العهد . وستضع أفريقيا المحررة بدورها حداً لتدهور العامل ، وتمهد الطريق أمام مآثر جديدة في المساعي البشرية . وعندما تدق الساعة سيظهر العامل الأفريقي أنه لا يقل عن أى عامل آخر مهارة وكفاية وحماسة للعمل .

(١) عمل الأتقان : self labour ؛ عمل العبيد : slave labour ؛ انظر ، ص ٦٠٤ - المترجم .

الفصل السابع

«أسينا مالى» - «ليس لدينا نقود»

فى خلال حملة مقاطعة الأوتوبيس الشهيرة بجنوب أفريقيا فى عام ١٩٥٧ ، كتب العمال الأفريقيون على راياتهم : «أسينا مالى» (١) - «ليس لدينا نقود» . وسرعان ما التقط هذا الشعار ، وأصبح صرخة رمزية لحركة الأجور التى شنها « مؤتمر جنوب أفريقيا لتقابات العمال » (٢) . وقد جاء بأحد المنشورات التى وزعت فى مصانع جوهانسبرج ما يلى :

« لماذا لا نستطيع دفع ثمن تذكرة الأوتوبيس ؟

ليس لدينا نقود .

لماذا نتصور أننا جوعاً ؟

ليس لدينا نقود .

لماذا يموت أطفالنا ؟

ليس لدينا نقود . »

« ليس لدينا نقود » ، هذا صحيح حقيقة بالنسبة للعمال على نطاق القارة الأفريقية كلها .

ويقال فى بعض الأحيان إن العمال الأفريقيين ليسوا بحاجة إلى أجور أعلى ما داموا قد اعتادوا العيش على مستوى أكثر انخفاضاً من مثيله لدى شعوب الغرب . ومن الأمثلة النموذجية لهذا النوع من التفكير تلك الإجابة الوقحة التى قدمها أحد المستوطنين عن مجموعة الأسئلة التى وجهتها اللجنة التى شكلت

(١) « Asinamali » .

(٢) South African Congress for Trade Unions (S.A.C.T.U.) : أنظر ،

الإجراء « مسح للتغذية في روديسيا الشمالية » Survey of Nutrition in Northern Rhodesia في عام ١٩٣٨ :

« من رأي أن الضجة المثارة حول الفيتامينات إلخ ، مستخفي . وأنا لا أومن بتغذية الناس على أطعمة قائمة على تحليلهم الكيميائي . ولا يوجد فارق كبير من الناحية الكيميائية بين السكر الجيد والقمح الجيد فالقوم ذوو الصحة الجيدة للغاية هم أولئك الذين اعتادوا العيش أساساً على صنف واحد من الغذاء . إن مجموع عمليات الأيض^(١) عندهم تتعاد التعامل مع هذا الصنف إن الأهالي الأفريقيين يحصلون على الميال^(٢) أو اللرة أو اللخن وكية ضئيلة من اللحم ، وهم لا يحتاجون إلى الخضروات الطازجة أو إلى أى شيء آخر... ولا يمكن أن يكون ضرورياً تقديم اللبن للأطفال الذين هم في مرحلة النمو » (٣)

وتلك هي بطبيعة الحال نظرية « حفنة الأرز » المألوفة ، التي سمع المرء عنها كثيراً قبل الحرب في ارتباط بالمحاولات التي بذلت لتبرير أجور الكفاف التي يتقاضاها العمال في الهند والصين . « إنهم يستطيعون العيش على حفنة من الأرز في اليوم . » هكذا كانت تقول النظرية .

وبعد ذلك من الناحية الواقعية بمثابة وضع العربدة قبل الحصان . فأي فرد يتقاضى أجراً قيمته شلن أو شلنان في اليوم — وهذا هو الأجر الذي يدفع عادة للعمال بالمزارع الأوربية في أفريقيا — بصرف النظر عما إذا كان أمريكياً أو أوربياً أو أفريقياً ، لابد أن يرغب على العيش عند مستوى يبلغ حداً من الانخفاض تشكل معه دون ريب حفنة الأرز اليومية التي أصبحت مضرب الأمثال العنصر الأساسي في غذائه . والحقيقة هي أن العمال لا يعيشون

(١) Metabolism : مجموع العمليات المتصلة ببناء البروتوبلازما ودورها ، وبخاصة التغيرات الكيميائية (في الخلايا الحية) التي بها تؤمن الطاقة الضرورية لعمليات والانشاات الحيوية والتي بها تمثل المواد الجديدة لتعويض من المفقود منها — المترجم .

(٢) Meal : وهو حبة للرة الرفيعة المحروشة — المترجم .

(٣) Report of Committee appointed to make a Survey of Nutrition

in Northern Rhodesia ، ص ٢ ، لوساكا ، ١٩٣٨ .

عند مثل هذا المستوى . إنهم يعيشون فحسب ، إلى أن يقبل الموت يدعوهم .
 إن توقع الحياة (١) الذى يبلغ فى المتوسط ثلاثين عاماً ، بل أقل من ذلك
 فى بعض الأحيان — ناهيك عن معدلات وفيات الرضع التى تبدأ من مائة
 فى كل ألف فصاعداً — والذى يعد ظاهرة شائعة للغاية فى أفريقيا وآسيا ،
 يوضح كيف يقبل الموت مبكراً ليوجه دعوته إلى أولئك العمال ذوى الأجور
 المنخفضة والتغذية السيئة .

إن أى اعتبار لأجور العمال الأفريقيين يجب أن تكون نقطة البدء فيه
 وجهة النظر القائلة بأن هذه الأجور ، بأى معيار تقاس به ، منخفضة بدرجة
 لا تصدق . إنها فى الواقع الاستعمار معبراً عنه فى مجال معدلات الأجر .
 ويمكن أن نلمس من الجدول التالى مدى انخفاض هذه الأجور .

(١) *Expectation of life* ، : ويقال أيضاً الأجل المتوقع أو الأجل المتوسط
life expectancy . والأجل المتوقع عند الولادة يدعى أيضاً الأجل المتوسط للمواليد ، أو توقع
 الحياة عند الميلاد . وقد يشمل مقلوب الأجل المتوسط للمواليد مقياساً للوفيات ، ويسمى حينئذ
 معدل الوفيات لجدول الحياة . انظر والمسمى الديموجرافى المتعدد اللغات ، المجلدين الإنجليزى
 والعربى — المترجم .

أجور العمال الأفريقيين في مناطق مختارة

الأسر	فئة العامل	السنة	المعلقة
ثلثان في اليوم كحد أدنى .	غير ماهر ، زراعة	١٩٥٧-٦	نيجيريا (١)
ثلثان وثمانية بنسات في اليوم كحد أدنى .	غير ماهر ، مناجم القصدير		
أربعة ثلثان وبنسان في اليوم كحد أدنى .	غير ماهر ، مناجم الفحم		
جنيه واحد وتسعة ثلثان في الأسبوع ، متوسط .	تشيد ، حثال (٣)	١٩٥٧	سيراليون (٢)
جنيه واحد ، ١٩ ثلثا ، ٤٥٠ بنسات ، في الأسبوع ، متوسط .	مناجم ، حثال		
سيمة بنسات في الساعة .	حثال غير ماهر	١٩٥٦	روديسيا الجنوبية (٤)
ثمانون ثلثا في الشهر (٢٦ يوما) .	غير ماهر ، زراعة	١٩٥٧	روديسيا الشمالية (٥)
مائة ثلث في الشهر (٢٦ يوما) .	غير ماهر ، أعمال أخرى		
ثلث واحد وستة بنسات في اليوم ، حد أدنى .	غير ماهر ، زراعة	١٩٥٨	نيلسالا (٦)
	حثال حضري :	١٩٥٧	كينيا (٧)
٨٧ ثلثا في الشهر (مضافا إليها ٢١ ثلثا حلوة سكن) .	مهمة		
٨٥ ثلثا في الشهر (مضافا إليها ٢٢ ثلثا حلوة سكن) .	تيروري		
٣٢ ثلثا في الشهر ، حد أدنى .	غير ماهر ، زراعة	١٩٥٦	أوغندا (٨)
٣١ ثلثا في الشهر (٣٠ غلغا) .	السيل ، تنقية الحشائش	١٩٥٧	تنجانيقا (٨)
٢٢ فرنكا (CFA) (١٠) في الساعة ، متوسط .	حثال غير ماهر	١٩٥٦	أفريقيا الاستوائية
٢١ فرنكا (CFA) في الساعة ، متوسط .	حثال غير ماهر	١٩٥٦	أفريقية (٩)
ثلث واحد ، ٢٠٥ ثلثا ، في الساعة ، حد أدنى .	حثال غير ماهر	١٩٥٦	أفريقية (٩)
١٦ فرنكا بلجيكية ، أجر نقدي يومي كحد أدنى (مضافا إليه أجر أحميا قدره ٢٠ فرنكا) .	عمال (ماديون) في اليزايشيل	١٩٥٨	اتحاد جنوب أفريقيا (٩)
٥٠٠ فرنكا (١٣) في الشهر (مضافا إليه الطعام ، إلخ)	عمال زراعيون	١٩٥٦	الكونغوالبلجيكي (١١)
			أنغولا (١٢)

(١) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧-٦ Annual Report for ١٩٥٦-٧ ، مصلحة العمل ،

ص ٢٢ ، لا جوس ، ١٩٥٩ .

انخفضت في الأساس المعدلات الدنيا لأجور العتالين غير المهرة والعمال الزراعيين ، إذ أن هؤلاء يشكلون فئة العمل الأجير الأكثر شيوعاً في أفريقيا ، وتقرب معدلات أجورهم من المتوسط الخاص بجميع الأقسام الأخرى . وفي بعض الأحيان يحظى الأجر الأقصى الذي يتقاضاه بعض العمال الأفريقيين باهتمام لا يستحقه في الدراسات المتعلقة بالمسائل الأفريقية ، بيد أن هذه الحدود القصوى لا تتقاضاها سوى نسبة ضئيلة من العمال ، ولا تعد حدوداً نموذجية على الإطلاق .

وعلاوة على ذلك يتجه الأجر الأدنى القانوني statutory minimum wage ، كما يؤكد تقرير لجنة الأجور الأفريقية (٥) (الذي يعرف بعامة بتقرير

= (٢) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٤ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ . (H.M.S.O. هي الحروف الأولى من His (Her) Majesty Stationery Office إلى المكتب الدائم لصاحب الجلالة - المترجم .)

(٣) Labourer : وهو العامل غير المناهز الذي يقوم بمجرد مجهود جسدي ضخم . والاستصلاح مأخوذ من وثائق المصطلحات الإحصائية والديموجرافية ، والمجمع لديموجرافى للتعداد القات - المترجم .

(٤) استقصاء العمل الأفريق African Labour Survey ، جدول ٢٥ ، ص ٢-٢٨٥ ، مكتب العمل للنول ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(٥) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١٢ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٨ .

(٦) التقرير السنوي لعام ١٩٥٨ Annual Report for 1958 ، ص ٣٠ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .

(٧) التقرير السنوي لعام ١٩٥٧ Annual Report for 1957 ، ص ١١ ، H.M.S.O. ، ١٩٥٨ .

(٨) Quarterly Digest of Colonial Statistics ، المجلد ٤١ ، ص ٦٧ ، أبريل ١٩٥٩ .

(٩) استقصاء العمل الأفريق African Labour Survey ، الجدول ٢٢ ، ص ٢-٢٨٥ ، مكتب العمل للنول ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٠) CFA : وهو فرنك المجموعة الفرنسية بأفريقيا ، وقيته تساوى ضعف قيمة الفرنك المستعمل في فرنسا - المترجم .

(١١) استقصاء العمل الأفريق African Labour Survey ، الجدول ٢٦ ، ص ٢٨٦ ، مكتب العمل للنول ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٢) استقصاء العمل الأفريق African Labour Survey ، الجدول ٢٨ ، ص ٢٨٦ ، مكتب العمل للنول ، جنيف ، ١٩٥٨ .

(١٣) Escudo : العملة البرتغالية ، ويطلق على العملة الأسبانية أيضاً - المترجم .

(٥) تقرير لجنة الأجور الأفريقية Report of the Committee on African Wages

(تقرير كارپنتر Carpenter Report) ، نيويورك ، ١٩٥٤ .

كارينتر) ، إلى أن يصبح هو **الأجر الأساسي** basic wage ، كما يقوم هيكل
الأجر بأكمله على أسس الحد الأدنى الأساسي basic minimum .

وتشير المعدلات الموضحة في هذا الجدول إلى أن أغلبية العمال الأفريقيين
يتقاضون أجوراً تراوح بين شلن واحد وخمسة شلنات في اليوم . أو لنضع
المسألة في صورة أخرى ، يحصل العامل الأفريقي عادة ، مقابل عمل يوم ،
على أقل مما يحصل عليه العامل البريطاني مقابل عمل ساعة . ويحتاج العامل
الأفريقي عادة إلى أن يعمل عاماً بأكمله كي يكسب قدر ما يكسبه العامل المتوسط
في بريطانيا في شهر واحد .

والسمة المميزة الصارخة للأجور الأفريقية هي الثبات الذي استمرت
به هذه المعدلات المنخفضة عبر فترات طويلة من الزمن . ويقدم روبر (١)
مثال المعدل اليومي للعنل في غانا الذي كان ، بالنسبة للقسم الأقل أجراً ،
تسعة بنسات في عام ١٨٨٣ ، وتسعة بنسات في عام ١٩٢٠ ، وثمانية بنسات
في عام ١٩٣٠ (في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية) ، وشلناً واحداً في عام
١٩٣٨ ، أي أن أجره اليومي قد زاد ثلاثة بنسات في خمسة وخمسين عاماً ،
ويقدم بويل (٢) مثالا مشابهاً بالنسبة لاتحاد جنوب أفريقيا ، حيث كان
متوسط الأجر الذي يدفع بالمناجم في عام ١٨٩٧ حوالي شلنين في اليوم ،
وقد زاد هذا المتوسط إلى شلنين وبنسين فقط في عام ١٩٢٦ . وقد يبدو
ذلك على أنه زيادة قدرها بنسان في تسعة وعشرين عاماً ، بيد أن الأجر في عام
١٨٩٦ كان حقيقة ثلاثة شلنات ، ثم نقص بمقدار الثلث في عام ١٨٩٧ .
وهكذا نجد أن الأجر في عام ١٩٢٦ ، وهو شلنان وبنسان كان ما زال أقل
بمقدار عشرة بنسات عن الرقم الخاص بعام ١٨٩٦ ، أي قبل ذلك بثلاثين
عاماً . وحتى في عام ١٩٦٠ ، كان معدل أجر العمال الأفريقيين في اتحاد
جنوب أفريقيا ما زال ثلاثة شلنات وأربعة بنسات للوردية — أي أكثر
مما كان عليه في عام ١٨٩٦ بمقدار أربعة بنسات !

(١) روبر : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٢) بويل : المرجع السابق ، ص ٤٣ .

وثمة مثال أقرب عهداً يتعلق بحركة الأجور في صناعة السيل بتجانينا ، حيث ظل معدل أجر العمال في المزارع الرأسمالية ثابتاً طيلة الأعوام الثمانية ، من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٥٨ . (١)

وتوضح معدلات الصناعات المدربين (٢) الصورة نفسها الخاصة بالعمال غير المدربين . مثال ذلك أن متوسط المعدل اليومي للنجارين في غانا كان أربعة شلنات وستة بنسات في عام ١٩٢١ . وفي عام ١٩٢٨ ، أى بعد ذلك بسبعة عشر عاماً ، كان ما زال أربعة شلنات وستة بنسات . (٣)

ويمكن تقديم أمثلة مشابهة كثيرة ، وإذا وضع المرء في اعتباره الأثمان والضرائب وغيرها من العوامل ، وحسب الأجور الحقيقية ، تبين أن الاتجاه لم يكن يقتصر عادة على التزام السكون ، بل كان يتدهور بصورة خطيرة عبر فترات طويلة من الزمن .

فقد تدهورت الأجور الحقيقية للكادحين في سيراليون ، من رقم قياسي قدره ١٠٠ في عام ١٩٤٩ ، إلى ٨٧ في عام ١٩٥٤ (٤) . كذلك تدهورت الأجور الحقيقية لعمال المناجم في غانا ، من ١٠٠ إلى ٨٤ فيما بين عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٧ (٥) .

وعن روديسيا الجنوبية يقول ليز (٦) في كتابه الأخير :

« إن الأدلة المتاحة لنا تؤكد أنه منذ الثلاثينيات ، إلى حوالي ١٩٥٠ ، لم يكن هناك أى ارتفاع في الأجور الحقيقية للأفريقيين — بل إنه كان هناك في الحقيقة انخفاض طفيف في خلال السنوات ٣٩-١٩٤٨ — وما جعل ذلك ممكناً هو التجنيد الواسع النطاق للعمل من المناطق الأخرى . »

(١) The State of Industrial Relations in Sial Industry of Tanganyika

تقرير أعدته الأستاذ د. ت. چاك ، ١٩٥٩ .

(٢) Artisan : وهم الذين يعرفون عندنا عادة «بالأسطوانات» ، والمصطلح مأخوذ من مصمم المصطلحات الفنية — الترجمة .

(٣) دوبر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ٩١ .

(٦) كولن ليز : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

وتكشف الأجور الحقيقية للأفرقيين في جوهانسبرج أيضاً عن تدهور
خطير فيما بين عامي ١٩٤٤ ، ١٩٥٤ ، كما يتضح من الجدول التالي :

جول ١٨

الأجور والمصروفات في جوهانسبرج

١٩٥٤	١٩٥٠	١٩٤٤	
بئس شلن جنيه	بئس شلن جنيه	بئس شلن جنيه	
			المصروفات الشهرية
			الطعام والإيجار والوقود والإنارة والنظافة والنقل والملابس والفرائب .
٢٣ ١٠ ٤	١٧ ١٤ ٤	١٢ ١٨ ٦	
١٥ ١٨ ١١	١٢ ١٦ ٦	٩ ١٨ ١	متوسط دخل الأسرة
٧ ١١ ٥	٤ ١٧ ١٠	٣ ٠٠ ٥	المعز الشهرى للدخل

(An Analysis of Proposed Increase in African Taxation, Fact Paper of the African Institute of Race Relations, No. 1, 1958).

وقد اتسعت الفجوة بين الدخل والمصروفات الأساسية بدرجة كبيرة
منذ عام ١٩٥٤ ، بحيث يقلدها سيجال (١) اليوم « بحوالى عشرة جنيهات
إسترلينية في الشهر على الأرجح » .

الاجور الادنى

قبل أن نتناول علة هذه الأجور المنخفضة ، وأسباب استمرارها عبر مثل
هذه الفترات الطويلة ، ينبغي تقديم بعض المشاهدات العامة .

يوضح ماركس (٢) ، في تفسيره الكلاسيكى للعمل الأجير ، أن ثمن
العمل يتحدد « بتكلفة الإنتاج » ، بوقت العمل اللازم لإنتاج هذه السلعة —
قوة العمل ، ، ويمضى فيؤكد أن تكلفة إنتاج قوة العمل « هى التكلفة التى

(١) رونالد سيجال : The Agency of Apartheid ، ص ٤ ، Christian Action ،

لندن ، ١٩٦٠ .

(٢) كارل ماركس : Wage Labour and Capital ، (انظر ، ماركس وإنجلز ،

Marx and Engels, Selected Works ، المجلد الأول ، ص ٨٢ ، لندن ، ١٩٥٠) .

يتطلبها الإبقاء على العامل كعامل وتطويره بحيث يصبح عاملاً. ولذا كلما قلت فترة التدريب التي يتطلبها أى عمل ، قلت تكلفة العامل ، وقل ثمن عمله ، قل أجره . وفى تلك الفروع من الصناعة التى لا تكاد تتطلب أية فترة للتلمذة الصناعية، وحيث يكفى مجرد وجود العامل جسدياً، تكون التكلفة اللازمة لإنتاجه مقصورة تقريباً على السلع اللازمة للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل .^(١) ولما كانت أغلبية العمال الأفريقيين مستخدمه فى مهن غير ماهرة ، أو فى مهن شبه ماهرة فى أفضل الأحوال ، تكون فترة التدريب تافهة لا قيمة لها ؛ بل إنها تكون فى الحقيقة غير موجودة على الإطلاق فى معظم الحالات . ويساعد ذلك فى تفسير سبب حصول العامل الأفريقى على أجور تكتفى فقط للإبقاء عليه حياً وقادراً على العمل .^(٢) وتثير هذه المسألة ، المتعلقة بالمهارة أو نقصها ، بضع مسائل أخرى نستعرض إليها الأنظار فيما سياتى من هذا الفصل .

وثمة اعتبار عام آخر ينبغى أن يقر فى الأذهان . يقول ماركس إن صاحب المصنع عند حساب تكلفة الإنتاج بمصنعه ، ومن ثم ثمن المنتجات ، يضع فى اعتباره إهلاك^(١) أدوات العمل ... وبالطريقة نفسها ، عند حساب تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة ، ينبغى إدراج تكلفة التكاثر ، التى تتمكن سلالة العمال بوساطتها من أن تتكاثر ، ومن أن تستبدل بالعمال المالكين^(٢) عمالاً جديداً ولذلك فإن تكلفة إنتاج قوة العمل البسيطة تعادل تكلفة بقاء العامل وتكاثره . فمن تكلفة بقاء العامل وتكاثره هذه تشكل الأجور . والأجور التى تتحدد على هذا النحو تسمى **الأجر الأدنى** إن العمال المختلفين ، ملايين العمال ، لا يحصلون على على ما يكفى لتمكينهم من البقاء والتكاثر ؛ بيد أن أجور الطبقة العاملة بأسرها تسوى نفسها ، فى داخل إطار ما بينها من اختلافات ، عند هذا الحد الأدنى .^(٣)

(١) التصير أن القدان أعطى هما وقانون الحسابات للوحدة ، وذلك بدلا من استهلاك ومستهلك

للتربيم .

(٢) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٨٢ .

والآن لا ريب أن أغلبية العمال الأفريقيين اليوم هم من بين أولئك الذين « لا يحصلون على ما يكفي لتمكينهم من البقاء والتكاثر » . يقول تقرير كارپنتر : (١)

« لقد رأينا ، في دراستنا لميكل الأجر في المستعمرة ، أن الأجر الأدنى قد أصبح إلى حد كبير جداً أجراً حقيقياً ، وأن نسبة كبيرة من العمال غير المهرة بالمستعمرة قد ألقى بهم في «شبكة» ، وأن الشبكة بالنسبة لكثيرين آخرين كانت بمثابة مغنطيس يعمل على إبقاء الأجور منخفضة ... ولم نجد سوى قلة ضئيلة للغاية من الشهود المستعدين لأن يقولوا إن الأجر الأدنى الحالي ملائم لتغطية تكلفة المعيشة لرجل يعيش بمفرده في ظل ظروف حضرية ، ومن الناحية الأخرى لم يتردد كثيرون ، ومن بينهم شهود لديهم بعض اللعوى بأنهم يتمتعون بدراية (أهل الخبرة) ، في ادانة هذا الأجر باعتباره غير ملائم بصورة لا يرقى إليها الشك » (التشديد من عندنا - ج . و .)

وتسلم دراسة حديثة عن « الميكل الدولي للأجور في أفريقيا » « International Wage Structure in Africa » ، نشرت في مجلة « انترناشونال ليرديفيو » (٢) ، بأن هدف إقرار أجر أدنى كاف لإبقاء والقوة الشرائية للعمال ذوي الأجور الدنيا مساوية على الأقل للمستوى الأدنى للمعيشة ، أو أعلى من مستوى الكفاف ، مادام ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية ، لم يتحقق دائماً .

« وعلاوة على ذلك فإن المعدلات الدنيا كانت إلى وقت قريب ، وما زالت في معظم الحالات ، تحد عند مستوى لا يكفي إلا للمحافظة على المستوى الأدنى للمعيشة للعامل بمفرده ، ولا يمكنه مواجهة تكاليف إعالة أسرة » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

وهكذا لا يوجد شك في أن الأجور في معظم أجزاء أفريقيا إنما هي أجور دنيا ، وفي أن هذه الأجور الدنيا على درجة هائلة من الانخفاض بحيث تعني

(١) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٢) « انترناشونال ليرديفيو » ، عدد يوليو ١٩٥٨ ، ص ٥٥ .

بالنسبة للعمال الأفريقيين أقصى ما ينطوى عليه الفقر والبؤس من شقاء وتعاسة .

وعلى ضوء هذه النقط التي قدمناها يكون من المنير للأذهان أن نشير إلى مدى الوضوح الذي تؤكد به الأساليب الرسمية لحساب الحدود الدنيا للأجر بالنسبة للعمال الأفريقيين نظريات ماركس تأكيداً كاملاً . فمستخمنو العمل الأفريقي ، وكذلك كبار الموظفين في حكومات المستعمرات ، يزعمون في دعايتهم العامة ، كما رأينا في الفصل السابق ، أن أجور العمال الأفريقيين منخفضة لأن تاجهم ومهارتهم منخفضة . بيد أنه عندما يصل الأمر من الناحية الفعلية إلى حساب مدى الأجر ، أو بالأحرى مدى ضآلة الأجر ، الذي سيدفعونه للعامل الأفريقي ، تختفي كل إشارة أو ذكر لتأسيس الأجر على نتائج العامل ، وبدلاً من ذلك يفرقوننا في حسابات غير إنسانية مجردة من المشاعر فيما يتعلق بالأجر الأدنى الذي يمكن للعامل الأفريقي من « البقاء والتكاثر » ، كما قال ماركس .

إن حسابات الأجر الأدنى في أفريقيا تؤسس عادة على المتطلبات الدنيامن الغذاء . يقول كيس (١) شارحاً الجانب الغذائي من الأجر الأدنى القانوني :

« إن المواد الغذائية ، مكونات الغذاء ، ينبغي أن تقوم بثلاث وظائف أولية وأساسية . أولاً ، يجب أن توفر الطاقة لكل من المحافظة على الحياة عند مستوى أساسي ، وأداء الأنشطة المركبة فوق ذلك ، ثانياً ، يجب أن تزود الجسم بالمادة اللازمة للنمو ، وللإحلال الدائم وصيانة الأنسجة ، وللتكاثر ، ثالثاً ، يجب أن تقدم المادة التي يتضمنها ضبط وتنظيم العمليات التي لا تخص المتعلقة بالجسم ، فزيائية وكيميائية ، والتي تشكل الحياة . »

وبعبارة أخرى يبدو أن الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تحسب على أساس « تكلفة بقاء العامل وتكاثره » ، كما قال ماركس .

(١) دكتور أ.م. كيس (بالإدارة الطبية بكينيا) : ملحق تقرير كاريتر ، ص ١٩٣ .

ومع ذلك ، وبسبب نظام العمل المهاجر الذى يسود أفريقيا بشكل عام ، ومع مغادرة العامل الذكر البالغ للريف ، سعي وراء العمل لدى مشروع أوربي ، تاركاً زوجته وأطفاله ، يقوم الأجر الأدنى على المتطلبات الدنيا للذكر البالغ الذى يعيش بمفرده ، ولا يقصد به أن يحول أسرته .

وقد استخلص تقرير كارنتر نتيجة مفادها أن نصف جميع العمال الحضريين الذين يعملون فى الصناعة الخاصة ، وربع من يعملون منهم فى الخدمات العامة ، يتقاضون أجوراً لا تكفى احتياجاتهم الأساسية الجوهرية . (١) (توضح الأرقام أنه حتى التقرير الانتقائى الذى أجرته لجنة كارنتر ينطوى على سخاء أكثر مما ينبغى بالنسبة للمستخدمين ، حكومات وأفراد) . ويؤكد التقرير أن هذا التقويم قد أجرى بالنسبة للعمال الذكور البالغين الذين يعيشون بمفردهم فى ظل ظروف حضرية . ويضيف التقرير ، عند الحكم على ملائمة الأجر ، أنه إذا أخذنا فى اعتبارنا لا احتياجات العامل الخاصة فقط ، وإنما احتياجات زوجته وأطفاله أيضاً ، تصبح الصورة بشعة حقاً .

..... إذا وضعنا فى اعتبارنا ما نعرفه عن الأجور الزراعية ، ينبغى أن نستنتج أن الإيرادات الكلية لما يقرب من ثلاثة أرباع العمل التعاقدى الشهري أو على أساس التذكرة (٢) ، المستخدم فى خارج المزارع الرأسمالية الكبيرة ، إنما هى إيرادات غير ملائمة لإعالة المستوى الأدنى للصحة ومتطلبات المعيشة وكفاية العمل . إن عدم الملائمة العام هذا للأجور يصبح أكثر وضوحاً بل درجة كبيرة إذا نظرنا إليه على ضوء احتياجات العامل وأسرته . وتكون مستويات الأجر أعلى فى الزراعة داخل المزارع الرأسمالية الكبيرة ، بيد أنه

(١) تقرير كارنتر : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢) جرت العادة فى أفريقيا على أن تدفع الأجور وفقاً لنظام والتذكرة ، ووفقاً لهذا النظام يجب أداء عمل ثلاثين يوماً فعلياً (أو تذكرة) قبل أن يدفع الأجر (وذلك مقابل متوسط عدد أيام العمل فى الشهر وهو ٢٦ يوماً) . فإذا أغلنا فى اعتبارنا أيام الأساد ، باحبارها أيام راحة ، وكذلك الوقت اللازم للإجازات المرضية ، يمكن أن نرى أن الفترة العادية لما يسمى الأجر والشهري تستغرق ما بين ٤٠ و ٣٥ يوماً .

لا يمكن أن توجد حتى هناك سوى حالات قليلة نسبياً يكون فيها الأجر الخاص للعامل ملائماً تماماً لإعالة أسرته . (١)

ويصل تقرير حديث عن سولزبرى (٢) إلى نتائج مماثلة إلى حد كبير فيما يتعلق بأجور الأفريقيين في تلك المدينة :

« إن الأجور منخفضة بشكل عام ، وبخاصة بالنسبة للأفريقيين الذين لديهم أسر عليهم أن يعولوها . » (٣)

« إن الكادح البالغ الأعزب هو الذي يوفر دائماً أساس هيكلي الأجور . » (٤)

ويسلم هذا التقرير بصورة مثيرة بأنه « من غير الواقعي مع ذلك أن نفترض أن الرجل الأعزب إنما هو بشكل عام (أعزب) بالمعنى الزواجي ؛ فكثير منهم «عزب» بمعنى أنهم عاجزون ، بسبب ظروف الإسكان ، عن أن يقيموا مع أسرهم في أحياء المتزوجين . وإلى ذلك المدى يتعين عليهم أن يتحملوا التزامات عملية لا تقل عن تلك التي يتحملها من يسمون «متزوجين» . والحقيقة أنه ما دام عليهم أن يعولوا ، أو يساعدوا في إعالة ، إقامتين (٥) establishments ، فإن التزاماتهم قد تكون أكبر . » (٦)

وفي نياسالاند يقرر «مرسوم أجر الحد الأدنى» Minimum Wage Order الصادر في عام ١٩٥٧ ، بصراحة تامة أنه « لا يضع في اعتباره مسؤوليات أسرة العامل» . وفي الكنفو البلجيكي كان الأجر الأدنى الوحيد الملتزم قانوناً في ظل الحكم البلجيكي هو أجر العامل على أساس أنه أعزب (يعيش بمفرده) . وقد أشارت المعلومات التي قدمتها الحكومة البرتغالية إلى « مؤثر العمل

(١) تقرير كارپنتر : المراجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) تقرير بلومان : المراجع السابق .

(٣) المراجع نفسه ، ص ٧٣ .

(٤) المراجع نفسه ، ص ٧٧ .

(٥) المقصود هنا أن يمول العامل نفسه حيث يقيم بالمدينة ، وأن يمول في القرية نفسه أسرته حيث تقيم في القرية أو للعزل - المراجع .

(٦) المراجع نفسه ، ص ٧٩ .

في داخل أفريقيا : Inter-African Labour Conference ، الذي عقد في
لوساكا في عام ١٩٥٧، إلى أن أساس أجر الحد الأدنى لا يتضمن مسؤوليات
أسرة العامل .

وهكذا يتضح أن الإشارة إلى الأجور الدنيا للعمال الأفريقيين تعني
« حدًا أدنى » بالمعنى المطلق للكلمة أي أدنى أجر يستطيع أن يعيش به عامل
اعزب .

ويؤيد ذلك بجلاء الأساليب نفسها المستخدمة في أفريقيا لحساب الأجر
الأدنى . ففي سولزبري ، على سبيل المثال ، وضع دكتور د . بتيسون
ما أسماه « خط بيان الفقر » Poverty Datum Line ، بالنسبة للأفريقيين
في المنطقة البلدية من المدينة والمناطق المحيطة بها . وبشير الاسم نفسه إلى النظرة
غير الإنسانية المبردة من المشاعر التي تنظر بها السلطات إلى أجور الأفريقيين .
ويقوم هذا المعدل — أو P.D.L. كما جرت العادة على تسميته — على الافتراضات
التالية . فهو يتكون من المتطلبات الدنيا المطلقة للطعام ، والملابس ، والوقود ،
والإنارة ، ومواد النظافة ، والانتقال إلى العمل وعودة منه ، والإيجار ،
والضرائب . ويفترض أنه « فيما يتعلق بالطعام والملابس والوقود ومواد
الإنارة والنظافة أنه يستخدم في الشراء في أرخص سوق متاحة للمستهلكين
العاديين » . (١)

وبعبارة أخرى يكون هذا المعدل ، إذا نقلنا عن تقرير سولزبري ،
« مجرد حساب إحصائي لما هو متطلب في الطريقة التي يمكن بها للدخل
أن يشبع الاحتياجات الأساسية والأولية للأفراد . وهو لا يضع في اعتباره
سوى الضروريات الأشد ضآلة من الطعام والملابس والمأوى ، ولا يتضمن
أي بند غير ضروري للمحافظة على الحياة ، حتى ما يوصف في بعض الأحيان
بأنه ضرورات تقليدية » . (٢)

(١) الأستاذ ا. باتسون : The Poverty Line in Salisbury ، في تعليق على معدل
بتيسون . نقلًا عن تقرير كارنتر ، ص ٥٠-٥١ .
(٢) تقرير بلومان : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

ويؤكد الأستاذ باتسون (١) :

« إن مثل هذا المستوى ربما يسترعى الأنظار بما يخفضه أكثر مما يسترعيها بما يتضمنه . فهو لا يسمح ببئس واحد للتسلية ، أو للرياضة ، أو للأدوية ، أو للتعليم ، أو للادخار ، أو للشراء بالتقسيط ، أو لقضاء الأجازات ، أو لركوب الأوتوبيس مرات إضافية ، أو للصحف ، أو للأدوات الكتابية ، أو للدخان ، أو للحلوى ، أو للهوايات ، أو للهدايا ، أو لمصروف الحبيب ، أو لوسائل الراحة ، أو للكاثنيات من أى نوع . إنه لا يسمح ببئس لاستبدال الأعطية أو الأثاث أو الأواني التخارية . إنه ليس مستوى (إنسانياً) للمعيشة . وهكذا فهو يحقق بصورة تدعو إلى الإعجاب (كلنا ؛) غرضه في إقرار الحد الأدنى الأكثر ضآلة الذى يمكن على أساسه من الناحية النظرية تحقيق البقاء والصحة . »

هذا إذن هو الأساس الذى تحسب عليه الأجور الدنيا في أفريقيا ، وهو مستوى « غير إنسانى » للمعيشة . بيد أن ذلك ليس أسوأ ما في الأمر ، فالنظرير الخاص بسولزبرى يورد ما يلى :

« ولقد تبين لنا أن نسبة كبيرة من العمال في المناطق الحضرية بالقارة الأفريقية يحصلون على أجور أقل من معدل بتيسون (P.D.I.) أو قريبة منه الى حد كبير » (٢) .

وعضى التقرير قائلاً إنه قد يبدو ، طبقاً للبيانات الملتزمة لامتقضاء خاص بالميزانية في سولزبرى في عام ١٩٥٦ ، أن « هؤلاء الأفريقيين (الذين يعيشون بمفردهم) ، والذين تقل مصروفاتهم عن معدل بتيسون P.D.I. ، كانوا ينفقون في الحقيقة أقل من كسبهم ، وأنه يوجد افتراض قوى بأن مدخراتهم كانت تحوّل إلى أسرهم التي تعيش في مكان آخر » . (٣)

(١) باتسون : المرجع السابق ، نقلاً عن تقرير كارپنتر ، ص ٥٢ .

(٢) نغزير فلومان : المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢-٨٣ .

فياله من تعليق صارخ على المأزق الاقتصادي البالغ الأمى الذى كان من نصيب الشعب الأفريقى ! بل إن كثيرين ممن يتعد بهم كسبهم قليلا عن معدل بتيسون البائس يجدون من الصعب عليهم فى الحقيقة العيش فوق هذا المستوى بسبب حاجتهم الیاسة إلى مساعدة أسرهم التى تعاني حياة لا تقل بؤسا فى المعازل التى سحقها الفقر .

وفى كينيا ، استناداً إلى تقرير كارپنتر ، كان الأجر الحضرى يقوم على معدل بتيسون ، بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، وكذلك على « مستوى أدنى فعال » « Effective Minimum Level » . وبحسب هذا الأجر بتقوم معدل بتيسون باستبعاد السكن والانتقال ، وإضافة ٣٣,١٪ لتغطية « الاحتياجات البشرية » ، ثم إضافة علاوتين للسكن والمياه (فى بعض الحالات فقط) ، وشلنن فى الشهر مقابل الضريبة ، و « علاوة احتياطية » cushion مقدارها شلن فى الشهر .

ويصل ذلك فى صورة نقود فعلية ، وقت إعداد تقرير كارپنتر ، إلى أجر تعاقدى شهرى قدره ٤٥ شلناً ، ٧٥ سنتاً (١) مضافاً إليه ثمانية شلنات وخمسة وعشرون سنتاً مقابل الإسكان (فى مجمة (٢) . وذلك هو أعلى معدل ، إذ يكون المبلغ الإجمالى للأجر الشهرى وعلاوة السكن ، متدجين مع بعضهما البعض ، ٥٥ شلناً ، ٥٠ سنتاً فقط فى بعض الأحيان فى المناطق الحضرية والمدن المعتدة الأخرى . وجددير بالذكر مع ذلك أن « موظفى مكاتب العمل لهم سلطة الموافقة ، فى حالات مختلفة ، على خفض الأجر إلى معدل أقل » . (٣) ومن الواضح أنه ليس لديهم أية سلطة لزيادة المعدل .

(١) تتكون الرضدات الرسمية لسلطة فى كينيا على النحو التالى : اللجنة التىنى ، وله قمية اللجنة الاسترلنى ، وهو يسارى عشرين شلناً ، ويتكون الشلن من مائة سنت ، وليس من اثنى عشر پنيا ، كما هى الحال بالنسبة للجنة الاسترلنى ، وقد أصدرت جمهورية كينيا عملة جديدة فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٦ حافظت على النظام السابق ، وأبقت على قمية الوحدات السابقة . ومن المعروف أن كلا من أوغندا وتنزانيا تتبع للنظام نفسه - المترجم .

(٢) بالنسبة لعمال التذكرة كان المعدل يزيد بمقدار تسع شلنات ، وكان من المقرر أن يند الأجر فى سالة هذه الفئة من العمال عبر فترة قدرها سبة وثلاثون يوما .

(٣) تقرير كارپنتر : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

وقد وصف «المكتب الاستشارى المركزى للأجر الأدنى» The Central Minimum Wage Advisory Board ، الذى صمم هذا السلم المليح للأجر ، وصف هذا السلم بأنه « شبكة أمن اجتماعى » . وينظر المكتب إلى هدف هذا السلم على أنه مخطط أجر « يبينها يغطى تكلفة معيشة عامل بالغ ذكر يعيش بمفرده ويمارس عملا غير ماهر ، قد لا يعطيه ذلك الشعور بالرضا الباعث على الاغتراب الذى يدفعه إلى علم بلبل أى جهد لتحسين نفسه » .

وبرغم تقرير كارپنتر نفسه على التسليم بأنه بين عمال الأجر الأدنى أنفسهم « كنا على وعى بوجود شعور ليس زائرا (بالرضا الباعث على الاغتراب) بقدر ما هو زائرا بالسطح والكبت المترايين » . (١)

وقد أوصت لجنة كارپنتر ، بعد دراسة الأساليب المختلفة لحساب صيغة الأجر الأدنى ، القائمة على المفهوم السابق لأجر «العامل الذى يعيش بمفرده» ، بأن يكون الأساس هو سلم الاحتياجات الشهرى التالى (٢) :

(أ) الطعام :

- ٣٦ رطلامن وجبة الفرة .
- ٥ أرطال من دقيق القمح .
- ١٥ رطلا من البطاطس (أوربية) .
- رطلان من السكر .
- ٨ أرطال من البقول الخفيفة .
- ٤ أرطال من اللحوم .
- ٧ أرطال من الخضروات الطازجة .
- ٧ بنت (٢) من اللبن .
- رطل واحد من شحوم الطبخ .

(١) المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٦٤ .

(٣) Pint : مكىال ستة من جالون ، أى ٥٦٨ و . من القتر - المترجم .

١ رطل من الشاي .

رطل واحد من الملح .

(ب) الملابس :

قميص كاكي .
بنطلون قصير كاكي .
صدرية من القطن .

٣ من البطانية .

٣ شاكية كاكي .
بنطلون كاكي طويل .

(ج) الوقود والانارة :

كيس واحد من الفحم به ٧٠ رطلا .

٣ بنت من البرافين

(د) مواد النظافة :

رطلان من الصابون .

ويشكل هذا الحلول معدل بتيسون P.D.I. الحديد الموصى به لكينيا .
ومن المقترح أن يضاف إلى ذلك ٣٣٪ لإقرار « المستوى الأدنى الفعال » ،
وكذلك علاوة إضافية قدرها شلنان في الشهر مقابل الضرائب ، ولكن مع
استبعاد العلاوة السابقة مقابل المياه ، و « العلاوة الاحتياطية » السابقة وقدرها
شلن واحد مقابل المصروفات الطارئة . وتعتبر علاوة السكن بنداً منفصلاً . وبعد هذا
المجهود الذهني الغيور العنيف ، الذي تضمن زيادة المقرر الشهري من اللحوم ،
من ٤ أرطال إلى ٤ أرطال ، توصلت لجنة كارپنتر إلى الأجر الأدنى
الحديد الذي أوصت به ، بالنسبة لرجل يعيش بمفرده - وهو ٨١ شلناً
في الشهر ، وذلك بدلاً من ٥٩ شلناً ، ٥٠ ستاً (معدل نيروبي) .
ومن زاوية النسبة المثوية قد تبدو هذه الزيادة جوهريّة ، ولكن من زاوية
التقود الفعلية مازال هذا المعدل يترك الأفريقي بأقل من ثلاث شلانات في اليوم ،
أو بعبارة أخرى بأجر مستعمرات أو أجر الكفاف .

وتطبيقاً لتقرير كاربنتر أدخلت الزيادات في الأجر الأدنى القانوني ، ومع ذلك في عام ١٩٥٧ كان المتوسط التقديري (لا الأدنى) في الزراعة (١) بكنيا ما زال ٦٩ شلناً في الشهر فقط — أى أقل من الحد الأدنى الحضري الموصى به في تقرير عام ١٩٥٤ بمقدار اثني عشر شلناً . (صحيح أن الحد الأدنى القانوني في نيروبي قد وصل في عام ١٩٥٧ إلى ٨٥ شلناً ، مضافاً إليه علاوة سكن ، بيد أننا في الزراعة نجد أكبر نسبة من العمل الأجير الأفريقي في كينيا .)

وكانت التوصية الرئيسية الأخرى التي تقدمت بها لجنة كاربنتر هي الانتقال من أجر الرجل « الأعزب » أو « الذي يعيش بمفرده » ، إلى « أجر الأسرة » الذي يغطي رجلاً وزوجته وطفلين . وحُسيب هذا الأجر عند معدل يساوي مرتين ونصف مرة أجر الأعزب . ومع ذلك فإن حكومة كينيا ، بينما سلمت في تصريحاتها بأن أجر الأسرة هو هدفها ، رفضت أن تلتزم باتخاذ أى إجراء لتطبيقه ، ولم توافق إلا على أجر رجل « بالغ » يكتفى لإعالة هو وزوجته (ولكن ليس لإعالة أطفاله) ، على ألا يتعد ذلك الا عندما تسمح الظروف الاقتصادية .

ويحسن أن يكون ذلك راسخاً في الأذهان عند قراءة الاقتراحات الرسمية بشأن « استقرار » العمل . وما دامت حكومات المستعمرات في أفريقيا تواصل تأسيس لوائح الأجور عندها على معدلات بتيسون للرجال الذين يعيشون بمفردهم ، فإن أى حديث عن « الاستقرار » لا يمكن أن يتصف بالجدية . وكما سبق أن رأينا فيما يتعلق بمسألة المهارة ، والضمان الاجتماعي ، والإسكان ، نجد أن النظام الاستعماري عاجز عن حل هذه المشكلات . وبالطريقة نفسها لا يمكنه أن يحل مسألة أجور الكفاف في أفريقيا ، إذ أن الأجور تعد عنصراً جوهرياً في ذلك النظام . وإذا كان من شأن حكومات المستعمرات أن تدفع للعمال الأفريقيين معدل أجر « متمديناً » ، وأن توفر لهم أيضاً سكناً لائقاً لأسرة بكاملها ، ومعاشات للشيخوخة وغيرها من المزايا

(١) ملاحظة : لا يوجد حد أدنى قانوني بالنسبة للمناطق الزراعية في كينيا .

الاجتماعية ، وتدريباً فنياً وتسهيلات فنية كى يصبحوا عمالاً متعلمين مهرة ، وحقوقاً نقابية وسياسية كاملة ، ومن ثم تجعل من الممكن انبثاق طبقة عاملة دائمة وحضرية وماهرة وموقفة في عملها ، كفت هذه الحكومات عن أن تكون حكومات استعمارية . كما أن جميع الاقتراحات الرسمية أو الليبرالية أو الحسنة المقصد المتعلقة بزيادة الأجور تظل اقتراحات خالية من المعنى ما دامت موارد أفريقيا في أيدي الاحتكارات الأوربية الكبيرة ، وما دامت السلطة السياسية بعيدة عن أيدي الشعب الأفريقي .

وما بقي الاقتصاد الأفريقي اقتصاد مستعمرات ، بقيت أجور الأفريقيين من الناحية الأساسية أجور مستعمرات .

« المستوى الأفريقي »

لم نتناول إلى الآن سوى مبادئ عامة معينة تحكم أجور العمال الأفريقيين ، ولم ندرس سوى الأساس الذي تحسب حكومات المستعمرات عليه المعدلات الدنيا لهذه الأجور . ومع ذلك ينبغي أن نوجه اهتمامنا إلى الأسباب النوعية ذات الفعالية في أفريقيا ، والتي سمحت للمستخدمين والحكومات بدفع مثل هذه الأجور المنخفضة بصورة مثبته عبر كل هذه الفترة الطويلة . فقد تقرر حكومة ما أو مجموعة من المستخدمين أن يدفعوا للعمال أجراً لا يكتفى حتى لإعالة عامل يعيش بمفرده؛ بيد أن الأمر يكون مختلفاً تماماً عندما يكون من المستطاع فرض مثل هذا الأجر على طبقة عاملة لفترة تزيد على نصف قرن .

إن الأجور ، أو قيمة قوة العمل ، تتحدد بعاملين — الأول وهو عامل مادي تماماً ، أى قدرة العامل على إعالة نفسه وعلى التكاثر ، والآخر يدعوه ماركس عاملاً « تاريخياً أو اجتماعياً » . يقول ماركس إنه بذلك يوجد مستوى للمعيشة في البلاد المختلفة وناشئ عن الظروف الاجتماعية التي وجد فيها الناس وشبوا ، مثال ذلك المستوى الإنجليزي والمستوى الإيرلندي .

« إن هذا العامل التاريخي أو الاجتماعي ، إذ يدخل في قيمة قوة العمل ، قد يتعدد ، أو يتقلص ، أو يبطل مفعوله تماماً ، بحيث لا يبقى سوى الحد

المالدى وبمقارنة الأجور النفطية أو قيم العمل النفطية في البلاد المختلفة ، وبمقارنة هذه الأجور أو القيم في المراحل التاريخية للبلد نفسه ، مستخدمون أن قيمة العمل نفسها ليست مقداراً ثابتاً وإنما مقداراً متغيراً، حتى إذا افترضنا أن قيم كل السلع الأخرى تظل دون تغير . (١)

ويورد ماركس الولايات المتحدة كثال على كيفية تأثير العامل التاريخي - الظروف الاجتماعية التي وجد فيها الناس وشبوا - على الأجور . في الولايات المتحدة كان الاتجاه المبكر ، بسبب إتاحة الأرض دون مقابل ، هو «التحويل المستمر للكادحين الأجوراء الى فلاحين مستقلين مكتفين ذاتياً» كتب ماركس في عام ١٨٦٥ يقول : « إن وظيفة الكادح الأجير بالنسبة لجزء كبير جداً من أبناء الشعب الأمريكي ليست سوى مرحلة اختبار ، وهم يكونون على يقين من أنهم سيتكونها بعد فترة طالت أم قصرت » . ومن هنا كان المستوى المرتفع نسبياً للأجور في الولايات المتحدة ، فقد كانت سوق العمل في ذلك الوقت مواتية للعمال . ولما كان الرأسماليون في حاجة إلى العمال ، تعين عليهم أن يدفعوا لهم ، تعين عليهم ، كما كانت الحال ، أن يجلبوهم إلى المصانع ، وبعيداً عن الأرض .

وفي ذلك بطبيعة الحال كانت الظروف التي نمت فيها الطبقة العاملة الأمريكية مختلفة للغاية عن تلك التي نمت فيها الطبقة العاملة في بريطانيا ، حيث كانت قوانين الأرض المسورة (٢) تدفع العمال بعيداً عن الأرض ، وإلى داخل المصانع ، وهكذا كانت ترغم العمال البريطانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر على أن يعيشوا في ظل ظروف إذا قرأنا عنها اليوم أحسنا أنها تصف الظروف الحضرية الراهنة في كثير من مدن آسيا أو أفريقيا .

وهكذا إذا كان لا بد من إجراء دراسة لأسباب انخفاض الأجور في أفريقيا ، ولأسباب ثباتها عبر مثل هذه الفترة الطويلة ، فإن نقطة البدء

(١) كارل ماركس : Wages, Price and Profit . (انظر ماركس وإنجلز ،

Marx and Engels, Selected Works ، المجلد الأول، ص ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠،

ينبغي بوضوح أن تكون الظروف التاريخية والاجتماعية التي فيها نشأ العمل
الأجير وبلغ مرحلة النضج .

لقد ظهر العمل الأجير في أفريقيا ، كما رأينا ، في ظل ظروف الاستعمار .
وشاهد الأفريقيون ، بعد أن غزت الدول الأجنبية بلادهم — أحياناً بقوة
السلاح ، وأحياناً أخرى بالخدعة — أراضيهم وهي تنتزع من بين أيديهم ،
وزراعتهم الخاصة تخرب ، وحياتهم القروية بحرفها المحلية تندهور ، وقوة
عملهم تنحصر لقرص مختلف أشكال السخرة ، صريحة ومقنعة . وأكلت
ضريبة الكوخ وضريبة الرعوس ، مقترنتين بقيود وإجراءات تميز هدفها
الخدم من تنمية الأفريقيين الخاصة لزراعة المحصولات النقدية بصورة مستقلة ،
عملية تسخير الأفريقيين للعمل في المزارع الأوروبية وفي المناجم والسكك
الحديدية وأعمال الشحن وغيرها من المشروعات الأوروبية .

وهكذا كان الأفريقيون يرغمون ، جزئياً عن طريق التوجيه التعسفي ،
وجزئياً عن طريق الحاجة الاقتصادية المروعة ، على أداء العمل الأجير في ظل
أقل الظروف ملاءمة لهم . وأدى نفس تدفق العمال الذكور من القرى ،
إلى دفع الزراعة الأفريقية بصورة متزايدة على طريق الخراب ، وهكذا
لم يترك هذا التدفق بديلاً سوى العمل مقابل أجور الكفاف .

وقد شدّد تون (١) على التأليف بين هذه العوامل جميعاً لارتغام الأفريقي
على العمل مقابل أجور منخفضة انخفاضاً لا قرار له .

فبعد أن يؤكد تون كيف أن السخرة قد مكنت المستخدمين من الحصول
على العمل « دون الحاجة إلى تقديم أجر مساوٍ لثمن السوق » ، وكيف أن
« الضغوط غير المباشرة التي تمارس عن طريق الضرائب » قد حافظت
على هذا الوضع غير الملائم إلى حد كبير جداً للعامل الأفريقي ، يواصل كلامه
قائلاً :

« إن العمل لا يمكن منعه بصورة مطلقة عن السوق بأمل الحصول
على ثمن معقول دون وجود أساليب بديلة لكفالة المعيشة . وقد أدى تحويل

(١) تون : المرجع السابق ، ص ٢٤-٣ .

ملكية أقسام كبيرة من القارة إلى الأوروبيين ، عن طريق الحد من الأراضي المتاحة للزارعين ، إلى إرغام أعداد كبيرة من الأهالي على تقديم عملهم مقابل أجر ، وعلى قبول العمل بصرف النظر عن الأجر الذي يمكنهم كسبه . وتعد المقاومة التي يبدونها المستوطنون الأوروبيون في كينيا ، ضد جميع محاولات الحكومة لتوسيع معازل الأهالي ، مثالا سديداً للمحاولات التي تبذل لإرغام الأفريقيين على قبول العمل بالأجور السائدة عن طريق الحد من القرص المتاحة أمامهم لكسب معاشهم كزارعين مستقلين . »

وإليكم التقيض الكامل للعامل الأمريكي المبكر الذي وصفه ماركس . قال ماركس إن المستخلم في أمريكا كان بإمكانه أن « يحول دون أن تُفَرَّغ الأسواق العمل بصورة مستمرة عن طريق التحويل المستمر للكادحين الأجراء إلى فلاحين مستقلين مكشفين ذاتياً » (١) .

كانت تلك حالة عمال يصبحون زارعين ، ومستخلمين يتعين عليهم تقديم أجور أعلى لاجتذاب عيالهم أو المحافظة عليهم . ولكنها في أفريقيا كانت حالة زارعين يرغمون على أن يصبحوا عمالاً ، ومن ثم يكون المستخلمون طليقي الأيدي في تقديم أجور منخفضة بالدوجة التي يرونها مناسبة .

وقد كانت هذه الناحية الأساسية هي الظروف التاريخية والاجتماعية التي « وجد فيها (العمال الأفريقيون) وُثِبُوا » - خراب زراعة الأهالي للقرن بإكراه الأفريقيين اقتصادياً وجسدياً على العمل لدى السادة الأوروبيين ، ومساندة هذا النظام بجرمانهم تماماً من الحقوق السياسية والثقافية التي كان يمكن لولا ذلك أن توفر فرصة ما لمقاومة الآثار الكاملة لهذا الاستغلال الرهيب .

وقد استمرت هذه الظروف عبر فترة طويلة ، وظلت إلى حد كبير باقية في جوهرها إلى اليوم . وربما تكون الأشكال قد طرأت عليها تعديلات في بعض الحالات ، وقد تكون الضغوط الاقتصادية هي العامل السائد اليوم بدرجة أكبر من الضغوط الجسدية ، ولو أن الضغوط الجسدية ما زالت موجودة

(١) كارل ماركس : المرجع السابق ، ص ٤٠٢ .

وتشكل في مناطق معينة ، مثل المناطق البرتغالية في أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا ، عنصراً رئيسياً في سياسة الحكومة تجاه العمل . كما تم إحراز حقوق تقابلية وسياسية معينة في عدد من المناطق ، بيد أن هذه الحقوق ما زالت محدودة ؛ وعلاوة على ذلك فإن أية محاولة للاستفادة من هذه الحقوق لتحسين مستويات الأجور التي يتقاضاها الأفريقيون كانت تلقى دائماً أعنف مقاومة من قبل المستخدمين والحكومات على حد سواء .
وثمة عوامل أخرى أيضاً أسهمت في الإبقاء على أجور الأفريقيين منخفضة .

فقد كان المستخدمون في أفريقيا يجلبون عونا كبيرا في قابلية العمل الأفريقي الشديدة للتنقل ، بمعنى أنه في الظروف التي يكون اكتساب المهارة فيها أمراً غير متطلب بصورة طبيعية محل عامل محل الآخر في بسر . ويؤكد نون (١) أنه « بسبب وجود هذه الظروف في أفريقيا مع استثناءات قليلة ، كان باستطاعة المستخدمين ضمان العمال بشكل عام بالشروط التي يقدمونها » .

وهذا الطراز من قابلية العمل للتنقل في أفريقيا تعززه القابلية الجغرافية للانتقال ، أي اتجاه العمل الأفريقي للهجرة ، وهو الاتجاه الذي درسته فيما سبق بشيء من التفصيل . ويعلق نون (٢) على ذلك قائلاً : « كلما كان ضرورياً بالنسبة للمستخدمين الاعتماد على سوق العمل المحلية وحدها ، كان يتحتم عليهم دون ريب تقديم أجر أعلى كي يضمنوا وجود حاجتهم من الكادحين » . فإذا تركنا جانباً مسألة « تقديم أجر عادل » ، يكون صحيحاً من غير شك أنه إذا حرم المستخدمون من إمداداتهم الوفيرة من العمل المهاجر ، تعين عليهم بكل تأكيد تقديم أجور أعلى مما يقدمونه في الوقت الحالي .

وفي اتحاد جنوب أفريقيا ، بينما يتم استيراد العمل المهاجر إلى البلاد مثلما يستورد في الأجزاء الأخرى من القارة ، ما إن يدخل هذا العمل حتى يقع تحت عوامل إضافية — نظام المرور ، وقانون السيد والخدم Master and

(١) نون : للرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .

Servants Act ، وما شابه - ترغمه ، عن طريق إعانة حركاته والتحكم فيها بصرامة ، على أن يقبل بشكل أوبآخر الأجور المنخفضة التي يقدمها المستخدم .
وهكذا وضعت كل من القيود والتقابلية للتقل في خدمة المستخدمين للإبقاء على الأجور عند حد أدنى مطلق .

الحاجز اللوني في الصناعة

التمييز في الأجر

تؤكد المراسمات الاجتماعية في المشكلات الأفريقية ، عندما تتناول المسائل الخاصة بأجور الأفريقيين ، كما لو كان مرجعها تقريباً خطأ ما من جانب الأفريقيين أنفسهم ، أن الأجور منخفضة لأن العمال الأفريقيين مستخدمون أساساً في أعمال غير ماهرة ، ولأنه يوجد فائض من مثل هذا العمل غير الماهر ، العمل المهاجر .

وذلك صحيح تماماً بطبيعة الحال ، كما رأينا بالفعل في الفصول السابقة ، لكن من المؤكد أن الأمر الواضح الدلالة هو أن ذلك ليس مرجعه أى التواء أو عجز من جانب العامل الأفريقي ، وإنما هو النتيجة المخطط لها في سياسة متعمدة كانت تنتهجها الحكومات والمستخدمون على حد سواء .

إن الهدف الكامل لحكام الممتلكات الأفريقية الأوربيين ، كما سبق أن أوضحنا ، هو استخدام هذه الممتلكات كمصادر للعمل الرخيص والمواد الأولية الرخيصة . وهم لا يتطلبون من أجل هذا الغرض طائفة كبيرة عالية التدريب من العمال المهرة ، ومن ثم تتنق مصلحتهم في توفير التعليم والمهارة والتدريب المهني للأفريقيين . وعلاوة على ذلك ، وكما لاحظنا من قبل ، كانت السياسة المتعمدة منذ زمن بعيد في عدد من المناطق لا مجرد إغفال تدريب الأفريقيين ، وإنما أيضاً حرمانهم من الناحية العقلية من أية تسهيلات تسمح لهم باكتساب الخبرة ، وقصر الأعمال الماهرة والمناصب ذات المسؤولية على الأقلية الأوروبية باعتبارها احتكاراً لها .

إن العامل الأفريقي إذ ينكر عليه اكتساب المهارة ، عن طريق الافتقار إلى التسهيلات ، أو عن طريق العرف والقانون ، يكون مقضباً عليه بأن يظل إلى حد

كبير قاطع أخشاب أو حمال مياه — ويبقى أجره نتيجة لذلك عند الحد الأدنى .
و ثمة جانب آخر للحاجز اللونى فى الصناعة هو تثبيت الأجور الدنيا لمن معينة
بمقتضى قانون التوفيق الصناعى Industrial Conciliation Act فى اتحاد جنوب
أفريقيا ، أو بمقتضى قانون التوفيق الصناعى لعام ١٩٥٤ فى روديسيا الجنوبية ،
عند معدلات تعتبر كمعدلات أوربية بصورة طبيعية . ويحجم المستخدمون
عن قبول الأفريقيين بمثل هذه الأجور ، وهكذا يصبح الإصرار على « معدل
المهنة » (الذى تمليه عادة النقابات الأوروبية الشديدة الحرص على الاحتفاظ
لأعضائها بمركز ممتاز) وسيلة لاستبعاد الأفريقيين من العمل الماهر . وهكذا
عندما طبق « معدل المهنة » بالنسبة للصناع المدربين فى قطاع المباني بمدينة
بولوايو ، كانت استجابة المستخدمين هى فصل جميع الصناع المدربين
الأفريقيين فى ذلك القطاع على الفور .

وتزداد روديسيا الشمالية بلورها بمثل على الضغوط المختلفة ، الاقتصادية
وغيرها ، التى تحافظ على نظام قوامه تقديم أجور عالية بصورة استثنائية
للأوروبيين ، جنباً إلى جنب مع الأجور المنخفضة بالنسبة للأفريقيين والحواجز
التي تحول دون أن يصبحوا عمالاً مهرة ودون أن يحصلوا على أجور أعلى .
والحقيقة أن حزام النحاس ظلت تهزه لمدة تزيد على عشرين عاماً صراعات
هامة حول هذه المسألة نفسها .

كما سبق يتضح أن العمال الأفريقيين يحرمون فى الأساس ، من خلال
مجموعة متنوعة من الإجراءات ، من فرص اكتساب المهارة — ويؤدى ذلك
بطبيعة الحال إلى الإبقاء على أجورهم منخفضة .

« إن ما يصاحب ... الأجور المرتفعة بالنسبة لأولئك الموجودين فى داخل
الدائرة المسحورة ، هو الأجور المنخفضة بالنسبة لمن هم فى خارجها . وتؤدى
الحواجز التى توضع أمام دخول العمال إلى المهن الماهرة إلى تضخم أعداد
أولئك الذين ينبغي أن يؤدوا خدماتهم كعمال غير مهرة ، كما تؤدى
المنافسة على المهن غير الماهرة إلى الإبقاء على انخفاض أجور غير المهرة .
إن العمل الأفريقى الذى يتدفق على المدن سعياً وراء ملاذ من فقر المعازل والمزارع ،

إنما يتلحق على مستودع لقوة العمل لا يوجد عند طرفه الآخر سوى منفذ
منه غير ملام إلى حد كبير . (١)

وتقرر مجلة إنترناشونال ليبرديفو أن « تمايزات الأجر العنصرية
في أفريقيا هي إلى حد كبير تمايزات في المهارة » . (٢) وذلك صحيح بل درجة
كبيرة ، بمعنى أن الأغلبية الساحقة من العمال الأفريقيين عمال غير مهرة أو أشباه
مهرة ، ويتقاضون أجوراً منخفضة ، على حين أن العمال الأوروبيين يستخدمون
في أعمال ماهرة أو في مناصب إشرافية ويتقاضون أجوراً عالية . بيد أن ذلك
لا يعلو أن يكون جزءاً من الحقيقة ، كما تسلم الخلة نفسها عندما تؤكد
أن الأرقام التي يقدمها الكتاب السنوي لإحصاءات العمل Year Book of
Labour Statistics ، الذى يصدره مكتب العمل الدولى I.L.O. ، توضح أنه
حتى حيث يسمح للأفريقيين بأعمال أكثر مهارة ، قد لا تصل مكافأاتهم
التقديرية إلى ما يزيد كثيراً على جزء من عشرة أجزاء من المكافأة التقديرية التى
كان الأوروبيون يحصلون عليها فى الصناعة نفسها .

أما أن تمايز الأجر يقوم لا على مجرد المهارة فقط ، وإنما على العنصر
أيضاً ، فيشار إليه بالمثل فى تعليق مجلة إنترناشونال ليبرديفو الذى جاء به
أن « دراسة الإحصاءات المتاحة تشير إلى أن المدى بين الأجور المنخفضة
والأجور العالية أكبر كثيراً فى أفريقيا منه فى معظم أجزاء العالم الأخرى » .
(التشديد من عندنا - ج . و .)

فى روديسيا الجنوبية على سبيل المثال أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة
٣٥ - ١٩٥٢ أن كسب الأفريقى كان يعادل ٤,٦٣ ٪ من كسب الأوروبى
ن عام ١٩٣٨ ، ويعادل ٦,٦٥ ٪ من كسبه فى عام ١٩٥٢ . (٣) وتوضح

(١) ن. فرانكلين : Economics in South Africa ، ص ٢-١٩٤ ، مقحة ،
لندن ، ١٩٥٤ .

(٢) إنترناشونال ليبرديفو ، عدد يوليو ١٩٥٨ ، ص ٢١ .

(٣) Twelfth Report on the Census of Industrial Production (1938-52) ،
Central African Statistical Office, Salisbury.

الأرقام الخاصة بروديسيا الشمالية ، في عام ١٩٥٦ (١) ، أن الميكانيكي الأفريقي الذي يعمل بالجرافات كان يكسب ٥,٠٧ ٪ من المعدل الأوربي ، وأن البنّاء الأفريقي كان يكسب ١١,٧٤ ٪ ، والتفاح ٨,٧٥ ٪ ، والبراد الكهربائي (الخطوط الخارجية) ٩,٠٩ ٪ . وفي كينيا توضح الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٦ (٢) أن الأفريقيين في الصناعة كانوا يكسبون ٥,٣٧ ٪ من كسب الأوربي ، وفي الخدمات العامة والحكم المحلي كانت النسبة ٥,٨٩ ٪ ، وفي الزراعة كانت النسبة على درجة من التدهور بحيث تصل إلى ٢,٩٥ ٪ .

وثمة عامل آخر كان يضعف من قدرة العامل الأفريقي على المساومة ، ومن ثم يؤدي إلى خفض أجره ، هو الاتفاق بين المستخدمين الأوربيين على ألا تحدث فيما بينهم في الممارسة منافسة على العمل الأفريقي . ويساعد على ذلك أن الموارد والمشروعات الرئيسية في معظم المناطق الأفريقية تكون مملوكة لاحتكار قوى أو احتكاريين قويين ، يكون باستطاعته ، أو باستطاعتها ، نتيجة لذلك فرض شروطه دون أي خوف من أن يتنافسه منافس في مجال نشاطه . ويتصل ذلك على سبيل المثال بنظام تجنيد العمل الساري في مناجم الذهب باتحاد جنوب أفريقيا .

ملزق اقتصادي يبعث على اليأس

إن كل هذه العوامل التي شرحناها فيما سبق تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي تحدد مستوى الأجور الأفريقية المنخفض إلى درجة الشقاء والبؤس . وكثير من هذه الظروف يشار إليها في دراسات أخرى في المسائل الأفريقية ، ومع ذلك توصف عادة كما لو كانت مجرد العمليات العمياء لقانون قاسي ، للأجور ، ليس للمستخدمين أو الحكومات أو العمال أية سيطرة عليه . ومن الأمور المميزة لهذه الطريقة في تناول الموضوع أنها

-
- (١) مكتب العمل الدولي ، Year Book of Labour Statistics, 1957 ، ص ٢٢٦ ،
 جنيف ، ١٩٥٧ .
 (٢) Quarterly Economic and Statistical Bulletin ، ص ٦٩ ، نيروبي ،
 عدد ، يولييه ١٩٥٧ .

لا تكاد تشير ، إن هي أشارت أصلاً ، إلى العامل الأسامي ، عامل الاستغلال الإمبريالي : ولا إلى المقاومة المستنقة التي تبديها الاحتكارات الإمبريالية والحكومات لمنح العمال الأفريقيين أجرة زيادات في الأجور .

ولا يمكن للشعوب التي تعيش في الغرب أن تتصور ما تعنيه هذه الأجور المنخفضة بالنسبة للعمال الأفريقيين إلا بقدر كبير من من الغشاوة والإهمال . وتلقى الظروف التي وصفت في الفصول السابقة من هذا الكتاب بعض الضوء على النتائج المروعة لنظام الأجور في المستعمرات . وقد كشفت دراسة (١) أجريت في نوفمبر ١٩٥٠ ، عن الدخل والمصروفات والعادات الاستهلاكية لدى الكادحين الأفريقيين الذين يعيشون في نيروبي ، عن أن ما لا يقل عن ثلثي العمال في العينة كانوا يضطرون إلى الاقتراض في خلال الشهر ، وأنه بالنسبة لكثيرين من الأفريقيين كان يبلو أنها سياسة مقبولة أن يعطوا ذاتيهم أكثر من نصف أجورهم فور استلامهم لها ؛ وهكذا يكون عليهم أن يقترضوا من جديد عند منتصف الشهر ليوافقوا ميزانياتهم إلى يوم القبض التالي . وكان من الملاحظ بدرجة كبيرة أن أي مصروف غير عادي ، مثل المصروف على المرض ، يترتب عليه زيادة ما يقترضونه بسبب نقص النفود .

واكتشف هذا الاستقصاء نفسه ، علاوة على ذلك ، أن نسبة الدخل الذي ينفق على الطعام كانت أعلى بمقدار نصف مرة من النسبة المنصوص عليها في صيغة الأجر الأدنى ! كما اكتشف أيضاً أن نسبة كبيرة من العمال لم يكن لديها سوى شيء قليل ، أو لم يكن لديها شيء على الإطلاق ، تأكله في اليومين الأخيرين ، أو الأيام الثلاثة الأخيرة ، من الشهر .

وفي كاتو مانور Cato Manor ، في اتحاد جنوب أفريقيا ، كان من المقرر أن ٩٥ ٪ من السكان يعيشون بصورة دائمة تحت خط الفقر (٢) bread-line . وحتى في منطقة ريف Reef ، التي تعتبر أغنى منطقة صناعية بالبلاد ، يقدر

(١) تقرير الإدارة الإحصائية بأفريقيا الشرقية ، فبراير ١٩٥١ ، نقلًا عن تقرير

كارينتر ، ص ٢٢-١ .

(٢) رونالد سيجال : The Agony of Apartheid ، ص ٤ .

أن دخول ٧٠٪ من السكان تقل عن الحد الأدنى الجوهري . وقد أوضحت استقصاءات الأجور والمصروفات بين الأفريقيين في عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا أن دخول ما بين ٦٩ ٪ ، ٧٨ ٪ من الأسر الحضرية الأفريقية أقل من الحد الأدنى الضروري لتوفير أبسط ضروريات الحياة (١) . وأوضح استقصاء أجراه المعهد القومي لأبحاث البناء National Building Research Institute ، في عدد من مدن اتحاد جنوب أفريقيا ، أن عدداً كبيراً من الأفريقيين يعجزون عن توفير أى إيجار مهما كان . وكانت الأرقام الخاصة بمدينة دربان ٥٥,٣٪ ، ومدينة فرينينجنج Vereeniging ٥٧,٥٪ ، ومدينة جيمستون (٢) ٦٢,٨٪ ، ومدينة پورت إليزابيث (٣) ٧٠٪ .

وهكذا يتضح أن نسبة كبيرة للغاية من الأمر الأفريقية في اتحاد جنوب أفريقيا ، ومن المحتمل أغليبتها ، تعيش عند ما هو أدنى حتى من معدل بتيسون . وبالإضافة إلى الاستقصاءات والإحصاءات يوجد دليل آخر على القصور المطلق للأجور التي يتقاضاها الأفريقيون ، وهو المראה والتصميم اللذان ناضل بهما الشعب الأفريقي لضمان أجور أعلى ، أو لصمد أية هجمات أخرى قد تشن على مستوياتهم المنخفضة بالفعل انخفاضاً يبعث على الرثاء . وقد كان من الأمثلة الصارخة على ذلك الحملة الكبيرة لمقاطعة ركوب سيارات الأوتوبيس في جنوب أفريقيا .

في الشهور الأولى من عام ١٩٥٧ ، ولمدة اثني عشر أسبوعاً ، اشترك ما يقرب من مائة ألف من الشعب العامل الأفريقي في تضال بارز ضد زيادة تعريفة الركوب ودفاعاً عن حقوقهم كأدبيين .

وقد بدأ التضال عندما أعلنت شركة النقل عن زيادة قنرها بش في تعريفة الركوب في سياراتها بمدينة جوهانسبرج وپريتوريا . ويعطى هذا التضال فكرة

(١) African Poverty ، معهد جنوب أفريقيا للملاقات المنصرية South African

Institute of Race Relations ، ١٩٥٧ .

(٢) Germiston : انظر ، ص ٥٧١ - المترجم .

(٣) Port Elizabeth : انظر ، ص ٥٧١ - المترجم .

ما عن المستوى المنخفض بصورة بالغة لمستوى معيشة العمال الأفريقيين ، بحيث إنهم أعلنوا على الفور معارضتهم لهذه الزيادة ، وشرعوا في مقاطعة سيارات الأوتوبيس . فالكادح الأفريقى في اتحاد جنوب أفريقيا لا يكسب إلا جنيهين وعشرة شلنات في الأسبوع . ومن هذا الأجر يصل نصيب أجرة الانتقال بالأتوبيس إلى أربعة شلنات في الأسبوع ، أى إلى دخل شهر كامل في السنة . أما بالنسبة للكادحين الأفريقيين في پريتوريا فإن الأمور تكون حتى أكثر سوءاً . والحقيقة أنه من المقدر أن ٧٠ ٪ من الأفريقيين الذين يسكنون للمدينة يكسبون حداً أقصى قدره تسعة جنيهاً استرلينية في الشهر لا غير .

وكانت التعريفة الجديدة تعنى بالنسبة لمعظم الركاب شلناً واحداً على الأقل في الأسبوع ، وهى زيادة من شأنها دفع أسر بأكملها إلى ما هو دون خط الفقر . وجدير بالذكر أن استقصاء بعنوان تكلفة المعيشة لدى الأفريقيين *The Cost of Living of Africans* ، أصدره معهد العلاقات العنصرية في عام ١٩٥٤ ، يوضح أن دخل الأسرة في عام ١٩٥٠ ، في أعلى الطبقات كسباً بإقليم الراند ، كان يقل عند مستوى ٧٢,٤ ٪ فقط من تكلفة الضروريات الدنيا . وفي عام ١٩٥٤ انخفضت هذه النسبة إلى ٦٣,٤ ٪ .

وإذا تسامع البعض لماذا يعيش أصحاب مثل هذه الدخل المنخفضة بالقرب من المدن التى يعملون فيها ، تكون الإجابة هى أن الأفريقيين ليست لهم حقوق قانونية في اختيار المكان الذى يعيشون فيه . فبمقتضى قانون مجموعة المناطق ، استؤصل الأفريقيون ودفعوا بعيداً عن المناطق التى يقيم فيها الأوروبيون .

وهكذا بدأت المقاطعة . وكان الأفريقيون على درجة هائلة من التصميم في هذا النضال العظيم ، حتى إن عشرين ألفاً منهم يعملون في مدينة الإسكندرية الممتدة (١) كانوا يسرون عشرين ميلاً كل يوم في أثناء ذهابهم إلى مكان العمل والعودة منه . والحقيقة أنه في خلال فترة المقاطعة لا بد أن بعضهم قد سار ألف ميل .

(١) Alexandria Township : وقد وردت في مصادر أخرى ألكسندريا - Alexandria .
(انظر ، روثالديس جال : Political Africa ، ص ٤٢٩ ، لندن ، ١٩٦١) - للترجم .

كانوا يسرون كل صباح ومساء ، ستة أيام في الأسبوع . وفي أسوأ موجات الحر في خلال العام كله ، والتي لم يكن يخفف من حدتها كل حين سوى الأمطار المندرة ، كان هؤلاء العمال ، الذين يعملون ما بين ثماني ساعات وتسع ساعات ونصف ساعة في اليوم ، يسرون ، يستحثهم رجال الشرطة . كانوا يسرون ، مبتدئين في الثالثة صباحاً ومتنهين في التاسعة مساء على الأقل ، على حين كانت سيارات الأوتوبيس الطويلة الخضراء ، التي تحمل علامة « للماونين فقط » ، تزار وهي تمر بهم خالية .

ويمكن أن نقف على روح هؤلاء « الماشين القخورين » (كما أسمتهم جريدة نيمس اللندنية) من هذا الوصف الذي قلعه تينوسون ماكايوانى (١) ، أحد زعماء حزب « المؤتمر الوطني الأفريقى » .

« عندما تذهب إلى فراشك تكون قدمك ملتھيتين ، والاجهاد غالباً عليك ، ولكن لا شيء يؤرقك غير الخوف من أنك يجب ألا تتخلى عن قومك . وهكذا تمضى في طريقك ، مع جارك في ذلك البيت القريب منك ، ومع المرأة التي تسير على الطريق ، ومع الفتى الذي يقيم بعيداً في المدينة الممتدة ، ومع كل الآخرين . ولم يكن من السهل على الحكومة أن تعلن أن المقاطعة عمل غير قانونى - فبعد كل شيء كيف يمكن أن يكون إقدام رجل على الذهاب إلى عمله صبراً على قدميه ، بدلا من ركوب الأوتوبيس ، عملاً غير قانونى . وبدلاً من ذلك لجأت إلى المزيد من أساليب التخويف والإرهاب : ألقي القبض على أربعة عشر ألف شخص بتهم واهية ، منها عدم وجود جوازاتهم معهم بصورة منتظمة ، والنوم في أثناء الليل في أماكن ليسوا مسجلين بها ، وما شابه ذلك . وكان رجال الشرطة بمنعون الأفريقيين ، الذين يحاولون الانتقال بالقطار بدلا من الأوتوبيس ، من شراء تذكر القطار عنوة . كما كانوا يفرغون إطارات العجلات التي يركبها المشتركون في المقاطعة من الهواء . واطلقت نيران على الاجتماعات التي يعقدها المشتركون في المقاطعة ، و سقط بعض القتلى - واشترك عشرون ألفاً منهم في تشييع جنازة أحد الضحايا .

(١) Tennyson Makiwane : انظر ، ص ٥٢٢ - المرجع .

وعندما فشل كل ذلك ، أصدرت الحكومة لائحة جديدة لتبني النقل بالأتوبيس في الطرق التي تأثرت بحملة المقاطعة .

وهكذا تغير النضال من مجرد احتجاج ضد زيادة تعريف الانتقال بالأتوبيس ، واتخذ دلالة سياسية ، وأصبح في الحقيقة حربا من جانب الشعب العامل الأفريقي من أجل حقه في الاحتجاج على ظروفه غير الإنسانية وعلى ما يعانيه من تمييز عنصري *

ونتيجة لهذه الحركة العظيمة ، التي تعد من أقوى الحركات التي سبق للأفريقيين أن نظموها ، تحقق نصر عظيم ، وعند نهاية الشهور الثلاثة وافقت غرف التجارة Chambers of Commerces على أن تلغ البنس الزيادة ، وسمح للعمال بالانتقال بالتعريف القديمة وقدرها أربعة بنسات .

إن مثل هذا النضال البطولي ضد زيادة في التعريف قللها بنس واحد ، لا يمكن أن تشنه سوى طبقة عاملة أصبحت في ملقأ اقتصادي يبعث على اليأس حقاً .

ويمكن أن نستخلص مما قيل نتائج معينة . فالأجور التي تدفع للأفريقيين ، المتخفضة بصورة مشينة ، برغم أنها مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية يوليها المعلقون الليبراليون عادة بعض الاهتمام ، يمكن أساسها في شيء آخر ، هو إصرار أصحاب الاحتكارات والمزارع الأوروبية ، تساندهم في ذلك حكوماتهم ، على دفع أجر يقل حتى عن مستوى الكفاف .

وبطبيعة الحال يمكن الحاجة بأن المستخدمين في بريطانيا ، على سبيل المثال ، يتوقعون إلى أن يفعلوا الشيء نفسه مع العمال البريطانيين . ومع ذلك فهم لا يستطيعون نتيجة لعدد من الأسباب التي لا توجد في المستعمرات الأفريقية . فتصنيع بريطانيا أرغم المستخدمين البريطانيين على قبول مستوى معين من التعليم والمهارة ، ومن ثم مستوى معين للمعيشة ، بالنسبة للطبقة العاملة لم يمكن بالإمكان من غيره أن تنمو الصناعة ، وبالتالي الأرباح ، وعلاوة على ذلك ظفر العمال البريطانيون ، عن طريق النضال عبر فترة طويلة من الزمن ، بحقوق نقابية وسياسية مكنتهم من أن يقاوموا ، بل أن يردوا

إلى حد ما ، الضغوط الاقتصادية التي تمارسها طبقة المستخدمين ضدهم .
وفي ظل الرأسمالية يكون المستخدمون دائماً ، بمعنى اقتصادي تماماً ،
أقوى من العمال . وبالتفصيل والعمل السيامي وحدهما يكون باستطاعة العمال
انتزاع أية تنازلات اقتصادية من المستخدمين ؛ وكان بهذه الطريقة أن تمكنت
الطبقة العاملة البريطانية من أن تدفع إلى سجل القوانين Statute Book بكثير
من القوانين المتعلقة بمصالحها انطبعية .

وفي المناطق الأفريقية كانت سياسة أصحاب الاحتكارات والمستخدمين
الأوروبيين هي كبح جماح التصنيع ، والاكتفاء باستخدام هذه المناطق كملحقات
زراعية وتعدينية لصناعات الدول الكبيرة . فالنحاس يتم إنتاجه في روديسيا
الشمالية بوفرة كبيرة ، بيد أن ما تحتاج إليه هذه البلاد من سلع مصنوعة من
النحاس ، أو يستخدم النحاس في صنعها ، يستورد من بريطانيا . والكافور
النحاس ينتج في غانا ، ولكن الشيكولاته يتعين استيرادها . (١)

وقد خُصَّ العمال الأفريقيون بدور الكادحين اليوميين ، أو في أفضل
الأحوال بدور العمال شبه المهرة ، وذلك هو الوضع الذي يرمى الإمبرياليون
إلى حصرهم في نطاقه . وكى يمكن المحافظة على نظام الأجر المنخفض ،
كانت تتراد عن عجم وطأة كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
للإبقاء على الأفريقيين في هذا الموقف التابع .

ويفسر ذلك لماذا كانت الحكومات الإمبريالية ، طيلة سنوات كثيرة ،
تقاوم أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين لتكوين نقابات عمالية ، أو للظفر
بأية حقوق سياسية . فحقيقة أن الأفريقيين قد حققوا ، في السنوات العشر
الأخيرة ، الحد الأدنى من الحقوق في هذه المجالات ، ليس مردها أى تنفير
في الطوية والسريرة أو أى عمل من أعمال الإحسان من جانب السلطات
الإمبراطورية ، وإنما هي ببساطة منطق التاريخ . ذلك أن الإمبرياليين قد
أرضعوا على تقديم تنازلات بسبب قوة تقدم الحركة الأفريقية .

(١) الآن فقط ، بعد أن حصلت غانا على استقلالها ، اتخذت الإجراءات لصناعة
الشيكولاته عليها .

وهكذا كان من الأسباب الأساسية لانخفاض الأجور ، التي يتقاضاها العمال الأفريقيون ، الافتقار الى الحقوق النقابية والسياسية ، وسياسة المستغلين الأوروبيين في مقاومة أية محاولة يقوم بها العمال لرفع أجورهم بأقصى درجات العنف .

وما على المرء إلا أن يجرى دراسة سريعة للإضرابات الرئيسية في أفريقيا في السنوات العشرين الماضية ليرى مدى الصلابة والإصرار اللذين ناضل بهما العمال الأفريقيون من أجل زحزحة أجورهم إلى أعلى ، ومدى العنف والوحشية اللذين قاومت بهما الحكومات تحركاتهم .

إن القتلى والجرحى والمسجونين خير شاهد على كل من هاتين الظاهرتين . ممبسة ، نيروبي ، إنوجو ، جوس ، دارالسلام ، أكرا ، الراند ، وانكي ، صولزبري ، كيتوي (١) ، فريتون ، دكار ، كوتونو (٢) ، دوالا - أي - سجل تحكيه عن صراعات الإضراب المريعة من أجل زيادة في الأجور لا تعلق بضعة بنسات ! الشرطة ، القوات المسلحة ، القنابل المسيلة للدموع - تلك كانت لإجابة الإمبرياليين على مطلب العمال الأفريقيين بزيادة الأجور .

ومع ذلك فإن الأمر الذي يسترعى الأنظار هو أن كل معلق تقريباً على أجور الأفريقيين ، حتى على الرغم من أنه يمكن أن يسلم بأن الأجور منخفضة بلوحة رهيبة وأن يشير إلى كثير من الأسباب الاقتصادية الصحيحة لذلك ، يتعاس عن أن يذكر أن أية محاولة من جانب العمال الأفريقيين للحصول على أجور أعلى كان عليها أن تواجه المعارضة البالغة الضراوة والمرارة التي يبذلها المستخدمون والسلطات الإمبراطورية .

فروپر (٣) على سبيل المثال الذي يخشى بوضوح أن تصبح نقابات العمال الأفريقية « قوية للغاية » ، وأن « تتعسف في استخدام قوتها » ، يشير إلى ملبحة إنوجو باعتبارها « صداماً مع الشرطة المسلحة ، وشيئاً من إطلاق النار » . بيد أن روبر لا يشير من قريب أو بعيد إلى أن هذا « الشيء » من إطلاق

(١) Kitwe : من المدن الرئيسية بجمهورية زامبيا ، وطبقاً لتعداد عام ١٩٥١ كان عدد سكانها ٦٠٨٣٦ نسمة ، منهم ٦,٣٠٠ أوروبي - المترجم .

(٢) Ootonon : انظر ، ص ٥٧٢ - المترجم .

(٣) روبر : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

النار ، قد أسفر عن قتل تسعة وعشرين من عمال المناجم الأفريقيين . ويقول لنا روبر إن نقابات العمال في نيجيريا « لا يبدو إلى الآن أنها قوية بدوجة تكفى لإقرار معدلات الأجر الأدنى بالنسبة للكادحين » . (١) ومع ذلك لا يقدم روبر في أى مكان آخر تفسيراً للمعارك الرهيبة التى تعين على نقابات العمال النيجيرية أن تخوضها من أجل الحصول على أجور أعلى .

وبالطريقة نفسها يقرر المقال الذى سبقت الإشارة إليه في اثرتوناشونال لىبريريفيو أن « نقابات العمال الأفريقية ، حينما توجد ، من الأرجح أنها لا تمارس تأثيراً هاماً للغاية على مستوى أجور الأفريقيين » . ومرة أخرى لا يبرز هذا المقال أن نقابات العمال الأفريقية كان عليها أن تثن أشد صور النضال مرارة من أجل نفس الحق في البقاء ، دعلك من طلاقات الرصاص والسجن من أجل تحقيق زيادات في الأجور . أما أن جهودها لم تكن كافية لإحراز تغيير جلى في مستويات أجور الأفريقيين ، فليس مرجع ذلك إلى حد كبير الضعف التنظيمى لنقابات العمال ، وغيره من أسباب الضعف — وهو الضعف الذى يسلم بوجوده زعماء وأعضاء هذه النقابات — وإنما مرجعه بالآخرى العداء السافر من جانب المستخلمين والحكومات على حد سواء لمطالب العمال بأجور أعلى .

ومن الأمور ذات الدلالة أن زيادات الأجور التى حققها العمال الأفريقيون على ما قد تكون عليه من تواضع في بعض الحالات ، كانت في كل الأحوال تقريباً نتيجة لصراعات الإضراب للمرية أو التهديدات بالقيام بالإضراب ، أو نتيجة غير مباشرة لزيادات الأجور التى تحققت فيما سبق عن طريق الإضراب (٢) . وبالإضافة إلى ذلك كان معدل التقدم في مستويات الأجر

(١) المرجع نفسه ، ص ٩٢ .

(٢) كان ذلك صحيحاً أيضاً في فترة ما قبل الحرب ، عندما لم تكن توجد عمليا نقابات عمالية في أفريقيا . وهكذا أدت تخفيضات الأجور التى طبقت في كينيا في عام ١٩٢١ ، وقت الأزمة الاقتصادية العالمية ، إلى غفص المعدل بالنسبة لكادح الوقت في بمبة ، من ثلثين في اليوم إلى ثلث واحد وخمسين سنتا في اليوم . ولم يتمكن العمال من استعادة هذه التخفيضات إلا بعد إضراب بمبة في عام ١٩٢٩ . (أنظر ، Report of the Commission of Inquiry

Appointed to Examine the Labour Conditions in Mombasa ، ١٩٢٩ .)

في فترة ما بعد الحرب أكثر سرعة بلوحة ملحوظة منه في فترة ما قبل الحرب ،
أي أن الأجور قد حققت القدر الأكبر من تقدمها في الفترة التي ظهرت فيها
نقابات العمال الأفريقية ، وفي خلال الفترة التي شهدت أعظم معارك الإضراب ،
في تنجانيقا على سبيل المثال لم يوضع حد لفترة تجريد الأجور وثباتها فيها
بعد الحرب في صناعة السيسل إلا في عام ١٩٥٨ ، بعد تكوين « الاتحاد العمال
الأفريقيين بالمزارع الرأسمالية » National Plantation Workers' Union ،
وهو الاتحاد القوي الذي بلغت عضويته ثلاثين ألفاً ، وما تلا تكوينه من
إضرابات كبيرة في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، بضياح السيسل وحدها ،
التي تسببت عنها خسائر تزيد على ٣٥٠,٠٠٠ يوم عمل .

وكانت الحال على المنوال نفسه على نطاق أفريقيا كلها . فلم يكن يتحقق
أي تقدم في الأجور إلا نتيجة لقيام تنظيم نقابي ، وتحت وطأة الصراعات
الأشد مزارعة ٥

وتوضح إحصاءات الإضرابات بصورة ساحقة أن عدد أيام العمل التي
ضاعت نتيجة للإضرابات في خلال الفترة ١٩٥٤ — ١٩٥٨ تزيد كثيراً على
مثيلاتها في خلال العشرين سنة السابقة وأن أغلبية الأيام الضائعة كانت في
منازعات تتعلق بالأجور .

ومهما كانت المنطقة الأفريقية التي نتناولها ، نجد أن فترة الأربعين
الماضية تقدم لنا صورة مسهبة للصلابة والإصرار اللذين كان على نقابات العمال
الأفريقية أن تناضل بهما من أجل زيادة الأجور ، والمقاومة الساخنة التي
يبدونها المستخدمون والحكومات تجاه مطالب العمال العادلة .

ذلك هو واقع مشكلة الأجور في أفريقيا . ومن المسلم به وجود عوامل
اقتصادية هامة تؤدي إلى انخفاض الأجور — بيد أنه من أهداف السياسة
الإمبريالية الخيولة دون القضاء على هذه العوامل نفسها التي يشار إليها
في جميع الوثائق الرسمية بمثل هذا الحياد الزائف . ولذلك فإن كل مطلب
خاص بالأجور ، مهما كان متواضعاً ، يكون مناسبة لصراع طبقي عنيف
بين العمال والمستخدمين ، صراع يتحول بالضرورة ، في سياق النظام

الاستعماري القائم في أفريقيا ، إلى صراع معادٍ للإمبريالية تستخدم فيه كل القوات المسلحة والجهاز النقابوي وموارد الحكومة الاستعمارية (مع مساعدات إضافية في بعض الأحيان من البلد الأم) لتقاومة مطالب العمال والحفاظ على النظام الاستعماري للعمل الرخيص .

من ذلك نرى أن صراعات الأجور في أفريقيا قد لعبت دوراً رئيسياً في جميع مراحل تطور الحركة الوطنية الأفريقية ، وأدت إلى نمو في إدراك الشعب الأفريقي . فالأجور المنخفضة مرادفة للنظام الاستعماري ، ومن أجل وضع حد لهذه الأجور ، ينبغي وضع حد للاستعمار نفسه :

الفصل الثامن

أفريقيا - غنية أم فقيرة ؟

إن الفقر الرهيب الذى يسحق شعب أفريقيا ظاهرة لا يمكن إغفالها . وعلاوة على ذلك ، وكما توضح التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، بينما زاد الانتاج العالمى للمواد الغذائية فى السنوات الأخيرة ، نقص الاستهلاك النسبى والمطلق لشعوب البلاد المتخلفة . ولذلك يطرح بالضرورة السؤالان التاليان : لماذا يعاني الشعب الأفريقى كل هذا الفقر ؟ ما أسباب فقره المتواصل الذى يبعث على اليأس ويزداد سوءاً باستمرار ؟

لماذا لا يتجاوز متوسط الدخل السنوى للفرد ٣٠ دولاراً فى إثيوبيا ، ٤٨ دولاراً فى تنجانيقا ، ٥٧ دولاراً فى أوغندا ، ٦٩ دولاراً فى نيجيريا ، ٧٠ دولاراً فى سيراليون ، ٥٦ - ٧٠ دولاراً فى جمبيا ، ٧٦ دولاراً فى الكنفو البلجيكى ، ٧٨ دولاراً فى كينيا ، ١٢٦ دولاراً فى أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ١٣٣ دولاراً فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ١٣٢ دولاراً فى اتحاد وسط أفريقيا ؟ (١) وجدير بالذكر أن هذا المتوسط ، الذى يتراوح بين عشرة جنيهات استرلينية وخمسة وأربعين جنيهاً استرلينياً ، يحق الفروق بين الأقسام الأكثر فقراً وتلك الأفضل حالاً نسبياً ، وأن دخل معظم الأفريقيين يقل عن هذه المتوسطات البائسة .

وقد قدمت نظريات متعددة فى أوقات مختلفة تفسر انخفاض المستويات المعيشية للشعب الأفريقى - المناخ ، ذباية التمسى تسمى ، اكتظاظ السكان ،

(١) BCSA : المرجع السابق ، ص ١٥ .

وما شابه . ومثال ذلك أن أحد تقارير الأمم المتحدة (١) يضارب كثيراً على « تشتت السكان » باعتباره من أسباب تأخر أفريقيا الاقتصادية وفقر شعبها . وما على المرء إلا أن ينظر إلى استراليا وكندا ، وهما بلدان بهما تشتت سكاني وإنما يتمتعان بتطور اقتصادي ودخل بالنسبة للفرد يفوقان بل درجة هائلة مثيليهما في أفريقيا ، ليدرك أن « تشتت السكان » لا يمكن في حد ذاته أن يوضع في الاعتبار بصورة جدية بوصفه من أسباب الفقر الأفريقي . وعلاوة على ذلك فإن الأرقام الخاصة بأفريقيا نفسها ، التي أوردتها تقرير الأمم المتحدة صاحب هذه الحجة ، لا تقوم دليلاً على هذه الحجة . فالأرقام المقدمة توضح (٢) أن « رواندا - أورندي » التي بلغت كثافة السكان بها ٦٩ شخصاً بالكيلو متر المربع في عام ١٩٤٧ ، كانت أكثر المناطق ازدهاراً بالسكان في أفريقيا المداوية . « (التشديد من عندنا - ج . و .) فإذا كانت الحجة السابقة صحيحة ، فمن المتوقع أن يجد المرء التطور الاقتصادي والدخل بالنسبة للفرد أعلى هنا من المتوسط بالنسبة لأفريقيا . بيد أن الحقائق في هذا التقرير نفسه توضح النقيض تماماً ! ذلك أن رواندا - أورندي ، ذات الدخل الذي يبلغ سبعة عشر دولاراً بالنسبة للفرد ، كانت في ذيل القائمة ! (٣)

ولا يودع هذا الاستعراض نظريته الخاصة سوى قلب من الثقة ضئيل للغاية ، إذ لا تكاد تمضي بضع صفحات أخرى منه حتى نراه يقول في رزانة إن « الضغط على الأرض » يعد سبباً من أسباب الفقر . ويتجاهل الاستعراض تماماً بطبيعة الحال حقيقة أن الضغط ، حيث يوجد ، يكون في معظم المناطق نتيجة لاستيلاء الإمبرياليين والمستوطنين الأوروبيين على أفضل الأراضي . وعلاوة على ذلك يعجز الاستعراض ، شأنه في ذلك شأن حججه الأخرى جميعاً ، عن تفسير كيف أن السكان البيض في اتحاد جنوب أفريقيا أو روديسيا الشمالية أو روديسيا الجنوبية لا يعانون الفقر ، على حين أن الأفريقيين في هذه المناطق قد طحنهم الفقر مثلما طحنهم في كل مكان آخر بأفريقيا . ففي اتحاد

(١) Review of Economic Conditions in Africa ، إدارة الأمم المتحدة للشئون

الاقتصادية ، نيويورك ، مارس ١٩٥١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩ . (٣) المرجع نفسه ، ص ٦ .

جنوب أفريقيا ، على الرغم من أن الدخل بالنسبة للفرد في الاتحاد بأكمله أكثر ارتفاعاً من بقية المناطق الأفريقية ، نجد أن حالة الشعب الأفريقي أقرب على الأرجح إلى المتوسط العام بالنسبة للأجزاء الأخرى من أفريقيا ، منها إلى حالة الأوروبيين الذين يفسر ارتفاع مستواهم ارتفاع المتوسط بالنسبة للفرد في الاتحاد بأسره .

وقد جاء بالتقرير ، فيما يتعلق بالتربة في أفريقيا ، أنه في كثير من المناطق يوجد نقص في المواد الفوسفاتية^(١) ، ومع ذلك يسلم بأن أفريقيا تنتج ما لا يقل عن ٣٥,٥ ٪ من مجموع إنتاج العالم من الفوسفات . والحقيقة هي أن هذا الفوسفات لا يعود إلى التربة الأفريقية لتعويض الدمار والتدهور اللذين تتعرض لهما من خلال الآثار المترتبة لإجراءات نهب الأرض ، ولاكتظاظ الأفريقيين في المعازل ، ولاستغلال التربة بطريقة خالية من الرحمة من أجل زراعة المحصولات النقدية ، وإنما يصلو بدلا من ذلك إلى الخارج لإثراء التربة في القارات الأخرى .

إن كل هذه « النظريات » المختلطة ، التي تقدم كسبب للفقر الأفريقي ، تبدو عند الفحص هزيلة للغاية ، والحقيقة أن كل الغرض منها هو أن تستر الأسباب الحقيقية للفقر الأفريقي :

وربما لا نكون قد خرجنا عن الموضوع تماماً إذا تذكرنا أنه قد قدمت « تفسيرات » مماثلة إلى حد ما، منذ وقت لا يبعد كثيراً ، لتفسير البؤس الذي تعانيه الصين . قال مستر شواين لاى، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية، في خطاب أخير له عن التقدم العظيم الذي حققته بلاده في السنوات العشرين الماضية: « إن الصين القديمة كان لديها السكان أنفسهم ، وظروف الجغرافية نفسها ، بيد أنها على ما كانت عليه من وضع شبه استعماري وشبه اقطاعي لم يكن بالإمكان أبداً أن تحقق أية قفزة إلى الأمام . »^(٢)

وجرت العادة أن يقال عن روسيا القيصرية أيضاً أنها كانت تعاني نقصاً

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٢) تقرير من عمل الحكومة مقدم إلى الثورة الأولى والثامن الوطني الشعبى الثالث ،

يكن ١٨ أبريل ١٩٥٩ .

في المواد ، بيد أنه لا يوجد اليوم من يمكن أن يقدم مثل هذا التأكيد بصورة جدية فيما يتعلق ببلد مثل الاتحاد السوفيتي يجري فيه التقدم بسرعة هائلة ،

المنظرون المصابون بالفصام العقل

عند تناول مسألة الفقر الأفريقي لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن الموقف الذي يتخذه كثيرون من المعلقين ، وكذلك الحكومات ورجال الأعمال في الغرب ، ينوعادة متاخماً للفصام العقل Schizophrenia . فالأشخاص أنفسهم يقدمون عادة وجهتي نظر متناقضتين تماماً ، والطريقة المأدلة الرقيقة التي يفعلون بها ذلك يمكن أن تحمل المرء على الاعتقاد بأنهم إما يعتقدون حقيقة بإمكان التوفيق بين هذه التقيضين ، أو أنهم غير ملوكين للانقسام الذي تخلفه حججهم . وعندما تتعلق المسألة بتقديم تفسيرات لماذا كانت شعوب أفريقيا ، بعد عشرات السنين من الحكم الإمبريالي الغربي ، تحصل على أجور الكفاف ، وتعاني نقصاً في التغذية ، وتردى في الأمية ، وترتدى الأسهال ، وتفتقر إلى المسكن الملائم ، وتقع فريسة للأمراض ، يقال في وقار إن الأفريقيين قراء لأن المناطق الأفريقية فقيرة ، ولأنها تعاني نقصاً في المواد الطبيعية اللازمة لتوفير مستوى معيشة أعلى .

وقبل تناول هذا الرأي في شيء من التفصيل لن نبعد كثيراً عن الموضوع إذا أكلنا ، كما يفعل الشعب الأفريقي عادة ، أنه إذا كانت أفريقيا حقيقة على مثل هذه الدرجة من الفقر : فما السبب الذي يدعو الدول الغربية إلى أن تحارب بكل هذا الإصرار والشراسة كي تحتفظ بقبضتها على القارة الأفريقية ؟ ولماذا على سبيل المثال يتفق حكام فرنسا كل هذه الملايين من أموال دافعي الضرائب الفرنسيين في محاولة محكوم عليها بالإخفاق للسيطرة على الجزائر « الفقيرة » ؟ ولماذا انحلت الإمبريالية البريطانية مثل هذه الإجراءات العنيفة لقمع الحركات الوطنية في وسط أفريقيا « المعوز » ؟ ولماذا تدعم البرتغال قواتها العسكرية في أنجولا التي « سحقها الفقر » ؟ وهل يستحق إبقاء النفوذ الغربي على هذه المناطق ، التي يزعم أنها على مثل هذه الدرجة من الفقر ، كل هذه الجهود والنفقات الضخمة ؟

يبد أنه في الواقع لا تكون الحجة القائلة بأن « أفريقيا فقيرة » حجة زائفة فقط ، وإنما يقضح مؤيدوها أنفسهم زيفها كل يوم ، لأنهم بينما يؤكدون أن أفريقيا فقيرة عندما يتعلق الأمر بتفسير فقر شعبها ، أو تبرير رفض منح العمال الأفريقيين أجوراً أعلى ، فإن نفس هؤلاء المدافعين عن نظرية « أفريقيا الفقيرة » ، عندما تكون المسألة المطروحة للنقاش هي الاستشارات أو الاعتبارات الاستراتيجية ، يعرضون بأفضل وسائل الباعة الخائلين قائمة بركات أفريقيا تكني لأن تذكرنا بالكنوز الخرافية لألف ليلة و ليلة Arabian Nights .

« ... ان أغنى خامات الحديد في العالم يمكن تعدينها في ليبيريا بكميات هائلة . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

« ... إن صناعة السيسل في تنجانيقا - أهم منتج للسيسل في العالم - يستثمر فيها عشرون مليون جنيه استرليني » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

« ان النمو الأخاذ في انتاج جمهورية جابون من البترول ، منذ اكتشاف الآبار الأولى في عام ١٩٥٦ ، يجعل من هذه الجمهورية في العام الحالي ثالث أكبر منطقة فرنسية منتجة للبترول ، وذلك بانتاجها المتوقع الذي يزيد على سبعمائة ألف طن وتعتبر مناجم ميكامبو Mekambo (لحام الحديد - ج . و .) من أغنى المناجم في العالم ومن المعتقد أن مناجم المنجنيز في مواندا Moanda في جابون تلي مناجم نيكوبول Nikopol في الاتحاد السوفيتي . » (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .)

كتب رينيه ماکول عن أعمال القمع التي قامت بها السلطات البلجيكية في العام الماضي بستانلي فيل ، بالكنغو البلجيكي ، يقول :

« يا لها من مخاطر تلك التي تجري على ضفاف هذا النهر المائل !

« ما مصير كل تلك الثروة عندما يذهب البلجيكيون ؟ ما مصير النحاس

(١) بيتر دوغال - سميت : « A New Look for Liberia » ، « ديل تلجراف » ، ١٢ أغسطس ١٩٥٩ .

(٢) « ذي تيمس » ، ١٢ أغسطس ١٩٥٩ . (٣) « منشتر جارديان » ، ٤ يولي ١٩٥٩ .

واليورانيوم والماس والذهب والكوبالت والمنجنيز والقصدير والرصاص
والبن والقطن والدخان والمطاط ؟

« إن القيمة الرأسمالية لكل ذلك تقدر بألاف الملايين من الجنيهات . (١)
ويمكان المرء أن يمضي إلى مالا نهاية مع مثل هذه الاقتباسات ، لأن
الحقيقة الواقعية بطبيعة الحال هي أن قارة أفريقيا غنية ، وأنها من الناحية
الاحتمالية لا تزال أغنى بكثير . والحقيقة أنه لا وجود الثروة الطبيعية ولاغيابها
هو المستول عن فقر الشعب الأفريقي ، وإنما المستول عن ذلك هو النظام
الذي يَـرْغَمُ الأفريقيون على العيش في ظله ، والطريقة التي تستخدم بها ثروتهم
على أيدي الدول الغربية التي ظلت تحكم أفريقيا كل هذه الفترة .

وتوضح الأرقام التي وفرتها الأمم المتحدة عن عام ١٩٥٦ (٢) أن أفريقيا
تنتج ٩٦ ٪ من ناتج العالم (٣) من الماس الصناعي والطبيعي ، ٦٩ ٪ من ناتجه
من الكوبالت ، ٦٣ ٪ من الذهب ، ٤٨ ٪ من الأتيمون ، ٣٤ ٪ من الكروم ،
٣٧ ٪ من المنجنيز ، ٣٢ ٪ من صخور الفوسفات ، ٢٤ ٪ من النحاس ،
١٩ ٪ من الأسبستوس (الحرير الصخري) ، ١٥ ٪ من القصدير ، ٤ ٪
من خام الحديد ، ٤ ٪ من البوكسيت ، وذلك بخلاف اليورانيوم (٤)
والنيكل والفحم وغيرهما من المعادن . وتنتج نيجيريا ٨٥ ٪ من ناتج العالم
من الكولييوم ، وتعد غانا ثاني أكبر منتج في العالم للمنجنيز .

وأفريقيا غنية أيضاً في سلسلة كاملة من المنتجات الزراعية . وتوضح الأرقام
الخاصة بعام ١٩٥٤ أن أفريقيا تنتج ٦٦ ٪ من كاكاو العالم ، ٥٨ ٪ من إنتاجه
من السيسل (٤ - ١٩٥٥) ، ٦٥ ٪ من إنتاجه من زيت النخيل ، ٢٦ ٪
من إنتاجه من القول السوداني (٤ - ١٩٥٥) ، ١٤ ٪ من إنتاجه من البن ،

(١) «نيل أكبريس» ، نوفمبر ١٩٥٩ .

(٢) ECSCA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

(٣) مع استبعاد الاتحاد السوفيتي .

(٤) يند إنتاج اليورانيوم سرا ، يند أنه من المعروف أن الكنتو البلجيكي وحده يند

مورد العالم الرئيسي من هذا المعدن الثمين .

١١ ٪ من إنتاجه من زيت الزيتون (١) . كما تنتج القارة أيضاً كميات كبيرة من الشعير والصوف والقطن والتمر والشاي والمطاط والدخان والقمح والبيرثروم (٢) والقرنفل والأرز .

وترتخر أفريقيا أيضاً ، بالإضافة إلى ناتجها الفعلي : باحتياطيات هائلة : فلدنيا احتياطيات غنية من الأخشاب تصل إلى ٢٧ ٪ من مجموع غابات العالم . وفي يولييه ١٩٤٤ نقل (٣) عن تقديرات المسح الجيولوجي الأمريكي United States Geological Survey أن مجموع الموارد الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية في أفريقيا حول ٢٧٤ مليون قوة حصان : أي أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلاتها في أوروبا . (ومع ذلك لا يستغل في الوقت الحالى سوى ٢١٠,٠٠٠ قوة حصان ، أى أقل من ٠,١ ٪ من الطاقة الاحتمالية .) وتفيد تقديرات عام ١٩٥١ (٤) أن الطاقة الاحتمالية لتوليد الكهرباء من المساقط المائية في القارة لا تقل عن ٤٠ ٪ من مجموع موارد العالم .

كتبت في تيمس ، في مقال لها عن الموارد الغنية في أفريقيا ، تقول : « إنه من المستحيل تعيين حدود الطاقة الإنتاجية للصحراء الكبرى فيما يتعلق بالبترول - ناهيك عن ثروتها المعروفة من الغاز الطبيعي والحديد والمنجنيز وغيرها من المعادن . » (٥)

ومن المعتقد في الحقيقة أن احتياطيات البترول في الصحراء الكبرى لا تقل أهمية عن مثيلاتها في شبه الجزيرة العربية ؛ على حين تقلد احتياطياتها من الفحم بأربعة مليارات ونصف مليار طن .

وكانت الرغبة في مواصلة السيطرة على هذه الثروة في « أفريقيا الفقيرة » هي التي حفزت ديجول على أن يدرج في الاقتراحات التي قدمها في ١٩٥٩ ،

(١) Economic Development in Africa, 1954-5, U.N. and F.O.A. Report 1954

(٢) Pyrethrum : يستخدم البيرثروم كأداة مطهرة - المترجم .

(٣) «ني ليكنوست» ، يولييه ١٩٤٤ .

(٤) Review of Economic Conditions in Africa, 1951, المراجع السابق، ص ٥٧ .

(٥) «ني تيمس» ، ٢٩ يولييه ١٩٥٩ .

من أجل التوصل إلى «تسوية» جزائية ، فقرة محددة تتضمن الإصرار على احتفاظ فرنسا بالصحراء الكبرى وبثرواتها .
 وثمة ممتلكات فرنسية أخرى في أفريقيا غنية بالمثل في مواردها . وإن بها موارد هائلة ، لم تستغل بعد إلى حد كبير ، من البترول وخام الحديد والمنجنيز والأخشاب وغيرها من المواد الأولية . (١)
 ونفيد التقارير أن روديسيا الشمالية لديها ثاني أكبر مناجم في العالم لمعدن الفاناديوم ، كما تقدر احتياطيات اليوكسيت في غانا بمائتي مليون طن . (٢)

أفريقيا كان يمكن تصنيعها

إن الموارد المعدنية ومصادر الطاقة في أفريقيا من الضخامة بحيث يتوافر لديها كل ما هو ضروري لأن تصبح قارة صناعية قوية وعصرية .
 ومع ذلك طالما تردد في كثير من النواثر أن أفريقيا ليس لديها الأموال اللازمة لأن تصبح قارة صناعية ، وأنها بحكم هذه الظروف ينبغي أن تظل معتمدة على تصدير معادنها ومنتجاتها الزراعية .
 ويؤكد كينيث برادلي أن اقتصاد أفريقيا المدارية و ينبغي دائما أن يكون قائما على الزراعة الفلاحية . (٣) (التشديد من عندنا - ج . و .)
 ويقول باتن (٤) إن معظم أجزاء أفريقيا غير مهيأة بالمرّة للإنتاج الصناعي الكبير ، وإنه لذلك و ينبغي أن تكون الزراعة دائما المصدر الرئيسي للثروة . (التشديد من عندنا - ج . و .)
 وقيل أيضاً (٥) إنه ، « لسنوات كثيرة قائمة سيكون النشاط الصناعي الرئيسي في القارة الأفريقية هو استغلال مواردها المعدنية الفنية من أجل التصدير » . (التشديد من عندنا - ج . و .)

- (١) ب . ج . كاتلر : « نيويورك هيرالد تريبيون » ، ١١ سبتمبر ١٩٥٩ .
- (٢) هيل : المرجع السابق ، ١٥١٠ .
- (٣) كينيث برادلي : Britain's Purpose in Africa ، المكتب الدائم لحكومة صاحبة الجلالة H.M.S.O. ، ١٩٥٩ .
- (٤) ت . د . باتن : المرجع السابق ، الجزء الأول ، ص ٧-١٦٨ .
- (٥) منظمة المصارف الانحصاء الأوروبي ، التقرير الثاني ، الفقرة ٥٤٦ ، باريس ١٩٥٠ .

وتسير تقارير أخرى كثيرة على هذا المنوال قائلة إن أفريقيا ليست مهيأة للتصنيع : ومع ذلك فإن كثيراً منهم في الوقت نفسه ، بالعادة الغصامية نفسها التي لاحظناها فيما سبق ، يتحدثون بالمثل عن « ثورة صناعية » تكسح أفريقيا . وهكذا يزعم كينيث برادلي أن « التصنيع في أفريقيا قد بدأ الآن » . (١) ويكتب آخرون بطريقة مماثلة ، أو بطريقة أكثر حماسة .

ومضى كتيب صلب آخر (٢) إلى مدى بعيد جداً فقدم الزعم القائل بأنه في أفريقيا اليوم « توجد ثورة صناعية تسير بسرعة أكبر من أي شيء مارسه هذه البلاد (بريطانيا - المرجع) حتى في خلال القرن التاسع عشر » . وهذا التأكيد الشامل يتجاهل أنه كانت تحدث في بريطانيا في القرن التاسع عشر ثورة صناعية حقيقية ؛ فصناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية كانت تنمو ، وأن الإنتاج على مستوى المصانع الكبيرة كان يجري إدخاله على نطاق أكبر حجماً ، والبروليتاريا الصناعية المستقرة كانت تنشأ وتقوى . إن بريطانيا في الحقيقة كانت تتحول إلى دولة صناعية .

ولكن هل يستطيع المرء أن يؤكد اليوم أن أفريقيا تتحول إلى قارة صناعية؟ على التقيض ، فجميع الحقائق المتاحة تبرهن بوضوح كبير على أن قارة أفريقيا ، حتى بعد أن تم تنفيذ جميع خطط التنمية الراهنة ، ستظل ملحقة بالدول الإمبريالية يتتج حاجتها من المواد الأولية .

إن مسألة التصنيع هي المفتاح إلى فهم الفقر الأفريقي . فالبلاد ذات المستويات الأعلى في العالم - وتشارك في ذلك كل من بلاد القطاع الاشتراكي وبلاد القطاع الرأسمالي - هي البلاد الصناعية . أما المناطق غير الصناعية في العالم ، أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، فهي المناطق التي تسود فيها أبشع صور الفقر .

وينطبق الأمر نفسه على منطقة صناعية مثل أوروبا ؛ ففي بلدان أوروبا ذات مستويات التصنيع الأقل ، مثل أسبانيا أو البرتغال أو اليونان ، أو في أقاليمها

(١) برادلي : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢) What does Africa Mean to You? ، مكتب أفريقيا ، لندن ، ١٩٥٩ .

غير الصناعية ، مثل جنوب إيطاليا أو صقلية ، يجد المرء القدر نفسه من الفقر المنقوع والمرض والأمية الذي يجده في المناطق والمستعمرة والمتخلفة من العالم . إن تعبير « التصنيع » يساء فهمه عادة ، أو يوسع معناه ليعني شيئاً مختلفاً تماماً عن التصنيع بمعناه العلمى الدقيق . فليس كل نوع من التنمية الصناعية يمكن تصنيفه على أنه تصنيع . كما أن تنمية المواصلات ، وتنمية صناعة التعدين ، وتنمية المراحل الأولى من تصنيع المواد الأولية ، بل تنمية مصانع محلية تنتج المنسوجات والمصنوعات الجلدية والمواد الغذائية والسجائر وغيرها من الصناعات الخفيفة ، ما زالت لا تعد إلى الآن تصنيعاً بالمعنى الكامل للتعبير . إن التصنيع الواقعى هو المقدرة على إنتاج سلع هائلة - الآلات ، ومكنات القطع والتشكيل ، والمنتجات الهندسية الثقيلة ، والكبارى ، والمفن ، والسيارات ، وما شابه . إنه قبل كل شيء المقدرة على إنتاج الآلات التى تنتج الآلات . ويتطلب كل ذلك كأساس له صناعة للحديد والصلب ، وكللك طاقة كهربائية وصناعة كيميائية حديثة .

وعلى هذا الأساس وحده يمكن لبلد ما أن يشرع فى تنمية صناعاته تنمية سريعة ومستمرة نسبياً ، وبذلك فقط يمكنه تزويد زراعته بكل احتياجاتها من الحراوات وآلات الدرس والحصاد وغيرها من الآلات ، وكللك باحتياجاتها من الأسمدة والمبيدات الحشرية وما شابه .

ويقول أولئك الذين يعارضون التصنيع الأفريقى أنه وفيما عدا اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، لا يبدو أن موارد أفريقيا المعروفة فى الوقت الراهن تساعد من الناحية التقنية على إنجاز تنمية واسعة الانتشار لصناعة الحديد والصلب ، ولو فى إطار محدود . (١) ومع ذلك فإن اليابان لديها القليل من فحم الكوك أو خام الحديد العالى المرتبة ، بيد أنها أحد البلاد القائدة فى مجال الصناعات الهندسية . كما أن بريطانيا يتعين عليها أن تستورد الحديد الخام ، ومع ذلك ظلت لعدة عشرات من السنين بلداً رائداً فى مجال

(١) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 : المرجع السابق ،

الصناعات المحتسمة . فلماذا إذن يكون من الصعب للغاية بالنسبة لأفريقيا ، ذات الموارد الطبيعية الأغنى بكثير ، أن تصبح قارة صناعية ؟ وعلاوة على ذلك تكشف وثائق الأمم المتحدة نفسها أن أفريقيا ، الأشد بعداً عن أن تكون ذات موارد غير ملائمة ، من المرجح أن تكون أفضل تهيؤاً للمثل التنمية الأساسية من أية منطقة أخرى في العالم تقريباً .

و في مناطق كثيرة من أفريقيا توجد احتياطيات الحديد الخام بكميات هائلة ، ويعتبر الفحم الكوك العامل المعرقل في تنمية إنتاج الحديد والصلب . ومع ذلك فإن السفن التي تنقل الحديد الخام من شمال أفريقيا إلى أوروبا يمكن أن تودمونها حاملة فحم الكوك ، دون أن ينطوى ذلك على أية متطلبات نقل غير اقتصادية . (١)

وجدير بالذكر أن ذلك التقدير قد أجرى على أساس المعرفة المتوافرة في هذه الفترة عن موارد أفريقيا المعدنية . ومن شأن أي مسح دقيق ومنظم للقارة الأفريقية — تظطلع به أفريقيا المتحررة — أن يكشف بلا ريب عن ثروات طبيعية غير مستغلة ، لم يكن يعتقد بوجودها (بما فيها فحم الكوك) (٢) ، كما حدث في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧ ، وفي الصين منذ عام ١٩٤٩ .

إن الموارد المعدنية البالغة الثراء بالاتحاد السوفيتي لم تبدأ دراستها بصورة سليمة إلا بعد قيام الحكم السوفيتي في عام ١٩١٧ . مثال ذلك أن موارد الفحم في روسيا كانت تقدر قبل الثورة بحوالى ٢٣٠ مليار طن . أما في

(١) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، ص ٣ ، إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية ، ١٩٥٠ .

(٢) منذ أن تم إعداد هذا الفصل أعلن أن النعم الموجود في إنيسو بنيجيريا يمكن تحويله إلى كوك . وقال المدير العام لشركة الفحم النيجيرية Nigerian Coal Corporation ، علماً بأنه هذا خطأ ، إن إنتاج كوك مناسب حل نطاق تجارى في نيجيريا يمكن أن يهد الطريق أمام إقامة صناعة الحديد والصلب ، وصناعة كيميائية ، ومصنع قار ، وصناعة للأسدة والبازول وغيرها من المنتجات . (نقلا عن ، هيرست أفريكا ، ص ٨٦٦ ، ١٧ أكتوبر ١٩٥٩ .)

الوقت الراهن فتقدر الإمدادات الجيولوجية للفحم بحوالى ٨,٦٧٠ مليار طن ، أى أكثر مما كان مفترضاً فيما سبق بثمان وثلاثين مرة . وفى روسيا القديمة كانت إمدادات خام الحديد تقدر بحوالى أثنى مليون طن . أما اليوم فالإمدادات المعروفة تزيد على ٣٨ مليار طن . كذلك أمكن الحصول على نتائج مماثلة فيما يتعلق بأنواع أخرى من المعادن . والحقيقة أن الاتحاد السوفييتى يحتل الآن المركز الأول فى العالم بالنسبة للإمدادات المعروفة من ثلاثة عشر معدناً — وذلك من بين المعادن الأكثر أهمية وعددها ستة عشر معدناً — بما فيها خام الحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والرصاص ، والزنك ، والنيكل ، واليوكسيت ، والتنجستن (الولفرام) ، والزرنيق ، وأملاح البوتاسيوم . كذلك يحتل الاتحاد السوفييتى مكاناً رائداً فى مجال التنقيب عن البترول . وفى روسيا القيصرية لم يكن يستخرج على نطاق تجارى إلا ٢١ عنصراً فقط من بين عناصر جدول مندليف الدورى وعددها ١٠١ عنصراً ؛ أما فى الوقت الحاضر فلا يوجد عنصر واحد من هذه العناصر جميعاً لا يجرى تعدينه من أجل احتياجات الصناعة .

ولا ريب أن الشعب الأفريقى ، بمجرد أن يصبح السيد الحقيق لأراضيه الشاسعة ، سيجد ثروات مماثلة لتلك التى وجدت فى الاتحاد السوفييتى ، ولتلك التى يجرى الكشف عنها فى الصين . بيد أنه حتى على أساس إمدادات أفريقيا الراهنة المعروفة من المعادن ، فإن أفريقيا كان يمكن تصنيعها . وتبرز وثائق الأمم المتحدة كيف أن أفريقيا غنية بخام الحديد غنى بغير حدود :

« بين المناطق المتخلفة تتمتع أمريكا اللاتينية وأفريقيا باحتياطيات محتملة من المعادن بالنسبة للفرد أكبر مما لدى الولايات المتحدة أو أوروبا وفى كل من هاتين المنطقتين المتخلفتين تعد الاحتياطيات من خام الحديد كبيرة بدرجة تكفى لتزويد صناعة للحديد والصلب تصل الى مستوى لا يقل عن أى مستوى آخر استطاع أى بلد صناعى أن ينجزه » (١) (التشديد من عندنا — ج . و .)

(١) World Iron Ore Resources and their Utilisation ، المربع السابق ، ص ١٢.

وقد أورد تقرير الموارد العالمية خام الحديد World Iron Ore Resources من الناحية الفعلية ، أن الموارد الاحتمالية للحديد في أفريقيا يمكن أن تتدوم ألفي سنة ! (١) ويقدم الجدول الذى تضمنه هذا التقرير (٢) الصورة التالية المنيرة للأذهان :

جدول ١٩

الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد

المنطقة	مليون طن متري	طن متري بالنسبة للفرد
أفريقيا	٥٧,٢٢١ (٣)	٢٩,٥٢
كندا والولايات المتحدة	٢٧,٧٠٩	١٧٢,٢
أمريكا اللاتينية	١٧,٠٩٠	١٠٩,٧
آسيا	١٢,٩٢٤	١٠,٣
أوروبا	٩,٣٢٢	٢٤,١
الاتحاد السوفيتى	٤,٣٤٥ (٤)	٢٢,٥

وبعبارة أخرى فإن أفريقيا لديها احتياطيات احتمالية من خام الحديد ، واحتياطيات احتمالية منه بالنسبة للفرد ، أكبر بكثير من أية احتياطيات مماثلة في العالم . ومع ذلك ، وبرغم هذه الثروة الاحتمالية ، لم تكن أفريقيا تنتج سوى ١٪ من الإنتاج العالمى من الصلب الخام ، ١٪ من إنتاج العالم من الحديد المطاوع (٥) . بيد أن اليابان التى ليس لديها سوى ٣٨ مليون طن متري من الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ، مقابل ٥٧,٢٢١ مليون طن متري في أفريقيا ، وسوى نصف طن متري من الاحتياطيات الاحتمالية

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٠١١ .

(٣) هذا الرقم خامس بثلاثة عشر بلدا أفريقيا فقط ، ولا يتضمن روديسيا الشمالية وتنجانغا ولأوغندا ونيجيريا وغانا وغيرها من المناطق الأفريقية التى يوجد بها خام الحديد .

(٤) الرقم الخامس بالاتحاد السوفيتى أقل من الواقع بكثير . والحقيقة أن موارده من خام الحديد قد تدهورت في نهاية عام ١٩٥٨ بموال ٢٨,٣ مليار طن .

(٥) BCSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

بالنسبة للفرد ، مقابل ٢٩٥,٢ طناً مترياً في أفريقيا ، كان باستطاعتها فعلاً ، بحلول عام ١٩٤٣ ، أن تنتج ٧,٨ مليون طن من الصلب .

ولذا ينبغي أن يكون واضحاً ممّا سبق أنه مهما يكن السبب الحقيقي لفقر الشعب الأفريقي ، فإن هذا السبب لا يمكن أن يكون فقر موارد القارة . فأفريقيا تزخر بموارد هائلة من المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات الزراعية . والحقيقة أنه يتوافر لديها كل ما هو ضروري كي تتطور إلى قارة قوية مزدهرة قادرة على أن توفر لشعبها مستوى من المعيشة مساوياً لمثيله في أكثر مناطق العالم تقدماً .

ومن هنا نجد أنفسنا مدفوعين مرة ثانية إلى تناول الأسئلة التالية : ما سبب الفقر الأفريقي ؟ ماذا يحدث للثروة التي تنتجها بالفعل ؟ لماذا ترك كل هذه الموارد الهائلة دون أن تستخدم ؟

إن أول ما يسترعى نظر الباحث أو المحقق هو أن موارد أفريقيا المعدنية الهائلة ، جميعاً من الناحية العملية ، وجزءاً كبيراً من أراضيها ومواردها الزراعية — دعتك مما لديها من تجارة وشحن بحري وبنوك وشركات تأمين وتشديد ونقل ومواصلات — في أيدي الأجانب ، في أيدي الشركات الأمريكية والبريطانية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية والألمانية والسويسرية واليابانية والبرتغالية وشركات جنوب أفريقيا وألمانيا الغربية .

والقسم الثانية هي أن الجزء الغالب من المنتجات الأفريقية الأولية (باستثناء منتجات اتحاد جنوب أفريقيا) يتم إنتاجه من أجل التصدير ، سواء في حالتها الخام ، أو في حالة نصف مصنعة . ولا يستخدم في الصناعة المحلية ، إلى مرحلة المنتجات التامة الصنع ، سوى النثر اليسير من هذه المنتجات .

« في اتحاد جنوب أفريقيا أصبحت الصناعة التحويلية المحلية ، والسوق المحلية ، كبيرتين بدرجة تكفي للحد من اعتماد أفريقيا بهذه الدرجة الساحقة على أسواق التصدير لتصريف منتجاتها — المعدنية والزراعية . » (١)

(١) « The African Revolution » ، في ذي ليكنوست ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ٦.

وبعبارة أخرى فإن ثروة أفريقيا الطبيعية يجرى ضحها بكميات تتزايد
أهداً على أيدى منشآت غير أفريقية تستخلص من هذا النشاط أرباحاً
هائلة . إن أفريقيا على الرغم من المبالغ الضخمة المطردة الزيادة التي تقوم
الاحتكارات الغربية باستثمارها ، لا يزال اقتصادها اقتصاد مستعمرات ،
ولا يزال التصنيع الأساسي فيها معطلاً :

ملحقات للمواد الأولية

لم يحدث بعد في المناطق الأفريقية . باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ،
تصنيع حقيقى من ذلك النوع الذى شرحناه فيما سبق . فالاقتصاديات هذه البلاد
يطغى عليها إنتاج منتج واحد ، أو بضعة منتجات ، من المنتجات المعدنية
والزراعية ؛ كما يسيطر هذا المنتج ، أو هذا العدد القليل من المنتجات ،
على صادراتها ، على حين تكاد هذه المناطق أن تعتمد اعتماداً كلياً على الواردات
بالنسبة لاحتياجاتها من السلع المصنوعة . من ذلك أن أكثر من ٦٣ ٪ من
صادرات كينيا (من حيث القيمة) فى عام ١٩٥٦ كانت تتكون من البن
والشاي والسييل ، وكان البن وحده يشكل ٤٧,١ ٪ من هذه الصادرات .
وكانت ١٥ ٪ أخرى تتكون من السنط والخلود والقطن والبرثروم ؛
أما وارداتها فتشكل السلع المصنوعة والآلات والمعدات الصناعية حوالى ٦٠ ٪
منها ، ويشكل الوقود وزيوت التشحيم والمنتجات الكيماوية ١٨ ٪ أخرى
منها . وفى اتحاد وسط أفريقيا ، على الرغم من المزايع المبالغ فيها فيما يتعلق
« بالثورة الصناعية » التى يقال إنها قد حدثت فى روديسيا الجنوبية ، كانت
الصادرات المحلية الرئيسية فى عام ١٩٥٧ على النحو التالى :

القيمة (ألف جنيه استرليني)	
٨٢,٥٩٤	النحاس
٢٧,٥٠٩	اللدخان
٥,٨٦٠	شام الكروم
٣,٤٨٠	الشاي
٢,٢٠١	الزئبق
١,١٩٦	الرصاص

وبالنسبة للعام نفسه كانت الآلات والمصنوعات المعدنية تكون أكثر من ٦٠ ٪ من واردات اتحاد وسط أفريقيا .

وتوضح الأرقام الخاصة ببنيجيريا الاتحادية لعام ١٩٥٧ أن كل صادراتها من الناحية الفعلية كانت تتكون من منتجات زراعية (زيت ، بنور ، فول سوداني ، دهون حيوانية ونباتية ، مواد غذائية ، كاكاو ، مطاط ، أخشاب) إلى جانب الخامات المعدنية . وكان أكثر من ٦٠ ٪ من وارداتها يتكون من الآلات ومعدات النقل والسلع المصنوعة . وفي غانا ، التي يشكل الكاكاو وحده حوالي ٦٦ ٪ من صادراتها ، تتكون الصادرات الرئيسية الأخرى من الذهب والمنجنيز والماس والأخشاب ، كما أن أكثر من نصف وارداتها من السلع المصنوعة ، وتتكون ٢٥ ٪ أخرى بصورة أساسية من الآلات ومواد البناء ومعدات النقل .

وفي كل مكان نجد أن إطار المستعمرات هو الإطار السائد - أوغندا تعتمد على القطن والبن ، وتنجانيقا تعتمد على السيسل والفول السوداني والشاي والبن ، وزنبار على القطن ، وهلم جرا .

ويتضح من الجدول التالي كيف أن اقتصاد المناطق الأفريقية يسوده تماماً إنتاج سلعة أو سلعتين أو بضعة منتجات معدنية وزراعية من أجل التصدير .

البلد	سلع التصدير الأساسية	الصادرات الأساسية كنسبة مئوية من قيمة الصادرات الكلية
إثيوبيا	البُن	٦٧,٥
جمبيا	الفول السوداني	٩٣,٠
غانا	الكاكاو	٥٦,٠
ليبيريا	المطاط ، خام الحديد ، نوى النخيل	٨٨,٥
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	البُن ، القطن ، الأغصان ، اللباس	٧٦,٩
اتحاد روديسيا ونياسالاند	التحاس ، اللبغ	٦٦,٨
سيراليون	نوى النخيل ، خام الحديد ، اللباس	٦٨,٨
الكنغو البلجيكي وورائتي-	البُن ، القطن ، زيت النخيل ، التحاس ، الكريبات ، القصدير	٦٩,٣
أورنغى	البُن ، الشاي ، الجلود ، القراء ، بلور	
أفريقيا الشرقية البريطانية	زيتية ، زيت الفول السوداني ، زيوت البخور ، القطن ، السيل ، اللباس	٨١,٣
أفريقيا الغربية الفرنسية	منتجات زراعية ومنتجات غابات متنوعة	٨٦,٦
موزمبيق	" " " " "	٨١,٤
نيجيريا	" " " " "	٨٥,٠
أنجولا	" " " " "	٨٥,٢

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950 ، المرجع السابق ، ص ١٦٧-١٧٠)

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى المدى الهائل الذى تضخم به، والذى مازال
يتضخم به إلى الآن ، ناتج هذه السلع ، ومن ثم صادراتها ، بالنسبة لمستوى
ما قبل الحرب .

الأرقام القياسية لتطور ناتج المعادن الأساسية

(متوسط ٤٨-١٩٥٠-١ يدارى ١٠٠)

مستوى الانتاج		البلدان
متوسط ١٩٥٧-٥	متوسط ١٩٣٨-٧	
١٥٥	٩١	النحاس
١٣٦	٦٨	المنجنيز
١٨٨	٩٦	خام الحديد
٢١٣	٥٦	خام الرصاص
٢٢٤	٣١	خام الزنك
١١٢	٩١	خام القصدير
٤٠٤	—	خام البوكسيت
١٤٥	٥٤	الكروميت
١٩٦	٥٥	الكوبالت
١٦٤	٢٩	الأمستوس
١٦٧	٧٢	فوسفات الكالسيوم
١٣٠	١٣٢	الذهب

(المصدر : Economic Survey of Africa since 1950 ، جدول ٢-١ ، ص ١١٥ .)

وفي الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا زاد حجم إنتاج المعادن بأكثر من ٣٠٪ فيما بين عامي ١٩٥٠، ١٩٥٣، وفيما بين عامي ١٩٥٣، ١٩٥٧ بمقدار ١٤٪ أخرى في الكونغو البلجيكي ، ٢٠٪ في اتحاد وسط أفريقيا ، ٢٤٪ في اتحاد جنوب أفريقيا . وفي أفريقيا في مجموعها ارتفع إنتاج النحاس فيما بين ٤٨ - ١٩٥٠ ، ٥ - ١٩٥٧ بمقدار ٥٥٪ ، وإنتاج المنجنيز بمقدار ٣٦٪ ، والكروم بمقدار ٤٥٪ ، والذهب ٢٠٪ . وكان الرقم بالنسبة للكوبالت ٩٦٪ ؛ وبالنسبة لخام الحديد ٨٨٪ ؛ ولصخور الفوسفات ٦٧٪ ، وللأمستوس ٦٤٪ . وبالنسبة للبوكسيت كانت الزيادة في هذه الفترة أكثر من أربعة أمثال ، على حين كانت

الزيادة بالنسبة لخامى الرصاص والزنك أكثر من الضعف . (١)
كذلك ارتفع ناتج السلع الزراعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وإن لم يكن بالدرجة نفسها التي ارتفع بها ناتج المعادن .

وهكذا تكون الصورة هي التصدير المتزايد للمواد الأولية الأفريقية إلى البلاد الاستعمارية . والحقيقة أنه في عام ١٩٥٤ ذهبت ٧١,٢٪ من جميع الصادرات الأفريقية إلى المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة وكندا وألمانيا الغربية . ولم يذهب إلى البلاد الأفريقية سوى ١١,٣٪ . وبالطريقة نفسها كانت ٧٠,٦٪ من واردات أفريقيا تأتي من مجموعة البلاد نفسها ، مما يشير مرة أخرى إلى اعتماد أفريقيا على البلاد الاستعمارية ، على حين لم تأت من البلاد الأفريقية سوى ١٠,١٪ من هذه الواردات .

وعلى الرغم من الزيادة في ناتج أفريقيان السلع الرئيسية عبر السنوات الثلاثين الماضية ، ظل الشعب الأفريقي ، كما رأينا في الفصول السابقة ، يطمح الفقر سواء بقي على الأرض أم عمل لدى الأوروبيين .

ويعد القطن الخام والصوف الخام من الأمثلة الوثيقة للصلة بالموضوع . فكل من زار أفريقيا — أو حتى إذا كان على المرء أن يكتفى بمشاهدة الصور الفوتوغرافية — لا يمكن إلا أن يدرك حقيقة أن شعب أفريقيا بعد بين أسوأ الشعوب لباساً في العالم . ومع ذلك فإن أفريقيا تنتج من القطن والصوف أكثر مما تستهلكه إلى حد كبير . وقد أوضحت الأرقام الخاصة بالفترة ٨ - ١٩٤٩ أن استهلاك القطن في أفريقيا كان **أقل من ٩٪ من إنتاجها** ، وأقل من ٥٪ **من الاستهلاك العالمي** . (٢) وبالمثل كان استهلاك أفريقيا من الصوف **جزءاً صغيراً نسبياً من إنتاجها** ، وأقل من ٧٥٪ من الاستهلاك العالمي في عام ١٩٤٩ . (٣)

وكثيراً ما يزعم أنه ما على العمال الأفريقيين إلا أن يزيلوا الإنتاج

(١) ECSC ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٢) Review of Economic Conditions in Africa, 1951 ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٤ .

حتى يكون باستطاعتهم القضاء على ما يعانونه من فقر . وتوضح الحقائق أن العمال الأفريقيين قد زادوا الناتج بدرجة كبيرة ، ولكنهم لم يكونوا هم المستفيدين من ذلك . إن المستفيدين الرئيسيين من هذا النظام هي الاحتكارات الأجنبية الكبيرة . والحقيقة أنه حتى صحيفة ذي إيكونوميست قد أكرهت على أن تسلم بالكثير عندما وصفت الإزدهار الزراعي في القسم الجنوبي من القارة بالعبارات التالية :

« في الكنفو تضاعف ناتج المطاط والبن ، إذا ما تناولنا الأمثلة الرئيسية ، فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٧ ، كما ارتفع ناتج القطن بمقدار ١٥ - ٢٠ ٪ ، على حين زادت المساحة المزروعة في منطقة وسط أفريقيا^(١) بمقدار ٢٥ ٪ في عشر سنوات . وقد كان من الآثار المنشطة لازدهار أثمان النحاس ، بعد أن وفر الاتحاد^(٢) لسولزبرى إمكانية الوصول إلى ثروة روديسيا الشمالية ، أن تضاعف ناتج اللخنان تقريباً فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ ، على حين زاد ناتج كل من الليرة والشاي بمقدار ٥٠ ٪ .

« وفي اتحاد جنوب أفريقيا أدى ازدياد ناتج القمح منذ الحرب إلى وصول البلاد إلى حالة الاكتفاء الذاتي . وقد ترتب على الزيادة في ناتج الصوف الخام التي تحققت في عام ١٩٥٧ ، ومقدارها ١٧ ٪ ، أن أصبح الصوف سلعة التصدير الأساسية بعد المعادن . كما أن إنتاج الليرة قد زاد بأكثر من ١٠٠ ٪ في السنوات الست أو السبع الأخيرة ؛ وقفزت الصادرات بما يقرب من ٥٠ ٪ فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، في كل من اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ، وأصبح حجم إنتاج الليرة الآن بحيث يكفي للبلد في إنتاج المواشي في المزارع وفق النمط الموجود في الجزء الغربي الأوسط من الولايات المتحدة

« وكل هذه المزاي قد جناها أساساً رأس المال الأوربي ، وأصحاب

(١) المقصود هنا بوسط أفريقيا هو روديسيا وزامبيا ومالاوي ؛ أما المقصود بالاتحاد فهو اتحاد وسط أفريقيا . (انظر ، ص ٥٩٢) - المترجم .

المزارع الرأسمالية الأوروبية الواسعة ، وكذلك المناطق الزراعية ، وإن كان على نطاق محدود إلى الآن » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)
 وباستطاعة الأفريقيين ، استناداً إلى الحق وإلى الإحصاءات الوفيرة ، أن يتحلوا الرأي القائل بأنهم قد جنوا من هذه المزايا ولو على نطاق محدود .
 والحقيقة أن التدهور المتزايد للريف الأفريقي يعد سبباً جليواً للثورة الأفريقية الراحنة التي تعم الآن القارة بأسرها .

الثمار الغنية

إن هؤلاء الذين استفادوا ، أولئك الذين حصلوا على الثمار الغنية ، كما نسميها هي ايكونومست عن حق ، من استثمار رأس المال الأوروبي في أفريقيا ، هم أصحاب الشركات الأوروبية والزارعون الأوروبيون . لأنهم يملكون المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة والشركات التجارية والبنوك ومنشآت النقل والتشييد . بل إن الإنتاج المحدود ، الذي يتم على مستوى المصانع الكبيرة ، يوجد في أيديهم .

ويقدر أن أكثر ٨٦٠ مليون جنيه استرليني من رأس المال البريطاني تستثمر الآن في جنوب أفريقيا ، وأن حوالي ٣٠٠ مليون جنيه استرليني تستثمر في وسط أفريقيا . كذلك تفيد التقديرات أن مجموع ما يستثمره الرأسماليون البريطانيون في أفريقيا كلها يتراوح بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرليني . وفي الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٣ فقط تدفق على أفريقيا ٦٠٠ مليون جنيه استرليني من رأس المال البريطاني .

إن الشركات المعنية بهذا الاستغلال ليست مجرد الشركات البريطانية المعنية المتخصصة في التجارة الأفريقية أو الإنتاج الأفريقي ، وإنما أيضاً الفروع الأفريقية التابعة للشركات الكبيرة ، تلك الشركات التي تعد أسماؤها ككلمات دارجة في بريطانيا . وهكذا نجد أن شركة الصناعات الكيماوية البريطانية

(١) « The African Revolution » ، للرجح السابق ، ص ١١ .

Imperial Chemical Industries I.C.I. شريك في الشركة الأفريقية
 للمفرقعات والكياويات African Explosives and Chemical Company ،
 التي تزود جميع المناجم في الجزء الجنوبي من القارة بحاجتها
 من المفرقعات ، كما تزود الصناعة بشكل عام ، في هذا الجزء من أفريقيا ،
 بحاجتها من الكياويات ، والزراعة بحاجتها من الأسمدة . كما أذترمت
 يونيليفرز Unilevers العملاق ، إلى جانب امتلاكه لعدد لا حصر له من
 الشركات التجارية وشركات الزيوت النباتية وغيرها من الشركات على نطاق
 أفريقيا الغربية كلها . يمتلك شركات تابعة في أجزاء أخرى من القارة ، مثل
 مصنع الصابون في نياسالاند ، ومنشأة جيلي أند روبرتز Gailey and Roberts
 التجارية في أفريقيا الشرقية ، وهلم جرا . وتمتلك المصالح البريطانية
 البنوك الرئيسية في أفريقيا البريطانية . ففي مجلس إدارة ستانلارد بنك أوف
 ساوث أفريقيا Standard Bank of South Africa بجنوب أفريقيا ، الذي
 يوجد مقره الرئيسي في لندن ، توجد نخبة ممتازة من طبقة النبلاء البريطانيين
 ومن عالم المال في بريطانيا . كما أن بنك أوف وست أفريقيا Bank of West
 Africa بأفريقيا الغربية يسيطر عليه اتحاد مالي من أربعة بنوك أخرى هي
 بنك لويلز Lloyds ، وبنك وستمنستر Westminster ، وبنك ناشونال
 بروغنشيال National Provincial ، وستانلارد بنك أوف ساوث أفريقيا
 Standard Bank of South Africa . وبنك باركليز Barclays بنك
 خاص به يعمل في مناطق تشمل القارة بأكملها .

وفي مجال الصناعات الهندسية نجد القصة نفسها ، مع منشآت بريطانية
 معروفة جيداً مثل دورمان لونج Dorman Long ، والآيد إيرفانولنز
 Allied Ironfounders ، وميتال بوكس كومباني Metal Box Company ،
 وستيوارتس أند لويلز Stewarts and Lloyds ، وغيرها من الشركات
 مع الشركات التابعة لها في أفريقيا . وفي مجاز التشييد تظهر على مواقع التشييد
 الضخمة في أفريقيا الأسماء المألوفة : ريتشارد كوستين Richard Costain ،
 جون لينج John Laing ، تايلور وودرو Taylor Woodrow . إن

أسوشيتد سيمنت Associated Cement ، وبورتلاند سيمنت Portland Cement ، وتانل سيمنت Tunnel Cement . لديها جميعاً صلات قوية في أجزاء كثيرة من أفريقيا . كما أن ترسى البترول ب . ب . آند شل B.P. and Shell لها مراكز توزيع على نطاق اقارة الأفريقية كلها ، ويعملان أيضاً في التنقيب عن البترول في مناطق عديدة من أفريقيا . ويرتبط مجمع الأوتوبيسات الكبير ، وشركة بريتش إلكتريك تراكشن British Electric Traction ، بشركات الأوتوبيس على نطاق كل شرق وسط أفريقيا . وتصل سفن شركتى الملاحة البريطانيتين الرئيسيتين إلدر ديمبستر Elder Dempster ، ويونيون كاسل Union Castle ، إلى جميع موانئ سواحل أفريقيا الشرقية والغربية حتى جنوب أفريقيا ، محققة حصتها من الأرباح من البضائع التي تنقلها . ويعد مبنى شركة بيرل أشورانس Pearl Assurance من القممات البارزة في لانتسكيب (صورة) سولزبرى اليوم . وتحلق مباني المنشأة نفسها في مياهات نبروني وجوهانسبرج ومدينة الكاب . إن جلاكسو Glaxo ، وبريتش سيلانيز British Celanese ، وكروسي آند بلاك - ويلز Crosse and Black-wells ، وبريتش ماتش British Match ، ودنلوب راबर Dunlop Rubber ، وكثيراً غيرها من المنشآت البريطانية المعروفة جيداً ، لها جميعاً شركات صناعية تابعة في أفريقيا .

ومن الشركات ذات الدلالة الخاصة الشركات الكبيرة المالكة للمناجم ، التي من أبرزها « أنجلو أمريكان كورپوريشن أوف ساوث أفريقيا » Anglo-American Corporation of South Africa ، ومجمع الماس المرتبط بها « دى بيرز كونسوليديتد مينز » De beers Consolidated Mines . ويستمع هذا المجمع باحتكار عملي لكل الماس الذى تنتجه أفريقيا - سواء الماس الصناعى أو الطبيعى - وفي الحقيقة لكل الماس الذى ينتجه العالم الرأسمالى ، إذ أن الناتج الأفريقى ، كما رأينا ، يصل إلى أكثر من ٩٠ ٪ من الناتج العالمى (فياعدا الاتحاد السوفيتى) . ويحظى القسم الأنجلو أمريكى من هذا المجمع ، إلى جانب امتلاكه لكثير من مناجم الذهب والفحم في جنوب أفريقيا ، بنصيب

كبير في حزام النحاس بروديسيا الشمالية ، الذى يعد ثالث أكبر منطقة للنحاس في العالم الرأسمالى .

إن الطريقة التى شاركت بها احتكارات التعدين الدولية الكبيرة في الاغتصاب الكبير لأفريقيا عند نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين معروفة جيداً بحيث لا تحتاج منا إلى روايتها هنا من جديد . ومع ذلك فإن الأمر غير المعترف به على نطاق واسع هو أن هذه انشركات ما زالت إلى اليوم تحيك حيلاً مماثلة من أجل وضع أيديها على الموارد الغنية لأفريقيا الفقيرة . . وتصور ذلك جيداً الأحداث الأخيرة في باسوتولاند فيما يتعلق برواسب الماس الكبيرة المتوقعة وجودها هناك .

واستناداً إلى المنظمين الوطنيين في باسوتولاند - «حزب مؤتمر باسوتولاند»^(١) و«حزب باسوذو الوطنى»^(٢) - ضرب عرض الحائط برغبات الباسوذو^(٣) وبقرارات مجلس باسوتولاند ، وحصل الكولونيل جاك سكوت على حق البحث عن الماس في باسوتولاند . ويقال إن الكولونيل سكوت قد تنازل عن هذا الحق ، ضد رغبات الباسوذو ، لشركة برمودا Bermuda Company ، وهى فرع من احتكار «دى بيرز» الموجود في جنوب أفريقيا ، وعلاوة على ذلك مستحصل «دى بيرز» على احتكار بيع الماس الذى يستخرج في باسوتولاند . وبالإضافة إلى ذلك يقول «حزب مؤتمر باسوتولاند» (في قرار أصله في مارس ١٩٥٩) في ٥ أغسطس ١٩٥٩ إن الباسوذو قد استبعدوا تماماً من التقيب عن الماس ، أو استخراجه ، في باسوتولاند .

(١) Basutoland Congress Party : انظر ، ص ٤٥٠ - المترجم .

(٢) Basotho National Party : انظر ، ص ٤٥١ - المترجم .

(٣) أو السوذو أو الباسوتو أو الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) - المترجم .

(٤) Masero : عاصمة البلاد (انظر ، ص ٥٥٢) . وقد بلغ تعداد سكانها (وفقاً لتعداد

عام ١٩٥٣) ٤٦١٢ نسمة ، من بينهم ٦٥٠ أوربياً . تقع بالقرب من نهر كاليديون Caledon ، وتتصل بجنوب أفريقيا بخط السكك الحديدية بيناً من مرسيليا Marseilles في ولاية أروانج الحرة - المترجم .

وأخيراً يتهم « حزب مؤتمر باسوتولاند » المتلوب السامى و بإعادة النظر فى عقد الماس بطريقة تتعارض تماماً مع الرغبات المعلنه لمجلس باسوتولاند . إن الاجراء الذى اتخذه المسئولون فى الحكومة ، ووكلاء الشركة فى باسوتولاند ، لا يعد بطبيعة الحال أمراً نادر الحدوث فى أفريقيا . فالحقيقة أن باستطاعة الأفريقيين فى كل مكان من القارة أن يحكوا روايات قلرة مماثلة عن الطريقة التى انتزعت بها الاحتكارات الغربية أراضيهم وثروتهم المعدنية من أيديهم .

إن النهب الذى من هذا النوع هو أحد أسباب فقر الشعب الأفريقى . فمن مجموع رأس المال البريطانى المستثمر فى أفريقيا ، والذى يبلغ ما بين ١٤٠٠ ، ١٥٠٠ مليون جنيه استرلىنى ، يستخلص المستثمرون البريطانيون سنوياً ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، أرباحاً تقدر بملايين كثيرة من الجنيهات الاسترلينة . وليس من السهل تقديم تقرير دقيق لمدى ضخامة هذه الأرباح ، إذ أنه لا يمكن معرفة النطاق الحقيقى للاستثمارات البريطانية فيها وراء البحار ، ولا الأرباح التى تحققها . بيد أن تقديراً حديثاً يوضح أن المعدل المتوسط للربح على رأس المال البريطانى المستثمر فى جنوب أفريقيا ، وقدره ٨٦٠ مليون جنيه استرلىنى ، يصل إلى حوالى ٢٥ ٪ ، أى ما يعادل حوالى ١٣٠ مليون جنيه استرلىنى سنوياً تمثل الأرباح المائلة المستخلصة من نظام الأبارتيد . فى الكنفو البلجيكي كان رأسمال و اتحاد مناجم كاتانجا العليا ، (١) ألف مليون فرنك فى عام ١٩٤٦ ، ولكن أرباحه ارتفعت من ٦٠٠ مليون فرنك فرنك فى ذلك العام ، إلى ٤,٥٧١ مليون فرنك فى عام ١٩٥٦ . (٢)

ويوضح المنحنى الشديد الانحدار إلى أعلى لتوزيعات (أرباح) الأسهم ، التى كانت شركات تعدين الذهب فى ولاية أورانج الحرة تلغفها فى السنوات الأخيرة ، الاتجاه نفسه .

(١) انظر ، ص ٦٠٤ - المرفق .

(٢) « فى ليكونومست » ، عدد ٢٠ إبريل ١٩٥٧ ؛ « إيست أفريكا آند روديسيا » ،

١٦ مايو ١٩٥٧ .

توزيعات أسهم شركات تعدين الذهب في ولاية أودانج الحرة

التوزيعات - مليون جنيه استرليني	السنة
١,٥	١٩٥٥
٥,٧	١٩٥٦
٩,٤	١٩٥٧
١٣,٣	١٩٥٨
١٦,٧	١٩٥٩

(المصدر «ساوث أفريكان بروجرس» ، نشرة يصدرها مدير الإعلام ، دار جنوب أفريقيا ، لندن ، عدد أكتوبر ١٩٥٩ .)

وفي مناجم الذهب هذه يُزعم أن الشركات تتبع سياسة أكثر تنوراً تجاه العمال الأفريقيين ، ويوجه تركيز أكبر ، شفاقة على الأقل ، إلى الحاجة إلى پروليتاريا أكثر دواماً وتحضراً . ومن الواضح أن هذه المزاعم من جانب أصحاب المناجم لا تنال بأية حال من الزيادة السريعة في الأرباح .

ومما لا ريب فيه أن الدول الغربية قد أخذت من أفريقيا عبر السنين ثروة من المعادن لا تخطر على بال بشر .

و إلى عام ١٩٥٥ كانت الدول الإمبريالية قد استترفت ما قيمته ١٤,٠٠٠ مليون دولار على الأقل من المعادن من جنوب أفريقيا ، وما يزيد على ألفي مليون دولار (من النحاس أساساً) من روديسيا الشمالية ، وألف مليون دولار من المعادن من روديسيا الجنوبية ، ومقادير لا حصر لها من اليورانيوم من الكنفواليلجيكي . ومن أجزاء أفريقيا المحاورة للمناطق الاستوائية أخذ الغرب ما قيمته زهاء عشرين ألف مليون دولار من المعادن . (١)

(١) كورمار جوشال ، في « ناشونال جارديان » ، عدد ١٣ إبريل ١٩٥٩ . (من الممكن التسليم بأن ذلك يستند على التقديرات التي قدمها دكتور ألفوس هتون في كتابه *Decision in Africa* ، ص ٦٨-٧٠ ، نيويورك ، ١٩٥٧ .) ومنذ وقت قريب قرر كولونيل لورد روبنز ، رئيس مجلس إدارة شركة بريتش ساوث أفريكا كومباني *British South Africa Company* ، عند إعلانه الأرباح المتدنية السانفة لشركة من عام ١٩٥٩ (قبل استئصال الضرائب) ، وتقدرها =

وإذا ما أجرينا مقارنة مع مناطق العالم الأخرى ، ووضعنا في الاعتبار أبعاد القارة الأفريقية ، وأرقام السكان ، وتأخر القوى الإنتاجية في أفريقيا ، تبين لنا أن الاستثمارات الرأسمالية في أفريقيا ، ولو أنها تتزايد بصورة مستمرة ، ما زالت صغيرة . بيد أن الأرباح تفوق كل نسبة ، وتزيد كثيراً على الاستثمار ، وبخاصة في التعدين . فبالنسبة لشركات تعدين معينة لاتعد الأرباح السنوية ، التي تبلغ ١٠٠ ٪ على رأس المال وأكثر من ذلك ، أمراً غير مألوف لديها . ولا ريب أن ذلك يفسر لماذا كان نمو الإنتاج في أفريقيا ، في عدد من فروع شركات التعدين ، أكبر سرعة منه في باقي العالم الرأسمالي ، ولماذا كان نصيب أفريقيا من مجموع ما يستخرجه العالم في ازدياد . مثال ذلك أن إسهام أفريقيا فيما يستخرجه العالم الرأسمالي من النحاس قد ارتفع من ١٩ ٪ في عام ١٩٣٧ إلى ٢٤ ٪ في عام ١٩٥٦ ؛ وبالنسبة للمنجيز زاد هذا الإسهام ، عبر الفترة نفسها ، من ٢٤ ٪ إلى ٣٧ ٪ ؛ وبالنسبة لمركبات القصدير من ١١ ٪ إلى ١٥ ٪ ؛ وبالنسبة للأنتيمون من ٥ ٪ إلى ٤٨ ٪ ؛ وللذهب من ٤٧ ٪ إلى ٦٣ ٪ . (١)

وإلى جانب الدول الأوروبية المستقرة منذ زمن بعيد — بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، البرتغال — شقت الولايات المتحدة طريقها إلى أفريقيا بطريقة مثيرة منذ الحرب العالمية الثانية .

ونتيجة لذلك كان هناك نمو هائل حقاً في تصدير المواد الأولية الأفريقية إلى الولايات المتحدة . وتدل على ذلك بطريقة مثيرة مقارنة الأرقام الخاصة بالصادرات من عدد من المناطق الأفريقية إلى الولايات المتحدة لعام ١٩٤٩ (العام السابق للحرب الكورية ، وهو فترة رئيسية في التخزين الاستراتيجي الأمريكي) بمثلثاتها في عام ١٩٣٧ .

— ١١،٤٣٩،٠٢٦ جنيه استرليني ، أن القيمة الكلية للنحاس الذي أنتج في روديسيا الشمالية ، منذ بداية عمليات تعدينية إلى مطلع عام ١٩٦٠ ، تزيد على ألف مليون جنيه استرليني . (٥ ليست أفريقيا أنتد روديسيا* ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٠ .)

(١) ECSA ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

جدول ٢٣

الصادرات الى الولايات المتحدة (الف دولار)

النسبة المئوية للتقريبية لأرقام ١٩٤٩ إلى أرقام ١٩٣٧	١٩٤٩	١٩٣٧	
٨٥٠	٩,٤٣٦	١,١٤٧	تنجانيقا
٣,٠٠٠	١٨,٠٢٨	٦٢٠	روديسيا الشمالية الكتنر البلجيكي ورواندا-
١,٥٠٠	٢١,٨٩٥	١,٤٧١	أورندي
٢٣٠	٢٦,٨٧٥	١١,٥٨٩	نيجيريا
٢٥٠	٤٥,٢٩٠	١٧,٩٣٧	ساحل العذب
٢٣٠	٥,٦٠٩	٢,٤٢٤	أفريقيا الغربية الفرنسية
٥٠٠	٧,٤٢٨	١,٥٢٣	كينيا وأوغندا
٤,٣٠٠	٨,٦٤٦	١٩١	أنجولا
١,٦٠٠	٣,٨٣١	٢١٢	موزمبيق

(المصدر : Review of Economic Conditions in Africa ، المرجع السابق ، جدول

٢٧ ، ص ٩٢ .

لمحوطة : تمت بإضافة نسب المئوية في السود الأخير - ج. و.)

وإلى جانب توفير المواد للولايات المتحدة ، كانت لهذه التجارة نتيجة أخرى هي تزاويد الإمبرياليين الأوروبيين بسبل منتظم من الدولارات ؛ والحقيقة أن الشاغل الرئيسي لسياستهم في أفريقيا في فترة ما بعد الحرب بأسرها كان زيادة حدة استغلال المواد الأفريقية وقوة العمل الأفريقية من أجل ضمان المزيد من الدولارات.

وقد يظن -ويعاج أحياناً في الحقيقة- بأن الأموال التي تستثمر في أفريقيا بواسطة الاحتكارات الغربية (أو من خلال الحكومات المختلفة وغيرها من الوكالات) ذات عون لأفريقيا . وفي الواقع يقال إن أفريقيا تحتاج إلى رأس المال الغربي من أجل التغلب على ما تعانيه من فقر . ومع ذلك فإن

خبرة أفريقيا عبر العقود القليلة الماضية تلخص هذا الزعم تماماً ، وتجعل واضحاً بما فيه الكفاية أن الاستثمارات الرأسمالية الغربية كان لها تأثير مدمر على التنظيم الاقتصادي التقليدي للشعب ، وأنها أدت إلى إقماره وقهره ، وإلى تشويه كامل لاقتصاد المناطق المختلفة ، وإلى التركيز على الإنتاج الأولي (المعادن والمحصولات التقليدية) ، والخلق المتعمد للمرحلة التالية من الصناعة . إن تأثير وهدف الاستثمار الغربي ليسا في الحقيقة مساعدة الشعب الأفريقي ، وإنما امتصاص كل قطرة دم في القارة ، واستغلال شعبها من أجل إثراء المستثمرين في الاتحادات الكبيرة في لندن وباريس وبروكسل ونيويورك وغيرها من المراكز الكبرى .

من استفاد من الكنفو البلجيكي ؟

تزدنا الكنفو البلجيكي يمثل بالغ الدلالة على هذه العملية . إن بلجيكا نفسها بلد صغير ، وسكانها يقلون عن عشرة ملايين نسمة . بيد أنها من خلال إعادة الاستثمار المستمرة للأرباح التي لا يتقطع تدفقها من الكنفو اندفعت استثماراتها في تلك المنطقة إلى أعلى بحيث تضاعفت ثلاث مرات في السنوات السبعين الأخيرة . وقد قلرت قيمة الاستثمارات الأجنبية في الكنفو البلجيكي في عام ١٩٥٦ بحوالى ألف مليون جنيه استرليني ، منها ما يقرب من ٩٠ ٪ في قبضة مجموعة صغيرة من البيوت المالية البلجيكية الكبيرة التي تحتكر كل مجال الإنتاج والتوزيع في الكنفو ، بما في ذلك التصدير .

وفيما يتعلق بسكان الكنفو من الأفريقيين ، كان الإطار الذي نتج عن ذلك هو خنق تطورهم الاقتصادي خنقاً كاملاً ، ودمار زراعتهم التقليدية ، وتحويل قوة عملهم إلى عمل أجبر في المناجم وغيرها من المشروعات التي يملكها البلجيكيون . فحوالى ٦٠ ٪ من مجموع الأجراء الأفريقيين مستخدمون في عدد من المشروعات تقل نسبتها عن ٣ ٪ من العدد الكلي للمشروعات . وعنده المشروعات يصل مجموع المستثمر فيها إلى أكثر من ٨٦ ٪ من مجموع الاستثمارات الرأسمالية في المستعمرة . وفي مقدمة هذه المشروعات العملاقة

« سوسييه جـرال » (الشركة العامة) (١) التي تعد من أكبر المشروعات في أفريقيا بأمرها . فهذا الترس ، من خلال سيطرته على « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » ، يسيطر على كل منطقة النحاس في كاتانجا ، كما يحتكر إنتاج الكوبالت والزنك واليورانيوم والمنجنيز والقصدير . وهو يشغل أيضاً موقعاً قائداً في صناعة الكيماويات والمنسوجات ، ويلعب دوراً بارزاً في المزارع الرأسمالية والتجارة والبنوك والتأمين والنقل .

وتتركز الاستثمارات البلجيكية في الكنفو في المعادن والمزارع الرأسمالية : وفي الخدمات والأنشطة المتصلة بها ، وذلك أمر مفهوم مادام هدف هذه الاستثمارات نفسه هو أن يمتص من البلاد أكبر قدر ممكن من ثروتها الطبيعية ، جزئياً لإشباع احتياجات الصناعة البلجيكية ، وجزئياً لكسب الدولارات وغيرها من العملات الأجنبية اللازمة للطبقة الرأسمالية البلجيكية ، وذلك من خلال بيع هذه المنتجات إلى الدول الكبرى الأخرى (٢) . وهكذا استمرت الصادرات من الكنفو البلجيكي تمتص زهاء ثلثي مجموع الناتج القومي ، واقتصرت الصادرات نفسها على بضع سلع رئيسية ، في داخل إطار المستعمرات المألوف .

١ وبينما كان هناك ، كما في بقية المناطق الأفريقية ، نمو في المرحلة التالية من الصناعة ، مازال ذلك لا يشكل سوى جزء صغير من الاقتصاد الكلي (أوضحت أرقام عام ١٩٥٦ أن الصناعة التحويلية تشكل حوالى ١٠٪ من

(١) Société Générale : انظر ، ص ٦٠٧ - المترجم .

(٢) ليس المستثمرون البلجيكيون هم المستفيدون الوحيدون . فالمنشأة البريطانية « تنجانيقا كونسيسز » Tanganyika Concessions (تاكس « Tanka ») ، تسيطر على ٢١٪ من حصص « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » . وتشمل المصالح البريطانية الأخرى في الكنفو ، سيديك Sedec ، وقرع يوتيلتر ، وكومباني كونجولزدي تاباتاك Compagnie Congolaise de Tabac ، وهي فرع لشركة بريطانية أمريكية . أما المصالح الأمريكية - مجموعة مورجان ، ووكفلر ، بنك لازارد ، وغيرها - فلها حصص في « تانكس » ، على حين أن لروكفلر حصصه المباشرة الخاصة في « اتحاد مناجم كاتانجا العليا » .

إجمالي الدخل النقدي الممكن تحقيقه في الكنفو ، على حين يشكل التعدين والزراعة ٥٥ ٪) .

وعلاوة على ذلك ، فحتى في داخل إطار النطاق المقيد لتطور الصناعات المشار إليه ، يعد رأس المال البلجيكي هو رأس المال السائد . ولا توجد أية صورة من الصور طبقه من رجال الصناعة الأفريقيين في الكنفو . وفي هذا الصدد من الهام أن نشير إلى أن نيللي خودياس ، في تحليلها للمشروعات في ستانلي فيل (١) ، قد وجدت أن ٢١٧ من هذه المشروعات كانت مشروعات بلجيكية ، ١٧٠ منها مشروعات أوروبية ، ٢٤ منها أسيوية ، وسبعة يمكن تصنيفها على أنها مشروعات كنغولية . وهناك ثمانية مشروعات أخرى لا تعرف جنسية ملكيتها . وبعبارة أخرى كان أقل من ٢ ٪ من المشروعات مملوكة للألمان الأفريقيين ، وعلى الرغم من أن تحليل خودياس لم يشغل نفسه بهذه المشكلة إلى أبعد من ذلك ، يمكن القول في يقين بأن هذه المشروعات الأفريقية لم تكن سوى مشروعات صغيرة ، ومن المحتمل أن تكون ورشاً .

ويتضح من استبعاد الشعب الأفريقي ، من المشاركة في الأرباح المستخلصة من الناتج المتزايد من المعادن والمنتجات الزراعية في الكنفو البلجيكي ، من حقيقة أن الدخل القومي للسكان الأفريقيين الذين يعملون بأجر لم يزد سوى من سدس المجموع إلى خمسة فيا بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، وهي زيادة تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة عدد الأفريقيين الذين يخطون أنشطة العمل الأجير . والحقيقة أن الإحصاءات المتاحة تتجه إلى توضيح أن الدخل بالنسبة للفرد من الشعب الأفريقي في الكنفو ظل ثابتاً بدرجة أو بأخرى في خلال هذه الفترة ، عند حوالي أربعين جنيتها استرلينياً في السنة . إن تدبرة مدخرات الأفريقيين - وانخفاضها - تبرهن أيضاً على ما يلحق بهم من إفقار متزايد . ففي عام ١٩٥٠ وصلت مدخرات الشعب الأفريقي ، التي يمكن تعبئتها ، إلى

(١) اليونسكو ، المرجع السابق .

خمسة ملايين جنيه استرليني . وفي عام ١٩٥٦ ، وعلى الرغم من تكامل الأفريقيين المتزايد في الاقتصاد النقدي ، هبطت هذه المدخولات إلى أربعة ملايين جنيه استرليني .

وفي مقابل ذلك وصلت الأرباح التي آلت إلى المستثمرين البلجيكيين في السنوات الأخيرة إلى حوالى ٨٥ مليون جنيه استرليني سنوياً .

وبرغم أنه من المسلم أن قلداً كبيراً من الأرباح يُردّ إلى الكنفو — بل يجد بعض منها طريقه إلى مجال الصناعة هناك — فإن الاستثمارات ، وكذلك مدى محدود من الصناعات ، تخطط لمواجهة احتياجات البلد الأم ، وللإبقاء على تيار من الأرباح يتدفق على جيوب المستثمرين بدرجة تزايد أبداً ويغيد تقدير حديث أجراه البنك المركزى لأقاليم الكنفو بأن الأرباح الإجمالية للمشروعات البلجيكية التي كانت تعمل في الكنفو ، في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٦ ، قد زادت إلى حوالى ٤٥٠ جنيه استرليني .

وهكذا تلعب ثروة الكنفو لإثراء المستثمرين البلجيكيين — على حين يظل أهاالى الكنغوي يعانون الفقر ، ويوقف التطور الاقتصادى السلم المتوازن لوطنهم ، وهو التطور الذى ينبغى أن يوفر الأساس للقضاء على ما يعانونه من فقر .

٠٠٠٠ ومن اتحاد وسط أفريقيا ؟

ويقدم اتحاد وسط أفريقيا صورة مماثلة لإخضاع شعب وموارده الطبيعية لإخضاعاً تاماً لمصالح المستوطنين البيض ومصالح المستثمرين فيما وراء البحار . ويقول تقرير صادر عن الأمم المتحدة (١) إن ٩٤٪ من قيمة صادرات الاتحاد في عام ١٩٥٦ كان مصيرها المنتجات الأولية (٧٦٪ منتجات معدنية ، ١٨٪ منتجات زراعية) ، وإن ٧٥٪ من مجموع قيمتها

(١) The Structure of Growth of Selected African Economies ، الأمم المتحدة ،

نيويورك ، ١٩٥٨ .

كان مصلره ملعتين - الخامس والثنان . ويؤكد التقرير بالإضافة إلى ذلك أن نسبة عالية من الدخل الخلى الصافى تكسبها الشركات ... وكثير من هذه الشركات فروع أو شركات تابعة لشركات توجد مقرها الرئيسية فى الخارج ... ويشكل الجزء الذى يدفع فى الخارج جزءا كبير الدلالة من الدخل الخلى الصافى ، ويتراوح ما بين ١٠٪ ، ١٥٪. ويرجع جزء كبير من هذه المدفوعات إلى الفوائد وتوزيعات الأسهم ، وكذلك إلى العائدات التى تدفعها شركات التعدين فى روديسيا الشمالية . وتعكس مدفوعات الدخل المرتفعة فى الخارج ما يشكله رأس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد من أهمية كبيرة : (١)

وتتضح الزيادة المائلة فى تدفق المنتجات الأولية من الاتحاد فى نمو قيمة الصادرات من المنطقة الاتحادية ، من ٦٤,٤ مليون جنيه استرلى فى عام ١٩٤٩ ، إلى ١١٣,٨ مليون جنيه استرلى فى عام ١٩٥٦ - أى زيادة تقرب من ثلاثة أمثال (٢) . وفى عام ١٩٥٣ ، العام الذى قام فيه الاتحاد ، كان الدخل الخلى التالى للأهالى ، وقلده ٥٧,٨ مليون جنيه استرلى ، يشكل ٣١٪ من مجموع دخل الأفراد ، وكان دخل المستوطنين الأوربيين ، وقلده ١٢٧,٥ مليون جنيه استرلى ، يشكل ٦٩٪ من هذا المجموع . وفى عام ١٩٥٦ ارتفع نصيب الأهالى بمقدار ١٪ فقط ، وهبط النصيب الأوروبى بالنسبة نفسها . بيد أنه حتى هذا التحول الظاهرى الثانى يعد تحولاً مظللاً ، لأنه بينما كان نصيب الأهالى فى عام ١٩٥٦ يمثل زيادة قدرها ٢٣,٤ مليون جنيه استرلى ، زاد النصيب الأوروبى بمقدار ٤٤,٣ مليون جنيه استرلى (٣) .

وتصبح دلالة هذه الأرقام أكثر وضوحاً عندما نوضح أرقام السكان فى الاعتبار - ٧,١٤٠,٠٠٠ من الأفريقيين ، ٢٥٩,٠٠٠ من الأوربيين :

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٦ ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٧ ، ص ٢١ .

وهكذا نجد أن نسبة الأفريقيين إلى الأوروبيين ٢٧ : ١ ، بيد أن الدخل الأفريقي أقل من نصيب الدخل الأوربي .

وتعكس صناعة التعدين بالاتحاد بصفة خاصة الاستغلال المتزايد للعمال الأفريقيين عبر السنوات العشر الماضية أو أكثر .

جدول ٢٤

السنة	قيمة الإنتاج للمدفن جنيه استرليني	أجور الأفريقيين جنيه استرليني	الأرباح الإجمالية بعد خصم المائدات جنيه استرليني
١٤٥	١٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠
١٥٠	٤٩,٣٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٢٩,٧٠٠,٠٠٠
١٥٦	١٢٩,٣٠٠,٠٠٠	٦,٤٠٠,٠٠٠	٨٠,٢٠٠,٠٠٠

(المصدر : Structure and Growth ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ، جدول ١٣ .)

وفي فترة قصيرة قدرها أحد عشر عاما تقلصت أجور الأفريقيين ، اذا تكلمنا من الناحية النسبية ، من أكثر قليلا من ٢٥٪ من قيمة الأرباح الإجمالية إلى ٨٪ تقريبا . وقد انخفضت هذه الأجور ، بالنسبة إلى القيمة الناتجة ، من أكثر قليلا من ١١٪ إلى أقل من ٥٪ . (١) ومن الواضح أن نصيب الأمد من القيمة المتزايدة التي ينتجها عمال المناجم الأفريقيون قد قد حصلت عليه الشركات . ففي عام ١٩٤٩ كانت الأجور والمرتبات الكلية (بما فيها أجور ومرتبات عمال المناجم الأوروبيين) ، إلى جانب نفقات التشغيل ، تمثل ٥٥,٤٪ من النفقات الكلية لشركات التعدين ، على حين كانت الاستثمارات الإجمالية والمائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والمائدات التي تدفع في الخارج ، تمثل ٣١,٥٪ . ويعلول عام ١٩٥٦ كان الموقف قد انقلب تماما ، فالأجور والمرتبات ونفقات التشغيل لم تكن تمثل

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

غير ٢٧,٣٪ ، على حين كانت الاستثمارات الاجمالية والعائدات والضرائب وتوزيعات الأسهم ، والعائدات التي تلحق في الحادج ، تصل الى ٦١,٧٪ (١)

ويقرر « اتحاد عمال المناجم بروديسيا الشمالية » The Northern Rhodesian Mineworkers Union ، عندما تقدم باقتراح لتأميم صناعة النحاس بالبلاد : أن شركات التعدين قد دفعت ١٥٠ مليون جنيه استرليني في صورة توزيعات أسهم بعد استئصال الضرائب في خلال السنوات العشر الماضية ، على حين أن الاستثمار الكلي في حزام النحاس لا يتعدى مائة مليون جنيه استرليني (٢) .

إن « المزاي الاقتصادية للاتحاد » كانت مجرد عبارة تردد على شفاه معظم من أبلوه . بل كان يستعملها أيضا زعماء حزب العمال ، مثل جيمس كالاجان ، وزير المستعمرات في وزارة الظل العمالية (٣) . وتوضح الأرقام السابقة توضيحا كافيا أن الشركات الأوروبية الكبيرة هي التي تستخلص المزاي الاقتصادية الرئيسية - ولنا فمن المفهوم تماما أن هذه الشركات كانت بين أقوى المدافعين عن إقامة الاتحاد (٤) قبل عام ١٩٥٣ ، وأن تقل إلى اليوم ، بعد خبرة سبع سنوات من مزاياه ، بين أكثر مسانديه قوة ووقار

اولويات التنمية

وتوفر الأرقام الخاصة بالإنتاج الكهربائي تفسير مثيرا للسياسات الاقتصادية الأوروبية تجاه القارة الأفريقية .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٧

(٢) « أفريقيا دايجست » ، عدد نوفمبر ١٩٥٩ ، المجلد السابع ، رقم ٢ ، ص ٤٣ .

(٣) Labour Shadow Cabinet : جرت عادة الأحزاب البريطانية ، وهي في خارج الحكم ، حل أن تقوم بتشكيل وزارة من أعضائها ، تعرف بوزارة الظل ، ومن المفروض أن يكون أعضاء هذه الوزارة غير الرسمية هم أنفسهم أعضاء الوزارة الرسمية عند عودة الحزب إلى الحكم - المرجع .

(٤) المقصود هنا اتحاد وسط أفريقيا - المرجع .

جدول (٢٥)
انتاج الكهرباء في بلاد ومناطق مختارة من أفريقيا
(مليون كيلوات ساعة)

١٩٥٧	١٩٥٦٠	١٩٥٥	١٩٤٨	عام ما قبل الحرب	البلد
٢,٤٨٩,٠	١,٧٤٣,٠	١,٤٤٥,٠	٤٩٧,٢	٢٧٢,٣ (١٩٣٩)	الكنغو القابليكي
٣٣١,٠	٢٨٥,٠	٢٤٣,٠	—	—	نيجيريا
١٤,٣٤	١٤,٠	١٢,٠	٥,١	٠,٨ (١٩٣٧)	سريالونكا
٢٦٨,٠	٢٤٠,٠	٢٠٩,٠	٤٧,٦	١٣,٧ (١٩٣٨)	كينيا
٤٣,٣	٣٧,٠	٣٤,٠	١٥,٤	—	موريشوس
١٤٨,٨	٩٥,٠	٨٠,٠	٦,١	٠,٣ (١٩٣٨)	أوغندا
١,٠٥٤,٠	١,٢٧٢,٠	١,٢٦٨,٠	—	—	روديسيا الشمالية
٩,٥	—	٩,٠	—	—	نياسالاند
١,٣٦٣,٠	١,٣٢٠,٠	١,١٧٩,٠	٢٣٠,٠	٧٩,٥ (١٩٣٨)	روديسيا الجنوبية
٧٢,٥٦	٤٣,٠	٣٩,٠	—	—	إثيوبيا
٣٩,٠	٣٣,٠	٤٤,٠	—	—	أفريقيا الاستوائية الفرنسية
٦٢,٤	٥٨,٠	٥٧,٠	٢٤,٩	١٣,٣ (١٩٣٧)	مدغشقر
١٦٨,٠	١٣٨,٠	١١٧,٠	٢٠٢,٠	٨,٤ (١٩٣٧)	أفريقيا الغربية الفرنسية
٢٨٢,٠	٢٣٦,٠	٢٤٦,٠	—	—	غانا
٣٠,٥٤	—	٢١,٠	٩,٥	١,٠ (١٩٣٧)	ليبيريا
٩٥,٨	٧٧,٠	٥٢,٠	٢٢,٥	٧,١ (١٩٣٧)	أنجولا
٨١,٨	—	٥٣,٠	١٨,٤	١١,٣ (١٩٣٧)	موزمبيق
٦٠,١	٤٧,٠	٤٥,٠	١٦,٧	—	لسودان
١٨,٩٤٧,٠	١٧,٦٥٩,٠	١٦,٣٥١,٠	٩,٤٨١,٠	٥,٣٣٦,٠ (١٩٣٧)	الاتحاد جنوب أفريقيا

(المصدر : Labour African Survey ، جدول ١٦ ص ٦٧٦ ، مكتب العمل الدولي ، جنيف ، ١٩٥٨ .
 (تم جمعها من الأمم المتحدة : Review of Economic Conditions in Africa, 1951 من ص ٥٦ ؛
 Economic Activity in Africa, 1950 to 1951 ، ص ٤٠ ؛ Economic Developments in Africa, 1956-7 ،
 ص ٨١ .) وقد أعلنت أرقام عام ١٩٥٧ من BCSA ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .)

ويتركز إنتاج الكهرباء بصورة رئيسية في تلك المناطق التي : (١) تعتمد أساسا على الأنشطة التعدينية و/أو (ب) بها تركز جواهر من المستوطنين البيض - أي الكنفو البلجيكي وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا (١) . وعلى النقيض من ذلك فإن تلك المناطق التي تقوم أساسا على الزراعة ، سواء من أجل الاستهلاك المحلي أو من أجل المحاصيل النقدية ، لم تتم تنمية إنتاج الكهرباء بها إلا في نطاق محدود للغاية ، حتى في حالة كينيا التي بها عدد كبير من المستوطنين البيض (٢) .

ومن الأمور المنورة للأذهان أن تشير إلى أنه في غانا ونيجيريا ، بقدر ما انضلت التنمية الاقتصادية للبلاد إلى أيدي الأفريقيين بصورة مباشرة أكثر ، حدثت تنمية ذات دلالة في إنتاج الكهرباء . ولا ريب أن الظاهرة نفسها مستجدة في غينيا بعد أن تزعزت فيها أمس السيطرة الفرنسية .

إن الصين وقت تحررها في عام ١٩٤٩ كانت أكثر تأخرا من أفريقيا فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ، بيد أنه ما إن اترع الشعب الصيني مصير بلاده بين أيديهِ ، ومن ثم أصبح بقدرة أن يمتلك موارده الخاصة ، حتى تجاوز أفريقيا .

جلول ٢٦

إنتاج الكهرباء (مليون كيلوات - ساعة)

الصين			أفريقيا		
١٩٤٩	٠٠	٤٣٠٠	١٩٤٨	٠٠	١٠,٦٧٦
١٩٥٨	٠٠	٢٧,٥٠٠	١٩٥٦	٠٠	٢٣,٣٩٢
١٩٥٩	٠٠	٤١,٥٠٠	١٩٥٧	٠٠	٢٩,٨٠٠

(المصادر : New China News Agency ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ ؛ African Labour Survey ،

المرجع السابق ، جدول ١٦ ص ٦٧٦ ؛ ECSC ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .)

(١) تلك هي أيضا المناطق التي حصلت على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي - وقد وجه هذا الاستثمار أساسا إلى الثروة المعدنية .

(٢) جدير بالذكر أيضا أن كينيا تحصل على إمدادات الكهرباء من أوغندا .

في عشر سنوات زاد إنتاج الصين من الكهرباء بما يقرب من عشرة أمثال ؛ وفي تسع سنوات زاد إنتاج أفريقيا ثلاث مرات . وفيما سبق كانت الصين لا تنتج من الكهرباء سوى خمس ما تنتجه أفريقيا ؛ أما الآن فهي تنتج أكثر منها بما يقرب من الخمسين .

بيد أن ما يحتاج إليه أفريقيا ليس فقط كمية الكهرباء . فتنمية الكهرباء في الصين تتصل مباشرة بالتصنيع الأماسي من ناحية ، وبكهربة بيوت الشعب والمزارع من ناحية أخرى . ومع ذلك فإن ناتج الكهرباء في أفريقيا يكاد يكون مخصصا كلية للمصالح الأوربية - لبيوت الأوربيين ومزارعهم ، وللمشروعات الأوربية ؛ على حين أن بيوت الأفريقيين على نطاق الجزء الأكبر من أفريقيا لا تعرف الإضاءة الكهربائية . وعلاوة على ذلك ، وبصرف النظر عن اتحاد جنوب أفريقيا ، وإلى حد ما في الكونغو البلجيكي وروديسيا الجنوبية ، لا يرتبط إنتاج الكهرباء بتنمية الصناعة الأماسية ، وإنما بالتعدين (مثال ذلك النحاس الإلكتروليتي^(١)) - في روديسيا الشمالية) والمسابك وأفران الصهر ومعامل التكرير .

وفي جنوب ووسط أفريقيا كانت الثروة المعدنية هي التي جذبت المصالح والاستثمارات الغربية في الماضي ؛ كما ظلت إلى اليوم عامل الجذب الأماسي للاستثمارات فيها وراء البحار .

ولقد كان عام ١٩٥٤ عام ازدهار نموذجياً ، ففيه وصلت المكاسب المتحققة من تصدير المعادن - باستثناء اليورانيوم - إلى ما يقرب من ٦٢١ مليون دولار ، من مجموع قيمة الصادرات وقلته ١,٢٢٨ مليون دولار في اتحاد جنوب أفريقيا ، ٢٨٧,٣ مليون دولار من ٣٥١ مليون دولار في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية^(٢) ، ٢٣٨ مليون دولار من ٣٧٠,٨

(١). *Electrolytic copper* : أي إنتاجه بالتحليل الكهربائي ، والمصطلح مأخوذ من

وسم المصطلحات الفنية - المترجم .

(٢) ذكر المؤلف روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية هنا بعبارة *الروديسيين Rhodesia* . وبذلك اعتبرهما منطقة واحدة ، وتكون المناطق الثلاث التي أشار إليها في الفقرة أربع مناطق وليس ثلاثاً ، هي روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوب أفريقيا والكونغو . هذا وقد جرت عادة كثير من الكتاب الغربيين على الإشارة إلى هذين البلدين بعبارة *الروديسيين* - المترجم

مليون دولار في الكتفو وكانت المعادن أيضا هي المغنطيس الرئيسي للاستثمار الأجنبي . ومن بين عشرة آلاف مليون دولار امتشرت في أفريقيا منذ عام ١٩٤٧ ، وُجّه أكثر من أثنى مليون دولار إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، وقراءة أثنى مليون دولار إلى الكتفو ، وألف مليون دولار إلى روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية (١) . وهكذا امتصت ثلاث مناطق (١) ، يبلغ مجموع سكانها حوالي ٣٣ مليون نسمة ، نصف رأس المال المستثمر في قارة يبلغ عدد سكانها قرابة مائتي مليون نسمة . (٢)

وتوضح دراسة خطط التنمية الحديثة والحارية بالنسبة لمختلف مناطق القارة أن الأموال توجه بدرجة كبيرة لتنمية النقل ، أى في المحل الأول لتجريد أفريقيا من ثروتها المعدنية .

وليس ذلك ، كما أكدت نى ايكونومست ، بالأمر الحديدي في أفريقيا . ولقد كانت تنمية المعادن وتنمية النقل تتطابقان بصورة لا تكاد تغير . وبصرف النظر عن بعض خطوط السكك الحديدية الاستراتيجية ، مثل خط سيراليون أو خط كينيا - أوغندا ، فإن إنشاء شبكة للطرق أو للسكك الحديدية كانت تحفزه ضرورة نقل الصادرات إلى الساحل ؛ ويقطع نقل المعادن مسافات طويلة مما يجعل إنشاء السكك الحديدية عملا مجزيا .

وإن الماس والذهب يمدان الأساس لنظام خطوط السكك الحديدية بجنوب أفريقيا . كما أن التنقيب عن الذهب ، واكتشاف الفحم في وانكي ، وبند العمل في حزام النحاس ، قد حددت مسار وطبيعة الخطوط الأولى للسكك الحديدية في روديسيا . لقد ربط النحاس كاتانجا أول الأمر بروديسيا ، ثم ربطها بعد ذلك بتنمية خطوط السكك الحديدية في أنجولا وموزمبيق . (٣)

ومنذ الحرب العالمية الثانية ، ومن أجل مواجهة الزيادة الكبيرة في ناتج وتصدير المعادن ، والمنتجات الأخرى بصورة جزئية ، وجهت نسبة كبيرة

(١) انظر ساشية (٢) بالصفحة السابقة - المترجم .

(٢) African Revolution ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨ .

من الاستثمارات في أفريقيا إلى تنمية الموانئ والمرافئ ، ومد خطوط السكك الحديدية ، وإنشاء طرق ومطارات جديدة . ففي خطة السنوات العشر ، ٤٩-١٩٥٩ ، بالكنتو تم تجنب ٤٤٪ من مجموع نفقات الخطة ، وقدره ألف مليون دولار ، لإدخال تحسينات على النقل بالطرق والسكك الحديدية ، وعلى نظام النقل النهري بالكنتو (١) . كذلك وضعت خطة أخرى تبلغ نفقاتها سبعين مليون من الدولارات لتنمية الطرق ، ودعم هذه الخطة قرض قدره أربعون مليون من الدولارات من البنك العالمي . ومن خطة التنمية باتحاد وسط أفريقيا ، التي يبلغ مجموع نفقاتها ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، خصص حوالي ربع هذا المبلغ لتحسين النقل . ونجد الصورة نفسها في اتحاد جنوب أفريقيا ، إذ أن الخطة الأولى ، التي كانت تقضى بإفاق ١,٤٠٠ مليون دولار على تنمية النقل بالسكك الحديدية ، اتضح أنها غير كافية ، وأن أول قرض من البنك العالمي ، وقدره ١٦٠ مليون دولار ، قد أعقبه اعتماد آخر قدره ٢٥ مليون دولار . وفي السنوات الثلاث التالية تعين لإنفاق مبلغ آخر قدره ٥٦٠ مليون دولار . (٢)

وفي أفريقيا الغربية أيضا كانت هناك تنمية ماثلة للنقل ، وكان يوجه ٣٠٪ من رأس المال الحديد في المناطق البريطانية ، و ٥٠٪ في المناطق الفرنسية ، إلى النقل وحده (٣) . ومن المبالغ المقررة لبرامج التنمية في نيجيريا ، عبر الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٢ ، وقدرها ٣٣٩,١ مليون جنيه استرليني ، خصص مالا يقل عن ١٢٠ مليون جنيه استرليني ، أي ٣٦٪ من المجموع ، لتنمية النقل - ومعظمه طرق برية وخطوط للسكك الحديدية . ومن بين أكبر المشروعات الرأسمالية المخططة مد خط جديد للسكك الحديدية طوله أربع مائة ميل ، ومستبلغ تكلفه هذا الخط عشرين مليون جنيه استرليني . ومن المتوقع أن يؤدي مده إلى تشجيع إنتاج محاصيل التصدير (٤) .

(١) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٩ .

(٤) «وست أفريكا» ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٩ ، ص ٨٢٢ .

وفي ليبيريا تستثمر « شركة المعادن الليبيرية الأمريكية السويدية »
Liberian American-Swedish Minerals Company (L.A.M.S.O.)

مائتي مليون دولار لاستغلال خام الحديد في نيمبا^(١)، على حدود غينيا . كتب بيتر
دوفال - سميت يصف ذلك قائلا إن هذه الأموال مستوى «جبلًا يبلغ
ارتفاعه أربعة آلاف قدم ، ويكاد من الناحية العملية أن يكون حديدًا صلبًا .
إن هذه الأموال متبني خطا للسكك الحديدية طوله ٢٠٠ ميل ومنشآت
موانئ » ، وذلك لنقل الخام إلى الخارج^(٢) . وعلى الرغم من أن ليبيريا
مستحصل على ٥٠٪ من الأرباح ، متذهب الخمسين في المائة الأخرى إلى
الاحتكارات الأجنبية ، كما أن الحديد الخام كله سيلعب إلى خارج ليبيريا .
وعلى الرغم من احتياطات ليبيريا الماثلة من الحديد الخام ، لا توجد خطط
لتنمية صناعة محلية للحديد والصلب . إن الاستثمارات الغربية لاستهداف
بناء اقتصاد ليبيريا ، وإنما تستهدف تصعيد النهب المباشر للثروات الطبيعية
بالبلاذ .

وبالنسبة للمناطق الأفريقية الخاضعة للاحتلال الفرنسي ، فقد شاهدت
بدورها التركيز نفسه على النقل . « إن نصف الأموال المبرجة في خطة
التجديد الفرنسية الأفريقية French African Modernisation Plan (٤٦) -
١٩٥٣) قد أنفق على النقل ، وكذلك ربع أموال الخطة الثانية (٤-١٩٥٧) . »^(٣)

(١) Nimba : جاء في كتاب «الاقتصاد الأفريقي» ، الدكتور محمد رياض والدكتور
كوثر عبد الرسول (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢) ، أن خام الحديد قد اكتشف
مؤخرًا في ليبيريا في منطقة بوتو Putu ، وأن شركة سويدية أمريكية تقوم باستغلاله
(ص ٣٧٤) . كما جاء بالكتاب نفسه أيضا ، ص ٣٧٥ ، أن خام الحديد قد اكتشف في ساحل
العاج في عام ١٩٦٠ في جبال نيمبا بالقرب من ميناء جران لاهو Grand Lahou . هذا وقد
أوردت هذين الاقتباسين بسبب ما ساورني من شك في أن ثمة خطأ قد وقع فيه المؤلف فذكر
نيمبا بدلا من بوتو ، إذ إن الموسوعة البريطانية تشير إلى وجود جبال نيمبا بساحل العاج
- المترجم .

(٢) « دليل تلجراف » ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٥٩

(٣) شيرل وليامز : «How Africa is Rich» في « نيو تونيتي ستري » ، عدد

أبريل ١٩٥٩ ، ص ٤٠٨ .

وفيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ أُنقِذَ في أفريقيا الشرقية حوالي ٤٨ مليون جنيه إسترليني على تنمية الموانئ والسكك الحديدية . (١)

إن تنمية النقل في أفريقيا ، شأنها شأن زيادة الناتج من الكهرباء ، تكاد أن تكون مخططة كلية لمواجهة احتياجات المنشآت والمشاريع الصناعية ومناطق الاستيطان الأوربية . وبالنسبة لأغلبية الأفريقيين ، الذين يعيشون على زراعة الأرض ، تكون الطرق قليلة ومسيئة ، كما أن خطوط السكك الحديدية ليست في متناولهم . إذ لا تمتد في داخل القارة سوى بضعة خطوط للسكك الحديدية ، وهذه الخطوط لا تمتد إلا إلى مناطق التعدين أو إلى المراكز التي تجمع فيها محاصيل التصدير لنقلها إلى الموانئ حيث يتم شحنها إلى الخارج . ومعظم خطوط السكك الحديدية خطوط مفردة ، تحمل ثروة أفريقيا إلى الموانئ التي يتم فيها شحنها على ظهر السفن . وأنظمة النقل معدة لأغراض تتجاهل بصورة طبيعية مصالح واحتياجات الأفريقيين أنفسهم ، الذين من الأرجح أن يكون نصيبهم من خدمات النقل أسوأ من مثيله لدى شعوب العالم أجمع . وقبيل حصول غانا على استقلالها السياسي كثرت شكاوى أهالي ساحل الذهب من عدم وجود جسر يعبرون عليه أحد الأنهار ، ومن أن عليهم أن ينتظروا طوال الليل إلى أن تصل المعبدة ، على حين وتمضى الحكومة في طريقها لإنشاء خط مزدوج للسكك الحديدية من تاكوراى إلى تاركوا (٢) لنقل المنجنيز ، وذلك لا لشيء إلا لتيسير الاستيلاء على كميات هائلة من المنجنيز وغيره من معادنا لإثراء دول أخرى (٣) . وبالمثل تقوم مجموعة من الشركات تنتمي إلى أربع دول — ميفرما Miferma (٤) (فرنسية وبريطانية وإيطالية وألمانيا غربية) — بإنشاء خط للسكك الحديدية طوله أربعمائة ميل ، يمتد من مناجم موريتانيا الغنية بحام

(١) المرجع نفسه ، ص ٤٠٨ .

(٢) Tarkwa : انظر ، ص ٥٧٢ — المترجم .

(٣) «أكرا ليفتنج نيوز» ، عدد ١٤ نوفمبر ١٩٥٠ ، نقلًا من ر. ألفونس هتون :

Decision in Africa ، ص ٧٩ .

(٤) Société Anonyme des Mines de Fer de Miferma .

الحديد العالي الدرجة عند فور جورو (١) إلى البحر ، عند ميناء بور إيتين (٢) ، حيث سيتم تطوير الميناء ليستطيع استقبال السفن التي تريد حملتها على متين ألف طن . ومسير قطاران في اليوم ، حمولة كل منهما عشرة آلاف طن لنقل الخام الثمين إلى الميناء . والمهدف الأول هو أربعة ملايين طن من الخام كل عام ، على أن يزداد الناتج مستقبلا إلى ستة ملايين طن .

ويوجد الخام في هذه المنطقة - ويقدر بحوالي ٢١٥ مليون طن - في كتلة جيرية هائلة يبلغ طولها ثمانية عشر ميلا ، وارتفاعها أثنى قدم . وللحصول على هذا الخام «بنيني قطع قطاعات بكاملها من الجبل» (٣) . وقد أعلن مسيو جان بنيسارد ، مدير المنجم : «عسلما تنتهي ، لن يكون هناك لانمسكيب» (٤) .

ومستحفظ حكومة موريتانيا بمقتضى الاتفاق ، بنصف الأرباح ، بيد أنها لن تحتفظ بشيء من الخام لتنمية صناعتها الخاصة . وعندما تكون مجموعة «ميفرما» قد أنهت مهمتها ، فإنه في نهاية الأمر لن يكون هناك لانمسكيب» ، وسيظل اقتصاد موريتانيا اقتصاد مستعمرة شديد التأخر .

وثمة غرض تستهدف خدمته النفقات الضخمة على الطرق والسكك الحديدية والأنهار والموانئ والمطارات - وهو غرض عسكري واستراتيجي ، ويكون الشعب الأفريقي على حق عندما يؤكد أن ذلك بدوره ليس للدفاع عنهم أو عن مصالحهم ، وإنما لحماية المقتصبين الإمبرياليين ، وبث الرعب والخوف في صفوف الحركات الوطنية الأفريقية ، وتوفير القواعد وقاطع الوثوب للعلوان على البلاد الأخرى ، وبخاصة الاتحاد السوفيتي والأراضي الغنية بالبترو في الشرق الأوسط .

-
- (١) Fort Gouraud : لا توجد كثير من الحدود المشتركة مع ريودورو Rio de Oro الإسبانية . وتوجد بالقرب منها مناجم الحديد في كيديا إجيل . ولكل الجنوب منها توجد منطقة أخرى غنية بالحديد تسمى «جليلات الخضراء» - للترجم .
- (٢) «Port Etienne» : انظر ، ص ٧٢ - للترجم .
- (٣) في تيمس ، عدد ١٢ ديسمبر ١٩٥٩ .
- (٤) المرجع نفسه .

وبشكل عام فإن خطط التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، التي تنفذها مختلف الدول الامبراطورية ، تكون خططاً لتنمية البنيان السفلى ، أى المواصلات والخدمات التي تمكن المستعمرين من مواصلة استغلال المواد الأولية في أفريقيا ، ومن زيادة هذا الاستغلال حدة . أما التصنيع الحقيقي فيُعَفَل عن عمد .

وإن الانحياز بشكل عام هو إلى تنمية الصناعات المتعلقة بتصنيع المنتجات الأولية المحلية ، مثل استخراج زيت النخيل ، وحلج القطن ، وتصنيع قصب السكر ، والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ، ومعظمها وإن لم يكن بصورة دائمة يقوم على المواد الأولية المحلية ، والصناعات التي توفر مواد البناء التي تشكل مادة منها ، وهى الأسمنت ، أهمية خاصة (١)

ومن المسلم به في معظم المناطق أن التنمية الصناعية «تقتصر إلى حد كبير على التصنيع الأولي للمنتجات الزراعية» (٢) . «ولا توفر» الدول الاستعمارية «مسوى المساعدة المالية العامة المحددة لإقامة وتنمية الصناعات التحويلية في المناطق التي تخضع لإدارتها» (٣) .

وقد جاء بالوثائق التي وضعت تحت تصرف لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ في عام ١٩٥٦ ، أنه فيما يتعلق بأقاليم المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ كان هناك «اتجاه لإعاقة إقامة أية صناعات يمكن أن يكون لها أثر معاكس على المبيعات من السلع المصنوعة في البلد الأم» (٤) ولا ريب أنه توجد دوافع مماثلة حول الإعاقة الرسمية للتصنيع في أفريقيا . كما أن أصحاب شركات النقل البحري الإمبريالية عازفون بلورهم عن رؤية نمو

(١) NSG ، المرجع السابق ، ص ٩-١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

(٤) Industrial Activity in Selected Areas of the South Pacific ، البحث

لجنة ديم ٩٠ ، لجنة المنطقة الجنوبية من المحيط الهادئ South Pacific Commission ،
نوميا ، ١٩٥٦ .

الصناعات التحريلية التي يمكن أن يؤدي إلى هبوط في الواردات التي اعتادوا شحنها إلى المناطق المعنية ، لأن مثل هذه الصناعة التومية تستمر إلى كسر احتكار أسعار «المؤتمر» ، بشحن بضائعها على خطوط غير مرتبطة بالمؤتمر ، أو على خطوط يملكها أفريقيون .

ويمكن أن ترى ثمار هذه السياسة ، سياسة الإغفال المتعمد للتصنيع ، إن لم يكن منعه تماما ، لافي الافتقار إلى التصنيع فقط ، وهو أمر سائد في معظم أفريقيا ، وإنما أيضا في النقص الخفيف في الأموال التي تخصص للأغراض الصناعية في مختلف خطط التنمية التي تضعها الدول الإمبريالية في أفريقيا .

فمن بين ١٤٨ مليون جنيه إسترليني خصصت فيما بين عامي ١٩٤٦ ، ١٩٥٦ ، بمقتضى «قانون المملكة المتحدة لتنمية ورفاهية المستعمرات» United Kingdom Colonial Development and Welfare Act ، لم يوجه للتنمية الصناعية بصورة مباشرة سوى ٥٤٥,٠٠٠ جنيه إسترليني ، أي أقل من ٠,٥٪ (١) . ومن بين قروض قيمتها ٥٥ مليون جنيه إسترليني ، قلعت فيما بين عامي ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، للمستعمرات البريطانية تحت إشراف «شركة تنمية المستعمرات Colonial Development Corporation» ، لم يذهب غير ٧٪ للصانع ، وحصلت الزراعة والغابات على ٣٢٪ ، والتعليم على ١٣٪ (٢) . وفي أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الامتوائية الفرنسية ومدغشقر لم يوجه للتنمية الصناعة (٢) سوى أقل بكثير من ١٪ من الالتزامات التي اعتمدت في ديسمبر ١٩٥٤ (٧٠٩ مليون فرنك من ٢٤٢,٠٠٠ مليون فرنك) .

وقد بلغت المبالغ المخصصة للتنمية الصناعية ، بمقتضى خطة F.I.D.E.S. (١)

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٢ ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٣ ، ص ٢٩ .

(٣) Economic Conditions in Non-Self-Governing Territories, 1953-56 .

الأمم المتحدة - مارس ١٩٥٧ .

(٤) الحروف الأول من Fonds d'Investissement pour le Développement

Economique et Social ، مستأهوا أموال استثمارات تنمية الاقتصادية والاجتماعية - المترجم .

الأولى للمناطق الفرنسية فيما وراء البحار ، بالنسبة للفترة ٤٩-١٩٥٣ ، أقل من ٠,٥٪ من المجموع ؛ على حين وجّه ٦٥٪ تقريبا إلى البنيان السفلى (النقل والمواصلات) (١). وفي تقديرات خطة العشر سنوات للكتنغو البلجيكي ٤٩-١٩٥٩ ، لا تظهر الصناعة حتى كبنء من بنودها ؛ (٢) كما أن خطة التنمية لنيجييريا ، عن الفترة ١-١٩٥٦ ، قد خصصت للصناعة ٣,٥٪ من مجموع الاعتمادات ؛ ولم تخصص الخطط الخاصة بالفترة ٥٥-١٩٥٦ سوى ١,٣٪ للغرض نفسه . (٣) وفي كينيا نجد أن الهدف الرئيسى لسياسة التنمية هو زيادة التوسع فى الزراعة الأفريقية (٤) . ولذا لا تظهر الصناعة على الإطلاق فى برنامج التنمية بكينيا عن الفترة ٤-١٩٥٧ . (٥)

وتم عادة الدفاع عن هذا الإهمال الصريح للتصنيع وللصناعة التحويلية على أساس أن «الأموال العامة» تنوء بأعباء توفير البنيان السفلى الجوهرى الذى ينبغى أن يمكن رأس المال الخاص من تنمية الصناعة .

«إن التصنيع من الناحية الجوهرية هو وظيفة المشروع الخاص . ومهمة الحكومة هى ترويد المباشرة الفردية بالبنيان الأساسى الضرورى . ولا تتخذ السلطات العامة أى إجراء إلا فى حالات استثنائية ، عندما لا يكون المشروع الخاص راغبا فى إقامة صناعة محققة للمصلحة العامة» . (٦)

إن المستثمرين الأفراد لا يملكون أى ربح سريع وسهل فى الطرق والكبارى والسكك الحديدية وإمدادات المياه والموتىء والمطارات ، ولا حتى فى مشروعات القوى ؛ على حين أن الخلفاء الاجتماعية الأساسية - المستشفيات والمدارس وهلم جرا - لا توفر أية أرباح على الإطلاق . وهذه التسهيلات

(١) N.S.G. ، المرجع السابق ، جدول ٤ ، ص ٣٠ .

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٨ ، ص ٣٣ .

(٣) المرجع نفسه ، جدول ٩ ، ص ٤٢ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٢ .

(٥) المرجع نفسه ، جدول ١١ ، ص ٤٤ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٦٦ .

تم تميمتها من أجل المستثمر الفردى ، حتى يمكنه أن يواصل جنى أرباحه من أكثر الثروات التي يعول عليها ضخامة ، والتي من المهم وجودها في المواد الأولية الأفريقية .

والحقيقة أن هذا التقسيم للعمل بين رأسمال « عام » ورأسمال « خاص » قد اعترف به صراحة تقرير أعدته « منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي » O.E.C.D. في عام ١٩٥١ ، وهو التقرير الذي تناول حفظ التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى . يقول التقرير إنه « يحدث عادة ألا يكون ممكنا لعدة سنوات قادمة تحقيق أى ربح » من إنتاج رأس المال على شراء المعدات الأساسية اللازمة للمشروعات الإنتاجية . « وهذا هو السبب في أن رأس المال الخاص لا يكون وشيكاً في بعض الأحيان ، وفي أن رأس المال العام يتعين عليه أن يحل محله » . وقد أخذ البنك العالمى بالراى نفسه ، في تقرير له عن الفترة ٤٦-١٩٥٣ ، إذ أكد أن قروض البنك توجه في المحل الأول للمرافق الأساسية « التي تعد شرطاً جوهرياً لنمو المشروع الخاص » . ويقول التقرير ، وهو يصف هذا النشاط بأنه اتخذ « الخطوات لتشجيع وجود مناهج أكثر ملائمة للمشروعات الخاصة » :

« إن التركيز المفرط على الصناعة من أجل الصناعة ، وعلى الصناعة الثقيلة قبل كل شئ ، يمكن أن يترك للبلد المتخلف شكل التنمية دون جوهرها ... وبشكل عام ينبغي أن يستخدم رأس المال حيث يحقق أكبر عائد ممكن . »

إن البنك يضع في اعتباره بوضوح تحقيق « أكبر عائد ممكن » للمصالح الغربية ، لا لشعوب المناطق المتخلفة من العالم ؛ ذلك أن الصناعة الثقيلة في الواقع هي الجواهر الحقيقية للتنمية الاقتصادية ، والمؤشر الحقيقي للنمو والاستقلال . ومع ذلك فإن المستثمرين الغربيين ، كما رأينا ، لا يتخلون جانب التصنيع في أفريقيا ، وإنما هم يهللون على التقيض من ذلك إلى الإبقاء

على هذه القارة الضخمة الغنية كملحق للمواد الأولية ومصدر لكسب الدولارات :

ولما فإن التنمية الصناعية ، باستثناء اتحاد جنوب أفريقيا ، وبدرجة أقل بكثير الكنفو الهلجيكي وروديسيا الجنوبية ، تظل إلى حد كبير مسألة هاشية . وبصرف النظر عن مصانع الأسمنت ، فإن الإطار المتعاد لمناطق مثل نيجيريا وكينيا وأوغندا ، هو على سبيل المثال مصانع الأغذية المحفوظة ، وورش قطع الأخشاب ، ومصانع الكبريت والصابون والمطاط والظوب والحجر وأكياس الحوت والبسكويت والكرتون ، ومصانع تنتج شيئا من الملابس والمنسوجات . وفي معظم مناطق أفريقيا تكون الصناعة وفق هذا النمط ، أما التصنيع الآسامي فلا يوجد له أثر .

ولا يعنى ذلك أن التصنيع في حد ذاته يمكن أن ينقذ الشعب الأفريقى . مما يعانيه من فقر وقهر . واتحاد جنوب أفريقيا خير دليل على ذلك . ففي هذا البلد شاهدت الأحوال الخمسة عشر الماضية نموأ سريعاً في الصناعة ، كما يعد اتحاد جنوب أفريقيا من جملة نواح بلدأ صناعياً بارزاً . ومع ذلك كانت هذه التنمية بالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون في المعازل مقترنة بتماسر وآلام لا توصف ، كما أوضحنا في الفصول السابقة . وبالنسبة للأفريقيين الذين يقيمون في المدن أيضاً ثبت أن التوسع الصناعى كان فاجعاً وجالبا للنكبات . ولا عجب أن كان متوسط توقع الحياة للأفريقى في اتحاد جنوب أفريقيا هو ستة وثلاثون عاماً . (١)

وللذلك يسعى الشعب الأفريقى إلى القيام ، جنباً إلى جنب مع التصنيع ، بتغييرات أساسية أخرى في أحواله الاقتصادية والاجتماعية . إن كل من يحكم أفريقيا ، وملك ثرواتها ، يكون بيده أن يقرر كيفية توزيع هذه الثروات . وما دامت أفريقيا يحكمها الإمبرياليون والمستوطنون البيض ، يوجد حاجز

(١) الأستاذ فيودور چيلان ، جامعة ناتال ، في محاضرة عنوانها : Chronic Malnutrition in Africa ، أعيد نشرها في « ستار » (جوهانسبرج) ، ٤٤ ، ٤٥ إبريل ١٩٥٧ .

سياسى قوى يحول دون تمتع الشعب الأفريقى بالقدرة على التحكم فى ميره
الاقتصادى والاجتماعى الشرعى العادل . وهكذا ينظر إلى إنهاء الإرهاب
الإمبريالى الراهن ، وكسب الاستقلال السياسى ، على أنهما الخطوة الجوهرية
الأولى للقضاء على فقر القارة الأفريقية .

وقد بذل الاستعماريون وغيرهم محاولات كثيرة لإخفاء الأسباب
الحقيقية للفقر الأفريقى . وشارك الفايون بلورهم فى اللعبة ، فمستر كرينش .
جونز يؤكد أن مشكلات المستعمرات لا يمكن حلها « بكليشيات حول
الإمبريالية والاستعمار » . (١) وكتبت فى تيمس مؤيدة هذا الزعم الفايون
قائلة : « إن التسليم بأن الرأسمالية الجشعة ، والاستغلال الخالى من الرحمة ،
ليسا هما السبب فيما هو خطأ بالبلاد المتخلفة ، هو الذى يكسب المجلد الجديد
للمقالات القافية قيمته » . (٢)

وإنى أأمل أن تكون الأدلة التى قدمتها فى الصفحات السابقة قد أكدت
بصورة كافية أن «الرأسمالية الجشعة والاستغلال الخالى من الرحمة» هما
حقيقة سببا للفقر الأفريقى . وتلك هى بلا جدال النتيجة التى وصل إليها
الشعب الأفريقى ، وهى التى تفسر نضاله بكل هذا التثبث والعناد ، وبكل
هذه الشجاعة وهذا التصميم ، لوضع حد للاستعمار والإمبريالية فى كل
ركن من قارته النسيحة ، وفى كل صورة يمكن أن يتخللها .

(١) New Fabian Colonial Essays ، لندن ، ١٩٥٩ .

(٢) «فى تيمس» ، عدد ٣٧ ، أغسطس ١٩٥٩ ، فى تعليق لما هيل الكتاب السالف الذكر .

الفصل التاسع

أفريقيا تنهض على قدميها

على الرغم من أن حركات التحرر الوطني في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم يقو ساعدها ، بل درجة تكفى لصد لإرهاب الاستعمار ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لا ينبغي افتراض أن هذه الحركات تعد كلية من ظواهر ما بعد الحرب . فالشعب الأفريقي لم يمنع قط للغزو والقمع الأجبيين ، بل حارب حريا متصلة ، دفاعاً عن نفسه ضد الغزاة في بادئ الأمر ، ثم بعد الهزيمة احتجاجاً على نتائج الغزو . وفي القرن العشرين اتخذت هذه المساعي أهمية جديدة وآفاقاً جديدة ، وبدأت تكتسب ملامح مميزة جديدة تماماً . وحدثت إضرابات ومظاهرات سياسية ، وكانت هناك ثورات وانتفاضات على نطاق الأمة ، وشرعت الأحزاب السياسية في الظهور . ولا ريب أن كل صور النضال هذه ، في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، قد ساعدت على تمهيد الطريق للتطورات التالية ؛ على الرغم من أنه لم يكن هناك إلى ذلك الوقت ، إذا تكلمنا بشكل عام ، تنظيمات سياسية أفريقية متماسكة ودائمة وعلى نطاق الأمة ، ذات أهداف محددة بوضوح وبرامج موجهة بصورة مباشرة نحو كسب الاستقلال الوطني الكامل . وكانت المطالب التي تشكل بل درجة أكبر قاميا مشتركة في برامج هذه الأحزاب تتعلق بالإصلاح ، لا بالقضاء على الحكم الاستعماري . ذلك أن عصر الأحزاب السياسية الوطنية ، ذات الأساس الجماهيري العريض ، والمطلب الذي لا لبس فيه بالاستقلال — والتي استقرت في كل منطقة أفريقية على حدة — لم يبدأ في الواقع إلا بعد عام ١٩٤٥ .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية حلاً فاصلاً في التاريخ الأفريقي ، كما أن انتصار عام ١٩٤٥ قد أسفر عن مرحلة جديدة في نضال الشعب الأفريقي .

ومنذ الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد تكونت معظم الأحزاب السياسية الوطنية الأفريقية : المجلس الوطني لينجربيا والكمرون (١) عام ١٩٤٤ ، حزب الميثاق الشعبي لغانا (عام ١٩٤٩) ، الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (انكانو) (عام ١٩٤٦) ، المؤتمر الوطني لأوغندا (٢) (عام ١٩٥٢) ، الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا (الثانو) (عام ١٩٥٣) ، المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية (٣) (عام ١٩٤٧) (٤) ، المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية (عام ١٩٥٧) (٥) ، المؤتمر الوطني الأفريقي لبنامالاند (٦)

(١) National Council of Nigeria and the Cameroons N.C.N.C. : انظر ، ص ٤٥١ - المترجم .

(٢) Uganda National Congress U.N.C. : انظر ، ص ٤٥٣ - المترجم .

(٣) Northern Rhodesian African National Congress A.N.C. : انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم .

(٤) بعد إقامة اتحاد وسط أفريقيا في عام ١٩٥٣ ، حدثت انقسامات في داخل المؤتمر الوطني لأفريقيا لروديسيا الشمالية ، مؤدية في نهاية الأمر ، في عام ١٩٥٨ ، إلى استقلالات بجاهيرية ، وإنشاء منظمة جديدة أكثر اتساقاً في عدائها للاستعمار ، هي المؤتمر الوطني لزامبيا ، Zambia National Congress (انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم) . وبعد حظر المؤتمر الأفريقي لزاسيا ، في عام ١٩٥٨ (البام الصحيح هو ١٩٥٩) ، وهو العام الذي أعلنت فيه حالة الطوارئ في كل من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية . انظر ، ص ٥١٢ - المترجم) ، في أعقاب الأزمة في وسط أفريقيا ، قامت منظمة جديدة هي وحزب الاستقلال الوطني للتقدم United National Independence Party (انظر ، ص ٤٥٤ - المترجم) ، برئاسة كينيث كاوندا الذي كان رئيساً والمؤتمر الوطني لزاسيا .

(٥) في روديسيا الجنوبية تكون المؤتمر الوطني الأفريقي أصلاً في وقت مبكر ، في العشرينيات ، بيد أنه لم يمتد طويلاً ، وأعيد تأسيسه في عام ١٩٥٧ . وقد حظر في عام ١٩٥٩ ، وقام بدلا منه والحزب الوطني الديمقراطي National Democratic Party كاستمرار له . (انظر ، ص ٤٣٩ - المترجم) .

(٦) Nyasaland African National Congress : انظر ، ص ٤٥٥ - المترجم .

(عام ١٩٤٤) (١) ، التجمع الديمقراطي الأفريقي (٢) (عام ١٩٤٦) (٣) ، كما تكون في الفترة الأخيرة حزب أباكو (!) ، والحركة الوطنية الكونغولية (٥) ، وحزب التضامن الأفريقي (٦) ، وأحزاب أخرى في الكونغو البلجيكي ، وتكونت حديثاً المنظمات الوطنية في أنجولا وموزمبيق (٧) .

وهذه الأحزاب جميعاً تنتمي إلى عصر ما بعد الحرب ، بل إن بعضاً منها قد تكون في غضون السنوات العشر الماضية . وحتى « المؤتمر الوطني الأفريقي » في اتحاد جنوب أفريقيا ، التي قام منه ما يقرب من خمسين عاماً ، لم يصل إلى ذروة تطوره إلا في هذه السنوات العشر .

إن فترة ما بعد الحرب قد شهدت الشعب الأفريقي وهو في عفوان هجومه

(١) بعد أن حظر المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند ، في أعقاب أزمة عام ١٩٥٨ باتحاد وسط أفريقيا ، حل محله «حزب مؤتمر مالاوي» Malawi Congress Party .

(٢) *Rassemblement Democratique Africain* : انظر ، ص ٤٥٨ - المترجم .
(٣) لم يكن «التجمع الديمقراطي الأفريقي» مقصوداً حل مشكلة واحدة ، وإنما كان اتحاداً من تنظيمات منظمة تطورت على نطاق المستعمرات الفرنسية في أفريقيا القارية والاستوائية . وقد حدثت انقسامات خطيرة في داخل التجمع في عام ١٩٥٥ ، واستبدلت منه بعض التنظيمات . ومنذ ذلك الوقت ظهرت في الأقاليم الفرنسية أحزاب أخرى ، وظل التجمع أساساً تنظيمًا محافظاً إلى حد كبير .

(٤) *ABAKO* (« تحالف الباكونغو » *Alliance des Bakongo* فيا بدي) : انظر ، ص ٤٦٢ - المترجم .

(٥) *Congolense National Movement (Mouvement National Congolais MNC)* : انظر ، ص ٤٦٥ - المترجم .

(٦) *African Solidarity Party (Parti Solidaire Africain PSA)* : انظر ، ص ٤٦٧ - المترجم .

(٧) في عام ١٩٥٢ تكون «اتحاد شعب أنجولا» *União das Populações de Angola* *U.P.A.* (انظر ، ص ٤٣٢ - المترجم) ، والحركة الشعبية لتحرير أنجولا (انظر ، ص ٤٢٩ - المترجم) . وأخيراً في عام ١٩٥٢ اندمجا معا ، كما اندمجت بهما مجموعات أخرى ، وتكون منها جميعاً « الجبهة الثورية الأفريقية ضد الاستعمار البرتغالي » *African Revolutionary Front Against Portuguese Colonialism* . وتضم هذه الجبهة المنظمات الموجودة في موزمبيق ، وكذلك والحزب الأفريقي لاستقلال غينيا « *Partido Africano da Independência de Guiné* (الاسم الكامل لهذا الحزب هو : « الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيه فرد » *PAIGC*) انظر ، ص ٤٢٧ - المترجم) ، ويلذا تنطى الجبهة كل المنطقة البرتغالية على ساحل غينيا .

ضد الاستعمار . وتردد بشكل خاص ، في هدير يزداد عنفاً ، المطلب الخاص بالاستقلال العاجل المباشر . وهكذا بينما لا تزال اللول الإمبريالية تسعى إلى قمع الحركة الوطنية المتنامية ، مع اللجوء في بعض الحالات إلى الإجراءات العسكرية ، فلأنها قد تحولت في الأمام إلى موقف الدفاع . وتبين عليها أن نجد ملاذاً لها في المناورة وفي محاولة إيجاد قواعد جديدة تستطيع منها مواصلة الاحتفاظ بامتيازاتها . بيد أن هذه المناورات نفسها كانت تمارس من مواقع الضعف ، لا من مواقع القوة . إن الاستعمار يعد الآن حقيقةً جيشاً يولى الإديار .

ففي عشية الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك سوى دولتين ليهما حتى شكل رسمي للاستقلال هما ليبيريا ومصر . بيد أنه عند نهاية عام ١٩٥٩ كانت هناك تسع دول أفريقية مستقلة — مصر والسودان ومراكش وتونس وليبيا وليبيريا ولأثيوبيا وغانا وغينيا . ويشهد عام ١٩٦٠ تكون دول مستقلة في نيجيريا والكنغو الباجيكي وتوجولاند الفرنسية والكامرون والكاميرون ، جنباً إلى جنب مع تقدم هام في اتجاه الاستقلال السياسي في كل من تنجانيقا وسيراليون . وتضيق مناطق أفريقية كثيرة أخرى أيضاً من أجل الحصول على الاستقلال في عام ١٩٦٠ أو في وقت قريب — مثل كينيا وأوغندا وتياسالاند وروديسيا الشمالية وزنبرار ، على حين أن مثل غينيا ، في ارتباط مع التقدم العام للحركات الوطنية على نطاق أفريقيا ، قد دفع الدول الأفريقية في المجموعة الفرنسية إلى المطالبة بتنازلات هامة في اتجاه الاستقلال في عام ١٩٦٠ . بيد أنه ما زال هناك صمت نسبي في أنجولا وموزمبيق . ولكن من يستطيع أن يشك في أن حكم مالاوار ميزول منهما بطريقة لا تقل حياء عن الطريقة التي زال بها حكم بروكسل أو باريس أو وستمنستر (١)

(١) Westminster: أحد أحياء لندن ، وإن كان اسم وستمنستر يرتبط بشكل عام بمنطقة أكثر تحديداً ، هي المنطقة التي تشمل دير وستمنستر Westminster Abbey الشهير ، ومجلس العموم والقرودات ، ومبانى الحكومة وغيرها في هوانتهول ، والكاتدرائية الكاثوليكية الرومانية للمح . أي أن اسم وستمنستر هنا ينصرف إلى حى الوزارات والحكم في لندن — المترجم .

في بقية أجزاء القارة ، أو في وقت لا يبعد كثيراً عن وقت زوال هذا الحكم ؟ وهكذا فإن الأعوام العشرين التالية للحرب ستدخل التاريخ باعتبارها الفترة التي وارى فيها التراب جثة الاستعمار في افريقيا ، والتي كسبت فيها الشعوب الافريقية استقلالها السياسي ، ومكونت دولها الافريقية ذات السيادة * .

وينبع هذا التغير الأمامي في الوضع الأفريقي من مصلدين رئيسيين : التغيرات في الوضع العالمي ، ونضج الأزمة في داخل أفريقيا نفسها . وقد عجلت الحرب العالمية الثانية بهله التطورات في كلا المجالين ، وهكذا كانت بمثابة مقلعة للمرحلة الجديدة :

وقد أثقلت الحرب كاهل الشعب الأفريقي بعنف - ذلك أن بلاد المغرب في الشمال ، ومصر وليبيا وإثيوبيا والساحل الصومالي ، كانت بلرجة أوبأخرى مسرحاً للعمليات العسكرية . وفي أجزاء أخرى من أفريقيا دعى الأفريقيون إلى الخلعة العسكرية . ومن قبل نادراً ما كانت السلطات ، وبخاصة في اتحاد جنوب أفريقيا ، تعطئن إلى وضع السلاح في أيدي الأفريقيين ، ولكن على الرغم من ذلك أسفرت احتياجات الحرب نفسها عن تسليح أعداد كبيرة منهم ، ربما تجاوزت المليون .

ومسقط من الشعب الأفريقي كثير من الضحايا في أثناء القتال . وفي الشمال وفي قرن أفريقيا (١) دمرت قرى أفريقية ، وخربت حقول القمح ، وكثيراً ما تشتت الحياة الأمرية .

يبد أن الشعب لم يعان فقط ، وإنما تعلم أيضاً . فقد أثنى بأبنائه في أنون الأحداث العالمية ، في الصراع على نطاق العالم ضد الفاشية ومن أجل الحرية والحرر الوطني . ولعب الأفريقيون دوراً في هذا الصراع العالمي ، ولم يكن من شأن هله المشاركة إلا أن تحدث فيهم تغييراً أساسياً . وحتى في المناطق الأشد تأخرأ اتسع أفق الشعب الأفريقي بدرجة كبيرة .

لقد خرجت أفريقيا من الحرب وقد طرأت عليها تحولات كثيرة : فهزيمة الإمبريالية في ألمانيا وإيطاليا واليابان ، والحقيقة التي أثارته الدهشة ،

(١) المقصود هنا الصومال وإثيوبيا وإريتريا - المترجم .

وهي أن الإمبريالية البريطانية كانت عاجزة تماماً ، أو عاجزة ، عن حماية شعوب مستعمراتها « الخاصة » في الملايو وبورما ، بقدر ما كانت عليه الحال بالنسبة للإمبريالية الفرنسية في الهند الصينية ، والإمبريالية الهولندية في إندونيسيا ، والإمبريالية الأمريكية في الفلبين ، والدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في هزيمة القاشية — كل ذلك كانت له آثاره العميقة على الشعب الأفريقي . ولم يعد هناك مجال لأن يقبل الأفريقيون الاستمرار في الوضع نفسه الذي كانوا عليه قبل الحرب ، فقد صمموا على ألا يعيشوا بعد الآن بالطريقة القديمة نفسها .

وفي الفترة التالية للحرب مباشرة أيضاً ، لعبت الأحداث في خارج أفريقيا دوراً بالغ الأهمية في التعجيل بنمو حركات التحرر الوطني الأفريقية ، وفي الإسراع بزوال النظام الاستعماري . فالنظام الاستعماري في آسيا قد دمر بالفعل في مجرى الحرب ، ونكص على عقبيه تحت وطأة الضربات الثقيلة التي كالتها له شعوب آسيا التي استيقظت في سنوات ما بعد الحرب . وكان من الأمور ذات الأهمية الحاسمة تحرير مائة مليون نسمة (١) يشكلون شعب الصين ، والذين كان نضالهم من أجل الاستقلال ، على خلاف مثيله في البلاد الآسيوية الأخرى ، تحت القيادة الحازمة لطبقتهم العاملة . إن الهند وبورما وإندونيسيا وفيتنام ولاوس وكبوديا والملايو وكوريا — كانت كلها مسرحاً لانتفاضات وطنية عظيمة ، بل لأكثر صور النضال مرارة ضد الحكام الإمبرياليين السابقين . وقد حققت هذه البلاد جميعاً ، بدرجة أو بأخرى ، تقدماً كبيراً في اتجاه التحرر الكامل ، وأقصى الحكم الاستعماري المباشر . وحققت ميلان بنورها تقدماً كبيراً في هذه الفترة :

إن تدمير النظام الاستعماري في آسيا ، بينما لا يزال يترك جلجور الإمبريالية على حالها في عدد من البلاد ، كان له تأثير شديد العمق على الشعب الأفريقي . وقد أوضح هذا التدمير كم كان هذا النظام

(١) هذا الرقم غامض بعام ١٩٤٩ ، أما اليوم فقد وصل إلى ٦٥٠ مليون نسمة .

هشاً - « نمرا من ورق » في حقيقة الأمر - ودلل على القوة التي لا تُغلب
للشعب المقهور ما إن تلهمه روح القتال في اتساق وانسجام من أجل تحرره
الوطني . وهكذا زحف التصميم على إنهاء الاستعمار ، والمطالبة بالاستقلال
الوطني « في عصرنا » ، من آسيا إلى أفريقيا .

إن الإلهام الذي زخر به المثل الآسيوي ، والتسابق الذي أسفر عنه ،
قد أعقبهما إدراك للمصاحبة المشتركة . والتفت دول آسيا وأفريقيا في مؤتمر
بانكوج في أبريل عام ١٩٥٥ لتأكيد تضامنها في النضال من أجل إنهاء
الاستعمار . وكان هذا الإجراء المتسق نفسه بمثابة حافز جديد لنضال الشعب
الأفريقي ، وذلك لأن الإدراك بأن أغلبية شعوب العالم توجد في داخل الكتلة
الآسيوية الأفريقية ، وبأن هذه الشعوب تقف متحدة ضد الاستعمار ،
قد زوّد كل أمة في آسيا وأفريقيا بثقة هائلة في مقدرة القوى المعادية للاستعمار ،
وفي حتمية النصر في النضال من أجل الاستقلال الوطني .

وكان من الأمور ذات الأهمية البارزة تعاضد مقدرة الاشتراكية كقوة
عالمية . وقد يكون صحيحاً على الأرجح أن معظم الشعوب الأفريقية لم تترك
بعد مدى المساعدات الحاسمة التي عادت بها الانتصارات التي حققها
الاتحاد السوفيتي والصين والديمقراطيات الشعبية الأخرى على الشعوب
التي تناضل ضد الاستعمار . بيد أن القوة المتنامية للمعسكر الاشتراكي
هي أكثر العوامل المعادية للإمبريالية والمعادية للاستعمار فعالية وتأثيراً
في الوضع الدولي . فلو لا وجود المساعدة التي يقدمها هذا المعسكر ، لكانت
كوريا الشمالية وبنيتام الشمالية ثن اليوم تحت وطأة الإمبريالية ، ولكان
من المتعذر وقف العدوان الإمبريالي على مصر في عام ١٩٥٦ ، أو تجنب
التدخل المباشر من جانب الدول الغربية في العراق بعد ثورة يولية ١٩٥٨ .
كما أن وجود هذه القوة العالمية قد أدى بصورة غير مباشرة أيضاً إلى إرغام
الدول الإمبريالية على أن تنصرف بحلر تجاه شعوب المستعمرات أو الشعوب
التي تحررت من الاستعمار .

وكان حصول غانا وغينيا وغيرهما من الدول الأفريقية على الاستقلال

في فترة ما بعد الحرب بمثابة تأثير حافز آخر على نضال الشعوب الأفريقية . إن تسع دول أفريقية ، تغطي ثلث القارة ، ويصل تعداد سكانها إلى تسعين مليون نسمة ، أي قرابة نصف مجموع سكان القارة ، كانت دائماً إلغاماً وحافزاً للأجزاء الأخرى من أفريقيا . وعلاوة على ذلك فإن التعاون الوثيق الحار بين هذه البلاد ، الذي كان من خير أمثله مؤتمر أكراسي الذي أنهى أعماله في يناير ١٩٥٩ ، وكذلك الخطوات الأخرى التي اتخذت لتنمية التضامن والعمل المتسق في أفريقيا ١ ، بالأمم المتحدة والحلبة الدولية ، تسمح للدول الأفريقية المستقلة بأن تقدم المساعدة الموحدة للدول التي مازالت تسعى إلى كسب حريتها . وبالإضافة إلى وحدة كل أفريقيا هذه ، التي ينبغي أن تقوم على مستوى الدولة وعلى المستوى الحكومي ، تزداد المنظمات الشعبية بدورها اقتراباً من بعضها البعض . فالأحزاب السياسية الوطنية للشعوب الأفريقية ، وتقابلاتها العمالية ، تتوصل بصورة متزايدة إلى أشكال للتعاون في مجال مصالحها المشتركة فيما يتعلق بتدمير الاستعمار في أفريقيا .

وإلى جانب هذه التغيرات على النطاق العالمي وعلى نطاق القارة ، وهي التغيرات التي أثرت بدرجة كبيرة للغاية على نمو الحركات الوطنية في أفريقيا ، كان للتغيرات الطبقية في داخل المناطق الأفريقية المختلفة دورها أيضاً . إن السرعة التي اندفعت بها الحركات الوطنية في أفريقيا إلى الأمام — وتلك ظاهرة تتزايد كل يوم وضوحاً — ترجع جزئياً إلى السرعة نفسها التي تغير بها المجتمع الأفريقي نفسه في هذه الفترة . فتدمير الزراعة الأفريقية التقليدية ، ودفع الملايين إلى العمل الأجير المهاجر ، ونمو طبقة رأسمالية أفريقية — وكلها لا تشكل بأية حال عملية كاملة — قد اكتسب كل منها سرعة متزايدة ، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . إن أشكال المجتمع القديم تنهار ، وعلى حجل تيثيق قوى طبقية جديدة جنوة وفي خير رجعة . وكلما انبثقت هذه القوى من بوتقة الاستعمار ، تضغط في إصرار يتزايد أبداً ضد الحواجز التي تعوق مسيرتها .

إن مصالح الاستعمار قد أضررت وعوقبت التنمية الاقتصادية للمناطق

الأفريقية ، وحالت دون تصنيعها ، وخربت زراعتها ، وتركزت اقتصادها مشوّهاً . وهكذا تم خنق التطور الوطنى كله ، وألقى بالشعب بأسره ، بما فى ذلك رؤساء القبائل فى أغلب الأحوال ، فى أتون النضال من أجل التحرر الوطنى باعتباره الشرط المسبق للجوهرى لتقدم مصالحهم الطبقية والمحلية .

العمال الأفريقيون - يمسون التزام

إن الطبقة العاملة ، كما رأينا ، مازالت تشكل أقلية صغيرة نسبياً من السكان الأفريقيين . وهى علاوة على ذلك طبقة فنية : فمعظم العمال من الجيل الأول . بيد أنها قوة متنامية - وقد نمت بشكل خاص فى السنوات العشرين الماضية - ويصل تعدادها الآن إلى حوالى عشرة ملايين عامل . صحيح أن معظم هؤلاء من العمال المهاجرين ، ولكن هجرة العمل كان لها تأثير مزدوج . فبينما حالت هذه الهجرة من ناحية دون انبثاق پروليتاريا حديثة دائمة ومستقرة - وكان ذلك يعنى يقظة حركة الطبقة العاملة - أسفرت من ناحية أخرى عن اكتساب أغلبية الذكور الأفريقيين ، فى أجزاء واسعة من أفريقيا ، خبرة العمل الأجرى فى مرحلة ما من مراحل حياتهم . وفى المناجم ، وفى المزارع الرأسمالية الكبيرة ، والسكك الحديدية ، والمصانع ، ومواقع البناء والتشييد ، كانوا يلتقون بمهاجرين من المناطق الأفريقية الأخرى . وقد تبادلوا الخبرات فيما بينهم ، وتبين لهم أنهم يعانون الاستغلال المشترك نفسه على أبهى السادة أنفسهم ، وأن صلورهم تجيش بالتطلعات نفسها . وساعد ذلك على تنمية مشاعر التضامن بين كل الأفريقيين ، وهى المشاعر التى تشكل قوة جبارة فى السياسات الأفريقية الراهنة :

وفى حالات كثيرة انضم العمال إلى نقابات ، واشتركوا فى إضرابات ، وأصبحوا أعضاء فى أحزاب سياسية ، كما اشتركوا فى مواكب ومظاهرات سياسية . وفى السوق النشطة للأفكار بالمراكز الحضرية أصبحوا أناساً جددًا ، ذوى آفاق أرحب ، وإدراك للمصالح الطبقية والتضامن الطبقي ، ووعى وطنى جديد . وعند عودتهم إلى قراهم كانوا يحملون معهم معرفتهم وخبرتهم

التي اكتسبها حديثاً . إن العامل المهاجر هو في الوقت نفسه فلاح مهاجر ،
والعامل - الفلاح الأفريقي ، بمعرفته لكلا العالمين ، يكون باستطاعته أن يحمل
إلى الريف روح الوعي السيامي التي نمت في المدن .

ولا يسع المرء إلا أن يتذكر هنا ملاحظات لينين فيما يتعلق بتأثير العمال
الروس على الفلاحين في الفترة التي قادت إلى الثورة الروسية في عام ١٩٠٥ .

« ... إن المضرب كان من الشعب ، كان ينتمي إلى الطبقة المستغلة ،
وعندما كان يرسل من سانت بطرسبرج ، كان يعود في أغلب الأحوال
إلى قريته حيث يحكي لزملائه القرويين عن اللمهيب الذي اشتعل في المدن ،
والذي كان مقدراً له أن يلحق الرأسماليين والنبلاء . وظهر في القرية الروسية
طراز جديد - الفلاح الفتي الواعي طبقياً . وكان هنا الفلاح مرتبطاً
بالمضربين ، ويقرأ الصحف ، ويحكي للفلاحين عن أحداث المدينة ،
ويشرح لزملائه القرويين معنى المطالب السياسية ، ويدعوهم إلى النضال
ضد كبار أصحاب الأراضي والكهنة وموظفي الحكومة .

« وقد يتجمع الفلاحون في مجموعات لمناقشة أحوالهم ، وشيئاً فشيئاً
أدخلوا يتجلبون إلى النضال . » (١)

وقد حدثت في أفريقيا عملية مماثلة تشمل العمال العائدين الذين يمشون
ثورة في وجهات نظر أولئك الذين خلفوهم في المناطق الزراعية . وبينما توجد
فروق واضحة بين روسيا في عام ١٩٠٥ وأفريقيا في عام ١٩٦٠ (سواء
فيما يتعلق بطابع التطور الثوري ، أو فيما يتعلق بالمرحلة التي تم الوصول إليها
في كل حالة) ، فإن ملاحظات لينين من الناحية الجوهرية لها مع ذلك دلالة
بالنسبة لأفريقيا أيضاً .

وبمعنى ما تعيد هذه الملاحظات ، حتى بدرجة أكبر ، على أفريقيا ،
لأن هجرة العمل تحدث على نطاق كبير بحيث إن دورة الحركة هذه ، التي تجلب
معهما نمواً في الوعي السيامي ، تحيط بملايين العمال . وهكذا فإن نظام العمل

(١) ف. ا. لينين : «Lecture on the 1905 Revolution» ، في Selected Works

المجلد ٣ ، ص ٨ ، لندن ، ١٩٣٦ .

المهاجر نفسه ، لعنة أفريقيا ، يصبح الأمامس الحلف بن العمال والتلاحين ،
القاعدة الجوهرية لحركة تحرر وطني قوية .

إن الإمبرياليين في محاولة منهم للتثبيت بحكمهم وتسلطهم على العمال
الأفريقيين ، ولمواسلة نظامهم القائم على الاستغلال ، أقاموا حكماً
أوتوقراطياً ، وطبقوا قوانين المرور ، وسنوا تشريعات مناهضة للإضرابات ،
وفرضوا أنظمة للتمييز العنصري تنهش في كل الجوانب السياسية والاجتماعية
والاقتصادية من حياة الأفريقيين ، وحتى عندما كانوا يجبرون على إجراء
بعض تنازلات محدودة فيما يتعلق بالحقوق الانتخابية مثلا ، كانوا يحيطون هذه
التنازلات بشروط ومؤهلات كثرة للغاية من حيث المستوى التعليمي وحجم
الملكية ، بحيث تستبعد الطبقة العاملة بأسرها من الناحية العملية من ممارسة حق
الانتخاب . إن القيود المفروضة على الوظائف الطبيعية لتقابات العمال ، وهي
للقيود التي تكاد توجد في معظم المناطق في أفريقيا (لا يستثنى من ذلك
في الواقع سوى غينيا) ، والافتقار إلى الحقوق السياسية ، لم يكن من نتيجتها
م سوى جعل الأفريقيين يفهمون بوضوح أكبر الصلة بين السياسة وبين ما يعانونه
من ظروف في الحياة وفي العمل . إن أفريقيا القرن العشرين ، وبخاصة
في الخمسينيات والستينيات ، إنما هي أفريقيا سياسية بدرجة كبيرة للغاية .

إن نفس ظروف العمل التي يعيش هؤلاء العمال في ظلها تكون بمثابة
المعلم أو المرنى الأكثر مرعة . ففي كل يوم من حياتهم يضطلمون بوقائع
الاستغلال الأوربي . ويمادحوا للسخرية أن علم وجود شركات أفريقية
كبيرة - وذلك نتيجة طبيعية للتقهر الاستعماري - يدفع العمال الأفريقيين
في اتجاه معادٍ للإمبريالية . فالاحتكارات الأوربية هي التي تدفع لهم أجور
الجوع ، وهي التي تقاوم مطالبهم بحياة أفضل . والحكام الأوربيون هم الذين
يوجهون إليهم كل يوم صنوف المهانة والإذلال بألف طريقة وطريقة .
وموظفو الحكومات والمستشارون الأوربيون هم الذين يساندون المستغلين
ضد العمال وتقاباتهم . وعندما نخوض العمال إضراباً ضد ظروفهم المشينة ،
تكون الصحف التي يصدرها الأوربيون أول من يشوه قضيتهم ، ويكون

رجال الشرطة الأوروبيون والقوات الأوربية هم الذين يطلقون النار على المضربين ، ويلقون القبض على زعمائهم . والحراس الأوروبيون هم الذين يسيطرون على السجنون ، وإذا ما واثى العامل المقبوض عليه قتل كاف من الحظ وقدم للمحاكمة ، كان من يصلر عليه الحكم قاض أوربى . وهكذا عرفت سياسات الاستقلال الوطنى طريقها إلى أدمغة العمال الأفريقيين بحكم خبرتهم اليومية ، فلم يعد بإمكانهم تجنب هذه السياسات . إن أجور الجوع ، والإذلال القومى ، وهراوات الشرطة ، والرصاص ، والسجون — تلك هى الخبرة الشائعة بالنسبة لأعداد هائلة من العمال الذين سرعان ما يدركون بالضرورة أنه لا يمكن تحقيق أى تغيير جوهري فى حياتهم ، أى تقدم اجتماعى واقتصادى ، دون حلول تغيير سياسى ، وأن جوهر هذا التغيير السياسى لا يمكن أن يكون شيئا آخر غير التحرر الوطنى وإنهاء حكم السادة البيض .

وفى أفريقيا ، حيث ذهبت أعداد كبيرة جداً للعمل فى وقت أو آخر ، وحيث يعبر العمال الباحثون عن العمل الحدود مرات كثيرة ، أصبح العمل المهاجر بمثابة خميرة تولد لا مجرد الامتياز فقط ، وإنما تولد أيضاً فهماً يزاد عمقا ومدى بصورة دائمة . وتنتشر على نطاق واسع المعرفة والخبرة والإصرار : وتنمو الوحدة بسرعة ، ومن هنا الغضب المتزايد ، هذا السخط المرير الذى يعم الجميع ، ينشأ تضامن من نوع جديد — تضامن طبق يتلاحم مع مشاعر قوية من الروابط الوطنية المشتركة : « نحن جميعا أفريقيون فوو مصالح مشتركة . نحن نعانى الاستغلال نفسه ، والبؤس نفسه . نحن نواجه العدو نفسه ، وهو الإمبريالية ، ونسعى إلى الأهداف نفسها — التحرر ، والاستقلال الوطنى ، والمستوى المعيشى المعقول ، والاحترام لأنفسنا ولشخصيتنا كأفريقيين يطالبون بالحقوق نفسها التى تتمتع بها الشعوب الأخرى ».

إن خبرة الطبقة العاملة الأفريقية ، ونموفهمها وتنظيماتها ، والتضال العظيم الذى شته ، كانت كلها بمعنى واقعى للغاية بشائر الحركات الوطنية الراحنة التى تكتسح القارة . فالعمال الأفريقيون قبل كل شيء ، بإضراباتهم ومظاهراتهم العظيمة ، هم اللذين كشفوا للأفريقيين جميعاً نظام الاستغلال

الإمبريالى الذى يعيشون فى ظله ، وألمعوا وشجعوا الشعب بأسره بإصرارهم ونكرانهم للثبات ، وهزوا صرح الإمبريالية كله بضرابهم المتكررة ضد قاهرهم . لقد زود نضال العمال الشعب بأسره بخبرات هائلة . لقد كشفوا عن الطابع الحقيقى للنظام الاستعمارى ، ماهيته ، ماهو على استعداد لأن يفعله ، قوته وضعفه . وفى مقدمة كل شىء ، أوضحت خبرات المارك التى خاضها العمال ما ينبغى عمله إذا ما تبين القضاء على الاستعمار .

البورجوازية الأفريقية

إن النضال الذى هز القارة الأفريقية فى السنوات العشر الماضية — والذى سيهزها بدرجة أكثر عنفا فى السنوات العشر التالية — ليس نضالا پروليتارياً عصباً ، برغم الأهمية الكبيرة التى تشكلها مشاركة العمال فيه . إنه كما أشرنا فيما سبق حركات وطنية ، حركات اشتركت فيها الشعوب بأسرها ، لاستهداف المصالح الخاصة لطبقة أو فئة ، وإنما تطلع الجميع المشترك نحو إنهاء الحكم الإمبريالى ، وتلميع النظام الاستعمارى ، وتمهيد الطريق أمام التطور الوطنى فى جميع المناطق .

وتلعب البورجوازية الأفريقية دوراً هاماً فى هذه الحركات . وإنها حقيقة بطبيعة الحال أن البورجوازية القومية ما زالت ضعيفة عددياً فى معظم المناطق الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، وأنها لا تشكل من الناحية الاقتصادية قوة كبيرة . والمجالات الرئيسية لهذه البورجوازية هى الزراعة والتجارة ، وإلى حد ما النقل ؛ بيد أنها كبورجوازية صناعية ما زالت بصورة طبيعية فى مرحلة جنينية ، وذلك لأن التطور الصناعى فى أفريقيا ، كما رأينا ، فيما سبق ، تمرقه الإمبريالية فى كل مكان ، وحتى عندما يحدث مثل هذا التطور يكاد أن يكون كلية فى أيدي الاحتكارات الأجنبية .

إن الطبقة الرأسمالية الأفريقية الصغيرة ، ولو أنها تسير فى طريق النمو ، لا يمكن إلا أن تجمد نفسها بصورة دائمة فى خلاف مع النظام الاستعمارى . وهى كطبقة رأسمالية تنمى بصورة طبيعية بالريح . وهى لكى تحقق الربح

نحتاج إلى السيطرة على سوقها المحلية الخاصة ، ونحتاج أيضا إلى تحقيق توسع كبير في تلك السوق . كما تتطلب بدرجة لا تقل أهمية إقامة صناعتها الخاصة كى تنتج السلع اللازمة لتزويد تلك السوق . بيد أنها في أى مكان تولى وجهها إليه نجد الإمبريالية تقبض بين أيديها على مصائر الأمور ، وتسيطر على السوق ، وتمتلك المواد الأولية التى تنهبها من البلاد ، وتشحن إلى الداخل السلع المصنوعة التى تفرق بها السوق المحلية وتحتكرها . وحتى عندما يمتلك الأفريقى المواد الأولية ، مثل المحصولات التقليدية (لأنهم نادراً ما يمتلكون المعادن) ، يجعلون أنفسهم في ظروف غير مواتية للغاية ، لأن الاحتكارات الإمبريالية ، التى تحكم في السوق العالمية ، ترضخ الزارعين الأفريقين على بيع محصولاتهم بثمان منخفض ، على حين يدفعون ثمتا مرتفعاً مقابل السلع المصنوعة التى يحتاجون إلى شرائها .

وتوضح الأرقام الأخيرة (١) أن ٨٥ ٪ من كل تجارة الوارد في غانا في أيدي منشآت أوربية (بريطانية أساساً) ، وأن ١٠ ٪ أخرى في أيدي أمريكيين (هنود وسوريين ولبنانيين) ، وأنه لا يوجد في أيدي أبناء غانا سوى الخمسة في المائة الباقية . وهكذا في مجال التجارة ، وهو مجال رئيسى للمسامحة الرأسمالية الأفريقية ونقطة بدء لاستمرار نموها كطبقة ، لا يستطيع المشروع الأفريقى أن يفلت من واقع السيطرة الاحتكارية الغربية . ومنذ وقت قريب قام وفد من رجال الأعمال المحليين في نيجيريا الشمالية بزيارة وزير التجارة بحكومة هذا الإقليم ، مطالبين بأن تمنح الحكومة المنشآت الأجنبية من الاشتغال بتجارة التجزئة في الأسواق المحلية والقرى . ومثل هذه التعبيرات عن التراجع بين الإمبريالية والرأسماليين الأفريقين تحدث بصورة دائمة :

بيد أن الإمبرياليين لا يقلدون نمو الرأسمالية الأفريقية من خلال سيطرتهم على التجارة في داخل المدن الأفريقية فقط ، إذ أنهم يستطيعون عن طريق سيطرتهم على الأسواق العالمية التلاعب بالأثمان بطريقة تعود بأسوأ النتائج

على المناطق الأفريقية . فالمناطق الأفريقية ، إذ تروغم على أن « تباع بشمن رخيص وتشتري بشمن غال » ، تُسلَب منها كل عام ملايين الجنيهات من خلال هذا التبادل غير المتكافئ . وهذه السرقة المكشوفة - التي يشار إليها في بلاغة « بنسب المبادلة غير الملائمة » - تمكن الاحتكارات الغربية من تحقيق أرباح ضخمة ، كما تعد سبباً جديراً للفقر الأفريق . ويصبح فقر الشعوب الأفريقية نفسه شاغلا آخر للبورجوازية الأفريقية ، لأن القوة الشرائية التي يصل انخفاضها إلى قرار محيق تقيد بدرجة قاسية السوق التي يريد المنتجون الأفريقيون توسيعها .

وكما يصطدم المنتج الأفريق والتاجر الأفريق بالاحتكارات الإمبريالية والنظام الاستعماري في داخل مجال التجارة ، يوجد أيضاً في مجال الإنتاج ، وخاصة الإنتاج الصناعي ، التزاع نفسه .

وقد أكد ميكوتوري ، وهو يشرح كيف كانت غينيا تستغل على أيدي الإمبريالية ، أن النظام الاستعماري لم يكن معنياً فقط بالموارد الأولية .

« إنه كان يعني حتى بدرجة أكبر بأن يحتفظ لنفسه بالحق المطلق في بيع المنتجات المصنوعة . وتبعاً لذلك كان يعارض كل محاولات التصنيع . ويمكننا أن نعد قائمة بكل الصناعات التحويلية الموجودة بالبلاد في ظل الحكم الاستعماري ، ونقارن إنتاجها من السلع المصنوعة باحتياجات السكان ، ومنرى بوضوح أنه لا يوجد مقياس مشترك بين العرض والطلب . وفي هذا المجال احتفظ النظام الاستعماري لنفسه بامتيازات سوق البضائع الاستهلاكية في البلاد المستعمرة ، بل باحتكاره هذه السوق تقريباً . » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

وحق في منطقة مثل نيجيريا ، أكبر دولة أفريقية يسكنها الذين يبلغون خمسة وثلاثين مليوناً ، وبورجواريتها القومية القوية نسبياً ، والتي مستحصل

(١) ميكوتوري : « Towards Full Re-Africanisation » ، خطاب في مؤتمر الحزب

الديمقراطي القوي ، كوناكري ، ١٤ سبتمبر ١٩٥٩ : (Présence Africaine) ، ص ٣-١٤ ، باريس ، ١٩٥٩ .

على استغلالها عما قريب ، كانت محاولات رأس المال الأفريقي النمو تصطلم بالمعوقات من جانب الشركات البريطانية التي تحتفظ باحتكار راسخ في معظم مجالات النشاط الاقتصادي . وتجد هذه الشركات عوناً كبيراً من خلال السيطرة على نطاق الجهاز الحكومي كله ، التي يتمتع بها الموظفون البريطانيون ، الذين يقال عنهم دائماً في نيجيريا إنهم يحابون مثل هذه الشركات .

وقد كان الشحن البحري من أسباب النزاع الحديثة . فقد أسست نيجيريا « الخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري » Nigerian National Shipping Line ، بيد أن هذه الشركة انضمت إلى «خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية» West Africa Conference Lines التي يسيطر عليها البريطانيون ، وهو إجراء سبب كثيراً من السخط والامتناء في داخل البلاد . قالت «وست أفريكان بايلوت» ، وهي توجه النقد إلى هذا الوضع : (١) :

« لقد أسأنا اختيار الشركاء لخطوطنا الملاحية وذلك لأسباب ينبغي أن تكون واضحة للجميع . فطيلة عشر سنوات كُنَّا تَن وتصبح فما يتعلق بالتهديد الذي تشكله خطوط المؤتمر على اقتصاد بلادنا . وقد قلنا بالفعل إن احتكارها للنقل البحري عبر المحيطات ، وكذلك النتائج الحكومية ، كان ضاراً بمصالحنا : »

وقد أعلنت هذه الصحيفة أن «الخطوط النيجيرية الوطنية للشحن البحري» بانضمامها إلى «خطوط مؤتمر أفريقيا الغربية» سمحت لنفسها « بأن يقودها الموظفون البريطانيون من أنفها » .

وقد زعمت صحيفة أخرى (٢) تصدر في لاجوس ، وهي تتهم شركات الشحن البريطانية التي تدبر خطوط المؤتمر بإقامة احتكاك على الشحن البحري النيجيري ، بأن هذه الشركات قد استفادت من تفويضها على الموظفين البريطانيين في الحكومة الاتحادية لتحقيق أغراضها . ويرغبان ما وجد هنا

(١) « وست أفريكان بايلوت » ، عدد ٢٧ إبريل ١٩٥٩ .

(٢) « ديل سيرفيس » ، عدد ٢٩ إبريل ١٩٥٩ .

الانهاام منذاً قوياً فى الأحداث التى صاحبت استقالة مستر ج . ه . د .
 منجلتون ، الذى كان على رأس وزارة النقل النيجرية وقت توقيع الاتفاقية
 بين الخطوط النيجرية للشحن البحرى وشركات الشحن البحرى البريطانية .
 وزعت وست افريكان بايلوت (١) أن مستر منجلتون عاد إلى لندن
 فى ١٠ مايو ١٩٥٩ بمنحة تقاعد قدرها ثمانية آلاف جنيه استرلينى - ثم حصل
 على وظيفة فى مكتب لندن للخطوط النيجرية الوطنية للشحن البحرى .
 ويمكن تقدير مدى الأضرار التى لحقت بالمصالح النيجرية نتيجة لاتفاقية
 الشحن البحرى هذه من البيان (٢) الذى جاء به أن النصيب النيجرى فى أرباح
 وخطوط المؤتمر « سيكون ٢ ٪ فقط . ولنا يكون وصف ديل سيفريس
 للاتفاقية بأنها « مشاركة اللب والحمل » وصفاً مفهوماً تماماً .

ووجه نقد مماثل فيما يتعلق بقرار الحكومة النيجرية بشأن استخدام زيت
 الديزل لى « شركة كهرباء نيجيريا » Electricity Corporation of Nigeria
 و « شركة السكك الحديدية » Railway Corporation بدلا من الفحم المستج محليا .
 ويقال إن ذلك قد تم أيضاً عاباة للمصالح الأجنبية على حساب التنمية الاقتصادية
 فى نيجيريا . وكان يوجه نقد دائم فى نيجيريا فيما يتعلق باتجاه الحكومة
 إلى توقيع عقود مع المنشآت البريطانية بدلا من المنشآت المحلية ، كما حدث
 على سبيل المثال فى طلبات الملابس الخاصة بالجنود .

وقد زعت وست افريكان بايلوت (٣) أن رئيس إحدى الإدارات
 التى يت فى عقد قيمته مليونان من الجنيهات لإحدى الشركات قد يجد نفسه
 بعد التقاعد مديرا للمنشأة المستفيدة من العقد ، أو واحداً من كبار موظفيها .
 كما جاء بهlje الجريدة أن مالا يقل عن عشرة موظفين سابقين كانت لهم مصالح
 فى الشركات الخاصة التى كان لإداراتهم تعاملات معها فى خلال مدة خدمتهم ،
 أو كانوا على علاقات مباشرة مع هذه الشركات عن طريق الاستخدام :

(١) « وست افريكان » بايلوت ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .

(٢) « ديل سيفريس » ، عدد ٣١ يوليئ ١٩٥٩ .

(٣) « وست افريكان بايلوت » ، عدد ٢١ مايو ١٩٥٩ .

وهذا هو أحد الأسباب التي جعل من أفرقة الإدارات الحكومية مطلباً
حاداً ومهماً على نطاق أفريقيا كلها ، حتى في تلك البلاد التي حصلت بالفعل
على استقلالها السياسي .

وهكذا يأتي النظام الاستعماري ثقلاً يعنف على كاهل الرأسمالين الأفريقيين
الذين كانوا يرغبون نتيجة لذلك على رفع راية الاستقلال الوطني من أجل
دعم أهدافهم الطبقية الخاصة وتنمية الاقتصاد القومي .

بيد أن الطبقة الرأسمالية الأفريقية ، على الرغم من أن النظام الاستعماري
يقيد نشاطها ويضيق عليها الخناق ، قد أصبحت مع ذلك أكثر قوة ، وبخاصة
في فترة ما بعد الحرب . ففي نيجيريا على سبيل المثال توجد بأيدي المنتظمين
الأفريقيين ، بالإضافة إلى الزراعة والتجارة والبنوك ، حصّة من النقل بالطرق ،
ولو أنها حصّة صغيرة . (وينطبق ذلك من قبيل المصادقة على غانا أيضاً .)
إن منشآت النقل الأجنبية في نيجيريا ما زالت تسيطر على مجال شحن البضائع ،
التي ينجم كلاً من احتياجات الاستيراد والتصدير ، بيد أن المنشآت الأفريقية
تسيطر على نقل الركاب وعلى النقل الداخلي للبضائع بواسطة السيارات (١) .
ويقول هوكتر إنه على الرغم من المنافسة الأجنبية و أكد الرأسمالي (الأفريقي)
وجوده ، وبخاصة في مجال النقل بالطرق ، وكذلك في تجارة التجزئة والتشييد
والمقاولات . (٢) ويوضح هوكتر كيف وفرت الخطوات التي اتخذت
في اتجاه الاستقلال فرصاً جديدة للمشروعات الأفريقية ، التي نمت حجماً
وعدداً . وقد أخذ عدد من الصناعات الخفيفة في النمو والتطور ، ومن بينها
كسوة الإطارات بالمطاط (٣) ، وتشغيل الأخشاب ، وتوريد مواد البناء ،
والطباعة ، التي برز فيها عدد من الأفريقيين .

ويعد نمو البورجوازية الأفريقية واضحاً أيضاً بشكل خاص في غانا بطبيعة

(١) ا.ك. هوكتر : Road Transport in Nigeria ، لندن ، ١٩٥٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) Tyre-retreading : والمصطلح مأخوذ عن مصمم المصطلحات الفنية -

الترجم .

الحال ، وكذلك في مناطق معينة من أفريقيا الغربية الفرنسية ، وبخاصة ساحل العاج . وهذا النمو ملحوظ أيضاً في أوغندا ، وبلرجه أقل إلى حد ما في كينيا وتنزانيا ، حيث ينبغي على المرء ألا يتجاهل أثر مخططات تلحيم الأرض في هذه المناطق ، وهي المخططات التي سمحت بظهور فئة من الزارعين الأفريقيين لما حرية تملك الأرض، وتزرع البن وغيره من المحاصيل التقليدية . وفي الكونغو البلجيكي واتحاد جنوب أفريقيا واتحاد وسط أفريقيا ، كان من الصعب للغاية ظهور طبقة رأسمالية أفريقية . ومع ذلك فحتى في هذه المناطق ظهرت مشروعات أفريقية على الرغم من التقييدات السياسية والقانونية . يقول هوكتر (١) : « في اتحاد جنوب أفريقيا على سبيل المثال أصبحت منشآت النقل المملوكة للأفريقيين على درجة من الاستقرار تستطيع معها أن تخدم السوق التي خلقها تطور المناطق الحضرية الأفريقية » .

ومع ذلك تعد البورجوازية الأفريقية يشكل عام قوة ضعيفة في مواجهة الإمبريالية ، وبخاصة في أفريقيا الشرقية واتحاد وسط أفريقيا واتحاد جنوب أفريقيا .

ولكنها على الرغم من ضعفها تشكل قوة دخلت الحلبة السياسية ، وشرعت تقوم بدورها في الحركة الوطنية . والحقيقة أنها في مناطق كثيرة تقوم بدور قيادي ، وتمارس تأثيراً سياسياً يفوق قوتها العددية أو الاقتصادية . وحتى في المناطق التي تكون البورجوازية الأفريقية فيها هي أضعف الفئات ، والتي تنحج الحركات فيها إلى أن تكون تحت قيادة الأطباء أو المعلمين أو المحامين، تعكس هذه الأقسام المهنية والبورجوازية الصغيرة وجهات النظر والتطلعات الطبقة لبورجوازية قومية مدّعية ، بلرجه أكبر بكثير مما تعكس وجهات نظر وتطلعات العمال والفلاحين الذين يشكلون أغلبية الحركة الوطنية وقوتها الرئيسية .

(١) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

إن تأثير البورجوازية القومية على الحركة بأسرها ، بما في ذلك تأثيرها على الطبقة العاملة والحركة النقابية ، ينشأ جزئياً من حقيقة أن الحكام الإمبرياليين يقدمون لهذه الطبقة قلدراً معيناً من التشجيع ، بأمل أن تكون أكثر مستعدة للمهادنة ، كما ينشأ جزئياً نتيجة للمرحلة التي وصلت إليها حركة الطبقة العاملة الأفريقية ، التي لا تستطيع بعد أن تقيم حزبها السياسي الخاص ، ولا أن تخلق على نطاق واسع نظرة طبقية واضحة ومحددة وناضجة ، متميزة عن النظرة التي تعد معادية للإمبريالية فقط .

الانتلجنسيا الأفريقية

وقد شاهدت فترة ما بعد الحرب أيضاً زيادة في عدد المثقفين الأفريقيين . فقد قام الأفريقيون بجهود بطولية لتوفير التعليم لأنفسهم ، بل كانوا يقيمون مدارسهم الخاصة لسد النقص المرعب في التعليم الرسمي الذي يقدم للأفريقيين . وكم من أم أفريقية كلحت كالرقيق من الصباح إلى المساء ، في أداء أعمال منزلية ، وغسل الملابس ، وصنع وبيع بعض المشروبات المحلية بالإضافة إلى ذلك ، كل هذا كي تكسب شيئاً من النقود توفره لابن لديها قلدراً من التعليم . وقد وصف إيزاقبييل مغاليله بطريقة زائخرة بالحبيوة مشيرة للمشاعر ، في كتابه Down Second Avenue ، شيئاً مما تتطوى عليه تلك المواقف من تضحيات تلمح القلوب . فقد عمل قوامي نكروما بغسل الأطباق في الولايات المتحدة كي يستطيع إتمام تعليمه . وصار دكتور هاستنجز باندا مئات الأميال ، عندما كان شاباً ، من وطنه نياسالاند ، صعباً وراء التعليم في اتحاد جنوب أفريقيا ، وبعد ذلك وراء استكمال تعليمه فيما وراء البحار . وكم من زعيم أفريقي يمكنه أن يروي قصصاً مماثلة .

وفي السنوات العشرين الماضية تأسست منظمات ثقافية وصلحت صحف وطنية . كما أنشئ عدد من معاهد التعليم العالي في عدد من المناطق الأفريقية ، وأسفر ذلك بدوره عن زيادة عدد المثقفين الأفريقيين على الرغم من أنه فيما يتعلق بالملكيات البريطانية ، أو الملكيات التي كانت تابعة لبريطانيا ، من الملاحظ

أن أعظم تقدم في هذا المجال قد تحقق في غانا ونيجيريا ، حيث انتقل قدر أكبر من الإشراف على مثل هذه الأمور إلى أيدي الأفريقيين أنفسهم .

وكان من المحتم بطبيعة الحال أن يلعب الإمبرليون دوراً معيناً في إقامة التعليم العالي ، بأمل تشجيع قطاع من الأفريقيين المتعلمين و المسؤولين ، الذين يمكن أن يضطلعوا بدور الحلفاء السياسيين . بيد أن هذا التعليم كان لحفة قليلة فقط — وكان هدفه إنتاج مجرد صورة فوتوغرافية لأصل أوروبي ، بدلا من المساعدة على التقدم الثقافي للأفريقيين أنفسهم .

وقد أجاد سيكوتوري شرح معضلة المتخلف الأفريقي الذي نشأته الإمبريالية وعلمته بطريقه رصت تفاصيلها عن عمد لفصله عن حضارته وعن شعبه .

وإن التعليم الذي أعطونا إياه لم يكن ينجه فقط إلى تمثّلنا ، وإذابة شخصيتنا ، وإضفاء الطابع الغربي علينا ، وإن أن يقدم لنا مدينتنا ، حضارتنا ، نظراتنا الخاصة الاجتماعية والفلسفية ، باختصار إنسانيتنا ، كعبر عن الهجمة ، ومجرد بدائية نصفوعاوية ، من أجل أن يخلق فينا المركبات المضاعفة التي تنتهي بنا إلى أن نصبح فرنسين أكثر من الفرنسيين أنفسهم ، وإنما يوجد إلى جانب هذه الظواهر ، في المجال الملموس لموقف هذه الصفوة المثقفة ، سلسلة مزايا وضمائم تعد أموراً غريبة تماماً عن حياة أغلبية الشعب الأفريقي ، وشكلت بالمقارنة بظروف الشعب الأفريقي ظروفا تفضيلية . (١)

وأكد إيزاقيل مغاليله أيضاً ، في مقاله العميق عن الإحتلجنسيا الأفريقية (٢) ، أنه في مستعمرات أفريقيا و كان لدى الإدارة البريطانية طريقة واثقة لمنع مثل هذه المعاملة الخاصة للأفريقي المتعلم ، بحيث تفصل ما بينه وبين الجماهير . بيد أنه في مقابل هذا الاتجاه ، لاحظ مغاليله الاتجاه المعاكس له ،

(١) سيكوتوري : « Towards Full Re-Africanisation » . المرجع السابق ،

ص ٩-١٠ .

(٢) إيزاقيل مغاليله : « The Dilemma of the African Elites » ، في « توتيت

سنشري » ، عدد أبريل ١٩٥٩ ، ص ٣٥-١٩ .

وهو التطابق التدريجي بين المثقف الأفريقي (وبخاصة في تلك المناطق الواقعة في جنوب ووسط أفريقيا ، حيث توجد سيطرة المستوطنين البيض المقترنة بأقصى درجات التمييز العنصري) وبين الجماهير الأفريقية والتضال من أجل الاستقلال الوطني والتعلم القومي :

وينظر الأفريقي المتنور من حوله ، ويدرك بقدر مألوفه من حساسية معنى وضعه بالنسبة للجماهير . وهو ينهك في ممارسات ثقافية وحضارية معينة كي يكتيف نفسه ، ويزيل أية عقبات تنال من كرامته . وعند نقطة معينة يندمج للدافع الاقتصادي المبرر للحياة في الدافعين السيامي والحضاري :

وذلك هو الطريق الذي يقطعه الأفريقي المتعلم في الجزء الجنوبي من أفريقيا ، وفي كينيا ، حيث تتماثل مشكلات التعايش بين السود والبيض في معظم الحالات . وهنا يلقي المقاومة من جانب مجموعة الأقلية التي حصنت نفسها اقتصادياً وسياسياً ، والتي لا تطبق فكرة المنافسة مع أغلبية من السود . فهو يشكل تهديداً لها . إنه يتعرض للتكيل أو الإبعاد ، أو يفرض عليه الحظر ، أو يحد لإقامته في بلده . وهو في حالات كثيرة يتخلى عن التضال تاركا وراءه الآخرين أصلب وأشدّ عوداً . »

ومع ذلك ، فبالنسبة لكل من تخلى عن التضال ، يوجد آخرون مخلون بحله . وذلك لأن الاستعمار ، بطريقته الخاصة ، يضغط على المثقف الأفريقي بالقدر نفسه من العنف الذي يضغط به على العامل والفلاح ، وعلى الزارع الأفريقي والرأسالي الأفريقي : وكما قال مغاليله عن حق ، « إن المستوطن الأبيض يخشى الأفريقي المتعلم ويقاومه ، ويتعد عن طريقه لإذلاله والخط من شأنه ، ولينكر عليه الأشياء التي جعله التعليم يتطلع إليها ، وللتزول بمستواه من الناحية الاقتصادية إلى ما هو أقل من مستوى الرجل الأمي ، ومن الناحية السيامية إلى المستوى نفسه . وهكذا في جماعة متعددة العناصر لا يستطيع الرجل الأسود أن يتخذ له مهنة كصانع مدرّب أو طبيب أسنان أو صيدلي : لأنه لا القانون ولا النقابات البيضاء تسمح بذلك

... فالطبيب لا يسمع له بنحصر مرضى بيض في أي مستشفى ، والموظف الحاصل على شهادة التريكو ليس أو على شهادة تجارية ما يصبح ساعيا عاديا . وفي أفضل الأحوال يعطى ورقة ودفتر ملحوظات لإمساك حساب الخزون في مستودع للبيع بالجملة .

ويقول مقاليله إن المثقف الأفريقي ، أو المهني الأفريقي ، يتحول في مثل تلك الظروف « إلى وضع الدمية » ، ويحرم « حتى من الاحتجاج على القيود المهنية المفروضة عليه » .

إن صنوف الإهانة والتحقير والازدراء وإهدار الآدمية التي يتعرض لها المثقفون الأفريقيون كل يوم لا يمكن إلا أن يكون لها دورها في حملهم على الانغماس في صراعات الشعب بأسره . فعندما جاء الأطباء البيض من روديسيا الجنوبية للعمل في نيامالاند ، وقت قيام الاتحاد ، أصروا على ألا يسمع للأطباء الأفريقيين بعد الآن بازتداء السرات (البلاطى) الطبية البيضاء مثلما كانوا يفعلون من قبل . إن الأفريقى المدرب ، الذى يحمل وراه سنوات كثيرة من الخبرة ، كثيراً ما يرى رجلاً أبيض ، حديث الخلفية عديم التجربة ، يسبقه كثيراً في الدرجة الوظيفية ويتقاضى أضعاف مرتبه ؛ ولذا بعد النضال من أجل أفرقة الإدارات الحكومية في غانا ونيجيريا والسودان - وفي مناطق أخرى في القريب - قصة طويلة من قصص المقاومة العنيدة التي تليها مصالح مقهورة معتلى عليها من أجل وضع حد لامتيازات البيض التي لا تقوم على أية اعتبارات سوى تلك المتعلقة بالتمييز العنصرى .

وقد جاء في عريضة أرسلها واتحاد الموظفين التقنيين بالمواصلات السلوكية واللامسلوكية « Telecommunications of Technical Officers' Union » في مايو ١٩٥٩ ، إلى وزارة المواصلات النيجيرية ، للشكوى من التأخير في أفرقة الخلمة ، أنه من بين أربعة وعشرين خبيراً فنياً تم تعيينهم لم يكن يوجد سوى نيجيرى واحد ، ومن بين ثمانية وخمسين موظفاً فنياً عيّنوا لم يكن يوجد سوى ستة نيجيريين ، على الرغم من أنه كان يوجد عدد لا بأس

به من النيجيريين الذين لا تقل مؤهلاتهم ومدة تدريسهم وخبرتهم ، في كل من لندن ولاجوس ، بأية حال عن تلك التي يتمتع بها الأوربيون في هذه النواحي : وبالمثل زعمت **ديل سيرفيس** ، التي تصدر في لاجوس ، أن السبب البسيط للعدد المحدود من الوظائف ، للزائدة على العدد المقرر ، التي أعطيت للنيجيريين ، هو أن المشرفين على الإدارة كانوا يفسحون الطريق لترقية جميع الأوربيين قبل ترقية الأفريقيين (١) . إن النقد الذي يوجه في نيجيريا ، ضد الأخير في ترقية الأفريقيين إلى مختلف الوظائف ذات المسؤولية ، قد أصبح أكثر صراحة في عام ١٩٥٩ ، بحيث تشكلت لجنة لتقصي المسألة برمتها . وقد أكد تقرير هذه اللجنة ، الذي أعلن أنه « إلى أن تنعكس الطبيعة الوطنية للحكومة بصدق في الخدمة العامة ، سيظل الاستقلال محدود المنزى بدرجة كبيرة » ، أن آراء النقاد سليمة تماماً .

وهكذا يكون المصنف الأفريقي واقعاً تحت وطأة تأثيرين متعارضين . فمن ناحية يحاول الإمبرياليون إغراءه وإغواءه بمنحة بعض الامتيازات المخلوذة ، وقتل كبريائه الوطني وإخلاصه للوطن من خلال عملية خبيثة متعلّقة قوامها القضاء على طابعه الأفريقي وصبغه بالصبغة الغربية . ومن الناحية الأخرى ، فبسبب تلهف الإمبريالية على أن تحتفظ بين يديها بكل الخيوط الرئيسية ، وبسبب رغبة المستوطنين البيض في الاستئثار بكل الوظائف والمهن الممتازة ، يجد الأفريقي مطامحه ، سواء بالنسبة لنفسه أو بالنسبة لشعبه بأسره ، تتعرض بصورة دائمة للمقاومة والإحباط . وهكذا يدرك أنه لا مصالحه الشخصية ، ولا مصالح الفئة التي ينتمي إليها ، ولا حضارة شعبه بأسرها ، يمكن أن تخطو إلى الأمام ما دام الاستعمار والحكم الإمبريالي جاثمين على صدر بلاده . والطبيعة المزروجة الواقعة على المصنف الأفريقي - أن يحصل على امتيازات تفضعه في مرتبة أعلى بالنسبة لباقي شعبه ، ومع ذلك يكون خاضعاً للحكام الأوربيين - هي التي تفسر مظاهر الحيرة والتردد وعدم الحسم ،

(١) « ديل سيرفيس » ، ٧ أغسطس ١٩٥٩ .

بل التحولات المفاجئة من موقف متطرف إلى آخر ، التي كثيراً ما تميّز دورهم في الحركة الوطنية . ومع ذلك فلأن تأثيرهم هام للغاية ، ولا يوجد حزب ميامي وطني واحد ، من أحزاب الشعب الأفريقي ، في أية منطقة بأفريقيا ، لا يلعب فيه المثقفون دوراً بالغ الدلالة ، إن لم يكن دوراً قائماً .

وما على المرء إلا أن يذكر أمثال بعض الشخصيات الوطنية البارزة في أفريقيا - دكتور نكروما ، دكتور باندا ، دكتور تشيرو (١) ، دكتور كيانو (٢) ، دكتور مومي (٣) ، جولبوس نيريري ، چوموكينانا ، كينيث كاوندرا ، لوبولاند سنجور ، جابريل داربوسيه (٤) ، وهلم جرا - كي يلمس مدى أهمية هذه المشاركة .

وهكذا نجد أن العمال والرأسماليين والمثقفين قد انجلبوا جميعاً إلى حركة التحرر الأفريقية في العقود القليلة الماضية ، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

الأزمة الزراعية

وماذا عن الأفريقي الذي يعيش في الريف ، والفلاح المعدم الذي يتوق إلى الأرض ، وزارع المحصولات النقدية ؟ فهؤلاء يشكلون أغلبية الشعب الأفريقي . وقد وجهت إليهم الإمبريالية في خلال الأعوام الستين الماضية ، كما رأينا من قبل ، ضربات ملمعة . وتعيش أجزاء كبيرة من الريف الأفريقي في خراب . فالقرى والمعازل يقطنها إلى حد كبير النساء والأطفال والمسنون . ويتشتر تآكل التربة باعتباره مرضاً بشعاً ، ويتدهور الفلاح الأفريقي ، فوق أرضه التي تتضاءل مساحتها ، إلى قرار من الفقر يتزايد عمقاً . ويصبح فقره باستمرار حقيقة إضافية أمام تطوره الاقتصادي ، تمنعه من شراء المعدات أو البلور اللازمة لتحسين زراعته ، وتحرمه من إمكانيات تسديد أرضه

(١) Orton Edgar Chirwa : انظر ، ص ٥٢٣ - المترجم .

(٢) Dr. Julius Gikonyo Kimo : انظر ، ص ٥٢٣ - المترجم .

(٣) Félix Roland Moumié : انظر ، ص ٥٢٥ - المترجم .

(٤) Gabriel Marie d'Arboussier : انظر ، ص ٥٢٦ - المترجم .

أو الاستفادة من مشروعات الري ، وترغمه بصورة دورية على التخلي عن حقله البائس سعياً وراء العمل بأجر في مناجم الأوربيين أو مزارعهم أو مشروعاتهم الحضرية .

إن الأزمة الزراعية الواسعة الانتشار في أفريقيا ، والتي تعد نتيجة للحكم الاستعماري ، قد أخفاها إلى حد ما نظام العمل المهاجر ، يقدر ما نجمت الهجرة عبر السنين في أن تعجب عن العيان الأزمة الزراعية في إيرلندا .

ومن النتائج التي تترتب على ذلك أن الفلاحين الأفريقيين لم يقوموا بعد بدورهم كقوة سياسية واعية ومنظمة ومتفصلة في الحركة الوطنية . ولم تحدث في أفريقيا ثورات واسعة النطاق يدعمها الفلاحون ، كما حدث على سبيل المثال فيما بين الحريين العالميتين في الصين وروسيا واليابان والهند للصينية وإندونيسيا ، ولو أنه كان هناك في السنوات الثلاثين الأخيرة عدد من الانفجارات المحلية التلقائية في أفريقيا ، وغالباً ضد الضرائب وضد استيلاء المستوطنين الأوربيين على الأرض .

إن الفلاح الأفريقي قد قام بنفسه في الأساس ضد الاستعمارية في المدن ، بوصفه عاملاً مهاجراً .

وهكذا فإن الأمهات التي ارتبطت بتاريخ نضال أفريقيا ضد الاستعمار هي في الأساس أمهات المراكز الحضرية أو مراكز التعدين - أكرا ، لاجوس ، إنوجو ، جوس ، جوهانسبرج ، ممبسة ، نيروبي ، دار السلام ، تنجا (١) ، وانكي ، حزام النحاس ، دوالا ، ذكار ، كونكري ، ليوبولدفيل ، فريتون ، باتهرست (٢) . ولم يحدث منذ وقت قريب ، كما في كينيا بعد حالة الطوارئ في عام ١٩٥٢ (٣) ، وفي الكومون الفرنسي في السنوات القليلة الماضية (٤) ،

(١) Tangu : انظر ، ص ٥٧٣ - المترجم .

(٢) Bathurst : انظر ، ص ٥٧٣ - المترجم .

(٣) الإشارة هنا إلى حالة الطوارئ التي أعلنت في كينيا في أكتوبر ١٩٥٢ ، إثر اندلاع الثورة الفلاحية التي عرفت بثورة الماوماو . ومن المعروف أن هذه الثورة قد دارت أساساً حول مشكلة الأرض - المترجم .

(٤) انظر ، ص ٥٨٥ - المترجم .

وفي سيخونخوليلاند Sekhukhune-land وزيرمت بالحد جنوب أفريقيا ،
وفي وسط أفريقيا ، أن انجلب الأفريقى الرنى ، باعتبارها فلاحه ، بصورة
مباشرة أكثر إلى النضال المعادى للإمبريالية .

وحتى الزارع الأفريقى الأفضل حالا ، الذى يزرع المحصولات النقدية
من أجل التصدير ، يعيش فى خوف وعدم أمن دائمين ، وتسيطر على حياته
الاحتكارات الإمبريالية الكبيرة التى تحدد الثمن الذى ستلغعه له مقابل
محصولاته ، والثمن الذى يتبقى عليه أن يدفعه مقابل السلع المصنوعة التى يحتاج
إليها .

كتب سيكوتورى (١) يقول : « إن المنشآت الاستعمارية قد انتهت
إلى السيطرة على سوق بضائعنا . لقد نظمت المشتريات ؛ وحددت الثقلات
فى الأثمان ؛ وتولت أمر المبيعات تماماً . فما إن تُتج البضائع ، لا يكون
أمام الزارع الغنى من بديل سوى الخضوع لسادة السوق . »

وتواجه الصعوبة نفسها الزارعين الأفريقين فى كل منطقة تخضع للحكم
الإمبريالى . فى أى اتجاه يستديرون نحوه يصطلمون بوقائع السيطرة البيضاء-
فأفضل أراضيهم بأغلها المستوطنون البيض ، أو تمنح كامتيازات للاحتكارات
الأوربية الكبيرة ، وللقیود تفرض فيما يتعلق بما قد يزرعونه ، وبكيفية
تسويقهم لمحصولاتهم ، وبالثمن الذى يحصلون عليه مقابلها ، والحق فى الحركة
بحرية فوق الأرض التى ولدوا عليها ينكر عليهم- وبكل طريقة تهزمهم
ظروف لافكالك لهم منها ، على حين تواصل الإمبريالية حكمها .

الرئيس بين نادين

ومعة افتراض لدى الكثيرين بأن كل رؤساء القبائل الأفريقين يتخلون
جانب الرجعية ، وبأنهم يمثلون قوى الإقطاع والقبيلة ، وبأنهم لذلك يعادون
النضال من أجل استقلال أفريقيا . إن كثيراً من الرؤساء يلعبون بالفعل مثل

(١) سيكوتورى : « Towards Full Re-Africanisation » ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

عندئذ الدور ، ولا يلعبه فقط الرؤساء الأقوياء نسبياً في مناطق أفريقيا الغربية ، بل يلعبه أيضاً الرؤساء الأضعف الذين يكونون عادة مجرد موظفين معينين من قبل الحكومة . بيد أن نبتة كل الرؤساء الأفريقيين باعتبارهم عناصر رجعية يمكن أن يكون تشوبها الحقيقة .

فمنذ البداية الأولى لمقاومة الأفريقيين للإمبريالية الأوروبية كان هناك ملوك ورؤساء قادهوا شعوبهم في معارضة الحكم الأجنبي . ومع ذلك لم يكن الدور التقلدي الذي لعبه كثير من الزعماء مقصوداً على المرحلة الأولى من مقاومة الغزو الإمبريالي وحدها . فطوال القرن العشرين كانت هناك أمثلة لرؤساء اتخذوا بجانب شعوبهم ضد أعمال السلب أو إجراءات التمتع التي ترتكبتها السلطات ، وبخاصة في حالة الدفاع عن الأرض أو مقاومة الضرائب : مثال ذلك أنه عندما قررت حكومة نائال في عام ١٩٠٥ فرض ضريبة الرسوم لأول مرة على قبائل الزولو (١) ، نشبت احتجاجات واسعة النطاق على الرغم من مشيئة الرئيس دينزولو ، الذي « ضرب مثلاً » بأن دفع جنيهاً استرلينياً قيمة الضرائب ، وناشد شعبه الذي سحقه الفقر أن يفعل الشيء نفسه . وعلى تقيض دينزولو التجأ زعيم أقل وزناً ، يدعى بمبانا ، إلى الغابات مع بضعة آلاف من رجاله ، وأعلن تحديه للسلطات . وكانت لإجابة الحكومة عليه هي إطلاق نيران المدافع السريعة ، وفي المذبحة التي ترتبت على ذلك قتل أربعة آلاف أفريقي ، من بينهم الرئيس بمبانا .

وبعد ذلك بسبع سنوات ولد حزب « المؤتمر الوطني الأفريقي » في بلومفنتين (٢) ، وكان من بين مؤيديه الأوائل عدد من الرؤساء — أمما ،

(١) Zulu : انظر ، ص ٨٢ — الترجيم .

(٢) لتشكل المؤتمر الوطني الأمل N.N.C. لجنوب أفريقيا (التي اتخذت فيما بعد اسم « المؤتمر الوطني الأفريقي » A.N.C.) في مؤتمر عقد بمدينة بلومفنتين Bloemfontein ، في ٨ يناير ١٩١٢ . وقد اختير جون ل. دوبي أول رئيس له ، وسول ت. بلانجي أول سكرتير عام له . وكان ذلك إثر تشكيل « المؤتمر الوطني الأمل لنائال » في عام ١٩٠٤ ، والمؤتمر الوطني الأمل لقرنيسال في عام ١٩٠٧ . ومدينة بلومفنتين هي عاصمة ولاية أورانج الحرة بجنوب أفريقيا ، وتعد المركز —

ميزى ، موليا ، ميكوكيتى ، وغيرهم . وكان پ . كا . إيزاكا ميمى ،
الذى كان من الناحية الفعلية هو الذى دعا إلى اجتماع المؤتمر الأول لحزب
« المؤتمر الوطنى الأفريقى » ، يعتبر الرؤساء المبادرين الحقيقين بتأسيس المؤتمر .
وربما كان هذا الحكم ، من جانب إيزاكا ميمى ، شديد التعميم ، إذ إن القوى
القائدة فى مؤتمر عام ١٩١٢ كانت فى الحقيقة من مثقوى الطبقة الوسطى .
بيد أن ميمى مصيب بلاربيب فى تأكيده للدور الهام الذى لعبه الزعماء فى تأسيس
حزب « المؤتمر الوطنى الأفريقى » .

وعلى الرغم من هذه الأمثلة يمكن أن يقال بشكل عام أنه بالنسبة للتصنف
الأول من هذا القرن كانت الإمبريالية قادرة على الاستفادة من مؤسسة الرؤساء
لتحقيق أغراضها . وقد ثبت أن تطبيق الحكم غير المباشر ، مقترناً بعزل
الرؤساء غير المرغوب فيهم ، وبمساندة الأسلحة الإمبريالية ، كان كافياً
فى هذه الفترة للمحافظة على النظام الاستعماري .

بيد أنه فى السنوات العشر الماضية كلما كانت الحركة من أجل الاستقلال
الوطنى تزداد قوة ، وكلما كانت القضايا التى يجرى هذا النضال حولها
تضخمت بحدة أكثر ، كان الرؤساء فى عدد من الحالات يجدون أنفسهم وقد
وضعوا فى مأزق حاد .

وفى كثير من المناطق لم يعد استخدام الرؤساء ، الذين تحولوا إلى موظفين بأسجر
يعملون كعلمى تشارك فى قمع الشعب الأفريقى ، ممكناً إلى المدى الذى كان
موجوداً من قبل . فالرئيس ا . لوتولى (١) ، الرئيس العام « للمؤتمر الوطنى
الأفريقى » فى اتحاد جنوب أفريقيا ، ليس سوى رئيس من الرؤساء فى اتحاد

« التجارى لجزء كبير من هذه الولاية ، كما تقيم صلات تجارية قوية مع ليزوتو . والمدينة يسهب
موقعها المركزى كانت دائماً مكاناً مفصلاً لعقد المؤتمرات على مختلف أنواعها ، من ديانة
واجتماعية وسياسية وتعليمية ، وربما كان ذلك هو سبب اختيارها لعقد المؤتمر التأسيسى « للمؤتمر
الوطنى الأول » . (انظر ، ص ١٣٥) - المترجم .

(١) Chief Albert John Lutuli : انظر ، ص ٥٢٧ - المترجم .

جنوب أفريقيا الذين اتخذوا موقفاً مماثلاً فيما يتعلق بقضية النضال من أجل التحرر الوطني ضد السيطرة البيضاء . وقد تعرض الرئيس لوتولى ، لقاء قيادته الشجاعة لحزب « المؤتمر الوطني الأفريقى » ، لهجوم والمضايقات بصفة مستمرة من جانب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا . وتعرض للمصير نفسه الرئيس چيريامابى ، الذى نفي إلى فرايبورج Vryburg فى يناير ١٩٥٦ ، لمعارضته لمخطط تعليم البانتو ، ولخططات سلطات البانتو « للتحصين والرحى » . وبالمثل تم ترحيل كل من تواليفينى چوى ، وهو أحد أعضاء بيت تمبو الملكى ، والرئيس بانجيليزوى چوى ، إلى مناطق نائية بعد أن هباض من وفد من مناطق التيمبو^(١) إلى مقر إدارة شئون البانتو فى ڤريتوريا للاحتجاج على فرض سلطات البانتو على الترانسكى .

ويقول «الاتحاد الأفريقى الوطنى لتتجانيقا» (التانو) إنه لا يوجد فى تتجانيقا رئيس واحد الآن يؤيد الحكومة ، فكلهم من مؤيدى التانو . وفى كينينج يظل الرئيس كوانانجى^(٢) ، الذى توفى أخيراً ، رمزاً باقياً لمعارضة الرؤساء للحكم البريطانى .

وفى نياسالاند أعرب كثير من الرؤساء مراراً عن استعنادهم لتأييد نضال شعبهم من أجل الاستقلال ، وبخاصة فى معارضته للاتحاد . وكان من الأمور التى تشير بوضوح إلى دورهم الهام تعيين الرئيس جوماني^(٣) رئيساً

(١) انظر ، ص ٥٧٧ ، مادة « التيمبو » - المترجم .

(٢) Chief John Koinange : كان من أكبر زعماء قبائل الكيكويو بكينيا ، وأكثرم مهابة واحتراماً وتقديراً . كان رئيساً لمنطقة نجرانو Njuruu بقسم كيامبو Kiambo بالقرب من نيروبي . وهو أب الزعيم الكينى المعروف مبيو (ڤيتر) كوانانجى ، (Mbiyu (Peter Koinange (انظر ، ص ٥٣٢) ، أحد مؤسسى «الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا» ، ووزير الثورة لشئون الجامعة الأفريقية بعد الاستقلال . وقد مات الرئيس كوانانجى فى المعتقل فى عام ١٩٥٩ ، إذ كان بين من ألقت السلطات القبض عليهم بعد إعلان حالة الطوارئ فى أكتوبر ١٩٥٢ ، فى أعقاب اندلاع الثورة الكينية المعروفة بحركة الماوارو . وسحبت السلطات قبيل وفاته لايته مبيو ، الذى كان مقبلاً فى لندن فى أثناء فترة الطوارئ ، بالمودة إلى كينيا بصورة مؤقتة لزيارة أبيه فى المعتقل ، بعد أن عرف أن أيامه أصبحت معدودة - المترجم .

(٣) Chief Willard Gomani : انظر ، ص ٥٣٣ - المترجم .

« للمجلس الأعلى للعمل » ، وهو هيئة شكلت لتنسيق جهود نقابات العمال والمؤتمر (١) والفلاحين ضد الانحسار . وقد ألغى القبض على الرئيس جوماني للنوره القيادي في الحملة ، وتوجيهه النصيح لشعبه بالاشتراك في العصيان المدني ، ولكنه تمكن من الفرار إلى موزمبيق . وهناك قبضت عليه السلطات البرتغالية ، وأعادته إلى نياسالاند مقيماً في الأغلال ، حيث عزل من الرئاسة ، ولم يمض وقت طويل حتى مات جوماني في المنفى .

إن مأزق الرؤساء اليوم ، والموقف الذي يتخله كثيرون منهم في نياسالاند من النضال الوطني لشعبهم ، يجدان تعبيراً طيباً عنهما في رسالة شرح فيها الرئيس مبلوا لكانياما تشيومى (٢) معارضته للانحدار :

« إنى رئيس أعلى Paramount Chief لمائة وتسعين ألف نسمة ، فهل أنا من الغباء بحيث أؤيد الحكومة ، وأكون سعيداً بأن أرى شعبي يتعرض للإرهاب وطلبات الرصاص ! هل يمكننى أن أكون رئيساً أعلى لأجساد ميتة ؟ » (٣) (التشديد من عندنا - ج : و .)

وتساعدنا مثل هذه الحجج على أن نقدر لما دعا « اتحاد رؤساء نياسالاند » ، في اجتياح عقده في عام ١٩٥٣ ، « جميع الرؤساء والشعب في الحماية إلى تأييد المؤتمر والسعى إلى مشورته في كل المسائل المتعلقة بتطور هذا البلد » . وفي رأى كلاتون - بروك (٤) أن « هذا التحالف بين الرؤساء والمؤتمر مازال على قوته على الرغم من أنه لا يستطيع أن يكون دائماً تحالفاً صريحاً » . (٥)

(١) المقصود هنا « المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند » ، الذى عُقد في عام ١٩٥٣ بتأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » وبخاصة في موارضة لقيام اتحاد وسط أفريقيا . وقد كان هذا التأييد عاملاً هاماً في تزايد نفوذ المؤتمر بالبلاد . وقد حضر المؤتمر في ٣ مارس ١٩٥٩ ، وهو اليوم نفسه الذى أعلنت فيه حالة الطوارئ ، وقام بدلا منه « حزب مؤتمر مالوندي » في أول يولييه ١٩٥٩ . انظر ، ص ٤٥٥ - المترجم .

(٢) Murray William Kanyama Chene : انظر ، ص ٥٢٤ - المترجم .

(٣) كلاتون مانجر : Central African Emergency ، ص ٩ ، لندن ، ١٩٦٠ .

(٤) Guy Clutton-Brock : انظر ، ص ٥٣٥ - المترجم .

(٥) جوى كلاتون بروك : Dilemma in Nyasaland ، ص ٥٢ ، لندن ، ١٩٥٩ .

وفي روديسيا الشمالية اتخذ كثير من الرؤساء موقفاً مماثلاً ، بل إنهم قدموا
لعون لعمل مناجم النحاس الأفريقيين عندما قاموا بإضرابهم . ولم يمض
وقت طويل حتى اتخذت الحكومة إجراءات عنيفة ضد شعب بجا (١) ،
فوزعت اختصاصات إدارته ، وحدثت من سلطنة ونفوذ الرئيس الأعلى
تشيتيموكولو (٢) ، بسبب «معارضته العنيدة لفرض الاتحاد» (٣) .

كذلك لا تستطيع الحكومة في روديسيا الجنوبية أن تعتمد على التأييد الكامل
من جانب الرؤساء : مثال ذلك أنه لما عادت «كتائب الرماة الأفريقية
الملكية» *Royal African Rifles* إلى سولزبري ، بعد انتهاء مدة
خدمتها في خلال الحرب العالمية الثانية ، أقيم موكب في خلال الشوارع ابتهاجاً
بعودتها ، وانتهى الموكب باجتماع عقد بالمدينة تحدث فيه الرئيس نياندرو (٤)
رئيس معزل تشيتينا (٥) ، وبدلاً من أن يلتقي نياندرو بالملاحظات النافذة
المتادة في مثل هذه المناسبات ، وجه صدمة قاسية إلى حكام بلاده البيض ، عندما
بادرهم بالسؤال المخرج التالي : «لقد أخذتم أولادنا ليلقوا حتفهم . فماذا
حصلنا عليه في مقابل ذلك ؟» .

ولم تكد تمضي ستة أشهر على توجيه هذا السؤال المخلد الثاقب ، وإن كان
عادلاً تماماً ، حتى عزلت حكومة روديسيا الجنوبية الرئيس نياندرو من منصبه
كرئيس لمزل تشيتينا . (٦) وربما لم يكن الأمر خالياً من الدلالة تماماً أن يصيح
ابن شقيقه جورج نياندرو (٧) فيما بعد مسكرئيراً عاماً «للمؤتمر الوطني الأفريقي
لروديسيا الجنوبية» .

وفي مناطق كثيرة أخرى يلاحظ الاتجاه نفسه لرؤساء يتصرفون عن

(١) *Bemba* : انظر ، ص ٥٨٣ - المترجم .

(٢) *Kafika Masenga Chitimukale* : انظر ، ص ٥٣٦ - المترجم .

(٣) «أيزورث» ، عدد ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ .

(٤) وردت في الكتاب *Nyandoro* : وردت في المراجع الأخرى نياندرو *Nyandoro* .

انظر ، ص ٥٣٧ - المترجم .

(٥) وردت في الكتاب *Chitsa Reserve* ، وردت في كتب أخرى ومعزل تشيتينا .

Chitsa Reserve - المترجم .

(٦) كلامه ناجح : المراجع السابق ، ص ٢٨ .

الحكومات الإمبريالية ؛ على حين أن هؤلاء الذين يظنون على « ولائهم » لحكامهم البيض تنهار الثقة فيهم بدرجة كبيرة ، بحيث تصبح فائستهم وفعاليتهم محدودتين للغاية .

إن معضلة الرؤساء في هذا الوضع الحليد يفسرها جيداً مصير الرئيس نزوكولو ، الذي عالج واطمن نزاعه مع الإمبريالية بصورة تدعو إلى الإعجاب في دراسته (١) عن شعب مامبوى (٢) في روديسيا الشمالية . يقول واطمن إن موقف الرئيس نزوكولو ليس بسيطاً . فهو يلعب في الحقبنة دوراً مزدوجاً .

« إنه يمثل الإدارة البريطانية والأداة الرئيسية للسياسة البريطانية ، وهو في الوقت نفسه ممثل شعبه لدى البريطانيين ، وحارس ما يعتبره (شعبه) مصالحه ، والمتحدث باسم هذه المصالح . » (٣)

وعندما يقع الصدام الختمى بين مجموعتي الولاء هاتين ، فإن الرئيس « يرغب إما على أن يجد تسوية مقبولة من الطرفين ، أو على أن ينحاز إلى طرف منهما » . بيد أنه هنا تكمن معضلة الرئيس وأزمته . « فالانحياز إلى جانب البريطانيين سيفقد احترام شعبه ؛ وبلنا ينسف ماله من سلطة وفؤد ، ويقضى بالتالى على فائدته كممثل للبريطانيين ؛ كما أن انحيازه إلى جانب شعبه ضد البريطانيين سيعرض احتفاظه بمنصبه للخطر . »

إن الرئيس يعتبر من جانب الشعب كمتحدث باسمه ، وبخاصة فيما يتعلق بالدفاع عن أرضه . وعلى ضوء ازدياد حدة الموقف في روديسيا الشمالية في السنوات القليلة الماضية ، الذى تفاقم نتيجة لقيام الاتحاد عنوة ، مع ما شكله من تهديد آخر للوضع الاقتصادى للشعب الأفريقى ، سواء بكمال مهاجرين أو كفلاحين ، أخذ موقف الرئيس يزداد خطورة وتعقيداً . ويقول واطمن

(١) ولم والسن : *Trial Cohesion in a Money Economy* ، مطبعة جامعة منشتر ،

١٩٠٨ .

(٢) *Mambwa* : أنظر ، ص ٥٨٤ - المترجم .

(٣) و. والسن : المترجم السابق ، ص ١٨٧ .

إنه يوجد حقاً ، عند نقطة الاتصال بين نظامين يتزايد العداء فيما بينهما » . (١)
 إن النزاع الذى انتهى بإقدام البريطانيين على عزل الرئيس تزوكولو قد اتضح
 فى ثلاثة اتجاهات : أولاً ، انضم شعب مامبوى ، الذى انجذب إلى العمل
 الأجبر ، إلى نقابات العمال ، وشارك فى المظاهرات وغيرها من الأنشطة
 فى المراكز الحضرية ضد الحاجز للونى ، بما فى ذلك الاضراب احتجاجاً
 على فكرة الاتحاد . ثانياً ، انضم كثيرون إلى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » ،
 الذى قام إلى جانب تأييده لأنشطة العمال بنشاط سياسى فى بريطانيا فى محاولة
 لتأثير على الرأى العام وعلى البرلمان هناك . وأخيراً ، تحدى القلاحون ،
 تلبية لنداء رئيسهم ، اللوائح الزراعية ولوائح الصيد التى وضعتها السلطات
 البريطانية . وقد انحاز الرئيس تزوكولو إلى هذا الصراع بأمره ، وأعلن هو
 وزعماء آخرون تأييده الصريح للمؤتمر ، وقاموا بجمع الأموال اللازمة
 لأنشطتهم . وعلاوة على ذلك أيد تزوكولو الإضراب الذى وقع فى المجال
 الصناعى احتجاجاً على قيام الاتحاد . كما أيد أيضاً « بتشجيع من شعبه ،
 تحدى القلاحين للوائح الزراعية .

يقول واطسن (٢) ، « إن الإضرابات الصناعية وتحدى اللوائح الزراعية
 كانا الإجرامين الأخيرين اللذين كان باستطاعة الأفريقيين استخدامهما ضد
 البيض ، وكانا كلاهما إجرامين سياسيين . وأجبر الشعب تزوكولو على أن
 يعمل بوصفه ممثلاً له » .

ونتيجة لذلك عزلت السلطات الرئيس تزوكولو .

إن هذا النزاع بين الإمبريالية وشعب مامبوى يشير إلى مرحلة جديدة ،
 حيث توترات المنصب وضغوطه تجعل من الصعب بصورة متزايدة على
 الرؤساء ، فى عدد من مناطق أفريقيا ، ألا يتحازوا إلى جانب حركة الشعب
 ضد الحكم الاستعمارى .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١٩ .

وقد تعرض الرئيس أبرام موالو ، رئيس قرية دينوكانا Dinokana ، بمقاطعة زيرست بالترنسفال ، بالتحاد جنوب أفريقيا ، للمصير نفسه الذى تعرض له نزوكولو . وقد عزلته السلطات بلوره من منصبه ؛ وحدث العزل فى هذه الحالة بسبب رفض النساء الأفريقيات فى العزل استلام تصاريح المرور :

ويقدم الأب هوير تفسيراً طيباً لمشكلة الرئيس أبرام ، ومحاولة حلها لا بالتأييد ولا بالمعارضة ، وذلك عندما وصف بيان الرئيس أبرام فى اجتماع عقده أبناء شعبه لمناقشة القرار الخاص بأن تحمل النساء تصاريح مرور . لقد أبرز أبرام تصريح المرور الخاص به ، وقال :

« أنا مطالب بأن أحمل تصريح مرور . والآن يطلب القانون منكم أن تحملوا تصاريح مرور أيضاً . إن هذا القانون ليس قانوناً قبلياً . إنه قانون من قوانين الحكومة : إنه ليس قانوناً من صنعى : أنا لا أعرف شيئاً عن هذا القانون . وأنا أقول لكم فقط ما يطلب منى أن أقوله . والمساءلة قائمة بينكم وبين السلطات البيضاء . تأملوا ملياً فيما تتوون أن تفعلوه . » (١)

وعندما قال أبرام ذلك ، غادر الاجتماع .

بيد أن هذه المحاولة من جانب الرئيس أبرام للبقاء « بين نارين » لم يقدر لها النجاح ، ولم يكن ممكناً لها ذلك . فقد طلبت السلطات منه ما هو أكثر من مجرد تناول قوانينهم بصورة عابرة . كانت تتوقع منه لإرغام أبناء شعبه على قبول هذه القوانين . ولأنه رفض أن يفعل ذلك ، عزله الحاكم الأعلى للإقليم Chief Regional Commissioner دون رحمة ، وضد كل عرف قائم .

وقد أدى عزل الرئيس أبرام إلى أن يواجه رؤساء القرى الأقل شأنًا أزمة قاسية . ويقول الأب هوير إن ذلك جعلهم يدركون جيداً قوة معارضة نسايتهم لقبول تصاريح المرور ؛ وفى الوقت نفسه « لم يعد لديهم شك فى المدى

(١) تشارلس هوير : *Brief Authority* ، ص ١٥٢ ، لندن ، ١٩٦٠ .

اللى كانت إدارة شئون الأهالى على استعداد للوصول إليه ، كى تفرض
تصاريح المرور :

وهكذا وضع الرؤساء فى موقف كاد أن يكون مستحيلا ، ووقعوا
فى التناقض الكامن فى نظام الحكم غير المباشر فى وقت اشتداد حدة الأزمة .
يقول الأب هوير : لمن كانوا يدينون بولائهم ؟ هل لشعبهم الذى كان
من المتوقع أن يحكموه فى هلو و سلام ، واللى كان يتحتم عليهم أن يضعوا
رغباته موضع الاعتبار والاحترام والتقدير ، واللى كان يفترض فيهم
أن يحكموه بقدر ما يحكمونه ؟ أم لإدارة شئون الأهالى ، التى كانوا أدواتها
المسخرة ، واللى كانوا يمارسون وظيفتهم باسمها ، وبمقتضى قوانين صلت
فى برلمان الرجل الأبيض . (١)

هل يكونون حماة لمصالح شعبهم ، أم دعائم لغيره (٢) وقوانينه ؟
فلم يكن بإمكانهم أن يتخللوا الموقفين معا ، على الرغم من أن بعضاً منهم
حاول لبعض الوقت أن يفعل ذلك . وكان السبيل الوحيد أمامهم أن يتحازوا
إلى هذا الجانب أو ذلك . كان عليهم إما أن يعارضوا رغبات إدارة شئون
الأهالى ، وبذلك يخاطرون بمناصبهم ويعزلون منها ، كما حدث مع الرئيس
أبرام ، أو أن يفعلوا ما كانت السلطات تطلبه منهم — وهو ما كان يكلفهم
بالضرورة تأييد شعوبهم التى استيقظت .

« إن الرؤساء لم ينشلوا النزاع بين الجانبين ، بيد أنه لم يكن بإمكانهم
أن يتجنبوه . لقد كانوا يمثلون سلطة مستمدة من مصدرين مختلفين ،
والصندوق نفسه كانا فى حالة تعارض ونزاع . » (٣) (التشديد من
عندنا — ج . و)

وأصرت إدارة شئون الأهالى على أن تتسلم النساء تصاريح المرور —
ولكن النساء رفضن .

(١) المرجع نفسه ، ص ١٦٩ .

(٢) Dr. Hendrick Frensch Verwoerd : انظر ، ص ٣٨ — المترجم .

(٣) ت . هوير : المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

« وبين شقي الرحي هذين فإن الرئاسة ، بمعناها التقليدي ، امست
ومادا ... » (١) (التشديد من عندنا - ج . و .)

ولا تقتصر الأزمة التي تواجه الرؤساء في اتحاد جنوب أفريقيا على منطقة
الزيمست ، ولا على قضية حمل النساء لتصاريح المرور ، بل هي ليست أزمة
اتحاد جنوب أفريقيا وحده . إنها مشكلة أوسع من ذلك بكثير ، خلقها
النصر الساحق الذي تحققه الحركة الوطنية الأفريقية التي تمحو صرح الحكم
غير المباشر بأمره على نطاق القارة كلها . فما دام النضال كان في مرحلة
أولية ، عندما لم تكن القضايا على درجة كبيرة من الحدة والوضوح ، ولم يكن
الشعب قد انجذب كلية بعد إلى المعركة ، كان نظام الحكم غير المباشر ،
أو الإدارة الأهلية ، كدعامة للإمبريالية ، أمراً ممكناً وعملياً . بيد أن التوترات
والضغوط قد أصبحت كبيرة للغاية . والآن في هذه المنطقة ، وبعد ذلك
في تلك ، يواجه الرؤساء مفترق الطرق . هل يتحالفون مع الانتفاضة الجديدة ،
أو يظلون مع سفينة الاستعمار الغارقة ؟ فليس ثمة طريق ثالث .

« أن بؤرة النظام القبل ، الرئيس ، تصبح بين فترتين . ان النظام
ينهار . » (٢) (التشديد من عندنا - ج . و .)

نعم إن النظام ينهار ، وإن لم يكن إلى عام ١٩٦٠ قد انهار كلية ،
أو في كل مكان . بيد أننا إذا تكلمنا من الناحية التاريخية ، ونظرنا إلى فترة
الحكم الإمبريالي في أفريقيا بأكملها حتى الثورة العظيمة الراهنة ضد الاستعمار ،
يتضح أن استخدام الرؤساء كدعامة للحكم الغربي في أفريقيا يسرع إلى الزوال .
إن بعض الرؤساء سيظلون بطبيعة الحال إلى جانب أميادهم المستعمرين
إلى النهاية المرة . وسيحاول بعض منهم أيضاً التهرب من مسئولية اختيار
أحد الطرفين حتى في هذه اللحظة المتأخرة . وسيلجأ بعض ثالث إلى مقاومة
السلطة - ومن ثم يزلون . وثمة آخرون سيحاولون وقف عجلة التقدم -

(١) المرجع نفسه ، ص ١٧١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٠٥ .

ويعملون مملكتهم قد دمرت من الناحية الفعلية على أيدي قوى الاستقلال الأفريقي ، كما حدث في غينيا وغانا (١) . بيد أنه لم تعد توجد منطقة في أفريقيا يمكن للرؤساء فيها ، مهما كان الموقف الذي يتخلونه ، أن يعتبروا بعد الآن مروعين أو أتباع تستطيع الإمبريالية أن تأمن جانبهم أو تعتمد عليهم . كما أن العالم القديم بالنسبة لهم في طريقه إلى الفناء بدوره .

الشعب الأفريقي ينهض على قدميه

وهكذا وصل الأفريقيون في مجموعهم إلى نقطة اللاعودة . فقد دمرت الحياة القديمة — ولم يعد هناك سبيل للرجوع إلى الوراء . لقد انجذبت أفريقيا بصورة خالية من الرحمة إلى الاقتصاد النقلي عن طريق الإجراءات العنيفة القهرية التي اتخذتها الإمبريالية . كما أن تدمير الطبقات القديمة ، وتكوين طبقات جديدة ، يمشيان قداماً .

إن نظام الاستغلال الإمبريالي والاستعمار قد دفع الشعب الأفريقي إلى حافة الهاوية ، وأسفر عن دروليتاريا ساخطة ، وغالاجين أصابهم الفقر والعوز ، وبورجوازية مصغولة تعترض طريقها العراقل ، وإنجلترا مشلولة عاجزة عن التأثير .

وأصبح مستحيلاً على أغلبية الأفريقيين أن يعملوا على أرضهم أمناً أو ضماناً . كذلك لا يستطيعون أن يعملوا الضمان في العمل الأجير بالمناجم والمزارع الرأسمالية والمناطق الحضرية . إنهم على غرار امباغيل (٢) يهيئون على وجوههم من الريف إلى المدينة ، ومن المدينة إلى الريف . بيد أنهم لا يعملون أملاً في أي مكان .

وفي كل ناحية يتبين الرأسماليون الأفريقيون الصاعلون ، والإنجليز والفرنسيون ، بلورهم أن مطامعهم وتطلعاتهم تصطدم بالقمع والتعويق . وبالنسبة لهم أيضاً لا يقدم الاستعمار أملاً يذكر .

(١) انظر ، ص ٥٩٤ - المترجم .

(٢) المقصود هنا هو « دايرام بايه امباغيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر ... » إلى سكة . انظر ، ص ٦٠٨ - المترجم .

وهذا الاختراع الذى تشارك فيه جميع الطبقات التقدمية فى المجتمع الأفريقى ، والإقرار بأنها لن تستطيع النجاح فى هزيمة علوها المشترك إلا من خلال فضائلها المشترك ، يغلبان المشاعر الوطنية ، ويعبجان بالتضامن الوطنى بين الشعوب . كما أن الولاء للقبيلة ، ولو أنه لم يفقد تأثيره بعد وما زالت الإمبريالية تستغلحه فى أغلب الأحوال من أجل أغراض رجعية ، ينصهر الآن فى بوتقة النضال المعادى للاستعمار . إن تركيز جماهير واسعة من الشعب الأفريقى فى المدن ومراكز التعدين ، وتطور العلاقات الرأسمالية فى قلب المجتمع الأفريقى ، وقيام تنظيمات وطنية وطبقية يمكنها تجميع الشعب معاً بصورة مستقلة عن أية ارتباطات عمودية ضيقة أو قبلية - كل ذلك يشكل معاول هدم للحواجز القبلية . والآن نجيء المصالح الوطنية والطبقية إلى المقدمة ، وتسبر القوميات والأمم فى طريق التكوين . وقد أصبحت المصالح والتطلعات الطبقية مندمجة مع المصالح الوطنية ، كما أصبح شعار الاستقلال الوطنى شعاراً للشعب بأسره .

إن الأفريقيين لم يعد بوسعهم أن يواصلوا العيش وفقاً للنمط القديم نفسه . فقد امتص الاستعمار دماءهم ، وأصبحت الحياة بالنسبة لهم أمراً مستحيلاً : إن مظاهر الإذلال اليومية للفرد والأمة على حد سواء لم يعد من الممكن تحملها . وتنتهى كل الطبقات والقطاعات فى المجتمع الأفريقى ، بسبب ما أصابها من تأخر اقتصادى وحضارى واجتماعى وسياسى ، إلى النتيجة التى لا مفر منها ، وهى أنها كى تعيش وتنمو ينبغى أن يلهب الاستعمار .

بيد أن الحكام الإمبرياليين لم يعد بإمكانهم بالتسل أن يواصلوا الحكم بالطريقة القديمة . وهم يتلفتون حولهم باحثين عن حل ، يدعى الزناد وأخرى تلوح بتذكرة الاقتراع المقيد : إنهم يعرضون منصباً سياسياً فى ظل السيطرة أو الوصاية البيضاء ، ويقرنون ذلك بالتهديد والسجن . وهم بينما يتحدثون عن تقديم الشعب نحو الاستقلال ، يلقون القبض على المقاتلين من أجل الاستقلال ، ويسعون إلى تقديم نسخة من الدعى الأفريقية يمكن أن تكون حوفاً لهم على ترين أنفسهم بورقة توث الوقار الديمقراطية ..

ولكن كل ذلك لن يوقف الدفاع الاستعمار بعنف على طريق الحرب والدمار . وكل هجوم جديد على الشعب الأفريقي ، كل موجة جديدة من القهر ، لن يكون من شأنها سوى زيادة غضب ومرارة الشعب الأفريقي ، ودعم تصميمه وإصراره على الظفر بحريته الآن ، « في أيامنا » ، في عام ١٩٦٠ . وكلما أحست الإمبريالية أن الأرض تميد تحت قدميها ، حاولت الاحتفاظ بقبضتها عن طريق إجراء تنازل هنا ، وتنازل هناك . بيد أن الشعب الأفريقي يأخذ كل تنازل تافه ويعتبره خطوة تمهد له التقدم بمزيد من المطالب ، ومعتبراً إلى تنازلات أخرى . وفي تردد يفتح الإمبرياليون الباب قليلاً ، بأمل أن يظل هكذا دائماً . ولكن الباب ما إن يفتح ، ولو قدر فرجة ، حتى يستحيل إغلاقه مرة أخرى . إذ يقف الأفريقي بقدمه القوية الثابتة عند مدخل الباب ، ويقف خلفه كل يؤس وأهوال مئات الملايين الذين ماتوا أو أخلعوا رقيقاً ، قرون من المذابح والسلب والنهب ، جلد السياط ، معسكرات الموت ، تصاريح المرور التي تحمل بصمات أصابع الأفريقيين ، الاستغلال الخالي من الرحمة في الحقول والمناجم ، التصور جوعاً ، الأمراض والأمية ، التدهور الحضارى والإذلال القومى ، محاولة سحق الشخصية الأفريقية وإبقاء الأفريقي في عبودية دائمة .

بيد أن بربرية القرن العشرين ، بكل ما أدخله الغرب عليها من تهذيب ، لا يمكن أن تحدد مجرى التاريخ . إن أفريقيا لا تعود إلى الوراء . إنها تمضى دون هوادة إلى الأمام . والحقيقة أن أفريقيا قد بلغت مرحلة الثورة — مرحلة الإطاحة بالاستعمار .

ومن الواضح الآن ، إذا ما نظرنا إلى الوراء ، أن أكرا كانت بداية النهاية . وما كان ينو في بطنه وبصورة متزايدة تحت التربة الساخنة للقارة الأفريقية ينفجر من الآن فصاعداً بكل قوته وجلاله . **أفريقيا ! هيوبي !** **أفريقيا ! عودى الينا !** — هكذا ترتفع الصيحات في اتحاد جنوب أفريقيا . **كواتشا ! الفجر !** — هكذا تتردد الأصوات في روديسيا . **لوهورو ! الحرية !** —

هكذا ينادون في كينيا وتنجانيقا وأوغندا . **أبلودي ! الحرية !** - هكذا يصبح أبناء توجو .

إن أنصار ويلنسكى (١) وفيرفورد ، والمستوطنين في كينيا ، والزراعيين الفرنسيين في الجزائر ، والبودوانيين (٢) البلجيكيين ، وملاك الرقيق البرتغاليين وأنصار ماكيلان وماكلود ، يتلقنون عمتاً ويساراً في دعرهم اليائس محاولين جهد طاقتهم للتشبث بثروات أفريقيا الأمطورية ، بيد أن النجاح لن يكون حليفهم .

لقد فاتهم القطار ، وفات من قد يكون لهم من حلفاء في واشنطن . فالزام يقلت من أيديهم ، **والشعب الأفريقي ينهض على قدميه** . إن شمس النظام الاستعماري في أفريقيا تودن بالمغيب .

(١) Sir Roy Welensky انظر ، ص ٥٤١ - الترجيح .

(٢) Belgian Bandwina : نسبة إلى بودوان الأول (١٩٣٠ -) ملك بلجيكا الحال . وقد تول الملك في بلجيكا في عام ١٩٥١ خلفاً لوالده الملك ليوبولد الثالث . وقد قام الملك بودوان الأول بزيارة الكنتو البلجيكي في شهر مايو ١٩٥٥ - الترجيح .

ملحق

إعداد المترجم

أحزاب وتنظيمات سياسية واتحادات نقابية أفريقية

✽ **الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد :** حدثت هبات مiasية قوية في غينيا قبل الحرب العالمية الثانية ، كما اتسعت حركة الإضرابات منذ نهاية الحرب ، ففي عام ١٩٥٦ قام عمال النقل النوري بإضراب كبير ، وفي عام ١٩٥٩ كان هناك إضراب ضخم لعمال الموانئ في بساو العاصمة ، الذين كانوا يطالبون بزيادة الأجور . وكانت السلطات البرتغالية ترد على المضربين بأعمال قمع وحشية . وقد بدأت هذه الانتفاضات والاحتجاجات المتفرقة ، وأعمال العصيان ، تتخذ بالتدريج أشكالا منتظمة . وكان ذلك بمثابة نقطة تحول في حركة التحرير الوطني ، تجسدت بشكل خاص بعد المؤتمر الأول للمثلى حركات التحرير بالمستعمرات البرتغالية ، الذي عقد بالدار البيضاء في أبريل ١٩٦١ . واقتفاء بمثل أنجولا ، حمل شعب غينيا السلاح في يناير ١٩٦٣ .

واستمر الكفاح المسلح لشعب غينيا تحت قيادة الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد ، ، الذي تأسس في عام ١٩٥٦ . وكان الحزب قد طالب الحكومة البرتغالية ، في الملتكرة التي رفعها إليها في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ ، بأن تعترف بحق شعب غينيا وكيب فرد في الاستقلال والسيادة ، وبأن تسحب قواتها العسكرية فوراً من البلاد ، وبأن تجرد قواعدها العسكرية من السلاح ، وتفريج عن المسجونين السياسيين ، وتمنح حقوقاً متساوية للأفريقيين . وأجابت الحكومة البرتغالية على ذلك بمحملات تأديبية عنيفة ، فأخذ الحزب يستعد للانفاضة المسلحة ، وتمكن من بدء الانفاضة العامة في بداية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من إجراءات القمع ، وأعمال التدمير ، تمكن الحزب من تحرير ما يزيد على نصف أراضي البلاد . وقد جاء في بيان أصلره الحزب بمدينة

الجزائر ، في أوائل إبريل ١٩٦٦ ، أن « محاولات الاستعماريين البرتغاليين لاستعادة الأراضي المحررة ، قد بادت بالفشل ، سواء في الشمال أو في الجنوب » . وكانت أعظم المعارك التي خاضها الحزب على أراضي جزيرة كومو Como ، في عام ١٩٦٤ . وقد فشلت كل جهود السلطات البرتغالية في القضاء على قوات التحرير بالجزيرة ، برغم الحشود الضخمة ، والجهود المستميتة المضارية . كذلك تمكن الحزب من السيطرة على منطقة كافين Cavin ، وهي جزء هام من ساحل غينيا ، وأهم منطقة منتجة للأرز بالبلاد . وسمح ذلك بتزويد السكان في المناطق المحررة ، والمقاتلين من أجل الحرية ، بحاجتهم من الطعام . وتساند وحدات العصابات الآن الوحدات المنظمة التابعة « لجيش تحرير غينيا » الذي كونه « الحزب الأثريقي لاستقلال غينيا وكيب فرد » . وقد خسر البرتغاليون ، في الفترة ٥ - ١٩٦٦ وحدها ، ٣٥٠٠ ضابط وجندي ، بحيث لم يعودوا يجرون الآن على القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق ، بل يكتفون بالاحتفاظ بقواتهم في المعسكرات الحصينة ، وبالعمليات العسكرية المحدودة ، وبقذف المناطق المحررة بقنابل الطائرات .

ويقول الحزب إن هدف الصراع المسلح هو كسب استقلال كامل غير مشروط لغينيا وجزر كيب فرد . كما يعلن برنامج الحزب « الحقوق والواجبات المتساوية ، والتحالف الثابت والتعاون الأخوي بين المواطنين » ، « والقضاء على كل العلاقات العنصرية ذات الطابع الاستعماري الإمبريالي » . كما ينص على « إعادة النظر في ، أو إلغاء ، كل الاتفاقيات والمعاهدات والأحلاف والامتيازات » التي وقعتها السلطات البرتغالية باسم غينيا وجزر كيب فرد . ويؤكد برنامج الحزب أن « الثروة الطبيعية ، ووسائل الإنتاج الأساسية ، ووسائل المواصلات ، والإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام والتشريف الجماهيري ، مستعد ملكية قومية ، ومستخدَم من أجل احتياجات التنمية الاقتصادية العاجلة » .

ويشغل هذا البرنامج بقوة في المناطق المحررة . وتتكون غينيا اليوم ، من الناحية الفعلية ، من منطقتين : المنطقة المحررة وتحيط بكل الشمال وتمتد

في حزام عريض إلى الجنوب ؛ والمتطقة الواقعة تحت الاحتلال ، وتكون من المساحات المجاورة للمدن الكبيرة . وفي المناطق المحررة يركز الحزب على العناية بتنمية الزراعة ، وبخاصة الأرز المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد . وقد تمكن الحزب من استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي في هذه المناطق . كما أقيمت التعاونيات الزراعية في عدة أماكن ، وانشئت أيضاً مجموعات كبيرة من المتاجر ، يشرف عليها الحزب ، وتم فيها مبادلة المنتجات الزراعية والبضائع المصنوعة . كذلك بدأ إنشاء المدارس ومراكز العلاج الطبي في المناطق المحررة . وتنفذ بنجاح حملة واسعة النطاق للقضاء على الأمية في البلاد ، وأصبحت المدارس الابتدائية إلزامية . وتتولى مراكز العلاج الطبي تقديم الخدمات الطبية لكل من السكان والمقاتلين من أجل الحرية .

وتواجه الحزب صعوبات كثيرة في عمله ، وبخاصة بسبب تعدد القبائل في البلاد ، وتعدد اللغات واللهجات التي تتحدث بها . بيد أنه في مجرى النضال تنشأ علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة ، وتسوى كثيراً من الخلافات المحلية والعرقية وغيرها .

والحزب يدعو إلى التحالف مع الطبقة العاملة اللولية وحركات التحرير الوطني والبلاد الاشتراكية ، وهو يتلقى العون والتشجيع من منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية التقدمية . وقد اعترفت به لجنة التبعة « بالمؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا » الذي انعقد بالخرطوم في الفترة ١٨-٢٠ يناير ١٩٦٩ ، باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة بالبلاد ، ووجهت نداء إلى جميع حكومات العالم للاعتراف به . وقد مثل الحزب في هذا المؤتمر وقد برئاسة أميلكار كابرال (أنظر، ص ٤٧٧) ، زعيم الحزب ، وعضوية جوزي أروجو وعبد الله باري وجيل فرنانديز .

✽ **الحركة الشعبية لتحرير أنجولا** : تأسست في عام ١٩٥٧ في شكل حزب سرى برئاسة إلبديوماتشادو : وقد جاء تشكيلها نتيجة لاتئماج عدد من المجموعات الوطنية غير القانونية التي كانت تنشط منذ عام ١٩٥٣ في المطالبة

بالاستقلال الوطنى وحق تقرير المصير فى أنجولا . وقامت الحركة بتوحيد الطبقة العاملة فى المدن ، والكادحين الزراعيين والفلاحين فى القرى ، تحت قيادة المثقفين الثوريين . وقد انتشر نفوذ الحركة باطراد منذ نشأتها ، من لواندا Luanda عاصمة البلاد ، إلى بقية الأجزاء التى قسمت إلى ثلاثين منطقة تشكلت فى كل منها لجنة سرية . وتضم الحركة عدداً قليلاً من الأعضاء الأوربيين ، وقد قبض على عدد منهم وحكوا بتهمة تعريض « وحدة أراضي الدولة ، للخطر ، إذ أن هناك « نظرية » برتغالية تقول بأن المستعمرات البرتغالية إنما هى جزء لا يتجزأ من الوطن الأم .

وفى يناير ١٩٦٠ شهد مندوبون من « الحركة الشعبية » المؤتمر الثانى للشعوب الأفريقية ، الذى عقد فى تونس ، وأمكنهم أن يشكلوا هناك جبهة متحدة ، « الجبهة الثورية الأفريقية للاستقلال الوطنى » Frente Revolucionaria Africana para a Independencia Nacional ، مع ثلاث منظمات وطنية أخرى قادمة من المستعمرات البرتغالية هى : « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » ، « حركة الاستقلال الوطنى لأنجولا » a Movimento para a Independencia Nacional de Angola ، « الحركة المعادية للاستعمار » Movimiento Anti-Colonialista .

وقد افتتحت الحركة مكتباً دائماً لها فى كوناكرى فى فبراير ١٩٦٠ ، ثم مكتباً آخر فى أواخر العام نفسه فى لندن . وتقوم الحركة بدور نشيط بين أبناء أنجولا الذين يعيشون فى الخارج . وبعد القبض على إيلديوماتشادو ، قام ماريوى دى إندراى بأعمال الرئيس ، وفيرتاتوكروز بأعمال السكرتير العام . والآن يترعم الحركة ، وكذلك الكفاح المسلح ، أنطونيو أجوستينيو . وقد بدأت الحركة الكفاح المسلح فى مساء ٣ فبراير ١٩٦١ .

وبرنامج الحد الأدنى للحركة يتعلق بإنهاء الحكم البرتغالى فى البلاد . وللحركة أيضاً برنامج اجتماعى تفصيلى طويل الأمد ينص على إعادة توزيع الأرض ، وتأميم الصناعات الرئيسية ، والقضاء على امتيازات المستثمرين الأجانب ، وعلى كل صنور التمييز العنصرى . وتطبيق الاقتراع العام السرى

المباشر ، وإلغاء تصاريح المرور ، وإقرار حريات الحركة والتعبير والعقيدة والدين والصحافة . وتنادى الحركة أيضاً بوحدة وتعاون الأفريقيين مع كل المناضلين من أجل الاستقلال ، وبخاصة في المستعمرات البرتغالية .

وقد تقدمت الحركة مراراً إلى «اتحاد شعب أنجولا» (انظر المادة التالية) لتكوين جبهة متحدة تضم كل القوى الوطنية في البلاد ، بيد أن اقتراحاتها كانت تقابل دائماً بالرفض ، تحت تأثير التحديدات القبلية وضيق الأفق السياسي، ويتشجع من الدوائر الحاكمة في الكنفو كينشاسا ، حيث أقامت الأحزاب الأنجولية مراكزها وقت حكومة باتريس لومومبا . ذلك أن حكومة ميريل أدولا ، ثم حكومة مويس تشومبي من بعدها ، وهما الحكومتان اللتان تولتا الحكم بعد اغتيال لومومبا ، قد بذلتا كل ما في وسعهما لعرقلة نشاط والحركة الشعبية لتحرير أنجولا . بل لقد لجأت الحكومة الكونغولية في صيف عام ١٩٦٣ إلى الاعتراف « بالحكومة » التي يرأسها ألفاهولدن روبرتو ، زعيم « اتحاد شعب أنجولا » ، وإلى مصادرة الأسلحة التي تمتلكها «الحركة الشعبية» ، والقبض على كثير من أعضائها، وحظر نشاطها في داخل الكنفو ، وذلك في نهاية العام نفسه ، مما اضطر «الحركة الشعبية» إلى نقل مقر قيادتها إلى جمهورية الكنفو برازافيل .

وقد شرعت «الحركة الشعبية» ، في مطلع عام ١٩٦٤ ، في إعادة تنظيم صفوفها ، وتلقت العون في ذلك من « منظمة الوحدة الأفريقية » ، وانضم إليها في خلال عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ عدد من الأعضاء البارزين في « اتحاد شعب أنجولا » . وفي بداية عام ١٩٦٦ كانت الأعمال العسكرية التي يقوم بها « اتحاد شعب أنجولا » قد توقفت ، وأصبحت الحركة الشعبية تنفرد بقيادة الكفاح المسلح في البلاد . وفي نهاية عام ١٩٦٧ كانت فصائل حرب العصابات التابعة لها تسيطر على مساحات واسعة في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد . وتجري الآن تنظيم حياة جديدة في مناطق أنجولا الحرة ، فالقوانين الديمقراطية تطبق ، والسكان يقيمون المدارس والمراكز الطبية ، كما تنشأ مؤسسات

صغيرة لتزويد السكان والجيش بالسلع اللازمة . كما تمكنت «الحركة الشعبية» من عقد عدة اتفاقيات تجارية مع عدد من الدول الأفريقية المستقلة .

وقد اشتركت «الحركة الشعبية» في مؤتمر الخرطوم ، وظهرت في هذا المؤتمر أجوسنتهونيرو وماريوتي إندراسي وكارلوس روتشا وفرانسيسكو باروس . وأصدرت لجنة التعبئة التابعة للمؤتمر نداء إلى جميع حكومات العالم تناشدتها فيه الاعتراف «بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا» باعتباره السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد .

✽ اتحاد شعب أنجولا : تأسس في عام ١٩٥٤ كرابطة قبلية ، من الموشيكونغو Mouchikongo والبالزومبي Bazombo البروتستانت الذين سبق لهم الهجرة إلى الكونغو ، وفي عام ١٩٥٨ تحول إلى حزب ميامبي توجده قيادته في ليوبولدفيل (كينشاسا الآن) . وتزعم الاتحاد ألفاهولدن روبرتو (واسمه المستعار جيلموري) ، وهو من الشخصيات البارزة بين قبائل الباكونغو (انظر، ص ٥٨١) . وكان الاتحاد يتمتع بنفوذ كبير بالمناطق الزراعية في شمال أنجولا . ويقول زعماء الاتحاد إن عضويته قد وصلت إلى أربعين ألفاً في بداية عام ١٩٦٠ . ويعد الاتحاد تنظيمًا ميامبيًا يستند في الحقل الأول على بعض قبائل الباكونغو ، كما تفتقر قيادته إلى برنامج واضح ومحدد فيما يتعلق بتطور الحركة الوطنية في أنجولا .

وإلى بداية الستينيات كانت الحركة الوطنية في أنجولا مبعثرة بين عدد كبير من التنظيمات السياسية والنقابية التي توجد مراكزها جميعاً في ليوبولدفيل ، ومن ثم كانت حركة التحرير تسير في طريق معقد مخوف بالمخاطر . وكانت الكتل والاتحادات الوطنية التي تتكون سرعان ما تتلاشى : ولكن مع تطور الحركة الوطنية وتزايد خبراتها ، أخذت تحدث بلورة حتمية للقوى السياسية . بيد أن الانقسامات الانقسامية ، التي كان «اتحاد شعب أنجولا» يقف على رأسها ، كانت تجهد التشجيع من حكومات الكونغو ، التي كانت تعمل على عرقلة وحدة التنظيمين الرئيسيين : «الحركة الشعبية لتحرير أنجولا» ، و «اتحاد شعب أنجولا» . وفي ربيع عام ١٩٦٢ قامت في الكونغو «جبهة التحرير الوطني» ، ثم بعد ذلك

حكومة ثورية في المنى، من «اتحاد شعب أنجولا» و«الحزب الديمقراطي الأنجولي». ولم تدع «الحركة الشعبية» للاشتراك لا في الجبهة، ولا في الحكومة الثورية. وقد انضم «اتحاد شعب أنجولا» إلى الكفاح المسلح في مارس ١٩٦١، تحت تأثير العمليات العسكرية التي بدأها «الحركة الشعبية» في أوائل فبراير من العام نفسه. وركز الاتحاد عملياته العسكرية في مناطق الباكنتو (مثلث ساو سالفا دور - بيسا مونتيرو - بيجي Sao Salvador-Bessa Monteiro-Bembe). واستطاع الاتحاد في الشهور الأولى أن يوجه ضربات قاتلة إلى القوات البرتغالية. بيد أن قيادة الاتحاد، التي كانت تسعى للسيطرة على حركة التحرير، كانت ترفض باستمرار تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، بل إنها لم تتورع عن توجيه هجمات متكررة ضد فصائل «الحركة الشعبية».

وقد سارعت حكومة سيريل أدولا بالكنغو، في صيف ١٩٦٣، إلى الاعتراف «بالحكومة» التي شكلها الاتحاد والحزب الديمقراطي برئاسة روبرتو، واقضى أثرها عدد من الحكومات الأفريقية. ومع ذلك ففي عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥ أخذ عدد من الأعضاء البارزين بالاتحاد ينتقون عليه وينضمون إلى «الحركة الشعبية»، متهمين قيادتهم السابقة بإثارة الخلافات لقبيلية، وبإستخدام أموال الاتحاد في الأغراض الشخصية وفي تدبير المؤامرات. ومع بداية عام ١٩٦٦، كانت العمليات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد قد توقفت نهائياً.

جبهة تحرير موزمبيق: يتميز تركيب حركة التحرير الوطني موزمبيق بنشاط عمالي كبير، فالمدن والمراكز الصناعية في موزمبيق شديدة القرب من مراكز حركة الطبقة العاملة الأفريقية في روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا. ومع ذلك يشكل الفلاحون الدعامات الاجتماعية الرئيسية للحركة من أجل الاستقلال. وقد حدثت بالبلاد إضرابات عمالية واسعة النطاق، وألقي القبض على عدد كبير من قادة المنظمات العمالية المحلية. وقد نشأت المنظمات السياسية الأولى في خاروج موزمبيق، في منتصف الخمسينيات،

وكانت جميعاً عبارة عن مجموعات صغيرة من المثقفين تفتقر إلى برامج واضحة محددة . ولم ينشأ بموزمبيق إلا روابط سرية تقوم على أسس دينية وقبلية . وفي بداية الستينيات ، تشكل أول حزبين سياسيين : «الاتحاد الأفريقي الوطني لموزمبيق» ، و«الاتحاد الديمقراطي الوطني لموزمبيق» . وفي صيف عام ١٩٦٢ ، اتحد الحزبان في «جبهة تحرير موزمبيق» ، التي كان مقر قيادتها في دار السلام بـتوانيا . وقد نص برنامج الجبهة على أن الهدف الرئيسي هو توحيد القوى الوطنية في موزمبيق من أجل تحقيق الاستقلال في المستقبل القريب . وأقامت الجبهة صلات قوية مع منظمات التحرير الوطني في أنجولا ، وجمهورية جنوب أفريقيا ، وروديسيا الجنوبية ، وزامبيا ، ومالاوي . كما حققت نجاحاً كبيراً في مجال العمل الدعائي بين جماهير موزمبيق .

يبد أنه مرعان ما حدث انشقاق في الجبهة ، في منتصف عام ١٩٦٣ . وشكل إدواردو موندلاني (انظر ، ص ٤٧٣) حزبا سياسيا احتفظ بالاسم القديم . وقد اعترفت به منظمة الوحدة الأفريقية باعتباره الحزب الرئيسي في البلاد ، وأعلنت تقدم له المساعدات . وفي عام ١٩٦٤ أصحرت الجبهة نداء يدعو إلى انتفاضة عامة ، وبدأ الصراع المسلح بالفعل في سبتمبر ١٩٦٤ . وتعمل الآن الفصائل التابعة للجبهة في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من موزمبيق . وبحلول نهاية عام ١٩٦٧ كان الوطنيون قد حرروا مساحات تبلغ خمس أراضي البلاد ، ويقطنها ٨٠٠,٠٠٠ نسمة . كما أنهم من الناحية الفعلية يسيطرون على منطقتين هما : نياسا Nyassa وكابو - ديلجادو Capo-Delgado ، حيث لا يسيطر الاستعماريون فيهما إلا على المدن والمواقع الحصينة . وكان عدد قوات التحرير في هذه الفترة يزيد على ثمانية آلاف مقاتل .

وفي السنوات الأخيرة كانت القوات التابعة للتنظيمات المناضلة في جميع المستعمرات البرتغالية تتجه إلى الوحدة . وأقيم بالدار البيضاء ، في أبريل ١٩٦١ ، مؤتمر مشترك ، هو مؤتمر التنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية ، وانتخب المؤتمر مجلساً استشارياً ومسكرتارية للجبهة ، واختار الرباط بالمغرب مقراً لها . وعقد المؤتمر الثاني للتنظيمات الوطنية بالمستعمرات البرتغالية ،

بدار السلام ، في أكتوبر ١٩٦٥ . وفي هذا المؤتمر تغير هيكل التنظيم ، وتشكل مجلسه التوجيهي من جميع زعماء الأحزاب التي تقاتل من أجل التحرير . أما النشاط اليومي فتشرف عليه مسكرتارية تنفيذية مكونة من ممثلين عن كل حزب . وجاء في قرارات المؤتمر : « تنسيق النشاط السياسي والعمليات العسكرية ؛ وضع استراتيجية عسكرية مشتركة من خلال هيئات متخصصة ؛ تنسيق الإجراءات في مجالات التعلم والثقافة وتدريب الكوادر » . وقد رفضت قيادة « اتحاد شعب أنجولا » الاشتراك في كلا المؤتمرين .

وقد اشتركت « جبهة تحرير موزمبيق » في « المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والحزب الجنوبي من أفريقيا » ، الذي انعقد بالخرطوم في يناير ١٩٦٩ ، واعتبرتها لجنة التعبئة بالمؤتمر السلطة الشرعية الوحيدة في موزمبيق ، وناشدت جميع حكومات العالم الاعتراف بهذا الوضع . وقد مثل الجبهة في المؤتمر وفدًا مكونًا من فرانسكو ف. كابو ، وموروپاميجيل أرتور ، وجوداهو نوانا ، برئاسة إدواردو موندلاني زعيم الجبهة .

ولم يكدها ينتهي مؤتمر الخرطوم ، حتى تمكن الاستعمار البرتغالي ، بمساعدة مخبرات ألمانيا الغربية ، من اغتيال موندلاني ، زعيم الجبهة ، في دار السلام ببنزانيا . ولقد كان موندلاني بلاجدال أبرز زعماء الجبهة ، وأقوامهم شخصية ، وأعظمهم مقدرة ، لذا تعذر اختيار خلف له يسد الفراغ الذي نشأ بوفاة . واضطرت الجبهة بإزاء ذلك ، وتجنباً للمنافسة بين زعمائها ، إلى اختيار مجلس ثلاثي لقيادتها يتكون من : يوريا سيمانجو ، نائب رئيس الجبهة في أثناء قيادة موندلاني ، سامورا مايكل ، قائد قوات التحرير والمعروف بترعته الوطنية ؛ مارسيلينو دوسانتو ، مسئول الإدارة السياسية بالجبهة ، والمعروف بثقافته النظرية العالية وميوله الماركسية .

✽ **المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا :** حزب سياسي عربي بجنوب أفريقيا ، ترتبط بداية تاريخه بتكوين « رابطة التعلم الأهلي » ، Native Education Association في عام ١٨٨٢ ، وهي الرابطة التي قامت بعد تكوينها بعامين بأول احتجاج ضد قوانين المروز . وفي عام ١٨٨٤ تكونت

« رابطة الناخبين من الأهالي Native Electoral Association للدفاع عن حقوق الأفريقيين الانتخابية . وفي هذه الرابطة لعبت الشخصية البارزة الأستاذ د. د. ت. جابافو ، محرر *مفوق بانتسونو* ، وعضو المؤسس للمؤتمر الوطني الأهلي Native National Congress ، دوراً بارزاً . وفي عام ١٩١٢ أعلن تكوين « المؤتمر الوطني لأهلي » التي سمي فيما بعد « المؤتمر الوطني الإفريقي » ، وذلك بعد تكوين « مؤتمر ناتال الوطني » في عام ١٩٠٤ ، وتكوين تنظيم مماثل بالترنسفال في عام ١٩٠٧ . وكان أول رئيس له جون ل. دوبي ، زعيم مؤتمر ناتال . وقد لعب رؤساء القبائل دوراً هاماً في تأسيسه . ودعا المؤتمر في بداية حياته السياسية إلى توسيع حقوق الأفريقيين الديمقراطية والسياسية . وفي أعقاب صدور قانون الأرض في عام ١٩١٣ ، الذي حرم الأفريقيين من تملك الأرض في خارج المعازل ، شن المؤتمر ضد هذا القانون أول معركة رئيسية له . وفي العشرينيات قام رئيسه العام جيمس . ت . جوميلدي بزيارة الاتحاد السوفيتي ، وكانت حماسته الشديدة لهذه الزيارة بعد عودته سبباً في فقدته لمنصبه . وفي عام ١٩٣٥ اشترك المؤتمر في « مؤتمر عموم افريقيا » All-African Convention ، وهو تنظيم ميامي لتنظيم المعارضة ضد إخراج الأفريقيين من القائمة الانتخابية العامة ، وضد إيجاد تمثيل منفصل للبيض في البرلمان وإنشاء المجلس التمثيلي الوطني . وعندما تراجع المؤتمر عن موقفه وانسحب من « مؤتمر عموم افريقيا » ليسمح لأعضائه بلخول المجلس التمثيلي الأهلي ، انشق عليه بعض الأعضاء الشباب وكونوا في عام ١٩٤٣ « عصبة الشباب للمؤتمر الوطني الأفريقي » A.N.C. Youth League ، ووضعوا برنامج عمل إيجابياً . وفي عام ١٩٤٦ عاد المؤتمر فقرر مقاطعة المجلس ، ثم تبنى في عام ١٩٤٩ برنامج عصبة الشباب . وبصودر قانون مكافحة الشيوعية في عام ١٩٥٠ ، التي كان موجهاً ضد كل المعارضة الأفريقية المنظمة ، اتخذ المؤتمر طابع النضال السياسي الإيجابي . ومنذ عام ١٩٥٢ كان رئيس المؤتمر ا. ج . لوتولي ، ونائب رئيسه أوليفر تامبو ، وسكرتيره العام جيمس هادبي .

وفي عام ١٩٥٥ لعب المؤتمر دوراً قيادياً في « مؤتمر الشعب » of People

Congress « ، التى عقد بمدينة كليبتون Kipton بالقرب من جوهانسبرج ، وفى ديسمبر ١٩٥٦ كان الجزء الأكبر من المقبوض عليهم بتهمة الخيانة العظمى من بين أعضائه . وعندما بدأت حملة مقاطعة الأوتوبيس فى الشهر نفسه كان المؤتمر هو المسئول عن توسيع نطاق المقاطعة إلى أجزاء أخرى من البلاد ، وبخاصة هورت إليزابث . وقد أدى يوم الحداد الوطنى على ضحايا شارپشيل ، التى دعا إليه الرئيس لوتولى فى ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، إلى بقاء الأفريقيين فى بيوتهم بصورة تكاد تكون كاملة لمدة ثلاثة أيام . كما دعا لوتولى أيضاً إلى إحراق تضاربع المرور . ومرعان ما حل المؤتمر وأصبح غير قانونى . وقد تكونت فى غارج البلاد جبهة منحدلة عرفت باسم « الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا » South African Front ، وذلك من الأحزاب والتنظيمات الآتية : المؤتمر الوطنى الأفريقى « ، مؤتمر الجامعة الأفريقية » Pan-Africanist Congress P.A.C. ، المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا South African Indian Congress S.A.I.C. ، والاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية South West African National Union S.W.A.N.U. ، وذلك لشن حملة مشتركة ضد التفرقة العنصرية .

وقد كان أعظم منجزات حركة التحرير فى جنوب أفريقيا تكوين وتحالف المؤتمر Congress Alliance ، وهو رابطة من التنظيمات الديمقراطية لعب المؤتمر الوطنى الأفريقى « دوراً سياسياً فى تكوينها ، وكان من أهم العناصر المكونة لها . واستمد هذا التحالف حافزه الاسمى من « مؤتمر الشعب » ، وكان بمثابة رأس الحربة فى المعارضة غير البرلمانية ضد التفرقة العنصرية . وقد تكون التحالف من : المؤتمر الوطنى الأفريقى « ، المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا « ، مؤتمر الديمقراطيين Congress of Democrats ، « مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا » (انظر ، ص ٤٧٠) . وقد أصبح واضحاً للمؤتمر بعد الملاحقات والاضطهادات والاعتقالات والمحاكمات المستمرة أن الكفاح المسلح هو الخرج الوحيد للبلاد للقضاء على التفرقة العنصرية ، فأضاف الكفاح المسلح إلى برنامجه باعتباره إحدى وسائل النضال . ومن ثم

ظهر الجناح العسكري لحركة التحرير ، وبدأت أعمال الكفاح المسلح ،
وفي أغسطس ١٩٦٧ بدأت مرحلة جديدة من الكفاح المسلح بتكوين حلف
عسكري من المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ، والاتحاد الأفريقي لشعب
زمبابوي ، في روديسيا الجنوبية ، ودخل المقاتلون من أجل الحرية التابعون
للكل الحلف في صدامات مسلحة مع القوات المتحدة لنظامي مبيث وفورستر .

والمؤتمر إلى جانب ذلك يمد نشاطه إلى الأقسام التقدمية في البلاد ، ملونة
وبيضاء ، ويتبنى شعار الجامعة الأفريقية ، ويقف ضد التعصب القومي
القائم على العداة بلا تمييز للرجل الأبيض . وتلعب العناصر اليسارية دوراً
كبيراً في داخل تنظيمه ، بيد أن عضويته ظلت إلى حين انعقاد مؤتمر تزانيا
مقصورة على الأفريقيين . ويشغل دومانوكوي ، منذ وفاة الرئيس لوتولي
(انظر ، ص ٥٢٧) منصب سكرتير عام المؤتمر .

وقد عقد المؤتمر في أوائل مايو ١٩٦٩ مؤتمره العام ، في مدينة موروجورو
بتزانيا ، وشهدته ممثلو كل القوى الوطنية في جنوب أفريقيا ، وكان من أهم
ما تضمنته قراراته : فتح عضويته لأول مرة أمام كل المناضلين في جنوب
أفريقيا ، بصرف النظر عن العقيدة أو اللون ، اعتبار الطبقة العاملة للدعامة
الأساسية للثورة في جنوب أفريقيا ، دعم تحالفه مع الاتحاد الأفريقي لشعب
زمبابوي (الزأوي) ، وتوسيع التحالف ليشمل القوات التابعة لحركات التحرير
بالمستعمرات البرتغالية ، توحيد كل القوى المعادية للإمبريالية في البلاد .

منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) : قام الكادحسون
من أبناء أفريقيا الجنوبية الغربية بمدينة الكاب ، في عام ١٩٥٨ ، بتأسيس
« مؤتمر شعوب الأوفامبو » Ovamboland Peoples Congress O.P.C. ، برئاسة
هيرمان تيوفو . وكان المؤتمر مكرماً منذ بدايته لإنهاء انتداب جنوب
أفريقيا على البلاد ، وتحقيق وصاية الأمم المتحدة كخطوة أولى نحو الاستقلال .
وقد بدأت قيادة أفريقية جديدة في الظهور في أفريقيا الجنوبية الغربية نفسها ،
وسرعان ما انتشر نفوذ المؤتمر في أرجاء البلاد . وعندما قبض على هيرمان تيوفو

بمدينة الكاب ، في أبريل ١٩٥٩ ، وتم ترحيله إلى مناطق الأوفامبو بشمال البلاد، انتقل مركز المؤتمر إلى وندهوك Windhoek العاصمة، وتغير اسمه إلى «منظمة شعوب الأوفامبو» Ovamboland Peoples Organisation O.P.O. ، وأصبح سام نوجوما رئيساً لها . وفي الوقت نفسه بدأ زعماء المنظمة التشاور مع كوزونجيزي وغيره من زعماء البلاد لتأسيس حركة جماهيرية ، وأسفرت المشاورات عن قيام « الاتحاد الوطني لأفريقيا الجنوبية الغربية » (سوانو) South West African National Union . وفي يناير ١٩٦٠ تغير اسم المنظمة إلى : « منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ، التي كان يوجد سندها الرئيسي في مناطق الأوفامبو ، حيث انتشرت فروع المنظمة في كل أرجائها .

وتهدف المنظمة إلى إقامة حكومة ديمقراطية حرة تستند إلى إرادة الشعب ودعمه المباشر، وإلى التعاون مع كل الأفريقيين، والقضاء على كل أشكال السيطرة الأجنبية. كما تطالب باستخدام « كل الإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية لتحقيق الاستقلال » ، مع العمل في الوقت نفسه على توحيد شعب أفريقيا الجنوبية الغربية في تنظيم واحد ، وإلغاء تصاريح المرور وغيرها من القوانين العنصرية ، وإلغاء نظام العمل التعاقدي ، وتطبيق الاقتراع العام ، وإعادة بناء البلاد اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً . ويقوم بتقديم التماسات و السوابق إلى الأمم المتحدة لمبور مباكيريما وسام نوجوما ، العضوان بلجته التنفيذية .

❖ الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي (الزابو) : تشكل المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية، Southern Rhodesian African National Congress في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، استجابة لقيام المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا . ولكنه ظل حركة أقلية ، ولم يعمر طويلا. ومع ذلك تشكلت بسلزبري ، في عام ١٩٥٥ ، « عصبة شباب المؤتمر » Congress Youth League ، وذلك بمبادرة من جورج نياندورو (انظر ، ص ٥٣٧) وروبرت تشيكريما وكوندزو تشيسيزا . وفي عام ١٩٥٧ تشكل المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية من جديد ، من خلال

العصبة . وفرض قديم للمؤتمر في بولاوايو . وقد شغل چوشوا نكومو (انظر، ص ٥١٣) منصب رئيس المؤتمر، وشغل جورج نياندورو منصب السكرتير العام . ولقي المؤتمر مجرد قيامه تأييداً مباشراً في المدن . وبخاصة في سولزبري وبولاوايو . وقد دعا المؤتمر إلى مياسة للوحدة الوطنية ، وإلى معارضة القبيلة والعنصرية على حد سواء ، وإلغاء قانون تمليك Land Appointment Act الأرض (انظر، ص ٢٢٤) ، الذي يقصر ملكية الأفريقيين للأرض على المعازل المكنتة ، وتشجيع نقابات العمال ، وإلغاء قوانين المرور ، وتطبيق الاقتراع العام . وكانت عضويته مفتوحة لكل العناصر ، وكان ممن انضم إليه جرى كلاتون - بروك (انظر، ص ٥٣٥) ، وهو الأوروبي الوحيد الذي كان هدفاً لحالة الطوارئ . التي أعلنت في عام ١٩٥٩ . وقد اتهم المؤتمر بتدبير اضطرابات نياسالاند (مالاوي فيما بعد) التي وقعت في فبراير ١٩٥٩ ، فأعلنت حالة الطوارئ وحل المؤتمر واعتقل عدد كبير من أعضائه ، واستطاع رئيسه نكومو الفرار إلى خارج البلاد حيث قام بعملية كبيرة مطالباً بإلغاء اتحاد روديسيا ونياسالاند.

وفي يناير تشكل بدلا من المؤتمر وكامتداد له « الحزب الوطني الديمقراطي » National Democratic Party N.D.P. برنامج بمائل . وقد طالب الحزب بحكم الأغلبية ، وبحق الاقتراع العام ، وبإنهاء اتحاد روديسيا ونياسالاند الذي يسيطر عليه البيض ، كما رحب بانضمام البيض إليه ، ولكن لم ينضم منهم إليهم سوى عدد قليل كأعضاء منتسبين . وفي ديسمبر ١٩٦٠ وجه الحزب الدعوة إلى نكومو الموجود في الخارج للعودة إلى البلاد وتولي رئاسة الحزب . وعند حودته استقبله آلاف المؤيدين في شوارع سولزبري . وقد انضم نديبانجي سيثولي إلى الحزب في مطلع عام ١٩٦٠ ، وشغل منصب أمين الصندوق .

وقد رفض الحزب باستمرار المقترحات الدستورية التي أمفر عنها المؤتمر الدستوري الذي عقد بسولزبري في فبراير ١٩٦١ تحت رئاسة دنكان سانديز وزير علاقات الكومنولث في الحكومة البريطانية . وقد حظر الحزب بعد ذلك

وحل محله في بداية عام ١٩٦٢ «الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي» (الزاوي). وقد حظر الزاوي بدوره في سبتمبر ١٩٦٢، وهو يعمل الآن بصفة سرية غير قانونية. وقد لجأ الاتحاد، بعد إعلان استقلال البلاد من جانب الأقلية العنصرية، إلى الكفاح المسلح، ووجد قواته المسلحة مع القوات المسلحة والمؤتمر الوطني الأفريقي «لجنوب أفريقيا توحيداً للجهود ضد الحلف غير المقدس، حلف فورستر وصميث وكيتانو». وقد بدأ هذا الحلف أول هجوم لحرب العصابات في ١٣ أغسطس ١٩٦٧، وتحتل قواته الآن قرابة ٧٥,٠٠٠ كيلو متر مربع في أجزاء متفرقة بشمال البلاد وفيها الغربي وغربها وجنوبها الغربي:

✽ حزب الميثاق الشعبي لفانا: دعى دكتور قوامي نكروما من الخارج، في عام ١٩٤٧، ليصبح مسكرتير عاماً «لميثاق ساحل الذهب المتحد» United Gold Coast Convention U.G.C.C. ، الذي كان قد أسسه دكتور دنكا لتحقيق الإصلاح الدستوري والحكم الذاتي. وقد حاول نكروما تكريس المؤتمر للقيام بأعمال جماهيرية واسعة، ولكنه اصطدم مع العناصر المعتدلة فيه. فأمنس نكروما بذلك في سبتمبر ١٩٤٨، جريدة أمباها أكرو! **إيفنتنج نيوز**، ثم لجنة تنظيم الشباب Committee for Youth Organization التي كان شعارها: والحكم الذاتي الفوري». وعندما احتدم نزاع نكروما مع اللجنة التنفيذية للميثاق تحولت «لجنة تنظيم الشباب» في ١٢ يونيو ١٩٤٩، إلى حركة سياسية منفصلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبي». ووصع الحزب برنامجاً ناشطاً كان من أهم ما جاء فيه: النضال بكل الوسائل الدستورية من أجل «الحكم الذاتي الفوري»؛ تشكيل طليعة سياسية قوية تضطلع بمهمة القضاء على جميع أشكال القهر؛ توحيد كل أجزاء البلاد؛ تشجيع نقابات العمال؛

وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٤٩ دعا الحزب الجديد إلى اجتماع جمعية تمثيلية لشعب هانا»، تمثل كل التنظيمات فيما عدا «ميثاق ساحل الذهب المتحد» والمجالس الإقليمية المشيخة على أساس قبلي. وقد رفضت الجمعية توصيات لجنة

الإصلاح الدستوري ، وطالبت بوضع اللومنيون لساحل الذهب .

وعندما لم يجب طلب الحزب بقيام جمعية تأسيسية ، قام بجملة عصيان مدني ، اتخذ شكل بقاء الناس في بيوتهم ، فقبض على زعمائه ، على حين كانت الاستعدادات تجري لانتخابات عام ١٩٥١ ، حيث قرر نكروما ترشيح نفسه من داخل السجن عن مدينة أكرا ، وفاز نكروما بأغلبية مطلقة ، فأفرج عنه في ١٢ فبراير ١٩٥١ ليشكل الحكومة الجديدة ، التي كان يساندتها ٣٤ عضوا من ٣٨ عضوا في المجلس التشريعي .

وقد نشر الحزب في عام ١٩٥٣ كتابا أبيض عن الإصلاح الدستوري بالبلاد ، كما عقد في العام نفسه مؤتمرا عاما انتخب فيه نكروما رئيسا وزعيما للحزب مدى الحياة .

وعند نهاية عام ١٩٥٤ تشكل حزب المعارضة ، «حركة التحرير الوطني» National Liberation Movement N.L.M. ، التي استغلت المعارضة في تشكيلها السخط الذي عم زارعي الكاكاو عقب ارتفاع أسعاره في السوق العالمية وتحديد الحكومة للأثمان التي يحصلون عليها ، وكذلك المشاعر القبلية وعزل بعض الرؤساء . وقد رأس هذا الحزب دكتور كوفي بوميا ، الذي كان يعد من أخطر أعداء نكروما طيلة حكمه .

وفي أبريل ١٩٦٠ أجرى استفتاء حول دستور جمهوري جديد ، وقد ووفق عليه بأغلبية ساحقة ، وانتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دكتور دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع .

وقد أمسكت حكومة غانا وحزبها منذ البداية بزمام «حركة الجامعة الأفريقية» ، ودعت إلى أن يعقد في أكرا أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة في أبريل ١٩٥٨ ، وأول مؤتمر للشعوب الأفريقية في ديسمبر ١٩٥٨ . كما كانت أيضا تشجع تكوين «اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا» مستقلا عن كل من «الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة» و «الاتحاد العالمي لنقابات العمال» . وفي ٢٤ ديسمبر ١٩٦٠ أعلن قيام اتحاد غانا وغينيا ومالي ، وذلك بعد استقلال غينيا ، ثم تكوين اتحاد غانا - غينيا الدستوري في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٠ ،

والتيار الاتحاد التي كان قائما بين السنغال والسودان (مالى) . وفي أثناء أزمة الكونغو ، ٦٠-١٩٦١ ، وقفت الحكومة وحزبها صراحة إلى جانب باتريس-لومومبا ، كما دعت في مؤتمر الدار البيضاء ، في يناير ١٩٦١ ، إلى تكوين «قيادة عسكرية عليا» أفريقية ، لتقديم العون العسكري للكونغو ولكل بلد أفريقي آخر يتعرض للمتاعب ويكون في حاجة إلى مثل هذا العون .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩٦٠ عقد في أكرا مؤتمر هام اشترك فيه «حزب الميثاق الشعبي» وحلفاؤه الأمياسيون ومؤتمرات العمال «Trade Union Congress» والمجلس المتحد لزارعي غانا «United Ghana Farmers Council» والمجلس التعاوني الوطني «National Co-operative Council» - وقرر هذا المؤتمر إقامة اقتصاد اشتراكي مخطط لغانا ، وإقامة زراعة تعاونية واسعة ، وزيادة دور التعاونيات في تجارة التجزئة . كما دعا إلى تكوين «لجنة التخطيط القومي» برئاسة وزير مختص ، تكون مهمتها تخطيط الاقتصاد والإنتاج والاستهلاك والصرف الأجنبي إلخ . وطالب المؤتمر أيضا بتمويل التنمية من المنحدرات والضرائب ، وقيام الاقتصاد على أساس قطاع الدولة والقطاع التعاوني .

ويضم «حزب الميثاق الشعبي» بين صفوفه العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبورجوازية الصغيرة ، وتبلغ عضويته حوالي مليونين ، أي كل المتكسبين من السكان تقريباً . وقد حل الحزب بطبيعة الحال إثر الانقلاب الذي قام به الجنرال أنكرا في عام ١٩٦٦ ، وانتهى بإطاحة حكومة نكروما .

✽ **الحزب الديمقراطي النيجري** : الحزب الحاكم والوحيد بالبلاد. وقد أسسه ماديرا كيتا (وزير داخلية مالي فيما بعد) في عام ١٩٤٦ ، خلفاً للحزب التقدمي النيجري «Parti Progressiste Nigerien» ، وكقسم من والتجمع الديمقراطي الأفريقي» (انظر ، ص ٤٥٨) . وقد شدد الحزب منذ الأيام الأولى عداوه لا للإدارة الفرنسية فقط ، وإنما أيضا للاتحاد الفرنسي - النيجري «Union Franco-Guinéenne» برئاسة ياسين دياللو ، الذي كان مرتبطا بالحزب الاشتراكي الفرنسي ، وبالحكام التقليديين ، وبخاصة في فوجا جالون .

وفي عام ١٩٥٢ تولى ميكوتوري، الذي كان يعمل بنشاط في نقابات عمال غينيا المنضمة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال، الذي يسيطر عليه الشيوعيون بفرنسا، قيادة الحزب، وشرع في تنظيمه ابتداء من المستويات القاعدية، بين الفلاحين وعمال المدن. وقد لقي الحزب معارضة شديدة من الإدارة الفرنسية، ومع ذلك خففت حدة هذه المعارضة في عام ١٩٥٦، وانتخب ميكوتوري نائبا عن غينيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفي العام التالي حصل الحزب على أغلبية كبيرة في الانتخابات، فشكل الحكم، واستخدم سلطته في تحطيم سلطة الرؤساء وإحلال مجالس قروية منتخبة محلها.

وفي الوقت نفسه أخذ ميكوتوري، بوصفه زعيما بارزا من زعماء والتجمع الديمقراطي الأفريقي، يصطدم بصورة متزايدة مع رئيس التجمع، فيليكس هوفوي بوانييه (رئيس دولة ساحل العاج الآن)، وقاد الجناح اليساري في التجمع في مطالبته بالاستقلال عن فرنسا وعن اتحاد أفريقيا الغربية.

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ أحرز الحزب انتصارا كبيرا، عندما صوت الشعب، وراء في استفتاء ديمبول، وانفردت غينيا، دون جميع دول المجموعة الفرنسية بأفريقيا، بالاستقلال خارج نطاق هذه المجموعة، وهنا أصبح الانفصال نهائيا بين الحزب والتجمع. وعلى الرغم من وعود ديمبول لغينيا بأنه في حالة رفض شعبها في الاستفتاء البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، لن تقيم فرنسا أية عراقيل في وجهها، رفقت فرنسا الاعتراف بالدولة الجديدة، وانسحب الإداريون والفنيون والمعلمون والأطباء الفرنسيون من غينيا، بحيث لم يبق منهم سوى عشرين شخصا من بين أربعة آلاف. ولكن الحزب الحاكم صمد للمحنة بشجاعة، واستطاع بصلايته وبنفوذه بين الجماهير أن ينقذ البلاد من كارثة اجتماعية واقتصادية محققة.

ومنذ عام ١٩٥٦ كان ميكوتوري بدوره يعمل من أجل تكوين والاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء: Union Générale des Travailleurs d'Afrique Noire (U.G.T.A.N.)، ليكون مستقلا عن كل من الاتحادين العالميين:

وقد تمكن الحزب بعد الاستفتاء من امتصاص الحزبين القائمين بالبلاد :
« الحزب الاشتراكي الديمقراطي الغيني » Démocratie Socialiste de Guinée D.S.G
بزعامة إبراهيم بارى (وكان حزبا عرقيا إقليميا يوجد
نفوذه الرئيسي بن قبائل الفولاني في فوتا جالون) ، « الكتلة الأفريقية الغينية »
Bloc Africain de Guinée B.A.G. بزعامة بارى دياوادو وكتنا
كومانديان (وكانت بلورها تستند إلى مجموعات عرقية إقليمية) .

والحزب يمثل جبهة عريضة ديمقراطية ومعادية للإمبريالية والاستعمار ،
انبثقت في مجرى ثورة التحرر الوطني ، وتضم صفوفه من الناحية العملية
كل البالغين من الفلاحين والعمال والمتقنين والبورجوازية المتوسطة والصغيرة ،
وكانت عضويته طبقا لتقديرات عام ١٩٦٤ تصل إلى حوالي مليوني عضو .
يبد أنه في نوفمبر ١٩٦٤ فرض الحزب بعض القيود على عضويته .

وكان اهتمام الحزب في الداخل ينصب على القضاء على آثار الاستعمار ،
وعلى دعم الديمقراطية والتقدم الاقتصادي . ووضعت منذ البداية خطة
ثلاثية لتنوع الإنتاج تقوم على أساس تعاوني . وأعاد الحزب النظر كلية
في النظام التعليمي بالبلاد . وكان هناك تشديد مستمر على كوادر الحزب
لمناقشة وشرح سياسة الحزب مع الفلاح ، عند قاعدة هرم « المركزية
الديمقراطية » ، ولحسب مشاركته الفعالة في وضع القرارات وتنفيذها .
وتلعب المرأة الغينية ، إلى جانب الرجل ، دورا هاما في سياسة الحزب .
وقد عقد الحزب مؤتمره الرابع في ديسمبر ١٩٦٢ ، وفيه قرر اختيار الطريق
غير الرأسمالي للتطور . هذا وموقف الحزب في السياسة الخارجية بالغ
الوضوح ، فهو يؤازر بقوة حركات التحرر الأفريقية ، وتعد كوناكري ملجأ
للمتقنين السياميين من الكمرون وأنجولا وساحل العاج وغيرها .

✽ الاتحاد الأفريقي لتنجانيقا (التانغو) : تأسس في عام ١٩٢٩
بوساطة مجموعة من الموظفين البريطانيين ، تحت اسم « الرابطة الأفريقية
لتنجانيقا » Tanganyika African Association ، وكانت الرابطة بمثابة حلقة

الدراسة والمناقشة. وبعد الحرب العالمية الثانية، إثر نمو الوعي السيامي الأفريقي، انهمكت الرابطة تدريجياً في النشاط السيامي الصريح. وتولى يوليوس نيريري رئاستها في عام ١٩٥٣، وبعد عام واحد قام بتحويلها إلى حزب ميامي يرفع شعار الاستقلال. وبذلك قام «الاتحاد الأفريقي الوطني لتنجانيقا» في عام ١٩٥٤، الذي أخذ يعد شعب تنجانيقا للاستقلال. وقدم نيريري مشروع دستور للاتحاد ووفق عليه بالإجماع، ومن أهم بنود هذا الدستور: محاربة القبيلة وكل الاتجاهات الانزالية، القضاء على كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري، تحقيق أغلبية أفريقية في جميع أجهزة الحكم، تشجيع الحركة النقابية والتعاونية، إقرار تعليم إلزامي للطفل الأفريقي. كما عارض مشروع الدستور نقل ملكية الأرض إلى المستوطنين غير الأفريقيين والمهاجرين الأجانب، وكذلك أية محاولة لضم تنجانيقا إلى اتحاد لا تكون المطالبة به صادرة عن الأفريقيين. وكانت عضوية الاتحاد مفتوحة لكل من يقبل أهدافه من الأفريقيين رجالاً ونساء. كما كان يدعو التنظيمات الشعبية الأفريقية - الرياضية والثقافية والنقابية - إلى الارتباط به.

وبسبب عدم وجود جماعة مهاجرة كبيرة (من الأوربيين والآسيويين) كان الاتحاد قادراً، وراغباً في الوقت نفسه، في التعاون مع عدد محدود من قوى النوايا الطيبة من الأوربيين والآسيويين. وفي أول انتخابات أجريت في عام ١٩٥٨ على أساس قاعدة انتخابية ضيقة، يتم فيها اختيار المقابلة على أساس عنصري، أيد الاتحاد بعض المرشحين الأوربيين والآسيويين، ونجح هؤلاء جميعاً بفضل هذا التأييد. وقد انضم الأعضاء الثلاثون، الذين انتخبوا حديثاً بالمجلس، عشرة عن كل عنصر، وكونوا معاً منظمة الأعضاء المنتخبين بتنجانيقا Tanganyika Elected Members' Organization T.E.M.O. التي كانت بمثابة معارضة منظمة للحكومة تعمل من أجل الحكم الذاتي. وكان يوليوس نيريري رئيساً للمنظمة، وبرايسون (بريطاني) نائباً للرئيس، وجمال (آسيوي) أميناً للصندوق.

ومنذ هذه الفترة أخذ الثانو يعمل في تعاون وثيق مع الحركات الأفريقية

في بقية أجزاء أفريقيا الشرقية ، وبخاصة كينيا ، حيث قامت صلات قوية مع الأحزاب الأفريقية ، وكذلك بين « اتحاد العمل بتنجانيقا » *Tanganyika Federation Labour* (الذي كان مكرمه العام رشيد كاواوا عضواً باللجنة المركزية للثانو) ، و « اتحاد العمل بكينيا » *Kenya Federation Labour* . وعندما قامت « حركة الحرية لكل أفريقيا بشرق ووسط أفريقيا » *Pan-African Freedom Movement of East and Central Africa (PAFMECA)* في عام ١٩٥٨ ، كان الثانو عضواً مؤسساً فيها ، كالعاب دوراً قيادياً في عام ١٩٥٩ ، في الدعوة التي وجهتها الحركة لمقاطعة بضائع جنوب أفريقيا .

وفي يولية ١٩٦٠ فاجأ يوليو من تيريري « مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في أديس أبابا ، بدفاعة علانية عن اتحاد دول أفريقيا الشرقية (تنجانيقا وزنبار وكينيا وأوغندا) بمجرد حصول دوخا على الاستقلال . وقد أعرب « الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا » ، و « الحزب الأفرو شيرازي » *Afro-Shirazi Party* (زنبار) ، و « مؤتمر شعب أوغندا » *Uganda People's Congress* ، عن التأييد التام لفكرة الاتحاد .

وفي الانتخابات التي أجريت في سبتمبر ١٩٦٠ حصل الثانو على أغلبية شبه إجماعية في أول مجلس تشريعي مسئول ، واختير الوزراء من بين أعضاء المجلس ، وأصبح تيريري رئيساً للوزراء .

وتصل عضوية الثانو إلى حوالي أربعة ملايين عضو ، ويعمل به عدة آلاف من الأعضاء المتفرغين ، وتضم عضويته جبهة واسعة ابتداء من العمال والفلاحين إلى الرؤساء السابقين . وقد تغير شعار الثانو ، في عام ١٩٦٠ ، من « أوهورو (الحرية) إلى « أوهورو ناكازي (الحرية والعمل) » في « الحرب ضد الفقر والجهل والمرض » . وكانت سياسة الثانو تقوم على الإيمان بالسلام والمساواة والتجانس ، بيد أنه في السنوات الأولى للحكم كانت العناصر الشابة الأكثر نشاطاً في داخل الثانو تبدى قلقها من مياسته المعتدلة ، إذ لم تكن لدى الثانو في البداية أية خطط عامة للتخطيط الاقتصادي أو لمشروعات الدولة ، على الرغم من تشجيعه للزراعة التعاونية . ويعد اتحاد تنجانيقا مع زنبار ،

وقيام دولة تنزانيا ، بدأ الحزب يتخذ انجماً اشتراكياً . وقد تحدت معالم سياسته الاشتراكية في « إعلان أروشا » المعروف ، الذي أقرته لجنته الوطنية التنفيذية في اجتماعها بمدينة أروشا في الفترة ٢٦ - ٢٩ يناير ١٩٦٧ .

✽ **الاتحاد الإفريقي الوطني لكينيا (الكانو) :** حزب قومي تأسس في كينيا في مارس ١٩٦٠ من التنظيمات الآتية : « حركة استقلال كينيا » (كيم) Kenya Independence Movement (KIM) ، التي تأسست في عام ١٩٥٩ ، منظمة نانجي الأعضاء المنتخبين (ميمو) Constituency Elected Members' Organization (CEMO) ، التي تأسست في عام ١٩٥٨ ، « حزب الميثاق الشعبي » (PCP) People's Convention Party ، الذي تم تنظيمه في نيروبي في عام ١٩٥٦ ، « الاتحاد الإفريقي لكينيا » Kenya African Union (KAU) ، الذي تأسس في عام ١٩٤٤ تحت اسم Kenya African Study Union ، ثم اتخذ هذا الاسم في عام ١٩٤٦ ، وتولى رئاسته هاري ثوكو ، ثم جيمس چيشورو ، ثم أعقبهما جومو كينيا تا إلى حين التقيض عليه في عام ١٩٥٢ ، فخلفه والتر أوديدي ، وقد حظر « الاتحاد الإفريقي لكينيا » في يونيو ١٩٥٣ . وعندما تأسس الكانو في عام ١٩٦٠ ، كان توم مويوا يشغل منصب السكرتير العام ، وأرجنجا أودنجا منصب نائب الرئيس ، وجيمس چيشورو منصب الرئيس المؤقت لحين الإفراج عن جومو كينيا تا .

وقد سمعت بريطانيا قبل الاستقلال إلى بئربلور الخلاف بين القبائل المختلفة في كينيا ، وإذكاء النزاعات القبلية ، وتشجيع الحركات الانفصالية . ولقد كان « الاتحاد الإفريقي الديمقراطي لكينيا » (الكانو) Kenya African Democratic Union (KADO) ، الذي تأسس في عام ١٩٦٠ بزعامة رونالد نجالا ، الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف الاستعمار والمستوطنين البيض . ولما ثارت خلافات حادة بين الكانو والكادو حول مشكلات كينيا الرئيسية الثلاث : قضية الحزب ، قضية التطور الخاص لكينيا ، القضية الفلاحية أو مشكلة الأرض .

ولم يكن الكانو حزباً مركزياً يسير على أسس المركزية الديمقراطية ، بل كان نوعاً من من التجمع السامى يضم مجموعات سياسية مختلفة. وإذا كان قد أمكن في فترة الكفاف من أجل الاستقلال المحافظة على وحدته الشكلية ، فإن ذلك أصبح متعزراً بعد الاستقلال ، عندما أخذت قضايا التغيير الاجتماعي تبرز إلى السطح وتزداد إلحاحاً . وبعد الاستقلال طرحت قضية الحزب الواحد نفسها بشدة ، وأسفرت الرغبة المخلصة من جانب قادة الكانو الوطنيين في الوحدة الوطنية عن ضم حزب الكادو إلى حزب الكانو الحاكم ، أملاً منهم في احتواء قادة الكادو في داخل الحزب الجديد الذي احتفظ باسم الكانو . بيد أن الكانو لم يكن الحزب المتناسك المتجانس الذي يستطيع القيام بعملية الاحتواء ، على حين رأت القوى اليمينية في داخله فرصتها الذهبية لقوة نفوذها وفرض اتجاهاتها ، مستعينة في ذلك بالقوى اليمينية في داخل الكادو . وبدلاً من أن تقتصر سياسة الكانو بدأً بجمالا وأنصاره في إحداث التغيير في سياسة الحزب الجديد ، الذي تحول بالتالي إلى أداة ملحقه بالإدارة الحكومية ، وأداة للتحويل إلى الطريق الرأسمالي ، تحت الشعارات الاشتراكية الزائفة التي ما زال يردددها . وأسفر ذلك عن انفصال عدد من قادة الكانو البارزين ، وعلى رأسهم أوجنجا أودنجا وآشينج - أونيكو وبيلداد كاجيا (انظر ، ص ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤) وتكوينهم لحزب جديد عرف باسم الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا (الكابو) Kenya African People's Union (KAPU) . وقد احتلت مشكلة الأرض ، وهي إحدى القضايا الأساسية في الصراع الذي كان دائرياً بين جناحي الكانو ، مكاناً هاماً في البرنامج الجديد لحزب الكابو .

ويلحق برنامج الحزب الجديد إلى : توزيع الأرض على المعلمين ، بما فيهم من طردوا من أرضهم ، أو قتلوا أرضهم في أثناء النضال ، عدم السماح لغير أبناء كينيا بملكية الأرض ؛ إعطاء الأولوية وبدل التشجيع لزراعة التعاونية بالنسبة للأرض التي تتخذ من المستوطنين البيض نمشياً مع سياسة الحزب الاشتراكية ؛ تضييق الملكية الفردية للأرض لتوفر المزيد من الأرض للفقراء ؛ مع تخفيض الحد الأقصى للملكية الأرضي بدلاً أقصى مساعدة ممكنة

للأفراد لتنمية زراعاتهم ؛ تشجيع عمليات تجميع الأرض ؛ مراعاة العدالة في توزيع أراضي الرعي ؛ الاعتراف بحقوق القبائل والعشائر في أراضيها .

✽ **حزب مؤتمر باسوتولاند** : تأسس هذا الحزب نتيجة قيام علاقة سياسية قوية طويلة الأمد بين القومية الأفريقية في جنوب أفريقيا وقومية شعب الباسوتو (أو السونجو أو الباسوزو) . وقد كانت سياسات باسوتولاند (ليزوتو الآن) ، ولا تزال ، تتأثر بقوة بالحركة الوطنية الأفريقية في جنوب أفريقيا ، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى أن الأغلبية الساحقة من شعب الباسوتو عملت في هذا الوقت أو ذاك في جنوب أفريقيا . وقد تأسس «مؤتمر باسوتولاند الوطني» Basutoland National Congress على أيلدى مونيهيلى في عام ١٩٥٢ . وظل هذا التنظيم حركة أقلية إلى عام ١٩٥٥ ، عندما قام مونيهيلى وشاكتلا ولينزاقيل بمقاليه (الكاتب المعروف في جنوب أفريقيا) بإصدار جريدة **موهلابانى** (المحارب) ، التي لعبت دوراً كبيراً في نشر الوعي السياسى بين الباسوتو في كل من جنوب أفريقيا وباسوتولاند . وشغل شاكتلا ، محرر **موهلابانى** ، منصب السكرتير العام للمؤتمر . وفي عام ١٩٥٤ نظم المؤتمر حملة قوية ضد تقرير لجنة مورى Moore Commission الذى رفض «مجلس باسوتولاند الوطنى» Basutoland National Council ما قدمته من اقتراحات للحكم المخل . وفي سبتمبر ١٩٥٥ شكل المؤتمر لجنة لصياغة مقترحات دستورية وتشريعية جديدة فيما يتعلق بالحكم اللئلى ، وقد قبلت الحكومة البريطانية مقترحات اللجنة في نهاية ١٩٥٨ ، وتقرر إجراء الانتخابات في يناير ١٩٦٠ . وفي عشية الانتخابات أعيد تشكيل المؤتمر تحت اسم «حزب مؤتمر باسوتولاند» . وفي الانتخابات حصل التنظيم الجديد على ٧٣ مقعد من ١٦٢ مقعداً في مجالس المقاطعات . وقد تولى أعضاء هذه المجالس انتخاب أعضاء المجالس التشريعى Legislative Council (المجلس الوطنى National Council) ، وعددهم أربعون عضواً ، وكان من نصيب الحزب ٢٩ عضواً . وفي ديسمبر ١٩٦٠ حدثت خلافات شديدة في داخل الحزب أعقبتها استقالة شاكتلا ، ثم تفاقمت الخلافات والاستقالات بعد ذلك .

✽ **حزب باسوڤو الوطنى :** أسسه الرئيس ليو جونانان فى عام ١٩٥٩ للدفاع عن الطريقة التقليدية فى الحياة ، وقد تصدى منذ نشأته لمعارضة «حزب مؤتمر باسوتولاند» لاستبعاد الرؤساء من النضال ولا تابعه سياسة يراها متطرفة ومتعجلة للغاية . ومن المعتقد أنه يحظى بمساندة كاملة من جانب الكنيسة الكاثوليكية التى تتمتع ببعض النفوذ فى المنطقة . وقد حصل على ٢٢ مقعداً فى مجالس المقاطعات فى انتخابات يناير ١٩٦٠ ، ولكنه لم يظفر إلا بمقعد واحد فى المجلس التشريعى .

✽ **المجلس الوطنى لنيجيريا والكمرون :** حزب اليورجوازية القومية فى نييجيريا ، وقد ترأس فى سنواته الأولى النضال من أجل وحدة واستقلال البلاد . تأسس فى عام ١٩٤٤ برئاسة هيربرت ماكولاي ، وشغل دكتور نامبى أزيكوى منصب سكرتيره العام ، ثم أصبح رئيساً له فى عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولاي . وقد كان أزيكوى من قبل ، فى الثلاثينيات ، عضواً فى « حركة الشباب النيجيرى » Nigerian Youth Movement ، ثم أصبح رئيساً « لاتحاد الإيبو الفيلدرالى » Ibo Federal Union ، الذى قام فى الإقليم الشرقى وشكل أساس «المجلس الوطنى» هناك . وقد تأسس «المجلس الوطنى» أصلاً كهيئة فيدرالية من مجموعات وطنية وعمالية ، ومن عدد كبير من الروابط القبلية . وفى عام ١٩٤٧ ارتبط به من الناحية الفعلية « مؤتمرات نقابات العمال النيجيرية » Nigerian Trade Unions Congress (NTUC) .

وقد حصل المجلس فى انتخابات عام ١٩٥١ على أغلبية سهلة فى الإقليم الشرقى ، حيث شكل الحكومة . بيد أنه فى الإقليم الغربى انضم بعض أعضائه إلى « مجموعة العمل » Group Art الجديدة التى سمح لها بتأليف الحكومة . وفى الجمعية الاتحادية لم يتمكن أزيكوى ، الذى كان قد انتخب لمقعد لاجوس فى الجمعية الغربية ، من أن يحصل على مقعد اتحادى . وقد دعا المجلس إلى حملة مقاطعة جديدة ضد الاتحاد الفيلدرالى ، ولكن عدة وزراء اتحاديين من أعضائه رفضوا تأييد المقاطعة بحجة إعطاء تجربة الممتنور فرصة ، ففصلوا من عضويته لعدم الولاء ، كما فصل بعض وزراء الإقليم الشرقى من عضويته فى

يناير ١٩٥٣ لأن مواقفهم من المقاطعة كان مشكوكاً فيها . وإلى هؤلاء انضم الأعضاء الساخطون ، سواء في المجلس الإقليمي أو المجلس القبرالي ، ليشكلوا مجموعة جديدة عرفت باسم «حزب الاستقلال الوطني» National Independence Party (NIP) . وتطلب ذلك إجراء انتخابات جديدة خرج منها أزيكوى وزيراً أول للإقليم الشرقى ، ثم بعد ذلك رئيساً لوزراء الإقليم .

وفي عام ١٩٥٣ ووفق على مطلب «المجلس الوطنى» بلمستور وحلوى (مركرى) ، وزيازة سلطات الحكومات الإقليمية ، والإمراع بالحكم الذاتي لنيجيريا . وأقر دستور جديد أجريت بمقتضاه انتخابات مباشرة للمجلس الاتحادى ، وحصل «المجلس الوطنى» على الأغلبية في الإقليمين الشرقى والغربى ، في حين لم يحصل إلا على مقعدين من ٩٢ مقعداً في الإقليم الشمالى . وفي الفترة التالية استطاع أزيكوى التخلص من بعض خصومه في «المجلس الوطنى» ، مستنداً إلى ماله من تأييد في قاعدته ، وشكل الأعضاء المفصولون ، في يولييه ١٩٥٨ ، «الحزب الديمقراطي لنيجيريا والكامرون» Democratic Party of Nigeria and the Cameroons . ولم تؤثر هذه الأزمات على حصيلة «المجلس الوطنى» الانتخابية ، ففي الانتخابات القبرالية لعام ١٩٥٩ حصل أيضاً على العدد الأكبر من الأصوات . وقد تمكن الائتلاف الحكومى المكون من «المجلس الوطنى» و«المؤتمر الشعبى الشمالى» Northern People's Congress (NPC) من أن يقود البلاد إلى الاستقلال . وفي أول أكتوبر ١٩٦١ أصبح أزيكوى الحاكم العام لنيجيريا .

وعلى الرغم من أن الوثيقة السياسية التى أصدرتها اللجنة التنفيذية للمجلس الوطنى بالإقليم الشرقى في سبتمبر ١٩٦٠ ، قد دعت إلى تأميم «المشروعات التى تمارس تأثيراً سائداً على حياة الشعب» ، قطع أزيكوى قبل انتخابات عام ١٩٥٩ عهداً على نفسه بعدم تأميم أى مشروع كان قائماً قبل الاستقلال . وقد كان «المجلس الوطنى» يرأس «التحالف التقدمى المتحد الكبير» United Progressive Grand Alliance (UPGA) ، إحدى الكتلتين الرئيسيتين اللتين تنتمى إليهما معظم الأحزاب السياسية النيجيرية . وقد تغير اسم «المجلس الوطنى»

في أوائل الستينيات إلى « الميثاق الوطني للمواطنين النيجيريين » National Convention of Nigerian Citizens ، وكان « الميثاق الوطني » هو الحزب الحاكم في الإقليمين الشرقي والغربي الأوسط . وقد خلف ميشيل أوكبارا دكتور أزيكوي في رئاسة « الميثاق الوطني » .

✽ **المؤتمر الوطني لأوغندا** : أسسه في مارس ١٩٥٢ كـنـبـر وطني كل من رئيسه اجناتوبوس موسازي وسكرتيره العام أبو ميانجا ، وذلك بعد حظر « حزب باتاكا » Bataka Party إثر الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٤٩ ضد ضد السلطات الاستبدادية للكااباكا ، وضد الأرستقراطية الحاكمة لدى قبائل الباغنده (سكان بوغندا بشمال البلاد) . وقد أصبح المؤتمر حزباً جماهيرياً بعد ترحيل كااباكا بوغندا في عام ١٩٥٣ ونفيه في بريطانيا . فقد قاد المؤتمر الحملة من أجل عودته ، واستطاع لأول مرة أن يوحد بين بوغندا ، أغني أجزاء أوغندا وأكثرها تطوراً ، وبين بقية البلاد ، بعد أن كانت قبائل الباغنده لا تتق في كمبر عن مطاعها . وبعد عودة الكاباكا في عام ١٩٥٨ عادت التوترات القديمة بين الباغنده وغيرها من القبائل ، وانشقت مجموعة من المصنفين بالمؤتمر لتشكّل « حزب المؤتمر المتحد » United Congress Party الذي اختفى بعد فترة وجيزة ، مؤملة أن يمكنها تعاونها مع الكوكيكو (برلمان بوغندا) من جذب الباغنده إلى النضال الوطني من أجل الاستقلال على أساس دولة موحدة ، إذ كانت بوغندا تطالب بتقديم دستور خاص بها ، وهو ما كان المؤتمر يعتبره خطوة رجعية من شأنها المساعلة على استمرار تخلف بقية البلاد ، ودعم الخاوف من سيطرة الباغنده .

وفي عام ١٩٥٩ انشق ميانجا وأبولوميلتون أوبوني (رئيس أوغندا الحالي) على المؤتمر ، وشكلا تنظيمًا جديدًا اتخذ اسم « المؤتمر الشعبي لأوغندا » Uganda People's Congress ، تاركين التنظيم المبتور وعلى رأسه كيوانوكا وكونونكا . وواصل المؤتمر تدهوره ، ولم يحصل في انتخابات مارس ١٩٦١ إلا على حوالي ٣٪ من مجموع الأصوات ، وعلى مقعد واحد من ٨١ مقعداً .

والمؤتمر الشعبي بزعامة ميلتون أوبوتي ، هو الحزب الحاكم في أوغندا الآن ، ويتزعمه المثقفون التقدميون ، كما يعبر عن مصالح البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والفلاحين والشعب العامل ، ويناضل من أجل الوحدة القومية ودعم الاستقلال .

✽ **المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية :** في عام ١٩٤٦ شكل دوتى يامبا واتحاد جمعيات الرفاهية الأفريقية « Federation of African Welfare Societies » . وأقرب ذلك في عام ١٩٤٨ تكوين « المؤتمر الوطني الأفريقي » بقيادة جودوين ليوانيكوا ، أول رئيس له ، ثم خلفه في الرئاسة هارى نكومبولا ، الذى أصبح المؤتمر تحت قيادته تنظيمًا جماهيريًا . وفي عام ١٩٥٣ أصبح كينيث كاوندرا (رئيس دولزامبيا الحالي) سكرتيرًا عامًا للمؤتمر . وفي الفترة ٢ - ١٩٥٤ قاد المؤتمر النضال في روديسيا الشمالية ضد فرض اتحاد وسط أفريقيا ، كما نظم حملة ناجحة لمقاطعة محلات الحزارة والبقالة ، حيث كان الأفريقيون يحصلون على حاجتهم منها من خلال قصحات في جدرانها ، بدلًا من الشراء من واجهاتها . وفي عام ١٩٥٨ عارض المؤتمر المقترحات الدستورية الجديدة ، وقدم بدلًا منها مقترحاته الخاصة التى تقوم على تكافؤ التمثيل الأفريقي والأوروبي في المجلس التشريعى ، وهو مطلب وصفه كاوندرا بأنه معتدل للغاية . ومع ذلك فعندما قررت بريطانيا فرض الدستور الجديد قرر نكومبولا الاشتراك في الانتخابات ، مما أدى إلى انفصال كاوندرا عن المؤتمر ، وقيامه بتشكيل « المؤتمر الوطني الأفريقي لزامبيا » Zambia African National Congress ليتولى تنظيم مقاطعة الدستور الجديد . ولم يحظر المؤتمر «الوطني الأفريقي لروديسيا الشمالية» خلال حالة الطوارئ في عام ١٩٥٩ ، مثلما حدث «للمؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية» ، بيد أنه أخذ يفقد نفوذه باطراد ليرثه فيه «المؤتمر الوطني الأفريقي لزامبيا» ، ومن بعده «حزب الاستقلال الوطني المتحدة . United National Independence Party (UNIP)

وبعد أن شهد كاوندرا مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول ، الذى عقد بمدينة أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ ، حيث وقع منسوب روديسيا الجنوبية وروديسيا

الشمالية ونياسالاند ميثاقاً يتعهدون فيه بشن حملة مشتركة ضد الاتحاد ، أصبح شعار مؤتمر زامبيا « الحكم الذاتي القورى » . وفى أوائل عام ١٩٥٩ عقد مؤتمر قمة سرى شهده الزعماء الأفريقيون بالمناطق الثلاث لتنسيق التعاون فيما بين المؤتمرات الثلاثة ضد الاتحاد . وصرعان ما أعلنت حالة الطوارئ ، وأعلن حظر المؤتمر والقبض على زعمائه . وفى مايو ١٩٥٩ انضم ميتشزنا ، الذى كان قد عاد لتوه من لندن ، إلى « المؤتمر الوطنى الأفريقى » بأمل تجديد نشاطه ، ولكنه ما لبث أن دخل هو وبيتوس موكوبو ، سكرتير عام المؤتمر ، فى نزاع حاد مع رئيسه نكومبولا ، وأسفر هذا النزاع عن انقسام المؤتمر وتأسيس « حزب الاستقلال الوطنى المتحد » ، كى يحل محل « المؤتمر الوطنى الأفريقى » لزامبيا . وقامت سياسة الحزب الجديد على الانفصال عن الاتحاد بالوسائل القانونية ، وبالعمل الإيجابى غير العنيف . وعندما أفرج عن كاوندرا فى يناير ١٩٦٠ انتخب رئيساً للحزب ، وأصبح تشونا نفسه سكرتيراً عاماً له . وتبلغ عضوية حزب الاستقلال حوالى ثلاثمائة ألف ، وعضويته مفتوحة لكل العناصر ، ولما فهو يضم بين صفوفه بعض الأوربيين والأسويين وهو يعد بلاجدال أقوى الأحزاب السياسية بالبلاد . و « حزب الاستقلال » هو الحزب الحاكم الآن فى دولة زامبيا ، ويرأسه كاوندرا رئيس الدولة . وتقوم سياسة الحزب الخارجية على عدم الانحياز وتأييد منظمة الوحدة الأفريقية .

✽ **المؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند** : يقال إن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » الأول لنياسالاند قد تأسس فى عام ١٩١٢ بتأثير تكوين « المؤتمر الوطنى الأفريقى » بجنوب أفريقيا . فالعمال المهاجرون من نياسالاند كانوا يوجنون دائماً بأعداد كبيرة فى جنوب أفريقيا ، وقد لعبوا هم أنفسهم دوراً كبيراً فى الحياة السياسية هناك ، بحيث كان يتم تفاعل سيامى كبير بين البلدين . بيد أن « المؤتمر الوطنى الأفريقى » لم يقم على نطاق الأمة فى نياسالاند إلا فى عام ١٩٤٣ . وفى عام ١٩٥٣ حصل المؤتمر على تأييد « اتحاد رؤساء نياسالاند » Nyasaland Chiefs Union ، وكان هذا التأييد عاملاً جوهرياً فى تزايد نفوذ المؤتمر وتزايد نفوذ « حزب مؤتمر مالوى » فيما بعد .

ومع قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ومقاومة المؤتمر له ، تزايدت معارضة الحكومة للمؤتمر ، وأصبحت عضويته تعرض أصحابها للمخاطر ، وبخاصة الموظفين منهم . ومع ذلك ففي انتخابات عام ١٩٥٦ نجح في الانتخابات غير المباشرة لمجلس نياسالاند التشريعي خمسة من أعضاء المؤتمر ، منهم كايناما تشيومى (انظر ، ص ٥٣٤) وهارى تشيمبيرى اللذان تزايد مسخطهما فيما بعد من زعامة ثيمر ديلون ثوماس باندا للمؤتمر ، وطلبا في يولييه ١٩٥٨ عودة دكتور هستنجز باندا لتولى منصب الرئيس العام للمؤتمر ، فعاد من لندن وسط حماسة شعبية كبيرة ، وبدأ مع أنصاره الأسامين ، تشيمبيرى وتشيومى ودونلوزو تشيسيزا ، في تدعيم المؤتمر . وأخذت سياسة عدم التعاون مع الحكومة ، التي كانت برتاجيا للمؤتمر منذ عام ١٩٥٣ ، تزداد حدة ، وقوطعت القائمة الانتخابية القيديرالية بنجاح ، وازداد تعاون المؤتمر مع زعماء التنظيمات الأميوية في النضال ضد الاتحاد .

وفي أعقاب مؤتمر الطوارئ الذى دعا إليه زعماء المؤتمر في يناير ١٩٥٩ ، اندلعت الاضطرابات في البلاد . وردت حكومة الاتحاد على ذلك بارسال قوات روديسيا الجنوبية إلى نياسالاند لإخماد الاضطرابات ، وألقى القبض على ٢٥٠ من زعماء المؤتمر ومؤيديه . وفي ٣ مارس أعلن الحاكم العام حالة الطوارئ ، وحُظر المؤتمر . وكان تشيومى ، مسكرير عام المؤتمر ، في خارج البلاد في ذلك الوقت ، فأُسرع إلى شن حملة دولية ضد الاتحاد ، ومن أجل إلغاء حالة الطوارئ والافراج عن المعتقلين ، وبخاصة دكتور باندا الذى كان معروفا جيدا في بريطانيا .

وفي أول يولييه ١٩٥٩ أفرج عن أورتون تشيروا (انظر ، ص ٥٢٣) ، فقام مع عدد من مؤيدى المؤتمر بجمع الأنصار في تنظيم محل محل المؤتمر . وفي ٣٠ سبتمبر أعلن تشكيل «حزب مؤتمر مالوى» الذى تزايدت عضويته بسرعة كبيرة . وقد تولى تشيروا رئاسة الحزب الجديد بصورة مؤقتة لحين الإفراج عن دكتور باندا . وقد نادى الحزب بأغلبية أفريقية منتخبة في داخل المجلس التشريعي ، وبحق الاقتراع العام للبالغين ، ومقاطعة لجنة مونكوتون :

وفي يولييه ١٩٦٠ أفرج عن دكتور باندا فتولى رئاسة الحزب ، وسافر إلى لندن لإجراء مشاورات دستورية بشأن مستقبل نياسالاند ، حيث ووفق على مطلب الحزب بأغلبية أفريقية متخبة داخل المجلس التشريعي . وعندما أفرج عن تشيمبرى وتشيسيزا في ديسمبر ، وكانا آخر من بقى من المعتقلين ، عين الأول أميناً للصندوق ، والثاني سكرتيراً عاماً ، وهما المنصبان نفسهما اللذان كانا يشغلانها في المؤتمر الوطنى ، المحظور . وقد حصلت البلاد على استقلالها على أيدي الحزب في عام ١٩٦٤ ، وأصبح هو الحزب الحاكم في البلاد .

وقد طرأت تغيرات جذرية على سياسة الحزب بعد الاستقلال ، فأصبح قوة رجعية دكتارية تساند الإمبريالية والاستعمار ، وتقف إلى جانب الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، كما تحولت مالاوى إلى قاعدة حلوانية تهدد استقلال مختلف البلدان الأفريقية ، وتعمل على تفتيت وإضعاف القوى الثورية على نطاق القارة الأفريقية .

وقد افتعلت مالاوى أزمة دبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة في فبراير ١٩٦٦ ، انتهت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها . كما تتخذ مالاوى في أفضل الحالات موقف الامتناع عن التصويت عند الاقتراع على مشروعات القرارات التى تتقدم بها مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة .

وتزايدت مختلف صور التعاون عاماً بعد آخر بين حكومة مالاوى وحكومة جنوب أفريقيا . وتعمكر الآن في مالاوى قوات من جنوب أفريقيا . وهذه القوات ليست موجهة فقط ضد تنزانيا وزامبيا وغيرهما من البلاد الأفريقية ، وإنما هى موجهة أيضاً لحماية دكتاتورية باندا الرجعية المفروضة على شعب مالاوى بقوة الحديد والنار . وتقوم سياسة حكومة باندا في الداخل على إبادة كل من يرفع صوتاً بمعارضته . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها في إطلاق النار على باتوتا تشيسيزا في مطلع عام ١٩٦٩ ، وعلى كثيرين غيره بعد ذلك . وقد كان باتوتا تشيسيرا من الزعماء الوطنيين النشطين في «حزب مؤتمر مالاوى» ، كما عمل بعض الوقت سكرتيراً خاصاً للبركتور باندا وحارساً له بوصفه ضابط

شرطة سابقاً . كذلك حكم على ليمسون تشيلنجو ، وهو من أعضاء برلمان
مالاوى ، وعلى أربعة غيره بالإعدام بتهمة زائفة .

ولم يكتف دكتور باندا بانغيازه الصريح إلى الفاشيين ودعاة الاستعمار
الجديد والفرقة المنصرية ، وإنما هو ينسق جهوده الآن مع الصهيونية العالمية ،
ويدعو إلى إقصاء الدول العربية عن القارة الأفريقية . وقد زار باندا اسرائيل ،
في مايو ١٩٦٨ ، وألقى خطاباً في برلمانها عرض فيه خدماته على الصيهاونيين ،
وقال إنه قدر أى الحقيقة بعينه في إسرائيل ، وهى أن التعاون قائم بين العرب
واليهود فيها ، وإنه سيبلل كل ما فى وسعى لمساعدتكم ومؤازرة قضيتكم
إن القضاء على القاعدة الرجعية التى أقيمت فى مالاوى لم يعد مهمة ملقاة
على شعب مالاوى وحده ، وإنما أصبح مهمة لكل القوى التقدمية فى أفريقيا .

❖ التجمع الديمقراطي الأفريقى : كان الزعماء الأفريقيون بأفريقيا الفرنسية
الغربية والاستوائية ، الذين ينتخبون للمجالس التشريعية الفرنسية ، يرتبطون
بهذا الحزب أو ذاك من الأحزاب السياسية الفرنسية . مثال لامين جيبى
وليوبولد منجور من السنغال ، اللذان ارتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى
الذى كان نشيطاً لبعض الوقت فى السنغال ، وفيلكس هوفوى — بوانيه ،
من ساحل العاج ، الذى كان مرتبطاً بالحزب الشيوعى الفرنسى .

وقد عقد فى أكتوبر ١٩٤٦ ، فى بجاكو بالسودان (مالى فيما بعد) ،
مؤتمر لتشكيل حزب سياسى على نطاق المنطقة يوحد كل العمال ونقابات
العمال والتنظيمات الثقافية والدينية فى النضال من أجل التحرر الأفريقى .
وقد اشترك فى هذا المؤتمر كل المنتمين الأفريقيين فى المجالس التشريعية
الفرنسية ، فيما عدا المرتبطين منهم بالحزب الاشتراكى الفرنسى بدعوى
خشيتهم من خضوع الحركة لسيطرة الشيوعيين . وكان ذلك موقفاً خطيراً ،
إذ ترتب عليه طيلة السنوات الاثنتى عشرة التالية انفصال الزعماء قوى النفوذ
الجماعى فى السنغال عن زملائهم فى بقية أجزاء أفريقيا الفرنسية — الذين

ارتبطوا « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » ، وهو الحزب على نطاق المنطقة
الذى انبثق عن مؤتمر باماكو . وفي العامين التاليين أقام هوفوى - بوانييه ،
رئيس التجمع ، وجايريل داربوسيه ، مكرتيره العام ، شبكة من الأحزاب
المرتبطة به في أقاليم أفريقيا الفرنسية (فيما عدا موريتانيا وأوبانجي شارى) .
بلغت عضويتها ٧٠٠,٠٠٠ عضو في عام ١٩٤٨ .

وفي انتخابات عام ١٩٤٦ للبرلمان الفرنسي حصل مرشحو التجمع على ١٨
مقعداً - ثمانية نواب وخمسة شيوخ ومبعة مستشارين للاتحاد الفرنسي -
ضد معارضة شكلتها أساساً المجموعة المرتبطة بالحزب الاشتراكي الفرنسي :
وفي عام ١٩٤٨ قام هوفوى - بوانييه وداربوسيه بجولة في أفريقيا الفرنسية
لكسب التأييد للتجمع ، ولقيا استجابة واسعة على الرغم من المقاومة المستمرة
من بجانب السلطات . وقد قامت اضطرابات عنيفة بساحل العاج ، في الفترة
٤٩ - ١٩٥٠ ، قمعتها القوات الفرنسية ، وألقيت مسئوليتها على التجمع :
وتركز الهجوم على التجمع بسبب صلاته « بالحزب الشيوعي الفرنسي » ، الذى
لم يعد يشكل قوة لها وزنها في البرلمان الفرنسي ، بسبب تغيير نظام التصويت
وأنت الحملات ثمارها في عام ١٩٥٠ ؛ فقطع هوفوى - بوانييه ، وكذلك جميع
البرلمانيين الأفريقيين من أعضاء التجمع ، فيما عدا داربوسيه ، كل صلاتهم
« بالحزب الشيوعي الفرنسي » ، وأعلنوا ميامتهم الجديدة غير التضالية القائمة
على « التفاهم المتبادل » مع فرنسا . وفي الأعوام التالية فقد التجمع تأييد « اتحاد
شعوب الكمرون » (Union des Populations du Cameroun (UPC) ،
والجناح اليسارى من « الحزب التقدمى للنيجر » (Parti Progressiste Nigérien
بقيادة جيبو باكارى ، و « الاتحاد الديمقراطي السنغالي » (Union Démocratique
Sénégalaise . وقطع داربوسيه نفسه صلاته بالتجمع . ، وقد مقعده في
الجمعية الوطنية الفرنسية ، وإن كان قد عاود الانضمام إلى هوفوى - بوانييه
في عام ١٩٥٧ .

وقد كان الحزب الاشتراكي الفرنسي هو المنافس الرئيسى للتجمع
في البداية حول التأييد الشعبى ، بيد أن نفوذ هذا الحزب أخذ يتدهور بسرعة ،

وفي عام ١٩٤٨ قطع منجور صلاته مع الاشتراكيين الفرنسيين لينضم إلى حركة «المستقلين فيا ورا البحار» (Indépendants d'Outre-Mer (IOM)، وهي رابطة تكونت في باريس من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين القادمين من وراء البحار ، والذين أعلنوا استقلالهم عن جميع الأحزاب الفرنسية ، على الرغم من أنهم كانوا يلقون التشجيع من « الحركة الجمهورية الشعبية » الفرنسية .

وفي هذا الوقت تشكلت أحزاب قومية منفصلة ، غير مرتبطة بالتجمع ، في أجزاء مختلفة من أفريقيا - السنغال ، فولتا العليا ، النيجر ، داهومي ، وحاولت « حركة المستقلين فيا ورا البحار » ، في مؤتمر لها عقد بمدينة بوبودوالاسو Bobodioulasso بفولتا العليا في فبراير ١٩٥٣ ، توسيع نفوذها باقتراحها تكوين جمهورية فيدرالية أفريقية في داخل إطار الاتحاد الفرنسي . وقد دعم منجور هذا الاقتراح في العام التالي ، عندما اقترح تقسيم أفريقيا الغربية الفرنسية إلى اتحادين فيدراليين ، أحدهما عاصمته ذكار ، والآخر عاصمها أبليجان ، وهكذا صيغت إحدى القضايا الأساسية التي انقسمت أفريقيا الفرنسية حيالها منذ ذلك الوقت .

وفي انتخابات عام ١٩٥١ للجمعية الوطنية الفرنسية ، وكان التجمع مازال، يتعرض لمقاومة الإدارة ، لم يفز سوى ثلاثة من أنصاره . بعد ذلك ركر زعماءه على إعادة بناء التنظيم بعناية وبالتدرج ابتداء من المستويات القاعدية ، مدعين أنهم مازالوا يتمتعون بثقة شعبية واسعة في معظم المناطق . وفي انتخابات عام ١٩٥٦ كان لتحسن علاقة التجمع مع الإدارة آثاره في تحقيق نجاح أكبر ، إذ فاز تسعة من أعضائه في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية . ونتيجة لذلك حصل هوقوي - بوانييه على منصب وزاري ، واشترك بصورة مباشرة في وضع مشروع « القانون التنفيذي » loi-cadre الذي زود المجالس التنفيذية في أقاليم أفريقيا الفرنسية بمسؤوليات كبيرة . وفي الانتخابات المحلية التي أعقبت تطبيق « القانون التنفيذي » ، فاز التجمع بالسيطرة على حكومات ساحل العاج وغينيا والسودان ، وبأغلبيّة ضئيلة في فولتا العليا .

وعلى الرغم من أن « القانون التفضيلي » كان يمثل استجابة ما للضغط الأفريقي من أجل الحكم الذاتي ، تعرض بوانيه لهجوم متزايد سواء من قبل الجناح اليساري في حزبه ، بقيادة سيكوتوري ، أو من منجور وأنصاره الذين تقلدوا القانون على اعتبار أنه استقلال ذاتي غير ملائم ، ويمكن أن يؤدي إلى « بلقنة » أفريقيا . كما هوجم بوانيه أيضاً لاشتراكه في الوزارة الفرنسية (وزارة جى دى موليه) التي استخدمت قوات أفريقية في الاعتلاء على مصر في عام ١٩٥٦ .

وقد تبلورت هذه الأزمة الثانية ، التي تفجرت في مؤتمر التجمع في باماكو في عام ١٩٥٧ ، حول قضايا اتحاد أفريقيا الغربية الفيدرالي والاستقلال . وتلهم مركز الفيدراليين كثيراً مع تكوين « الميثاق الأفريقي » ، في مؤتمر المستقلين فيما وراء البحار ، ، الذي عقد بديكار في العام نفسه ، كحركة على نطاق المنطقة تنادي بالاستقلال الذاتي لكل الأقاليم في داخل إطار الاتحادين الفيدراليين اللذين اقترحهما منجور . وقد اتخذت الأقسام المتبقية من الحزب الاشتراكي الفرنسي في « الحركة الاشتراكية الأفريقية » ، Mouvement Socialiste Africain ، وانضمت إلى « الميثاق الأفريقي » فيما بعد في عام ١٩٥٧ . ومن هنا الحلف ظهر حزب الائتلاف الأفريقي « Parti du Regroupement Africain (P.R.A.) » ، وهو حزب فيدرالي . وظل بوانيه صامداً برغم تزايد التأييد للاتجاه الفيدرالي ، وأدى إصراره على أن يكون لكل إقليم صلات منفصلة مباشرة مع فرنسا عن قطيعة لا رجعة فيها مع التجمع .

وفي استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ ظهرت خيانة زعماء التجمع واضحة ، عندما دعا إلى التصويت بـ « نعم » ، أي لصالح المجموعة الفرنسية . وقد تمخلى الحزب الديمقراطي الغيني « قرار التجمع » ، واختار طريق الاستقلال الكامل خارج المجموعة الفرنسية ، وبذلك قطع صلته بالتجمع الذي يقوده بوانيه . أما « حزب الائتلاف الأفريقي » فقد ترك للأحزاب المرتبطة به حرية الاختيار بين التصويت بـ « نعم » أو « لا » ، وقام بنقضها بحملة من أجل التصويت بـ « لا » ، بيد أنها لم توفق . وكان تصويت غينيا لصالح الاستقلال تهديداً

خطيراً للتجمع والمركز. وإنييه شخصياً . وازداد مركز التجمع ضعفاً عندما اجتمعت الأحزاب المؤيدة لاتحاد أفريقيا الغربية القيديرالى - الحزبان التابعان « لحزب الائتلاف الأفريقى » فى السنغال وداهومى ، والحزبان التابعان « للتجمع الديمقراطي الأفريقى » فى السودان وفولتا العليا - لمناقشة قيام اتحاد قيديرالى فى بلادها . وحارب بوإنييه هذا الاقتراح ، ونجح فى إقناع إقناع زعماء داهومى وفولتا العليا بالانسحاب ، وبتشكيل « مجلس الوفاق » Conseil de l'Entente بدلا من الاتحاد ، وهو المجلس الذى ضم فى الاتحاد واه كلا من ساحل العاج والنيجر وداهومى وفولتا العليا . ولم يستطع بوإنييه الإبقاء على السودان داخل التجمع . وفى يناير ١٩٥٩ وافقت كل من السودان والسنغال على تكوين اتحاد مالى القيديرالى ، وتوحيد حزبيهما فى « حزب الاتحاد القيديرالى الأفريقى » (PTA) Parti de la Fédération Africaine .

وكان « مجلس الوفاق » وهيكلة يعكسان بدقة تصور بوإنييه لفصلات التى ينبغى أن تقوم بين الأقاليم فى داخل المجموعة الفرنسية وبين فرنسا وبين الأقاليم وبعضها البعض . ومع ذلك قلب هذا التصور رأساً على عقب عندما وافق ديجول فى أواخر عام ١٩٥٩ على إعادة تشكيل المجموعة للسماح لمالى بأن تصبح دولة كاملة السيادة فى داخلها . ونتيجة لذلك طالب زعماء « مجلس الوفاق » أيضاً باستقلال بلادهم . وإن كانوا قد أعربوا عن عدم موافقتهم على البقاء فى خارج المجموعة . وفى أغسطس ١٩٦٠ تحطمت اتحاد مالى ، وأصبحت كل من السنغال والسودان دولة مستقلة .

وعند نهاية عام ١٩٦٠ أصبحت كل المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا الفرنسية الامتوائية والأفريقية دولاً مستقلة ، وضعف التماسك بين أجزاء التجمع . وقد شكلت الدول ذات السيادة المرتبطة به - جمهورية أفريقيا الوسطى (أوبانجى - شارى فيما سبق) ، النيجر ، تشاد ، فولتا العليا ، الكونغو (برازافيل) ، داهومى ، جابون ، ساحل العاج - جنباً إلى جنب مع جمهورية الكمرون ومدغشقر وموريتانيا ، وكذلك السنغال لأول مرة ، ائتلافاً عرف ب«اتحاد الأفرومالاجاش» ، تعارضت سياسته الحلوة تعارضاً قوياً مع نضاليه غينيا ومالى .

وقد اتبعت هذه البلاد الاثنا عشر ، التي التقي زعمائها في برازاڤيل في ديسمبر ١٩٦٠ ، سياسة مشتركة تجاه أزمى الجزائر والكنغو ، وهى سياسة كانت أكبر ممالأة لفرنسا والغرب منها للبلدين الأفريقيين . وقد انفصلت الكونغو (برازاڤيل) فيما بعد عن هذا الاتحاد واتبعت سياسة تقدمية عندما قام ماسمبا - ديبا بانقلابه المعروف .

✽ **تحالف البانكونو (الأباكو) :** أسسه إدموند نزيما - لانتو في عام ١٩٥٠ كرابطة عرقية للدفاع عن لغة الكيكونغو Kikongo . وقد انتخب جوزيف كازافويو (رئيس الجمهورية فيما بعد) رئيساً للأباكو في عام ١٩٥٥ . وأعلن كازافويو أن هدف الأباكو هو إعادة توحيد قبائل البانكونو (انظر . ص ٥٨١) ، ولما كانت قوته الدافعة الأساسية من أجله بقوة قبلية . وفي انتخابات عام ١٩٥٧ لمجلس المدن ، حصل الأباكو على ٦٢ ٪ من مجموع الأصوات في ليوبولد فيل (كينشاسا فيما بعد) ، وأصبح كازافويو عمدة للمدينة دندالي Dendale . وقد كان زعماء الأباكو على صلة وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية .:

وقد قبل الأباكو ، بوصفه حزباً تدرجياً في سياسته ، خطة الثلاثين عاماً لاستقلال الكونغو التي وضعها الأستاذ الليبرالي البلجيكي فان بلزن في عام ١٩٥٤ . وفي أعقاب حوادث يناير ١٩٥٩ في ليوبولد فيل (انظر ، ص ٥٩٤) أعيد تشكيل الأباكو كحزب سياسي تحت اسم « **تحالف البانكونو** » الذي أخذ يصطدم بصورة متزايدة مع السلطات البلجيكية . وفي يونيو قدم « تحالف البانكونو » مشروعاً لإقامة « جمهورية الكونغو المركزية » ، علماً في البلجيكيين من أن البانكونو لن يعودوا يعترفون بالإدارة البلجيكية بعد أول يناير ١٩٦٠ . وفي نوفمبر ١٩٥٩ كان كازافويو أداة نشيطة في تكوين « كارتل أباكو » Abako Kartel - وهو تحالف من الأباكو ، و « حزب التضامن الأفريقي » ، و « الحركة الوطنية الكونغولية » (الكالنجي) ، ومجموعات أخرى - وانتخب كازافويو رئيساً للكارتل . وقد قاطع الأباكو انتخابات ديسمبر الكمبونية . وفي نهاية ديسمبر دعا الكارتل إلى عقد مؤتمر في كيسانو

Klisanu حيث طالب بالاستقلال الفوري وبلصتور فيلرالى للكنغو .
 وفي يناير ١٩٦٠ عقد مؤتمر دائرة مستديرة في بروكسل رأس فيه كازافوبو
 وفد الكارتل ، ولكنه انسحب من المؤتمر بعد خمسة أيام من بدايته لعجزه
 عن إقناع البلجيكيين بمطالب الكارتل : ولم يلبث الكارتل أن انقسم على نفسه ،
 وانفصل لومومبا زعيم «الحركة الوطنية الكونغولية» ، والذي ظهر كشخصية بارزة
 في المؤتمر : كذلك انفصل قسم من الأباكو نفسه ليشكل تنظيمًا منافسًا بقيادة
 دانييل كانزا :

وكانت «الحركة الوطنية الكونغولية» هي المنافس الرئيسي للأباكو في انتخابات
 مايو ١٩٦٠ ، بيد أنه حصل على أغلبية كبيرة في إقليم ليوبولدفيل . وبعد حصول
 الكونغو على الاستقلال في أول يولي ١٩٦٠ شكل الأباكو «الحركة الوطنية
 الكونغولية» الأساس لإئتلاف حكومي يشغل فيه كازافوبو رئاسة الدولة
 ولومومبا رئاسة الوزارة ، وذلك بعد أن فشل كازافوبو في تنظيم أغلبية
 عن طريق الأباكو وحده :

وفي خلال الفترة الأولى لانفصال كاتانجا لم يقم كازافوبو بأية جهود للحص
 الحكومة المركزية ، ولكن عندما طلب لومومبا المساعدة السوفيتية في شكل
 إمدادات وطائرات للنقل ، وانتقد علانية قوات الأمم المتحدة ، عزله كازافوبو
 من رئاسة الوزارة ، وعين جوزيف إلبو بدلا منه . وفي النهاية صادق على
 الدكتاتورية العسكرية التي أقامها الكولونيل موبوتو ، كما وقع الأمر بالقبض
 على لومومبا في ديسمبر ، ثم بعث بوفده الخاص إلى الأمم المتحدة ، وهو
 الإجراء الذي عارضته الوفود الأفريقية الأممية بشدة .

وقد لقي كازافوبو ، في صراعه مع لومومبا ، مساندة صريحة قوية من
 قبل حكومة الكونغو برازافيل ومن الحزب الحاكم فيها (الاتحاد الديمقراطي
 لحماية المصالح الأفريقية « Union Démocratique de Défense
 des Intérêts Africains) برئاسة أبي فولبير يولو (انظر، ص ٤٧٦) . وفي
 بداية عام ١٩٦١ اجتمع زعماء مختلف التنظيمات السياسية الكونغولية—فيما عدا تنظيم
 أنطوان جيزنجا بستاليفيل (كيسنجاني فيما بعد)—بمدينة تاناناريف Tananarive

عاصمة مدغشقر ، حيث انشقوا على قيام اتحاد فيدرالى غير محكم ، يشكون من ولايات كنغولية ذات استقلال ذاتى ، يرثامة كازافوبو .
وقد حظر الأباكو مع غيره من الأحزاب الكونغولية فى أكتوبر ١٩٦٥ ،
وألقى الكولونيل موبوتو القبض على كازافوبو فى الشهر التالى .

الحركة الوطنية الكونغولية : تأسست فى عام ١٩٥٨ بقيادة باتريس أومومبا ، وكانت تدعو إلى إبعاد الجماهير والصفوة لأن تمسك بين أيديها بزمام للشئون العامة ، والإسراع بمقرفة الحياة السياسية ، وتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان فى الكونغو ، وتعزيز الكونغو من الاستعمار . وبعد الاستقلال شرع الحزب ، فى محاربة جميع صور الانفصالية القبلية وتشجيع الوحدة فى البلاد . وقد تعارضت هذه السياسة تماماً مع سياسة كل المجموعات السياسية الرئيسية الأخرى فى الكونغو ، إذ كانت تقوم جميعاً على الولاء القبلى .

وقد حضر لومومبا ، مع زعيمين آخرين بالحزب ، المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرافى ديسمبر ١٩٥٨ ، وعند عودته وقعت أحداث ليوبولدفيل المعروفة فى يناير ١٩٥٩ (انظر ، ص ٥٩٤) . وفى أبريل ١٩٥٩ عقد الحزب مؤتمراً فى مدينة لولوابور ، وطالب بالحكم الذاتى فى عام ١٩٦١ . وفى شهر يولييه نشبت خلافات فى داخل الحزب ، وبخاصة حول زعامة لومومبا ، أسفرت عن استقالة العناصر المعتدلة ، ومن بينها جوزيف إلبو ، لتشكيل مجموعة جديدة بقيادة ألبرت كالونجى من إقليم كاماسى Kasai ، سميت « الحركة الوطنية الكونغولية كالونجى » . وفى ٣٠ أكتوبر اندلعت الاضطرابات فى مبانلى فىل ، ونتيجة لما قبض على لومومبا وألقى به فى السجن إلى يناير ١٩٦٠ . ومع ذلك سجل الحزب نجاحاً ساحقاً فى الانتخابات المحلية بستانلى فىل فى ديسمبر ١٩٥٩ . وقد اشترك أومومبا فى مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقدهته الحكومة البلجيكية فى بروكسل ، فى يناير ١٩٦٠ ، لمناقشة التقدم المستورى للكونغو . وقد ظهر لومومبا فى هذا المؤتمر بوصفه أبرز الساسة الكونغوليين بلا منازع . وقد صاندت الحكومة البلجيكية اقتراحاته بإقامة دولة موحدة ،

وذلك في وجه مطالب الاتحاد الفيدرالى الفضيفاض التى تقدم بها الأباكو ومويس تشومبى . وقد قرر المؤتمر لإجراء انتخابات في مايو ١٩٦٠ ، - وإعلان استقلال الكونغو في ٣٠ يونيو من العام نفسه .

وبجرت حملات انتخابية عنيفة اشتركت فيها ثلاث مجموعات رئيسية : والحركة الوطنية الكونغولية ، الحزب الوحيد ذو التنظيم المتناسك ، والحزب الوطنى للتقدم « Parti National du Progrès (PNP) ، وهو اتحاد من أحزاب معتدلة صغيرة يسانده البلجيكيون ، و كارتل أباكو . وحصل الحزب على ٣٣ مقعداً من ١٣٧ مقعداً ، وبنابز كأقوى حزب برلمانى منفرد في البلاد . كذلك تمكن من تشكيل الحكومات الإقليمية في الإقليم الشرقى وكيفو Kivu وكساي .

وبعد فترة من المناورات البلجيكية دعى الحزب ليشكل الوزارة ، فنجح في ذلك عن طريق الدخول في تحالف عريض مع عدة أحزاب أخرى أهمها الأباكو . ولم يكدم أسبوع على الاستقلال حتى وقع تمرد في القوة العامة (انظر، ص ٥٩٨) ، أعقبه إرسال باجيكا لقوات المظلات والحماية المستوطنين . وفي الوقت نفسه أعلن تشومبى انفصال كاتانجا عن الجمهورية ، فطلبت حكومة لومومبا قوات من الأمم المتحدة للمحافظة على القانون والنظام ، بيد أن لومومبا اتهم قيادة قوات الأمم المتحدة بعدم تنفيذ المهمة التى كلفت بها من قبل مجلس الأمن ، وبالفشل في مساعدته على حفظ النظام وضمان رحيل قوات المظلات البلجيكية من البلاد . ولما طلب مساعدات سوفيتية في شكل إمدادات وطائرات نقل ، وهدد بطرد قوات الأمم المتحدة ، فعزله كازافوبو من منصبه ، وعين جوزيف إلبو بدلا منه . وقد أعقب حكومة إلبو النظام العسكرى الذى أقامه الكولونيل موبوتو . وقد ظل كازافوبو في منصبه ، على حين قبض على لومومبا . واستطاع لومومبا الفرار بعد أن أقام مؤبدوه ، بقيادة أنطوان جيزنجا ، حكومة إقليمية موالية في ستانلى فيل . بيد أن قوات موبوتو تمكنت من القبض عليه ، ورحل إلى كاتانجا في ١٧ يناير ١٩٦١ ، حيث اعتلى عليه بوحشية ، وقتل في يوم ١٤ فبراير ١٩٦١ ، وهو اليوم الذى أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته . على حين كان يحاول الحرب .

وقد أثبتت الاضطرابات التي حدثت على نطاق العالم أمام السفارات البلجيكية مدى العطف العالمي الذي اكتسبه ميامبا لومومبا وميامبا حزبه . وقد ترجم بير موليلي الحزب بعد مقتل لومومبا .

وقد كان الحزب جمهوريا يؤمن بمقرطة جميع المؤسسات ، وانفصال الكنيسة عن الدولة ، ونزع الملطة الفعالة من أيدي الرؤساء ، وبملامنة الاشتراكية للظروف الأفريقية . وكان أصلب الأجزاء نضالياً ، وأقواها نقوذاً وتنظيماً ، في جميع أجزاء البلاد ، فيما عدا كاتانجا ، مع وجود قلعة الرئيسة في ستانلي فيل . وقد لعب الحزب الدور الرئيسي في الكفاح السيامي لاستقلال الكونغو ، ثم في الكفاح المسلح ضد الحكم الاستعماري الرجعي بعد مقتل لومومبا .

✽ **حزب التضامن الأفريقي** : أسسه كليوفاس كاميتاتو وأنطوان جيزنجا في أبريل ١٩٥٩ . وقد كان حزب عمال ريفيين وفلاحين متشربين بين حوالي ٢٥ قبيلة بإقليم كوانغو Kwango وكونغو Kwiulu في الكونغو الأدنى . وعلى الرغم من أنه قد أيد في بادئ الأمر قيام دولة موحدة ، عاد فيما بعد إلى تأييد الاتحاد الفيدرالي وشكل حلفاً مع الأباكو . ولكن الحزب أعلن في مائدة الدائرة المستديرة أنه لن يتحالف مع الأباكو في الانتخابات . وقد فاز الحزب بخمسة وثلاثين مقعداً من تسعين مقعداً في الجمعية الإقليمية ليوبولدفيل ، مقابل ثلاثة وثلاثين مقعداً حصل عليها الأباكو . كما حصل على ثلاثة عشر مقعداً ، من ١٣٧ مقعداً ، في انتخابات الجمعية الوطنية الكونغولية . وقد انضم الحزب إلى الائتلاف المركزي الحكومي الذي شكله لومومبا ، وأصبح جيزنجا نائباً لرئيس الوزراء ، كما انتخب كاميتاتو رئيساً لحكومة إقليم ليوبولدفيل . وفي خلال الأزمة التي أعقبت الاستقلال أخلت الانقسامات تتزايد داخل الحزب ، وبينما كان جيزنجا يزداد تقارباً من لومومبا ، كان شاغل كاميتاتو الأول المحافظة على النظام في ليوبولدفيل ، والإبقاء على صلته مع كلا المعسكرين . وبعد عزل لومومبا من رئاسة الوزارة والتبعض عليه ، فر جيزنجا إلى ستانلي فيل حيث أقام حكومة مولية للومومبا . وفي ١٣

ديسمبر ١٩٦٠ أعلن جيزنجا أن حكومة ستانلي قبل هي الحكومة الشرعية للكنغو ، وسافر نائبه الكولونيل سالومو إلى الجمهورية العربية والهند طلبا للمساعدة . وقد كان الحزب تنظيما يساريا يعارض كل أشكال الاستعمار الجديد ، وأدان بشدة اقتراحات انضمام انكونغوللسوق الأوروبية المشتركة .

❦ مؤتمر الشعوب الأفريقية : لم تعقد المؤتمرات الأولى للجامعة الأفريقية على أرض القارة الأفريقية ، وإنما عقدت في أوروبا والولايات المتحدة ، على أيدي الزعماء الأفريقيين الذين يعيشون ويلبسون في الخارج : وتحت رعاية وإلهام العالم الزنجي الأمريكي دكتور دى بوا (انظر ، ص ٥٤٥) . وقد بذلت في أوائل الخمسينيات ، في الجزء الجنوبي من القارة ، محاولة لعقد مؤتمر للجامعة الأفريقية ، وذلك عندما أخذت هذه المبادرة قيادتنا « المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » و « المؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية » . ولكن صعوبة توفير مكان مناسب ، والحصول على جوازات سفر للوفود ، قبرت الفكرة في مهدها . ولم يصبح عقد مثل هذا المؤتمر ممكناً إلا بعد استقلال غانا في عام ١٩٥٧ .

وقد عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة بمدينة أكرافى أبريل ١٩٥٨ ، بناء على دعوة حكومة غانا ، دعيت للاشتراك فيه كل الحكومات الأفريقية ، ومن بينها حكومة جنوب أفريقيا التى رفضت الحضور عندما رفض اقتراحها بدعوة حكومات المستعمرات . واتخذ هذا المؤتمر قرارات هامة تتعلق بتدعيم الوحدة بين الدول الأفريقية ، وتقوية التضامن مع الشعوب المستعمرة ، وتوحيد العمل وتنسيقه فى المجالات الدولية ، وحماية الاستقلال والسيادة والوحدة الإقليمية . كما دعا أيضا إلى تشجيع التعاون الاقتصادى والتعليمى والثقافى بين الدول الأفريقية المستقلة ، وتحسين المواصلات فيما بينها ، وعقد المؤتمرات عاما بعد آخر فى مختلف العواصم الأفريقية . وهنا عقد المؤتمر الثانى للدول الأفريقية المستقلة فى يونيو ١٩٦٠ بأديس أبابا . وعلى الرغم من أن المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة لم يكن يرتبط

تنظيماً ومؤتمر الشعوب الأفريقية» الذي أعقبه في شهر ديسمبر من العام نفسه ، إلا أنه مهد له الطريق . ومرة أخرى كان مكان الانعقاد هو أكرا ، بيد أن التنظيم المضيف الداعي لم يكن حكومة غانا ، وإنما « حزب الميثاق الشعبي » بزعامة نكروما . وشهدت هذا المؤتمر وفود من ثمانية وعشرين بلداً ، التي زعماء معظمها معاً لأول مرة . إن الزعماء من أفريقيا الناطقة بالإنجليزية ، ومن أفريقيا الناطقة بالفرنسية ، ومن أفريقيا الغربية ، التي كانت بلدانها تسير حديثاً نحو الاستقلال ، ومن بلاد الجزء الجنوبي من أفريقيا التي تحكمها أقليات بيضاء ، أتيحت لهم الفرصة كي يناقشوا معاً التطورات على نطاق القارة ، وأساليب تنسيق العمل في مواجهة هذه التطورات . وقد كان التمثيل ضعيفاً من بلاد المجموعة الفرنسية الجديدة ، ويقتصر أساساً على تلك الأحزاب الصغيرة التي صوتت إلى جانب الاستقلال التام عن فرنسا في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ :

وقد بلغ من شغلوا المؤتمر حوالي ثلاثمائة مندوب ، وجاءت أقوى الوفود من الدول التي تحكمها الأقليات البيضاء . وانتخب توم موبوا ، رئيس وفد كينيا ، رئيساً للمؤتمر ، وكان من المتحدثين الأساسيين بالمؤتمر رئيس الدولة المضيفة دكتور نكروما ، بوصفه رئيس « حزب الميثاق الشعبي » ، ودكتور دى بوا الذي قرأت زوجته خطابه في غيابه . وقد جاء ضمن أهداف المؤتمر :

- « تشجيع التفاهم والرحمة بين شعوب أفريقيا .
- « التعجيل بتحرير أفريقيا من الإمبريالية والاستعمار .
- « تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد حركة التحرر الأفريقي ، وصياغة وسائل وأساليب ملموسة لتحقيق ذلك الهدف .
- « تنمية مشاعر وحدة الجماعة بين شعوب أفريقيا ، بهدف تشجيع انبثاق ولايات متحدة أفريقية . »
- وقد شكلت سكرتارية دائمة للمؤتمر ، واختير عبد الله دياتشو (انظر ،

ص ٥١٦) سكرتيراً عاماً لها فيما بعد . وشكلت كذلك لجنة توجيهية من سبع عشرة دولة ، برئاسة توم مبوبا ، ليجتمع كل ستة اشهر ، على حين تقرر أن يجتمع المؤتمر بكامل هيئته سنوياً . وصدر قرار بتكوين « صندوق الحرية » لتقديم المساعدة العملية لحركات التحرر .

وقد عقد المؤتمر الثاني في يناير ١٩٦٠ بمدينة تونس ، حيث كانت الحرب الجزائرية هي القضية الرئيسية في جلوس أعماله . وقد اقترح تكوين جيش رمزي من المتطوعين الأفريقيين لتأييد ضال الشعب الجزائري ، كما حظي اقتراح مقاطعة بضائع جنوب أفريقيا بالتأييد الكامل . ووسعت اللجنة التوجيهية لتشمل مندوبين من جنوب أفريقيا ومالواي وغيرهما ، وأصبحت رئاسة هذه اللجنة بالتناوب بين أعضائها . وحظيت بالتأييد أيضاً فكرة تكوين « اتحاد نقابات عمال كل افريقيا » ليصبح الاتحاد الممثل لجميع نقابات العمال الأفريقية ، مستقلاً عن جميع التنظيمات النقابية الدولية . وقد عقد المؤتمر الثالث في القاهرة عند نهاية مارس ١٩٦١ :

❖ **مؤتمر جنوب افريقيا لنقابات العمال :** تأسس في عام ١٩٥٥ ، وتبلغ عضويته قرابة خمسين ألف عامل ، وهو يتمتع بتفوذ كبير بين العمال الأفريقيين . وقد قام هذا التنظيم النقابي رداً على محاولة السلطات في جنوب أفريقيا فصل العمال الأفريقيين (والهنود والمولدين) عن العمال الأوروبيين . وقد دعا إلى تكوينه النقابيون الأفريقيون والأوروبيون الأكثر صلابة ونضالية . وكان المبدأ الذي قام المؤتمر وفقاً له هو النفاية المتعددة العناصر « Multi-Racial Unionism » التي تمنح صفوفها لكل من العمال الأوروبيين والأفريقيين وكذلك الهنود والمولدين . وعلى الرغم من ذلك ظل تكوينه تسوده أغلبية أفريقية ، كما لم تنضم إليه أغلبية النقابيين الأوروبيين ، مما يوضح صعوبة وضع هذا المبدأ موضع التطبيق . ولم تحف السلطات ، ولا المستغلون ، في جنوب أفريقيا ، عداءهم لفكرة إقامة وحدة نقابية أفرو - أوربية ، وحالوا بكل وسيلة دون ازدهارها . وبعد المؤتمر ضمن التنظيمات الهامة التي تخضع لحزب

والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، وهو الحزب الذي يتبنى شعار إقامة دولة ديمقراطية متعددة أكتاصر بجنوب أفريقيا تضم كل من يدين بالولاء لجنوب أفريقيا والقارة الأم بصرف النظر عن العنصر أو اللون .

وقد انضم المؤتمر إلى « اتحاد نقابات عمال كل أفريقيا » All-African Trade Union Federation (AATUF) الذي تأسس بالدار البيضاء في ٢٥ مايو ١٩٦١ . هنا ويشغل مارك وليامز - شوبي منصب سكرتير عام المؤتمر :

شخصيات سياسية أفريقية

وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية

جياوداردو موندلاني : (١٩٢٠ - ١٩٦٩) ، ولد في مقاطعة جازا Gaza ، في الجزء الجنوبي من موزمبيق . وقد انخرط من أسرة فلاحية كبيرة معيلة ، ولذا كان ما استطاع تحقيقه فيما بعد من حياة أكاديمية ينطوي على عزيمة حديدية ، وعبقورية قلّة ، وتضحية هائلة . وكان إدواردو أول من تنجح في أسرته فرصة التعليم الرسمي ، عتلاًما التحق بمدرسة ابتدائية للتبشير . بيد أن مواصلته للتعليم في موزمبيق ، والتحاقه بمدرسة ثانوية ، كان محظوراً عليه بوصفه أفريقياً ، على ضوء التفرقة العنصرية البشعة السائدة في تلك المستعمرة . ومع ذلك تعلم الإنجليزية بنفسه ، واستطاع الحصول على منحة دراسية بمدرسة عالية بشمال البرتغال ، بجنوب أفريقيا ، ومنها انتقل إلى دراسة العلوم الاجتماعية في جامعة وتووترزاند ، بجوهانسبرج .

وفي تلك الفترة بدأ نشاطه السياسي ، وشغل منصب المنظم السياسي « لرابطة طلبة موزمبيق » Mozambique Students , Association . وبسبب هذا النشاط أبعدته سلطات جنوب أفريقيا ، وأعادته إلى موزمبيق ، حيث ألقى القبض عليه ، واستجوب أمام الشرطة . وبذلك لم يتمكن من استكمال دراسته في جامعة وتووترزاند ، وأرسل لمواصلة تعليمه في لشبونة ، ولكن بمنحة دراسية أمريكية .

وفي لشبونة استمرت الشرطة في ملاحقته ، وأصبحت دراسته هناك مستحيلة ، فسمى إلى تحويل منحة الدراسة إلى جامعة أمريكية . وفي الولايات

المتحدة حصل درجة البكالوريوس في عام ١٩٥٣ ، ثم واصل دراسته للحصول على دكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة الشمالية الغربية NorthWest University ، بولاية إلينوى . وواصل أبحاثه بعد ذلك في جامعة هارفارد ، وحصل على وظيفة باحث أول بلجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة ، إلى جانب قيامه بالتدريس في عدد من الجامعات الأمريكية . وقد تزوج إدواردو موندلاني في أثناء إقامته بالولايات المتحدة :

وكان موندلاني طيلة هذه السنوات يعكف على دراسة القضايا السياسية بلبلاده . وفي عام ١٩٦١ عاد إلى موزمبيق لزيارتها واستكمال هذه الدراسة . ولكنه وجد أن شيئاً ما لم يتغير في بلاده ، فتخلّى عن عمله بالأمم المتحدة وعن التدريس في الجامعات الأمريكية ، وشرع يقيم اتصالات مع الحركات السياسية الموجودة في المنفى . وكان منذ البداية على اقتناع بأهمية الوحدة بينها ، فوجه كل نشاطه نحو هذا الهدف ، وقام بدور فعال في التصريب بين تلك الأحزاب السياسية الجبينية .

وفي عام ١٩٦٢ عقد مؤتمر مشترك في تنجانيقا ، التي كانت قد حصلت على استقلالها منذ وقت قريب . وأسفر المؤتمر عن تكوين « جبهة تحرير موزمبيق » (الفريليمو) (انظر ، ص ٤٣٣) ، وانتخب دكتور إدواردو موندلاني رئيساً لها . وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٦٤ عقدت الفريليمو مؤتمرها الأول في تنجانيقا أيضاً ، برئاسة موندلاني ، وأصدر هذا المؤتمر قراراً ببدء الكفاح المسلح في موزمبيق . وبعد بدء الكفاح المسلح أمكن للجبهة تحرير عدة مناطق في شمال موزمبيق ، وقام موندلاني بزيارات متكررة للمناطق المحررة من بلاده :

وبينما رأس موندلاني المؤتمر الأول للفريليمو على أرض أجنبية ، فقد عقد مؤتمرها الثاني تحت رئاسته أيضاً على أرض بلاده موزمبيق ، في الفترة ٢٠ - ٢٥ يولييه ١٩٦٨ . بالمناطق المحررة من إقليم نياسا ، حيث أعيد انتخابه رئيساً للجبهة .

وكانت المناسبتين العامتين الأخيرتين التي ظهر فيهما موندلاني هما :
 و المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي
 من أفريقيا ، (انظر ، ص ٥٨٧) ، الذي عقد بالخرطوم في الفترة
 ١٨ - ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، و المؤتمر الدولي للتضامن مع الشعوب العربية ،
 الذي عقد بالقاهرة بعد مؤتمر الخرطوم بخمسة أيام ، في الفترة ٢٥ - ٢٨
 يناير ١٩٦٩ . وفي هذين المؤتمرات التاريخيين قام موندلاني بدور بطولي قائد .
 وكانت آخر مقابلة صحفية لموندلاني مع مراسل صحيفة **ني أجيشيان جازيت**
 القاهرة ، في ٢٥ يناير ١٩٦٩ .

وعقب عودة موندلاني من القاهرة إلى تنزانيا ، تمكنت مناجرات ألمانيا
 الغربية من تدبير مؤامرة لاغتياله حيث يقيم في دار السلام . ونجحت المؤامرة
 الآتمة في تحقيق أغراضها في ٣ فبراير ١٩٦٩ . وبذا فقدت جبهة تحرير
 موزمبيق زعيمها ومؤسسها ، وفكرها الحى النابض ، وروحها الملهمة ،
 وفقدت موزمبيق قائد كفاحها المسلح ومحرر أراضيها ، وفقدت حركات
 التحرير الأفريقية والقارة الأفريقية بأسرها بطلا من شيرة أبطالها . ومضى
 موندلاني من الساحة تاركاً زوجة وثلاثة أطفال .

إن موت موندلاني ضربة قاسية لا لشعبه فحسب ، وإنما لحركة التحرر
 الوطني الأفريقية بأسرها . بيد أن روحه لا تزال ترفرف لتلهم الوطنيين
 الشجعان في المناطق التي لم تتحرر بعد من موزمبيق ليحاربوا بصلابة متزايدة
 إلى أن تتحقق الأهداف التي وهب لها موندلاني سنوات عمره كلها ، كيانه كله ،
 حياته نفسها ، وإلى أن يثأروا لمصرعه ، ويقلموا للعدالة أولئك القتلة الإمبرياليين
 الذين خضبت أليدهم بدمائه ، وبينوا موزمبيق الحرة التي عاش موندلاني
 ومات من أجلها .

وبعد وفاة موندلاني أصدرت هيئة تحرير « مكتبة بنجوين الأفريقية »
 Penguin African Library ، بلندن ، في عام ١٩٦٩ ، كتاباً كان
 موندلاني قد انتهى من إعداده قبيل مصرعه تحت عنوان ، **الانفصال من أجل**
موزمبيق The Struggle for Mozambique . وفي هذا الكتاب حلل

موندلاني جنرل حرب التحرير ، وأرجعها إلى اقتصاديات الاستغلال، والفرقة
العنصرية، والتعليم الذي يستهدف الإخضاع ، وإلى الحرمان الثقافي بشكل
عام ، وأوضح كيف أن نضال شعبه من أجل التحرر الوطني ينطوي على تحول
جنري للمجتمع على كل المستويات اجتماعياً ، وثقافياً ، واقتصادياً ، وإدارياً ،
وسياسياً .

✽ **ابن فولير يولو :** (١٩١٧ -) الرئيس السابق للكنغوبرازا فيل .
وينتمي إلى قبيلة لاري بالقرب من برازا فيل . وقد درس الفلسفة في ياوندي ،
كما درس اللاهوت في ليرفيل وبرازا فيل . ورمم رابا في الكنيسة الرومانية
الكاثوليكية في يونيو ١٩٤٦ ، ثم أصبح وكيلاً لأبروشية سان فرانسيس في
برازا فيل . وقد عرف على نطاق واسع بنشاطه في حركات الشباب ، ونودي
زعيمًا لقبائل اللاري في عام ١٩٥٦ . وفي العام نفسه شكل الاتحاد الديمقراطي
لحماية المصالح الأفريقية ، كما أصدر مجلة اسمها صمت صيمين (هلمنا الأسبوع) .
وقد سجل يولو نجاحاً كبيراً في انتخابات البلدية في نوفمبر ١٩٥٦ ، وأصبح
عمدة لبرازا فيل . وفي انتخابات مارس ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية فاز
والاتحاد الديمقراطي ، بنصف المقاعد ، وأصبح يولو وزيراً للزراعة في حكومة
أوپانجول ، وربط الاتحاد والتجمع الديمقراطي الأفريقي . وعلى الرغم من أن
السلطات الإكليريكية قد أوقفته في عام ١٩٥٦ لحثه بقسمه ظل يحمل لقب
أبي (أي رئيس ديني) ، وما زال يحمل هذا اللقب إلى الآن . وفي استفتاء
عام ١٩٥٨ وقف يولو إلى جانب التصويت بـ «نعم» ، مفضلاً الاستقلال اللداني
المحدود في داخل إطار المجموعة الفرنسية على الاستقلال الكامل عن فرنسا .
وقد أصبح يولو رئيساً للوزارة بعد انتخابات مارس ١٩٥٧ بفترة
قصيرة ، عندما غير أحد المستقلين الثلاثة بالجمعية موقفه وأيد الاتحاد
الديمقراطي ، فانتقلت الأغلبية إليه .

وقد استمر يولو محفظاً برئاسة الوزارة بعد الاستقلال وإعلان
الجمهورية . ونشأ موقف خطير بين مؤيدي كل من أوپانجول ويولو ،

انتهى باصطغرابات واسعة في برازافيل وبوانت نوار في يناير ١٩٥٩ ، وألغى القبض على أوبانجول . وفي انتخابات يونيو ١٩٥٩ فاز يولو بواحد وخمسين مقعدا من واحد وسبعين مقعدا ، وأصبح رئيسا للجمهورية . وكانت ليولو المباشرة في تقديم اقتراح اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى ، بيد أن الرابطة تحطمت بسبب مصاعب داخلية وموقف جابون . وقد اتخذ يولو موقفا معاديا للغاية من لومومبا خلال أزمة الكونغو ، وأيد كازافويو علانية ، وسمح له باستخدام إذاعة برازافيل ومينائها الجوي بعد أن منعت قوات هيئة الأمم محطة إذاعة ليوبولدفيل ومطاراتها عن كل من لومومبا وكازافويو . وقد سوى يولو خلافاته مع أوبانجول قبيل إعلان الاستقلال الكامل في أغسطس ١٩٦٠ ، وعينه رئيسا للوزارة . وفي آخريات عام ١٩٦٠ أصبح يولو أكثر نشاطا على مستوى أفريقيا ، ودعا إلى عقد مؤتمرين في برازافيل في محاولة لإيجاد حل فيلرالي لأزمة الكونغو برازافيل . والواقع أن كتلة برازافيل ، المكونة من الدول الالتي عشرة التي كانت مستعمرات فرنسية فيما سبق ، قد تشكلت في مؤتمر برازافيل في ديسمبر ١٩٦٠ .

وقد أطيح بفولبير يولو إثر الهبة الشعبية التي اندلعت في برازافيل في ١٢-١٥ أغسطس ١٩٦٣ ، والتي رفض الجيش في خلالها التدخل في النزاع وإطلاق النار على المتظاهرين . وانتهت هذه الهبة بقيام حكومة شعبية برئاسة ماسمبا - ديبا (انظر ، ص ٥٠٤) .

✽ اميلكار كابرال : في عام ١٩٤٨ كان هناك ثلاثة شبان أفريقيين (من أنجولا وغينيا - بيساو) يدرسون في لشبونة هم : أميلكار كابرال ، وماريو پتودي إنترادى ، وأنطونيو أجوستينو نيتو ، حيث كان كابرال يدرس الهندسة الإيرووليكية ، ودي أنترادى يدرس الأدب والشعر ، ونيتو يدرس الطب . وكان هؤلاء الثلاثة يشكلون مركزا للدراسات الأفريقية ، وبتون بالغات الأفريقية ، كوسيلة للتهرب من الاضطهاد البرتغالي .

وقادهم ذلك بالضرورة إلى دراسة العلاقة بين البرتغال ومستعمراتها في أفريقيا .

وعند انتهاء دراساتهم انفصلوا عن بعضهم بعضا ، وعاد كل منهم إلى بلده . وقد عمل كابرال مهنتهما زراعيًا بالإحارة البرتغالية في غينيا- بيساو . وكانت أول مسئولية يتولاها هي إعداد الإحصاءات الزراعية عن الفترة ١٩٥٤-٢ . وسمح له ذلك بأن يجوب جميع القرى في بلاده ، وبأن يتعرف حياة الشعب . وفي عام ١٩٥٣ وجه إليه الحاكم البرتغالي إنذارا بسبب أحداثه مع الفلاحين ضد الحكم البرتغالي .

وعلى إثر هذا الإنذار غادر البلاد إلى لشبونة ، ثم تولى وظيفته في أنجولا ، وكان في ذلك الوقت في الثالثة والثلاثين . وفي أنجولا التقى بزعماء الحركة الوطنية ، وفي مقدمتهم زميلاه القديمان دي إنذاراى وتيتو ، حيث اشترك معهما في تشكيل والحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، ثم زار بيساو لعدة شهور ، وبدأ يعد لانتشاء الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد .

وفي أغسطس ١٩٥٩ أضرب عمال ميناء بيساو ، ورد رجال الشرطة على الإضراب بإطلاق النار ، وقتلوا خمسين منهم . وفي الشهر التالى قدم كابرال من أنجولا لزيارة بيساو ، حيث قضى بعض الوقت مع أمه ثم ودعها واختفى في ديسمبر ١٩٥٩ ، ويعلمها اجتمع زعماء الحزب الأفريقى في ضواحي بيساو ، حيث أعانوا بلده النضال ضد البرتغاليين بكل الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح . وقد اختير روفائيل باربوسا (من كيب فرد) رئيسا للحزب ، على حين تولى كابرال منصب السكرتير العام . وعند القبض على باربوسا في عام ١٩٦٢ شغل كابرال إلى جانب السكرتارية العامة منصب رئيس الحزب بالنيابة .

ويوجد كابرال الآن في المناطق المحررة من غينيا- بيساو على رأس الحزب وحرب التحرير . والمعروف عنه أنه ماركسى غير ملتزم ، ويتميز بنظفه السياسى الشديد الوضوح . وزعامته للحزب الآن مطلقة ، ولا ينافسه عليها

أحد ، كما يعد من أبرز الزعماء الأفريقيين في الوقت الحاضر . وقد استطاع كابرال تكوين تنظيم حزبي وعسكري قوى للغاية . وهو يستفيد في إدارة المناطق المحررة من الخبرتين الحزبية والفيتنامية ، وإن كانت للدية خلافات معهما مرجعها الخصائص الإقليمية .

✽ **انطونيو رودلف جوى بيوبتو :** (١٩٢٧ - ١٩٦٥) ، سيامى كينى من أصل أسبوى ، تلقى تعليمه في أفريقيا والهند . وقد أمضى جزءا من حياته في القوات البحرية الهندية . وكان بنتو عضوا مؤسسا في مؤتمر جوان الوطنى : Goan National Congress بالهند ، الذى تشكل لخارجة الإمبريالية البرتغالية بمستعمرة جوا (كانت جوا مستعمرة برتغالية بالهند ، وتحررت في عام ١٩٦١) .

وعاد بنتو إلى نيروبي في عام ١٩٤٩ ، وفي عام ١٩٥٠ عمل سكرتيرا مساعدا مفرغا والمؤتمر الهندى لكينيا : Kenya Indian Congress ، وكان من العناصر الثورية الشابة التى تعارض الاتجاهات المحافظة بداخله . وقد ترك هذا المنصب في عام ١٩٤٣ ليعمل محررا في الصحيفة الهندية **ديلى كرونيكل** ، وهى الصحيفة الوحيدة التى كانت تصدر في كينيا بالإنجليزية ، وتدافع عن سياسة وطنية نضالية ، وتنادى بالاستقلال التام في ظل أغلبية أفريقية ، ولذا كانت تتعرض ديمًا للملاحقة والاضطهاد . كما عمل بنتو أيضا في محطة إذاعة « كل الهند » . وفي يونيو ١٩٥٤ اعتقل بمقتضى قانون الطوارئ ، واتهم بإخفاء معلومات عن نقل أسلحة غير مرخصة وإخفاء أشخاص مطاوب القبض عليهم . وقد أفرج عنه في أغسطس ١٩٤٩ . وكان بنتو عضوا مؤسسا في « حزب الحرية لكينيا » Kenya Freedom Party ، وشغل في وقت ما منصب السكرتير العام للحزب ، ثم استقال من الحزب تحت ضغط العمل . وشغل بعد ذلك منصب المديرالتجارى لمحطة إذاعة « سوتى ياكانو » Santi ya KANU (صوت كانو) التابع للكانو .

وقد اغتيل بنتو في ٢٤ فبراير ١٩٦٥ برصاصة أصابته في معدته صوبها

إليه شخص يدعى جامبو يوتا من خلف حاجز . ولم تبد الحكومة جدية كافية في تعقب المجرمين ومحاكمتهم . بل إن الشخص الوحيد الذي حكم عليه بالإعدام ، قد خفف الحكم عليه فيما بعد إلى السجن المؤبد . وفي اليوم التالي لاختياله وزع على أعضاء البرلمان منشور غفل من الإمضاء ، صادر من أوغندا ، يقول إن بنتو كان يتزاق إلى طريق الشيوعيين الصينيين ، وإنه كان ضحية للتزاع الصيني - السوفيتي . وقد ضببط فيما بعد وثائق تتعلق بمؤامرة العداء للشيوعية التي كانت تدبر ضد كينيا وشعبها ، والتي انتهت بسيطرة القوى اليمينية على حياة البلاد السياسية .

✽ **اجوما أوجنجا أودنجا :** (١٩١٢-) نائب رئيس الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو)، ووزير الداخلية ونائب رئيس جمهورية كينيا إلى عام ١٩٦٦ ، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي لشعب كينيا ، (الكاو) . وقد كان أودنجا الطفل الوحيد بين إخوته الذي استطاعت أسرته إرساله إلى المدرسة . وهو ينتمي إلى قبائل لولو ثاني أعظم القبائل الكينية . وقد تلقى تعليمًا ثانويًا وحاليًا في كينيا ، وأكمل تعليمه في كلية ماكيري بأوغندا ، حيث حصل على دبلوم في التعليم في عام ١٩٣٩ ، واشتغل بالتدريس إلى عام ١٩٤٦ . وفي عام ١٩٤٧ أنشأ مؤسسة للطباعة والتجارة شغل منصب السكرتير ثم منصب المدير الإداري بها . وفي عام ١٩٤٨ كان يدير محلا في ماسينو Meseno عندما قام بجموع كينيياتا بزيارة للمدينة في أثناء جولته بإقليم نيانزا ليشر بالحاجة إلى قيام سياسية وطنية أفريقية ، فمنحه أودنجا تأييده الكامل ، وقبل مقعدا في اللجنة المركزية للكانو ، وأنشأ فرع الكانو بنيانزا ليصبح أقوى فرع له في البلاد . وفي عام ١٩٥٢ قبض على كينيياتا ، ومرعان ما جُزر الكانو . وفي عام ١٩٥٣ ذهب أودنجا إلى الهند في جولة دراسية مدتها شهران ، ومنذ عودته إلى عام ١٩٥٧ شغل منصب رئيس الاتحاد اللو Lwo Union ، وهو تنظيم اجتماعي كانت مهمته منع أفراد قبائل لولو من الخدمة في القوات التي تعمل ضد الماوماو . وقد قام أودنجا بحولات

واسعة في خلال حالة الطوارئ ، واستجوب في خلال هذه المحاولات أكثر من مرة ، ولكن لم يقبض عليه .

وفي مارس ١٩٥٧ انتخب أودنجا عضواً بالمجلس التشريعي الكيني لينانزا الوسطى Kenya Legislative Council for Central Nyanza ، ثم انتخب رئيساً للمنظمة الأعضاء الأفريقيين المنتخبين African Elected Members Organization . وفي مايو ١٩٤٩ رأس وفد متعدد العناصر من منظمة ناخبي الأعضاء المنتخبين Constituency Elected Members Organization (CEMO) إلى لندن ، كما رأس اللجنة التي شكلت لتحويل هذه المنظمة إلى حزب سياسي ، ومع ذلك فقد انسحب في آخر لحظة نتيجة لخلاف حول سيامية الأرض ، وشكل مع توم مويوا تنظيماً راديكالياً هو « حركة استقلال كينيا Kenya Independence Movement » ، وتولى رئاستها . وفي يناير ١٩٦٠ كان عضواً في اللجنة المشتركة من « الأعضاء الأفريقيين المنتخبين » التي زارت لندن لحضور مؤتمر لانكستر المستوري . ثم أصبح نائباً لرئيس الكانو . وفي نوفمبر ١٩٦٠ سحب جواز سفره عند عودته إلى كينيا ، بعد زيارته الاتحاد السوفييتي والصين . ولم يلبث التزاع أن نشب بين أنصاره وأنصار توم مويوا في داخل الكانو ، وهو نزاع تعذر حسمه ، إذ أن كلا منهما قد حصل على أغلبية ساحقة في انتخابات عام ١٩٦١ . ويتمتع أودنجا بشعبية كبيرة بين قبائل الكيكويو برغم انتمائه إلى قبائل لوي ، ويعرف عنه أنه سياسي ثاقب الفكر ، وكثيراً ما ينهم بأنه ياتي بتصريحات عنيفة للغاية ، وإن لم تخل هذه التصريحات مما يتمتع به من دهاء وبعد نظر .

وقد قاد أودنجا حزب الكانو مدة ثماني سنوات في الحملة التي شنها من أجل الافراج عن چومو كينيانا . وقد شغل بعد الاستقلال منصب وزير الداخلية ، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية إلى عام ١٩٦٦ ، عندما استقال من جميع مناصبه في الدولة والحزب وأسس حزباً جديداً هو « الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا » (الكايو) . وقد صعد لأودنجا ، في لندن ، في عام ١٩٦٧ ، كتاب : «ما زالت الحرية هدفاً لنا Not Yet Uhuru » ، حكي فيه

معتقداته السياسية وقصة تطوره من مدرّس محلي إلى شخصية دولية . وعلى الرغم من أن أودنجا كان من دعّامات الكانو الرئيسية ونائباً لرئيسه ، فإنه لم يكف طيلة السنوات التي سبقت استقالته عن توجيه النقد لسياساته والتحالفات التي يعقدها . وبرغم أن الكتاب يعد سيرة ذاتية للؤايف ، ارتفع كثيراً فوق هذا المستوى ، وأعطى القارئ تاريخ ثورة كينيا في القرن العشرين ، مزوداً بتفاصيل مثيرة ، وحقائق جاهدت الدراسات الاستعمارية لإخفائها . وقد دافع الكتاب بقوة عن انتفاضة شعب كينيا التي عرفت بحركة الماوماو ، ويقول عنها إن عمتواها الحقيقي يكمن في أنها كانت ثورة فلاحية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالثورة الوطنية . ودون هذا المحتوى تفقد ثورة كينيا بالنسبة لنا مغزاهما الفعلي وأعماقها الحقيقية ، ويضل الباحث طريقة في تحليل المشكلات التي واجهت كينيا بعد الاستقلال .

وينقد أودنجا في كتابه موافقته على اندماج حزبي الكانو والكادو ، فيقول « يجب أن أعترف أنني وقعت فريسة التقدير الخاطئ ، ذلك أن اندماج حزبي الكانو والكادو لم يؤد إلى تقوية الكانو ، بل أدخل إلى صفوفه قوى وسياسات انقسامية خطيرة ، مما أدى إلى إمكانية احتواء الحزب من داخله » .

✽ **دشارد اتشينج - أونيكو :** (١٩٢١ -) ، زعيم كيني أفريقي نشأ في أويوما Oyomola بنيانزا الوسطى في أسرة ترحى الأغنام تنتمي إلى قبائل اللو . وقد تلقى تعليمه بمدرسة ماسينو الثانوية . وفي الفترة ٢ - ١٩٤٧ عمل بمصلحة الأرصاد الجوية ، وفي خلال ذلك أسس جريدة **داموجي** ، وهي أول جريدة يصدرها اللو ، ثم عمل في تحريرها . وكانت هذه الجريدة تطالب بتحسين التسهيلات التعليمية ، وبزيادة تمثيل الأفريقيين في المجالس المختلفة ، وكان لها تأثير كبير على الرأي العام الأفريقي ، وبخاصة في نيروبي مركز صلبورها . وقد عمل أونيكو أيضاً في تحرير جريدة ليايزا تيمس التي كانت تصدر في إقليم نيانزا .

وبعد أن برز اسمه في الأمور السياسية المتعلقة باللو ، عين في الفترة

٨ - ١٩٤٩ عضوا بالمجلس البلدى بنىروى . وفى عام ١٩٤٩ أصبح مسكتريرا لشركة اللو للاقتصاد والتجارة Luo Thrift and Trading Corporation ، وهى شركة لأعمال التشييد والطباعة أسسها أوجنجا أودنجا فى كيسومو Kisumu . وفى نوفمبر ١٩٥١ أوفده الاتحاد الأفريقى لكينيا مع كوانانجى (انظر ، ص ٥٣٢) وآخرين إلى لندن ، وذلك لمناقشة المشكلات المتعلقة بالأرض مع المسئولين البريطانيين ، وجمعت الأموال اللازمة للرحلة على نطاق البلاد ، ومن اجتماعات عقدت فى نانتزا بوجه خاص . وعند عودته أصبح مسكتريرا عاما للاتحاد ، بعد طرد ج . د . أوتيانلى بسبب سعيه إلى التعيين فى المجلس التشريعى .

وقد قبض على أونيكو فى أول حملة اعتقالات واسعة ، بعد إعلان حالة الطوارئ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، وهى الحملة التى عرفت « بعملية جوك سكوت » Operation Jock Scott ، وقبض فيها على ١٨٣ من زعماء « الاتحاد الأفريقى » . وأثار القبض عليه صخطا شديدا بين قبائل اللو .

وشغل أونيكو بعد الاستقلال وزارة الإعلام والإذاعة والسياحة ، وفى أثناء توليه الوزارة أمكنه تأميم « شركة كينيا للإذاعة » Kenya Broadcasting Corporation (« صوت كينيا » Voice of Kenya الآن) ، وهى الشركة الوحيدة التى أممت بعد الاستقلال فى وجه معارضة شديدة من جانب عدد من الوزراء اللين كان دائم الاختلاف معهم حول سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشئون الخارجية والأرض والزراعة والقروض الأجنبية إلخ ، كما كان يتهم الحكومة بعجزها عن تنفيذ الوعود التى تضمنها البيان الانتخابى للكانو ، وعن مواجهة التزاماتها الخاصة بتحقيق المساواة الاجتماعية عن طريق تأميم مختلف الشركات الخاصة ومخازن الملكية الخاصة . وكان دائم الاتهام لبعض الوزراء بأن ما يحركهم هو الرغبة فى تحقيق الكسب الشخصى . فالكسب الشخصى قد أصبح فى رأيه النجم الحادى فى داخل الحزب . وقد أعلن أونيكو فى النهاية استقالته من الحزب والحكومة ، وانضمامه إلى أودنجا فى تأسيس « الاتحاد الأفريقى لشعب كينيا » (الكابو) ، وذلك إثر بيان

أصدره في أبريل ١٩٦٦ ضمنه خلافاته مع الحزب والحكومة .
وعرف أونيكو بشعبيته القوية ، وشدة ارتباطه بأودنجا . وهو يقوم
الآن بدورا بارز في الكابو .

✽ **بيلناد كاجيا** : نائب رئيس الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا (الكابو) ،
ورفيق أوجنجا أودنجا في النضال من أجل الحرية ، ورفيق جومو كينياتا
في فترات السجن والمنفى . وكان كاجيا في طليعة مؤسسى حركة الكنائس
الأفريقية المستقلة في كينيا ، وأسس هو نفسه إحدى الكنائس . فعندما عاد
إلى بلاده بعد انتهاء خدمته العسكرية في الشرق الأوسط وانجلترا وأوربا ،
في أثناء الحرب العالمية الثانية ، كانت نفسه تقطر مرارة من التمييز العنصرى
وعدم المساواة بين الأفريقيين والأوروبيين في القوات البريطانية . وكان على
يقين من أن الدين الأجنبى هو أخطر قيد على الأفريقيين ، فعد العزم على تحريرهم
من التعاليم الدينية الأجنبية . وقد كان كاجيا نفسه فيما سبق من أتباع جمعية
التبشير الكنسى Church Missionary ، بيد أنه كان غير مرتاح إلى دينه السابق
الذى يتعصب ضد المؤمنين الذين من أصل أفريقى . وكانت الكنيسة التى أسسها
تستهدف جمع شمل الشعب من كل الملل ، وكذلك القوم غير الكنسيين . وقد
أصبح أتباعه يعرفون بإسم « دينى يا كاجيا » Dini Ya Kaggia . وقد انتشرت
كنيسة كاجيا بسرعة كبيرة للغاية على نطاق الإقليم الأوسط وأوكامبانى
Ukambani ، كما أن العمال من قبائل اللو ، الذين يعملون بمزارع السيل
بالقرب من كاندارا Kandara ، قد اعتنقوا الدين ، وعندما عادوا إلى بيوتهم
نشروا تعاليم الكنيسة في إقليم نيازا . وكانت معتقدات كنيسة كاجيا
تقوم على ما يلى :

- ١ - إقامة كنيسة أفريقية خالصة مستقلة تماما عن السيطرة الأوروبية .
- ٢ - تطهير الكنيسة من الرجس الأوروبى الذى قدم للأفريقيين على أنه جزء
من التعاليم الدينية .
- ٣ - إقرار طريقة معدلة لتعلم الدين بالسؤال والجواب لتناسب الأفريقيين ،
تتضمن العادات الأفريقية المفيدة :

- ١ - كل المؤمنين الحدود ينبغي تعميدهم ، أو إعادة تعميدهم ،
بأسمائهم الأصلية ، وإلغاء جميع الأسماء الأجنبية .
ب - حفلات الزواج يجب أن تتم وفق أسلوب أفريق جديد .

ومضى كاجيا في نشر كنيسته ، والعمل على إغلاق الكنائس الأجنبية في الإقليم الأوسط ، فأحست الكنيسة الأوروبية بقوة الكنيسة الجديدة ، وسعت إلى إقرار السلام بين كل الكنائس البروتستانتية وبين «دينى يا كاجيا» . وعقدت اتفاقية سلام ، ولكنها لم تلبث أن حطمت ، ولم يجد المبشرون أمامهم سوى الاستعانة بالحكومة لتمنع الكنيسة الجديدة بالقوة . وبدأت الحكومة فى ملاحقة كاجيا وأتباعه ، ومست أول الأمر إلى عزلهم عن طريق السجن ، بيد أن ذلك كان بمثابة إضرام النار فى الحشم ، وازدادت الحركة انتشارا ، حتى أنه توجد فى كينيا الآن ثلاثون كنيسة مستقلة .

وقد كان كاجيا إلى جانب ذلك من الرعيل الذى تدفق تياره إلى النضال بعد الحرب ، فقد عاد ليجد لحان الأرض و «جمعية الكيكويو المركزية» تعمل سرا فى مجال زاهر بالمظالم . وعندما أعلنت حالة الطوارئ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ونقلت العملية المعروفة « بعملية جوك سكوت » ، كان ييلداد كاجيا من بين من قبض عليهم من زعماء حزب الكانو . وقد ظهر فى بداية ثورة «ماوا» تنظيم سرى من العناصر الوطنية المناضلة الشابة التى كانت تخشى ظهور اتجاه بين أقسام معينة من قيادة الكانو تسعى للتهادن مع البريطانيين ، وكان من بين هذه العناصر ييلداد كاجيا سكوتير فرع نيروبي ، الذى احتل مكانا هاما فى قيادة التنظيم السرى . كما كان بين من شهدوا مؤتمر لودوور Lodwar ، فى ٢٣ مارس ١٩٦٠ ، من زعماء الكانو والكادو لمحاولة التوفيق بين الحزبين وتشكيل حكومة مهمتها توحيد الجهود من أجل الافراج غير المشروط عن جوموكينيا ، وإعلان استقلال كينيا فى عام ١٩٦١ .

وكان كاجيا أكثر من كافح من زعماء الكانو لحمل الحكومة على اتباع سياسة للأرض تقوم على توسيع اقتصاد كينيا ، وحماية مصالح المعدمين ،

والمحافظة على ثقة الشعب الفقير في حكومة «الأوهورو» Uhuru (الحرية) . وقد طرد كاجيا من الحكومة بسبب دفاعه عن مصالح المعلمين ، وكان يضغط دائما من أجل إعادة النظر في سياسات الأرض ، ويعود كل حين إلى إثارة قضية الأرض التي صودرت من المقاتلين من أجل الحرية اللذين سموا وقتها « بالإرهابيين » ، وهي القضية التي كان يحاصرها بها أبناء دائرته الانتخابية . وتعالج الرماثل التي تبودلت بينه وبين مجلس الوزراء مشكلة الأرض ، وتشير إلى مشكلة آلاف الفلاحين اللذين طردوا من أراضي المستوطنين البيض بحكم القانون الاستعماري الذي ينص على طرد الأفريقيين العاملين في المزارع ، والذين لم تظل إقامتهم فيها لأكثر من سنين مغلودة . وقد كان كاجيا من مؤسسي « الاتحاد الأفريقي لشعب كينيا » (الكابو) ، وشغل منصب نائب الرئيس فيه ، وكذلك منصب رئيس فرع الكابو في منطقة نيانزا الجنوبية . وقد تعرض منذ تأسيس الكابو للملاحقة والاضطهاد على أيدي الحكومة الحالية ، وزورت الانتخابات ضده أكثر من مرة ، كما قبض عليه في أبريل ١٩٦٨ ، وحكم عليه بالسجن لمدة اثني عشر شهرا بتهمة « عقد اجتماعات غير قانونية » . ومن المفارقات الغريبة أن كينياتا صرخ في وجهه وسط أحد الحشود الكبيرة في اجتماع عام قائلا : « ماذا فعلت لنفسك ؟ » ، مما يدل على مدى الاستهانة بالقيم النضالية والتضحية الوطنية ، وعلى أنها من وجهة نظر كينياتا ليست إلا صغيا لتحقيق المصالح الشخصية .

✽ **سلفانو لوليمبيو :** (١٩٠٢-١٩٦٣) ، رئيس دولة توجو منذ استقلالها في أبريل ١٩٦١ إلى حين اغتياله في ١٣ يناير ١٩٦٣ على أيدي العسكريين . ولد في لومي Lomé العاصمة من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل برتغالي . تلقى تعليمه الأولي في مدرسة ألمانية ، حيث كانت توجو لأتزال مستعمرة ألمانية . وقد ذهب إلى لندن في عام ١٩٢٢ لاستكمال تعليمه ، فدرس الاقتصاد . وفي عام ١٩٢٦ عمل «شركة أفريقيا المتحدة» United Africa Company بنيجييريا ، ورفق إلى أن أصبح مديرا لفرع الشركة في توجولاند ، وهو أعلى

منصب وصل إليه أفريقى فى ذلك الوقت . وفى عام ١٩٤٨ أصبح رئيسا لغرفة التجارة فى توجولاند . وقد نشط أوليمبيو فى المجال السياسى منذ وقت مبكر . وكان معنيا بشكل خاص بتوحيد قبائل الإيوى Ewe ، وأصبح عضوا فى « لجنة وحدة توجو » (Comité de l'Unité Togolaise (CUT) ، التى تكونت عند بداية الحرب العالمية الثانية كتنظيم اجتماعى وثقافى ، ثم تحولت إلى حزب سيامى لخوض الانتخابات الإقليمية لعام ١٩٤٦ ، وأحرز الحزب نجاحا واسعا ، وانتخب أوليمبيو رئيسا للجمعية . وقبل محاول فى أول الأمر تنسيق جهوده مع زعماء غانان من أجل توحيد الإيوى ، بيد أن أمله خاب عندما أدعت توجولاند البريطانية فى غانا بعد استفتاء عام ١٩٥٦ . وكانت « لجنة وحدة توجو » تتعرض لمقاومة مستمرة وعنيفة من الإدارة الفرنسية . وفى عام ١٩٥٦ ، عندما أصبحت توجولاند جمهورية ذات استقلال ذاتى محدود ، أصبح نيكولاجرونسكى ، زعيم « حزب توجو للتقدم » (Parti Togolais du Progrès (PTP) ، رئيسا للوزراء . وكان نظامه غير شعبى إلى حد كبير جدا . ورفضت الأمم المتحدة ، تحت ضغط من أوليمبيو ، رفع حالة الوصاية عن توجولاند إلى حين إجراء انتخابات سليمة . وفى الانتخابات التى أجرتها الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٥٨ أحرزت « لجنة وحدة توجو » أغلبية كبيرة ، فتولى أوليمبيو رئاسة الوزارة ، ومن ثم أخذ يضغط من أجل الاستقلال الكامل الذى أعلن أخيرا فى أبريل ١٩٦٠ .

وكان أوليمبيو يرفض فى إصرار اللجوء فى أى نوع من أنواع الاتحاد الفيدرالى مع غانا ، مما اضطر غانا إلى إغلاق حدودها مع توجو ، وسبب ذلك بالضرورة مناعب كثيرة للإيوى الذين كانوا يتمتعون بحرية كاملة فى التجارة عبر الحدود . وفى الوقت نفسه أخذ أوليمبيو يتعرض لنقد شديد من جناح الشباب فى « لجنة وحدة توجو » بسبب شدة ارتباطه بفرنسا . وتزايد نقد « المعارضة » لقراره الخاص بتقديم قائمة واحدة للانتخابات البرلمانية ، وهى القائمة التى حصلت « لجنة وحدة توجو » بمقتضاها على كل مقاعد

الجمعية في انتخابات أول أبريل ١٩٦١ . وقد أُنخب أوليهيو رئيسا للجمهورية مزودا بسلطات واسعة .

وكان أوليهيو زعيما يتمتع بشعبية كبيرة ، كما كان يخطى باحترام كبير باعتباره مهندس استقلال توجو : وقد كان متزوجا من شقيقة نيكولا جرونسكى زعيم المعارضة ، الذى ولاه العسكريون رئاسة الدولة بعد اغتيال أوليهيو في انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٣ :

✽ نيكولا جرونسكى : (١٩١٣ -) ، زعيم « الاتحاد الديمقراطي لشعوب توجو » Union Démocratique des Populations Togolaises ، ورئيس جمهورية توجو في الفترة من ١٣ يناير ١٩٦٣ إلى ١٣ يناير ١٩٦٧ .

من مواليد المنطقة الوسطى من توجولاند (الفرنسية سابقاً) ، من عائلة واسعة النفوذ ذات أصل بولندى . وقد تلقى تعليمه في فرنسا ، حيث تخصص في الهندسة ، وعاد إلى بلاده في عام ١٩٣٧ . وفي أثناء حكومة فيشي نشط في حركة ديجول السرية . ثم عمل لعدة سنوات في مكتب حديد الدولة ، ثم استقال ليبدأ نشاطا خاصا به في مجال الأعمال . وفي عام ١٩٤٦ ، قبل الانتخابات الإقليمية ، شكل « حزب التقدم لتوجو » الذى تعرض لمزعة كبيرة في الانتخابات . وقد انتخب في عام ١٩٥١ نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية . وفي يونيو ١٩٥٥ ، في خلال الانتخابات التى قاطعتها الأحزاب الوطنية ، ظفر «حزب التقدم» وحلفاؤه بالسيطرة على الجمعية . وفي عام ١٩٥٦ عندما حصلت توجولاند على استقلال ذاتى محدود ، عين رئيسا للوزراء بتأييد صريح من الفرنسيين . وقد هزم «حزب التقدم» في الانتخابات التى أجريت تحت إشراف الأمم المتحدة في أبريل ١٩٥٨ ، وبدلاً انتقل إلى المعارضة . وفي أكتوبر ١٩٥٩ شكل جرونسكى حزبا جديدا هو « الاتحاد الديمقراطي لشعوب توجو » ، يبد أن هذا الحزب لم يظفر بأية مقاعد في انتخابات «القائمة الواحدة» التى أجريت في أبريل ١٩٦١ .

وقد وقع انقلاب عسكري بالبلاد في ١٣ يناير ١٩٦٣ ، تولى جرونسكى

على إثره رئاسة الدولة . ثم وقع انقلاب عسكري آخر في ١٣ يناير ١٩٦٧ بقيادة اللفتنانت كولونيل إبادما رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، قام بعزل جرونسكي من رئاسة الدولة .

✽ هيرت ماجا : (١٩١٠ -) رئيس دولة داهومي منذ استقلالها في أغسطس ١٩٦٠ ، إلى حين وقوع الانقلاب بقيادة الكولونيل سوجلو في ١٩ - ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ . وهو من عائلة فلاحية في شمال البلاد . وقد تلقى تعليما ثانويا في داهومي ، واشتغل بالتدريس ، وعنتما أصبح ناظرا لإحدى مدارس الشمال ، ذاع صيته في المنطقة ، حيث شغل نفسه بمشكلات الشباب ، وأنشأ أول فرقة للكشافة بالمنطقة . وفي عام ١٩٥١ انتخب نائبا لداهومي في الجمعية الوطنية الفرنسية ، وانضم إلى «حركة المستقلين فيا وراء البحار» . وأمس في عام ١٩٥٦ «الحركة الديمقراطية الداهومية» Mouvement Démocratique Dahoméen (MDD) التي كان مركزها في الشمال . وفي يناير ١٩٥٦ أعيد انتخابه نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية . وفي الفترة من ١٩٥٧ إلى أبريل ١٩٥٨ عمل وزيرا للدولة لشئون العمل في حكومة بيلار الفرنسية . وفي مارس ١٩٥٧ أجريت الانتخابات على نطاق أفريقيا الفرنسية بمقتضى الدستور الجديد الذى أسفر عنه «القانون التنفلي» . وفي هذه الانتخابات فاز «الحزب الجمهورى الداهومي» Parti Républicain Dahoméen (PRD) ، الحركة الرئيسية في البلاد ، بقيادة سورو - ميجان أبيئي ، بأغلبية ضئيلة ، ولكنه أرغم عن طريق المعارضة القوية المتنامية على تشكيل ائتلاف مع «الحركة الديمقراطية الداهومية» . وظل ماجا أول الأمر خارج الوزارة ولكنه عاد فشغل وزارة العمل باعتباره الشخصية الثانية في الحكومة بعد أبيئي . وفي عام ١٩٥٨ اندمج الحزب الجمهورى والحركة الديمقراطية ليشكلا معا «الحزب التقدمى الداهومي» Parti Progressiste Dahoméen (PPD) الذى أصبح قسما من «حزب الائتلاف الأفريقى» الذى ترعّمه منجور . وجاءت المعارضة الرئيسية للحزب الجديد من «الاتحاد الديمقراطى الداهومي» Union Démocratique Dahoméenne (UDD) بزعامة جومستين

أهواماديجي ، المرتبط ، بالتجمع الديمقراطي الأفريقي ، الذي يترجمه هوغوي - بوانييه .

وكان «الحزب التقدمي» في أول الأمر يؤيد دخول داهومي اتحاد مالي الفيدرالي ، الذي كان من المقرر أن يضم السنغال والسودان وداهومي وقولتا العليا . بيد أن الضغوط من «الاتحاد الديمقراطي» كان قويا جدا، وعدلت داهومي عن الانضمام للاتحاد، وانقسم «الحزب التقدمي» من جديد إلى مكونيه الأساسيين : «الحزب الجمهوري» و«الحركة الديمقراطية» . وفي أبريل ١٩٥٩ غيرت «الحركة الديمقراطية» اسمها إلى «التجمع الديمقراطي الداهومي» (Rassemblement Démocratique Dahoméen (RDD) ، وظفر باثنين وعشرين مقعدا في الانتخابات الإقليمية . ونتيجة للخلافات بين «الحزب الجمهوري» و«الاتحاد الديمقراطي» ، أرغم أبيتشي على ترك رئاسة الوزارة، واختير ماجا نفسه بوصفه شخصية مهادنة لقيادة حكومة ائتلافية . ومع تزايد ارتباط ماجا « بالتجمع الديمقراطي الأفريقي » ، جلب داهومي إلى « مجلس الوفاق » ، الاتحاد الواهي الذي تشكل بين ساحل العاج والبنجر وقولتا العليا في مايو ١٩٥٩ . وزاد عدم استقرار الحكومة الائتلافية ، وترك أبيتشي الوزارة في سبتمبر . وحصلت البلاد على استقلالها في عام ١٩٦٠ ، بيد أن زعماء «الاتحاد الديمقراطي» انسحبوا من الحكومة، وعاد أبيتشي فشغل وزارة المالية . ومرة أخرى اندمج «التجمع الديمقراطي الداهومي» وحزب أبيتشي الذي كان يسمى عندئذ « حزب الوطنيين لداهومي» (Parti des Nationalistes du Mahomy (PND) ، ليشكل « الحزب الداهومي للوحدة » (Dahoméen de l'Unité (PDU) . وفي ١١ ديسمبر أجريت الانتخابات ، وكان على الأحزاب أن تقدم مرشحين لها قائمة واحدة يتفق فيها على الرئيس ونائب الرئيس وكل أعضاء الجمعية الوطنية . وفاز «الحزب الداهومي» في الانتخابات ، واستبعد «الاتحاد الديمقراطي» من كل من الحكومة والجمعية ، وأصبح ماجا رئيسا للدولة ، وأبيتشي نائبا للرئيس .

وفي ١٩-٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ حدثت إضرابات ومظاهرات بالبلاد ، وقامت حكومة مؤقتة ، مالبث أن أطاح بها انقلاب عسكري بقيادة الكولونيل سوجلو الذي أقام حكومة جديدة يرثمة أبيي وماجا وأهوماديبي . وقد حل «الحزب الداهومي للوحدة» ، الحزب الوحيد الذي كان ما زال قائما بالبلاد ، وتشكل بدلا منه «الحزب الديمقراطي الداهومي» ، Parti Démocratique Dahoméen (PDD) . وظل الوضع كذلك إلى أن تولى سوجلو السلطة بنفسه في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ ، وحل الحزب الوحيد القائم . وقد أطيح بسوجلو بدوره إثر المظاهرات التي عمت البلاد في ٨-١٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ووقع انقلاب عسكري آخر بقيادة الضباطين كواندين وكيريكو ، وتقامم الضابطان أبيي وكواندين سلطة رئاسة الدولة .

✽ **سودو - ميجان أبيي :** (١٩١٣ -) ولد في پورتو نوفو Porto Novo بجنوب داهومي ، وتلقى تعليمه محليا في مدارس التبشير ، ثم في بورجو وپاريس حيث حصل على دبلوم في العلوم السياسية وعلى دبلوم آخر في المحاماة ، واشتغل لدى إحدى الشركات الفرنسية ، ثم افتتح مكتبا للمحاسبة في باريس . وفي عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، عندما أعطيت «أفريقيا السوداء» الفرنسية لأول مرة تمثيلا كبيرا في باريس ، انتخب لتمثيل داهومي وتوجو في المجالس التأسيسية الفرنسية . وفي أكتوبر ١٩٤٦ شهد الاجتماع الافتتاحي «للتجمع الديمقراطي الأفريقي» في باماكو ، وانتخب ضمن نواب رئيس اللجنة التي شكلت لتأسيسه . وانتخب في الشهر التالي نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية . وفي داخل داهومي نفسها كان الضغط يتزايد ، وبخاصة من جانب عناصر الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالمنطقة ، ضد الصلات القائمة بين التجمع والحزب الشيوعي الفرنسي ، وفي سبتمبر ١٩٤٨ شكل أبيي مع بعض النواب (المتنوبين) غير المرتبطين بالتجمع حركة «المستقلين فيما وراء البحار» التي أصبح أبيي رئيسا لها . وقد طرد نتيجة لذلك من التجمع ، ومع ذلك أعيد انتخابه

للجمعية الوطنية الفرنسية في عام ١٩٥١ ، وعمل إلى عام ١٩٥٥ كأحد
سكرتيرها . وبعد ذلك ترك هو ومجموعته (الحزب الجمهوري الداهومي)
حركة «المستقلين فيا وراء البحار» ، وظل بعيدا عن الحركات القائمة على
نطاق المنطقة . وفي يناير ١٩٥٦ انتخب للمرة الثالثة بالجمعية الوطنية الفرنسية .

وقد كان الحزب الجمهوري يتعرض لتحد خطير من «الاتحاد الديمقراطي
الداهومي» ، القسم المحلي التابع للتجمع ، بقيادة جومنين أهوماديجبي ،
ولم يحصل إلا على أغلبية ضئيلة في انتخابات الجمعيات الإقليمية التي أجريت
في مارس ١٩٥٧ على نطاق أفريقيا الغربية الفرنسية في ظل السنور الجديد ،
بيد أن ترايد قوة المعارضة حملة على تشكيل ائتلاف مع حزب الشمال ،
«الحركة الديمقراطية الداهومية» بقيادة مابجا ، على حين شكل «الاتحاد الديمقراطي» ،
بقيادة أهوماديجبي المعارضة في الجمعية . ثم أصبح أبيتى نائبا لرئيس المجلس
التنفيذي ، وفي يولي ١٩٥٨ تولى رئاسة المجلس . وفي سبتمبر ١٩٥٨ شن
«الحزب التقدمي الداهومي» (الذي تشكل نتيجة اندماج «الحركة الديمقراطية»
و «الحزب الجمهوري» ، والذي ارتبط بحزب الائتلاف الأفريقي) حملة من
أجل التصويت ؛ «نعم» في استفتاء ديجول ، مفضلا البقاء في داخل المجموعة
الفرنسية ، وظفر موقفه بأغلبية ساحقة .

وفي ديسمبر ١٩٥٨ شهد أبيتى مؤتمر بماكو لمناقشة اتحاد مالي القيلرالى
الذي كان مقترحا أن يضم السودان وفولتا العليا والسنغال وداهومي ، بيد
أن «الاتحاد الديمقراطي الداهومي» المرتبط بالتجمع نظم مظاهرات عنيفة ضد
اقتراحات الاتحاد . ولواجهة الانتخابات المقبلة قرر أبيتى العلول عن موقفه
من الاتحاد والانسحاب من «حزب الائتلاف الأفريقي» ، مما أسفر عن
انشقاق في «الحزب التقدمي» نفسه ، إذ أن كثيرا من مؤيديه وبخاصة إميل
زينسو ظلوا على إخلاصهم لحزب الائتلاف ، فانقسم إلى مكوني الأسامين .
وبلذا كانت تنافس في انتخابات أبريل ١٩٥٩ ثلاثة أحزاب هي : «الحزب
الجمهوري الداهومي» بقيادة أبيتى ، «التجمع الديمقراطي» (الأمم الجديد
للحركة الديمقراطية) بقيادة مابجا ، «الاتحاد الديمقراطي» الداهومي بقيادة

أهوما ديجي : وحصل الحزب الأول على ٣٧ مقعدا ، والثاني على ٢٢ مقعدا ،
والثالث على ١١ مقعدا . وقد احتج الحزب الثالث بشدة على نتائج الانتخابات ،
وأمر احتجاجه عن تنازل الحكومة له عن تسعة مقاعد أخرى ، كما رفض
قبول أيئي لرئاسة الوزارة ، وأرغمه على التخلي عنها لميرت مابا ، الذي
شكل عندئذ حكومة ائتلافية مرتبطة بالتجمع ، وأدخل داهومي في مجلس
الوفاق . وظل أيئي في الحكومة كوزير للخارجية ، ولكنه استقال
في سبتمبر ، وعاد إلى الانضمام إلى زينسوليشكل « حزب الوطنيين
لداهومي » .

وقد عم البلاد في نوفمبر ١٩٦٠ مخطط كبير ، مقرنا بسلسلة من
الإضرابات الخطيرة ، ودعا « الاتحاد الديمقراطي » إلى سحب الثقة من الحكومة
في الجمعية برغم أن عددا من أعضائه وزراء في الحكومة . وهزم الاقتراح
بالثقة نتيجة لتحالف « التجمع الديمقراطي » و « حزب الوطنيين » ، وبنا أرغم
أعضاء « الاتحاد الديمقراطي » على الاستقالة ، وعاد أيئي إلى الحكومة كوزير
للمالية . وعلى الفور اتحد « التجمع الديمقراطي » و « حزب الوطنيين » ليشكلا « حزب
الوحدة لداهومي » . وقد حصل هذا الحزب على الأغلبية في انتخابات
١١ ديسمبر ١٩٦٠ ، وبنا استبعد « الاتحاد الديمقراطي » من الجمعية ، وأصبح
مابا رئيسا للدولة ، وأيئي رئيسا للوزارة . وفي أواخر أكتوبر ١٩٦٣
أطاحت المظاهرات والإضرابات بالحكومة القائمة ، وأقامت حكومة مؤقتة ،
بيد أن الكولونيل سوبلو سرعان ما قام بانقلاب عسكري أطاح بالحكومة
المؤقتة وأقام حكومة جديدة برئاسة أيئي ومابا وأهوما ديجي ، ثم عاد سوبلو
وتولى السلطة بنفسه في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥ .

✽ جوستين أهوما ديجي : (١٩١٧ -) زعيم « الاتحاد الديمقراطي
لداهومي » ، ورئيس سابق للجمعية الوطنية لداهومي . تلقى تعليمه في
داهومي ، ثم في الكلية الطبية بدكار حيث تخرج طبيا للأسنان . وقد عمل
فترة طبيا للأسنان في غلطة الحكومة ، ثم انتخب في عام ١٩٥٢ عضوا

بالمجلس الإقليمي لبلدته أبومي Abomey . وفي عام ١٩٥٦ شكل حزبه الخاص : «الاتحاد الديمقراطي الداهومي» ،اللى أصبح سكرتيرا عاما له ، واللى ربطه «بالتجمع الديمقراطي الأفريقى » . وفي انتخابات المجالس البلدية، في نوفمبر سنة ١٩٥٦ ،حقّق نجاحا مثيرا هز بعنف القبضة المسيطرة «للحزب الجمهورى» بقيادة أببى . وفي الانتخابات الإقليمية في مارس ١٩٥٧ ،حصل على عدد من المقاعد يكفى لتشكيل معارضة فعالة . وفي أكتوبر ١٩٥٧ أصبح عضوا في لجنة التنسيق «بالتجمع الديمقراطي الأفريقى » . وفي استفتاء ديجول شن حملة من أجل التصويت ؛ «نعم» . كما قام بإثارة عنيفة ضد قرار الحكومة بالانضمام إلى اتحاد مالى الفيدرالى ، وكان من دلائل قوته أنه أرغم كلا من ماجا وأببى على تغيير موقفهما من هذا الاتحاد قبيل إجراء الانتخابات الإقليمية في أبريل ١٩٥٩ . وفي هذه الانتخابات لم يحصل «الاتحاد الديمقراطي» إلا على ١١ مقعدا ، بيد أنه استطاع إرغام الحكومة على أن تنازل له عن تسعة مقاعد أخرى . واستفاد أهوماديجي من قوته في إرغام أببى على التخلي عن رئاسة الوزارة ، وحل محله هيربرت ماجا . وفي الحكومة الائتلافية التى تشكلت من «الحزب التقدمى» و«التجمع الديمقراطي» أصبح هو نفسه رئيسا للجمعية التشريعية .

وكانت قوة أهوماديجي تتزايد باطراد مع تزايد ارتباط داهومي «بالتجمع الديمقراطي الأفريقى» ، وساحل العاج ، وتحول داهومي من الناحية الفعلية إلى جزء من «مجلس الوفاق» . وفي مايو ١٩٥٩ انتخب أهوماديجي عضوا بمجلس شيوخ غن المجموعة الفرنسية . وفي نوفمبر ١٩٦٠ تقدم «الاتحاد الديمقراطي» باقتراح على الثقة بالوزارة ، برغم اشتراك بعض أعضائه فيها ، وعندما شكّل الاقتراح انسحب أهوماديجي وبقية أعضاء الاتحاد من مناصبهم . وفي نوفمبر ١٩٦٠ زاد مركزه ضعفا عندما انتمج حزبا ماجا وأببى . ولم يتمكن الاتحاد من الحصول على الأغلبية في انتخابات «القائمة الواحدة» في ١١ ديسمبر ، مما أدى إلى استبعاده نهائيا من الجمعية ، وإن كانت هذه الانتخابات التى حارث يضرارة قد أظهرت أن الاتحاد مازال يملك تأييدا

كبيرا ، وأن أهوماديجي ميامي طموح يتمتع بمرونة كبيرة . وفي أوائل عام ١٩٦١ قامت الحكومة المشككة من «حزب الوحدة الداهومي» بحظر «الاتحاد الديمقراطي» ، الذى ظل مع ذلك قوة ميامية كبيرة .

وفي أعقاب الانقلاب الذى قام به الكولونيل سوجلو فى أكتوبر ١٩٦٧ ، قامت حكومة يرأسها كل من أيبى وماجا وأهوماديجي ، إلى أن عزل الثلاثة عندما تولى سوجلو السلطة بنفسه فى ديسمبر ١٩٦٥ .

✽ **همانى ديورى :** (١٩١٦ -) رئيس دولة النيجر ، ووزير الخارجية والدفاع . تلقى تعليمه فى نيامى Niamey العاصمة ، ثم فى پورتو نوفو ، وبعد ذلك فى مدرسة وليم پوتى بدكار التى تخرج منها فى عام ١٩٣٦ . قام بالتدريس فترة فى نيامى ثم فى مارادى Maradi ، ثم ذهب إلى فرنسا فى عام ١٩٣٨ للدراسة عاما واحدا فى «مدرسة فرنسا لما وراء البحار» بباريس ، وعاد إلى نيامى ليصبح ناظرا «لمدرسة فيليني» . وبعد أن ذاع صيته ككرب كبير ، كان فى عام ١٩٤٦ أحد مؤسسى «الحزب التقدمى للنيجر» Parti Progressiste Nigérien (PPN) ، انضم الحلى ، والتجمع الديمقراطى الأفريقى . وفى العام نفسه انتخب نائبا عن النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية بتأييد من «الحزب التقدمى» . وبعد أن قرر التجمع قطع صلاته «بالحزب الشيوعى الفرنسى» فى عام ١٩٥٠ ، قبل ديورى هذا التغيير فى سياسته ، على حين رفضه دجيبو باكارى ، السكرتير العام النشط «للحزب التقدمى» ، وأحد زعماء الحركة الثفاية فى النيجر المرتبطة بالشيوعيين ، ولما انفصل عن الحزب ، وألف حزبا جديدا هو «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» Union Démocratique Nigérienne (UDN) . وفى يناير ١٩٥١ هزم ديورى فى انتخابات نائب النيجر فى الجمعية الوطنية الفرنسية ، فعاد إلى التدريس وأصبح السكرتير العام الجديد «للحزب التقدمى» . يبدأ بنجاح فى انتخابات ١٩٥٦ ، عندما أعاد «التجمع الديمقراطى الأفريقى» بناء تنظيمه ، واستعاد شعبيته ، وذلك على الرغم من التحلى القوى الذى كان يشكله «الاتحاد الديمقراطى للنيجر» .

وعند هذه المرحلة انضمج «الاتحاد الديمقراطي» مع حزب آخر هو «كتلة النيجر للعمل» Bloc Nigérien d'Action ، ليشكلا معاً القسم المحلى من «الحركة الاشتراكية الأفريقية» (MSA) Mouvement Socialiste Africain ، وقفز باكارى إلى السلطة بعد انتخابات مايو ١٩٥٧ للجمعية الإقليمية التى حصلت فيها «الحركة الاشتراكية الأفريقية» على الأغلبية . وشرع ديورى ينظم معارضة قوية للسياسة الراديكالية التى تتبعها حكومة باكارى ، وأخذ يوحّد صفوفه بالتدرّج مع الرؤساء التقليديين الأقوياء . وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم كان يدعو فى استفتاء ديجول إلى التصويت بـ «لا» ، وإلى الاستقلال الكامل عن فرنسا ، استطاع ديورى والحزب التقدمى أن يتصدىدا الأصوات بنجاح من أجل التصويت بـ «نعم» :

وفى الانتخابات التالية تمكن «الحزب التقدمى» تحت اسمه الجديد : اتحاد المجموعة الفرنسية الأفريقية « Union pour la Communauté Franco-Africaine (UCFA) من هزيمة «الاتحاد الديمقراطي» الذى سُمى عندئذ «حزب ساوايا» Sawaba Party ومعناه «حزب الحرية» . وإذا كان ديورى معنيا بشكل خاص بالإبقاء على ولاء الرؤساء ، أنشأ وزارة خاصة تمثل مصالحهم . وهو بسبب إخلاصه المطلق لوفوى — بواتيه ، كان يرفض أن تكون له أية صلة باتحاد مالى الفيدرالى، برغم أن زعماء قولتا العليا وداهومى كانوا يؤيدونه فى أول الأمر . ثم أنه بوصفه أحد المهتمين ، وأحد المؤيدين الأقوياء، للمجموعة الفرنسية ومجلس الوفاق ، كان يعمل بصورة تدرّجية على دعم مركزه بتشجيع من بواتيه ؛ وفى أكتوبر ١٩٥٩ قام بحظر «حزب ساوايا» وسجن كثيراً من زعمائه ، ومن بينهم عدد من الوزراء السابقين :

❖ **ليون مبا :** (١٩٠٢ -) رئيس دولة جابون . ينتمى إلى قبيلة الفانج Fang . وقد نشأ فى ليرفيل العاصمة ، وتعلم محلياً بالمدراس الكاثوليكية الرومانية . وقد عمل على التوالى محامياً فى الإدارة الفرنسية ، ثم صحفياً فى ايكو جابونى Echos Gabonais ، ثم عضواً بمجلس لإدارة

«جمعية الدراسات لتجهيز المناجم والصناعة والزراعة في جابون» Société d'Etudes pour l'Equipement Minier, Industriel et Agricole du Gabon ، وظل لعدة سنوات رئيسا لقسم ليبرفيل ، ودخل إلى السياسة في وقت مبكر ، وأصبح زعيما للحركة المختلطة لجابون ، Mouvement Mixte Gabonais ، القسم المحلي ، والتجمع الديمقراطي الأفريقي ، وعضو اللجنة التنفيذية للتجمع المشلول من الصحافة . وفي عام ١٩٥١ اشترك في الانتخابات للجمعية الوطنية الفرنسية ، ولكنه هزم ، وفي عام ١٩٥٢ فاز في انتخابات الجمعية الإقليمية . وفي عام ١٩٥٣ أعاد تنظيم «الحركة المختلطة» تحت اسم «الكتلة الديمقراطية لجابون» Bloc Démocratique Gabonais ، التي ظلت القسم المحلي للتجمع . وفي عام ١٩٥٦ أصبح ميا عمدة لليبرفيل بعد انتخابات المجالس البلدية . وفي انتخابات مارس ١٩٥٧ نجحت «الكتلة الوطنية» في وجه المعارضة القوية من جانب «الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي لجابون» Union Démocratique et Sociale Gabonaise . وعندما وضع الدستور الجديد في إطار القانون التنظيمي ، أصبح ميا نائبا لرئيس المجلس التنفيذي لجابون تحت الحاكم العام بوصفه رئيسا للمجلس . وفي مؤتمر عام ١٩٥٧ «التجمع الديمقراطي» بمدينة باماكو ، وقف إلى جانب بوانييه ووفد ساحل العاج في معارضة اقتراح إقامة هيئة تنفيذية فيدرالية لأقاليم أفريقيا الفرنسية ، مفضلا محافظة كل بلد على نظامه السيامي الخاص المنفصل وعلى صلاته الخاصة بفرنسا .

وقد أصبح ميا رئيسا للمجلس التنفيذي بعد الانتخابات الجديدة التي أجريت في يولييه ١٩٥٨ ، وبعد استفتاء ديجول في سبتمبر ١٩٥٨ - التي صوتت فيه جابون بالإجماع بـ «نعم» - أصبح ميا رئيسا لجمهورية جابون . وفي فبراير ١٩٥٩ أصبح رئيسا للوزراء ، وعندما أعلن استقلال جابون الكامل في عام ١٩٦٠ أصبح ميا رئيسا للدولة . وبعد أن ظل ميا فترة طويلة يتمتع بالسيادة في سياسة جابون ، أخذ يواجه معارضة متزايدة في داخل حزبه - «الكتلة الديمقراطية» - من جانب السياسات المحافظة الموالية للفرنسيين . وفي نوفمبر ١٩٦٠ قام بسجن عدد كبير من أعضاء «الكتلة الديمقراطية» ،

ومن بينهم بول جونجو ، رئيس الجمعية الإقليمية الوطنية .

وكان ميا شديد التأثير بالفرنسيين ، ويظهر عزوفا مستمرا عن التخلي عن أية درجة من سيادته الإقليمية لمطالب القيدالية ، كما كان يعارض مخططات الاتحاد الفيدرالي لأفريقيا الامتوائية التي كانت تبحث من حين لآخر . وقد كان يعد من أكثر زعماء والتجمع الديمقراطي ولاء للمجموعة الفرنسية وأشدهم تأييدا لها : وتقوم سياسته الآن على قمع كل معارضة ، والاحتفاظ بصلات وثيقة مع فرنسا .

✽ **دافيد داکو :** (١٩٣٠ -) رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ، من مايو ١٩٥٩ إلى أول يناير ١٩٦٦ ، وهو ابن أخ بارتليمي بوجندا (رئيس الحكومة من عام ١٩٥٨ إلى أن قتل في مارس ١٩٥٩) . وقد تلقى تعليمه عليا بمدرسة ثانوية في بمباري Bambari ، ثم في الكنفو الفرنسي ، حيث تخرج معلما . وبعد أن شغل منصب ناظر مدرسة ابتدائية في بجي العاصمة ، أصبح نشيطا في نقابة المعلمين ، ثم ارتبط بالاتحاد نقابات العمال الاشتراكيين الفرنسي . ومع ذلك لم يكن له دور مباشر في السياسة ، إلى أن انتخب في مارس ١٩٥٧ للمجلس الإقليمي عن أواملا بيوكو على تذكرة «حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا السوداء» Mouvement pour l'Evolution Sociale de l'Afrique Noire ، وهو الحزب الذي أسسه بارتليمي بوجندا في عام ١٩٥٢ . ومنذ مايو ١٩٥٧ إلى أغسطس ١٩٥٨ شغل داکو منصب وزير للزراعة والري والغابات في حكومة بوجندا ، ومن أغسطس إلى ديسمبر ١٩٥٨ منصب وزير الشؤون الإدارية ، وأعيد انتخابه للجمعية الإقليمية في ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح وزيرا للداخلية .

وقد كان بوجندا بلا جدال رجل اللولة البارز في أفريقيا الامتوائية الفرنسية ، وأحد الذين خططوا لتوحيد الأقاليم الأربعة - جابون ، أفريقيا الوسطى ، الكنفو (برازافيل) ، تشاد - في اتحاد فيدرالي . بيد أنه قتل في حادث طائرة في مارس ١٩٥٩ ، فاستقالت الحكومة في شهر مايو .

وبعد خلافات شديدة انتخب داکو رئيسا للوزارة ، وشكل حكومة جديدة .
وفي أكتوبر ١٩٥٩ أجرى اقتراع على الثقة بحكومته في الجمعية الإقليمية ،
بيد أنه فاز في الاقتراع عن طريق تهديده بحل البرلمان . وفي خلال عام ١٩٦٠
زادت الخلافات في داخل «حركة التطور الاجتماعي لأفريقيا السوداء» إلى أن كان
شهر يونيو ، عندما استقال أبل جومبا ، وهو وزير سابق للمالية ، ليؤلف
حزبا منافسا هو «حركة التطور الديمقراطي لأفريقيا الوسطى» **Mouvement**
pour l'Évolution Démocratique de l'Afrique Centrale . وكان
هدف جومبا الرئيسي معارضة الدستور الرئاسي الذي اقترحه داکو ، - بيد
أن هذا الدستور أقرته الجمعية الإقليمية في شهر يونيو : وفي ديسمبر حلت
«حركة التطور الديمقراطي» ، وقبض على جومبا وغيره من أعضاء الجمعية :
وكان داکو يلتزم سياسة بوجندا ، ولكن لما لم تكن له مكانة كافية لاشخصيته ،
فشل في توحيد الأقاليم الأربعة ، ولم تسفر خطط الاتحاد القيدالي إلا عن
اتحاد جرمكي . وقد عزل داکو في يناير ١٩٦٦ على أبدي انقلاب عسكري
بقيادة الكولونيل بوكاسا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش .

* **موريس يامبوجو** : (١٩٢١ -) رئيس جمهورية فولتا العليا ،
من نهاية عام ١٩٥٨ ، إلى ٤ يناير ١٩٦٦ . وهو ينتمي إلى قبائل المومسي
Moessi بشمال البلاد . وقد تلقى تعليمه محليا في پابري ، ثم أصبح موظفا
حكومياً . وكان لعدة سنوات عضوا في «الاتحاد المسيحي لنقابات العمال
الفرنسية» **C.F.T.C.** ، وفي عام ١٩٥٤ أصبح رئيسا لقسمه المحلي . وفي عام
١٩٤٦ انتخب للجمعية الإقليمية ، وفي عام ١٩٤٨ «للمجلس الأعلى لأفريقيا
الغربية الفرنسية» . وفي انتخابات ١٩٥٧ ، التي أجريت للجمعية الإقليمية
بمقتضى دستور «القانون التنظيمي» الجديد ، حصل القسم المحلي «للتجمع
الديمقراطي الأفريقي» على ٣٧ مقعدا ، و«الحركة الديمقراطية لفولتا» **Mouvement**
Démocratique Voltique (MDV) ، التي ينتمي إليها يامبوجو ، على
٢٦ مقعدا ، والأحزاب الباقية على سبعة مقاعد . وبعد مفاوضات اتفق

التجمع و « الحركة الديمقراطية » على تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة ويزين جولياى أحد أنصار بوانيه المقربين. وخصص «الحركة الديمقراطية» خمسة مناصب وزارية، وأصبح ياميجو وزيرا للزراعة. بيد أن «الحركة الديمقراطية» وجزءا من التجمع انفصلا في ديسمبر من الحكومة الائتلافية ، وأصبحت الحكومة مستندة إلى أقلية ، ومع ذلك رفض جولياى الاستقالة ، واستطاع الحصول على أغلبية جديدة عندما وافق بعض النواب التابعين « للحركة الديمقراطية » ، ومن بينهم ياميجو نفسه ، على الانضمام إلى التجمع «الديمقراطى» . وفى التعديل الوزارى أصبح ياميجو وزيرا للداخلية ، وعندما توفى جولياى ، عند نهاية عام ١٩٥٨ ، عين ياميجو رئيسا للحكومة. وعندئذ شكل ياميجو ائتلافا من «التجمع الديمقراطى» وأحزاب المعارضة التى كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقى» بقيادة سنجور .

وفى أول الأمر كان ياميجو يؤيد ضم فولتا العليا إلى الاتحاد مالى الفيدرالى، بيد أن الضغط من بوانيه كان قويا للغاية ، فعدل عن موقفه . وأثار ذلك الأحزاب التى كانت متحالفة مع «حزب الائتلاف الأفريقى» ، وتقصص ائتلافها مع «التجمع الديمقراطى» . وبناء على ذلك أجريت الانتخابات فى أبريل ١٩٥٩ ، وحصل « الاتحاد الديمقراطى لفولتا » Union Démocratique Voltaïque (UDV) - كما كان القسم المحلى «للتجمع الديمقراطى» يسمى عندئذ - على ٦٤ مقعدا من ٧٥ مقعدا ، واستطاع ياميجو تشكيل حكومة متجانسة . وفى الوقت نفسه ضم ياميجو فولتا العليا إلى «مجلس الوفاق» . وفى يناير ١٩٦٠ حظر ياميجو حزب المعارضة الرئيسى : «الحزب الجمهورى للحرية» Parti République de la Liberté ، وفى يولييه قبض على زعمائه (فما عدا نازى بوى الذى فر إلى بىماكو) . وفى أغسطس ١٩٦٠ حصلت البلاد على استقلالها . وبعد ذلك بدأ ياميجو يتخذ موقفا مستقلا عن بوانيه ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا ، بل راجت الإشاعات بأنه يتحول عن «مجلس الوفاق» ويتجه نحو اتحاد مالى .

وفى الفترة ٢-٤ يناير ١٩٦٦ ، فى أعقاب المظاهرات التى قام بها العمال

التقاييون في واجادوجو العاصمة ، ومع بداية الإضراب العام في المدينة ، قام القنات كولونيل سانجولي لاميزانا ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، بعزل الرئيس يامبوجو ، وتولى السلطة في البلاد .

* **سيكاكابرويون ستيفنز :** (١٩٠٥ -) رئيس وزراء سابق ، زعيم ومؤتمر كل الشعب « All People's Congress (APC) في سيراليون . وقد تلقى تعليمه في أكاديمية ألبرت بيساليون . وفي الفترة ٢٣-١٩٣٠ خدم في شرطة سيراليون ، ثم عمل في إنشاء خط سكة حديد مارامبا Marampa ، ثم شغل منصب ناظر محطة مناجم مارامبا . وفي عام ١٩٤٣ ساعد في تأسيس «اتحاد عمال المناجم» ، ثم أصبح مكرتيرا متفرغا للاتحاد . وبدلت محاولات لإبعاده عن مجال التعدين ، ولكنه ظل في مكانه ، ووجه إليه التصح بأن يتخذ العمل النقابي مهنة له ، وأخذ يعمل في دأب على «تحويل اتحاد عمال المناجم» إلى قوة صناعية . وفي عام ١٩٤٥ عين عضوا في الجمعية الإقليمية ممثلا للعمال . وفي عام ١٩٤٧ حصل على منحة دراسية من المجلس البريطاني لدراسة العلاقات الصناعية بجامعة أكسفورد . وهو بوصفه عضوا في «جمعية منظمة سيراليون» Sierra Leone Organisation Society ، التي تحولت في عام ١٩٥١ ، تحت زعامة سير ملتون مارجاي ، إلى «الحزب الشعبي لسيراليون» Sierra Leone People's Party (SLPP) ، أصبح في عام ١٩٥١ أحد العضوين اللذين انتخبتهما الجمعية الإقليمية للمجلس التشريعي .

وقد أصبح ستيفنز في عام ١٩٥٣ ، بعد تعيينه في المجلس التنفيذي ، وزيرا للأراضي والمناجم والعمل . وفي سبتمبر ١٩٥٨ انضم إلى ألبرت مارجاي ، عندما انفصل الأخير عن «الحزب الشعبي» ، وأسس «الحزب الوطني الشعبي» People's National Party (P.N.P.) ، وانتخب هو نفسه نائبا لزعيم الحزب . وفي أبريل ١٩٦٠ أعلن معارضته لكثير من القرارات التي اتخذت في مؤتمر لندن للمستورى ، وأصر على إجراء انتخابات جديدة قبل إعلان الاستقلال في أبريل ١٩٦١ ، مقررًا أن اتفاقية الدفاع المقترحة بين سيراليون وبريطانيا تشكل

قيدا على استقلال ميريالون . ورفض توقيع تقرير المؤتمر، وانسحب من «الجبهة الوطنية المتحدة» التي تشكلت من جميع الأحزاب السياسية لمباشرة المحادثات الدستورية ، فطرد من «الحزب الوطني الشعبي»، وشكل ستيفنر تنظيما أسماه «حركة الانتخابات قبل الاستقلال» Elections Before Independence .

وقد تحول هذا التنظيم فيما بعد إلى «مؤتمر كل الشعب» . وقد ظفر «مؤتمر كل الشعب» بتأييد كبير من الشباب ومن الساخطين على الطبيعة المحافظة لحكومة مير ملتون . وفي نوفمبر ١٩٦٠ حصل المؤتمر على ثلاثة من أربعة مقاعد في انتخابات فريتون المحلية . وازدادت المشاعر مرارة بين مؤيدي المؤتمر ومؤيدي الجبهة في أوائل عام ١٩٦١ مع رفض الجبهة المستمر لإجراء انتخابات قبل الاستقلال . وفي ١٩ فبراير عقد المؤتمر والجبهة اجتماعات للمناقشة في فريتون ، وحدثت اضطرابات ، وقبض على عدد من أعضاء المؤتمر ، ثم قبض على ستيفنر نفسه فيما بعد . وعند الإفراج عنه بدأ ستيفنر يتخذ موقفا سياسيا أكثر راديكالية ، وهو بوصفه تقايا قديرا ثاقب الفكر ، يعد أحد الشخصيات البارزة في سياسة ميريالون . ويستند ستيفنر إلى تأييد نقابات العمال ، ويطالب بسرعة النمو الاقتصادي ، ومراجعة الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية بشأن صناعة التعدين ، وتحسين ظروف الشعب العامل .

وقد أجريت انتخابات في النصف الأخير من مارس ١٩٦٧ ، فاز فيها حزب ستيفنر بأغلبية ضئيلة، فاستدعاه الحاكم العام البريطاني (الذي كان يتولى سلطات رئيس الجمهورية قبل إعلان الجمهورية في ٢٤ مارس ١٩٦٧) لتشكيل الوزارة . ولكن لم تكد تمضي بضعة أيام حتى قام البريجادير دافيد لانسانا (الذي كان يؤيد حزب مارجاي) باعتقال كل من ستيفنر والحاكم العام في ٢٢ مارس ١٩٦٧ . وبعد ذلك بيومين اثنين قامت مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب آخر أطاح بحكومة البريجادير لانسانا وألبرت مارجاي ، وشكل «المجلس الوطني للإصلاح» لإدارة البلاد ، وعين أندرو جاكسون سميث ، المعروف بعذائه لكل من ستيفنر ومارجاي ، رئيسا للدولة بدلا من

الحاكم العام . وقام سميت بتعطيل الدستور والصحف وحل الأحزاب ، كما أعلن الأحكام العرفية ، وأبقى على سبيتر ومارجاي في المعتقل .

✽ **ماريان نجواي :** ضابط سابق بقوات المظلات ، والرئيس الحالي لدولة الكنغو (برازافيل) .

في مطلع شهر أبريل ١٩٦٨ أخذ الصراع محتدم بين القوى التقدمية والقوى الرجعية في داخل الحزب الحاكم والحكومة والجيش في الكنغو (برازافيل)؛ وكان من أهم أحداث ذلك الصراع القبض على ضباط في قوات المظلات يدعى ماريان نجواي ، حُرف عنه أنه يحمل آراء تقدمية ، وكذلك القبض على عدد كبير آخر من الأعضاء الكبار والشبان في «الحركة الوطنية للثورة» . *Mouvement National de la Révolution* ، الحزب الحاكم بالبلاد . ورداً على ذلك قامت الميليشيا الشعبية في ٣١ يولييه ، بقيادة ماريان نجواي ، بمحاولة للاستيلاء على السلطة ، بيد أنها فشلت في حشد تأييد العمال الذين تظاهروا بدلا من ذلك تأييدا للرئيس ماسمبا - ديا ، و «للاشتراكية التي تلائم ظروف الكنغو وعتلية الباتو» . كذلك أعلن الجيش تأييده لـ ماسمبا - ديا . وعلى الفور أعلن - ديا حل الجمعية الوطنية ، ووقفه نشاط المكتب السياسي «للمحركة الوطنية للثورة» ، وتشكيل «لجنة الدفاع عن الثورة» ، وطرد العناصر الوطنية «المتطرفة» من عضوية «الحركة الوطنية للثورة» .

وفي ٣ أغسطس قام قسم من الجيش بزيادة وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب بالاستيلاء على السلطة وعزل ماسمبا - ديا ، ولكن انقلابا مضادا وقع بعد ذلك بيومين أعاد ديا إلى السلطة . بيد أن ديا مالبت أن عزل مرة أخرى ، واستقرت السلطة لماريان نجواي في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، الذي عرفت حركة حودته للسلطة مع ذلك «بحركة ٣١ يولييه» .

وقد فسرت قيادة «حركة ٣١ يولييه» قيامها بالانقلاب ضد حكومة ماسمبا - ديا ، التي تحولت إلى صراع بين أفراد يعرض البناء الوطني للخطر ،

بأنه «حركة تصحيح» ، ونحن نريد أن نضع الثورة في طريقها الصحيح .
إنها مرحلة إعادة البناء ، لا مرحلة التغيير ، فالثورة الاشتراكية مستمرة .

وقد حدد نجواي ، بعد وصوله للسلطة ، طبيعة المرحلة الاجتماعية التي تمر بها بلاده في الوقت الراهن بأنها «مرحلة الديمقراطية الوطنية» ، وقال عن مهام هذه المرحلة وواجباتها إن «الاشتراكية العلمية هي العلاج الوحيد» . كما حدد مهمة القيادة الجديدة بأنها «التفكير أولا وقبل كل شيء» في الفلاحين والعمال ، دون إهمال الفئات الاجتماعية الأخرى . وقال عن الرأسماليين : «إن المرء عندما يمد إليهم يده ، ينتظر منهم دون جلوى أن يمسكوا بيده اليد . ولا يستطيع الشعب عندما يشعر بالحرمان أن ينتظر نواياهم الطيبة . وهم إذ تستقر أرباحهم لا يعود علينا شيء من هذه الأرباح ، بل يخفض كل شيء لمصلحتهم ، وتعود الأموال إليهم مرة أخرى ، أما الشعب فيظل صفر اليدين ومنهوبا دائما أبدا» ، ويدعو ماريان نجواي إلى الديمقراطية ، ولكنه يقول علما «إن الديمقراطية في مفهومنا تعني وسيلة للنضال الشعبي . أما المفهوم الغربي للديمقراطية فلا يصلح لبلادنا ... نحن نؤيد مبدأ الحزب الواحد ، على أن تصفى في داخله أية خلافات» .

وقد قام نجواي في عام ١٩٦٩ بزيارة للجمهورية العربية المتحدة . وبعد اختيار نجواي للقاهرة والجزائر كأول عاصمتين يزورهما في أول رحلة له في الخارج بعد توليه السلطة علامة واضحة الدلالة على طبيعة النظام الذي أقامه في برازافيل . وقد حرص نجواي قبل زيارته للجمهورية العربية المتحدة على تأكيد موقف بلاده من أزمة الشرق الأوسط ، بأن أدان العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية ، وطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها بعد عدوان ١٩٦٧ . وينظر المراقبون الآن لموقف حكومة نجواي من أزمة الشرق الأوسط على أنه «امتداد متطقي» لموقفها من الاستعمار .

✽ الفونس ماسمبا - ديبا : (١٩٢١ -) ؛ رئيس سابق للجمعية الإقليمية بالكنغو (برازافيل) ، وزعيم «الحركة الوطنية للثورة» ، ورئيس

الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ ، إلى حين عزله في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ .
ويشتهر ماسمبا - ديبا إلى قبائل لارى . وقد تلقى تعليمه محلياً ، وأعد نفسه ليكون معلماً ، وعمل بالتدريس في فور - لامي Fort-Lamy عاصمة تشاد ، حيث أصبح عضواً نشيطاً في «الحزب التقدمي النشأى» Parti Progressiste Tchadien برئاسة جابريل ليزيت . كما عمل أيضاً سكرتيراً ولرابطة تطوّر تشاد Association des Evolués du Tchad في الفترة ١٩٤٧-٥ . وعند عودته إلى الكنفو عمل ناظراً لعدة مدارس ابتدائية . وكان لعدة سنوات عضواً نشيطاً في «الحزب التقدمي الكنفولى» Parti Progressiste Congolais بقيادة فيلكس تشيكايّا ، ثم انضم إلى «الاتحاد الديمقراطي للدفاع عن المصالح الأفريقية» ، عندما تشكل في عام ١٩٥٦ ، بزعامة أبني يولو .

وقد أصبح ماسمبا - ديبا مناعداً لوزير التعليم في أول حكومة أفريقية في الكنفو (برازا قيل) . وفي يونيو ١٩٥٩ انتخب عن «الاتحاد الديمقراطي» عضواً في الجمعية التشريعية ، ومرعان ما أصبح رئيساً للجمعية ، وظل رئيساً لها إلى عام ١٩٦١ . وقد شغل في الفترة ٥٩ - ١٩٦١ منصب وزير التخطيط والتجهيز . وكان ديبا أكثر أعضاء الاتحاد الديمقراطي راديكالية ، وكان في كثير من الأوقات ناقداً شديداً لسياسة الحكومة . وفي الفترة أغسطس - ديسمبر ١٩٦٣ رأس الحكومة المؤقتة التي تشكلت في خللا ، وشغل إلى جانب ذلك منصب وزير الدفاع . وقد تولى رئاسة الدولة منذ نهاية عام ١٩٦٣ .

وعلى الرغم من أن حكومة ديبا منذ قيامها كانت تتبع سياسة وطنية معادية للاستعمار ، وتمتد في مقدمة الدول الأفريقية التقدمية التي كانت تعمل بجادة لتخلص من النفوذ الاستعماري ، كما كانت تعلن الاشتراكية سياسة رسمية لها ، أخذ الاتجاه التقدمي لسياستها يصاب بالشلل والجمود ، وأخذ نفوذ العناصر اليمينية يتزايد في داخل الحزب الحاكم (الحركة الوطنية للثورة) والحكومة والجيش وحركة الشباب ، وبدأت المواجهة بين القوى اليسارية واليمينية تزداد عنفاً وحدة . وقد انفجر النزاع في نهاية الأمر ، في نهاية شهر يولييه ١٩٦٨ ، وألقى القبض على ماريان نجوابي وغيره من الأعضاء التقدميين

« بالحركة الوطنية للثورة » وحركة الشباب . وفي ٣١ يولييه حاولت الميليشيا الشعبية ، ردا على ذلك ، الاستيلاء على السلطة ، ولكنها عجزت عن كسب تأييد العمال الذين أعلنوا بدلا من ذلك تأييدهم للرئيس ديا ولطريقه الخاص إلى الاشتراكية ، كما استطاع ديا كسب تأييد الجيش أيضا ، وصرح ما أعلن ديا حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط المكتب السياسي « للحركة الوطنية » ، وتشكيل لجنة للدفاع عن الثورة . كما أعلن أن الحكم سيتم عن طريق المراسيم إلى حين إجراء انتخابات جديدة للجمعية الوطنية . وأعلن في الوقت نفسه حقوا عاما عن جميع المسجونين السياسيين : وبرر ديا اتخاذ هذه الإجراءات بأنها كانت استجابة « لمطالب المظاهرات العمالية » التي نادى بحل البرلمان وطرد الأعضاء اليساريين « المتطرفين » من « الحركة الوطنية للثورة » .

وفي ٣ أغسطس قام قسم من الجيش ، تؤيده وحدات المظلات التابعة لحركة الشباب ، بقيادة واضحة من رئيس أنوزراء امبرواز نورمازالي ، ووزيرين آخرين هما ميشيل بنلى وزير الداخلية واندريه هومبسا وزير الاستعلامات والشباب والرياضة ، بالاستيلاء على السلطة وحزل ماسما - ديا وإلقاء القبض عليه . بيد أن انقلاباً مضادا وقع بعد ذلك بيومين أعاد ديا إلى السلطة : وأعلن ديا في ٦ أغسطس تكوين مجلس للدفاع عن الثورة . وعندما حاولت الحكومة القبض على الوزيرين السابقين اللذين كانا قد لجأ إلى معسكرات حركة الشباب ، وقع صدام صريح ، وكان ذلك أساسا بين الجيش وأعضاء حركة الشباب . وأسفر الصدام عن عزل ديا نهائيا في ٤ سبتمبر ١٩٦٨ ، واستقرار الأمر لتجوابي الذي مازال يرأس الدولة إلى الآن .

✽ موديبو كيتا : (١٩١٥ -) ، زعيم « الاتحاد السوداني » Union Soudanaise ، ورئيس دولة مالي الحين عزله في ١٩ نوفمبر ١٩٦٨ .

وقد نشأ كيتا في عائلة قوية تنتمى إلى قبائل البامبارا Bambara ، التي يرجع أصلها إلى حكام دولة مالي الإسلامية في القرن الثالث عشر . وتلقى تعليمه في مدرسة ابتدائية محلية ، ثم في مدرستين بونتي بديكار التي تخرج منها في عام ١٩٣٠ . واشتغل بعض الوقت بالتدريس ، ثم حين مقتضا بالمدارس .

ثم أخذ اهتمامه يزداد بالسياسة ، ولعب دورا هاما ، في عام ١٩٣٧ ، في تنظيم جمعية «الفنون والعمل» Arts et Travail ، وهي جمعية ثقافية للشباب في باماكو . وفي عام ١٩٤٥ شكل مع مامادو كوناني ، نائب السودان في الجمعية الوطنية الفرنسية ، «الكتلة السودانية» Bloc Soudanaise التي ارتبطت بالحزب الاشتراكي الفرنسي . وفي عام ١٩٤٦ كان عضوا مؤسسا في «التجمع الديمقراطي الأفريقي» ، في اجتماعه الافتتاحي في باماكو ، وسرعان ما ساعد في تكوين «الاتحاد السوداني» ، باعتباره القسم المحلي للتجمع . وقد ذهب إلى باريس مع كوناني في عام ١٩٤٧ ، حيث سجن هناك شهرا بوصفه ثوريا معاديا للاستعمار . وعند عودته إلى السودان أصبح مسكوترا هاما للاتحاد السوداني ، وعضوا بالجمعية الإقليمية في عام ١٩٤٨ .

وعندما وقعت المصادمات في عام ١٩٥٠ ، «بين التجمع الديمقراطي والسلطات» ، اتهم بالشوعية وأرسلته حكومة السودان لتنظيم مدارس البدو في منطقة نائية بالصحراء الكبرى . وفي عام ١٩٥٢ استطاع العودة إلى باماكو مرة أخرى ، عندما قطع التجمع صلاته «بالحزب الشيوعي الفرنسي» ، وانتخب من جديد للجمعية الإقليمية . وكان مركز «الاتحاد السوداني» في هذه الأثناء يتحسن تدريجيا على حساب «الحزب التقدمي السوداني» Parti Progressiste Soudanaise ، الذي كان مرتبطا «بالحزب الاشتراكي الفرنسي» . وفي يناير ١٩٥٦ أصبح كيتا نائبا بالجمعية الوطنية الفرنسية ، واستقال بعد عام ليصبح وزير الدولة لشئون فرنسا فيما وراء البحار في حكومة بورجي - مانوري ، ثم وزيرا للدولة لشئون رئيس المجلس في حكومة بجيلار التي أعقبتها ، وذلك إلى مايو ١٩٥٨ .

وقد تولى كيتا زعامة «الاتحاد السوداني» ، في عام ١٩٥٦ ، عندما مات كوناني . وبعد الانتخابات البلدية التي أجريت في نوفمبر ، أصبح عمدة باماكو ، وفي ظل اللمبتور الجديد ، بمقتضى «القانون التنظيمي» ، قام في كل إقليم فرنسي مجلس تنفيذي به نائب رئيس أفريقي . وفي الانتخابات الإقليمية التي أعقبت ذلك ، في مارس ١٩٥٧ ، حصل «الاتحاد السوداني» على ٦٤

مقعدا من ٧٠ مقعداً . وقد عهد بالشئون الداخلية إلى جان - ماري كوفي وماديرا كيتا ، وتولى هو الإشراف على العلاقات مع فرنسا ، ومع دول أفريقيا الغربية الفرنسية . وفي العام نفسه، عندما نشبت الخلافات في داخل التجمع ، بين من كانوا يريدون أن يكون لكل بلد روابط منفصلة مع فرنسا ، وأنصار قيام اتحاد فيدرالى قوى في أفريقيا الغربية الفرنسية وثيق الارتباط بفرنسا ، حاول أن يتخذ موقفا وسطا بين يوانيه زعيم أحد الحائزين ، وسيكوتورى زعيم الجانب الآخر . وفي يونيو ١٩٥٨ تولى ديجول رئاسة الحكومة في فرنسا ، واقترح تكوين المجموعة الفرنسية من دول ذات استقلال ذاتي تشترك فقط في السياسة الخارجية وشئون المال والدفاع ، فيما بينها وفيما بينها وبين فرنسا ، على أن تعالج المسائل المشتركة عن طريق مجلس تنفيذي مكون من رؤساء كل الدول المتحدة وتحسم بعض القرارات عن طريق الاستفتاء . وفي ١٩٥٨ صوتت مالى بأغلبية ٩٧٪ لصالح مقترحات ديجول ، وفسر الاتحاد السودانى ذلك بنحبيته انهيار رابطة أفريقيا الغربية الفرنسية . وأدى قراره هذا إلى انشقاق صارخ مع غينيا التى صوتت بأغلبية ساحقة من أجل الاستقلال الكامل .

وفي نوفمبر ١٩٥٨ أصبحت السودان جمهورية ذات حكم ذاتي يرأسها جان - ماري كوفي ، على حين ظل كيتا نفسه في الحكومة الفرنسية . ومع تحول كيتا للترويج بعيدا عن التجمع ، وفي اتجاه مفهوم اتحاد افريقيا الغربية الفيدرالى ، دعا إلى عقد مؤتمر في باماكو لفرعى التجمع الديمقراطي بالسودان واثولنا العليا ، وفرعى حزب الائتلاف الأفريقى ، بدهاموى والسنغال ، لمناقشة إقامة اتحاد فيدرالى تحت اسم اتحاد مالى . وفي يناير ١٩٥٩ انتخب رئيسا للمجلس العام لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وبدأ يعمل بنشاط من أجل الاتحاد الفيدرالى لدول افريقيا الغربية الفرنسية ، الذى يرتبط كوفيدرالياً بفرنسا . وفي مارس ١٩٥٩ أجريت الانتخابات الإقليمية في السودان ، وظفر الاتحاد السودانى بجميع المقاعد ، واندجبت معه المعارضة باختيارها ، ونحلت كيتا عن مكانه في الجمعية الوطنية الفرنسية ، وأصبح رئيسا للدولة .

بيد أن داهومي وفولتا العليا وساحل العاج، تحت ضغط من يوانيه، صوتت ضد الاتحاد المقترح، ولم يعد باقياً سوى السودان والسنغال. وتشكل حزب الاتحاد الفيدرالي الأفريقي، *Parti de la Fédération Africaine* من *Union Progressiste* والاتحاد السوداني، و«الاتحاد التقدمي السنغالي» *Sénégalaise*، وأصبح كيتا سكرتيراً عاماً للتنظيم الجديد. وفي أبريل أصبح رئيساً للوزراء، ودافع عن حكومة متحدة مادام الاتحاد يتكون من السودان والسنغال فقط. ولكن السنغال أرادت الاحتفاظ بالأساس الفيدرالي.

وفي سبتمبر أعريت مالى في نهاية الأمر عن رغبتها في الاستقلال التام عن فرنسا، مع احتفاظها بعلاقة وثيقة معها، وأعلن هذا الاستقلال في يونيو ١٩٦٠. بيد أنه في أغسطس انفصل اتحاد مالى نتيجة للمصادمات الشخصية بين رعيى البلدين.، إذ كانت الاتفاقية الوسطية التي تم التوصل إليها بين المجموعتين الحاكمين تقضى بأن يكون كيتا رئيساً للوزراء، وسنجور رئيساً للدولة، ومامادو ديا (من السنغال) نائباً للرئيس. ومع ذلك فضل كيتا في اللحظة الأخيرة مساندة لامين جيبى، عمدة دكار، للرئاسة بدلا من سنجور، وعين كولونيلا سودانيا كرئيس لهيئة أركان حرب القوات المسلحة فوق ديا (وزير الدفاع). ونتيجة لذلك انسحب سنجور من الاتحاد، وبدأ كيتا رئيس دولة السودان، التي انخلت عنلئذ اسم مالى، يتتبع سياسة أكثر راديكالية، ويزداد اقتراباً من غينيا وغانا. وفي نوفمبر أجرى مناقشات مع نكروما في باماكو، أعلن نكروما بعدها أن غانا ومالى ينظران في أمر إقامة اتحاد سياسى، وأن غانا ستقدم إلى مالى قرضاً طويل الأجل. وفي ديسمبر اجتمع كيتا بسيكوتورى ونكروما في كوناكرى، وأصدر الزعماء الثلاثة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه قيام اتحاد بين بلادهم.

وفي يناير ١٩٦١ شهد كيتا مؤتمر القمة في الدار البيضاء، حيث انخلت قرارات بإدانة الاستعمار الجديد وتأييد لومومبا وإنشاء قيادة عليا أفريقية مشتركة، كما تشكلت لجان للتعاون الاقتصادي والسياسى والثقافى. وواصل

كيتا بعد ذلك سياسته التقدمية القائمة على تدعيم علاقاته مع المعسكر الاشتراكي ومع الدول الأفريقية التقدمية ، ومناهضة الاستعمار الجديد ، وتدعيم منظمة الوحدة الأفريقية ، ومساندة حركات التحرر الوطني الأفريقية ، إلى أن وقع في ١٩ نوفمبر ١٩٩٨ انقلاب موالى لفرنسا أطاح بحكومته ، وألغى القبض عليه :

✽ **فوديبا كيتا** : (١٩٢١-) ، وزير الدفاع والخارجية في حكومة غينيا إلى ١١ مارس ١٩٦٩ : ولد في بلدة سيجيرى Siguiry بغينيا . من عائلة فلاحية تنتمي إلى قبائل المالكى Malinke . وقد تلقى تعليمه محلياً في مدارس البعثات التبشيرية ، ثم في مدرسة وليم بونتي بذكاء : عمل فترة بالتدريس ، ثم ذهب إلى باريس في عام ١٩٤٨ للدراسة القانون ، ولكنه لم يتمكن من الحصول على درجته الجامعية ، فاشتغل وقت فراغه بكتابة القصص القصيرة والشعر ليغطي نفقات معيشته ودراسه : وكانت أشعاره تنقد بالوطنية ، فحظر نشرها على نطاق أفريقيا الفرنسية كلها ابتداء من عام ١٩٥١ :

وكان فوديبا كيتا إلى جانب ذلك مغنياً وراقصاً ممتازاً ، ويحمل معه آلة موسيقية أينما ذهب ، ثم تحلى نهائياً عن دراسته القانونية من أجل المسرح ، وشكل فرقة «الباليه الإفريقي» ، وهي مجموعة من المغنين والراقصين الأفريقيين أخذ يحول بهم في أنحاء العالم .

وعندما تشكلت أول حكومة أفريقية في غينيا ، في مايو ١٩٥٧ ، عين وزيراً للدفاع والأمن ، ثم شغل منصب وزير الخارجية إلى أن عزل في ١١ مارس ١٩٦٩ إثر اكتشاف اشتراكه في محاولة للقيام بانقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس ميكوتورى : وكان فوديبا كيتا مقتنعاً بالماركسية ، وعضواً قوياً بالحكومة ، وشديد الشعبية بين الشباب . ومن بين كتبه الكثيرة : *Poèmes Africaines ; Le Théâtre Africain ; Le Maître d'Ecole ; Les Hommes de la Dance ; etc...*

✽ **مويس كابندو تشومبي :** (١٩١٩ - ١٩٦٩) ، من عائلة غنية تعمل بالتجارة ، وترتبط بالأسرة الملكية لقبائل لوندو Lunda ، وقد تلقى تعليمه في مدارس بعثات التبشير الميثودية الأمريكية ، ثم درس المحاسبة بالمراسلة ، وبدأ الاشتغال بالتجارة ، بيد أنه أفلس ثلاث مرات ، وقيل إن مرجع ذلك سوء سلوكه الشخصي . وفي الفترة ١-١٩٥٣ عمل عضواً بالجلس الإقليمي لكاتانجا ، وفي يولييه ١٩٥٩ ساعد في تكوين والتجمع الكاتانجي ، Rassemblement Katangais (CONAKAT) (اتحاد روابط كاتانجا) ، ولم يلبث أن أصبح رئيساً للتجمع . وفي مؤتمر الدائرة المستديرة ، في ديسمبر ١٩٥٩ ، طالب باتحاد فضفاض مع درجة من الاستقلال الإقليمي وعلاقات وثيقة مع بلجيكا ، بيد أن اقتراعاته لم تلق اهتماماً بالمرء باعتباره خاضعاً تماماً للشركات الأجنبية الكبيرة ، بل إن الحكومة البلجيكية نفسها تجاهلتها .

وقد أخذ تشومبي بعد المؤتمر يتقرب من «الأباكو» ، حزب ليوبولد فيل بزعامة كازافويو ، بسبب موقفهما القليل إلى المشترك ، بيد أنهما اختلفا حول طبيعة العلاقات مع بلجيكا . وفي الانتخابات التي أجريت في مايو ١٩٦٠ لم يظفر حزبه إلا بثمانية مقاعد من ١٣٧ مقعداً في البرلمان ، بيد أنه ظفر بخمسة وعشرين مقعداً من ستين مقعداً في الجمعية الإقليمية لكاتانجا ، وحقق مع حلفائه أغلبية كافية . وانتخب تشومبي رئيساً إقليمياً ، وشكل حكومة كل أعضائها من « اتحاد روابط كاتانجا » - . وفي إحدى المراحل غفلواض مع لومومبا حول اشتراكه في حكومة استقلال ائتلافية ، ولكنه طالب بعدد كبير من الوزارات ، ثم بدا بعد ذلك يطالب علانية بالانفصال .

ولم يكد يعضى أسبوع واحد على إعلان استقلال الكونغو ، وفي أعقاب تمرد « القوة العامة » (انظر، ص ٥٩٨) ، أعلن تشومبي استقلال كاتانجا في ١١ يولية ١٩٦٠ . ولقى في موقفه هذا تأييداً قوياً من البلجيكين بالإقليم . وفي ١٧ يولييه تولى البلجيكون قيادة « القوة العامة » في كاتانجا . واستند حكمه في كاتانجا كلية إلى الرماح البلجيكية والجنود البلجيكين والأموال البلجيكية . وكانت سياسة بلجيكا في كاتانجا تقوم على حماية المصالح المالية البلجيكية

هناك ، مع الاحتفاظ برأس جسر بأمل الإبقاء على الاتحاد الكنتولي سهل
الانقياد لبلجيكا والغرب . وفي هذه الأثناء كان تشومبي يرفض بإصرار
دخول قوات كازافويو أو لومومبا أو الأمم المتحدة أراضي كاتانجا .
وفي ٥ أغسطس استطاع تعطيل قرار الأمم المتحدة بدخول قواتها عوناً
إلى الإقليم ، وبهذا تدعم موقفه هناك ، وأصبح لا يوجد من يستطيع تحديه .

واستطاع تشومبي في سبتمبر تحقيق بعض الارتباط مع كازافويو ،
في محاولة لإيجاد حل كونهذا إلى لأزمة الكنتو . وفي ٨ يناير ١٩٦١ فر لومومبا
من سجن ناي فيل ، حيث سجنه موبوتو ، بيد أن قوات موبوتو تمكنت من
القبض عليه مرة أخرى ، وقامت بترحيله إلى كاتانجا ، حيث قيل إن تشومبي
قد قُتل بيده لحظة نزوله من الطائرة في ١٤ فبراير ١٩٦١ . وهو اليوم الذي
أعلنت فيه حكومة كاتانجا نبأ وفاته ، على حين كان يحاول الهرب . وأياً كان
الأسلوب الذي قُتل به لومومبا ، فقد اعتبر تشومبي وموبوتو المسئولين
الأساسيين عن هذه الجريمة البشعة التي ارتكبت في حق الشعب الأفريقي
وفي حق حركة التحرر الوطني على نطاق العالم .

وفي بداية مارس ١٩٦١ أعلن أن تشومبي قد وقع اتفاقية دفاعية مع
ألبير كالونجي من كاساي الجنوبية وجوزيف إلبو الذي عينه كازافويو رئيساً
للوزارة . وفي ٥ مارس انضم تشومبي إلى زعماء سياسيين آخرين — فيما عدا
أنطوان جيزنجا وغيره من ممثلي نظام ستانلي فيل — في التقدم بمقترحات بإقامة
اتحاد كونهذا إلى الكنتو ، يربط بصورة غير محكمة أقاليم الكنتو المختلفة
تحت رئاسة كازافويو . ثم عاد تشومبي وانسحب من المؤتمر بحجة أن كازافويو
قد طلب المزيد من قوات الأمم المتحدة . وفي اليوم التالي ألقى كازافويو القبض
عليه ، وأعلنت الحكومة المركزية أنه سيُقدم للمحاكمة بتهم الخيانة ، ومن أهمها
فصل كاتانجا عن البلاد . وطلبت من قوات الأمم المتحدة المساعدة في نزع
سلاح قوات تشومبي وتجريد كاتانجا من كل الجنود والخبراء الأجانب .
ولكن الجنرال موبوتو لم يلبث أن تدخل للإفراج عنه ، وبقي إقليم كاتانجا
منشقاً .

وظلت القوضى تضرب أطنابها في البلاد ، على حين كان تشومبي ينتقل بين جنيف وباريس وبروكسل ونيويورك محاولا إقناع أقطاب الإمبريالية المتنازعين بأنه رجلهم جميعاً . واستمر القتال المتعدد الأطراف إلى أن انتصرت قوات الأمم المتحدة وأعلن انتهاء الانفصال في يناير ١٩٦٣ ، وحددت إقامة تشومبي يوم ٩ يناير ، ثم أطلق سراحه في اليوم التالي ليعود إلى مواصلة رحلاته وتقلاته المريبة . ونجحت مساعيه .. ففي يولييه ١٩٦٤ وقع انقلاب في الكنفو أطاح بالرئيس كازافوبو ، واستدعى تشومبي لتولى السلطة . ولم تكن الدول الأفريقية على استعداد لتقبل اللعبة ، بيد أن تشومبي حاول أن يضعها أمام الأمر الواقع ، فطار بلا دعوة إلى القاهرة ليشهد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في سبتمبر ١٩٦٤ . وقد قامت السلطات العربية باعتقال تشومبي فور وصوله ، وأعادته من حيث أتى بعد بضعة أيام دون أن يتمكن من حضور جلسات المؤتمر . وفي أكتوبر من العام التالي أعلن موبوتو ، وزير الدفاع ، طرده من الرئاسة ، فعاد إلى أوروبا من جديد . ومع ذلك لم يتطرق اليأس إلى نفسه ، وأخذ يعمل على تجنيد المرتزقة لغزو الكنفو والعودة إلى السلطة . وفي ١٣ مارس ١٩٦٧ أصدرت حكومة موبوتو حكماً بإعدامه بتهمة الخيانة العظمى ، بيد أنه لم يأبه لهذا الحكم ، فقد كان يعيش آمناً في ملريد في حماية مشددة من الشرطة والحرس الخاص :

وفي أول يولييه ١٩٦٧ استأجر تشومبي طائرة خاصة في إحدى رحلاته الغامضة ، ولكن أحد رجاله أرغم قائد الطائرة على الهبوط بها في الجزائر حيث اعتقل هناك . وقد طالبت حكومة الكنفو الحكومة الجزائرية بتسليمه إليها لتنفيذ حكم الإعدام فيه ، ولكنه ظل معتقلاً برغم موافقة المحكمة العليا الجزائرية على تسليمه لحكومة الكنفو . وأخيراً أتى حظه في السجن بالسكة القليلة في أول يولييه ١٩٦٩ ، وكانت نهاية ذلك العميل الخائن .

* جوشوا تكوما : (١٩١٧ -) زعيم « الاتحاد الأفريقي لشعب زمبابوى » (الزاير) . ولد في مقاطعة ماتوبا Matoba بروديسيا الجنوبية ،

وهو يتسمى إلى شعب المتابيلي Matabele . وقد تلقى تعليمه محلياً ، ثم في كلية آدمز بتاتال ومدرسة جان هوفميير بجوهانسبرج في جنوب أفريقيا . وفي عام ١٩٤٧ عاد إلى روديسيا الجنوبية ، وحصل على وظيفة بالسكك الحديدية . وواصل الدراسة في أوقات فراغه ، وحصل على درجة خارجية في العلوم الاجتماعية من جامعة جنوب أفريقيا . وفي عام ١٩٥١ أصبح مسكتريراً عاماً « لرابطة الموظفين الأفريقيين بسكك حديد روديسيا Rhodesia Railways African Employees' Association التي بدأ تكوينها لتلريجياً منذ إضراب عام ١٩٤٥ ، بحيث أصبحت من أقوى التنظيمات الأفريقية بالبلاد .

وقبيل إعلان « الاتحاد روديسيا ونياسالاند » أصبح زعيماً « للمؤتمر الوطني الأفريقي » ، وحاول جمع شمل جميع التنظيمات الأفريقية معاً في « ميثاق شعوب كل أفريقيا » All African Peoples Convention ، ولكنه فشل في ذلك . وفي ذلك الوقت كان نكومو شديد التأثير بجمعية « التسليح الخلق » ، وفي أبريل ١٩٥٢ دعاه سير جودفري هودجتر ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية عندئذ ، ليثلل الرأي العام الأفريقي في مؤتمر لندن الذي عقد لمناقشة المقترحات الخاصة بإقامة الاتحاد . وهناك عارض جميع المقترحات بشدة ، وعاد إلى بلاده لينظم الحملة ضد فرض الاتحاد وقيامه :

وفي أول انتخابات فيدرالية ، في عام ١٩٥٣ ، اشترك في المعركة الانتخابية ، ونافس مايك هوف على المقعد الأفريقي في مناطق المتابيلي ، بيد أن البيض الذين كانوا يشكلون أغلبية الناخبين اقترحوا ضده وأسقطوه :

وبعد أن أصبح قيام الاتحاد أمراً حتمياً ، تخلى عن مناصبه في السكك الحديدية ، وأصبح مديراً لإحدى شركات التأمين والدلالة في بولاوايو ، مع احتفاظه برئاسة « المؤتمر الوطني الأفريقي » ، برغم أن الحركة بأسرها قد فقدت قوتها الدافعة الأساسية ، ولم يبق نشيطاً من فروع المؤتمر غير فرع بولاوايو الذي كان يعمل تحت إشرافه . وفي سبتمبر ١٩٥٧ أمكن إحياء المؤتمر من جديد ، ويرجع ذلك أساساً إلى جهود جورج نياندورو (انظر ،

ص ٥٣٧) وروبرت تشيكريما ، واحتفظ نكومو بمنصب الرئيس العام :
وأخذ المؤتمر ينمو بسرعة كبيرة إلى أن أصبح رأس الحرية في مقاومة
الشعب للقوانين الاستعمارية المتعلقة بالأراضي :

وفي ديسمبر ١٩٥٨ سافر نكومو إلى أكرانتيل «المؤتمر الوطني الأفريقي»
في «المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية» ، حيث انتخب عضواً بلجته الدائمة .
ومن أكراسافر إلى القاهرة ، حيث علم أن حالة الطوارئ قد أعلنت في
بلاده في ٢٦ فبراير ١٩٥٩ ، وأنه قد قبض بمقتضاها على زعماء المؤتمر :
كذلك أصدر برلمان روديسيا الجنوبية ، في ١٥ مارس ١٩٥٩ ، «قانون التنظيمات
غير الشرعية» ، وعلى إثره حظر المؤتمر نفسه . وهكذا أصبح نكومو لما
يقرب من حامين متفياً في خارج بلاده . وفي خلال هذه الفترة قام بتنظيم
مكتب المؤتمر بلندن ، وطاق العالم محاولاً إثارة الرأي العام العالمي ضد
الظروف السائدة في بلاده :

وعندما تأسس «المؤتمر الديمقراطي الوطني» في أوائل عام ١٩٦٠ ،
بدلاً من الحزب المحظور ، أصبح نكومو مديراً للشئون الدولية والخارجية
بالحزب الجديد ، ورئيساً لمكتبه في لندن ، ثم انتخب رئيساً عاماً له في أكتوبر
١٩٦٠ . وعلى الرغم من أن خطر اعتقاله كان لا يزال قائماً ، فقلعاً إلى بلاده .
ثم عاد وسافر إلى لندن في ديسمبر ١٩٦٠ مندوباً عن «المؤتمر الديمقراطي» لحضور
«مؤتمر الاستعراض القيلدالي» و«المؤتمر الدستوري» لروديسيا الجنوبية .
وفي فبراير ١٩٦١ عقد في سولزبرى مؤتمر دستوري أسفر عن مقترحات
بتحسينات طفيفة بالنسبة للشعب الأفريقي . وقرر «المؤتمر الديمقراطي» عدم
التصويت ضد هذه المقترحات ، وأدى قراره هذا إلى إحداث انقسام
في صفوفه : بعد ذلك سافر نكومو إلى لندن في ١٧ فبراير حيث أعلن رفض
«المؤتمر الديمقراطي» لأية اتفاقية دستورية ، وذلك استجابة لمشاعر الأفريقيين
ومطالبهم :

وقد حظر «المؤتمر الديمقراطي» في عام ١٩٦١ ، وقام بدلاً منه في أوائل
عام ١٩٦٢ «الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي» (الزابو) تحت رئاسة

نكومو أيضاً . وقد حظر « الزاير » بدوره في سبتمبر ١٩٦٢ ، وهو الآن يعمل بصفة سرية . وقد شكل « الزاير » مؤخراً حائفاً مع « الحزب الوطني الأفريقي » لجنوب أفريقيا . ويقود هذا الحلف الآن الكفاح المسلح ضد الحكومة العنصرية البيضاء بروديسيا الجنوبية ، وبدأت قوات الحلف أول هجوم مسلح لها في ١٣ أغسطس ١٩٦٧ .

وقد كوّن نكومو في عام ١٩٦٢ حكومة وطنية بالمنفى في تنجانيقا . وتمكنت حكومة روديسيا الجنوبية من القبض عليه مرة أخرى في عام ١٩٦٤ ، وهو ما زال رهن الاعتقال إلى الآن . وفي أثناء زيارة هارولد ويلسون ، رئيس وزراء بريطانيا ، لروديسيا الجنوبية ، بعد إعلان استقلالها من جانب واحد ، نقلته حكومة إرانبسميث من سجنه لمقابلة ويلسون وإجراء محادثات معه .

ويتمتع نكومو بشخصية قوية مهيبة ، ولديه قدرة كبيرة على التوفيق بين الأعضاء المتنازعين في داخل حزبه . وقد عرف عنه الاعتدال في بداية حياته السياسية ، حتى أن كثيراً من الزعماء الأفريقيين الراديكاليين كانوا لا يثقون فيه . بيد أن تصلب البيض وفتائنهم ، ومنطق تكريسهم كل حياته لخدمة شعبه ، قد صنعت منه مقاتلاً يترايد حثفاً ونضالاً وتشدداً .

✽ عبد الله دياللو : (١٩١٧ -) ، من زعماء الطبقة العاملة الأفريقية ، وسكرتير عام « مؤتمر الشعوب الأفريقية » ، ورئيس لجنة التنظيم « مؤتمر تضامن القارات الثلاث » .

من أبناء غينيا ، ويسمى إلى قبائل الفولاني Fulani . وقد تلقى تعليمه بمدرسة وليم پوتني بذكاء ، وحصل على دبلوم في العلوم الإدارية في عام ١٩٣٧ . تلقى تدويماً على أعمال البريد بذكاء ، وعمل في مصلحة البريد في نياكو بالسودان الفرنسي (مالي فيما بعد) ، وفي أكتوبر ١٩٤٥ أصبح سكرتيراً « لثقافة عمال البريد والتلغراف والتليفون » (Post, Telegraph and Telephone) P.T.T. بالسودان الفرنسي . ونشط بعد ذلك في تكوين حركة

تقاية قوية بمساعدة «الاتحاد العام للعمال الفرنسيين» (Confédération Générale du Travail) C.G.T. الخاضع «للحزب الشيوعي الفرنسي». ثم أصبح على التوالي سكرتيراً «الاتحاد العمال السوداني» Soudan T.U.C. ، وسكرتيراً «للجنة التقاية لأفريقيا الغربية الفرنسية وتوجولاند». وفي عام ١٩٤٩ أصبح نائباً لرئيس «الاتحاد العالمي لنقابات العمال» (World Federation of Trade Unions) W.F.T.U. الذي يسانده الشيوعيون . :

وعندما قامت أغلبية الاتحادات العمالية الأفريقية ، بناء على مبادرة من الرئيس سيكوتوري ورئيس الاتحادات العمالية الأفريقية الخاضعة «للالاتحاد العام للعمال الفرنسيين» ، بقطع صلاتها الدولية لتشكيل «الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء» (Union Général des Travailleurs d'Afrique Noire) U.G.T.A.N. ، عارض ديا لوهذه الخطوة في أول الأمر، ولكنه عاد فعدل عن معارضته ، وأصبح في عام ١٩٥٧ عضواً في لجنة التوجيه بالاتحاد . وقد عين ديا لئو وزيراً للعمل في أول حكومة أفريقية بالسودان الفرنسي ، وقام بحملة كبيرة دعا فيها إلى التصويت بـ « لا » في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ ، وعندما صوتت أغلبية شعب السودان الفرنسي بـ « نعم » استقال من منصبه وعاد إلى غينيا ، البلد الوحيد في المجموعة الفرنسية الذي صوت بـ « لا » . وعندما أقيم اتحاد غانا - غينيا أصبح وزير غينيا المقيم في غانا .

وفي أعقاب أول مؤتمر «للمنظمة الوحدة الأفريقية» ، الذي عقد في أكرا في الفترة ١٥ - ٢٢ أبريل ١٩٥٨ ، عقد المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية (انظر، ص ٤٦٨) بأكرا أيضاً في ديسمبر ١٩٥٨ ، وانتخب ديا لوسكرتيراً عاماً له . وسافر ديا لئو بعد ذلك كثيراً في أفريقيا ، وعمل سفيراً متجولاً لبلاده ، ومبعوثاً شخصياً للرئيس سيكوتوري . وقد ترأس ديا لئو المؤتمر الثاني للشعوب الأفريقية ، الذي عقد في تونس في يناير ١٩٦٠ . ودعا ديا لئو بوصفه من الدعاة المتحمسين للجامعة الأفريقية، إلى تكوين «اتحاد عام لعمال كل أفريقيا» Afi-African Trade Union Federation ، متحرراً من الارتباط

بكل من «الاتحاد اللوى لتقابات العمال» ، الذى يسانده الغرب ، و «الاتحاد العالمى لتقابات العمال» الذى يسانده الشيوعيون .

وبعد اغتيال المهدي بن بركة حل ديالو محله فى رئاسة لجنة التنظيم
و المؤتمر تضامن القارات الثلاث :

* رونالد ميشيل سيجال : (١٩٣٢ -) ، صحفى وكاتب وناشر من جنوب أفريقيا ، يعيش الآن فى المنفى . ولد بمدينة الكاب ، وقطع شوطاً كبيراً من التعليم بجنوب أفريقيا وفى الخارج ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة فرجينيا ، وعاد إلى جنوب أفريقيا مع بداية عام ١٩٥٦ ، حيث أصدر مجلة ساوث افريكا ، وهى مجلة دولية ربع سنوية تعالج مشكلات أفريقيا للصاعدة ، وتمثل جبهة ثقافية عريضة ضد الحكم العنصرى بجنوب أفريقيا . وقد تعرضت المجلة لحملة عنيفة من جانب المسئولين والصحافة منذ أعدادها الأولى .

وقد قام سيجال فى خلال عامى ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ بإلقاء المحاضرات فى الولايات المتحدة ، ثم عاد إلى جنوب أفريقيا ليشارك فى الحملات التى كانت تنظم ضد التفرقة العنصرية . وفى أبريل ١٩٥٩ أصدر نداءً إلى كل العناصر فى جنوب أفريقيا تأييداً للمقاطعة الاقتصادية التى نظمها «المؤتمر الوطنى الأفريقى» ضد المنتجات الحكومية . وفى بداية عام ١٩٦٠ صدر له فى بريطانيا وجنوب أفريقيا فى وقت واحد كتابه المشهور The Tokoloshe ، وهو زاخر بالمهجاء السياسى الساخر المرير ، فلم تكف تمضى بضعة شهور على صدوره حتى سحب جواز سفره ليمنع من إلقاء محاضرات أخرى فى الخارج ، ثم حظر عليه الاشتراك فى أية اجتماعات فى جنوب أفريقيا أو أفريقيا الجنوبية الغربية لمدة خمس سنوات ، بحجة المقالات التى نشرها فى ساوث افريكا تأييداً للمقاطعة . وفى خلال ذلك تلقى هو وعدد من أفراد عائلته تهديداً من عصابة إرهابية تسمى نفسها «كوكلو كس كلان Ku Klux Klan» باختطافهم أو قتلهم أو إلحاق الأذى بهم : وفى ٢٨ مارس ١٩٦٠ تولى تهريب

أوليفر تامبو ، نائب الرئيس العام «المؤتمر الوطني الأفريقي» ، إلى خارج البلاد :
وفي أعقاب إعلان حالة الطوارئ ، بعد ملبحة شاريڤيل Sharpville
وحملة المؤتمر ، علم أن الشرطة تبحث عنه ، ففر من البلاد بمساعدة أوراڤي
أعدتها له الحكومة الهندية ، ووصل إلى بلانتاير Blantyre عاصمة ملاوي
حيث التقى بأوليفر تامبو ودكتور يوسف دادو أحد زعماء «المؤتمر الهندي
لجنوب أفريقيا» ، وصحبهما إلى تنزانيا ، ومن هناك سافروا إلى بريطانيا ،
حيث أصدر هناك كتاب South Africa in Exile . وقد صبر له بعد ذلك
political Africa في عام ١٩٦١ ، و African Profiles في عام ١٩٦٢ .
ويعد هذان الكتابان من المراجع الحبوية للحياة السياسية في القارة الأفريقية ،
وكانا عوناً كبيراً لي في إعداد كثير من المواد التي أضفتها إلى هذا الكتاب :

ولإي جانب التأليف اشغل سيجال في الخارج بإلقاء المحاضرات عن الأحوال
السياسية في جنوب أفريقيا ، وبالإشتراك في الحملات التي تنظم للدعوة
إلى توقيع العقوبات ضد الحكومة العنصرية في بلاده . وفي عام ١٩٦١ رأس
هيئة تحرير مكتبة « بنجوين » الأفريقية التي أصدرت عدداً من الدراسات
الأفريقية الهامة . وتولى في ٦ - ١٩٦١ سكرتارية « رابطة الحرية لجنوب
أفريقيا » South African Freedom Association . وفي عام ١٩٦٤
رأس « المؤتمر الدولي للعقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا » ، وفي
١٩٦٦ رأس « المؤتمر الدولي لأفريقيا الجنوبية الغربية » .

* مؤسس م.م. كوتاني : (١٩٠٥ -) ، السكرتير العام السابق والحزب
الشيوعي ، بجنوب أفريقيا وأمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي» لجنوب أفريقيا .
نشأ بإقليم الترنسفال ، وتعلم في مدرسة القرية ، ثم في مدرسة ليلية ،
ثم أكمل تثقيف نفسه بمجهده شخصي . وقد عمل في مطلع حياته بأحد مراكز
الرحى ، ثم لدى زارع أبيض : كما عمل مساعد مصور وعامل متاجم ،
واشتغل بعد ذلك في أحد الهندسات ، ثم في محل للحلوى . وفي عام ١٩٢٨
انضم إلى « اتحاد الخبازين الأفريقيين » ، وفي عام ١٩٢٩ انتخب نائباً لرئيس

«اتحاد نقابات العمال غرب الأوربيين بجنوب أفريقيا» . وفي عام ١٩٢٧ انضم إلى «المؤتمر الوطني الأفريقي» ، وفي نهاية عام ١٩٢٨ إلى «الحزب الشيوعي بجنوب أفريقيا» ، مما يوضح أن الجمع بين عضوية التنظيمين كان جائزاً ، وأن المؤتمر كان يضم الشيوعيين بين صفوفه .

وقد انتخب كوتاني سكرتيراً عاماً «للحزب الشيوعي» في عام ١٩٣٩ ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن حظر الحزب في عام ١٩٥٠ . وفي عام ١٩٤٥ انتخب كوتاني عضواً في اللجنة التنفيذية القومية «للمؤتمر الوطني الأفريقي» : وقد ألقى القبض عليه في عام ١٩٤٦ ، بعد إضراب عمال المناجم الأفريقيين في وتوتوتزيراند . وفي عام ١٩٥٢ حظر عليه الاشتراك في جميع الاجتماعات ، والانضمام إلى عدد كبير من التظاهرات ، وذلك بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » Suppression of Communism ، كما أرغم على الاستقالة من عضوية اللجنة التنفيذية القومية «للمؤتمر الوطني الأفريقي» .

وقرب نهاية هذا العام أعلن تحديه لهذا الحظر ، واشترك في حملة التحدي التي نظمها كل من «المؤتمر الوطني الأفريقي» و «المؤتمر الهندي بجنوب أفريقيا» ضد القوانين العنصرية ، وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر لاشتراكه في هذه الحملة . وفي عام ١٩٥٥ حضر مؤتمر بانلونج كواقب نيابة عن «المؤتمر الوطني الأفريقي» ، ثم قام قبل عودته بجنوب أفريقيا بزيارة الهند ومنغافورة ومصر وتايلاند وبريطانيا وپولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والصين . وفي عام ١٩٥٦ كان ضمن المقبوض عليهم بتهمة «الخيانة العظمى» ، ثم أُلقي القبض عليه مرة أخرى في عام ١٩٦٠ في ظل حالة الطوارئ . ويشغل كوتاني في الفترة الأخيرة منصب أمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي» . وهو يعيش الآن في المنفى ، وشهد في يولي ١٩٦٧ حفل تأبين الرئيس لوتولي بدار السلام ببنترانيا .

✽ جان كريستيان سمفيس : (١٨٧٠ - ١٩٥٠) ، رجل دولة وقائد عسكري في جنوب أفريقيا . بدأ نشاطه السياسي في عام ١٨٩٥ . واشترك

في حرب البوير ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، وتولى قيادة قوات البوير مع كروجر وبوثا وهرتزوج . وقد هزمت قوات البوير أمام البريطانيين وامتسملت لهم ، ولكن بعد أن وصلوا بالحكم الذاتي في ظل البريطانيين .

وفي عام ١٩٠٤ أخذ يدعو مع بوثا إلى إيجاد تنظيم سياسي مفتوح لكل من البوير والبريطانيين . وفي عام ١٩٠٧ دعا إلى اتحاد مستعمرات جنوب أفريقيا ، وقد أنجز هذا الاتحاد بالفعل في عام ١٩١٠ ، وكان سمطس أحد واضعي قانون الاتحاد South African Act . وفي عام ١٩١١ أسس مع هرتزج وبوثا «حزب جنوب أفريقيا» South African Party في بلومفنتين Bloemfontein . وعند نهاية عام ١٩١٢ حدثت أزمة كبيرة في داخل الحزب ، عرفت بأزمة هرتزج ، وانتهت بتكوين حزبين سياسيين رئيسيين : «الحزب المتحد» United Party بزعامة سمطس وبوثا ، ودعا إلى التعاون بين البوير والبريطانيين «والحزب القومي» Nationalist Party الذي طالب بأن تكون السيطرة في أيدي البوير .

وقد لعب سمطس دورا كبيرا في أثناء الحرب العالمية الأولى في انتزاع أفريقيا الجنوبية الغربية من الألمان . وكان أول من دعا في مؤتمر الحرب الإمبراطوري ، الذي عقد في لندن في عام ١٩١٧ ، إلى فكرة الكومنولث البريطاني ، كما عين عضوا بوزارة الحرب البريطانية ، وعمل مع لورد ألبي في فلسطين في فبراير ١٩١٨ . وقد عاد إلى جنوب أفريقيا بعد الحرب ، حيث أصبح رئيسا للوزراء خلفا لبوثا . وقد خف نشاطه السياسي في الفترة ٢٤ - ١٩٣٣ ، حيث تفرغ للأسفار والتأليف ولقاء المحاضرات . وفي عام ١٩٣٣ عين وزيرا للعدل في حكومة ائتلافية يرأسها هرتزج ، وهي الحكومة التي عرفت بنظام هرتزج - سمطس (٣-١٩٣٩) . وقد ظل سمطس في منصبه هذا إلى أن أعلنت الحرب العالمية الثانية . وكان من رأى هرتزج الوقوف على الحياد ، على حين دعا سمطس إلى الانحياز الكامل إلى جانب الحلفاء ، وقد انتصر رأيه وأصبح رئيسا للوزراء من جديد ، ولعب سمطس دورا هاما في هذه الحرب . وبعد الحرب اشتد الصراع بين جناح سمطس الذي ينادى بسياسة عنصرية أقل جموحا ونظرفا ، وبين الجناح الذي يمثل «الحزب

القومي، الشديد التمسك برئاسة مالان. وانتهى هذا الصراع بسقوط جناح سمطس في انتخابات عام ١٩٤٨، وانتصار جناح مالان، وأصبحت «الآبار شهيد» حجر الزاوية في سياسة جنوب أفريقيا. وقد اعتزل سمطس زعامة حزبه في يونيو ١٩٥٠، وتوفي في إيرين Irene ، بالقرب من پريتوريا ، في ١١ سبتمبر ١٩٥٠ .

* تينوسون ماكيبوانى : (١٩٣٣ -) من عائلة لعبت دورا هاما في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا ، فهو ابن أخ دكتور چابافو من الزعماء السياسيين الأفريقيين الأوائل ، وحفيد ا. ماكيبوانى مؤسس ورئيس «رابطة التعليم الأفريقى» التى تأسست فى عام ١٨٨٢ . وقد انضم تينوسون فى عام ١٩٥٠ إلى «عصبة شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى» . وفى عام ١٩٥٢ سافر إلى المناطق الريفية للدعوة إلى حملة التحلى التى تمت بالتعاون بين المؤتمر الوطنى الأفريقى ، والمؤتمر الهنلى لجنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٥٥ أصبح مراسلا لـ «نيجو ايدج الأسبوعية» التى تصدر فى مدينة الكاب ، التى كانت تؤيد «المؤتمر الوطنى الأفريقى» . وقد ألقى القبض عليه فى عام ١٩٥٦ بتهمة «الحياة العظمى» ، ولو أن التهمة سمحت فيما بعد .

وفى مطلع عام ١٩٥٩ غادر جنوب أفريقيا إلى القاهرة دون جواز سفر لحضور مؤتمر شباب آسيا وأفريقيا نيابة عن «المؤتمر الوطنى الأفريقى» . ومن القاهرة سافر إلى لندن حيث أصبح مشرفا على حملة المقاطعة التى كانت تدعو المستهلك البريطانى إلى مقاطعة البضائع المصنوعة فى جنوب أفريقيا ، ثم تولى بعد ذلك الإشراف على الحركة التى تلتها ، وهى الحركة البريطانية المعادية للأبارتهد . وفى يناير ١٩٦٠ انتخب عضوا فى اللجنة التوجيهية «للمؤتمر الشعوب الأفريقية» . وفى يونيو ١٩٦١ انضم إلى «الجبهة المتحدة لجنوب أفريقيا» التى تكونت من المؤتمرات الثلاثة بجنوب أفريقيا و«الاتحاد الوطنى لأفريقيا الجنوبية الغربية» ، وذلك لتنظيم النضال عند التفرقة العنصرية ، ثم ألحق بمكتب الجبهة فى أكرا ، ومكث ذلك من أن يقوم بجولات واسعة فى أرجاء القارة .

✽ **أوردون ادجار تشيروا :** (١٩٩ -) ، المستشار القانوني والحزب مؤتمر مالواي . تلقى تعليمه في مدارس وكليات جنوب أفريقيا حيث تخرج في عام ١٩٥٠ . ثم أصبح محاضرا في التربية بكلية دوماشي لتدريب المعلمين بنياسالاند . وكان تشيروا عضوا في «المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند» ، ولكنه كان سائخا على قيادة المؤتمر وسياساته ، ولذا كان أحد مؤسسي «الرابطة التقدمية» Progressive Association ، ولكنه سرعان ما ترك الرابطة وعاد إلى المؤتمر .

وفي عام ١٩٥٥ استقال تشيروا من خلية الحكومة ، وسافر إلى لندن لاستكمال دراسته ، وعاد إلى بلاده في عام ١٩٥٨ ، وأصبح مستشارا قانونيا للمؤتمر . وفي ٦ مارس ١٩٥٩ قبض عليه بمقتضى قانون الطوارئ ، ولكن أفرج عنه في شهر أغسطس ، حيث بدأ في سبتمبر من العام نفسه يدعو مختلف المجموعات إلى البدء في تكوين حزب جديد يحل محل الحزب المحظور («المؤتمر الوطني الأفريقي») ، وأسفرت جهوده عن تكوين «حزب مؤتمر مالواي» . وبعد أن انتهى من تكوين الحزب لفضان المطالبة بالإفراج عن المعتقلين ، وبعد أن أصبح رئيسا مؤقتا لهذا الحزب لحين الإفراج عن دكتور هستنجز باندا ، غادر بلاده إلى لندن ليتحدث إلى الرأي العام البريطاني ، وليعلن أن مالواي ستقاطع لجنة مونكتون التي شكلت للدراسة واتحاد روديسيا ونياسالاند ، وتقدم توصيات للمؤتمر الاستعراض الدستوري ، إلا إذا كانت اللجنة قادرة ومستعدة ، لمناقشة إنهاء الاتحاد وانفصال نياسالاند .

وقد استقال تشيروا من رئاسة الحزب بمجرد الإفراج عن دكتور باندا ، وأصبح مستشارا قانونيا للحزب وعضوا في لجنته المركزية التنفيذية .

✽ **دكتور جولوس جيكونيو كيانو :** (١٩٢٦ -) ، وزير التجارة والصناعة السابق في كينيا . وهو ابن تاجر من الكيكويو . وقد تلقى تعليمه محليا ، ثم واصل تعليمه في كلية ماكيري بأوغندا . وفي عام ١٩٤٨ غادر

كينيا ليواصل تعليمه في الولايات المتحدة، حيث حصل في عام ١٩٥٢ على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية أنطونيو بأوهيو ، ثم واصل دراساته في جامعة كاليفورنيا ، حيث حصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية في عام ١٩٥٦ . وعاد في العام نفسه إلى كينيا حيث أصبح أول محاضر أفريقي في الكلية الفنية الملكية ، وكان يقوم بتدريس الاقتصاد والقانون الدستوري . وبرغم أن دكتور كيانو كان بعيداً عن السياسة من الناحية الرسمية، كان يقدم في مارس ١٩٥٧ نصائح ذات قيمة كبيرة إلى الأعضاء الأفريقيين الثمانية الأول الذين انتخبوا للمجلس التشريعي Kenya Legislative Council . وعندما طبق دستور جديد في عام ١٩٥٨ ، وتقرر إعطاء الأفريقيين ستة مقاعد متتجة أخرى في المجلس، قرر كيانو الاشتراك في الانتخابات عن الإقليم الأوسط الجنوبي ضد إليود ماثو، الذي كان أول الأعضاء الأفريقيين المعيّنين بالمجلس ، مقررأ أنه أراد بذلك دخول مجال السياسة بصفة خاصة لمنهضة الوضع المزرى للتعليم الأفريقي في كينيا ، وتعمد بتأييد الأعضاء الأفريقيين الثمانية في معارضتهم للدستور الجديد .

وقد استفاد كيانو ، بالتعاون مع توم مبيوا ، من صلاته الكثيرة بالخارج لإيجاد برنامج خاص للمنع الدرامية للطلبة من أبناء كينيا في الولايات المتحدة . وعند نهاية عام ١٩٥٨ اشترك في الحملة من أجل الإفراج عن جومو كينييانا . وكان ذلك هو محور خطابه في المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، لما كان من بين مؤسسي «حركة استقلال كينيا» . وعلى الرغم من أنه لم يكن له دور كبير في المناورات العقائدية أسفرت عن تكوين حزبي «الكانو» و«الكادو» ، انضم في نهاية الأمر بحزم إلى «الكانو» ، وأصبح منذ ذلك الوقت عضواً نشيطاً به . وفي يناير أوفد إلى المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن، حيث وضع الدستور الجديد الذي ضمن للأفريقيين الأغلبية في المجلس التشريعي ، وتقرر لإجراء الانتخابات في عام ١٩٦١ . وفي مارس ١٩٦٠ ، عند عودته إلى كينيا ، عرضت ثلاثة مناصب وزارية على الأعضاء الأفريقيين المنتخبين ، وقبل منصب وزير التجارة والصناعة .

وفي انتخابات فبراير ١٩٦١ انتخب عضواً بالمجلس التشريعي عن دائرة فورت هول Fort Hall . بيد أنه استقال من الوزارة ، رافضاً الاشتراك فيها لحين الافراج عن كينياتا ، ثم عاد إلى الوزارة بعد الإفراج عنه. وهو يتميز بالذكاء وبعد النظر ، ويغلب عليه طابع المثقفين أكثر من طابع السياسيين .

❖ فيليكس - دولان مومي : كان من زعماء حركة التحرر الوطني في الكامرون الفرنسي . وقد انتقلت إليه ، بعد وفاة روبين أوم نيوب في عام ١٩٥٨ ، زعامة واتحاد شعوب الكامرون . في ذلك الوقت كان فرع الاتحاد شعوب الكامرون في منطقة باميليكي Bamileké ما زال نشيطاً ، فسيطر عليه مومي ، وواصل القتال ضد القوات الفرنسية ، بعد أن استطاعت هذه القوات مطاردة نيوب وتعقبه داخل غابات ساناجا - ماريم Sanaga-Maritime ، ثم اغتياله في يوم ١٣ سبتمبر ١٩٥٨ .

وقد منحت فرنسا الكامرون الشرقي استقلالاً ذاتياً في ١٦ أغسطس ١٩٥٨ . وفي أول يناير ١٩٦٠ منحه استقلالاً صورياً ، وضمته إلى المجموعة الفرنسية ، دون أن تعهد لذلك بإجراء انتخابات يختار فيها الشعب من سيتولون السلطة باسمه أو يؤلفون مجالسه النيابية . لذا نادى « اتحاد شعوب الكامرون » ، بزعامة مومي ، بالثورة العامة يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٥٩ ، وتحول الاتحاد إلى جيش تحرير شعبي تحت اسم « جيش التحرير الوطني » .

ومن بعد نيوب أخذت السلطات الفرنسية تتعقب مومي ببلوره ، إلى أن تمكنت منه في حفل تكريم كان قد أقيم له في جنيف ، إذ عمدت عصا به « اليد الحمراء » ، وهي منظمة إرهابية يمينية فرنسية ، إلى دس السم في طعامه ، فمات بعد قليل في مستشفى بلدية جنيف صباح يوم ٣ نوفمبر ١٩٦٠ . ومن بعده انتقلت رئاسة الاتحاد إلى ارست وانلى وابيل كنتجي ، الذي ضعف الاتحاد كثيراً تحت رئاسته :

وقد استنكرت اللجنة التنفيذية والمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية في اجتماعها في بيروت ، في الفترة ٩ - ١٣ نوفمبر ١٩٦٠ ، الأعمال الإجرامية

التي يقوم بها الاستعماريون الفرنسيون وحلفاؤهم ضد شعب الكمرون
الباسل ، ولاسيا الجريمة البشعة ، جريمة مقتل فيلكس - رولان مومي ،
رئيس « اتحاد شعوب الكمرون » ، وطالبت اللجنة التنفيذية للحكومة
المويسرية ، بتوقيع عقوبات عاجلة رادعة على جميع مذبهي ومركبي
هذه الجريمة التي ارتكبت بجن في بلد يزعم أنه يتخذ موقف الحياد :

✽ جابريل ماري داربوسيه : (١٩٠٨ -) ولد بمدينة بنجي ،
وكان أبوه هنري داربوسيه إدارياً استعمارياً فرنسياً بارزاً ، وأمه سودانية .
وقد تلقى تعليمه في فرنسا ، حيث تخصص كحام ، ثم تخرج كإداري من المدرسة
الوطنية لفرنسا فيما وراء البحار . وعمل في الإدارة في أفريقيا الفرنسية ،
وحقق شهرة كبيرة فيها . وانتخب في عام ١٩٤٥ للجمعية التأسيسية الفرنسية
باعتباره أحد النواب عن أفريقيا الاستوائية الفرنسية . وارتبط في أثناء وجوده
بالجمعية « بالحزب الشيوعي الفرنسي » :

وكان داربوسيه ضمن منظمي مؤتمر باماكو في أكتوبر ١٩٤٦ ، الذي شكل
« التجمع الديمقراطي الأفريقي » ، وأصبح داربوسيه أحد نواب رئيس التجمع .
وكان من رأيه أن يصبح التجمع « الأداة التي لا تثنين في تنظيم الجماهير الأفريقية
في نضالها ضد الاستعمار والإمبريالية » . وفي عام ١٩٤٩ أصبح سكرتيراً
عاماً للتجمع ، وعهد إليه بمسئولية تنظيمه على نطاق أفريقيا الفرنسية .
وفي الوقت نفسه أصبح مديراً لجريدة التجمع : ريفي Revell . وقد أعيد
انتخاب داربوسيه للجمعية الوطنية الفرنسية ، بيد أنه أصبح في عام ١٩٤٧
ممثلاً لساحل العاج في « المجلس الأعلى للاتحاد الفرنسي » ، وعمل في الفترة
٤٧ - ١٩٥٠ كنائب رئيس له .

وفي عامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ شن التجمع بالتعاون مع الحزب الشيوعي الفرنسي ،
وبخاصة في ساحل العاج ، حملة إثارة قمعتها الإدارة الفرنسية بوحشية بالغة ،
ونتيجة لذلك بدأ التجمع يفقد شعبيته . وفي أكتوبر ١٩٥٠ أعلن بوانييه ،
رئيس التجمع ، أن الحركة قد قطعت صلاتها « بالحزب الشيوعي الفرنسي » .

إلا أن داربوسيه ، كماركسي مؤمن ، جنباً إلى جنب مع زعماء التجمع الشبان الأكثر راديكالية ، في الكمرون الفرنسي والنيجر والسنغال ، عارضوا هذا القرار بشدة . وفصل داربوسيه من منصبه كمسكرتير عام للتجمع ، بيد أنه في عام ١٩٥٢ تحلى هذا القرار في مراسلات مريرة تبودلت بينه وبين بوانيه ، فصل بعدها من عضوية التجمع .

وظل داربوسيه عدة سنوات بعد ذلك يشتغل بالخمارة في السنغال ، بيد أنه تصالح مع بوانيه في عام ١٩٥٧ ، وانتخب عن النيجر عضواً بالمجلس الأعلى لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وأصبح نائباً لرئيس المجلس ، ثم رئيسه . وفي عام ١٩٥٩ ، مع تكوين اتحاد مالي للفيلاي ، بين مالي والسودان ، قطع صلته مرة أخرى بالتجمع . وعند انهيار الاتحاد في أغسطس ١٩٦٠ اختار داربوسيه أن يظل في السنغال ، حيث أصبح وزيراً للعدل وحاملاً للامتياز في الفترة ٦٠ - ١٩٦٢ ، ثم سفيراً للسنغال لدى فرنسا في الفترة ٣ - ١٩٦٤ . وعمل داربوسيه بعد ذلك لدى بعض هيئات الأمم المتحدة . وقد حصل على على الأوسمة التي تمنحها حكومة السنغال .

✽ الرئيس البرت جون لوتوي : (١٨٨٩ - ١٩٦٧) ، رئيس عام والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا . ولد بمزل بجروتفيل Groutville بناتال . وهو ابن مترجم كان يعمل لدى إحدى بعثات التبشير ، وابن شقيق الرئيس المنتخب لإحدى قبائل الزولو . وقد تلقى تعليمه لدى بعثة تبشيرية محلية ، ثم في كلية آدم ، وهي مدرسة ثانوية تابعة لبعثة تبشيرية أمريكية ، حيث تخصص في التدريس . وظل في كلية آدم يدرس تاريخ الزولو وآدابهم .

وعند وفاة عمه اتهم ستة رجال القبيلة الأكبر سناً أن يشغل منصب الرئاسة الشاغر . وتردد في قبول المنصب لمدة عامين عزوفاً منه عن العودة إلى العالم القبلي الضيق . ومع ذلك فإن دينه ، والولاء الذي يكنه لشعبه ، قد حملاه في نهاية الأمر على القبول . ولمدة سبعة عشر عاماً ظل يحكم في جروتفيل ، يرأس المجالس ، ويعيد النظام إلى حقول القصب ، ويزيد المحصول ،

ويسمى المنازعات ، ويحصل الغرامات ، وينفذ القوانين . وبينما كان يغيب
في صبر وأناة روح قبيلته المضغضة ، كان يقوى صلته بالمسيحية المنظمة .
وفي عام ١٩٣٨ سافر إلى الهند مندوباً عن المجلس المسيحي إلى المجلس التبشيري
الدولي ، وفي عام ١٩٣٨ ذهب إلى الولايات المتحدة لحضور المؤتمر التبشيري
لأمريكا الشمالية ، وفي جنوب أفريقيا عمل رئيساً للكنائس الملية التابعة للمكتب
الأمريكي ، ورئيساً لمؤتمر التبشير بناتال ، وعضواً تنفيذياً بالمجلس المسيحي
لجنوب أفريقيا .

بيد أن حركة المقاومة السياسية للشعب الأفريقي كان من شأنها أن تغمر عالمه القليل :
فبعد سنوات قليلة من العمل في مخلف بلجان العلاقات العنصرية انضم لوتولى
في عام ١٩٤٦ إلى « مجلس ممثلي الأهالي » Native Representatives Council .
كما انضم في العام نفسه إلى المؤتمر الوطني الأفريقي ، ووصل سريعاً إلى رئاسة
فرع ناتال الإقليمي . وفي عام ١٩٥٢ شن « المؤتمر الوطني الأفريقي »
والمؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا حملة العصيان ، كما نظما خرق ستة قوانين
عنصرية مختارة احتجاجاً على سياسة التفرقة العنصرية . وقد قدم لوتولى تأييد
علنيًا لهذه الحملة وشجع شعبه على الاشتراك فيها .

ولوتولى كمؤمن متحمس بالمقاومة السلبية غير العنيفة ، كان يشعر بأن على
المسيحيين ألا يطيعوا القوانين التي تعتدى على كرامتهم الجوهرية ، وأنه
من الأفضل لهم أن يذهبوا إلى السجن عن أن يواجهوا العنف بالعنف .

وفي أكتوبر ١٩٥٢ استدعته السلطات إلى بريتوريا ، وطلبت إليه أن
يستقيل إما من المؤتمر أو من رئاسة قبيلته . ورفض لوتولى أن يفعل هذا أو ذاك ،
ف عزلته الحكومة من الرئاسة في نوفمبر ١٩٥٢ . وفي ديسمبر انتخب ليخلف
دكتور موروكا في منصب الرئيس العام والمؤتمر الوطني الأفريقي . وفي الوقت
نفسه حددت الحكومة إقامته في معزله لمدة سنتين . وحتما انتهت مدة تحليده
لإقامته طار إلى جوهانسبرج للاحتجاج على « مخطط لإزالة المناطق الغريبة » ،
الذي لقد الأفريقيون بمقتضاه ما تبقى لهم من حقوق التملك الحر للأرض
في جوهانسبرج ، فحددت السلطات إقامته ، ومنعت من الخطابة لمدة عامين

آخرين : وفي ديسمبر ١٩٥٦ كان ضمن من قبض عليهم بتهمة « الحياة العقلية » ، ولكن أفرج عنه بعد عام . وفي ٥ مايو ١٩٥٩ ، بعد رحلة خطابية في إقليم الكاب الغربي حيث خاطب اجتماعات جماهيرية شهدتها جموع غفيرة غير متوقعة من البيض ، نفي إلى قرينته ، ومنع من حضور الاجتماعات لمدة خمس سنوات بمقتضى « قانون مكافحة الشيوعية » . وفي ٢٦ مارس ١٩٦٠ ، بينما كان يدلي بأقواله في جوهانسبرج فيما يتعلق بقضية « الحياة » ، أحرق علانية تصريح المرور الخاص به ، ودعا إلى إعلان ٢٨ مارس « يوماً للمحاد الوطنى » على ضحايا شارپشيل الذين قتلهم رجال الشرطة يوم ٢١ مارس في خلال اجتماع للاحتجاج السلمى ، فاحتجز بمقتضى قانون الطوارئ التى أعلنت يوم ٣٠ مارس .

وعند بداية فبراير ١٩٦١ رشحه الأعضاء الاشتراكيون الديمقراطيون بالبرلمان السويلى للحصول على جائزة نوبل للسلام : وهو على غرار غاندى ، الذى كان لوتولى يعكس من وجوه كثيرة تأثيره على شعبه ، كان يؤمن بالمقاومة السلبية لا كتكتيك للمعارضة السياسية فقط ، وإنما أيضاً كقوة روحية في حد ذاتها . والحقيقة أن مكانته ونفوذه كانا إلى حد كبير قيداً على تحول لاحتجاجات الأفريقية الجماهيرية إلى انفجار منسق للعنف . وقد كان لوتولى ، بسبب ممارسته لهذا التقيد ، يتعرض لنقد متزايد من جانب بعض الراديكاليين الشبان في داخل المؤتمر نفسه ، بيد أن الاحترام الذى كان يحظى به صان مكانته للشخصية من التعرض لهجوم صريح . وهو كشخصية مهية الجايب على قدر كبير من الكرامة ، وذات قدرة بلاغية هائلة ، وتتمتع بأعظم قدر من ضبط النفس ، كان من نواح كثيرة زعيماً روحياً للأفريقيين في جنوب أفريقيا ، وكذلك رئيساً لحركتهم السياسية الرئيسية . وكان لوتولى يحب العيش وسط الناس ، ويتنزه عن الترفع والتعالى . وكان إلى جانب ترجمه لنضال شعبه ضد التفرقة العنصرية يعمل في مجالات أخرى كثيرة ، فقام بتوحيد كل زارعى قصب السكر في ناتال : وكانت له اهتماماته بالرياضة ، ولعب دوراً هاماً في « الرابطة الأفريقية لكرة القدم » Natal African Football

Association ، وكذلك في « الرابطة الأفريقية للمعلمين بناتال » Natal African Teacher's Association . ولم يكن لوتولى من صنف الزعماء الذين يعملون بمفردهم ، أو ينفردون باتخاذ القرارات ، بل كان شديد الإيمان بالحكمة الجماعية والديمقراطية الجماعية .

ومع ذلك يمكن القول إن سياسة عدم العنف التي كان يدعو إليها لوتولى لم تكن مبدأ جامداً . فعلى ضوء التغيرات التي عمت أفريقيا ، ومع اكتساح موجة الاستقلال لمعظم أجزاء القارة ، توصلت قيادة « المؤتمر الوطني الأفريقي » بالإجماع إلى أن الوقت قد حان لأن يضاف الكفاح المسلح إلى الأساليب التي كانت مستخدمة من قبل : وقد كان البدء في تكوين جيش التحرير أحد المنجزات العظيمة لعصر لوتولى . وقد حاولت الدعايات المغرضة أن تتال من مكانة لوتولى ، مدعية أن سياسته « السلمية » « المعتدلة » تتناقض مع نصالية زملائه . والحقيقة أن لوتولى كان على يقين بأن كل وسيلة ممكنة ينبغي استخدامها في النضال ضد التفرقة العنصرية ، سلمية كانت أم عنيفة .

ولنتقل بضع فقرات من محاضرة لوتولى في جامعة أوسلو في ديسمبر ١٩٦١ ، بمناسبة منحه جائزة نوبل :

« إن قارتنا في حالة ثورة ضد القهر . والسلام والثورة وجهان لعملة واحدة : فلا يمكن أن يكون هناك سلام إلى أن يطاح بقوى القهر والظلم . »

« إن هذا الهدف تسعى إليه الملايين من شعبنا بحماسة ثورية ، عن طريق الكتب والمطبوعات والهيئات التمثيلية والمظاهرات . وفي بعض الأماكن تحمل القوة المسلحة التي تستثيرها قسوة الحكم الأبيض الأمل الوحيد للسلام في أفريقيا . وبصرف النظر عن الوسائل التي استُخدمت ، كانت كل الجهود موجهة لإنهاء الحكم الأجنبي والغريب والقهر العنصري . »

وعلى الرغم مما كان بين لوتولى والشيوعيين من خلافات في الرأي والعقيدة ، كان لوتولى شديد الصلابة في الدفاع عن حقهم في أن يخدموا بلادهم في داخل

الجبهة المتحدة التي تضم كل الحيين للحرية، وهي «تحالف المؤتمر» (انظر، مادة: مؤتمر الشعب، ص ٥٩٠). كما كان يتمسك بموقفه هذا بأشد حزم ممكن برغم الضغوط البالغة، سواء من جانب أعدائه أو في داخل تنظيمه. وقد صمد مع بقية أعضاء المؤتمر في وجه الضغوط التي مارستها الدولة على المتهمين في قضايا الحياة العظمى « لحملهم على تلميح وجه الشيوعية. وكان لوتولى يقر أيضاً بالمساهمة الفريدة التي قدمها الشيوعيون لختلف أجهزة « المؤتمر الوطني الأفريقي، والحركة الوطنية في جنوب أفريقيا. كتب في الحريدة الهندية انديان اوبنيون التي تصدر في ناغال يقول :

« يبدو أن الناس يتزعجون من وجود ما يسمى جناحاً عمينياً ، وآخر وسطاً، وثالثاً يسارياً ، في داخل المؤتمر. إن ذلك بالنسبة لي علامة صحية ...»

وفي يوم ٢١ يولية ١٩٦٧ ، عندما كان الرئيس لوتولى يسير فوق كوبري للسكك الحديدية ، عبر نهر بالقرب من منزله ، صدمه قطار من الخلف ، فنقل إلى مستشفى قريب حيث توفي هناك . ولاشك أن مسئولية هذا الحادث تقع على عاتق السلطات : فقد ضعف سمع الرئيس وبصره في الفترة الأخيرة، ولم تكن العناية الصحية متاحة له في منزله القبل بجزء تقيل ، الذي كانت إقامته محددة فيه . وقد تلكأت السلطات في السماح بإجراء عملية جراحية له في دربان على بعد أربعين كيلو متراً من منزله .

وقد كان لوفاته صدى حزين عميق في العالم أجمع . فنكست الأعلام في تنزانيا ، ووقف أعضاء الجمعية الوطنية في كينيا دقيقتين حداداً . وأقيم قداس جنازتي على روحه في دار السلام ، شهدته زعماء الحزب والحكومة ، وكذلك أعضاء الهيئات الدبلوماسية ومئات المواطنين في تنزانيا . وأعقب القداس اجتماع تحدث فيه ا. ماشا عن حزب «التانوا» ، ودكتور موندلاني الزعيم الراحل «لجبهة تحرير موزمبيق» ، وم. كوتاني أمين صندوق «المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا». كذلك أقيم قداس لتأبينه في كاتدرائية سانت پول في لندن ، كما أقامت هيئات سياسية كثيرة حفلات لتأبينه . وقد تقاطرت على مكاتب

المؤتمر الوطني الأفريقي بقرقيات التعاضد من مثات الزعماء ورؤساء الدول في العالم. وقد كان الحزب الشيوعي محبوب أفريقيا في مقدمة الهيئات السياسية التي أحست بالخسارة الفادحة التي لحقت بالحركة الوطنية في جنوب أفريقيا بموته. وجاء في رسالة التعزية التي بعث بها الحزب إلى المؤتمر الوطني الأفريقي: «إنها للأسفة لشعبنا أن لوتولى لم يعيش إلى أن يشغل المكان الذي كان مؤهلاً له في نمو واقتدار، مكان أول رئيس لدولة جنوب أفريقيا الحرة.»

مبييو ميتروكووانانجي: (١٩٠٧ -)، ولد في كيانبو بالقرب من نيروبي. وهو الابن الأكبر للرئيس كوانانجي، أكثر زعماء الكيكويو مهابة واحتراماً. وقد تلقى تعليمه محلياً في مدرسة باكستون في ممبسة، وفي مدرسة Alliance High School بأراضي الكيكويو. وفي الفترة ٢٧-١٩٣٦ درس بالولايات المتحدة، وتخرج من معهد هامبتون بجامعة كولومبيا، حيث درس علم الاجتماع والعلوم السياسية. وذهب إلى بريطانيا في عام ١٩٣٦ حيث تلقى دراسات عليا في علم الاجتماع بكلية سانت جون بجامعة كمبريدج. وكان كوانانجي وثيق الصلة بهجومو كينيياتا، منذ أن تعرف به في عام ١٩٢٦. وقد حضرا معاً دورة ثقافية في «الأندروبولوجيا الاجتماعية» تحت إشراف الأستاذ ماليتوفسكي بمدرسة لندن لعلم الاقتصاد. وقد عاد إلى بلاده في عام ١٩٣٩، حيث أسس «كلية المعلمين بكينيا» لتوفير المعلمين للمدارس المستقلة التي سمحت السلطات للكيكويو بإنشائها. وكان كوانانجي أحد مؤسسي الاتحاد الأفريقي الوطني لكينيا (الكانو) في عام ١٩٤٦، وقام بلور كبير في حملة «الكانو» من أجل الإصلاح الدستوري وضد زرع الأرض من الأفريقيين. وفي عام ١٩٤٧ عاد كوانانجي إلى لندن تاركاً «كلية المعلمين بكينيا» تحت إشراف كينيياتا، وذلك من أجل استكمال دراسته الاقتصادية، والقيام بلور من أجل بلاده في أروقة الأمم المتحدة في باريس. وعاد إلى كينيا في العام التالي ليصبح مديراً للكلية. ثم غادر بلاده مرة أخرى إلى لندن في نوفمبر ١٩٥١، وكانت زيارته هذه المرة لتقديم بالتماسات إلى وزارة المستعمرات

البريطانية . وكان في لندن من جديد في عام ١٩٥٢ ، عندما أعلنت حالة الطوارئ في كينيا ، وقبض على زعماء الكانو . ولذا بقي في لندن ، واستفاد من فترة وجوده هناك حيث تلقى دراسات ثقافية لمدة ثلاث سنوات في جامعة لندن . وفي يونيو ١٩٥٩ سمح له بالعودة مؤقتاً إلى كينيا لزيارة والده ، الرئيس كوانانجي ، الذي كان محتضر في الاعتقال .

وفي سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة جورج بادموري ، دعاة نكروما للذهاب إلى غانا لتولي منصب مكتب الشؤون الأفريقية ، مشولاً عن شرق ووسط وجنوب أفريقيا والكنغو . وفي يناير ١٩٦٠ ، عندما عقد مؤتمر كينيا للمستورى ، دعاه الوفد الأفريقي ليكون مستشاراً له ، ولكن وفدى المستوطنين البيض وحكومة كينيا رفضاً السماح له بالحضور ، وكادت الأزمة التي نشبت بسبب ذلك أن تطيح بالمؤتمر ، لولا أن أمكن تسوية الأزمة . ثم عاد كوانانجي إلى أكرا ليظل بها إلى أن تشكل في كينيا حكومة أفريقية . ثم عاد إلى بلاده بعد الاستقلال ليشغل منصب وزير الدولة لشئون الجامعة الأفريقية في الفترة ٣ - ١٩٦٥ ، ومنصب وزير التعليم ابتداء من عام ١٩٦٥ .

الرئيس ويلارد جوماني : (١٩١٥ -) ، رئيس قسم نشي Nchen بالإقليم الأوسط من نياسالاند ، وابن الرئيس الراحل جوماني الثاني ، الذي عزل وطرد من بيته في عام ١٩٥٣ . لمعارضته قيام اتحاد روديسيا ونياسالاند . وقد تلقى تعليمه بإحدى مدارس التبشير بالمنطقة . وفي عام ١٩٤٢ التحق بكثيرة جملة البنادة الكينية في وظيفته عامل إشارة . وفي عام ١٩٤٣ بدأ العمل في حكومة نياسالاند ، ورقى إلى منصب كاتب أول . وفي عام ١٩٥٢ أصبح قائمقام رئيس ، وعارض بعنف قيام الاتحاد روديسيا ونياسالاند ، وانضم إلى الوفد الذي سافر إلى لندن لمعارضة الاتحاد .

وفي عام ١٩٥٣ ، عندما مات أبوه ، اعتزقت به الحكومة كخليفة له في الرئاسة ، ومع ذلك قبضت عليه ، وألقت به في السجن لعدة أشهر . وفي عام ١٩٥٩ أعطى المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند تأييده الكامل في هجومه

على الاتحاد ، وألقى القبض عليه مرة أخرى ، وعومل بقسوة في داخل المعتقل الذي ظل به ثمانية أشهر : وكان الرئيس ويلارد جوماني محل تقدير كبير من زعماء « حزب مؤتمر المالوي » ، وقد ربط حياته كاملة بأهدافهم السياسية.

موراي وليم كانياما تشيومبي : (١٩٢٩ -) ، سكرتير الدعاية « بحزب مؤتمر مالواي » ، إلى عام ١٩٦١ . ينتمي إلى قبيلة تومبوكا Tumbuka . وقد ذهب إلى تنجانيقا في عام ١٩٣٨ لتلقى تعليمه بمدرسة المعلمين بدار السلام ، في مدرسة تابورا Tabora العالية ، حيث اهتم بالرياضيات ، وفي عام ١٩٤٩ التحق بكلية ماكيريبي الجامعية بأوغندا ، حيث درس العلوم ، وأسس «رابطة طلاب نياسالاند » Nyasaland Students Association ، وأصبح رئيساً للجمعية السياسية . وفي عام ١٩٥٣ حصل على دبلوم في العلوم ، ثم ذهب إلى دودوما Dodoma في تنجانيقا ليواصل تعليمه ، ولكنه فصل في العام التالي بسبب نشاطه السياسي .

وفي العام نفسه أنشئ « اتحاد روديسيا ونياسالاند » ، وأعرب تشيومبي عن معارضته الشديدة لفرض الاتحاد على شعبه دون موافقته . وفي عام ١٩٥٥ عاد إلى بلاده حيث وجه اهتمامه إلى زراعة البن في منطقة خليج نكاتا Nkata Bay : وفي أكتوبر ١٩٥٥ أصبح عضواً في مجلس قسم خليج نكاتا وبالمجلس الإقليمي للمقاطعة الشمالية . وبعد أن تزايد نشاطه في « المؤتمر الوطني الأفريقي لنياسالاند » ، انتخب في مارس ١٩٥٦ للمجلس التشريعي لنياسالاند على أساس عضويته بالمؤتمر . وقد تمكن بالتعاون مع تشيمبيرى ، أحد زعماء المؤتمر ، من إرغام المؤتمر على اتخاذ اتجاه أكثر نضالية ، ودعوة دكتور باندا لقبول زعامة المؤتمر . وفي عام ١٩٥٨ مثل نياسالاند في « مؤتمر حركة الحرية لكل أفريقيا لشرق ووسط أفريقيا » Conference of the Pan-African Freedom of East and Central Africa .

وقد شهد تشيومبي المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية بأكرا ، في ديسمبر ١٩٥٨ ، وأصبح عضواً في لجنة التوجيهية . ومن أكرا سافر إلى لندن ،

وفي أثناء عودته لبلاده علم بإعلان حالة الطوارئ هناك في مارس ١٩٥٩ ، فعاد مرة أخرى إلى لندن ، وأقام هناك فترة نظم في خلالها مكتباً للمؤتمر الوطني الذي حظر بمقتضى قانون الطوارئ . ثم عاد إلى بلاده في مايو ١٩٦٠ ، وأصبح سكرتيراً للدعاية و لحزب مؤتمر مالاوى ، الذي حل محل المؤتمر ، وهو بوصفه شخصية عالية الكفاءة ، ومنظماً دقيقاً قديراً ، وذات عقلية حسنة الترتيب ، كانت جهوده في لندن ، من أجل كسب التأييد لقضية الحكم الذاتي لنياسالاند ، مسهولة إلى حد كبير عن خلق رأى عام بريطاني قوى ضد الاتحاد .

✽ جوى كلاتون - برونك : (١٩٠٦ -) ، ولد في أوكتيد بإنجلترا . وكان أبوه من عمال الأرصفة هناك . وقد تلقى تعليمه في كلية الرجبي ، ثم في كلية ماجدلاني بجامعة كمبردج ، حيث درس التاريخ ، وشغل عدة مناصب في إنجلترا ، ثم ذهب إلى برلين في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل لدى « لجنة الرقابة » رئيساً لما كان يسمى قسم الشباب والشئون الدينية . وهناك أثرت فيه بشدة الحاجة التي يعانيها السكان ، واقتنع بعق بأن مكانه هو الأرض ، فاستأجر كوخاً في ممبروكشير Pembrokeshire ، وبدأ يعمل بالزراعة . وفي عام ١٩٤٩ طلب إليه الذهاب لتنمية أراضي مئة سانت فيث التبشيرية St Faith Mission في روديسيا الجنوبية ، التي تبلغ مساحتها عشرة آلاف أكر . وكانت هذه الأراضي قليلة الخصب مما كان يضطر الأفريقيون إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل .

وهناك عمل كلاتون - برونك كخبير زراعي ، وأنشأ تعاونية كان الأوروبيون والأفريقيون يعملون فيها جنباً إلى جنب ، على حين أنشأت زوجته مولى عيادة طبية لمعالجة المشلولين وضعاف الأعصاب من الأطفال . وفي عام ١٩٥١ تأسس في لندن « ترست التنمية الأفريقى » African Development Trust لمساندة العمل في مشروع سانت فيث وغيره من المشروعات المماثلة . وكانت مزرعة سانت فيث نفسها أحد الأماكن القليلة في روديسيا الجنوبية التي كان الأفريقيون والأوروبيون يختلطون فيها معاً بحرية . بيد أنه مع تدهور الوضع العنصرى ،

كانت المعارضة تشتمل بين أقسام الخالية البيضاء ، وأصبحت الأبروشية الخلية في ارتباطك مالى شديد . وعندما تقرر في عام ١٩٥٨ أن تقوم مزرعة سانت فيث بتدبير أمورها بنفسها ، استقال كلاتون - بروك ، وذهب في رحلة إلى بنشوانالاند ، ثم عاد إلى روديسيا الجنوبية في أوائل عام ١٩٥٩ ، وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت نؤها ، فكان ضمن الأوربيين القتلات الأعضاء في « المؤتمر الوطني الأفريقي » الذين قبض عليهم .

وقد عرض عليه الإفراج عنه شريطة التخلي عن حقوقه كواطن في روديسيا الجنوبية ومغادرة البلاد إلى الأبد ، ولكنه رفض ، ومع ذلك أفرج عنه . وفي هذه الأثناء لم تكن حالة الطوارئ تعلن حتى عين المسئولون في الأبروشية مديراً أفريكانيا (من البوير) لمزرعة سانت فيث ، وتولوا الإشراف المباشر عليها: واستقال العمال الأوربيون ومعظم العمال الأفريقيين ، وسحب وترمت التنمية الأفريقي ، تأييده المالى . وفي خلال عام ١٩٦٠ بيع معظم أراضي المزرعة لحكومة جنوب أفريقيا لتستخدمها كمزل أفريقي . وقد طلبت السلطات القبلية للبانانجاتو في بنشوانالاند إلى كلاتون - بروك تنمية مشروع للزراعة الكثيفة ، وآخر للخدمات الاجتماعية في فيليكوى Pilikwe ، حيث كان يعيش في أوائل الستينيات . وقد عين مديراً شرفياً لرابطة تنمية بامانجاتا Development Association Bamangwato بينشوانالاند في الفترة ١ - ١٩٦٢ ، كما عين في الفترة ٢ - ١٩٦٥ رئيساً للموظفين الميدانيين وترمت التنمية الأفريقي .

١٨٩٠ -) ، الرئيس الأعلى لقبيلة مبابا بروديسيا الشمالية : نشأ في إحدى أسر مبابا الحاكمة ، ولم يتلق سوى قدر ضئيل من التعليم الرسمي . وأخذ يصعد بالتدرج السلم الرئاسي للبابا ، حتى وصل إلى منصب الرئيس الأعلى في عام ١٩٤٦ .

وقد عارض بشدة قيام «اتحاد روديسيا ونياسالاند» ، وذهب إلى بريطانيا في عام ١٩٥٢ ضمن وفد للاحتجاج على قيامه ، بيد أن السلطات البريطانية تجاهلت الوفد تماماً . وقد رفض أن يحظر فروع «المؤتمر الوطني الأفريقي»

لروديسيا الشمالية في أية منطقة من المناطق الواقعة تحت سيطرته . وفي عام ١٩٥٨ ، عندما قام سير روى ويلينسكي رئيس وزراء اتحاد روديسيا ونياسالاند ، بزيارة أراضي البها رفض تشييموكولا أن يقابله . ونتيجة لموقفه هذا ، ولفشاه المزعوم في أداء طقوسه الدينية ، سلبت الحكومة منه جزءاً كبيراً من سلطاته ، وأنزله إلى مرتبة رئيس عادي . ونشأ عن ذلك سخط شديد وأصطرايات كثيرة ، إذا اعتبر إهانة لشعب البها بأمره .

وقد كان تشييموكولا يتمتع بقليل كبير من الاحترام نظراً لموقفه القوي الصائب من السلطات ، كما كان ذا مكانة شخصية عالية بين البها .

✽ جورج نيانتورو : (١٩٢٦ -) ، السكرتير العام السابق للمؤتمر الوطني الأفريقي ، لروديسيا الجنوبية . وهو ينتمي إلى إحدى الأمور الحاكمة بين قبائل الماشونا (أنظر ، ص ٥٨٢) . وقد لقي جده حتفه في أثناء مساعده في قيادة ثورة الماشونا في عام ١٨٩٦ ، على حين أن عمه الرئيس نيانتورو ، رئيس معزل تشيوتا Chiota ، قد عزلته السلطات من الرئاسة بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية بحجة عدم التعاون . وقد تلقى جورج نيانتورو تعليمه في مدرسة بعثة سانت ماري الإنجيليكية التبشيرية بالقرب من سولزبري ، وتركها بعد سبع سنوات ليعمل بأحد المتاجر الكبرى في سولزبري . كما تعلم عن طريق المراسلة مسك الدفاتر وشيئاً من القانون .

وفي عام ١٩٥٥ كان ضمن مؤسسي « عصابة الشباب الوطني الأفريقي روديسيا الجنوبية » Southern Rhodesia African National Youth League مما أدى إلى إحياء المؤتمر الوطني الأفريقي ، القديم الذي كان قد فقد قوته الدافعة منذ قيام الاتحاد في عام ١٩٥٣ . وفي هذه الأثناء عرضت عليه إحدى شركات الطيران أن يعمل لديها كاتباً للحسابات مقابل مرتب مغزٍ بشرط أن يقدم تعهداً بالتخلي عن السياسة تماماً ، بيد أنه رفض . ثم أخذ يلعب دوراً متزايداً في نمو « عصابة الشباب » التي توسعت سريعاً . وقد تطورت العصابة في عام ١٩٥٧ لتصبح « المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية » تحت قيادة جوشوا نكومو وانتخب جورج نيانتورو سكرتيراً عاماً للمؤتمر .

وأخذ نيانلورو يعنى بشكل خاص بتنظيم الزارعين والعمال الزراعيين ضد قوانين الأرض والرعي الخائرة . وفي مارس ١٩٥٨ شهد الاحتفالات بإعلان استقلال غانا في أكرا ؛ وفي يناير ١٩٥٩ شهد - بناء على مبادرة من دونلوزو تشيسيزا (من أبناء نياسالاند ، ومن تعاونوا مع نيانلورو في تأسيس «عصبة الشباب» - الاجتماع الطارىء « للمؤتمر الوطنى الأفريقى لنياسالاند» ، الذى أسفر عن إشعال سلسلة من الاضطرابات على نطاق نياسالاند . وفي فبراير ١٩٥٩ ألقى القبض عليه ، وسجن مع ٤٩٥ آخرين ، من أعضاء والمؤتمر الوطنى الأفريقى لروديسيا الجنوبية» ، بمقتضى قانون الطوارئ» .

وتيانلورو متحدث لبق ، ويتمتع بطاقة هائلة ، وكان يعد من أنشط أعضاء المؤتمر وأكثرهم شعبية ، وكانت كل التقديرات تشير إلى أنه يستطيع القيام بدور رئيسى فى حياة البلاد السياسية .

✽ دكتور هنريك فرنش فيرورد : (١٩٠١ - ١٩٦٦) ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا حين مصرعه فى عام ١٩٦٦ . ولد فى امستردام ، وهاجر إلى جنوب أفريقيا طفلاً مع أبويه المبشر الذى افتتح محلاً للبقالة فى وايتبرج Wynberg بمدينة الكاب : وتلقى تعليمه فى مدرسة وايتبرج ، ثم فى مدرسة ميلتون العالية فى بولاوايو ، وبعد ذلك التحق بجامعة ستيلنبوش وأكمل دراساته فى هامبورج وليبزج وبرلين : وعمل أستاذاً لعلم النفس التطبى بجامعة ستيلنبوش فى الفترة ٢٧ - ١٩٣٢ ، ثم أستاذاً لعلم الاجتماع والبحوث الاجتماعية بالحامة نفسها فى الفترة ٣ - ١٩٣٧ .

وفى عام ١٩٣٦ كان فيرورد المنظم الرئيسى والمؤتمر القومى « حول مشكلة البيض الفقراء » الذى عقد فى كمبرلى Kimberley ، ثم عمل رئيساً للجنة الدائمة : وفى الفترة ٣٧ - ١٩٤٨ عمل محرراً فى جريدة داي ترانسفال اليومية التى تصدر فى جوهانسبرج ، ولسان حال « الحزب القومى » Natonal Party (أحد أحزاب الأقلية البيضاء بجنوب أفريقيا) فى الترئصال : وفى

هذه الجريدة كشفت فير فور د عن طبيعته العنصرية ، وعن تعاطفه مع النازية الألمانية في خلال الحرب العالمية الثانية . واستخدم الجريدة كأداة للنازي في جنوب أفريقيا ، ودعم ذلك مركزه في «الحزب القومي» . وعلى الرغم من هزيمته في انتخابات عام ١٩٨٤م كمرشح عن الحزب ، عينت الحكومة بعد ذلك عضواً بمجلس الشيوخ . وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٥٨م ترعّم الحزب القومي ، (الحزب الحاكم) في مجلس الشيوخ ، وفي أبريل ١٩٥٨م انتخب عضواً في البرلمان عن دائرة هيدلبرج بالترنسفال . وفي سبتمبر من العام نفسه ، بعد وفاة ستريدموم ، انتخب زعيماً للحزب ، وهنا أصبح رئيس الوزراء الجديد .

وفور تولى فير فور د رئاسة الوزارة ، أوضح على الفور تصميمه على تشجيع سياسة سيطرة البيض مهما كان الثمن . وسرعان ما طرد من البرلمان ، بناء على تشريع أصدره ، أعضاء البرلمان الثلاثة البيض الذين يمثلون المصالح الأفريقية في الجمعية الوطنية ، والأربعة البيض الذين يمثلون هذه المصالح في مجلس الشيوخ . وفي ٢١ مارس ١٩٦٠ أصدر أوامره إلى ريجان الشرطة بإطلاق النار على الاجتماع السلمي الذي دعا حزب « مؤتمر الجامعة الأفريقية » (Pan-Africanist Congress (PAC إلى عقده في شاريفيل ، على بعد أربعين ميلاً من جوهانسبرج ، وشهده خمسة آلاف أفريقي ، وترتب على ذلك مصرع ٦٧ بين رجل وامرأة وطفل ، وإصابة أكثر من مائتي شخص . وبعثت موجة من الاحتجاج أرجاء العالم . ودعا « المؤتمر الوطني الأفريقي » في ٢٨ مارس إلى « يوم الحداد الوطني » الذي لازم فيه الأهالي بيوتهم . وفي ٣٠ مارس أعلنت حالة الطوارئ ، وحظر « مؤتمر الجامعة الأفريقية » و « المؤتمر الوطني الأفريقي » ، وألقي القبض دون محاكمة على عدد كبير من الزعماء من جميع العناصر . ولم تكد تمضي عشرة أيام ، في ٩ إبريل ١٩٦٠ ، حتى أطلق عليه زارع يتحدث الإنجليزية ، يدعى دافيد برات ، النار فأصابه رصاصتين في رأسه إصابة خطيرة ، بيد أنه نجى من الموت .

وقد شغل فير فور د قبل رئاسة الوزارة ، منصب وزير شؤون الأهالي ، فجعل من هذه الوزارة أهم الإدارات في البلاد ، ولما كان انتخابه لرئاسة الوزارة

رمزاً للملئ الذي أصبحت العلاقات العنصرية تسيطر به تماماً على الحياة السياسية للبلاد . وهو بوصفه مهتلاً « للأبارتهيد » ، كان مسئولاً كوزير لشئون الأهالى عن تطبيق أسوأ أشكال التشريعات العنصرية التي كانت تحكم بلقعة كل جوانب الوجود الأفريقى . وهو إذ التزم بسياسة تقوم على السيطرة الدائمة للبيض ، كان موقفه من العزل العنصرى هو إقامة « بانتوستانات » Batustans (انظر ، ص ٦٠٣) ، أى مناطق أفريقية قبلية ، تعين حدودها على نطاق البلاد ، تشرف عليها سلطات أفريقية محلية تعينها الحكومة ، وتتولى الإدارة وفق رغبة الحكومة :

وكان غير فورد قاسياً بلا حدود أو رحمة مع أية بادرة للمقاومة ، ولذا شهدت سنوات رئاسته للوزارة نمواً خفيفاً فى عدد الأفريقين اللين يمتوتون أو يسجنون بسبب معارضتهم لسياسته . وكان يضيّق بالنقد فى كل صوره ، ولديه إيمان لا يتزعزع بسلامة سياسته ، وله موقف مقرر من رسالته فى خلمة بيض جنوب أفريقيا يرقى إلى حد الإيمان بدين سماوى . فقد صرح عقب انتخابه لرئاسة الوزارة قائلاً : « أعتقد أن إرادة الرب قد تكشف فى نتيجة الاقتراع » . للنا كان يشير فى كثير من المناسبات إلى هداية الرب وتوجيهه ، ولم يكن حتى محبوباً فى داخل حزبه ، وهو لم يفز على منافسه على رئاسة الوزارة ، ذكور دونج ، إلا فى الاقتراع الثانى ، وبأغلبية ضئيلة ، بيد أنه كان بلا جدال يتحكم فى خوف ، بل وفى ذعر ، أولئك الذين يحملون شخصيته كربة ، وهو اجسه تعافها النفس . وكان عناده المطلق ، والسلطة الشخصية التي يسوسها بتضحان وضوح كبير فى رفضه للكامل لكل الاقتراحات التي تقدمها الشخصيات البارزة من رجال الدين والسياسيين الأفريكانيين (البوير) من أجل انتهاج سياسة أكثر ليبرالية تجاه الملونين . وكان يعتبر أن أى تنازل فى موقفه سيصبح مبرراً للمطالبة بتنازلات أخرى . وكان كثيراً ما يقول إن « الأبارتهيد » ما هى إلا سياسة « لحسن الحوار » : وكان يعارض بشدة استمرار جنوب أفريقيا فى عضوية الكومنولث بدعوى أن ذلك يفرض على الاتحاد قبول متلويين سامين من دول الكومنولث الأفريقية والآسيوية : لذا أعلن فى عام ١٩٦١

انسحابه من الكومنولث ، وتحويل اتحاد جنوب أفريقيا إلى جمهورية ، معلناً للمستوطنين البيض أن الرب قد أراد انسحابهم من الكومنولث . وقد تشكل الرأي العام المعارض له في جنوب أفريقيا كثيراً في هذا التفسير اللاهوتي . بيد أن حربه ازداد التفافاً حوله في موقفه ، فمضى قلعاً في سياسته التصفية . وقد حدثت محاولة أخرى للاعتداء على حياته أمام البرلمان في عام ١٩٦٦ ، كتب لها النجاح هذه المرة . وهكذا انتهت حياة أحد السفاحين غلاة التعصب العنصري والعداء للبشر .

✽ **صير دوى ويلينسكى :** (١٩٠٧ -) ، رئيس وزراء واتحاد روديسيا ونياسالاند ، ثم زعيم «حزب روديسيا الجديد» «New Rhodesia Party» . نشأ في أسرة بيضاء فقيرة ، من أب يهودي وأم أفريكانية (من البوير) . وقد ترك المدارس في الرابعة عشرة ، وعمل أمين مجزن ، ثم وقادراً بالسكك الحديدية ، إلى جانب أعمال أخرى . واحترف الملاكمة ، وأصبح بطل روديسيا في الوزن الثقيل في عام ١٩٢٥ ، وظل يحتفظ باهتمامه بالرياضة منذ ذلك الوقت . وعندما حصل على وظيفة سائق قاطرة أخذ يهتم بالنشاط الثقافي . وانتقل بعد ذلك إلى بروكن هل ، بحزام اللحام في روديسيا الشمالية ، في الثلاثينيات ، حيث وقع في شرك الكساد الكبير في كل مناطق التعدين بالبلاد . وقد أقتنع الفقر الذي عاناه هناك بمبدأين ظل يتمسك بهما طوال حياته السياسية — هما الخطر الذي يتعرض له البيض من منافسة الأفريقيين في الاستخدام ، وأهمية الإنسان الاقتصادي . وقاده المبدأ الأخير إلى الاعتقاد بأن الأفريقيين إذا ما اطعموا ، لن يشغلوا أنفسهم بالسياسة . . .

واستطاع ويلينسكى ، برغم العقبات ، إحياء فرع «اتحاد السكك الحديدية» في بروكن هل . وفي عام ١٩٣٨ ، بينما كان لا يزال سائق قاطرة ، انتخب عضواً بالمجلس التشريعي لروديسيا الشمالية ، وأصبح أقوى الشخصيات السياسية في البلاد . وفي عام ١٩٣١ شكل مع مئة آخرين من أعضاء المجلس ، «حزب العمال» Labour Party ، ليناضل ضد المستعمرين وضد الأفريقيين

على حد سواء . وفي عام ١٩٤٦ خلف سير ستوارت جوري - براون في رئاسة الأعضاء غير الرسميين في المجلس التشريعي ، واشترك مع سير جودفري هودجتر ، رئيس وزراء روديسيا الجنوبية ، في الحملة من أجل إدماج الروديسيين في حكومة واحدة متحررة من وزارة المستعمرات البريطانية ، اعتقاداً منهما أن ذلك هو السبيل الوحيد لمزجة « حزب النوميون » ، Dominion Party ، وهو حزب يميني متطرف ، والحلوة دون انضمام البلاد إلى اتحاد جنوب أفريقيا .

وفي عام ١٩٥٣ ، عندما أعلن قيام « اتحاد وسط أفريقيا » وأصبح سير جودفري هودجتر أول رئيس وزراء فيلرالي ، كان من الواضح أن ويلينسكي سيخلفه . وتحقق ذلك بالفعل في عام ١٩٥٥ ، فكان ثاني رئيس وزراء فيلرالي . ومع تزايد العداء والنقد والمقاومة لقيام الاتحاد ، بدأ ويلينسكي يشن الحملات من أجل الاستقلال الكامل للاتحاد عن بريطانيا . وفي عام ١٩٥٧ زار لندن لإجراء محادثات دستورية ، وسعى إلى كسب وضع النوميون للاتحاد ، وازدادت مساعي قوة في هذا الاتجاه طوال عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ . وفي خلال أزمة عام ١٩٥٩ ، عندما أعلنت حالة الطوارئ في كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند ، وما أعقب ذلك من قيام الأفريقيين بمظاهرات واسعة ضد الاتحاد ، ساند ويلينسكي بكل قوة إجراءات الطوارئ التي اتخذتها حكومتا البلدين :

وقد أعرب ويلينسكي عن استيائه الشديد من تقرير لجنة دفلان لنقدتها حكم اليد القوية الذي يمارسه البيض : وكان يعارض معارضة مطلقة أية مناقشة تتعلق بالانفصال ، وهدد بأن بريطانيا إذا ما فكرت في ذلك ، فإنه سيسير بالاتحاد بعيداً عنها . وكان دائماً يزو أعمال المقاومة ضد الاتحاد إلى مثيرين « محترفين » ، وإلى « الجهل المطلق » من جانب الأفريقيين ، وفي بعض المناسبات إلى مؤامرات شيوعية . وفي أكتوبر ١٩٦٠ رفض ويلينسكي المقترحات التي وردت في تقرير لجنة مونكون التي تدعو إلى إعطاء حق الانفصال عن الاتحاد إلى كل من مكوناته الثلاثة ، وذلك كحل أخير بعد فترة

محددة : وفي فبراير ١٩٦١ قاطع « الحزب الفيدرالى المتحد » United Federal Party بزعامة ويلينسكى المؤتمر الدستورى حول روديسيا الشمالية ، وترأيت هجمات الحزب حول ما تردد من عزم الحكومة البريطانية على إقرار وضع متساو ، بل إقرار أغلبية للأفريقيين : وأدت خلافات ويلينسكى مع حكومة المحافظين البريطانية ، إلى وقوع خلافات فى داخل الوزارة البريطانية نفسها ، وبينها وبين مجلس اللوردات :

وكان ويلينسكى بلا منازع الشخصية البيضاء السائدة فى وسط أفريقيا فى ذلك الوقت : وكان يعرف عنه دائماً التعطش للسلطة . وقد رأس « حزب روديسيا الجديد » فى أغسطس ١٩٦٤ ، وذلك بعد أن ظل رئيساً للحزب الفيدرالى المتحد « فى الفترة ٥٦ - ١٩٦٣ .

✽ **فرائتز فانون :** (١٩٢٥ - ١٩٦١) ، الكاتب والمفكر والمناضل : ولد فى جزر المارتينيك Martinique ، وتلقى تعليمه فى فرنسا ، حيث تخصص فى طب الأمراض العقلية ، وتمثل التراث الفكرى الغربى من مختلف منابعه : وعمل طبيباً للأمراض العقلية فى مدينة بليدة الجزائرية ، وبهذا أمكنه أن يعيش أحداث الثورة الجزائرية ، وأن يرى الوجه العنيف للعملة الاستعمارية : وعرف من ممارسته لمهنته كم يشوه الاستعمار الطبيعة الإنسانية ، كما ساعدته خبرته فى الثورة الجزائرية على أن يطلق العنان لموهبته فى الكتابة . بيد أنه مع ذلك كان وفياً للإنسان الذى يدعو إلى تحقيقه ، كما كان دائم التطلع إلى العمل المباشر ، ولا يتصور الكتابة إلا منطلقاً وبداية يتبنى أن يكملها عمل مباشر ، كما لم يكن يتصور العمل الفكرى غاية فى حد ذاته : ولذلك لم يلبث أن قدم استقالته من عمله فى المستشفى ليعمل مع المجاهدين الجزائريين ، ويتفهم بسلاحه وقلمه إلى ركبهم فى معركتهم مع الاستعمار .

وقد أسندت إليه ثورة الجزائر عدة مهام : منها تمثيل الثورة فى كثير من المؤتمرات الدولية رئيساً لوفودها . ثم أصبح سفير لحكومة الجزائر المؤقتة فى أكرا . وقد أصيب فى سنواته الأخيرة بمرض سرطان الدم ، ولم يممه المرض

طويلاً، فقد توفي في ديسمبر ١٩٦١، وهو في العام السادس والثلاثين من عمره. وكانت وصيته الأخيرة أن يدفن في تراب الجزائر، وصمم جيش التحرير على تنفيذ وصيته مهما كان الثمن، وبرغم كل المخاطر. وحمل المجاهدون الجزائريون جثة رفيق كفاحهم، واقتحموا بها الخط المكهرب الذي أقامه الفرنسيون لحصار الثورة. وهكذا ضمت الأرض التي روتها دماء الشهداء جسده هذا الثائر العظيم في صمت وجلال.

ولكن صوت فاتون لم يمتد مع موته، فما زالت كتبه التي توالي دور النشر لإصدارها تسهم في المعركة ضد الاستعمار، وتقدم التحليل العميق والأحكام القاطعة البعيدة عن السطحية والتردد والميوعة. إن كتبه الحماسية المشوبة بالعاطفة قد أصبحت محوراً لكل دراسة سجاد في سيكولوجية القهر والقاهرين والمقهورين:

وعندما تمكن منه المرض، ولم يعد هناك بد من الانسحاب من ميدان القتال إلى الحرب الفكرية، وضع كتابه «معدبو الأرض». وقد قامت دار جروف بروس بإصدار هذا الكتاب في أبريل ١٩٦٥ مع مقدمة لجان بول سارتر، التي قلعه لمواطنيه بهذه الكلمات:

«تسلحوا بالحرارة وأقبلوا على قراءة هذا الكتاب، وذلك لسبب هام هو أنه سيثيركم بالحجل، والحجل كما قال ماركس عاطفة ثورية... أيها الأوروبي، لأنني أسرق كتاب علو فأخلده وسيلة لشفاء أوروبا من داءها، انتفع بهذا الكتاب.»

كما صدرت للكتاب طبعة عربية ترجمها الدكتور سامي الدروبي. إن هذا الكتاب وثيقة هامة تدلن الاستعمار وتكشف صورته الحقيقية الشوهاء بعد أن تعزينا من كل وسائل التويه والتعمية والإخفاء. ويمضي سارتر قائلاً عنه: «أهلنا مفيد؟ نعم، لأن أوروبا مهددة بالموت تهديداً كبيراً. قد تقولون أيضاً: ولكننا نعيش في أوروبا ونستنكر التطرف. صحيح أنكم لستم مستوطنين في البلاد المستعمرة، ولكنكم لستم خيراً من أولئك المستوطنين. فهم روادكم الذين أرسلتموهم إلى ما وراء البحار، وقد أغفلوكم. لقد أنذرتموهم

من أطراف الشفاعة أنكم ستتكرون أعمالهم إذا هم أصرقوا في سفك الدماء : ومثلكم في ذلك مثل دولة تغزى في الخارج جمهرة من المثبرين والمحرضين والجواسيس ، فإذا قبض عليهم أنكروهم »

كما صدر له في نوفمبر ١٩٦٥ كتاب « دواصل في استعمار قاتل » ، عن دار منتلى ريفيو التقلية الأمريكية . وفي هذا الكتاب يتحدث قانون باسم الشعوب المقهورة في المستعمرات ، ويقدم صورة حية للتحويلات التي حدثت سواء في شخصية الأفراد أو المجتمع ككل في مجرى نضال الجزائر من أجل التحرر . وقد صدر لقانون كتاب آخر بعنوان : « نحو الثورة الأفريقية » ، و صدر بلوره عن دار منتلى ريفيو في سبتمبر ١٩٦٧ . وفي هذا الكتاب استخدم قانون قدرته المهنية كعلم نفسى ، وخبرته وتجاربه مع الاستعمار ، ليستكشف أهداف الصراع الأفريقى . إن قانون يوجه كتابه إلى هؤلاء الذين عمل القهر الاستعماري قروناً طويلة على تجريدهم من شخصيتهم وأديمتهم ، ويقول إنه ليس أمامهم سوى نضال واحد ، هو أن يعودوا أديمين من جديد . وعندما يصف قانون هذا النضال تجلده يؤلف بين الصرامة العلمية والعاطفة المتحمسة ، مما يجعل من المستحيل على أى قارئ أن يتخذ موقف المراقب ، بل يجد نفسه مرغماً على أن يتخذ هذا الجانب أو ذاك . إنه يقرر الواقع الاستعماري كاملاً من وجهة نظر الذين يتعين عليهم تغييره ، والذين سيغيرونه بالفعل . وتحكم هذا الكتاب أفكار ثلاثة : إن الزنوج ينبغي أن يتمتعوا بكرامة سوداء ، بالعنف وحده يمكن غسل المهانة ، أفريقيا يجب أن تتحرر ، وأن تتوحد . وثمة كتاب آخر لقانون هو : « من أجل أفريقيا » قام الكاتب الجزائري محمد الميلى ، رئيس تحرير المجاهد ، بنقله إلى العربية ، و صدر في فبراير ١٩٦٦ عن « منشورات المطبوعات الوطنية الجزائرية » ، تحت إشراف دار الطليعة والنشر ببيروت . والكتاب عبارة عن مجموعة من الكتابات السياسية ، سبق نشر بعضها في جريدة المجاهد ، لسان حال جبهة التحرير الوطنى الجزائرية .

✽ دكتور انوار برجات دى بوا : (١٨٧٠ - ١٩٦٣) ، العالم

الزنجي الكبير ، والأب الروحي لحركة الجامعة الأفريقية ، الذي ربي وألمح العشرات من زعماء أفريقيا الحاليين . وهو زنجي أمريكي المولد ، نشأ وتعلم في الولايات المتحدة ، وحصل على نصيب آخر من التعليم في ألمانيا ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد في عام ١٨٩٥ . وقد وهب حياته للنضال من أجل المساواة الكاملة بين الزوج والبيض في الولايات المتحدة . وانتخب في عام ١٩١٠ رئيساً لإدارة النشر ، وبالرابطة القومية لتقدم الشعب الملون بالولايات المتحدة ، كما أصبح رئيس مجلة « **الأمّة** » ، المجلة الشهرية الرسمية للرابطة . وكان دى بوا يدعو إلى توثيق الروابط بين زواج الولايات المتحدة وزواج أفريقيا ، معتبراً قضايا الزواج واحدة على نطاق العالم كله . لذا أنشأ بإدارة النشر التابعة للرابطة مكتباً خاصاً للدعوة لفكرة الجامعة الأفريقية ، وكان يرأسل مع المثقفين من زواج أفريقيا .

وقد كان ولیم سيلفيستر ، وهو محام من ترينيداد ، أول من استخدم تعبير «الجامعة الأفريقية» ، وقد تعاون دى بوا معه ومع غيره من رواد حركة الجامعة الأفريقية منذ عام ١٩٠٠ ، ولعب دوراً كبيراً في المؤتمر الذى دعا إليه سيلفيستر ، وعقد بلندن في ذلك العام . وفي عام ١٩١٩ قامت الرابطة بتأسيس حركة الجامعة الأفريقية في الولايات المتحدة تحت شعار « أفريقيا للأفريقيين » ، وتمكن دى بوا من عقد أول مؤتمر منظم للجامعة الأفريقية في فبراير ١٩١٩ ، وانتخب سكرتيراً تنفيذياً لهذا المؤتمر . وبفضله عقد المؤتمر الثانى للجامعة في عام ١٩٢١ ، في لندن وبروكسل وباريس على التوالى ، وعقد مؤتمرها الثالث في لندن في عام ١٩٢٣ ، والمؤتمر الرابع في نيويورك في عام ١٩٢٧ . وفي عام ١٩٤٥ عقد المؤتمر الخامس بمنشستر بإنجلترا ، وشهده الدكتور نكروما والدكتور أزيكوى . أما المؤتمر السادس ، فقد انعقد على الأرض الأفريقية لأول مرة ، بمدينة أكرا ، في ديسمبر ١٩٥٨ ، تحت اسم « مؤتمر الشعوب الأفريقية » (انظر ، ص ٤٦٨) . وكان دى بوا من أشد المناضلين ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ، وقام بحملة شعواء على السياسة الأمريكية تجاه المستعمرات وعلى مشروع مارشال ، وأصبح عضواً بارزاً في الحزب التقدمي

الأمريكي . وقد اشترك دى بوا فى مؤتمر أنصار السلام فى براغ ، فى عام ١٩٥٠ ، وعين عند عودته رئيساً لمكتب استعلامات السلام بالولايات المتحدة . وكان موضع ثقة نكروما فمئنه الجنسية الغانية ، وعهد إليه بالمهمة التاريخية ، مهمة توجيه الأبحاث الخاصة بالموسوعة الأفريقية . وقد توفى دى بوا على أرض غانا ، فى أغسطس ١٩٦٣ ، عن نيف وتسعين عاماً ، بعد أن خلف ١٧٥ كتاباً وبحثاً فى موضوعات سياسية وتاريخية وأنثروبولوجية ، وفى الدراسات الأفريقية ، وبعد كثير من هذه الدراسات مرجعاً فى موضوعه .

جورجيان بوتينين : (١٩٠٣ - ١٩٦٤) ، عالم سوفيتى بارز تعمق فى دراسة التاريخ الأفريقى والأنثروبولوجيا الأفريقية ، وكذلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعاصرة فى القارة الأفريقية . وهو مؤسس ، « معهد أفريقيا » ، التابع لأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ، وكان أول مدير له ، كما كان أول رئيس « لجمعية السوفيتية للصداقة مع الشعوب الأفريقية » .

وكان بوتينين على رأس من أسهموا فى إعداد وتحرير المرجع الرئيسى : « **شعوب أفريقيا** » . وقد خلف لنا أيضاً عشرات من المقالات والدراسات الهامة فى مختلف الشئون الأفريقية : « **المشكلات الأفريقية** » ، وقد صدرت طبعة انجليزية من هذا الكتاب فى عام ١٩٦٨ ؛ « **أفريقيا : طرق التنمية** » ، وهو البحث الذى اختتم به تقرير بوتينين الذى قدم « للمؤتمر الدولى لعلماء الدراسات الأفريقية » ، First International Congress of Africanists ، الذى عقد فى أكرا فى عام ١٩٦٤ ، وكان عنوان هذا التقرير « **مشكلات الاستقلال الاقتصادى للقارة الأفريقية** » ، « **حول الاشتراكية الأفريقية** » ، وصدر هذا البحث فى يناير ١٩٦٢ ، فى الطبقات الروسية والإنجليزية والفرنسية من مجلة « **الشئون الدولية** » ، « **تركة الاستعمار فى أفريقيا** » ، وظهر فى مارس ١٩٦٣ بالجلد نفسه « **الجامعة الأفريقية والنضال بين الأيديولوجيتين** » ، وصدر فى العدد ١ ، عام ١٩٦٤ ، من مجلة كومونست ، ثم فى عدد أبريل ١٩٦٤ من الشئون الدولية ، « **علاقات الأرض فى البلاد** » .

الأفريقية» ، ونشر في مجلة « آسيا وأفريقيا » السوفيتية ، العدد ١٤ ، ١٩٦٢ ،
ثم بعد ذلك في مجلات أخرى ؛ «تقدم ونهضة الزراعة في البلاد الأفريقية
المستقلة» ، في صيف عام ١٩٦٣ ، وكان ذلك هو المقال الختامي في كتاب
« المسألة الزراعية والفلاحون في افريقيا الملهمة » ، إعداد أساتذة « معهد
أفريقيا » ، وقد رأس بوتيتخين مجموعة أساتذة المعهد التي تولت إعداده.
وفي يناير ١٩٦١ ألقى بوتيتخين بحثاً بعنوان : « دراسة التاريخ الأفريقي :
الدولة الراحنة والمهام الرئيسية » ، وذلك في ندوة علمية عن مشكلات
تاريخ الشعوب الأفريقية .

ونذكر من دراسات بوتيتخين أيضاً : « تكوين الجماعة القومية لبلانتو
جنوب افريقيا » ؛ « غانا اليوم » ؛ « افريقيا تتطلع الى الامام » ؛ « انبثاق
غانا الجديدة » ، وغيرها كثير .

وقد بدأ بوتيتخين قبل وفاته في إعداد كتاب « المشكلات الأفريقية » ،
ولكنه توفي قبل الانتهاء منه ، فتولت إكماله لجنة من أساتذة « معهد أفريقيا »
عهد إليها بنشر أعمال بوتيتخين ، وقد عينت جيرا بوتيتخين ، ابنة العالم الراحل ،
عضواً في هذه اللجنة . والكتاب يعالج المشكلات التي تواجه القارة في المرحلة
الراحنة .

وقد صدر مؤخراً المؤلف الجماعي القيم « تاريخ افريقيا » ، وكان
بوتيتخين على رأس من أسهموا في إعداده . وقد اشترك في إعداد هذا المؤلف
أيضاً عالم الدراسات الأفريقية المعروف بازيل دافيلسون ، إلى جانب عدد
كبير من العلماء السوفيت .

بلاد ومدن أفريقية

✽ غينيا - بساو : مستعمرة البرتغالية تقع على ساحل أفريقيا الغربية بين السنغال وغينيا . وقد وصل إليها البرتغاليون في منتصف القرن الخامس عشر ، وخططت حدودها في عام ١٨٨٦ . وهي تشمل إلى جانب المنطقة الساحلية أرخبيل بيجاجوس Bijagós (أو بساجوس Bissagos) الذى يواجه مصب نهر جييا Geba . وتبلغ مساحتها حوالى ٣٦,٠٠٠ كيلو متر مربع . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ وصل عدد سكانها إلى ١٠,٧٧٧ نسمة ، منهم ٥٠٣,٣٩٥ من الزنوج ، ٥,٥٦٨ من المختلطين ، ٢,٢٦٣ من الأفريقيين . ويتكون الأفريقيون (الزنوج) من حوالى اثنتى عشرة قبيلة ، وبعضها من المسلمين مثل الفولاني Fulani والماننجو Mandingo والبيافادا Biafada ، والبعض الآخر عادت إلى أديانها الأصلية مثل البالانتي Balante ، والفيلوبي Felupe ، وكذلك البساجو Bisago الذين يقيمون بالجزر . ويشغل كل السكان بالزراعة ، على الرغم من أن الفولاني قد اشتهروا بأنهم شعب من الرعاة : ومن المحصولات الرئيسية بالبلاد القول السودانى وزيت النخيل والأرز والخلود والشمع والأخشاب والكوبرا . وقد انتقلت العاصمة إلى مدينة بساو في عام ١٩٤٢ بدلا من يولاما Bolama .

✽ جزر كيب فرد (الرأس الأخضر) : أرخبيل بركاني يتبع البرتغال ، هلالى الشكل ، يتكون من أربع عشرة جزيرة مساحتها الإجمالية حوالى أربعة آلاف كيلو متر مربع . ويقع الأرخبيل تجاه ساحل أفريقيا الغربية ، على بعد ٦٠٣ كيلو متراً من ذكار : وعاصمته پرايا Praia ، وتقع على جزيرة ساو تياجو São Tiago وقد خضع الأرخبيل للحكم البرتغالى منذ أواخر القرن الخامس عشر : وهو محطة بحرية هامة على طريق التجارة عبر الأطلنطى بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية : ووفقاً لتعداد أجرى في عام ١٩٥٠ ،

بالغ تعداد سكان الأرخبيل ١٤٧,٣٢٨ نسمة ، منهم ١٠٩,٦٢٧ من عناصر مختلطة ، ٤٢,٤٧٥ من السود ، ٤,٠٣٤ من البيض .

✽ **ساو تومي** : أوسانت توماس St. Thomas . جزيرة بركانية تتبع البرتغال ، وتبعد حوالى ٢٩٠ كيلو متراً عن جابون ، وهى أقرب نقطة من أفريقيا ، وحوالى ٥٣٠ كيلو متراً عن الكمرن ، وطول الجزيرة ٥٦ كيلو متراً ، وعرضها ٣٧ كيلو متراً ، وتبلغ مساحتها حوالى ألف كيلو متر مربع ، وتغطى الغابات ثلاثة أرباع هذه المساحة . وتشتهر الجزيرة بزراعة الموالح والتين والعنب والموز والحوافه . وقد أدخلت بها زراعة البن والكافى عامى ١٧٩٥ ، ١٨٢٢ على التوالى ، فحلا محل قصب السكر . ويبلغ تعداد سكانها ، حسب آخر تعداد ، حوالى مئتين ألف نسمة ، نصفهم من الكادحين المستوردين .

✽ **بونسيب** : جزيرة بركانية فى خليج غينيا تتبع البرتغال ، تقع على بعد ١٦٠ كيلو متراً تقريباً شمال شرق ساو تومي . وتبلغ مساحتها زهاء ١٠٧ كيلو مترات مربعة ، ويبلغ سكانها طبقاً لتعداد عام ١٩٥٠ حوالى أربعة آلاف نسمة ، والمقر الإدارى فيها سانتو أنطونيو Santo Antonio .

✽ **كابندا** : مستعمرة برتغالية تتكون من شريط ساحلى بأفريقيا الغربية ، يطل على المحيط الأطلنطى ، وتقع بالقرب من مصب نهر الكنفو . ويحدها من الشمال الشرقى الكنفو برازافيل ، ومن الجنوب والجنوب الغربى الكنفو كينشاسا . ويمتد هذا الشريط على الساحل حوالى ١٧٠ كيلو متراً ، ويبلغ أقصى عرض له حوالى ١٢٠ كيلو متراً . وتبلغ مساحتها حوالى ٧٦٢٠ كيلو متراً مربعاً . وتجر بالمستعمرة عدة أنهار صغيرة ، أهمها نهر تشيلونجو Chiloango ، الذى يشكل فى أجزاء منه خلود المستعمرة مع الكنفو كينشاسا ، كما يقسمها فى الجزء الأدنى منه إلى جزأين متساويين تقريباً .

والمدينة الرئيسية بها «كابندا» ، وهى ميناء بحرى يقع على الضفة اليمنى لنهر صغير يسمى «بى بى» Bebe ، وكانت هذه المدينة فيما سبق سوقاً لتجارة

الرقيق : ويكثر بالمستعمرة زيت النخيل والفول السوداني وعدد آخر من منتجات الغابات : وهي من الناحية الإدارية تتبع المستعمرة البرتغالية أنجولا . وسكان كابندا من البانتو الزنوج الذين يسمون الكابنداس Kabindas ، وهم شعب زكي نشيط مقدم ، ويكثر بين أبنائه البحارة المغامرون والتجار النشيطون : وقد بلغ سكانها ٤٦,٢٧٧ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٤٠ :

✽ **واجادوجو :** من المدن التي ازدهرت في العصور الوسطى ، وكانت من مراكز الحضارة الإسلامية . وقد ذكرها محمود كمت في القرن السادس عشر في كتابه « تاريخ الغنائس » تحت اسم « وَكْدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجي ، ١٩١٣ ، ص ١١٩) ، كما ذكرها عبد الرحمن السعدي في القرن نفسه في كتابه « تاريخ السودان » تحت اسم « وَغْدُ » (المدرسة الباريزية لتدريس الألسنة الشرقية ، مطبعة بردين بمدينة انجي ، ١٨٩٨ ، ص ٢١) .

والمدينة الآن عاصمة جمهورية فولتا العليا ، وقد بلغ سكانها ٣٧,٠٠ نسمة طبقاً لإحصاء عام ١٩٥١ . ويمتد منها خط للسكك الحديدية في اتجاه الجنوب ، ماراً بـ بوبو - ديولاسو Bobo-Dioulasso ، إلى أبليجان Abidjan بساحل العاج ، كما يمتد منها خط آخر إلى نيامي Niamey بالنيجر .

✽ **بوتسوانا :** دولة مستقلة ، كانت منذ عام ١٨٨٥ خاضعة للحماية البريطانية تحت اسم بتشوانالاند Bechuanaland ، وعاصمتها الحالية جابرونز Gaberones . وتقع جنوب أفريقيا الوسطى ، شمالاً لجمهورية جنوب أفريقيا ، وشرق أفريقيا الجنوبية الغربية . ويحيط بها من الشمال والشمال الشرقي والشرق أنجولا وزامبيا وروديسيا الجنوبية على التوالي . ويبلغ عدد سكانها أكثر قليلاً من نصف مليون نسمة .

وهي هضبة قاحلة أساساً ، تحدها صحراء كالا هاري من الجنوب والشرق : والمركز التجاري الرئيسي بها مدينة فرانس تون Francistown ، وهي تقع على خط للسكك الحديدية . وسكان الدولة الأصليون من البشمن Bushmen ، ويعيشون بصحراء كالا هاري : وتعد قبائلها من مجموعة

السوٲو Sotho المعروفة ، ومن أشهرها قبيلة نجراتو ، ثم قبيلة تسوانا Tswana التي حرف اسمها إلى بتشوالاند وأطلق على الحمية .

وقد زارها دافيد لثنجستون في القرن التاسع عشر ، وضعت إثر زيارته تحت الحماية البريطانية : وحصلت الحمية على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٦ ، واتخذت اسمها الجديد . وكان سبرٲس خاما أول رئيس لها .

❖ ليسوتو : باسوتولاند Basutoland . فيها سبق . وقد خضعت باسوتولاند للحماية البريطانية في عام ١٩٦٨ ، ثم ضمت إلى مستعمرة الكاب في عام ١٨٧١ ، ولكنها عادت وحدة منفصلة في عام ١٨٨٤ تحت الحكم البريطاني المباشر ، يحكمها المنتخب السامي البريطاني لاتحاد جنوب أفريقيا ، وقد حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦٦ تحت اسم « ليسوتو » ، وأصبح الرئيس الأعلى موشوشو الثاني رئيسا للمكية دستورية .

وتبلغ مساحة ليسوتو ٣٠٤٦١ كيلو متراً مربعاً ، ويبلغ عدد سكانها زهاء المليون نسمة . وعاصمتها ماسيرو Maseru ، وهي محاطة تماماً بجمهورية جنوب أفريقيا ، ومناخها قاري جاف . وتكثر بها المراعي ، وتصدر الصوف والجلود : ومعظم سكانها من السوٲو الذين ينكلمون لغة الباسوتو (انظر ، ص ٥٧٨) . وتحدث منها هجرة سنوية عظيمة إلى جنوب أفريقيا للعمل في المناجم : وتدرس السيسوٲو Sesotho في المدارس الابتدائية ، ثم بعدها الإنجليزية

❖ سوازيلاند : كانت محمية تابعة لجنوب أفريقيا في عام ١٨٩٤ ، ثم منطقة بريطانية في عام ١٩٠٣ ، إلى أن حصلت على استقلالها عن بريطانيا في أوائل عام ١٩٦٩ . وتحيط بها جمهورية جنوب أفريقيا من الشمال والغرب والجنوب والجنوب الشرقي ، على حين تحدها موزمبيق من الشرق . وهي تقع عند الطرف الجنوبي من موزمبيق . وتبلغ مساحتها ١٦٦٦٠ كيلو متراً مربعاً ، وعاصمتها مبابان Mbabane ، ويبلغ سكانها ٢٩٠,٠٠٠ نسمة . وتتصل سوازيلاند بموزمبيق بخط للسكك الحديدية . وهي عبارة

عن هضبة جبلية مرتفعة . وأهم صادراتها الماشية والأخشاب والسكر والقواكه ، وبها موارد معدنية ضخمة : الاسبس والتصدير والنهب .

✽ **المرتفعات البيضاء :** المرتفعات التي استقر فيها المستوطنون البيض ، وعلوها وطناً جديداً لهم في كينيا وفي غرباً من أجزاء شرق أفريقيا ووسطها ! وهي وطن لم يكن خالياً من سكانه ولا أرضاً مباحة ، ولكنه كان معموراً بزراع الأفريقيون أرضه ، ويرعون مواشيه ، ويستغلون غاباته . فالاستيطان هو طابع الاستعمار في هذه المناطق يشجعه على ذلك ارتفاع الأرض ، واعتدال الحرارة ، وتوافر المطر . ويختلف هذا الوضع عما نجده في أفريقيا الغربية بشكل عام ، حيث ترتفع الحرارة ، وتشتد الرطوبة ، ويكون المناخ مرهقاً غير صالح للاستيطان الأوروبي ، فيتخذ الاستعمار صورة أخرى هي الاستغلال الاقتصادي ، معتمداً على الجهد اليدوي المحلي في استنزاف ثروات الإقليم.

✽ **حزام النحاس :** تكمن معظم ثروة زامبيا في شريط من الأرض بالقرب من حدودها مع الكونغو كينشاسا ، يمتد مائة كيلو متر وعرضه لا يزيد كثيراً على أربعين كيلو متراً ، وهو ما يسمى بحزام النحاس في وسط أفريقيا ، الذي لاشك يرتبط بنطاق النحاس في كاتانجا ، وإن كان يفوقه كثيراً في الإنتاج . وقد عثر على النحاس لأول مرة في منطقة روان أنتيلوب (انظر ، ص ٢٢٧ حاشية) في عام ١٩٠٢ ، وفي نكانا Nkana في عام ١٩١٠ . وقد عثرت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ، British South Africa Company ، التي بدأت في دراسة واستغلال مناجم نكانا ، على مصادر غنية بالنحاس في عام ١٩٢٤ ، في كل من موفوليرا Mufulira ، ونشانجا Nehanga ، وبانكروفت Bancroft . وفي عام ١٩٢٩ كان حزام النحاس قد عرف كله كما هو في الوقت الراهن . وقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على زيادة إنتاج النحاس بالمنطقة ، بعد تعثره بسبب أزمة الثلاثينيات ، فبلغ ما أنتج منه في الفترة ٣٩ - ١٩٤٥ زهاء مليون طن . وقد وصل الإنتاج في عام ١٩٥٧ إلى ٤٧٣,٠٠٠ طن ؛ فقفزت زامبيا بذلك إلى المركز الثاني بين دول العالم المنتجة للنحاس

بعد الولايات المتحدة . ويقتدر احتياظه من النحاس بسبعمئة مليون طن ، أى ربع احتياطي العالم . وقد ساعد إنتاج الكهرباء في سد كاريبا على حل المشكلة الرئيسية لإنتاج النحاس ، وهى قلة الوقود اللازم لصهر المعدن .

❖ **رواندا - بوروندى** : كانت مستعمرة في شرق وسط أفريقيا تابعة لأفريقيا الشرقية الألمانية (١٨٩٩ - ١٩١٧) ، ثم وضعت تحت الانتداب البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى ؛ وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت إلى وصاية الأمم المتحدة تحت الإدارة البلجيكية (١٩٤٦ - ١٩٦٢) . وقد أجريت فيها انتخابات في عام ١٩٦١ تحت إشراف الأمم المتحدة ، وحصلت على استقلالها في يولية ١٩٦٢ ، بعد انفصالها إلى دولتين هما **رواندا Ruanda** و **بوروندى Burundi** . وأصبحت الأولى جمهورية برئاسة كايابيندا ، ويبلغ سكانها ٢,٨٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها وأكبر مدنها كيجالى Kigali ، ومعظمها هضبة مرتفعة ، والزراعة حرفتها الرئيسية (البن ، السيل ، القطن ، الشاي) إلى جانب الرعى وتعدن القصدير والذهب . أما بوروندى فأعلنت ملكية ، واختير واتوتسى Watutsi ملكاً عليها ، ويبلغ سكانها ٢,٦٥٠,٠٠٠ نسمة ، وعاصمتها بوجامبورا Bujumbura ، وهى بنورها هضبة تحدها بحيرة تنجانيقا في الغرب ، والزراعة حرفتها الرئيسية . وقد عزل الملك في عام ١٩٦٦ إثر انقلاب عسكري وأعلنت البلاد جمهورية .

❖ **ساحل الذهب** : كانت مستعمرة بريطانية ، أنشئت في عام ١٨٧٤ ، وكانت عاصمتها كيب كوست Cape Coast ، بين أكرا وميكوندى - تاكوراسي (انظر ، ص ٥٦٨) . وكانت ساحل الذهب تقع إلى جنوب عمميات الإقليم الشمالى وأشانتى Ashanti ، ويحدها بالمعنى الواسع المحيط الأطلنطي جنوباً ، وساحل العاج غرباً ، وفولتا العليا شمالاً ، وتوجولاند شرقاً . وقد انضمت ساحل الذهب إلى مستعمرة توجولاند البريطانية وعمميات الإقليم الشمالى وأشانتى الداخلية ، وكونت دولة غانا التى حصلت على استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٥٧ ، واتحدت أكرا عاصمة لها .

البنين : اسم أطلق على شعب ومدينة ومملكة وتمر في أفريقيا الغربية، يقتصر الآن على منطقة غربى الغربى الرئيسى للنيجر وشرق سيلوكو Siluko . كانت عاصمة لأكثر الممالك تنظيماً على ساحل أفريقيا الغربية ، وقد أسست بجوشها مدينة لاجوس Lagos التى ظلت تدفع الجزية للأوبا ملك بنين ، إلى نهاية القرن التاسع عشر . امتد سلطانها نحو الشرق ، فسيطرت على باداجرى Badagry ، ومناطق الإيبو واليوربا Yoruba والشعوب التى تتكلم لغة الإدو Edo . شعبها يسمى البنى Beni ، والإمام الأصح هو الإدو ، وهم زنوج شكلوا نواة امبراطورية بنين . ويتميز من يتكلم لغة الإدو منهم تمايزاً شديداً عن الإيبو واليوربا وغيرهم من القبائل المحاورة ، وبخاصة من الناحيتين الاجتماعية والحضارية . ويعد البنى ضمن مجموعة النوبي Nupe اللغوية . وتشمل مقاطعة بنين في نيجيريا حالياً أربعة أقسام : بنين ؛ أسابا Asaba ؛ إشان Ishan ؛ كوكوركو Kukurku .

*** الكمرون :** مستعمرة ألمانية سابقة في أفريقيا الغربية ، بين خليج غينيا غرباً ، وبحيرة تشاد شمالاً ، ونيجيريا في الشمال الغربى ، وأفريقيا الاستوائية الفرنسية في الشمال والشرق . اعترفت الدول بملكية ألمانيا لها في عام ١٩٠٢ ، وأصبحت إليها في عام ١٩١١ أجزاء من أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ولكنها أعيدت إلى فرنسا في عام ١٩١٩ ، عندما قسمت المستعمرة إلى منطقتين تحت الانتداب (فرنسية وإنجليزية) ، تحت إشراف عصبة الأمم . وفي عام ١٩٤٦ أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة . ويشمل الكمرون البريطانى ، أو الغربى ، قطاعين منفصلين على الحدود الشرقية لنيجيريا التى كان يتبعها في الإدارة . وقد انضم القطاع الشمالى منهما لجمهورية نيجيريا الاتحادية كإقليم رابع إلى جانب أقاليمها الثلاثة (أول يونيه ١٩٦١) . وقد بلغ سكان الكمرون البريطانى ، ٥٠٩ ، ١٤٤٠ ، نسمة طبقاً لتعداد ٢ - ١٩٥٣ ، وأكبر مدنه بوا Bua . وعدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة . أما الكمرون الفرنسى ، أو الشرقى ، فيطل بمجبهة على خليج غينيا ، وقد بلغ عدد سكانه ، ٣ ، ١٢٥ ، ٠٠٠

نسمة ، من بينهم ١٢,٢٦٩ أورياً طبقاً لتعداد عام ١٩٥١. وعاصمته باندي
Yaoundé ، وتعداد سكانها طبقاً للتعداد نفسه ٣٢,٠٠٠ نسمة ، من بينهم ثلاثة
آلاف أوري ، وأكبر مدنه دوالا Douala ، وتعداد سكانها ٨٦,٠٠٠
نسمة ، من بينهم خمسة آلاف أوري . وقد أصبح الكمرون الفرنسي جمهورية
مستقلة في أول يناير ١٩٦٠ ، وانضم إليه الجزء الجنوبي من الكمرون البريطاني
في أكتوبر ١٩٦١ ، وأصبح جمهورية فيدرالية . وأصبحت الفرنسية والإنجليزية
لغتين رسميتين بالجمهورية الفيدرالية . وتعد الزراعة مهنته الرئيسية ، ويصل
الكافور والبن وزيت النخيل والقطن والفول السوداني والأخشاب والقصدير
والذهب . والسكان في الجنوب من البانتو المسيحيين ، أما في الشمال فحاميون
مسلمون . ومن القبائل المسلمة الفولاني والموسا وعرب الشواو والكانوري .

✽ **تووتو ترانفال Transvaal** : حافة مرتفعة في جنوب الترانفال
تمتد من الشرق إلى الغرب مسافة ٢٤١ كم تقريباً ، تتكون فيها المياه التي
تتسم بنهرى فال Vaal وأوليفانتس Olifants . ويستخدم كشكل
مختصر لها كلمة الراند Rand ، وهي كلمة هولندية معناها حافة وشائعة
الاستعمال في جنوب أفريقيا . وتشتهر الراند بما فيها من عرق غني بالذهب
يستخرج منه ثلث الإنتاج العالمي . وقد اكتشف الذهب على السطح في عام
١٨٨٤ ، ووصل التعدين إلى العمق الرئيسي للعرق ، على عمق ١٧٠ متراً ،
في عام ١٨٨٩ . وتستخدم كلمة الراند في جنوب أفريقيا أيضاً كرادف لصناعة
تعددين الذهب الواسعة النطاق في هذه المنطقة ، أو كرادف لجوهانسبرج ،
في المدينة التي خلقتها هذه الصناعة .

✽ **أفريقيا الغربية الفرنسية** : وتسمى بالفرنسية Afrique Occidentale Française (AOF) . وكانت تمتد من وسط الصحراء الكبرى متجهة جنوباً
إلى خليج غينيا ، ومن المحيط الأطلنطي شرقاً إلى بحيرة تشاد . وكانت تحدها
من الشمال ، ريودي أورو والمناطق الجنوبية من الجزائر وليبيا ، ومن الشرق ،
أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، ومن الجنوب والغرب المحيط الأطلنطي ، وذلك

فيما عدا المناطق الأجنبية التي كانت تتبع بنطاقها الساحلي ، وهى : جميعا ،
غينيا - بساو ، سيراليون ، ليبيريا ، ساحل العاج ، توجولاند ، نيجيريا .
وقد كانت أفريقيا الغربية الفرنسية تتكون من الأقاليم الثمانية التالية : موريتانيا ،
السنغال ، السودان الفرنسى (مالى الآن) ، غينيا الفرنسية (غينيا الآن) ،
ساحل العاج ، فولتا العليا ، داهومى ، النيجر .

وكان يحكم الأقاليم الثمانية حكام فرنسيون يخضعون لحاكم عام (متلوب
سامى) مقره ذكار . وأصبح سكان الأقاليم الثمانية مواطنين فرنسيين فى عام
١٩٤٦ . وكان لكل إقليم جمعية إقليمية ، ويقوم أعضاء الجمعيات الإقليمية
الثماني بانتخاب أعضاء المجلس الأعلى ، الذى يجتمع فى ذكار ، وكانت هذه كلها
هيئات ذات سلطات محدودة . كما كانت أفريقيا الغربية الفرنسية ترسل عشرين
نائبا إلى الجمعية الوطنية الفرنسية ، وعشرين شيخا إلى مجلس الجمهورية
(مجلس الشيوخ) ، وستة وعشرين ممثلا إلى الاتحاد الفرنسى فى باريس .
كذلك كان للعواصم الإقليمية والمدن الرئيسية مجالسها البلدية الخاصة .

✽ جزيرة موريشيوس : إحدى جزر مسكرين (Mascarenhas)
Mascarene Islands بالحيط الهندي . وتبعد الجزيرة حوالى ٨٨٠ كيلومترا
عن جزيرة مدغشقر . وهى ذات شكل بيضاوى غير منتظم ، وتبلغ مساحتها
حوالى ١٨٠٠ كيلومتر مربع . ويبلغ سكانها (طبقا لتعداد ١٩٥٢) ٥٠١,٤١٥
نسمة . وتكون مع جزيرة رودريغوس Rodriguez مستعمرة بريطانية
بريطانية عاصمتها بورت لويس Port Louis ، التى يبلغ سكانها طبقا
للتعداد نفسه ٦٩,٩٦٣ نسمة . أهم غلاتها القصب ، وأهم صادراتها السكر .
وقد عرفها الملاحون العرب فى القرن العاشر ، وتزل بها البرتغاليون فى عام
١٥٠٧ ، واحتلها الهولنديون فى الفترة ١٦٣٨-١٧١٠ ، ثم آلت إلى الفرنسيين
للذين سموها إيل دي فرانس (جزيرة فرنسا) Ile de France فى
عام ١٧٢١ ، ثم احتلتها بريطانيا فى عام ١٨١٠ . وإلى عام ١٨٣٤ ، وهو العام
الذى ألغى فيه الرق فى الإمبراطورية البريطانية ، كان سكان الجزيرة يتكونون
من سلالة المستوطنين الأوروبيين والرفيق الأفريقى فقط ، وأدى إلغاء الرق

إلى تلفق العمال المنود إن أن تجاوز عدددهم من هم من أصل أوربي وأفريقى .

✽ جزيرة ريونيون : إحدى جزر مجموعة مسكرين ، وتبعد حوالى ٧٥٠ كيلو متراً شمال شرق تاماتافى Tamatave ومدغشقر ، ويبلغ سكانها ٣٣٦,٠٠٠ نسمة ، ومساحتها ٢٤٢٥ كيلو متراً مربعاً . وهى مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار ، وعاصمتها سان دنى St. Denis على الساحل الشمالى (٣٩,٠٥٧ نسمة طبقاً للتعداد ١٩٥٠) . اكتشفها الملاح البرتغالى پدرو مسكرانا Pedro Mascavenhas فى ٩ فبراير ١٥١٣ ، وقد أطلق اسم هذا الملاح على مجموعة هذه الجزر (مسكرين) . وقد توطنها الفرنسيون حوالى عام ١٦٤٦ ، وأسموها جزيرة بوربون Bourbon ، ووضعت بريطانيا يدها عليها فى خلال الحروب النابليونية ، وحينما استعادها الفرنسيون بعد الثورة أطلقوا عليها اسم « La Réunion des Patriots » ، الذى اختصر إلى اسمها الحالى : وهى جزيرة بركانية جبلية تصل الكروم والروم .

✽ أفريقيا الاستوائية الفرنسية : Afrique Equatoriale Française

(A.E.F.) ، كانت تضم أربعة أقاليم فرنسية سابقة فى أفريقيا هى : جابون ، الكنفو الأوسط ، أوبانجى - شارى ، تشاد . تنحصر حدودها على الأطلنطى بين غينيا - بساو وكابنلا . ثم تمتد شرقاً بمحاذاة الكمرون الفرنسى ، حتى بحيرة تشاد ، حيث كان لها حدود مشتركة مع نيجيريا . وتمتد بمحاذاة النيجر ، ثم بمحاذاة ليبيا التى كانت تشكل حدودها الشمالية . وكانت تجاور حدودها السودان شرقاً ، ولها حدود مشتركة مع الكنفو البلجيكي فى الجنوب الغربى . وكان لكل من الأقاليم الأربعة حاكم فرنسى ، ويخضع الحكام الأربعة لحاكم عام فرنسى مقره برازاڤيل بالكنفو الأوسط ، على حين كانت پوانت نوار عاصمة الكنفو الأوسط ، ولبرفيل Liberville عاصمة جابون ، وبنجى عاصمة أوبانجى - شارى ، وفور لامى Port Lami عاصمة تشاد . وكانت هناك جمعية إقليمية منتخبة لكل إقليم ذات سلطات محدودة ، وتقوم الجمعيات الأربع بانتخاب أعضاء « المجلس الأعلى » . وكانت أفريقيا الاستوائية الفرنسية

مثلة في باريس بخمسة مندوبين في الجمعية الوطنية ، وثمانية شيوخ في مجلس الجمهورية (مجلس الشيوخ) ، وسبعة مستشارين في « الاتحاد الفرنسي » .

✽ **دكار :** كانت عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية قبل استقلال أقاليمها ، وعاصمة جمهورية السنغال الآن . وهي ميناء كبير على المحيط الأطلنطي ، وتقع على طرف شبه جزيرة كيب فرد . ودكار قاعدة بحرية وبحرية هامة ، ومحطة لخطوط الطيران العابرة للمحيطات . ويوجد بها معهد للدراسات الأفريقية يعد من أهم المعاهد التي من نوعه على نطاق العالم .

✽ **بنجي :** وتكتب بالنجوى أيضاً . عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى ، التي كانت تعرف باسم « أويانجي - شاري » Ubangi-Shari إلى عام ١٩٥٨ ، عندما حصلت على استقلالها عن فرنسا ضمن نطاق الدول الأفريقية المتحدثة بالفرنسية « Franco-phone . وأويانجي - شاري ، كما ذكرنا فيما سبق ، كانت إحدى الأقاليم الأربعة التي تتكون منها أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

✽ **بماكو :** عاصمة جمهورية مالي ، وتقع على نهر النيجر الأعلى . ويقتطنها عدد من المستوطنين البيض بلغ عددهم ألفاً في عام ١٩٤١ . وهي مركز هام للنقل في السودان الغربي ، فيها مطار هام ، وملتقى لعدة طرق برية ، كما أنها مركز للملاحة النهرية ، وعندها ينتهي خط السكك الحديدية الهام الذي يربطها بدكار ، والتي يعد منفذ مالي الوحيد على المحيط الأطلنطي .

✽ **لاجوس :** عاصمة نيجيريا الاتحادية ، ومينائها الرئيسي ، وثاني أكبر مدينة فيها بعد إبادان Ibadan . وهي ميناء على بحيرة ساحلية بجانب خليج غينيا مباشرة . وتقوم المدينة على جزيرتي لاجوس وإدو Iddo ومنطقة الساحل المجاور ، وتعد جزيرة لاجوس نواتها الأساسية ، ومنها أخذت المدينة اسمها . تقول الموسوعة البريطانية أن سكانها بلغوا ٢٧١,٨٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، وأنهم بلغوا ٣٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥٥ ، ويختلف ذلك بعض الشيء عما ورد في المتن .

✽ **ليوبولدفيل** : تعرف الآن باسم كينشاسا ، وهي عاصمة الكونغو كينشاسا وعاصمة مقاطعة بهذا الاسم على نهر الكونغو . أنشأها الرحالة هنري ستانلي في عام ١٨٨٧ ، وأسماها بإسم ملك بلجيكا ليوبولد الثاني . وتعد كينشاسا القاعدة الرئيسية للملاحة في الكونغو ، وهي تتصل بميناء متادى Matadi الهام بالكونغو كينشاسا بخط للسكك الحديدية .

✽ **انوجو** : وتكتب إينوجو أيضاً . وهي عاصمة الإقليم الشرقي من نيجيريا الاتحادية . وتعد مصدراً هاماً لإنتاج القمح ، ويصدر القمح المستخرج من مناجمها بواسطة خط للسكك الحديدية يصلها بميناء بورت هاركورت . وقد أعلن هذا الإقليم انفصاله عن الاتحاد تحت اسم بيافرا ، وسقطت إينوجو في أيدي القوات الاتحادية في غضون بضعة أشهر من إعلان الانفصال .

✽ **اليزابيثفيل** : مدينة تقع جنوب شرق كينشاسا ، بالقرب من حلولد زامبيا ، وهي تعرف الآن باسم لومومباشي . والمدينة عاصمة إقليم كاتانجا Katanga الغني بالمعادن ، كما أنها مركز هام للمخطوط الحديدية .

✽ **فريتون** : عاصمة سيراليون ، ومينائها الهام . تقع على الجانب الجنوبي لمصب نهر سيراليون . بلغ عدد سكانها ٦٤,٥٠٠ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ . كانت تعرف « بمقبرة الرجل الأبيض » بسبب انتشار الملاريا وغيرها ، إلى أن تمكنت الوسائل الطبية الحديثة من تحسين الحال كثيراً . يعد مينائها من أضخم موانئ العالم ، وإمكاناته استقبال أضخم البواخر . تتصل بداخل البلاد بطريق معبد بالأسفلت . يشكل الكريوليون Creoles المسيحيون ، أي سلالة الأفريقيين المحررين ، أقلية بالمدينة ، ولكن منهم تقريباً كل الحامين ورجال الدين والأطباء والعلمين والموظفين والمهنيين والفنيين . وتوجد أيضاً جمالية مسلمة نشيطة ، كما تضم بجاليته التجارية كثيراً من السوريين .

✽ **بورت هاركورت** : ميناء بالإقليم الشرقي من نيجيريا الاتحادية ، وثاني موانئ الاتحاد من حيث الأهمية . أنشئ في عام ١٩١٤ كنهاية لخط السكك

الحديدية المحتد من إنو جو ، وذلك لتصدير الفحم الذى بدأ إنتاجه فى هذه المنطقة . وتزايدت أهميته فى تصدير زيت النخيل ، وكذلك فى تصدير القصدير من هضبة نيجيريا فيما بعد . وقد سقط الميناء فى أيدي القوات الاتحادية بعد الانفصال ، وبدأ حرم الإقليم المنشق عن أى اتصال له على البحر .

✽ **كوماسى** : كانت عاصمة لإقليم أشانتي ، أحد الأقسام الإدارية الثلاثة التى تتكون منها غانا الآن . وهذا التقدير السكانى (٧٨,٤٨٣ نسمة) هو طبقاً لتعداد عام ١٩٤٨ . ويشتمل سكانها على أوربيين ولبنانيين وهنود . وقد جلب هؤلاء إلى المدينة طبيعتها كمركز تجارى . وكان اسمها فيما سبق كوامان Kwaman ، أما اسم كوماسى (ويعنى تحت شجرة الكومينى Kumini) فيرجع إلى أيام الأشانتيين أوزاى - توتو Ashantine Osei-Tuto (١٦٩٧ - ١٧٣١) . وقد اتصلت كوماسى بسيكونلى بخط حديدى فى عام ١٩٠٣ ، وبأكرا بخط آخر فى عام ١٩٢٣ . وتعد كوماسى ملتقى هاماً للطرق البرية والحديدية .

✽ **إبادان** : بإقليم قبائل الأويو ، وعاصمة للإقليم الغربى من نيجيريا الاتحادية . وتعد من أكثر المدن الأفريقية نشاطاً ، وأكبر مدينة فى نيجيريا ، ويرجع التوسع المستمر فيها إلى موقعها كمركز تجارى لكل ما يتعلق بمحصول الكاكاو النيجيرى . وتتمتع بعثات التبشير المسيحية بنفوذ كبير فيها ، وبخاصة على التعليم ، رغم أن أغلبية سكانها من المسلمين .

✽ **كانو** : تأسست فى القرن السادس عشر مكان مدينة قديمة ترجع إلى القرن التاسع ، كانت إحدى دويلات الهاوسا الأصلية السبع ، وقد أصبحت مملكة مستقلة لأول مرة فى عام ١٠٠٠ م . واشتهرت كانو كمركز دينى فى أفريقيا الغربية فى العصور الوسطى . وهى تتبع المذهب المالئكى ويعد أنباؤها من أنصار الطريقة التيجانية . وقد ظل الهاوسا Hausa على وثبيتهم إلى القرن الخامس عشر ، عندما اعتنق الرؤساء والأقسام المتنورة منهم الإسلام . وفى القرون التالية أخذ الفولانى Fulani يتغلغلون فى دويلات الهاوسا

إلى أن ظهر من بينهم مصلح ديني كبير هو الشيخ عثمان دان فوديو (الجد الأكبر لأحمد بلو رئيس وزراء نيجيريا الأسبق ، ووالد محمد بلو المؤرخ المعروف وصاحب كتاب «انقلاب الميسود في تاريخ بلاد التكرود» . وقد أطاح الشيخ عثمان بكل رؤساء الهاوسا، وأسس إمبراطورية سكتو Sokoto في عام ١٨٠٤ . وظلت هذه الإمبراطورية قائمة زهاء مائة عام ، إلى أن جاء البريطانيون ، وقضى عليها مير فردريك لوجارد في عام ١٩٠٣ ، وأدخل ما عرف بنظام الحكم غير المباشر ، وظلت الإمارات تبأشر سلطاتها كحكومات محلية . وكان كلايرون أول من وصلها من الرحالة الأجانب في عام ١٨٢٣ . ولغة الهاوسا هي اللغة السائدة بين قبائلها ، وهي تكتب الآن بحروف إنجليزية ، أما اللغة المشتركة lingua franca فهي الإنجليزية .

✽ برازا فيل : كانت المركز الإداري ومقر الحاكم العام لأفريقيا الاستوائية الفرنسية بأقاليمها الأربعة، ومنها الكنفو الأوسط Middle Congo . وقد أصبحت عاصمة للكنفو الأوسط بعد استقلاله ، بدلا من يوانت نوار عاصمته السابقة . ويتخذ الكنفو برازا فيل اسمه من اسم عاصمته :

✽ ستانلي فيل : عاصمة الإقليم الشرقي بالكنفو كينشاسا ، واسمها الآن كينشاسا . تبعد حوالي ألف ميل عن مدينة كينشاسا في اتجاه أعلى نهر الكنفو ، وهي تعد ميناء هاماً على هذا النهر . كانت مسرحاً لاضطرابات كثيرة ، ولحركة تمرد مسلح ضد الحكومة المركزية التي استعانت على إخمادها بقوات استعمارية هبطت بالمظلات فوق المدينة ، وقضت على المقاومة فيها .

✽ دار السلام : عاصمة تنزانيا وأكبر موانئها، وهي مرفأ أمين على المحيط الهندي : بدأ العمل في عام ١٩٠٥ في مد خط للسكك الحديدية يصلها ببلدة كيجوما Kigoma على بحيرة تنجانيقا ماراً ببلدة تابورا Tabora . وقد وصل الخط إلى كيجوما في عام ١٩١٤ . وفي عام ١٩٢٨ بدأ العمل في مد خط من تابورا إلى بلدة موانزا Mwanza على بحيرة فيكتوريا . وبذلك

تم اتصال الميناء بداخل البلاد وبالبحيرتين الرئيسيتين ، ويربطه الآن طريق برى ببلدة موروجورو Morogoro . بها متحف أنثروبولوجى عظيم الأهمية . وقد أنشأها سلطان زنبار فى عام ١٨٥٢ ، واحتلها الألمان فى عام ١٨٨٤ ، وأصبحت عاصمة لأفريقيا الشرقية الألمانية . وقد سقطت فى أيلى البريطانيين فى خلال الحرب العالمية الأولى ، فى عام ١٩١٦ .

✽ سان لوى : المركز الإدارى للسنگال وموريتانيا سابقاً ، وأول عاصمة لأفريقيا الغربية الفرنسية (١٨٩٥ - ١٩٠٢) ، وتلتها ذكار : وقد أصبحت ذكار بدلا منها عاصمة السنگال بعد الاستقلال . وهى سوق إقليمية هامة أسسها تجار ديبب الفرنسيون فى عام ١٦٥٩ ، وبذا تعتبر أقدم مقر استعمارى تابع لفرنسا فى أفريقيا . وبعد عام ١٨٥٤ أصبحت قاعدة للحملات العسكرية التى أدت إلى تكوين أفريقيا الغربية الفرنسية . وهى تقع بالقرب من مصب نهر السنگال شمال شرق ذكار بمسافة ٣١٠ كيلو متراً ، وتتصل بذكار بخط للسكك الحديدية .

✽ تمبكتو : مدينة تقع على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى ، بالقرب من نهر النيجر ، بالمنطقة المعروفة بمنحنى النيجر ، وهى على ارتفاع ٧٣٠ متراً فوق سطح البحر . كانت تعرف داسماً بأنها ملتقى طرق القوافل بالطرق النهرية . كانت فيما مضى أضخم كيراً مما جعلها عليه الفرنسيون فى ٣ - ١٨٩٤ : ومازالت توجد أطلال المدينة القديمة فى شمالها وغربها . ومسجدها المشهور الذى كان يوماً ما فى وسطها يوجد الآن فى أطرافها الغربية ، حيث ما زالت مثلثته المشهورة تعد من معالمها الهامة : وهناك أيضاً مسجد صنكورى فى الشمال الشرقى ، الذى كان يوماً بجامعة إسلامية مرموقة فى عهد أسكيا داوود ، أحد سلاطين السنگاى ، وكذلك مسجد سيلى يحيى فى وسط المدينة . وقد حفلت فى فترة ازدهارها بعدد كبير من العلماء والفقهاء والمؤرخين الذين كان من أبرزهم احمد بابا التنبكتى . وقد خضعت فى القرن الثانى عشر لحكم ملوك مالى من المندنجو ، وذاع صيتها كمركز لتجارة الملح واللعب ، يأتيها الملح من تغازة فى

الشمال، وتصدر الذهب في مقابله، حيث اشتهرت المناطق المحيطة بها باستخراجها.

وقد ظهرت تمبكتو على خريطة كاتالان في عام ١٣٧٣ تحت اسم Timbouteh . وزارها ابن بطوطة في عام ١٣٥٣ م . ثم سافروا منها إلى مدينة تمبكتو (وضبط اسمها بضم اللام المعلوة وسكون اللون وضم الباء الموحدة وسكون الكاف وضم التاء المعلوة الثانية وواو) وبينها وبين النيل أربعة أميال وأكثر سكانها مسوفة أهل التام : . رحلة ابن بطوطة ، الجزء الثاني ، طبع بالمطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ ، ص ٢٠٢ . هذا والمقصود بالنيل هنا نهر النيجر ، والمقصود بأهل التام قبائل الطوارق المعروفة التي اشتهر رجالها بوضع التام على وجوههم ، والتي أقامت لها موطناً في القرن الحادي عشر مكان تمبكتو الحالية .

وفي عام ١٤٦٩م وقعت تمبكتو في أيدي ملك السنغاي سني علي ، وفي أيام أسكيا الحاج محمد ، سلطان السنغاي ، وصلت إلى ذرة مجدها الديني والتجاري . وقد أثارت ثرواتها شهية المنصور سلطان مراکش ، فجرد عليها حملة بقيادة خصى أندلسي يدعى جودر باشا ، وسقطت تمبكتو في أيدي المراكشيين في عام ١٥٩١ ، فكان ذلك إيذاناً بأفول مجدها ، وسبق علماءها مكبلين بالأغلال ، وفي مقدمتهم العالم الخليل أحمد بابا ، للثول بين أيدي السلطان . وقد استمرت في أيدي الفرنسيين نهائياً في ١٠ يناير ١٨٩٤ ، بعد محاولات من البريطانيين للاستيلاء عليها ، وبعد مقاومة طويلة من سكانها .

كتب عنها محمود كمت (١٤٩٦٨-١٥٩٣) في تاريخ الفتن ، وقد جاء في صدر كتابه : « محمود كمت الكرني دارا التنبكتي مسكنا الوعكري أصلا . » ويفهم من عبارة التنبكتي مسكنا هنا أن تمبكتو كانت موطناً لمحمود كمت . كما كتب عنها أحمد بابا حولياته المشهورة التي ترجمتها الرحالة الألماني المعروف هنريخ بارت . ومن أمتع ما كتب عنها أيضاً كتاب العالم م . فيلكس ديوا : تمبكتو الغامضة Tombouctou la Mystérieuse ، لندن ، ١٨٩٦ .

ورد ذكرها كثيراً في تاريخ السودان لعبد الرحمن السعدي :

« ذكر تنبكت ونشأتها ، فنشأت على أيدي توارق مقشرون في أواخر

القرن الخامس من الهجرة فتركوا فيها راحتيهم في وقت الصيف في ساحل البحر في قرية امظغ يتزلون وفي وقت الخريف يرتحلون ويصلون أروان منازل ويدلون وهي وحدهم في العوالي ثم اختاروا موضع هذه البلدة الطيبة الظاهرة التركية الفاخرة ذات بركة ونجعة وحركة التي هي مسقط رأسي ، وبغية نفسي ، ما دنتها عبادة الأوثان ، ولا مسجد على أديمها قط لغير الرحمان ، ماوى العلماء العابدين ، ومالئ الأولياء والزاهدين ، وملئى القللك والسيار ، فجعلوها خزنة لمتاعهم وزروعهم ، ... : تاريخ السودان ، ص ٢٠ ، ٢١ .

* **جاء :** وكانت تعرف أيضاً بكوكو وكوكيا وكاغ وبجاغ إلخ ، وتقع حالياً بجمهورية مالى على الضفة اليسرى لنهر النيجر ، على بعد ٤٤٠ كيلو متراً من تمبكتو . ما زال بها بعض أطلال المدينة القديمة ، وأهمها هرم مجبور ، وبقايا قبر أسكيا الحاج محمد سلطان السنغاي ، والجامع الكبير الذى أسسه منسا موسى ، سلطان مالى ، حوالى ١٣٢٥ م ، وهو في طريق عودته من الحج . كانت عاصمة للسنغاي قبل تمبكتو .

« ودخل أهل مئى في طاعته بعد جوازه إلى الحج وبطريقها رجع فابتنى مسجداً ومحراباً خارج كاغ صلى فيه الجمعة ... » تاريخ السودان ، ص ٧ . والمقصود بسئى هنا قبائل السنغاي ، أما كاغ فهي جوا والحالية .

وقد بلغت جوا قمة مجدها في عهد أسرة أسكيا ، ولكنها لم تتمتع بالأهمية نفسها التي تمتعت بها حتى ، ولا بالتفوق الثقافى الذى تمتعت به تمبكتو ، ولكنها ظلت المركز السياسى للسودان الغربى فترة طويلة . وقد تضاعفت أهميتها بعد الغزو المراكشى وانهيار سلطة السنغاي .

ذكرها ابن بطوطة في رحلته في أكثر من موقع : « ثم سرت إلى مدينة كوكو وهي مدينة كبيرة على النيل من أحسن مدن السودان وأكبرها وأخصبها ... » رحلة ابن بطوطة ، ص ٢٠٣ . المقصود بالسودان هنا السود البشرة أى الزنوج ، على وزن البيضان ، أى البيضى البشرية .

كذلك ذكرها ياقوت الحموي ، في «كتاب معجم البلدان» ، نقلا عن «كتاب المسالك والممالك» للمؤرخ العربي الحسن بن أحمد المهلبى : «كوكو وهم اعم أمه وبلاد من السودان : قال المهلبى كوكو من الإقليم الأول :... وملكهم يظاهر رعيته بالإسلام :... وله مدينة على النيل من شرقه اسمها مرناة بها أسواق ومتاجر والسفر إليها من كل بلد متصل وله مدينة على غربي النيل سكنها هو ورجاله وثقاته وبها مسجد يصل فيه ومصلى الجماعة بين المدينتين :...» (كتاب معجم البلدان ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م . المجلد السابع ص ١ - ٣٠٢) .

* جنى : مدينة بأفريقيا الغربية ، كانت فيما سبق من المراكز الغنية لإمبراطورية السنغاي ، ومركزاً للتعليم الزنيجي : تقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الجنوب الغربي من تمبكتو : يعتقد أن قبائل السنغاي قد أسستها في القرن الثامن : وصلت إلى ذروة مجدها بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر . يقول بعض المؤرخين أنها أعطت اسمها لكل الساحل (غينيا) ، ويقال إن كلمة غينيا مشتقة من كلمة جنى ، وإن بجاء في قول آخر إنها مشتقة من كلمة غانا . بها مسجد مهيب أقيم مكان قصر مشهور للملوك السنغاي ، وما زالت بها آثار من الفنون العربية والمراكشية :

تحدث عنها محمود كمت في تاريخ الفتاش : «ويروى أنه (اسكيا اسحق) دخل مدينة جن حرمها الله في ذهابه لتعّب وملك فيها أياماً فأمر يوماً بأن يحضر كل من كان جن من العامة والخاصة في المسجد الكبير ...» تاريخ الفتاش ، ص ٨٨ :

كذلك تحدث عنها عبد الرحمن السعدي في تاريخ السودان : : «ذكر جنى ونبله من أخبارها ، وهي مدينة عظيمة ميمونة مباركة ذات سعة وبركة ورحمة جعل الله في أرضها خلقاً وجبله وطبيعة أهلها الأراحم والتعاطف والمواساة ولكن المنافسة على الدنيا كانت من أخلاقهم جبلاً :...»

وهى سوق عظيم من أسواق المسلمين وفيها يلتقى أرباب الملح من معدن تغاز وأرباب الذهب من معدن بيط : « تاريخ السودان » ، ص ١١ :

وينبئ حديث السعدى عنها فى هذه الفقرة وغيرها عن حصد بالغ ، وذلك لأن شهرتها تجاوزت شهرة تمبكتو التى كان السعدى يترها فى نفسه منزلة عالية ، ولأنها نافستها فى التجارة والثقافة :

❖ ولاته : كانت عاصمة لمملكة تقع إلى الشمال الغربى من تمبكتو ، وشرق منطقة الحوض ، ولذلك يطابق الكثيرون بينها وبين غانا . ويرجح أن هذه الكلمة تعنى « الأراضي المرتفعة » ، وذلك كناية عن الطبيعة المرتفعة للمنطقة ، فى مقابل أراضي الحوض المنخفضة المجاورة . كان السنغاي يسمونها « بر » ذكرها كل من محمود كمت وعبد الرحمن السعدى فى كتابيهما .
« ثم سمع بمرور موشكى إلى بر » وترك أهل بيته :... « تاريخ القناش » ، ص ٤٧ :

« وكان التسوق قبل فى بلد بر » وإلى بر الرفاق من الآفاق وسكن فيه الأخيار من العلماء والصالحين وذوى الأموال من كل قبيلة ومن كل بلاد أهل مصر ووجل (أوجلة) وفزان وغدامس وتوات ودرعة وتغلاطة وفاس وسوس وبيط إلى غير ذلك ثم انتقل الجميع إلى تنبكت قليلا قليلا حتى استكملوه وزيادة مع جميع قبائل الصنهاجة باجتناسها فكانت عمارة تنبكت خراب بر » « تاريخ السودان » ، ص ٢١ :

وتسمى ولاتن أيضا ، كما كان ابن بطوطة يسميها إيوالاتن : « ثم وصلنا إلى مدينة إيوالاتن فى غرة شهر ربيع الأول بعد شهرين كاملين من صجلماسة وهى أول عمالة السودان ... » « رحلة ابن بطوطة » ، ص ١٩١ .

٣. ستوك - لون - ترونت : مدينة ستافوردشاير Staffordshire بإنجلترا فى قلب المنطقة التى اشتهرت بصناعة الخزف . والإشارة هنا إلى مدينة صناعية حديثة كانت تتسع بسرعة كبيرة ، وبخاصة بعد أن اندمجت معها

عدة مدن صغيرة في عام ١٩١٠ ، ثم بعد أن أصبحت مدينة بلدية ذات
هسته في عام ١٩٢٥ ، وبعد أن ازدادت اتساعا مرة أخرى في عام ١٩٢٩ :

✽ تشيشستر : مدينة على بعد ١٠٩ كيلو مترات جنوب غرب لندن ،
وقد اشتهرت طوال العصور الوسطى بأهميتها التجارية الكبيرة ، والإشارة
هنا واضحة ، فهي تتعلق بمدينة قديمة ازدهرت في العصور الوسطى :

✽ كمبالا : عاصمة لإقليم بوغندا ، وأهم المدن التجارية بأوغندا ،
تبعد حوالي عشرين ميلا شمال غرب عتبة Entebbe عاصمة أوغندا .
وهي مدينة مقامة على سبعة تلال منعزلة ، وكانت مقرا للكاكا . كان
سكانها فيما بين الحربين العالميتين حوالي ثمانية آلاف نسمة ، ولكنها نمت نمو
ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية : ففي عام ١٩٤٨ أصبح عدد سكانها
٢٤,٠٠٠ نسمة ، وقدر هذا العدد في عام ١٩٥٣ بحوالي أربعين ألف نسمة .

✽ سيكوندي - تاكوراى : تعد سيكوندي موضعا للاستيطان الأوربي ،
وهي تقع على مرفأ مفتوح توفر له الرأس التي تنتهى عند تاكوراى ، على
بعد ثلاثة أميال ، الحماية اللازمة . وقد قام الهولنديون ، وتبعهم البريطانيون ،
ببناء قلاع تجارية على المواقع المجاورة قبل عام ١٦٥٠ ، بيد أن رجال القبائل
المحليين دمروها بعد ذلك بخمسعين عاما . وظل المكان عديم الأهمية زهاء
مائتي عام ، إلى أن اكتسب قلرا كبيرا من الأهمية ، عندما أصبح في عام
١٩٠١ نهاية أول خط للسكك الحديدية في مستعمرة ساحل الذهب البريطانية ،
غير أن تجارتها عبر المحيط قضى عليها عقب إنشاء ميناء تاكوراى في عام
١٩٢٩ ، وانتقال النشاط التجارى إليه . وصل عدد سكان سيكوندي -
تاكوراى في عام ١٩٤٨ إلى ٤٤,١٣٠ نسمة ، منهم ٧٠٨ أوربيين :

✽ جينجا : إحدى مدن أوغندا الرئيسية . تلى عتبة وكبالا من حيث

الأهمية . يبلغ سكانها حوالى عشرين ألفا : تعد مركزا هاما للقطن والنفل ، توسعت بدرجة كبيرة فى الخمسينيات إثر إنشاء محطة توليد الكهرباء على شلالات أوين Owen : تقع على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا ، حيث يوجد ما يعرف عادة بالمنبع الأول لنهر النيل الذى يخرج من البحيرة باسم نيل فيكتوريا ، ثم لا يلبث أن تعترضه شلالات ريپون Ripon .

* **الولاية الحرة :** المقصود هنا ولاية أورانج الحرة Orange Free State ، وهى إحدى الولايات الأربع التى تتكون منها جمهورية جنوب أفريقيا (الكاب ، ناتال ، أورانج الحرة ، الترسفال) . ويرجع تأسيس هذه الولاية إلى الثلاثينيات من القرن الماضى ، عندما هاجر معظم المستوطنين والبوير شمالا هربا من الحكم الأجنبى ، وأسسوا جمهوريات الترسفال وأورانج الحرة وناتال . وقد أصبحت أورانج جمهورية حرة فى عام ١٨٥٤ ، وضمها البريطانيون فى عام ١٩٠٢ ، وانضمت أورانج وناتال والترسفال إلى اتحاد جنوب أفريقيا فى عام ١٩١٠ : يزيد عدد سكانها قليلا على مليون نسمة ، وتقع جنوب وسط الاتحاد ، وعاصمتها بلومفستين .

* **دربان :** ميناء بولاية ناتال بجنوب أفريقيا ، يطل على المحيط الهندي ، وهو يعد من أجمل المدن البحرية فى العالم . ودربان أكبر مركز حضرى بناتال ، وثالث أكبر مدينة بجمهورية جنوب أفريقيا ، وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ بلغ عدد سكانها ٤٣٠,٩٤٦ نسمة ، منهم ١٣٢,٦٥٤ أوربيا : وتعرف على نطاق جنوب أفريقيا بأنها «الحاردينسيتى» «Garden City» ، كما أنها مركز سياحى هام . وتعد دربان من المراكز الصناعية والتجارية الهامة بجنوب أفريقيا ، فيها جزء كبير من صناعات التحويلية ، وفى مقدمتها : السكر والعلوب والتشييد والأثاث وزيت الخوت والنسيج والصابون والمطاط :

* **بولاوايو :** مدينة رئيسية بأراضى المتابيل Matabeleland بالقسم

الشرقي من روديسيا الجنوبية : قدر عدد سكانها في عام ١٩٥٤ ، بما فيها الضواحي ، بحوالى ١٣٣,٠٠٠ نسمة ، منهم ٤٠,٠٠٠ أوروبي ، ٩٠,٠٠٠ أفريقى ، ٣,٢٠٠ من الأسويين والملونين . يربطها خط حديدى بمدينة الكاب طوله ٢,٣٩٧ كيلو مترا . وقد ظهرت لأول مرة عندما أقام لوينجولا ، آخر ملوك المتابيلى ، مقرا له في مكان قريب من موقعها الحالى : وفي العام التالى امتد هذا المكان إلى الموقع الحالى ، ولو أن المقر الحكومى الذى بناه صيبل رودس مازال يشغل المكان الأصلى : وقد أعلنت بولاوايو مدينة city في نوفمبر ١٩٤٧ : وكانت تعد مركزا هاما للسكك الحديدية فيما كان يعرف باتحاد روديسيا ونياسالاند ، كما كانت مركزا لتوزيع كل الواردات القادمة من جنوب أفريقيا : تقوم بها صناعات للمعادن والصلب والمعدات الزراعية والنسيج والأدوية والأخشاب والطحن والبرية . إلخ :::

✽ سيلكوى : من أهم المدن التعدينية بروديسيا الجنوبية ، وتقع على بعد حوالى ٣٥٠ كيلو مترا شرق بولاوايو : وهى تعد مركزا بالغ الأهمية لمعدن الكروم ، وقد وصل المستخرج من هذا المعدن في منطقة سيلكوى ، في عام ١٩٥٨ ، إلى ثلاثة أرباع مليون طن ، وبهذا الرقم أصبحت روديسيا الجنوبية خامس دولة في العالم (بعد جنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفييتى ، وتركيا والفلبين) في إنتاج الكروم :

✽ جيمبيا : بأفريقيا الغربية على المحيط الأطلنطى ، وهى عبارة عن شريط ضيق في داخل أراضي السنغال يحف بصفقتى نهر جيمبيا عند الجزء الأدنى منه : عاصمتها بانهرست . وقد استقر بها البرتغاليون في القرن الخامس عشر ، وخلفهم البريطانيون في القرن السابع عشر : يتكون سكانها من عدة قبائل أهمها : المندنجو ، ويشكلون ٣٥٪ من السكان ، والفلولانى والولوف Wolof والجلولا Jola والصرهولى (أو الصركولى) Serehuli . والمندنجو والصرهولى أساسا من المسلمين ، أما الجلولا فوثنيون : وتوجد أقلية مسيحية . وطقا

لتعداد عام ١٩٥١ ، كان عدد سكانها ٢٥,٣٨٩ نسمة . وقد كانت جميعا محمية بريطانية ، وحصلت على الحكم الذاتي في عام ١٩٦٣ ، وعلى الاستقلال الكامل في عام ١٩٦٥ . وقد نشأت خلافات حادة بينها وبين السنغال بسبب الحدود .

❖ **صوماليا :** الاسم الذي تعرف به جمهورية الصومال الإسلامية بأفريقيا الشرقية . وقد كانت صوماليا تنقسم سياسيا إلى أربعة أقسام : الصومال الحبشي ، الصومال البريطاني ، الصومال الفرنسي ، الصومال الإيطالي . وتكونت جمهورية صوماليا الحالية في أول يولييه ١٩٦٠ من اندماج الصومالين الإيطالي والبريطاني ، برئاسة آدم عبد الله عثمان ، وانخلت مقديشو عاصمة لها . ولما كان الصومال البريطاني وصوماليا قد وردا في المثن في سياق واحد ، فربما كان المقصود هنا هو ما كان يعرف سابقا بالصومال الإيطالي :

❖ **جيرميستون :** مدينة هامة بولاية الترنسفال في جمهورية جنوب أفريقيا ، تقع على بعد تسعة أميال من جوهانسبرج ، وثمانية أميال من مطار جان سمسطن الدولي . وطبقا لتعداد ١٩٥١ كان سكانها يتكونون على النحو التالي : ٧٤,٣٨٤ من البيض ، ٢,٥٠٩ من الملونين ، ٩٨,٢٢٦ من الأهالي ، ١,٩١٥ من الآسيويين . وهي ملتقى هام للسكك الحديدية ، وتقع في منطقة وتوتورزاند الغنية بالذهب ، ويوجد بها أكبر مصنع لتنقية الذهب في العالم :

❖ **بورت إليزابيث :** ميناء يقع في منتصف الطريق بين مدينة الكاب وميناء دربان ، وهو يعد ثالث ميناء من حيث الأهمية في جمهورية جنوب أفريقيا . وطبقا لتعداد عام ١٩٥١ يبلغ مجموع سكانها ١٨٧,٠٧١ نسمة منهم : ٢٤,٧٧٩ من الأهالي ، ٧٨,٣١٥ من الأوربيين ، ٤٣,٩٧٧ من الملونين . وقد امتد الاستيطان الهولندي إلى موقع بورت إليزابيث الحالي في عام ١٧٥٤ . وفي عام ١٨٢٠ استوطن بها ثلاثة آلاف بريطاني . وقد

ازدادت أهميتها بعد التطور الصناعي في عام ١٩٢٥ ، كما قفزت قفزة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت في عام ١٩٥٣ أكبر بلدية بجنوب أفريقيا . ولم يأت منتصف الخمسينيات حتى كان بها أكثر من أربعمئة مصنع تعمل في أكثر من ثمانين فرعاً من فروع النشاط الصناعي . وقد استورد عن طريقها في عام ١٩٥١ أكثر من نصف واردات روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، وذلك بفضل خطوط السكك الحديدية المنتظمة التي تربطها بالداخل .

✽ **موتونو :** الميناء الرئيسى بجمهورية داهومى وأشهر مراكزها التجارية . كانت في الأصل قرية صغيرة تستخدم كرفاً لهورتو نوفو Porto Novo العاصمة . وقد أحرقت هذه القرية عن آخرها في عام ١٨٩٠ ، ثم أعيد بناؤها وفقاً لخطة وضعها الأوروبيون : والمدينة بداية لخطين للسكك الحديدية : الأول يمتد إلى باراكو Barakou ، والثاني إلى هورتو نوفو ومنها إلى بوبى Pobé على الحدود النيجيرية . وقد بلغ عدد سكانها ٢٠,٣٠٠ نسمة وفقاً لتعداد عام ١٩٥١ ، ثم ارتفع إلى ٥٦,٢٠٠ نسمة في عام ١٩٦٤ .

✽ **تاركوا :** مدينة توجد بالقرب من مناجم المنجنيز والذهب والماس الهامة في غانا ، مما يجعلها عاصمة التعدين فيها . ويعد حوض نهر نسونتا ، بالقرب من تاركوا ، أهم مناطق استخراج المنجنيز في غانا . كما أن تاركوا هي المركز الرئيسى لعروق الذهب بين تاكورادى وكومامى . وقد بدأ الاستغلال الحديث للذهب فيها عام ١٨٧٨ بوصاطة شركة فرنسية ، ويأتى منها وحدها ٣٠ ٪ من ذهب غانا كله . كما توجد المنطقة الرئيسية الثانية للماس في حوض نهر بونسا Bansa . بجنوب غرب تاركوا .

✽ **بوداتين :** ميناء بحريتانى ، ومن المدن الرئيسية بها . وعندما اكتشفت خامات الحديد في منطقة فورجورو اقترحت ثلاثة مشروعات لوصول فورجورو بالساحل بخط للسكك الحديدية : الأول إلى فيلا سيزنيرومس Villa

Cisneros مار أبريودورو ، الثاني إلى بوراتين ، الثالث إلى نواكشوت (شتييط) العاصمة . وقد فضل المشروع الثاني على الأول لأنه يمر بأراضٍ تابعة لأسبانيا ، وفضل على الثالث لأنه أطول . كما أنه يمكن من المشروع الثاني مد وصلة إلى منطقة النحاس والحديد بأكشوت .

✽ تنجا : ميناء بتزانيا ، يقع في مواجهة جزيرة بمبا . وبلغ عدد سكانها ٢٢,١٣٦ نسمة طبقاً لتعداد عام ١٩٥٢ ، منهم ٥٥٨ أوروبياً ، ٦,٨٠٨ أسبوعياً . وعندها ينتهي خط السكك الحديدية الممتد إلى مرتفعات أوسمبارا Usambara وموشي وآروشا ، كما يربطها طريق برى بمحطة طوله ٢٢٢ كيلو متراً وهي تعد مركزاً للمنطقة الرئيسية لزراعة السيل ، كما أنها ثاني مدينة بالبلاد .

✽ باهرست : عاصمة جمبيا ومينائها . وطبقاً لتعداد عام ١٩٥١ بلغ عدد سكانها ١٩,٦٠٢ نسمة . تقع على مقربة من مصب نهر جمبيا فوق جزيرة سانت ماري St. Mary ، وهي ركام رملي يفصله عن المنطقة الرئيسية في جمبيا خليج مدّى tidal ومستنقع مليء بالأشجار الاستوائية (المتجروف) . ويصلها بالشاطئ ممر علوي .

قبائل أفريقية

❖ الكيكويو : عندما وصل البانتو الساحلون الشماليون الشرقيون إلى كينيا ، (انظر المادة التالية) ، تحرك فرع منهم تجاه الشمال إلى القسم الشرقي من المرتفعات واستقروا هناك : وهم يشكلون الآن إقليماً متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية يضم سبع مجموعات قبلية تتكلم لغة البانتو ، أهمها مجموعة الكيكويو Kikuyu ، التي تعد أكبر قبائل كينيا ، وقد بلغ تعداد الكيكويو طبقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالي مليون نسمة ، وكانوا وقتئذ يشكلون ١٩,٥٪ من شعب كينيا . ويعرف الكيكويو أيضاً بالأكيكويو Akikuyu ، والحيجويو Giguyu . والواكيكويو Wakikuyu .

وقد أقامت شركة أفريقيا الشرقية الإمبراطورية البريطانية Imperial British East Africa Company أول مركز لها بأراضي الكيكويو في داجوريتي Dagoreti ، ومرعان ما تبعتها بعثات التبشير المسيحية فأقامت مدارس لها هناك . وقد قام الكيكويو باعتبارهم أكبر قبائل كينيا بلور كبير في كتفاح شعبها . ففي يونيو ١٩٢١ كوّن جماعة شباب الكيكويو - ومن بينهم جوموكينيا تا وهنري ثوكو - أول تنظيم سياسي أفريقي في كينيا تحت اسم «رابطة أفريقيا الشرقية» «East African Association» ، اضطلع بالنفع عن حقوق الأجراء الزراعيين ومقاومة نظام الكيانلتي (تصاريح المرور) إلخ ، وقد حظّر هذا التنظيم في مارس ١٩٢٢ ، وتشكلت بعده ، في العام نفسه ، «رابطة الكيكويو المركزية» Kikuyo Central Association ، التي ركزت نشاطها على المظالم المتعلقة بالأرض .

وقد حظرت الرابطة في خلال الحرب العالمية الثانية بحجة النشاط الهدام والاتصال بالإيطاليين : وقد بلغ السخط بين الكيكويو ذروته في الثورة

القلاحية التي عرفت بالماوما في عام ١٩٥٢. ويتنسب إليهم الزعيم جوموكينياتا ، وقد سافر كينياتا إلى لندن ن عام ١٩٢٩ ، موفداً من الرابطة التي كان يشغل منصب سكرتيرها العام ، وذلك لعرض الضيم الذي تعرضت له قبائل الكيكويو فيما يتعلق بمشكلة الأراضي ، كما أصدر كينياتا في عام ١٩٣٨ كتاباً بعنوان *Facing Mount Kenya* ، وصف فيه حياة وعادات الكيكويو ، وهو يعد من الدراسات الأنثروبولوجية الهامة .

*** البانتو :** أهم وأمة لغوية واحدة « في أفريقيا ، وهم يوجنون في الجزء الجنوبي من القارة في أوطان متلاصقة متجاورة في مساحة تعادل ثلث القارة . ولا يشوب انتشارها هذا إلا وجود سلالة ضئيلة العدد من البشمن والهوتنتوت ، وفيما عدا هذه السلالة والعناصر الدخيلة من الاستعماريين في الأطراف الجنوبية ، نرى البانتو مستأثرين بأوطانهم في هذا المجال الفسيح . وتبدأ أوطانهم في الغرب ، على خليج بياфра ، عند الحدود الشرقية لإنجلترا ، ويمتد الحد بعد ذلك في اتجاه شرق ، مع تعرجات عديدة إلى الشمال والجنوب ، وعندما يصل إلى منطقة البحيرات أعالي النيل يدور حول شمال بحيرة فيكتوريا ، ثم ينتهي إلى المحيط الهندي شمال خط الاستواء بقليل . وبهذا تكون سائر حدودهم عبارة عن شواطئ القارة على المحيطين الهندي شرقاً والأطلنطي غرباً . ويقسمهم الكتاب لأسباب جغرافية وحضارية إلى بانتو شرقيين وغربيين وجنوبيين . ويتفوق البانتو الجنوبيون عدداً على جميع سكان الجزء الجنوبي من أفريقيا ، فيشملون الجزء الجنوبي من موزمبيق ثم روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا وناميبيا ، ثم الدول الثلاث بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند .

*** الواميرو :** لم أجد في الكتابات الأنثروبولوجية التي أتيت لي شعباً باسم الواميرو ، ويرجح أن يكون هذا الاسم صيغة ما لشعب ورد في هذه الدراسات باسم آخر . وعلى أية حال فمن المؤكد أنه شعب يقطن سفوح جبل ميرو *Meru* ، وهو من أعلى الجبال الأفريقية (١٥٠٠٠ قدم تقريباً) .

ويوجد في شمال شرق تنزانيا بالمنطقة الجبلية نفسها التي يوجد بها جبل كليمنجارو Kilimanjaro (١٩,٥٠٠ قدم تقريباً) أعلى جبال أفريقيا ، كما يوجد بالقرب من جبل كينيا Mount Kenya بجنوب كينيا . ويرجع أيضاً أن يكون هذا الشعب هو شعب ميرو الذي أشار إليه مردوك في كتابه Africa, Its Peoples and their Culture History ، ويقطن الميرو كما يقول مردوك مع التشاجا Chaga والكاهي Kahe سفوح جبل كليمنجارو وجبل ميرو (في تنزانيا) ، ويبلغ تعداد هؤلاء حوالي ربع مليون نسمة . كما تقطن فروع من الميرو أيضاً مع التشوكا Chuka والإمبوري Emburi والمومبي Mwimbe والثاراكا Tharaka سفوح جبل كينيا (في كينيا) ، ويبلغون حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة . هذا ومن المعروف أن هؤلاء جميعاً من البانتو الشرقيين :

❖ **الأكسوزا** : يعرفون أيضاً بالأكامكوزا Amakosa ، أو الأكامكوزا Amakosa ، أو الكافير Kaffir ، أو الإكسوز Xosa . وهم فرع من النجوني (انظر ، ص ٥٨٠) الذين يعدون الامتداد الجنوبي للبانتو . ويقدر تعداد الإكسوزا والتبو (وهم فرع من النجوني أيضاً) وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ ، بحوالي مليون نسمة .

❖ **البوننو** : أحد فروع مجموعة النجوني Nguni اللغوية (انظر مادة النجوني ، ص ٥٨٠) . وهم يعرفون أيضاً بالأماپوننو Amapondo والمبوننو Mpondo . ويبلغ عددهم وفقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ حوالي ٣٠٠,٠٠٠ نسمة .

❖ **الثيرمو** : تلعز على " العزور في هذه المنطقة على قبيلة تحمل هذا الاسم ، ولكن وجدته في كتاب مردوك (المرجع السابق ، ص ٣٨٠) قبيلة هذه المنطقة تحمل اسماً قريباً هو الثيرمو Thembu ، وتعرف هذه القبيلة أيضاً بالثيرمو Tembu ، وهي تعيش مع قبائل بومفانا Bomvana ، ومبوننوميز جندور النورة - ٥٧٧

Mpondomise ، ونجاني Ngabe ، وكوازي Qwathi ، وتكون
معاً أحد فروع مجموعة النجوني Nguni اللغوية .

* **التشاجا :** يكتنون مع الكاهي Kabe والميرو إحدى المجموعات
القبيلية السبع الرئيسية التي يتكون منها البانتو الشرقيون الذين يقطنون مرتفعات
كينيا ، وهي المجموعات التي تشكل إقليمياً متجانساً نسبياً من الناحية الحضارية .
ويعرف التشاجا أيضاً بالستشاجا Dschagga ، والحاجا Jagga ،
والواديستشاجا Wadschagga ، والتشاجا Chagga . ويقطن
التشاجا مع الكاهي سفوح جبل كليمتجارو بتنجانيقا وميرو بكينيا ، ويبلغ
تعدادهم معاً حوالي ٢٦٠,٠٠٠ نسمة (تقديرات عام ١٩٥٠) . والتشاجا
يشغلون بالزراعة ، ولهم براعة في رعي الأرض حين يعوزها المطر .

* **الباجنطة :** تكاد سلسلة البحيرات العظيمة — تنجانيقا ، كيفو Kivu ،
إدوارد Edward ، ألبرت Albert ، كيوجا Kioga ، فكتوريا
Victoria — أن تحيط بمجموعة هامة من الشعوب تعرف جماعياً بمجموعة
البانتو الشرقيين ، شعبة ما بين البحيرات Interlacustrine . وينبغي تقسيم
هؤلاء البانتو إلى ثلاث مجموعات لغوية ، لأنها وإن كانت تشكل اليوم مجموعة
متجانسة حضارياً ، إلا أنها كانت تختلف في الماضي عن بعضها البعض اختلافاً
جوهرياً . وهذه المجموعات اللغوية هي : مجموعة رواندا Ruanda ، مجموعة
نيانزا الشرقية East Nyanza ، مجموعة أوغندا Uganda . وتحيط
مجموعة أوغندا بمعظم الجزء الجنوبي من دولة أوغندا ، ويعد الباجنطة
أحد الفروع السبعة الرئيسية من هذه المجموعة ، ويبلغ تعدادهم قرابة المليون
نسمة . وهم يقطنون الإقليم المعروف باسم بوغندا .

* **الباسوتو :** حملت آخر موجة من توسع البانتو فرع تسوانا Tswana
من شعوب السوفو (أو السوتو كما يسميهم الدكتور محمد حوض محمد في كتابه :
الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٧٩) ، غرباً إلى ما يعرف الآن ببلولة

بوتسوانا ، وطفوا على البشمن المحليين . وتقع قبائل السودو دولة ليسوتو ،
وجزء كبيراً من جنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى بوتسوانا . وهم يجاورون الشونا
Shona والوثنجا Thonga في الشمال الشرقي ، والنجنو Nguni في
الجنوب الغربي ، والبشمن في المناطق الأخرى . ويقع السودو في أربعة
أقسام رئيسية : الفرع الجنوبي ، أو السودو الأتقياء ؛ الفرع الغربي ، أو تسوانا ؛
الفرع الشرقي ، أو الهدي Pedi ؛ الفرع الشمالي الشرقي ، أو الثندا
Venda . ويعرف الفرع الجنوبي أيضاً (السودو الأتقياء) بالباسونو
Basotho ، والباسوتو Basuto ، والباسوتو Bassouto ؛ ويبلغ عددهم
قرابة ١,٤ مليون نسمة .

✽ **الايبو** : أحد فروع المجموعة اللغوية الوسطى من قبائل نيجيريا ،
الجنوبية ويشملون الأدا Ada أو الإدّا Edda ، والإيكا Ika ،
والأونيتشا Onitsha ، وغيرها من القبائل الفرعية . وهم يكوّنون فرع
الايبو من أسرة كوا Kwa اللغوية الفرعية : ويتكون منهم معظم سكان
الإقليم الشرقي من نيجيريا ، الذي أعلن انفصاله ، في منتصف عام ١٩٦٧ ،
تحت اسم بيافرا Biafra ، كما أن الإقليم الغربي الأوسط يضم خليطاً من
الايبو واليوربا Yoruba وبعض القبائل الأخرى . وقد نشطت بعثات
التبشير المسيحية بينهم نشاطاً كبيراً .

وعلى نقيض شمال نيجيريا ، حيث حافظ الاستعمار على تجميد الأوضاع
المؤسسات والعلاقات القبلية عن طريق **الحكم غير المباشر** ، يتمكن
السلطين والأمراء الإقطاعيين من الاستمرار في الحكم بمساندته وحسابه ،
أقام الاستعمار **حكمة مباشرة** في الجنوب ، وأدخل الصناعة ووسائل الإنتاج
الحديث ، وضرب العلاقات الإقطاعية ، وحيث نشأت المدن والتجارة
وتطورت الرأسمالية المحلية ، ومن ثم نشأت الطبقة العاملة وقامت للعلاقات
الرأسمالية . وكان التطور الاجتماعي في الجنوب أعظم منه كثرأ في الشمال ، مما
أدى إلى تفاقم المتناقضات بين بورجوازية هذا الإقليم ، وبين نظام الدولة القديم .

وقد كانت قبيلة الإييو دائماً قبيلة متعصبة ، استطاعت أن تحتفظ بنظمها ومؤسستها برغم كل الضربات التي وجهت إليها من الاستعمار ومن إقطاع الشمال . وقد عمدت بريطانيا قبل الاستقلال إلى إذكاء الحزبات القبلية بين القبائل النيجيرية الكبيرة . ويمكن فهم مشكلة بيافرا على ضوء فشل النظام الذي كان قائماً في نيجيريا قبل الانفصال ، والذي أسهم الاستعمار في تأسيسه ، في تحقيق « السلام القومي » والتفهم الاجتماعي . ومما لاشك فيه أن المهمة الكبرى والصعبة الملقاة على عاتق الحكومة الاتحادية الآن ، وبدرجة أكبر بعد إنهاء الانفصال عسكرياً ، هو العمل على إقرار نظام اجتماعي يوفر المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الملائم لتطورها نحو دولة موحدة متعددة القوميات عن طريق استكمال مقومات هذه الدولة ، وهي المقومات التي عرقل الحكم الاستعماري الإقطاعي تكوينها :

✽ **الثونجا :** من أمم البانتو العظيمة ، وهم يقطنون الجزء الجنوبي من موزمبيق ، جنوب شرق منطقة الشونا Shona ، ويمتثلون أيضاً إلى المناطق الجاورة . يبلغ تعدادهم أكثر من مليون نسمة ، وهم يشكلون أمة متجانسة حضارياً ، ويعتفون الزراعة والرعي ، كما يقومون ببعض أعمال صيد الأمهالك واقتناص الحيوانات: وهم يعرفون أيضاً بالثونجا Tsonga ، والباثونجا Bathonga ، والشانجانا - تونجا Shangan-Tonga . وقد أضيفت إليهم زيادات كبيرة من النجوني Nguni تعرف بالشانجان Shangan (الشانانجا Shangan) .

✽ **النجوني :** تمثل الأمة المعروفة بالنجوني Nguni أقصى امتداد جنوبي للبانتو ، وقد انتشروا منذ اكتشافهم في اتجاه الشمال على حساب شعوب البانتو الأخرى ، مما يجعل من المفيد تقسيم قبائلهم المعاصرة إلى ثلاث مجموعات لغوية : مجموعة النجوني Nguni ، مجموعة إنديبيلي Endebele ، مجموعة النجوني Ngoni . هذا ويلاحظ أنه من المتعارف في العربية التفرقة بين كتابة اسمي المجموعتين الأولى والثالثة ، وإن وضح ذلك في الإنجليزية .

وتشمل مجموعة النجوني Ngoni التي تعيننا هنا الأسلاف المختلطين لجماعات الزولو Zulu bands التي هربت من ناتال حوالى عام ١٨٢٠ لتنجو من حكم الملك شاكا Shaka ، وانتشرت في اتجاه الشمال . وكانت تقوم بالإغارة على المراعى ونهبها ، وتلتق في طريقها بعناصر كبيرة من السوفو والسوازي Swazi والوثنجا وغيرها . وقد مرت هذه الجماعات غربى بحيرة نياسا Nyasa وشرقى بحيرة تنجانيقا ، وتقدمت قريبا من بحيرة فكتوريا ، حيث استدارت إلى الجنوب وغزت المنطقة ، وأقامت مواطنها الحالية في جنوب تنزانيا وفي زامبيا ومالاوى ، وحيث تزوج أفرادها على نطاق واسع مع البانتو الأواسط Central Bantu المحليين . والسلالات غير المتجانسة لهذه الجماعات تعرف جماعياً بالنجوني Ngoni ، الذين يعرفون أيضاً بالأنجوني Angoni ، والمانجوني Mangoni ، والوانجوني Wangoni .

✽ **الألور** : ويسمون أيضا اللور Lur أو اللورى Luri أو اللوريم Laurem . وهم شعب زنجي يعمل بالزراعة يعيش في وادى النيل على الساحل الغربى لبحيرة ألبرت نيانزا Albert Nyanza ، ويمتد إلى الكنفو كيتشاسا . وبلغ تعدادهم حوالى مائتى ألف نسمة ، وهم يشبهون الأكولى Acholi ، ويتكلمون من الناحية العملية اللغة نفسها . كما يملكون إحلى قبائل مجموعة الألور Luo . وهى من المجموعات النيلية التى تعيش في أوغند الشمالية وتمتد إلى كينيا ، وتكون عنصرا هاما من شعب كينيا ، وينتمى إليها الزعيم اليسارى الكينى أوجنجا أودنجا . كما تمتد من منطقة خليج كافررونلو Kavirondo نحو الجنوب الشرقى :

✽ **الباكنفو** : يقع الحزام العريض للبانتو الأواسط إلى الجنوب مباشرة من منطقة الغابات المطيرة بوسط أفريقيا ، ويمتد في اتجاه الشرق حتى المحيط الهئلى . وعلى الرغم مما يجمع بينهم من درجة عالية من التناسق في الحياة الاجتماعية ، توجد بينهم خلافات محلية معنية يحسن معها تقسيمهم إلى سبع مجموعات لغوية هى : الباكنفو Baongo ؛ الكيمبونلو Kimbundu ؛

الكوانغو Kwango ، الكاساي Kasai ، اللوندا Lunda ، البمبا Bemba ، المارافي Maravi ، الياو Yao . ويتكون الباكنتو من شعوب وثيقة الارتباط تعيش عند الامتدادات الدنيا لنهر الكنتو والساحل المجاور إلى الشمال والجنوب ، أى بإقليم كيتشاسا بالكنتو كيتشاسا والجزء الشمالى من أنجولا والجزء الشرقى من الكنتو برازافيل ، وقد أدهش ارتباط هذه الشعوب المستكشفين البرتغاليين الأوائل بسبب تعقيد المؤسسات السياسية والحياة الاجتماعية عند هذه الشعوب . ويعرف الباكنتو أيضا بالكنتو Congo وهو الاسم الأكثر ذيوفا ، وكذلك بالباكنتو Bakongo ، والماكنغو Macongo . وتضم هذه المجموعة القبائل الآتية : الباشيكنغو Bashikongo (الذين يعرفون أيضا بالبشيكنغو Beshikongo ، والإيشيكنغو Eshikongo ، والايكسيكنغو Exikongo ، والموتشيكنغو Mouchikongo) ، الهنغو Hungu (الذين يعرفون أيضا بالمانغو Mahungu ، والمونغو Maungo) ، المبابا Mbamba (ويعرفون أيضا بالبابا Bamba ، والبابامبا Bambamba) ، المباتا Mbata (ويعرفون أيضا بالباباماتا Bambata ، والباتا Batta) ، والمبانغو Mpangu (ويعرفون أيضا بالبابمانغو Bampangu ، والبانغو Pango) ، والترومبو Nzombo (البازومبو Bazombo ، والترومبو Zombo) ، السورنغو Sorongo (الأسولنغو Asolongo ، والباشيلنغو Bashilongo ، والباسولنغو Basolongo ، والميسورنغو Misorongu ، والموميلنغو Mossilongo ، والموتشيلنغو Mouchilongo والموسارنغو Musarongo ، والموشيرنغو Muahirongo ، والموسورنغو Musurongo) . ويقول إهلى (فى عام ١٩٢٩) إن الباكنتو كانوا يبلغون ٢,٥ مليون نسمة فى عام ١٦٧٥ .

✽ **الماشونا** : يعرفون أيضا بقبائل الشونا Shona . ويعلم الماشونا والثنونجا Thonga من أمم البانتو العظيمة ، وهم يعيشون معا فى روديسيا الجنوبية والجزء الجنوبى المجاور من موزمبيق ، ويمجاورهم من الشمال البانتو الأوسط ، ومن الشمال الغربى البانتو الذين يقطنون التزمبيزى الأوسط . ويهبط الماشونا

من الناحية اللغوية ارتباطا وثيقا بشعوب الماراڤي Maravi المجاورين لهم ، وهم من البانتو الأواسط بلورهم . ويشكل الماشونا أمة متجانسة حضارياً يزيد عدد أفرادها على مليون نسمة ، ويمكن تقسيم قبائلهم المتعددة إلى ست مجموعات هي : كارانجا Karanga ؛ كوركوري Korokore ؛ مانيقا Manyika ؛ نداو Ndau ؛ تاوارا Tawara ؛ زيزورو Zesuru .

❖ **البوتو - بوتو** : يعد البوتو Poto إحدى المجموعات اللغوية المتفرعة عن البانتو الاستوائيين ، الذين يعيشون في منطقة الغابات المدارية بحوض الكنفو . وهم يعيشون مع قبائل الموندونجا Mondonga . ويعرفون أيضا بالباپوتو Bapoto ، والفوتو Foto ، والمافوتو Mafoto ، والإيبوتو Upoto .

❖ **الزولو** : من النجوني Nguni الشماليين ، الذين يعلون بلورهم جزءاً من مجموعة النجوني Nguni اللغوية (انظر مادة النجوني ، ص ٥٨٠) ، وهم يعرفون أيضاً بالأمازولو Amazulu . ويعيشون مع البهاكا Bhaca ، والبهيلى Bhele والفينجو Fingo ، والملوبى Hlubi ، والزيزي Zizi . ويكون هؤلاء جميعاً اندماجا من عدد كبير من القبائل الأصلية التي تعيش بالقسم الشمالى الشرقى من ناتال بجمهورية جنوب أفريقيا . ويزيد عدد أفراد هذا الاندماج ، طبقاً لتقديرات عام ١٩٥٠ ، على مليوني نسمة ، وهم يكادون يحتفظون بعاداتهم الأصلية .

وقد اشتهر الزولو أكثر من غيرهم من سكان الجنوب الأفريقى ، إذ قد ظهر فيهم في بداية القرن الماضى زعيم محارب نابغ يدعى شاكا ، استطاع أن يغزو البلاد المجاورة ، وأن يوسع الوطن ، ويجعل من شعبه أمة قوية مرهوبة الجانب . ودامت سيطرة الزولو على البلاد إلى حوالى منتصف القرن الماضى ، حين بدأ البور ينافسونهم السلطة في الإقليم الواقع شرق جبال دراكنبرج Drakenberg . ولا يزال الزولو يعيشون في إقليمهم ، وإن كانت دولتهم قد تمزقت في إثر الاحتلال الأجنبي .

❖ **البمبا** : من البانتو الأواسط ، وهم إحدى المجموعات اللغوية السبع

التي تتكون منها قبائل الباكغو (انظر، ص ٥٨٠) ، كما يكونون جزءا من مجموعة النجا اللغوية التي تعيش شرق مجموعة لوندانا بزامبيا ، بالقرب من حدود الكونغو كينشاسا ، وهم يعرفون أيضا بالآوimba Awemba ؛ الأيمبا Ayemba ؛ الووimba Wawemba ؛ الوimba Wemba ؛ الباسيمبا Babemba ، الميمبا Muemba . ويبلغ تعدادهم ، طبقا لتقديرات عام ١٩٥٠ ، حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسمة :

✽ المامبوى : لم أجد قبيلة بهذا الاسم على وجه التحديد في الدراسات الأنثروبولوجية ، وإن كنت قد عثرت على قبيلة بالمنطقة نفسها (زامبيا) ذات أسماء مختلفة قريبة من هذا الاسم ، هي قبيلة المامبويلا Mambwela . وتعرف هذه القبيلة أيضا بالمبويرا Mbweru . وينتمى المامبويلا إلى البانتو الذين يعيشون في الزمبيزي الأوسط Middle Zambesi Bantu ، بمنطقة فورت جيمسون Fort Jameson في زامبيا بالقرب من حدود مالاوي وموزمبيق ، والذين يعرفون بقبائل إيللا - تونجا Ila-Tonga . ويعتد المامبويلا ، مع قبيلة اللوكولوى Lukolwe (أو البالوكولوى Balukolwe) ، إحدى المجموعات القبلية الاثنتى عشرة التي يتكون منها هؤلاء البانتو .

أحداث أفريقية

✽ **النزاع المسلح في الكمرون :** تأسس «اتحاد شعوب الكمرون» بالكمرون الفرنسي ، في عام ١٩٤٧ ، ومرعان ما أصبح أكثر الأحزاب السياسية تمثيلا في البلاد . وقد بعث الاتحاد بممثليه إلى الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق البلاد ، وعندما لم يجد هناك استجابة فعالة ، دعا في ٢٢ أبريل ١٩٥٥ إلى اجتماع اشتركت فيه نقابات العمال المنتمية إلى «الاتحاد العام لنقابات العمال الفرنسية» (الخاضع للحزب الشيوعي الفرنسي) ، و«الاتحاد الديمقراطي لنساء الكمرون» Union Démocratique des Femmes Kamerunaises (UDFK) بزعامة السيدة مارتا داندو ، و«الشبيبة الديمقراطية للكمرون» Jeunesse Démocratique du Kamerun (JDK) و «اتحاد شعوب الكمرون» .

وقد أصغر الاجتماع نداء مشتركاً دعا فيه إلى إنهاء الوصاية ، وإقامة دولة الكمرون ذات السيادة ، وإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية قبل أول ديسمبر ١٩٥٥ تشرف عليها الأمم المتحدة . ولقي هذا النداء استجابة شعبية واسعة أثارت من الناحية الأخرى موجة ضخمة من القهر والإرهاب ، وقال «اتحاد شعوب الكمرون» عن هذه الموجة إنها قد أسفرت عن مقتل عشرين ألفاً من أبناء الكمرون . وتضمنت هذه الموجة حظر التظاهرات التي اشتركت في هذا الاجتماع ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» ، وذلك بمقتضى قانون كانت السلطات الفرنسية قد أصدرته في عام ١٩٣٦ لمكافحة المنظمات الفاشية .

وردا على ذلك أعلن «اتحاد شعوب الكمرون» ، في ١٢ يولييه ١٩٥٦ ،

الكفاح المسلح لمقاومة الحكم الفرنسي ، ودعا إلى وحدة كل المجموعات الوطنية بالبلاد في جبهة وطنية متحدة حول مطالب الحد الأدنى وهي : إعادة توحيد الكمرون الفرنسي والكمرون البريطاني ؛ إجراء استفتاء شعبي أو انتخابات ديمقراطية لجمعية تأسيسية ؛ العفو الشامل ؛ حرية التعبير ؛ وفي نهاية الأمر حددت السلطات الفرنسية تاريخا لإجراء الانتخابات هو ديسمبر ١٩٥٦ ؛ ولكن لما كانت هذه الانتخابات ستجرى في ظل حالة الطوارئ ، دعا «اتحاد شعوب الكمرون» إلى مقاطعتها ، ولقيت دعوته هذه استجابة ضخمة .

ومنذ ذلك الوقت كان «اتحاد شعوب الكمرون» على رأس «جيش التحرير الوطني» ، يشن حملات عسكرية واسعة النطاق تمكن بفضلها من السيطرة على منطقتي باميليكي وساناجا - ماريتيم اللتين يقطنهما ربع سكان البلاد ، وتنتجان ٤٠٪ من صادراتها . كذلك شن زعماء الاتحاد المنفيين ، الذين اتخذوا مقر قيادتهم في القاهرة في أول الأمر ، ثم في أكرا بعد ذلك ، حملة دولية من أجل انسحاب القوات الفرنسية والاستقلال وتوحيد شطري الكمرون ، على حين بقي روين أوم-نيوبي في الكمرون لقيادة العمليات العسكرية . وبوفاة نيوبي في عام ١٩٥٨ ، فقد الاتحاد زعيمه الأكثر شعبية ، وانتقلت رئاسته إلى فيلكس - رولان مومي (انظر ، ص ٥٢٥) .

وفي سبتمبر ١٩٥٨ ، وبناء على عرض يعفو مشروط من حكومة الكمرون ، التي كان يرأسها أحملو أهيدجو (الرئيس الحالي للدولة الكمرون) ، عاد ماني ماتيب ، القائد العسكري لمنطقة ساناجا - ماريتيم ، إلى الحياة السياسية العادية . ومع ذلك استمرت الثورة المسلحة في منطقة باميليكي بقيادة مومي : ونتيجة لذلك اضطرت حكومة الكمرون ، في أعقاب حصول البلاد على استقلالها ، إلى إصدار قرار في فبراير ١٩٥٩ يقضي بإعادة الهياكل السياسية التي سبق أن شملها قرار الحظر الصادر في ١٣ يولييه ١٩٥٥ ، ومن بينها «اتحاد شعوب الكمرون» ، وقد عُلقت السكترتارية الدائمة لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية على هذا القرار ، في بيانها الذي أصدرته

بالقاهرة في ٢٩ فبراير ١٩٦٠ ، باعتباره نصرا جديدا لشعب الكمرون
ولكل المحبين للديمقراطية والسلام في العالم أجمع .

وفي الانتخابات التي أجريت في أبريل ١٩٥٩ ، حصل الاتحاد شعوب
الكمرون (فرع ماتيپ) على ٢٢ مقعدا ، وعرض على ماتيپ منصب
وزاري ، ولكنه رفض ، وإن كان پير كاندم ، وهو زعيم آخر من زعماء
الاتحاد ، قد أصبح وزيرا للصحة . وفي أغسطس ١٩٦٠ التقى مومي وماتيپ
في كوناكرى لمناقشة إعادة توحيد فرعي الاتحاد (فرع ماتيپ وفرع مومي) ،
بيد أن المفاوضات فشلت . وفي نوفمبر ١٩٦٠ مات مومي مسموما ، وانتقلت قيادة
الثورة المسلحة إلى لارنس وانلى وأبل كينجي . واستمر النزاع المسلح وقتا
إلى أن تمكنت حكومة أحملو أهيدجو من تصفيته بمساعدة القوات الفرنسية :

✽ **المؤتمر الدولي للتضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء
الجنوبي من أفريقيا** : انعقد هذا المؤتمر بمدينة الخرطوم ، في الفترة ١٨-٢٠ يناير
١٩٦٩ ، وعرف بمؤتمر الخرطوم ، وقد اشترك فيه ٧٧ وفدا تمثل أكثر من
خمسين بلدا وعددا من المنظمات الدولية ، وبلغ عدد المشاركين فيه ٢٦٦
متلوبا . ومثل الجمهورية العربية المتحدة في المؤتمر وفد مكون من السادة
خالد محيي الدين ومحمد زكي شافعي ومفيد شهاب وحسين فهمي ومختار قطب
وإحسان عبد القلوس وأمينة السعيد ومحمد أحمد الدمرداش :

وقد جاء في الإعلان العام الذي صدر عن المؤتمر ما يلي :

« من أكثر من خمسين بلدا ، ومن عدد من المنظمات الدولية ، جئنا
إلى الخرطوم للتضامن مع أولئك الذين يقاتلون لتخليص أفريقيا من بقايا
الاستعمار »

« لقد التقينا في وقت تتحدى القوى التقلعية العالمية فيه الإمبريالية
العنوانية ، في صراع مظفر من أجل التحرر الوطني والسلم والاشتراكية ...
وقد قررنا بالإجماع أن أفريقيا والعالم ينبغي أن يقدموا مساعدة أكثر

فعالية لإخواننا وأخواتنا الذين يعانون ، والذين يقاثلون من أجل حريتهم وحررتنا . وإننا إذ جئنا إلى الخرطوم من كل أنحاء أوروبا ، ومن آسيا ، ومن أمريكا الشمالية والجنوبية ، صممنا على أن يكون مؤتمر الخرطوم مرحلة تاريخية جديدة لتقدم في مسيرة القارة الأفريقية نحو التحرر والاستقلال والوحدة ،

« إن حالة من الحرب تقوم الآن بالفعل في جزء كبير من القارة الأفريقية. فمتذ الرابع من فبراير ١٩٦١ كانت شعوب أنجولا وغينيا-بساو وموزمبيق، تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « MPLA »، والحزب الأفريقي لأمستقلال غينيا وكيب فرد ، و « جبهة تحرير موزمبيق » FRELIMO ، تقاتل في مواجهة عسكرية هائلة الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية ، تلك الإمبراطورية المضعضة التي تساندها حول حلف الأطلنطي .

« وفي زيمبابوي يشن رجال حرب للعصابات ، التابعون وللاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي « (الزابو ZAPU) ، والمؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا ، عمليات عسكرية تزداد اتساعا وانتشارا ضد القوات العسكرية المشتركة للحلف غير الشرعي ، حلف سميث وجمهورية جنوب أفريقيا الفاشية . وفي أفريقيا الجنوبية الغربية يقاتل رجال حرب العصابات التابعون لمنظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية « (سواپو SWAPO) ضد المستعمرين في جنوب أفريقيا .

« إن هذه الحرب ، التي تزداد انتشاراً ، تهتم العالم كله بصورة مباشرة ، وفي المجال الأول شعوب أفريقيا . إنها جزء من الصراع المعادي للإمبريالية على نطاق العالم ، ومن القتال الذي يشنه الشعب الفيتنامي الذي لا يهزم لتخليص بلاده من التدخل الإمبريالي الأمريكي ، ومن القتال المتصاعد الذي تشنه الشعوب العربية ضد العدوان الصهيوني الذي تسانده الإمبريالية ... »

وقد أدانت اللجنة الفرعية الثانية ، المتفرعة عن اللجنة السياسية ، الأنظمة العنصرية والفاشية في جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وناميبيا والمستعمرات

البرتغالية . وأكدت أن هذه الأنظمة لم يكن بوسعها الاستمرار دون المعونة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية التي تتلقاها من الدول الإمبريالية ، ومن حلف الأطلسي . وأشارت هذه اللجنة في تقريرها إلى أن نظام « الأبارتيد » إنما هو نمط للاستغلال الاستعماري يقوم على التوسع الإقليمي ، وتخضع العمل التعاقدى الأفريقى ، التى يتم تجنيده من ليسوتو وبوتسوانا وسوازيلاند وناميبيا وأنجولا وموزمبيق ومالاوى ، لشكل جديد من أشكال العبودية ، وذلك بإنكاره على عمال السخرة هؤلاء الحقوق النقابية التى ينبغى أن يتمتع بها جميع العمال . وأشارت أيضاً إلى أن الاستثمارات الرأسمالية التى تقوم بها مشروعات اللؤلؤ فى جنوب أفريقيا ، وكذلك المشروعات التعدينية والمالية والمصرفية هناك ، فى خارج حدود جنوب أفريقيا ، إنما توفر الأساس للعبودية الاقتصادية للبلاد التى تسمح بدخول هذه الاستثمارات .

وناشدت اللجنة الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وغيرها من الدول التقدمية ، الاعتراف بالحكومات التى تشكلها الحركات الشعبية الثورية فى المناطق المحررة باعتبارها سلطات ذات سيادة ، وتقديم جوازات السفر وجميع التسهيلات الإدارية للمقاتلين من أجل الحرية تسيراً لنضالهم ، وتنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ضد الأنظمة القاتلة فى المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا .

كذلك طالبت لجنة التعبئة ، التابعة للمؤتمر ، بجميع حكومات العالم الاعتراف بالمنظمات التالية باعتبارها السلطة الشرعية الرسمية الوحيدة فى بلادها : « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » ، « الحزب الأفريقى لاستقلال غينيا وكيب فرد » ، « جبهة تحرير موزمبيق » ، « المؤتمر الوطنى الأفريقى لجنوب أفريقيا » ، « منظمة شعب أفريقيا الجنوبية الغربية » ، « الاتحاد الأفريقى لشعب زيمبابوى » .

وقد أصدر المؤتمر قراراً خاصاً بالتضامن مع « المؤتمر الدولى الثانى للتضامن مع الشعوب العربية » ، الذى انعقد بعد ذلك بالقاهرة ، فى الفترة ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٦٩ ، ضمنه تحياته الحارة وأمنياته الطيبة للوفود التى ستشارك فيه :

كما اتخذ المؤتمر قراراً خاصاً بالشبيبة والطلبة ، أكد فيه أهميتهم في حركة التضامن مع الشعوب التي تخوض الصراع في المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبي من أفريقيا . وتضمن القرار امتنان المؤتمر لاشتراك ٣٨ من منظمات الشبيبة والطلبة في أعمال المؤتمر ، ونحية وتقديراً للنشاط الذي يستهدف تعبئة شباب العالم والذي يقوم به : « الاتحاد العالمي للشبيبة الديمقراطية » ؛ و « الاتحاد الدولي للطلبة » ؛ و « حركة شبيبة عموم أفريقيا » ؛ و « لجنة التضامن الدولي » .

❖ **مؤتمر الشعب** : قام في جنوب أفريقيا ما عرف « بتحالف المؤتمر » Congress Alliance ، ضم الأحزاب التالية : « المؤتمر الوطني الأفريقي » ؛ « المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا » South African Congress ؛ « مؤتمر الشعوب الملونة لجنوب أفريقيا » South African Coloured People's Congress ؛ « مؤتمر الديمقراطيين » Congress of Democrats ؛ « مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال » . ويعد هذا التحالف رابطة للتنظيمات الديمقراطية الوطنية التي كرمت جهودها لقيام دولة غير عنصرية بجنوب أفريقيا أساسها حقوق متساوية للجميع . وقد استمد تحالف المؤتمر حافزه الرئيسي من « مؤتمر الشعب » ، الذي عقد كما هو وارد في المين بمدينة كليبتون Kipton في يومي ٢٥ ، ٢٦ يونيه ١٩٥٥ وقد عرف يوم ٢٦ يونيه ١٩٥٥ « بيوم حرية المؤتمر » Congress Freedom Day .

وقد كان هذا المؤتمر ثمرة حملة ضخمة شنت على نطاق البلاد فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، تحت قيادة « المؤتمر الوطني الأفريقي » بهدف تعبئة الشعب خلف برنامج مشترك . وشهد الاجتماع ثلاثة آلاف مندوب من العمال والفلاحين والمتقنين والنساء من جميع العناصر ، الذين تم انتخابهم على أساس إقليمي ، وبخاصة في المدن . وقد « أقر مؤتمر الشعب » تلك الوثيقة التاريخية التي سميت « ميثاق الحرية » Freedom Charter : وتكمن الأهمية العظمى لهذه الوثيقة في أن التنظيمات الوطنية المختلفة ، أفريقية وهندية وملونة ، جنباً إلى جنب مع التنظيمات النقابية ، قد اتخذتها برنامجاً مشتركاً لتحرير الوطني .

ومنذ ذلك الوقت تعهدت هذه التنظيمات التقليدية ، التي كانت تعمل من قبل بصورة منفصلة باستثناء فترات قصيرة من التعاون ، بأن تعمل معاً من أجل أهداف بعيدة المدى . وبهذا انبثق هيكل متعدد الأجزاء لجهة متحدة مزود بطاقة هائلة للمستقبل . وكان ذلك أحد المنجزات العظيمة للتضامن التحريري في جنوب أفريقيا ، كما كان وثيقة تعكس آماني وتطلعات ورغبات الملايين من أبناء جنوب أفريقيا .

وبهذا ميثاق الحرية بالعبرة التالية :

« نحن شعب أفريقيا ، نعلن لبلادنا جميعاً والعالم بأسره : أن بلادنا جنوب أفريقيا ملك لكل من يعيش على أرضها ، سود وببيض ، وأنه لا توجد حكومة يمكن أن تدعى لنفسها عن حق السلطة والتفويض بالبلاد ، ما لم تكن مستتلة إلى رغبة كل الشعب . »

كذلك وردت بالميثاق فقرات كثيرة عن حق الاقتراع العام ، والمساواة قبل القانون ، والحق في العمل ، وحرية الحركة ، والضمان الاجتماعي ، والتعليم ، والسلام . كما كان « تحالف المؤتمر » منذ نشأته ، رأس الحربة في المعارضة غير البرلمانية لسياسية « الأبارتهيد » .

❖ **محاكمات « الخيانة العظمى » :** منذ اللحظة التي تردت فيها فكرة « مؤتمر الشعب » و « ميثاق الحرية » (انظر المادة السابقة) ، وفي أعقاب النجاح الذي حققته وترحيب جماهير الشعبية بالميثاق ، وتماظم نفوذ « تحالف المؤتمر » ، أخذت حكومة جنوب أفريقيا تطلق على كل ذلك « خيانة عظيمة » ، وعمدت إلى تدبير المؤامرات ضد المشاركين في المؤتمر . وفي ٥ ديسمبر ١٩٥٦ ألقت القبض على ١٥٦ من زعماء حركة التحرر الوطني المعادين للتفرقة العنصرية ، مدعية أنهم يدبرون مؤامرة للإطاحة بنظام الدولة ، وإقامة دولة جديدة تستند إلى المبادئ التي أقرها ميثاق الحرية . وكان معظم المقبوض عليهم من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي ، كما كان

بينهم عدد من أعضاء « مؤتمر الشعوب الملونة » و « المؤتمر الهندي » . وكان كل البيض الذين قبض عليهم من أعضاء « مؤتمر الديمقراطيين » . وكان في مقدمة المقبوض عليهم الرئيس ألبرت لوتولي وموسس كوتاني ، و دكتور ج. م. نيكر رئيس « المؤتمر الهندي » ، وأوليفر تامبو من زعمائه ، وبيت بيليفيد رئيس « مؤتمر الديمقراطيين » . وقد وجهت الحكومة إلى المقبوض عليهم تهمة « الخيانة العظمى » ، واستمرت المحاكمات الخاصة بهذه التهمة أكثر من أربع سنوات ، عجزت الحكومة في نهايتها عن إثبات هذه التهمة على أحد من المتهمين ، كما اضطرت بعد انفصاح المؤامرة وانكشاف أغراضها إلى الإفراج عن ٦٤ منهم بعد عام واحد من القبض عليهم ، ثم أخلت تفرج عن الباقي تبعاً .

✽ اتحاد وسط أفريقيا : (١٩٦٣-٥٣) ، أو كما يسمى « اتحاد روديسيا ونياسالاند » Federation of Rhodesia and Nyasaland . وقد أدى إلى قيام الاتحاد المزايم التي كانت تقول بوجود وحدة جغرافية بين مكوناته الثلاثة : روديسيا الجنوبية ، وروديسيا الشمالية ، ونياسالاند . وقد أثبت فكرته لأول مرة في عام ١٩٢٤ ، ولكن تنفيذها أرجى عدة مرات بسبب التفاوت الاقتصادي والصناعي الشديد بين روديسيا الجنوبية من جانب ، وروديسيا الشمالية ونياسالاند من الجانب الآخر . وقام الاتحاد في يولية ١٩٥٣ ، بعد عامين من المناقشة الحادة في البرلمان البريطاني ، وفي وجه مقاومة عنيفة من جانب الهيئات الوطنية في المناطق الثلاث ، وهي المقاومة التي استمرت بصورة متزايدة العنف إلى أن ألغى الاتحاد في عام ١٩٦٣ .

في الفترة ٢ - ١٩٥٤ قاد « المؤتمر الوطني الأفريقي » لروديسيا الشمالية النضال ضد فرض الاتحاد ، ورفض الاشتراك في مناقشاته التمهيدية . واشترك المؤتمر بقيادة نكومبولا ، مع « اتحاد عمال المناجم » بقيادة لورانس كاتيلونجو ، في احتجاجات جماهيرية ضد قيامه . واستمرت حملاته ضده طيلة قيامه .

وفي نياسالاند أعلن « المؤتمر الوطني الأفريقي » معارضته لقيام الاتحاد ،

وطالب بالحكم الذاتي في إطار الكومنولث، ودعا إلى مقاطعة القائمة الانتخابية الاتحادية ، كما اشتدت معارضته له بعد قيامه . لذلك أخذت الحكومة في اضطهاد المؤتمر ، بحيث أصبحت عضويته تسبب المخاطر لأصحابها ، وبخاصة موظفي الحكومة .

وقد قام «اتحاد رؤساء نياسالاند» بدور كبير وهام في الحملة المناهضة لقيام الاتحاد . كما شاركت التنظيمات السياسية الأسبوية بنياسالاند بصورة متزايدة في النضال ضده . وأسفرت الاضطرابات التي أثارها المؤتمر عن إعلان حالة الطوارئ وحظر المؤتمر ، والقبض على زعمائه . وقد استطاع تشيومي سكرتير الدعاية بالمؤتمر ، الذي كان بالخارج وقتئذ ، تنظيم حملة بالخارج ضد إعلان حالة الطوارئ ، وللمطالبة بالإفراج عن المقبوض عليهم .

وفي روديسيا الجنوبية كان «المؤتمر الوطني الأفريقي» دوره في النضال ضد الاتحاد ، وقد كان تكومو ، رئيس المؤتمر ، بالخارج منذ إعلان حالة الطوارئ بالاتحاد ، مما أتاح له الفرصة لتنظيم الحملات ضد قيامه .

وقد كان حجر الزاوية في مقاومة شعوب المناطق الثلاث لقيام الاتحاد هو إحراكها لما يشكله من عقبات في سبيل حصولها على الاستقلال ، لذا كان نضج معركة التحرير ، وقرب حصول كل من روديسيا الشمالية ونياسالاند على استقلالها إيذاناً بنهايته ، فقد ألغى بالفعل في عام ١٩٦٣ .

❖ **عملية أنفيل** : في خلال الأحداث الثورية في كينيا، المعروفة بثورة « الماوماو » ، التي بدأت في عام ١٩٥٣ ، والتي أعقبها إعلان حالة الطوارئ بالبلاد ، اتخذت الحكومة عدة إجراءات لسحق قوات المقاتلين من أجل الحرية ، كان من أعنفها وأوسعها نطاقاً الهجوم على قوات المقاتلين من أجل الحرية بجبل كينيا، التي كان يقودها الجنرال تشينا ، وهو الهجوم الذي أسفر عن أمر القائد وإدلائه باعتراقات خطيرة أوضحت للسلطات ضرورة قطع خطوط التموين ، وبخاصة تلك القادمة من نيروبي . ولذا أعقب هذا الهجوم عملية حنيفة واسعة أطلق عليها « عملية أنفيل » . وفي هذه العملية قام خمسة

وعشرون ألفاً من رجال الجيش والشرطة بمحاصرة جميع السكان الأفريقيين بالمدينة - وكان عددهم يزيد قليلاً على مائة ألف نسمة - وجمعوا كل الشبان المنتمين إلى ما كان يسمى « القبائل المصابة » ، أى قبائل الكيكويو أساساً ، والذين يتراوحون بين السادسة عشرة والخامسة والثلاثين ، أى في سن القتال ، وساقوهم معصوبى الأعين إلى معسكرات اعتقال أعدت بطريقة خاصة : وكان أثر هذه العملية هو التمزيق الشامل لمجموعات المقاومة الأخيرة في نيروبي ، ومنع إمدادات الأسلحة والذخيرة والأموال والملابس والمواد الطبية عن المقاتلين من أجل الحرية : ولم تكد تمضى ثلاثة شهور ، تخللتها بضع عمليات أخرى ، حتى استطاعت السلطات إرغام المقاتلين من أجل الحرية على اللجوء في مفاوضات معها :

✽ **أحداث ليوبولدفيل في يناير ١٩٥٩ :** حاول جوريف كازافوبو ، بوصفه رئيساً للأباكو (انظر ، ص ٤٦٣) حضور أول اجتماع مؤتمر الشعوب الأفريقية ، الذى انعقد فى أكرا فى نهاية ديسمبر ١٩٥٨ ، فلم يستطع لعدم استكمال أوراقه ، وسافر بدلاً منه باتريس لومومبا وأثنان آخران من زعماء الحركة الوطنية الكونغولية (انظر ، ص ٤٦٥) . وعندما عاد لومومبا إلى ليوبولدفيل ، ألقى فى يناير ١٩٥٩ خطاباً فى اجتماع جماهيرى أعلن فيه مطلب الاستقلال الفورى ، فعمت الاضطرابات المدينة :

وبعد أن ألغت السلطات اجتماعاً دعا إليه « الأباكو » ، اشتدت حدة الاضطرابات فى ليوبولدفيل فى ٤ يناير ، وتوجت هذه الاضطرابات بحسيرة ثلاثين ألفاً من العاطلين فى شوارع المدينة. وقد أقيمت مسئولية هذه الأحداث على « الأباكو » ، وقبض على كازافوبو ومعظم « زعماء الأباكو » فى ٨ يناير : وفى ١٢ يناير عمدت الحكومة إلى « حل الأباكو » نفسه . ومع ذلك أدركت الحكومة أنه لا بد من عمل شيء للحد من السخط السامى ، فأعلنت فى ١٣ يناير إصلاحات طويلة الأمد ، مع وعد بإجراء انتخابات إقليمية فى ديسمبر من العام نفسه .

✽ **تعزيز سلطة القبائل فى لوانا وغينيا :** لجأ النظام الاستعماري فى أفريقيا

إلى مسح السلطات التقليدية الأفريقية ، بحيث تحقق أغراضه وتخدم مصالحه :
فأقام أشكالاً من الحكم غير المباشر ومن الإدارة الأهلية ، استخدم فيها
رؤساء القبائل ، وعين رؤساء جدداً ، ليقوموا بدورهم كوظفين تابعين له .
وقد اتضح للبلاد وللأحزاب السياسية الأفريقية أن مثل هذه المؤسسات تشكل
حاجزاً يعترض سبيل التقدم ، وعقبة أمام النشاط الديمقراطي للجماهير .
وكان ذلك بشكل خاص هو الوضع مع رؤساء القبائل في غينيا وفي أشانتي
بغانا ، سواء على صعيد الكفاح من أجل الاستقلال ، وتدعيم هذا الاستقلال
بعد الحصول عليه ، أو في مجال التنمية الاقتصادية ، وبخاصة في الريف .

ففي غينيا تبنت القوى التقدمية الممثلة في « الحزب الديمقراطي الغيني »
(انظر، ص ٤٤٣) ، مرحلة مبكرة للغاية حتى قبل الحصول على الاستقلال—
أنه من الضروري اتخاذ خطوات حاسمة لتخفيف سلطة رؤساء القبائل ، ولأن
تستبدلها نظاماً لديمقراطية القرية . وهذا الإجراء الذي اتخذ قبل الاستقلال
كان بلا شك العامل الأساسي في ضمان اقتراع الشعب الغيني بأغلبية كبيرة
: « لا » في استفتاء ديجول في عام ١٩٥٨ .

وعلى نقض الوضع في غينيا كانت نتيجة الاستفتاء في النيجر :، فهنا
أيضاً شنت الحكومة في ظل القيادة التقدمية لحزب «ساوابا» بزعامة دجيبيو
باكارى (انظر مادة هماني ديوري ، ص ٤٩٥) حملة من أجل التصويت
: « لا » ، بيد أنه لسوء الحظ لم تكن قد اتخذت أية إجراءات لتخفيف سلطة
رؤساء القبائل ، الذين كان باستطاعتهم نتيجة لذلك أن يحملوا الفلاحين على
التصويت : « نعم » . كما أن الرؤساء المتحكمين في الريف ، كان باستطاعتهم
أيضاً التحكم في التصويت وفي عملية فرز الأصوات ، بل تحويل الأصوات
التي قالت « لا » إلى أصوات تقول « نعم » . وبذلك لم تستطع النيجر
اختيار الاستقلال في عام ١٩٥٨ ، وسقطت الحكومة التقدمية ، ونفى باكارى
وعدد آخر من زعماء حزب «ساوابا» إلى خارج البلاد .

أما في مسائل الإصلاح الزراعي وأشكال حيازة الأرض والتنمية الزراعية
في غينيا ، فقد أكدت الخبرة المستخلصة أهمية الإنتاج التعاوني الذي يستند

إلى نط الملكية القائم بالفعل ، وهو الملكية المشاعية ، وذلك باعتباره شكلاً من أشكال التنمية الزراعية . وحلت « لجنة القرية » ، التابعة « للحزب الديمقراطي الغني » محل رئيس القبيلة بوصفها الهيئة التي تقوم بتخصيص (توزيع) الأرض المعدة للزراعة . وتحمل هذه اللجنة المسؤولية الآن ، وتضع الأراضي تحت إشرافها .

وفي غانا أكدت الخبرة أيضاً أهمية الإنتاج التعاوني القائم على الملكية المشاعية . وقد أجريت أيام حكم الدكتور نكروما تجارب تقضي بأن تخصص القرية مساحة معينة من أرضها المشتركة لتزرع بطريقة مشتركة ، كما كان عدد من القرى يخصص وقتاً معيناً للعمل الجماعي في تلك المساحات . وكانت الحكومة تقدم المساعدات للمحصولات التي تزرع بالاتفاق المتبادل بين الحكومة والقرية :

أما في المجال السياسي فقد أرغمت الحكومة و«حزب الميثاق الشعبي» الحاكم (انظر، ص ٤٤١) في غانا ، دفاعاً عن الاستقلال الذي كان قد أعلن حديثاً ، على اتخاذ إجراءات عنيفة ضد رؤساء القبائل في أشانتي ، وإلى تقييد سلطتهم في غانا في مجموعها ، عن طريق إقامة جهاز جديد للحكم المحلي وإقامة مؤسسات جديدة ، وهي مؤسسات بينما كانت تسمح بحقوق معينة لرؤساء القبائل ، كانت تخضعهم بطريقة فعالة لسلطة الحكومة . بيد أن رؤساء القبائل ما زالوا موجودين في غانا ، وقد وضع أثر ما تبقى لهم من نفوذ وثروة وسلطة في المظاهر المبالغ فيها التي استقبلوا بها ملكة بريطانيا ، عندما قامت بزيارة غانا قرب نهاية عام ١٩٦١ ، وفي الدور الأكيد الذي لعبوه في إسقاط حكم الدكتور نكروما نفسه .

موضوعات متفرقة

❖ **البنيان السفلى :** يطلق تعبير البنيان العلوى Super-structure

لأسلوب معين فى الإنتاج ، على ذلك الجزء من العلاقات الاجتماعية (خارج علاقات الإنتاج) والوعى الاجتماعى الذى لاغنى عنه لوجود ذلك الأسلوب المعين فى الإنتاج . كما يطلق على أسلوب الإنتاج وبنائه العلوى اسم التكوين الاجتماعى أو النظام الاجتماعى ، على حين أن علاقات الإنتاج التى تلام نظاماً اجتماعياً ما ، يقال لها أساسه الاقتصادى أو بنيانه السفلى . ولا يتضمن البنيان العلوى جميع العلاقات الاجتماعية ولا ما لمجتمع ما من وعى اجتماعى ، إذ لا يتضمن سوى تلك العلاقات الاجتماعية الواعية (عنا علاقات الإنتاج الواعية التى هى جزء من الأساس الاقتصادى) ، وتلك الأفكار الاجتماعية والاتجاهات الاجتماعية السيكونجية اللازمة لوجود أسلوب ما فى الإنتاج ، والتى تجعل من الممكن استمرار علاقات الإنتاج القائمة ، وتدعم بوجه خاص النظام الراسخ للملكية وسائل الإنتاج .

وقد جعل ماركس البنيان العلوى متاثلاً مع جميع مظاهر ومحتوى الوعى الاجتماعى . يقول ماركس : « إن المجموع الكلى لهذه العلاقات الإنتاجية يشكل البنيان الاقتصادى (السفلى) للمجتمع ، أى الأساس الحقيقى الذى يقوم فوقه بنيان علوى قانونى ومبامى ، والذى تنشق معه أشكال محددة من الوعى الاجتماعى » . ك . ماركس ، « مقدمة اسهام فى نقد الاقتصادى السياسى » ، فى ك . ماركس ، ف . أنجلز ، الأعمال المختارة ، تشارلز هـ . كير وشركاه ، شيكاغو ، ١٩٠٤ ، ص ٣٦٣ .

وفرق ستالين بين مختلف عناصر الوعى الاجتماعى . يقول ستالين :

« إن البنيان العلوى ينفقه الأساس من أجل خدمة هذا الأخير ومساعدته مساعدة فعالة على أن يتجسد ويتقدم ... فإذا تحلّى البنيان العلوى فقط عن دوره هذا ... فقد مزيتة وكف عن أن يكون بنياناً علوياً » . جوزيف ستالين ، « حول الماركسية وعلم اللغات » ، سوفيت نيوز ، لندن ، ١٩٥٠ .

والبنيان العلوى لا يمكن أن يقوم بشكل محكم ، إذ أنه بحكم طبيعته نفسها يتمشى مع البنيان السفلى ، وبالتالي مع كل أساليب الإنتاج ، الذى تتميز به فترة تاريخية . فعندما تتغير علاقات الإنتاج الأساسية (أى عندما تتغير ملكية وسائل الإنتاج) يتغير البنيان العلوى أيضاً ، أى يولد نظام اجتماعى جديد . ويطلق على ذلك : قانون التوافق الضرورى بين البنيان العلوى والبنيان السفلى ، وهو أحد القوانين الأساسية فى علم الاجتماع .

القوة العامة : عمد المستعمرون البلجيكيون ، منذ استعمارهم للكنغو ، إلى إرهاب شعبه مستخدمين الكنتوليين أنفسهم لتحقيق هذا الغرض . وكونوا جيشاً قوياً ، أسموه « القوة العامة » ، من أبناء الكنتو لاستخدامه ضد الكنتوليين . . وقد وجد هذا الجيش لمدة سبعين عاماً ، وكان أفرادهم يجنّدون من بين الكنتوليين الذين كان عليهم أن يخدموا فيه سبع سنوات (وكان بإمكانهم أن يجددوا المدة سبع سنوات أخرى) تحت أقصى قواعد الضبط التى يفرضها الضباط البلجيكيون .

وكانت التفرقة العنصرية متفشية فى « القوة العامة » ، فلم يكن يوجد بها ضابط واحد من أبناء الكنتو . ولم يكن أفراد هذا الجيش يدربون للقتال ضد جنود ، بل ضد مدنيين عزل . وقال عنهم الكاتب المعروف بازيل دافيليمون إنهم كانوا يشبهون « عصاة من الباطنية » ، وإنهم كانوا يكرهون ضباطهم الذين يتقاضون أجوراً عالية .

وفى أعقاب الاستقلال حدثت ثورة جاعحة بين أفراد « القوة العامة » ، فقد توقع هؤلاء أن يؤدى الاستقلال إلى تحسين ظروفهم ، بيد أنه عندما أعين قائدهم البلجيكي الجنرال چانستر أن كل شيء باقى على ما هو عليه ،

تفجرت الثورة بينهم ، وتصرفوا مع الضباط البلجيكيين وأمرهم بالطريقة نفسها التي علمهم هؤلاء الضباط أن يتصرفوا بها مع أبناء شعبهم .

✽ **حلف فورستر - سميت كيتانو :** عقد في برلين ، بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، في الفترة ٢٢ - ٢٥ مايو ١٩٦٨ ، مؤتمر علمي تحت اسم : « ضد العنصرية والاستعمار الجديد - من أجل تحرير الجزء الجنوبي من أفريقيا » . وقد اشترك في هذا المؤتمر علماء من عدد كبير من بلدان أوروبا الاشتراكية ، وزعماء لحركات التحرر الوطني في هذا الجزء من أفريقيا . وبعد تحليلات ومناقشات مستفيضة ، أدان المؤتمر الأنظمة العنصرية الفاشية القائمة في هذه المنطقة ، ودعا إلى التضامن وتأييد المقاتلين من أجل الحرية هناك ، وأعلن استنكاره للملك التحالف الفاشي المكون من حكومة بالنزار جوهانس فورستر في جمهورية جنوب أفريقيا ، وحكومة إيان سميث في روديسيا الجنوبية ، وحكومة كيتانو في البرتغال .

وكان من بين الأبحاث الهامة التي قلمت للمؤتمر ، ذلك البحث القيم الممتاز الذي أعده دوما نوكوني ، سكرتير عام المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا . ولا بأس من أن نأخذ عن هذا التقرير بضع فقرات تتعلق بذلك الحلف :

« لقد بدأت في أغسطس ١٩٦٧ مرحلة جديدة للنضال المسلح ، بتكوين حلف عسكري من المؤتمر الوطني الأفريقي و « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » .

« وقد دخل المقاتلون من أجل الحرية ، التابعون لحلف المؤتمر الوطني الأفريقي و « الاتحاد الأفريقي لشعب زيمبابوي » ، في صدام مسلح مع القوات المتحدة التابعة لنظامي سميث وفورستر .

« وامتداد حرب العصايات حدة بالضرورة ، كما ستواصل جماهير الشعب تلاحمها المستمر في مواجهة القهر المسلح بالثورة المسلحة .

« إن انتصار شعبنا النهائي والحتمي يتوقف أيضاً على الدور الحيوي

التي تلعبه حكومات وشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وحركة الطبقة العاملة الدولية ، والاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الأخرى .

« ونحن نشن نضالنا لا ضد حكومة فورستر الفاشية فقط ، وإنما نشنه أيضاً ضد الحلف غير المقدس ، حلف فورستر وسميث وسالازار (كيتانو الآن) . كما أن الإمبريالية الدولية بدورها ، بقيادة الولايات المتحدة ، تعتبر أن من واجباتها الأساسية حماية حكومة الأقلية البيضاء الفاشية في جنوب أفريقيا ، والمحافظة على هيمنة الإمبريالية على كل الجزء الجنوبي من أفريقيا . »

✽ الزراعة المتنقلة : تتميز الزراعة البدائية في أفريقيا باستخدام الفأس ، أو عصا مدببة تسمى عصا الحفر ، ويعلم استخدام المحراث على الإطلاق . وربما نجم ذلك عن عدم إمكانية بقاء الحيوان حياً في هذه المناطق الموبوءة بأمراض الحيوان الفتاكة . ويؤدي ذلك ، إلى جانب عدم معرفة التسميد العضوى ، إلى سرعة إفقار التربة بعد عدد من المحصولات ، ويستغرق هذا عادة ما بين ثلاث وخمس سنوات حسب جودة الأرض . ولذا يضطر الزارع إلى الانتقال إلى قطعة أرض جديدة بعد القطعة الأولى . والغالب أن يعود إلى هذه القطعة ، ثم يتركها إلى غير رجعة . ومن هنا جاءت تسمية هذا الأسلوب بالزراعة المتنقلة . بيد أن بلدان الفأس ، أو عصا الحفر ، مع التنقل وقلة التقدم التكنولوجي ، قد أعطى هذا النوع من النشاط الزراعي اسمه المعروف به ، وهو الزراعة البدائية . ونتيجة لهذا التنقل لم تكن للأرض قيمة معينة إلا عند زراعتها . ومن ثم لم تظهر أية قوانين حيازة أو بيع أو وراثة بالصورة التي وجدت بعد ذلك ، حين نهب الأوروبيون الأرض ، وأدخلت للوسائل الحديثة في الزراعة . وإن لم يكن هذا يعني أن الأرض كانت عدية القيمة إطلاقاً بحيث يمكن الاستغناء عن أى جزء منها . بل إن أرض القبيلة كانت ذات قيمة حيوية بالنسبة لاستمرار النشاط الاقتصادي الزراعي لكل أفرادها . فالأرض التي تكون غير مزروعة في وقت ما ليست سوى احتياطي للأرض الزراعية ، ينتقل إليها الزارعون بعد استهلاك خصب

المساحات المزروعة . وقد ترتب على إجراءات المستعمرين حرمان الزارعين الأفريقيين من الضمان اللازم لهم في مثل هذا النوع من أنواع الزراعة .

✽ **التركيب العضوي لرأس المال :** نشير هنا إلى القضية المعروفة التي تثير كثيراً من الجدل بين الاقتصاديين ، والمتعلقة في الحالة المعنية بأفضلية استخدام أى النوعين من الأساليب : أساليب الإنتاج ذات كثافة رأس المال العالية *Capital intensive methods* ، أى الأساليب ذات التركيب العضوي العالي لرأس المال ، والتي تكون نسبة ما يسمى رأس المال الثابت فيها أعلى من نسبة رأس المال المتغير ، كما هي الحال في محطات توليد الكهرباء والمشروعات الصناعية ذات الآلات الغالية الثمن التي لا تحتاج لإدارتها إلى عدد كبير من العمال ؛ أم أساليب الإنتاج ذات كثافة العمل العالية *Labour intensive methods* ، أى الأساليب ذات التركيب العضوي المنخفض لرأس المال ، والتي تكون نسبة رأس المال الثابت فيها أقل من نسبة رأس المال المتغير ، كما هي الحال في مشروعات شق الطرق وحفر الترع والمشروعات الزراعية ، وغيرها من المشروعات التي تتطلب مقادير كبيرة من العمل ، وبخاصة في البلاد المتخلفة ذات مستوى المعيشة المنخفض .

وثمة من ينادي بأفضلية النوع الثاني من المشروعات إذا ما تعلق توفير مقادير كافية من رأس المال ، وأمكن ضمان مورد ضخم ثابت من العمل الرخيص ، كما هي الحال في أفريقيا . بيد أن ذلك يقضى بطبيعة الحال باستبعاد أية محاولة جادة للتصنيع .

✽ **قوانين المرور :** من أبشع صور الممارسات العنصرية والتعسفية في جنوب أفريقيا . وقد ظلت هذه القوانين لسنوات كثيرة مثار مسخط السكان الأهالي وحقدهم الشديد . وطبقاً لهذه القوانين يتعين على كل أفريقي أن يعمل تصرعاً للمرور ، وأن يبرزه حين يطلب إليه ذلك ، وإذا نسيه توقع به عقوبات قاسية . وعلى ظهر كل تصريح تعليقات مطبوعة بحروف دقيقة

لا يستطيع أن يقرأها سوى قلة من الأفريقيين . وبالرغم من ذلك تكون نتيجة مخالفة هذه القوانين أن يلقي رجال الشرطة القبض على المخالف دون سابق إنذار . والعقوبة في هذه الحالة هي الغرامة أو الحبس . ولما كان من النادر توافر المال اللازم لأداء الغرامة ، يزح بالمخالف في السجن ، ويفرض عليه العمل الإجباري : وكثيراً ما يخشى الناس دون أن يعلم ذووهم أين ذهبوا ؟

وقد كانت هذه القوانين شاغلا أساسياً لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالجنوب أفريقيا ، وقد استعرضها الحزب في مؤتمره القومي الذي عقده في ديسمبر ١٩٥٨ ، وقرر أن يخوض معركة جماهيرية حاسمة ضدها . وفي ٢١ مارس ١٩٦٠ ، جاءت جماهير غفيرة إلى بلدة شارپفيل لتسليم تصاريحها للشرطة احتجاجاً على قوانين المرور ، فأطلق رجال الشرطة النار عليها ، ووقعت المذبحة الشهيرة التي عرفت بمذبحة شارپفيل . وكرد فعل لهذه المذبحة ، قام حزب المؤتمر الأفريقي الوطني « بتعبئة كل قواه المحلية والعالمية للقيام بهجوم ساحق على الحكومة المستولة عن المذبحة ، فدعا إلى إضراب عام في كل أنحاء البلاد في ٢٨ مارس ١٩٦٠ ، وإعلان ذلك اليوم « يوماً للحداد الوطني » ، واستجاب الأفريقيون بالإجماع لتدائمه ، وأحرق الآلاف من أبناء الشعب ، في خلال الإضراب ، تصاريح مرورهم بناء على توجيه منه . وكانت نتيجة هذا الإضراب إلقاء القبض على ألفين من القادة السياسيين ، ١٨,٠٠٠ من رجال ونساء الشعب الأفريقي ، كما أعلنت الحكومة حظر كل من المؤتمر الوطني الأفريقي « ومؤتمر الجامعة الأفريقية » .

❖ دوران العمل : يقصد بدوران العمل تلك التغيرات التي تطرأ على قوة العمل بمشروع ما . ويمكن بإحصاء أعداد الأفراد الذين يتركون خدمة المشروع ويتضمون إليها في خلال مدة معينة حساب رقم قياسي يدل على مدى احتفاظ المشروع بمستخدميه . ومعدل دوران العمل هو نسبة المستخدمين الذين يتركون الخدمة في فترة معينة إلى متوسط عدد المستخدمين في تلك الفترة . وبحسب هذا المعدل عادة في خلال فترة

« سنة » ، وعند حدوث التقلبات بسرعة ، لأسباب موسمية أو غيرها ، قد تفضل بعض المنشآت حساب النسبة شهرياً . ويدل **معدل دوران العمل** بشكل عام على مدى رضا المستخدمين عن خدمتهم بالمشروع ، وعلى حالتهم المعنوية ، كما يكون ارتفاع هذا المعدل مؤشراً للمدى التبلد في نشاط المشروع .

✽ **البانتوستان** : كلمة من مقطعين (على غرار باكستان ، وأفغانستان ، وأوزبكستان ، إلخ) : المقطع الأول بانتو Bantu ، وهم أفراد قبائل البانتو ، أعظم القبائل الأفريقية وأكثرها انتشاراً (انظر ، ص ٥٧٦) ، والمقطع الثاني ستان Stan ، بمعنى بلاد ، ولعل هذه الكلمة فارسية الأصل . وبذلك يكون المعنى اللغوي لكلمة بانتوستان هو بلاد البانتو . وثمة نظرية قديمة تقول بإيجاد أرض أو موطن أو منطقة خاصة يتجمع فيها كل البانتو ، وهي نظرية توحى في مظهرها بأنها تخلم البانتو ، ولكنها في حقيقتها نظرية استعمارية لا تختلف في شيء عن النظرية التي تستند إليها الحكومات الاستعمارية في إنشاء معازل للأفريقيين بالبلاد الأفريقية . وقد تقوضت هذه النظرية بطبيعة الحال على ضوء التقسيمات السياسية المختلفة التي انتهت إليها القارة الأفريقية ، فالبانتو اليوم موزعون بين عدد كبير من الوحدات السياسية ، وهم يعيشون في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية وزامبيا وملاوي وكينيا إلخ .

✽ **قانون تعليم البانتو** : صدر هذا القانون في عهد فير فورث ، وقد تغير نظام التدريس بمقتضاه في مدارس جنوب أفريقيا . وهو يقضى بأن يتعلم أطفال البانتو لغتهم وتاريخهم وثقافتهم بدلاً من اللغة الانجليزية أو الأفريقانو Afrikaan (لغة البوير) ، وبلا يحرمون من تعلم ما يؤهلهم لمنافسة الأوروبيين . وقد يكون هذا حقاً وعدلاً إذا كان البانتو يحكمون بلادهم ويتولون أمورهم بأنفسهم ، أما في بلد يحكمه الأوروبيون فإن هذا النوع من التعليم يحصر البانتو في دخل إطار عالمهم الضيق المتخلف ، ويحول بينهم وبين الآفاق

الرجة للثقافة العالمية . ولا يؤهلهم مثل هذا التعليم إلا لأن يكونوا خدماً أو عمالاً غير مهرة لدى السادة الأوروبيين . وقبل صدور هذا القانون كان بإمكان الأفريقى ، ممن توافرت لديهم المؤهلات اللازمة - على قلتهم الشديدة - أن يلتحقوا بالكليات جنباً إلى جنب مع البيض . أما الآن فهو لا يستطيع الالتحاق بغير الكليات المخصصة للبانثو ، بل إن هذه الكليات مقسمة إلى وحدات قبلية . والفكرة من وراء ذلك أن يتعلم شباب الزولو على يد مدرّس من الزولو ، وفى كلية للزولو ، وبلغا الزولو ، وهكذا . ولا تضم مثل هذه الكليات العدد الكافى من المدرّسين أو الطلاب ، ويظل مستوى التعليم فيها على درجة كبيرة من الانخفاض .

* اتحاد مناجم كاتانجا العليا : تكوّن فى عام ١٩٠٦ ، وتساهم فى هذا الاتحاد الشركة العامة (انظر ، ص ٦٠٧) ، وحكومة الكونغو ، واللجنة الخاصة لكاتانجا Comité Spécial du Katanga ، وشركة امتيازات تنجانيقا البريطانية (روبرت وليامز) . وتنضوى تحته الشركات الآتية : الشركة الصناعية والتعليمية فى كاتانجا (SOMKAT) Soc. Industrielle et Minière du Katanga ؛ شركة البحث والاستغلال المعدنى فى كاتانجا Soc. d'Exploitation et de Recherches Minières du Katanga (SERMIKAT) ؛ شركة الإنشاءات الخرسانية فى كاتانجا Soc. d'Entreprises de Travaux en Béton au Katanga (TRABEKA) ؛ الشركة العامة للقوى للكهربائية فى كاتانجا Soc. Générale des Forces Hydro-Electriques du Katanga (SOGFLOR) ؛ شركة أسمنت كاتانجا Ciments du Katanga (CIMENKAT) ؛ الشركة الأفريقية العامة للكهرباء Soc. Générale d'Electricité (SOGELIEC) .

* عمل الألمان وعمل العبيد (الرقيق) : يتسبب عمل العبيد (الرقيق) ، كما هو معروف ، إلى المجتمع العبودى Slave Society الذى قام على

أنقاض المجتمع المئاعى البدائى ، وكان أول مجتمع فى تاريخ البشرية يقوم على التنازع الطبقي . وكان هذا المجتمع ينقسم إلى ملاك للعبيد (الرقيق) يشكلون الطبقة الحاكمة ، ويتكونون أساساً من ملاك أراضى كبار ، أو أصحاب ورش كبيرة ، أو تجار أو مقرضى نقود ؛ والعبيد (الرقيق) المستغلين الذين كانوا يقومون بالعمل كله . وكانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وللعبيد تشكل أساس علاقات الاستغلال والإنتاج فى هذا المجتمع ، وهى علاقات قامت على قهر اقتصادى مفرط اتخذ أبعاداً رهيبية بشعة . وكرد فعل لهذا القهر وهذا الاستغلال كان العبيد يظهرون إنتاجية عمل منخفضة ، ويدمرون أدوات الإنتاج ، كما كان النتائج القاتلة الذى يحققونه قليلا للغاية ، بيد أنه كان كبيراً نسبياً بالمقارنة برخصهم المئاعى .

أما عمل الأقتان فينتسب إلى المجتمع الإقطاعى Feudal Society الذى قام فى أعقاب تحلل وسقوط النظام العبوى . وكان الأمراء الإقطاعيون والفلاحون (الأقتان) هم الطبقتان الرئيسيتان فى هذا المجتمع . وكانت علاقات الاستغلال الرئيسية فيه تقوم على ملكية الأمراء الإقطاعيين لوسائل الإنتاج ، وهى الأرض فى المقام الأول ، وكذلك على تبعية الأقتان الشخصية للأمير الإقطاعى . وكان للأقتان مزارعهم الصغيرة الخاصة التى يوجهون إليها جزءاً محلوذاً من قوة عملهم ، على حين يوجهون الجزء الأكبر منها إلى أرض الغير ، كما كان لديهم أيضاً أدواتهم الخاصة القليلة ، وكان لهم اهتمام ماعى معين بعملهم .

✽ **قوانين الأراضى المسورة :** عندما ازدهرت صناعة الصوف فى هولندا والفلاندر (بلجيكا) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وعندما أخذت الصناعة تزدهر فى بريطانيا ، ومن بينها صناعة الصوف ، واشتدت الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، بدأت فى انجلترا فى ذلك الوقت حركة قوية ترمى إلى تشجيع تملك البورجوازية للأراضى الزراعية وتسويرها

(١-٢) إطفائها بالسيارات والأسوار) ، وطردها أصحابها وتخصيصها لكبار الملاك البورجوازيين .

وكانت هذه الحركة تستهدف تحقيق عاملين : ١ - استخدام الأراضي المحرقة في رعي الأغنام للاستفادة بصوفها في صناعة الصوف التي ظهرت وقتئذ في إنجلترا بدورها ، وللإستفادة من ارتفاع أثمان الصوف الذي ترتب على تقدم هذه الصناعة ؛ ٢ - استخدام أساليب الزراعة الموسعة المتطورة تقنياً ، وهي الأساليب التي تسمح بالإستغناء عن أعداد كبيرة من الفلاحين ، وطردهم من الأرض ، وإرغامهم على التحول إلى المدن للعمل في المصانع التي كانت تزايد عدداً ، وتشتد حاجتها إلى جموع ضخمة من العمال .

وقد سمي هذا النظام الذي استمر إلى عام ١٨٦٩ بنظام ربط الزمام عن طريق تسوير الأرض وإحاطتها بالسياجات . وكانت تستصدر لحمايته قوانين متتابعة من البرلمان الإنجليزي ، عرفت بقوانين الأراضي المسورة . وكانت هذه القوانين تلقى معارضة قوية من الرأي العام البريطاني ، وحاول مراراً الثورة عليها ، بيد أن حركاته قمعت بعنف ، وتم تسوير مساحة تبلغ حوالي ربع الأراضي المزروعة .

وترتب على ذلك بالفعل طرد أعداد كبيرة من صغار أصحاب الأراضي ، وتسريح جموع ضخمة من الفلاحين ، وخلق جيش من العاطلين في الريف ، الذين أصبح عليهم أن يتوجهوا إلى المدن لكسب يومهم ، بالعمل في المصانع . وبذا خلقت البورجوازية البريطانية النامية لنفسها جيشاً احتياطياً من العاطلين ، المستعدين لبيع قوة عملهم في سوق العمل بأجسئ الأثمان .

وفي أول الأمر كان يصدر قانون خاص بكل مساحة تنتج النية إلى تسويرها . وصدر أول قانون من هذا النوع في عام ١٧٠٩ ، ثم أخذت القوانين تتتابع ، ولكن في ببطء ، إلى أن كان منتصف القرن الثامن عشر ، عندما أخذ عدد القوانين يتضاعف . ووصل المعدل إلى ذروته في الفترة ٦٥ - ١٧٨٥ ، حيث بلغ متوسط عدد القوانين التي تصدر كل عام ٤٧ قانوناً . بيد أن إصدار

القوانين بدأ يتباطأ من جديد ، إلى أن صلب في عام ١٨٠١ أول قانون عام سمي Enclosure Clauses Act ، وكان القانون العام يختلف عن القوانين السابقة في أنه يسمح بالتطبيق على عدد من المساحات تصلبر مراسيم بتحديد ما فيها بعد . وكان من شأن القوانين العامة زيادة سرعة تسوير الأراضي من جديد . ففي عام صلبور القانون العام الأول (١٨٠١) بلغ عدد المراسيم التي صلبت تنفيذاً له ١١٩ مرسوماً ، تم بمقتضاها تسوير أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ أكر .

ومرة أخرى أخذ المعدل يهبط ، إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في عام ١٨٤٥ ، عندما حقق قفزة أخرى في ذلك العام ، وبلغ ما تم تسويره في الفترة ٤٥ - ١٨٦٩ حوالى ٦٠٠,٠٠٠ أكر . وأخيراً توقفت الموجة في عام ١٨٦٩ .

*** الشركة العامة :** تعد الشركة العامة أضخم المجموعات الائتلافية الكبرى في الكنفو البلجيكي وأكثرها تعقيداً ، إذ ينضوى تحت لوائها عدد كبير من الشركات المنبئة في أرجاء الكنفو ، وفي كل جوانب الإنتاج فيه . وقد بدأت الشركة العامة ممارسة إشرافها الفعلي على اقتصاديات الكنفو منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك بعد أن أصبحت تمتلك بنك ما وراء البحار الذي كان يشرف بدوره على « شركة الكنفو للتجارة والصناعة » Compagnie du Congo pour le Commerce et l'Industrie ، التي تأسست في عام ١٨٨٦ ، بعد دخول الملك ليوبولد الكنفو .

والتقدير المتواضع لأعمال الشركة العامة هو حوالى ٣٣ مليار فرنك بلجيكي (أى أكثر من مائتى مليون جنيه استرليني) . ويمكن تقسيم الشركات التي تسيطر عليها الشركة العامة إلى المجموعات الثماني التالية : (١) مجموعة البنوك وشركات التمويل ، وتشمل أربع شركات ؛ (٢) مجموعة شركات كاتانجا ، وتتضمن تسع شركات ؛ (٣) مجموعة شركات كاساي وغيرها من أقاليم الكنفو وأفريقيا المدارية ، وتشمل ست شركات ؛ (٤) مجموعة الشركات الزراعية ، وتضم أربع شركات ؛ (٥) مجموعة الشركات المختلطة التخصص ، وتشمل سبع شركات ؛ (٦) مجموعة شركات التعدين ، وتشمل أربع شركات ؛

(٧) مجموعة شركات الأغذية والكياويات والأدوية، وتشمل ثلاث شركات ؛
 (٨) مجموعة شركات النقل ، وتشمل أربع شركات . وبنا يبلغ مجموع
 الشركات التي تسيطر عليها الشركة العامة ٤١ شركة يضيق الحيز هنا عن ذكر
 أسماءها .

✽ نقل في هذا الصدد بضع فقرات من كتاب « التاويخ الاسلامي
 والخضرة الاسلامية » ، الدكتور أحمد شلبي ، الجزء الأول، ص ٦٢، ٦٣.

« هناك قصة رواها البخاري عن بئر زمزم نوجزها فيما يلي :

« جاء إبراهيم بانه إسماعيل وهو طفل رضيع مع أمه هاجر . ووضعهما
 بالقرب من مكان بئر زمزم الخالي ، وترك لهما جراباً فيه تمر وسقاء فيه
 ماء . ثم اتجه إبراهيم عائداً ، فنادته أم إسماعيل : ياإبراهيم ، أين تذهب وتتركنا
 في هذا الوادي ؟ فلم يلتفت إليها إبراهيم . فسألته آله أمرك بهذا ؟ قال : نعم .
 قالت : : إذا لن يضئعنا . وبعد أيام نفذ الطعام والماء وجف تبعاً لهذا لبن
 أم إسماعيل ، وجعل إسماعيل يبكي ، وأخذت أمه تردد مهرولة بين جبلي
 الصفا والمروة سبع مرات . ولذلك يسعى الحجاج بينهما سبع مرات ...

« وجاء إبراهيم بعد حين ليزور ابنه إسماعيل ، ورأى إبراهيم المكانة
 التي حظى بها ابنه بين سكان مكة ، كما رأى كثرة الزائرين الذين يفدون من كل
 الجهات لرؤية إسماعيل وللتبرك بماء زمزم ، فبنى إبراهيم وابنه الكعبة
 المشرفة »

✱

المراجع

١ - الموسوعات والمعاجم

- ١ - *Encyclopaedia Britannica* ، طبعة عام ١٩٥٨ .
- ٢ - الموسوعة العربية الميسرة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣ - معجم المصطلحات الفنية ، التدريب المهني للقوات المسلحة ، القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ .
- ٤ - قاموس المصطلحات الإحصائية والديموجرافية ، الجمعية الجغرافية للبلاد العربية ، ترجمة عبد المنعم الشافعي ، حسن محمد حسين ، أحمد عبادة سرحان ، خطاب محمد حسين ، القاهرة ، غير مؤرخ .
- ٥ - المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات ، المجلد العربي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، المكتبة العربية ، ٥١ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ؛ ترجمة عبد المنعم الشافعي ، عبد الكريم اليافى .
- ٦ - *Multilingual Demographic Dictionary* ، الأمم المتحدة ، قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، دراسات سكانية رقم ٢٩ ، اعداد لجنة القاموس الديموجرافي التابعة للاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان ، نيويورك ، ١٩٥٨ .

ب - مراجع اجنبية متفرقة

- ٧ - رونالد ميثيل سيجال ، *Political Africa (A Who's Who of Personalities and Parties)* ، ستيفنز آند صنز ليميتد ، لندن ، ١٩٦١ .
- ٨ - مجموعة من الكتاب السوفييت والأجانب ، *A History of Africa 1918-1967* ، معهد أفريقيا بموسكو ، دار «نوكا» للنشر ، موسكو ، ١٩٦٨ .
- ٩ - أجوما أوجنجا أودنجا ، *Not yet Uhuru* ، هاينمان ايديوكيشونال بوكس ليميتد ، لندن ، ١٩٦٧ .

✱ اشير هنا الى المراجع الاساسية التي اعتمدت عليها ، سواء في كتابة المواد الواردة بالحق ، او في كتابة الحواشي التي اخذتها بديل صفحات التي - المراجع .

- ١٠- جاك ووديس ، *Africa, The Lion Awakes* ، لورانس آند
ويشسارت ، لندن ، ١٩٦١ .

ج - مكتبة بنجوين الأفريقية

Penguin African Library

- ١١ - رونالد ميتشيل سيجال ، *African Profiles* ، الكتاب رقم ١ ،
لندن ، ١٩٦٢ .
١٢ - باتريك كيتل *The Politics of Partnership, The Federation of Rhodesia and Nyasaland* ، الكتاب رقم ٥ ، لندن ، ١٩٦٣ .
١٣ - رث فيرست ، *South West Africa* ، الكتاب رقم ٧ ،
لندن ، ١٩٦٣ .
١٤-١ ج . هيوز ، *East Africa: Kenya, Tanzania, Uganda* ،
الكتاب رقم ١١ ، لندن ، ١٩٦٣ .
١٥- كين بوست *The New States of West Africa* ، الكتاب رقم
١٤ ، لندن ، ١٩٦٤ .
١٦- يوان ديفيز ، *African Trade Unions* ، الكتاب رقم ١٩ ،
لندن ، ١٩٦٦ .
١٧- بازيل دافينسون ، *The Liberation of Guiné (Aspects of an African Revolution)* ، الكتاب رقم ٢٧ ، لندن ١٩٦٩ .
١٨- ادوارد موندلاني ، *The Struggle of Mozambique* ، الكتاب
رقم ٢٨ ، لندن ، ١٩٦٩ .

• - مراجع في القبائل والسلالات الأفريقية

- ١٩- جورج بيتر ميروك ، *Africa, Its Peoples and Their Cultural History* ،
ماكرو - هل بوك كومباني ، نيويورك ، تورنتو ، لندن ، ١٩٥٩ .
٢٠- ج . سلجمان ، *Races of Africa* ، الطبعة الثالثة ،
مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٩ .
٢١- *Peoples of Africa* ، اعداد جيمس ل . جيبس الصغير ، هولت ،
راينهارت آند ونستن ، نيويورك ، ١٩٦٥ .
٢٢ - دايتريخ وسترمان ، *Languages of West Africa* الجزء الثاني ،
مطبعة جامعة أكسفورد ، لندن ، ١٩٥٢ .
٢٣ - محمد عوض محمد ، *الشعوب والسلالات الأفريقية* ، سلسلة دراسات
أفريقية ، الكتاب رقم ١ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
القاهرة ، يونيو ١٩٦٥ .

هـ - المراجع القديمة

- ٢٤- عبد الرحمن السعدى ، تاريخ السودان ، المدرسة الباريزية لتدريس
الأسنة الشرقية ، تحقيق هودا ، باريس ، ١٨٩٨ . (أخذت عن
الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام ١٩٦٤)
- ٢٥ - محمود كعت ، تاريخ الفتاش ، المدرسة الباريزية لتدريس
الأسنة الشرقية ، تحقيق هودا وديلافوس ، باريس ، ١٩١٣ .
(أخذت عن الطبعة المصورة التى أصدرتها اليونسكو فى عام
١٩٦٤)
- ٢٦- ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، المسماة تحفة الأنظار فى غرائب
الأمصار وعجائب الاسفار ، جزآن ، الطبعة الأزهريّة بمصر ،
القاهرة ، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .
- ٢٧- ياقوت الحسوى ، كتاب معجم البلدان ، عشرة مجلدات ، تحقيق
محمد أمين الخانجى ، والشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى ، دار
أحمد ناجى الجمالى ومحمد أمين الخانجى وأخيه وآخرين ، القاهرة ،
١٣٢٥ هـ - ٦ - ١٩٠٧ م .
- ### و - مراجع عريضة متفرقة
- ٢٨- محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الأفريقى ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢٩- جوزى دى كاسترو ، جغرافية الجوع ، ترجمة زكى الرشيدى ،
مراجعة محمود موسى ، الألف كتاب ، رقت ٣٦٦ ، دار الهلال ،
غير مؤرخ .
- ٣٠- أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ، ١ ، القضايا العامة ، ترجمة
الدكتور راشد البراوى ، مراجعة وتقديم الدكتور اسماعيل صبرى
عبد الله ، دار المعارف بمصر ، سلسلة « المؤلفات الأساسية فى
علم الاقتصاد » ، ١٩٦٦ .
- ٣١- ابراهيم هيمى ، إدارة الأعمال الصناعية ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ٣ - ١٩٦٤ .
- ٣٢- أحمد شلبى ، التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلاميه ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٦ .
- ٣٣- بول أ . باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد
بليغ ، الألف كتاب ، رقم ٦٢٩ ، دار الكتاب العربى للطباعة
والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٣٤- يوجين فارجا ، واسمالية القرن العشرين ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ،
دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، سلسلة « من الفكر السياسى
والاشتراكى » ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٥- جاك ووديس ، **أفريقيا على طريق المستقبل** ، ترجمة أحمد فؤاد بليح ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة « من الشرق والغرب » ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ى - الدوريات والأرشيفات والوثائق

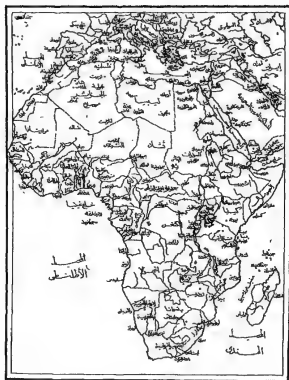
٣٦- مجلة **ذى الأفريكان كومونيست** (The African Communist) ، ربع سنوية ، يصدرها الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ، لندن .

٣٧- مجلة **تريكونتيننتال** (Tricontinental) ، كل شهرين ، تصدرها السكرتارية التنفيذية لمنظمة التضامن مع شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هافانا .

٣٨- مجلة **الطلیحة** القاهرية ، شهرية .

٣٩- أرشيف جريدة الأهرام .

٤٠- وثائق « مؤتمر التضامن مع شعوب المستعمرات البرتغالية والجزء الجنوبى من أفريقيا » ، معارة من مكتب السيد خالد محيى الدين .



فهرس الجداول

- جدول ١ : تركيب قيمة الصادرات المحلية لمناطق معينة منتجة
بالحكم الذاتي ، ٥٠ - ١٩٥٤ ، متوسط ٩٦
- جدول ٢ : أهالى بتشوانالاند المستخدمون فى مناطق العمل
باتحاد جنوب أفريقيا ، ١٩١٠ - ١٩٤٠ ١٥٩
- جدول ٣ : عدد الرجال الذين كانوا يهاجرون من بتشوانالاند
جدول ٤ : اصدار بطاقات تحقيق الشخصية للأفريقيين الذين
يفادرون نياسالاند ١٦٤
- جدول ٥ : عدد السكان ، والجنسيات التى يتكونون منها ،
١٩٥٦ (الف نسمة) ١٩٨
- جدول ٦ : العمال الأجراء الأفريقيون ٢٠٠
- جدول ٧ : القوة البشرية والعمالة فى أفريقيا ٢٠٢
- جدول ٨ : توزيع العمال الأجراء الأفريقيين حسب المهنة الأساسية ٢٠٦
- جدول ٩ : استخدامات العمل الأفريقى حسب القطاعات الهامة ٢٠٨
- جدول ١٠ : نمو المدن ٢١٢
- جدول ١١ : نمو المدن ٢١٣
- جدول ١٢ : عدد الأفريقيين الذكور فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٤
- جدول ١٣ : مجموع السكان الأفريقيين فى مدن روديسيا الجنوبية .. ٢١٥
- جدول ١٤ : موجز التوزيع الحضرى - الريفى للأفريقيين
المستخدمين فى روديسيا الجنوبية : حسب تعدادى
١٩٥١ ، ١٩٥٦ ٢١٥
- جدول ١٥ : الاستقرار فى روديسيا الشمالية ٢٣٠
- جدول ١٦ : عدد الأطفال المتقدين بمدارس روديسيا الشمالية .. ٢٥٧
- جدول ١٧ : أجور العمال الأفريقيين فى مناطق مختارة .. ٢٩١
- جدول ١٨ : الأجور والمصروفات فى جوهانسبرج ٣٠٢

- جدول ١٩ : الاحتياطيات الاحتمالية من خام الحديد ٣٤٥
- جدول ٢٠ : الصادرات الاساسية ، ١٩٥٧ ٣٤٩
- جدول ٢١ : الأرقام القياسية لتطور ناتج المصادن الأساسية .. ٣٥٠
- جدول ٢٢ : توزيعات أسهم شركات تعدين الذهب فى ولاية
أورانج الحرة ٣٥٨
- جدول ٢٣ : الصادرات الى الولايات المتحدة (ألف دولار) .. ٣٦٠
- جدول ٢٤ : قيمة الانتاج المعدنى والأجور فى اتحاد وسط أفريقيا ٣٦٦
- جدول ٢٥ : انتاج الكهرباء فى بلاد ومناطق مختارة من أفريقيا .. ٣٦٨
- جدول ٢٦ : انتاج الكهرباء فى الصين وفى أفريقيا (مليون كيلووات
— ساعة) ٣٦٩

فهرس الموضوعات

٣	تقديم
٧	مقدمة المؤلف لطبعة الجمهورية العربية المتحدة ..
١٠	سنوات التقدم ..
١٣	الهجوم الامبريالى المضاد ..
١٤	الانقلابات العسكرية ..
٢١	اهداف الامبريالية ..
٢٢	فئات الانقلاب العسكرية ..
٢٤	العلاقات الطبقة فى أفريقيا ..
٢٥	الطبقات بعد الاستقلال ..
٢٧	يد الامبريالية ..
٢٨	الجوش فى أفريقيا ..
٣٠	عقلية ساندهرت ..
٣٢	الخطر قائم ..
٣٣	الحاجة الى تنظيمات ثورية ..
٣٤	حروب التحرير الوطنى ..
٤١	مقدمة

الفصل الاول

٤٥	اعيلوا لنا ارضنا ! ..
٥٤	انقار الفلاحين هو الهدف ..
٦٣	« اليوم تسلب الارض من بعض الناس » ..
٦٨	« لا لمجرد الركود ، وانما للتدهور » ..
٧٨	« الارض لا تلد » ..
٨٥	تحويل الارض الى سلعة تباع وتشتري ..
٩٥	المحصولات النقدية ..
١٠٥	الارض لمن يفلحها ..

الفصل الثاني

- « نحن نرفض نظام ضريبة الرؤوس » ١١١
 « سداد الضرائب أولا ، والعيش ثانيا » ١١٦
 الضرائب وعجزة العمل ١٢٠
 ضريبة الرؤوس هي ضريبة عمل ١٢٢

الفصل الثالث

- « والآن فلنسرق أطرافه » ١٢٩
 « لا يكاد يفترق عن الرق نفسه » ١٣٥
 ٣٧٩٠٠٠ من السرقين ١٤٠
 الباستيل - بوخنفالد ٠٠٠ ييشال ١٤٦

الفصل الرابع

- الأفريقي التائه ١٥٥
 نطاق حائل ١٥٧
 لماذا يذهبون ١٦٨
 « ٠٠٠ ان حاجتهم لا بد أن تكون ماسة للغاية ٠٠٠ » .. ١٧٥
 دوران العمل ١٨٠
 البحث عن الضمان ١٨٣
 بين عاملين ١٨٤

الفصل الخامس

- اثورة أفريقية ؟ ١٩٣
 كم عدد العمال الأجراء الأفريقيين ٢٠٠
 طبيعة العمالة ٢٠٤
 التحضر ٢١١
 خدمة احتياجات الرجل الأبيض ٢٢٢
 الاستقرار - الحقيقة والخيال ٢٢٥
 الحياة الأسرية ٢٣١
 الضمان الاجتماعي ٢٣٦
 « فمن يعنيه أين ينامون ؟ » ٢٤٠

الفصل السادس

٢٤٩	كفاية العمل الإفريقي - الواقع والخيال
٢٥٠	الأيدي الرخيصة
٢٥٥	التعليم والتدريب
٢٦٢	المهارة - والحاجز اللوني في الصناعة
٢٧٠	التضور جوعا
٢٨٢	المرض
٢٨٧	« العلاقات الانسانية »
٢٩١	الانتاجية لمن ؟

الفصل السابع

٢٩٥	أسينا مال - « ليس لدينا نقود »
٣٠٢	الأجر الأدنى
٣١٤	« المستوى الإفريقي »
٣١٩	الحاجز اللوني في الصناعة - التمييز في الأجر
٣٢٢	مازق اقتصادي يبعث على اليأس

الفصل الثامن

٣٣٣	أفريقيا - غنية أم فقيرة ؟
٣٣٦	المنظرون المصابون بالفصام العقلي
٣٤٠	أفريقيا كان يمكن تصنيعها
٣٤٧	ملحقات للمواد الأولية
٣٥٣	الثمار الغنية
٣٦١	من استفاد من الكنفو البلجيكي ؟
٣٦٤ ومن اتحاد وسط أفريقيا ؟
٣٦٧	أولويات التنمية

الفصل التاسع

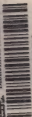
٣٨٣	أفريقيا تنهض على قدميها
٣٩١	العمال الأفريقيون - يسكون الزمام
٣٩٥	البورجوازية الأفريقية

٤٠٢	الانتلجنسيا الأفريقية
٤٠٧	الأزمة الزراعية
٤٠٩	الرئيس بين تارين
٤٢٠	الشعب الأفريقي ينهض على قدميه

ملحق - اعداد المترجم

٤٢٧	أحزاب وتنظيمات سياسية ، واتحادات نقابية أفريقية ..
٤٧٣	شخصيات سياسية أفريقية ، وأخرى متعلقة بالدراسات الأفريقية
٥٤٩	بلاد ومدن أفريقية
٥٧٥	قبائل أفريقية
٥٨٥	أحداث أفريقية
٥٩٧	موضوعات متفرقة
٦٠٩	المراجع
٦١٣	خريطة افريقيا
٦١٥	فهرس الجداول

Bibliotheca Alexandrina



0503894

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الكتاب ٩٥ قرشنا